

UNIVERSITY LIBRARIES

المملكة العربية السعودية



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11495 P.O.Box 22480

عمادة شؤون المكتبات

NO.

الرقم :



Copyright © King Saud University



٢١٧٤

ج ٠ ج

الجوهرة النيرة ، تأليف الحداد ، أبي بكر بن علي - ٨٠٠

٨٠٠ هـ . كتبت في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا

٢٤٤ ق ١٩ س ٥٠٢٠ × ١٥ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ دقيق ، طبع

٦٣٢٢

الأعلام ٤٢: ٢ بروكلمان ١٨٣: ١ الذيل ٢٩٦: ١

١- المذهب الحنفي ، فقه المذاهب الإسلامية

أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ ج- شرح مختصر القدوري

Copyright © King Saud University

١٤٠٧/٦/٢٤

١/١٢٧١ ق



والقوة كالشيء وزينا مصدر سرق في المحرقة في اذ الناه  
 وما مفعول به له وان كان مفعول باللام فان اعماله  
 يجوز عنده الخليل وسيرويه كما ذكره الدررني وجعله طالا  
 من ملك الفهم بمقتضى الاسم خلافا للاصل للاختصاص في الحق  
 المخرج على زعمه والهيل في المجاز والتكلف في عامل الخار  
 بلا ضرورة في قهره

الجوهرية الناز

سبع القدوري

ع

٢

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات  
 ١٨٩٧ ف ٦٢٤٢

الرقم: الجوهرية الصيرة  
 العناوين: الحذرة + بوبكر بن علي  
 المؤلف: القرية الثاني عشر المهرج تفتيرا  
 تاريخ النسخ:   
 اسم المصنف:   
 عدد النسخ: ٢٤٤  
 ملاحظات:   
 ---  
 ---  
 ---











كان بعض رسله مخلوقا فمسخ على غير المخلوق جانبا من اصابع رسله ماء المطر اجزاءه عن الممسح سواء مسح او لا  
وان مسح رسله ثم خلط لم يجب اعاده المسح وان مسح رسله بماء اخذ من حية لم يجب لانه مستعمل وان مسح  
ببل في حية لم يستعمله جاز كما في الفتاوى **قوله** وارجلكم الى الكعبين قراء وارجلكم بالنصب عطف على التوا  
والا يدي قد يره فاعسلوا وجوهكم وايديكم وارجلكم وقراء وارجلكم بالنصب على المجاورة  
ومذهب الروافض ان الارجل مسحوة احتياجا براءة التخص عطف على الرأس فلان التخص  
انما هو على المجاورة والاتباع لفظا لا معنى ومثله قراءة حمزة والكسائي وجوزع عن التخص  
على المجاورة لقوله تعالى فاكفكم مما ينجبون وطير وفي الكشاف لما كانت الارجل يغسل بصب  
الماء وذلك مظنة الاسراف المذموم عطف على الممسح لا التمسح ولكن للتنبيه على وجوب الا  
قتصاد واما ذكر المرافق بلفظ الجمع والكعبين بلفظ التثنية لان ما كان واحدا فتثنية بلفظ الجمع  
ولكل يدرق واحد فله ذلك جمع ومنه قوله تعالى فصف قلوبكم ولم يقل قلوبا كما وما كان شيئا  
من واحد فتثنية فلما قال الى الكعبين علم ان المراد من كل رجل كعبان **قوله** فغسلوا بطهارة الفرج  
فما للغة هو القطع والتقدير قال الله تعالى سورة انزلنا ما وفرضنا ما اى قدرنا ما و قطعنا الا  
حكام فيها قطعنا وفي الشرع عبارة عن حكم مقدر لا يحتمل زيادة ولا نقصان ثبت به دليل قطعي  
لا شبهة فيه كالكتاب والخبر المتواتر حتى انه يكفر جاحده ويقال فرض القاضي النعنع اى قدما **قوله**  
غسل الاعضاء الثلاثة يعني الوجه واليدين والقدمين ستمائة ثلاثة وهي خمسة لان اليدين والرجلين  
جعلتا في الحكم بمنزلة عضوين كما في الدية **قوله** ومسح الرأس انما اخبر لانه ممسوح والاعضاء  
مغسولة فلما كانت متفقة في الغسل جمع بينهما في الذكر **قوله** والمرقان والكعبان يدخلان  
في الغسل وقال نفر لا يدخلان لان الغاية لا يدخل تحت المغتسل من الاصابع الى المرافق هو الغاية  
كالليل في الصوم قلنا نعم لكن المرافق والكعبان غاية اسقاط فلا يدخلان في الاسقاط لان قوله

قوله من غير غسل  
فان مسح رسله  
بماء اخذ من حية  
لم يجب لانه  
مستعمل وان  
مسح رسله بماء  
اخذ من حية لم  
يجب لانه مستعمل

فان مسح رسله  
بماء اخذ من حية  
لم يجب لانه  
مستعمل وان  
مسح رسله بماء  
اخذ من حية لم  
يجب لانه مستعمل

وايديكم يتناول كل الايدي الى المناكب فلما قال الى المرافق يخرج من ان المرافق داخل تحت السوط  
لان الحد لا يدخل في المحرود ففيه في الغسل تاما في اليد مع المرفق وفي باب الصوم ليست الغاية غاية اسقاط  
وانما هي غاية لمة الحكم بها لان الصوم يطلق على الامساك ساعة فهي غاية اثبات واعلم ان الغايات اربع  
غاية مكان وغاية زمان وغاية عدد وغاية فعل فغاية المكان من هذا الحائط الى هذا الحائط وغاية الزمان  
ثم اتوا الصيام الى الليل وكلاهما لا يدخلان في المغيا وغاية العدد على درهم الى عشرة قوائم من  
واحد الى ثلاث وهي التي دخل عندنا **قوله** ومنه وعند هاتين غاية العقل اكلت السمكة حتى راسها  
ان نصبت التين دخلت وتكون حتى يعني الواو عاطفة وان خفضها لم تدخل وتكون حتى يعني  
الي وانما قال به خلال في الغسل ولم يقل يغفر غسلها **قوله** والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية وهو  
ربع الرأس والناصية هي الشعرة المائل الى ناحية الجبهة والرأس اربع قطع الناصية والقذال والفودان  
فقوله مقدار الناصية اشارة الى انه يجوز ان يمسح اى الجوانب شائخ من الرأس بمقدار ما وانما قال  
والمفروض ولم يقل والغرض لان المراد كونه مقدرا لا مقطوعا به لان الغرض هو القطع حتى يعلم انه  
لا يكفر جاحدا بهذا المقدار والتقدير بمقدار الناصية هو اختيار الشيخ وفي رواية مقدار ثلاث اجزاء  
ولو ادخل محدث رسله في الاناء يريد مسح اجزاه عن المسح ولا يفسد الماء عند كس وقال  
محمد بصير الملام مستعملا ولا يجزئ من المسح وكذا الخف على هذا الاختلاف **قوله** لما روى المغيرة  
بن شعبان ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى سباطة قوم الى اخره في هذا الحديث ست فوايد احدها جواز دخول  
ملك الغير الخراب بغير اذنه لانه قال سباطة قوم والتباطة قيل هي الدار الخراب وقيل هي الكناية  
بضم الكاف وهي القمامة والمراد هنا موضع القايم بها واما الكناية بالكسر فهي الكناية والثانية  
جواز البول في دار غيره الخراب دون الغايط لان البول تنشف الارض فلا يبق له اثر والثالثة  
ان البول يتقضم الوضوء والرابعة ان الوضوء بعده مستحب والخامسة تقدير مسح الرأس بالناصية

من غايه اسقاط

فان مسح رسله  
بماء اخذ من حية  
لم يجب لانه  
مستعمل وان  
مسح رسله بماء  
اخذ من حية لم  
يجب لانه مستعمل







اليمين ويختم بايها ما ويبدأ بايهاام رجله اليسرى ويختم بخنصرها والفرق بينهما من تخليل النية والاصابع ان القصد  
بالتحليل استيفاء الغرض في محله وذلك انما يكون في الاصابع واما النية فداخل الشغل ليس بحمل للغرض بل الغرض  
امراد الى امر ظاهر او لو توضحنا في الماء الجاري او في الغدير العظيم وعمر رجله اجزاه وان لم يحلل الاصابع  
كذا في الفتاوى **قوله** وتكرار الغسل الى الثلاث الاولى فرض والثلاث ستنان مؤكدة ان على الصحيح وان  
اكتفى بغسله واحدة ثم لا ترك السنة المشهورة وقيل لا ياغم لانه قد انى بما امره به ربنا السنة تكرار  
الغسلات لا الفرق **قوله** ويستحب المتوضئ ان ينوي الطهارة المستحب ما كان مدعيا اليه على طريق  
الاستحباب دون الختم والايجاب وفي اثباته ثواب وليس في تركه العقاب والكلام في النية في اربعة مواضع  
في صحتها وكيفيتها ووقتها ومحلها اما صحتها فذكر الشيخ انها مستحبة والصحيح انها مؤكدة واما  
كيفيتها فانه يقول نويت اتوضأ للصلاة تقربا الى الله تعالى او نويت رفع الحدث او نويت كسبته القلوة  
او نويت الطهارة واما وقتها فعند غسل الوجه واما محلها فالقلب والتلفظ بها مستحب ثم النية  
هنا ما هي فرض للعبادات قال الله تعالى وما امرنا الا لعبادة الله مخلصين له الدين والا خلاص هو  
النية والوضوء نفسه ليس بعبادة وانما هو شرط للعبادة الا ان الله لو كرر مرارا في مجلس واحد  
كان مكروها لما فيه من الكبراف والمذموم في الماء وانما كانت النية فرضا في التيمم لان التراب لم يعقل  
مطهر فلا يكون منزلا للحدث فلم يتوقفه الا معنى التعبد ومن شرط العبادة النية واما الماء فمطهر  
بطبيعته فلا يحتاج الى النية الا انه لا يقع قرينة بدون النية لكنه يقع مفتاحا للصلاة لوقوع طهارة  
باعتقال المطهر بخلاف التيمم لان التراب غير مطهر الا في حال ارادة الصلوة حتى انه لو وقع التراب  
على اعضائه من غير قصد او علم انما التيمم لم يكن مفتاحا للصلاة **قوله** ويستوعب كله بالبحر  
الاستيعاب هو الاستيعان يقال استوعب كذا اذا لم يترك منه شيئا والاستيعاب كونه مؤكدة على الصحيح وهو  
ان يضع من كل واحدة من اليدين ثلاث اصابع على مقدم كله ولا يضع الايهاام ولا يستبانه ويحذف في

كفيه ويختمها الى الفقا ثم يضع كفيه على مؤخر راسه ثم يمسح ظاهر اذنيه بايهاامه وباطنهما بمسح كذا في المستصفى  
ويمسح الرقبة بظهر اليدين **قوله** ويرتب الوضوء والترتيب عند نكسة مؤكدة على الصحيح وسعى تركه  
والبدية بالميا من فضيلة وسواء عندنا الوضوء والتيمم في كون الترتيب فيها سنة **قوله** فيبدأ بما بدأ  
الله تعالى بذكره وهو غسل الوجه والمواالة سنة عندنا وقال مالك فرض والمواالة هي التتابع وحده ان  
لا يحن المانع العضو قبل ان يغسل وما بعده في زمان معتدل ولا اعتبار بشدة الحر والبريد فان الجفاف يسارع فيها ولا يشته البرد  
لجفاف يبطئ فيه ويعتبر ايضا استواء حالة المتوضئ فان المجموع يسارع الجفاف اليه لاجل الخشي وانما يذكره التوفيق  
في الوضوء اذا كان لغيره اذا كان لعذر اذا كان لعذر بان فرغ ماء الوضوء او انقلب الا اناء فذهب بطلب الماء  
او مكثه ذلك فلا بأس بالتفرق على الصحيح وهكذا اذا فرق في الغسل والتيمم **قوله** وبالميا من اي يده ابا اليد  
اليمين قبل اليسرى وبالرجل اليمنى قبل اليسرى وهو فضيلة على الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب ان يبدأ  
بالميا من في كل شئ حتى في لبس ثيابه وفي هذا اشارة الى انه كان ينبغي تقديم مسح الاذن اليمنى على اليسرى  
كما في اليدين والرجلين لكننا نقول اليدين والرجلان يغسلان بيده واحدة فيبدأ فيها بالميا من واما  
الاذان فبمسحان معا باليدين جميعا لكون ذلك اسهل حتى لو لم يكن له الايد واحدة او بايدي يده على  
ولا يمكن مسحها معا فانه يبدأ باذن اليمنى ثم باليسرى كما في اليدين والرجلين والحق بعضهم الحديث بالا  
ذنين في الحكم وليس في أعضاء الطهارة عصوان لا يستحب تقديم الايمن منهما الا الاذنين **قوله** ولما  
النافقة للوضوء لما فرغ من بيان فرض الوضوء وسنة مستحبة شرع الآن في بيان ما ينقضي التقف  
منه اصنف الى الاجسام يراد به ابطال تاليها ومتى اصنف الى غير ما يراد به اخراجه عما هو المطلوب  
منه والمتوضئ هو من كان قادرا على الصلوة ومسح المصحف فلا يطل ذلك بالحدث اتفق  
صحة وخرج عما كان عليه **قوله** كلما خرج من السيلين وهما الفرجان ومنزأب الشيخ رحمه الله تعالى انه  
يبدأ بالمتفق فيه ثم بالمختلف فيه والخارج من السيلين متفق فيه على انه يقضى الوضوء وقد ذكر

فان  
الاستحباب



ثم عقبه بالمختلف فيه وهو خروج الدم والقيح والنفث وغير ذلك واعلم ان كلمة كل وضعت لعموم  
الأفراد في تناول المعتاد وغير المعتاد كدم الاستحاضة والمذي والدمود والحصى وغير ذلك ومفهوم كلام  
الشيخ ان كل ما يخرج ينقض الوضوء قبل موكده كقلنا نعم إلا الحج التي رتبة من الذكر وفيج المرأة  
فإنها لا تنقض على الصحيح إلا ان يكون المرأة مفضضة وهي التي مسك بوليها وغايطها واحد فيخرج منها  
ريح منتنة فإنه يستحب لها الوضوء ولا يجب لأنه يحتمل أنها خرجت من الدم فتستغسل ويحتمل أنها خرجت  
من القيح فلا تنقض ولا الفصل يبين الطهارة والناقض مشكوك فيه فلا ينقض وضوءها بالشك  
لكن يستحب لها الوضوء لإزالة الاحتمال وأما الدودة التي رتبة من الذكر والفرج فتناقض بالاجماع **قول**  
والدم والقيح اذا خرجا من البدن وكذا الصدبة وهو ماء الخارج المختلط بالدم قبل ان تغلظ المدة  
فيكون فيه صفة وقية بالبدن لان الخارج من السيلين لا يشترط فيه التجاوز وقال زفر الدم والقيح ينقضان  
الوضوء وان لم يتجاوزا وقال الشافعي **مع** لا ينقضان وان تجاوزا وقية بقول خرجا احترازا عما  
اذا اخرجا بالمعاجة فإنه لا ينقض الوضوء وهو اختيار صاحب الهداية واختيار السرخسي  
النقض وقية بالدم والقيح احترازا من العرق المذني اذا خرج من البدن فإنه لا ينقض لانه خيط  
لامايح وأما الذي يسيل منه ان كان صافيا لا ينقض قال في البيانج الماء الصافي اذا خرج من النقطة  
لا ينقض وان ادخل اصبع في انفه فدمت اصبعه ان نزل الدم من قصبته الا ان ينقض وان كان لم ينزل  
منها لم ينقض ولو حق شيئا فوجد فيه اثر الدم او استاك فوجد في السواك اثر الدم لا ينقض ما لم يخرج  
السبلان ولو تخلل بعود فخرج الدم على العود لا ينقض الا ان يسيل بعد ذلك بحيث يغلب على الريق  
ولو انشرف قط من انك كتلة دم لا تنقض وان قطرت قطرة دم استقض وضوءه **قول** فتجاوز  
معدا الحج وزان نجس من كل الحج وأما اذا علا ولم ينجد لا ينقض وعن محمد اذا انفتح على  
كس الحج وصار أكثر من كس الحج نقض والصحيح الاول ولو القي عليه ترابا او رما د افتشرب به ثم خرج

خرج فجعل عليه ترابا لا له نجسا ونقض وكذا لو كان كل ما خرج سحبا او اخذه بقطنة مرسا او كان بحيث  
لو تركه سال نقض ولو سال الدم الى ما لا ينزل من الانف والالف مسدودا ونقض ولو ربط الحج فانس الرباط  
بخط ان نفذ البطل الى الخارج نقض والآ فلا ولو كان الرباط ذا طاقين فنفذ البعض الى البعض نقض وان خرج  
من اذنيه قبح او صديدان تخرج عند خروجه نقض والآ فلا ولو خرج من بين أسنانه دم واختلط بالريق ان كان  
الغلبة للدم او كانا سوأ نقض وان كان الريق غالبا لا ينقض وعليه هذا اذا ابتلع الصائم الريق وفي الدم  
ان كان الدم غالبا او كانا سوأ افطر والآ فلا ولو مضى القرد وعضوا انسان فامثلا ان كان صغيرا لا ينقض  
وان كان كبيرا ينقض وان سقط من جرحه دودة لا ينقض هي طاهرة وان سقطت من السيلين فهي نجسة وتنقض  
الوضوء واذا خرج الدم من الحج ولم يتجاوز لا ينقض وقيل هو طاهر ونجس قال في الهداية ما لا يكون حدثا لا  
لا يكون نجسا يروي ذلك عن ابي اس وهو الصحيح وعند محمد نجس والغتوي على قول ابي اس فيما اذا اصاب الجمارات  
معدا كالتياب والابان والحصى وعلى قول محمد فيما اذا اصاب المايعات كالماء وغيره وكذا الزجر اذا كان  
اقل من مل الغم على هذه الخلاف **قول** بلحمة حكم التطهير يعني يجب تطهيره في الحدث او الجنابة حتى اذا سال الدم الى  
مالا من الالف نقض الوضوء بخلاف ما اذا نزل البول الى قصبته الذكر لانه لا يلحمة التطهير واحتراز بقوله  
حكم التطهير عن داخل العينين وقصبته الالف واكالم يقل بلحمة التطهير لانه لو قال ذلك دخل فيه باطن العين  
لانه لا يستعمل تطهيره لان حقيقة التطهير فيه ممكنة واما حكمه فقد رفع الشارع للضرورة **قول** والنبي اذا  
املاه الغم وهو لا يمكن ضبطه الا بتكليف هو الصحيح وقيل ما منع الكلام وقال الشافعي لا ينقض ذلك  
ولو املاه الغم وقال زفر نقض قليلا وكثيره والي خمسة اخلع ماء وطعام ومرة ودم وبلغ في الثلاثة الاول  
ينقض اذا املاه الغم ولا ينقض اذا كان اقل واما البلغم فغير ناقض عنه هو وان املاه الغم وعندنا كس ينقض  
اذا املاه الغم والخلاف في الصلابة من الجوف اما النازل من الكس فغير ناقض اجماعا لانه من اطوار الدم  
اذا كان غليظا جامدا غير سائل لا ينقض حتى يملا الغم وان كان ذاتيا بنقض قليلا وكثيره عندنا وقال



محمد لا ينقض حتى يملأ الفم اعتبارا لساير انواع البقي وضح في الوجيز قول محمد والخلاف في المرتقى من  
الجوف اما النازل من الراس فمناقض قلبه وكثيره بالاتفاق ولو شرب طه ففاه صافيا فنقض  
الوضوء كذا في الفتاوى وان قاء متوقفا بحيث لو جمع ملاء الفم فاعتبر المجلس عند الكس وعند محمد  
اتحاد السبب وسوا الغثيان ونفسه الحاد والسبب اذ قلنا ثانيا قبل كون النفس من الغثيان فهو متحد  
وان قاء ثانيا بعد كون النفس فهو مختلف وفي الفتاوى الصغرى مسألة على عكس الفهم اعتبر المجلس  
وابسج الحاد السبب وهي اذ نزع خاتم من اصبع النائم ثم اعاده فابسج اعتبر في نفي الضمان التوبة  
الاولى حتى اذا لم يستيقظ بعد ذلك ثم نام في موضعه فاعادها في اصبعه لم يبرأ من الضمان عند الكس  
وعند محمد يعتبر المجلس حتى انه لا يضمن ما دام في مجلسه قال في الوقعات رجل نزع خاتم من اصبعه نائم  
ثم اعادها في ذلك النوم يبرأ اجماعا وان استيقظ قبل ان يعيده ثم نام في موضعه فاعاده في التوبة  
الثانية لا يبرأ عنه اي سبب لانه لا انتبه وجب رده اليه فلما لم يرد ما حتى نام لم يبرأ بالرد اليه وهو نائم  
بخلاف الاول لانه هناك وجب الرد الى نائم وقد وجد هناك استيقظ وجب رده الى استيقظ  
فلا يبرأ بالرد الى نائم وعند محمد يبرأ لانه ما دام في مجلسه ذلك لاضمان عليه ولو تكرر نومه ويقظته فان قاء  
من مجلسه فكذلك ولم يرد اليه ثم نام في موضع اخر فردد ما وهو نائم لم يبرأ من الضمان اجماعا لا خلافا  
المجلس والسبب **قوله** والنوم مضطجعا الذي تقدم هو النافق الحقيقى وهذا الحكم وهل النوم  
حدث ام لا الصحيح انه ليس بحدث لانه لو كان حدثا استوي وجوده في الصلوة وغيرها ولكننا  
نقول الحدث ما لا يخلو عنه النائم وقوله مضطجعا هذا اذا كان خارج الصلاة اما اذا كان فيها  
كالمريض اذا صلى مضطجعا ففيه اختلاف والصحيح انه ينقض ايضا وبناخذ وقال بعضهم  
لا ينقض **قوله** او متكيا اي على احد ركبته وهو كما مضطجع **قوله** او مستنما الى شئ وهو  
لانزله منه لسطا الاستناد هو الاعتماد على الشئ ولو وضع ركبته على ركبته ونام لا ينقض وضوءه

6  
وضوءه اذا كان شتبا متعده على الارض وان كان محتبيا وكلمة على ركبته لا ينقض ايضا **قوله**  
والغلبة على العقل بالنماء الغلبة آفة تعثر العقل وغلبة والجنون آفة تعثر العقل وتسلط ويقال  
لها آفة تضعف القوى ولا تزيل الجها وهو العقل والجنون آفة يزيل الجها ولا يزيل القوى وهما  
حدثان في الصلوة وغيره قل ذلك او كثر وكذا السكر ينقض الوضوء ايضا في الاحوال كلها في الصلوة  
وغيره والسكر هو الذي يخل مشيته ولا يعرف المرأة من الرجل **قوله** والجنون بالرفع ولا يجوز  
خففة بالعطف على الاعشى لانه عكس ويجوز خففة على المجاورة **قوله** والعقبة في كل صلوة ذات ركوع  
وسجود واحد لسانه اولم يده وسوا عقبة عامدا او ساهيا متوضيا او متيمما ولا تبطل طهارة  
العقل والعقبة ما يكون مسموحا له ولجاء والصحي ما يكون مسموحا له دون جاره وهو يفسد الصلوة  
ولا ينقض الوضوء والتبطل لا يكون مسموحا له وهو لا يفسد جميعا وقبعة النائم في الصلوة لا تبطل  
الوضوء وتفسد الصلاة ولو شئ كونه في الصلوة فقبعة انتقض وضوءه وقبعة الصبي لا تنقض الوضوء  
الوضوء اجماعا وقبعة صلاته كذا في المصفا والباقي الحداث اذا جلد متوضيا وقبعة في الطريق نفسه  
صلاته ولا تنقض وضوءه واذا اغتسل الجنب وصلى وقبعة لا تبطل الغسل وانما تبطل طهارة اعضا  
الوضوء حتى انه لا يجوز له ان يصلي من غير طهارة بالوضوء **قوله** ذات ركوع وسجود يجتزئ من صلاة الجنابة  
ركعة وسجدة التلاوة فانه اذا قصده فيهما لا ينقض وضوءه وتبطل صلاته وسجدة لانه صلاة  
الجنابة ليست بصلاة مطلقة حتى لو حلف لا يصلي فصلى صلوة الجنابة لا يجنب **قوله** وفرض الغسل  
المضطجع والاستنشاق يعني الغسل من الجنابة والحصى والتفاس وعندنا شتان **قوله** وغسل  
ساير البدن الساير الباقي ومنه السور الذي يقيه الثارب ولو اغتسل الجنب في البحر او الغدير العظيم او ماء  
الحارى اغتاسه واحدة ووصل الماء الى جميع بدنه ونقصه من كاستشق اجزاه وكذا اذا احسب المطر  
ووصل الماء الى جميع بدنه ولو اغتسل الاقل ولم يصل الماء الى ما تحت القلفة اجزاه لانه خلقة ولو اغتسلت



المرأة وكنت اذا فرغ من قديم وجف ولم يصل الماء الى ما تحته وجب عليها ان يصل الماء الى ما تحته  
حيثما اذا كان تحت اظفارها وسخ فانه يجزئها من غير ان تلتزم ولو كان على بدنه قشر سمك او خبز ممضوع مثله  
وجب ان تلتزم وكذا الحضاب المتجسدة والحيا واعلم ان الغسل على احد عشر وجهها اربعة فريضة وهو  
الغسل من اللبلاء في قبل او دبر اذا غابته المستحق على الفاعل والمفعول انزل اوله ينزل والثاني الغسل من الا  
نزال عن شهوة بائي وجب كان من اتيان بهيمة او معالجة الذكر باليد او بالاحتلام او بالقبلة او بالتمسك  
بشهوة والرجل والمرأة في ذلك سواء والثالث الغسل من الحيض والرابع من النفاس واربعة غسلة غسل  
الجمعة وغسل العيدين وغسل الاحرام سواء كان احرام حجة او عمره وغسل يوم عرفة للوقوف وغسلان  
واجبان غسل الموقى وغسل النجاسة اذا كانت اكثر من قدر الدرهم في المخلطة وريح الثوب في الخنفة  
وغسل مسجوب وهو كثير من ذلك غسل الكافر والكافرة اذا اسلموا والصبي والصبية اذا اوركبا بالستن  
وكذا المجنون اذا افاق **قوله** وستة الغسل ان يدها الغسل في غسل يديه ووجهه سماء مغسلا لانه  
من الاغتسال والستة ان يدها بالنية بقلبه ويقول بلسانه نويت الغسل لرفع الجنابة ثم يسمى له تعاقبه غسل  
اليدين ثم يستنجز ثم يغسل ما اصاب من النجاسة ويستحب ان يدها بشقة الايمن **قوله** وينزل النجاسة ان كانت  
على بدنه وفي بعض النسخ وينزل النجاسة معروفة بالان واللام الا ان التكبير احسن وانما قال ان كانت ولم يقل  
اذا كانت لان ان تدخل على خطر الوجود فاذا دخل على امركاين او تنظر الى محالة النجاسة قد توجد وقد  
لا توجد **قوله** ثم يتوضأ وضوءه للصلاة الارجلية فيه اشارة الى انه يسبح بكه وهو ظاهر الرواية وقد  
الحسن عن ابي حنيفة انه لا يسجد لانه لا فائدة فيه لانه الاسالة لعدم المسح والتمحيص انه يسجد **قوله** الا  
رجليه هذا ايها اذا كان في مستقع الماء اذا كان على لوح او قنطرة لا يؤخر غسلها **قوله** ثم يغتسل  
الماء على راسه وسائر جسده ثلاثا الاولى فرض والثنتان سنة على الصحيح ويجب ان يوصل الماء الى جميع  
شعره وبشره ومعاطف بدنه فان بقي شيء منه لم يصب الماء فهو على جنابه حتى يغسل ذلك الموضع

صنع فان كان في اصبعه خاتم صنيق حركة صنيق حركة حتى يصل الماء الى ما تحته ويخلل اصابعه اذا كان الماء قد وصل  
الي ما بينهما وما اذا لم يصل فالتخليل فرض **قوله** ثم يستنجز عن ذلك المكان فيغسل رجليه هذا اذا كان في مستقع  
الماء اذا كان على حجر او غيره وقد غسلها عقيب مسح كاهه فلا يلزمه اعادة غسلها فلو طار الماء في وقت  
الغسل في الاناء كان قليلا لا يغسل الماء وان كان كثيرا افسده وحده القليل لا يستنجز ماء الاناء عند وقوعه  
ولا يسبين وعن محمد ان كان مثل رؤوس الابر فهو قليل والا فهو كثير كذا في الفوائد **قوله** وليس على المرأة ان  
تغسل ظفاريها في الغسل اذ بلغ الماء اصول الشعر وقال الامام احمد يجب على الحائض النقص ولا يجب عليها في النجاسة  
وفي تخصيص المرأة اشارة الى انه يجب على الرجل النقص لعدم الضرورة في حقه ولو اذقت المرأة راسها  
بالطيب بحيث لا يصل الماء الى اصول الشعر وجب عليها ان تلتزم لصل الماء الى اصولها فان احتاجت المرأة الى  
شراء الماء للاغتسال للجنابة ان كانت غشية فتمنه عليها وان كانت فقيرة فعلى الزوج وقيل يقال له اما  
ان يدهما تذهب الى الماء او تنقل انت اليها وقال ابو القاسم يجب على الزوج كي يجلي للشرب واما من  
ماء الوضوء فعلى الزوج اجماعا ومن ماء الاغتسال من الحيض ان انقطع لاقبل لامن عشرة ايام فعلى الزوج  
وان انقطع عشرة فعليه لانه يده رطبة وطيبا به ود الاغتسال وكاتب المحتاج اليه لاداء الصلاة **قوله** هي  
والمعاني الموجبة للغسل انزال المني على وجه الدفق والشهوة الى اخرها المعاني موجبة للجنابة لا للغسل  
على الصحيح لانها تنقض فكيف يوجب والناسب وجوب الغسل ارادة الصلاة او ارادة ما لا يحل فعله  
الجنابة واما هذه التي ذكرها الشيخ فشرط وليس بسبب والمني خاثر ابيض يتكسر منه الذكر عند خروجه ويخلق  
الولد راحته عنه خروج كراحي الطلع وعند بيه كراحي البيض **قوله** على وجه الدفق والشهوة هذا باطلا  
لا يستقيم الاعلى قول ابي حنيفة لانه يشترط لوجوب الغسل ذلك واما على قولها فلا يستقيم لانها جعلت الغسل  
خروج من شهوة ولم يجعل الدفق شرطا حتى ان اذا انفصل عن مكانه شهوة وخروج من غير دفق وشهوة  
وجب الغسل عندها وعنده يشترط الشهوة ايضا عند خروج ومعنى قوله على وجه الدفق اي يعلق متتابع



ولو احتلم او نظر الى امرأة بشهوة فانفصل المني منه بشهوة فلما قارب الظهور منه على ذكره حتى  
انكثرت شهوة ثم تركه فسال بخير شهوة وجب الغسل عندها ولا يجب وكذا اذا اغتسل الجميع  
قبل ان يعول او ينام ثم خرج باقى المني بعد الغسل وجب عليه اعادة الغسل عندها ولا يجب عنده  
وان خرج بعد البول والنوم لا يعيد اجماعا ولو استيقظ فوجد على فخذه او ذكره بللا ولم يذكر الاحتلام  
فان كان ذكره منتشر قبل النوم فلا يغسل عليه الا ان يتبين انه منى وان كان ساكنا قبل النوم فعليه  
الغسل وفى الجندی ان كان منيا وجب الغسل بالاتفاق وان كان منيا وجب الغسل عندها  
سواء ذكر الاحتلام او لا وقال ابوسك لا يجب الا اذا استقر الاحتلام **قوله** والتقاء الختانين من غير  
انزال اي مع تعاري الحشفة فالمراد بالتقائهما محاذاتهما وموجبة عن ايلاج الحشفة كتبا وفي قوله  
والتقاء الختانين نظرا لانه لو قال وغيبوة الحشفة كما قاله حافظ الدين في الكركان احسن واعلم ان الـ  
الايلاج في الدبر يوجب الغسل وليس هناك ختانان يلتقيان ولو كان مقطوع الحشفة يجب الغسل من الـ  
الايلاج مقدرا من الفكر **قوله** والخيض والتفاس الى المخرج منهما لانها اذا ما باقيتين لا يجب الغسل لعدم  
الفايدة واختلف المشايخ هل يجب الغسل بالانقطاع ووجوب الصلوة بالانقطاع لا غير فعنه الكرخي  
وعامة العراقيين بالانقطاع وهو اختيار الشيخ وعند البخاريين بوجوب الصلوة وهو المختار وطاعة  
وفائدة اذا قطع بعد طلوع الشمس واخرت الغسل الى وقت الظهر فعنه العراقيين تأثم وعنه البخاريين  
لأنهم والتفاس كالحيض ولو اجنب المرأة ثم حاضت فاعتسلت فعنه ابوس الغسل من الاول وهو الجنابة  
وعنه محمد وممنها جميعا وفائدة انها اذا حاضت لا تغسل من هذه الجنابة ثم حاضت فاعتسلت بعد  
الطهر حشمت عند ابوس وعند محمد لا تحث وان اغتسلت قبل ان تظهر من الحيض حشمت اجماعا **قوله** وسنة  
رسول الصلح الغسل للجمعة والعيدين والاحرام سواء كان احراما من اوجرة وكذا يوم عرفة للوقوف  
واختلف اصحابنا هل غسل الجمعة للصلوة او لليوم قال ابوس للصلوة وقال الحسن لليوم وفائدة اذا اغتسل

اغتسل قبل طلوع الفجر ولم يحدث حتى صلى الجمعة يكون اتيا بالسنة عند ابوس وعند محمد لا وكذا اذا اغتسل بعد صلاة  
الجمعة قبل الغروب يكون اتيا بهل السنة الحسن خلافا لابي اس ولو اغتسلت المرأة لاقتال فضيلة الغسل عند ابوس  
لانه لا جمعة عليها وعند الحسن تنالها والغسل للعديد بمنزلة الغسل للجمعة واعلم انه يقال غسل الجمعة غسل  
الجنابة بضم العين وغسل الميت وغسل الثوب بفتحها وضابطها انك اذا اضفت الى الغسل فمخت واذا  
اضفت الى غيره ضمت **قوله** وليس في الودي غسل وفيها الوضوء المدي ماء ابيض رقيق يخرج عند الملاعبة  
و الودي اصغر غلظ يخرج بعد البول وهما بتخفيف الماء **قوله** وفيها الوضوء فان قيل فكيف يتصور وجوب الوضوء  
الوضوء بقوله كلما خرج من السيلين فلما اعداها قلنا انها دخلها هناك ضمننا لا قصدنا ومن الاشياء ما يدخل ضمننا ولا  
يدخل قصد كبيع الشرب والطريق وربما يتوهم انها يدخلان ضمننا لا قصد فان قلت وكيف يتصور الوضوء  
من الودي وهو قد وجب بالبول السابق قلت يتصور في من بكس البول اذا اودي يتوضا ويكون وضوءه  
من الودي خاصة ويتصور ايضا فيمن بال وتوضا ثم اودي فانه يتوضا من الودي **قوله** والطهارة من الاحداث الى طهارة  
الاحداث هي الوضوء والغسل والالتصام للحميد اي الاحداث التي سبق ذكرها من البول والغائط والحيض  
والنفاس وغيره **قوله** جازية بماء السداد ولم يقل واجبة لان معناها اذا اجتمعت هذه المياه او انفرد احدها  
ولم يتحقق الوقت والاقبي واجبة **قوله** من الاحداث ليس هو على التحقير لانه لما كان من الاحداث كان من غير  
الاجناس بالطريق الاولى **قوله** وماء البهار ان قال وماء البهار ولم يقل والبهار ردة القول من يقول انه ليس  
بماء حتى حكى جابر عن عمر رضي الله عنهما ان قال التيمم اعجب اليه منه **قوله** ولا يجوز ما اعتقر باعصر على ان ما معنى الذي  
وان كان يصح معنى الممد وهذا ما المنقول هو الموصول وانما قيد بالاعتصار لانه لو سال بنفسه جاز الوضوء  
به الا ان العلواني اختار انه لا يجوز لانه يطلق عليه ماء الشجر **قوله** ولا يجرى عليه غيره اختلفوا فيه هل الغلبة  
بالاجزاء او بالوصاف ففي الهداية بالاجزاء هو الصحيح وفي الفتاوى الظهيرية محمد اعتبر اللون ولو كان اعتبر  
الاجزاء و اشار الشيخ الى ان الاعتبار بالوصاف والاصح ان الاعتبار بالاجزاء وان المني لطا اذا كان ما جافا ودوا



النصف فان كان النصف او اكثر لا يجوز ومما اعتبر الاوصاف ان غير الثلاثة لا يجوز وان غير واحد اجاز وان غير  
 اثنين فكذا لا يجوز والتوفيق بينهما ان كان ما يعاجبه جنس الماء كماء الدابة لعبة للاجزاء كما قال ابوس وان  
 كان جنسه غير جنس الماء كاللبن فالعبرة للاوصاف كقوله محمد والشيخ اختار قول محمد حيث قلنا فغير واحد  
**قوله** فافرض من طبع الماء وطبع الرق والسيلان وتسكين العطش **قوله** كالاشربة اي المتخذة من الفار كغراب  
 الزمان ثم ان الشيخ راعا في هذا صيغة اللغ والنظر فقوله اعترض من الشجر لوف وكذا بما غلب عليه غير لفظ  
 وقوله كالاشربة تفسير لما اعترض من الشجر والثر وقوله كالحل ان كان المخلوط في الماء هو ما غلب عليه غيره  
 وان كان خالصا فهو ما اعترض من الثر **قوله** والرق تفسير لما غلب عليه غيره ونظيره هذا قوله تعالى ومن  
 رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فقوله لتسكنوا فيه راجع الى الليل ولتبتغوا  
 من فضله راجع الى النهار **قوله** وما بالاقلام المراد المطبوخ بحيث اذا برد سخن وان لم يطبخ فهو من  
 قبيل ويجوز الطهارة بما خالطه شيء ظاهر وبالقلام هو القول اذا شئت الام قهرت واذا قهرت  
 خففتها مدت الواحدة باقلامه بالشدة والتخفيف **قوله** وما بالزجاج ذكره من قسم الرق والصبيح انه  
 من قسم ويجوز الطهارة بما خالطه شيء ظاهر وجاء الزجاج هو ماء العصفرة المنقوع فطبخ ولا يصح به  
**قوله** ويجوز الطهارة بما خالطه شيء ظاهر فغير واحد اوصاف الاوصاف ثلاثة الطعم واللون والرائحة  
 فان غير وصفين فعلى اشارة الشيخ لا يجوز الوضوء به لكن الصحيح انه يجوز كذا في المتصف فان تغيرت اوصاف  
 الثلاثة بوقوع اوراق الاشجار فيه في وقت الخريف لا يجوز الوضوء به عنه عامة اصحابنا وقال الميда في يجوز  
 شربه لانه ظاهر ولا يجوز الوضوء به لانه لما صار مغلوبا كان مقبدا **قوله** كماء الهمد والسيل وانما خففه بالسكر  
 لانه ياتي بغشاء واشجار واهراق ولو تغير الماء بطول الزمان او بالطين كان حكمه حكم الماء المطلق **قوله** والى  
 الذي يحتلط به الانسان والصابون والزعفران كما قسم الماء باقية على الاطلاق واختلاط القليل منه  
 الاشياء لا يمكن الاحتراز عنه وكذا اذا اختلط الزجاج بالماء حتى يسهو فهو على هذا **قوله** وكل ما وقعت فيه

فيه نجاسة لم يجز الوضوء به وكذا اذا غلب على طيننا ذلك وادبه غير الجاري وما هو في معناه كالغدير العظيم  
**قوله** قليلا كان الماء او كثيرا اي قليلا كالابار والاواني او كثيرا كالغدير فينجس موضع الوقوع وان كان كثيرا  
**قوله** لان النبي صلى الله عليه وسلم امر بحفظ الماء من النجاسة فقال لا يبولن احدكم في الماء الدائم اي الركود ولا يفضل  
 فيه من جنابة انما قال امره صلى لان النبي صلى عن الشيء امره بعبادة الشايح ويستدل بهذا الحديث  
 لمن يقول بنجاسة الماء المستعمل لانه قرن المستعمل بالبول فدل على ان الغتسال فيه كالبول فيه فيجب  
 عنه ان صاحب الجنابة لا يخلو ابدا عن نجاسة المني عادة والعادة كالمتيقن **قوله** وقالهم اذا استيقظ  
 احدكم من مناس فلا يغسل في الماء حتى يغسل ثلاثا فانه لا يبدي اي يبت يده يعني في مكان ظاهر كذا  
**قوله** واما الماء الجاري اذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء به حدة الجاري ما لا يتكرر استعماله وقبل ما يذهب  
 بنبهة ولو جلس الكس صوفيا على شط نهر وتوضأ فقامه جاز هو الصحيح ومن ايس قال سألت ابا جعفر  
 عن الماء الجاري يغسل فيه رجل من جنابة هل يتوضأ رجل لخل منه قال نعم **قوله** اذا لم يرها اثر الاثر هو اللون  
 والطعم والرائحة ومنه اذا كانت النجاسة ما بعد ما اذا كانت دابة ميتة ان كان الماء يجري عليها او على  
 اكثرها او نصفيها لا يجوز استعماله وان كان يجري على اقلها وكثير يجري على ما طاهر والماء قوة فانه يجوز  
 استعماله اذا لم يوجد له نجاسة اثر وفي شرح بن ابي حنيفة اذا كانت النجاسة مرئية كدابة ميتة لم يجز الوضوء بها  
 قرب منها ويجوز ما بعد وهذا انما هو قول الكس خالفه اما عنه بما فلا يجوز الوضوء من كسلها اصلا  
 وفي المسئلة تفصيل ان كانت الميتة شائعة لبعض المجر جاز الوضوء بها بعد ولا يجوز تمام قرب ويعرف  
 القرب والبعد بان يحل في الماء صبيغ فما يلح الصبيغ من جرة الماء لا يصح منه الطهارة ونصه مكره  
 ذلك وان كانت شائعة لكل النهر او لاكثره لم يجز الوضوء مما غسل منها اصلا ونصه من اعلاها  
 وان شغلت نصف النهر فالصحيح انه لا يجوز **قوله** والغدير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه الى الغدير  
 المتحرك عنه الى ح وهو يعتبر بالغتسال من غير غتف لا بالتوفيق لان الحاجة الى الغتسال في الغدران



استند من الحاجة الى التوضي لان الوضوء يكون في البيوت غالباً وعند اي كس يعتبر باليد لان هذا الذي ما يتوصل  
به الى معرفة الحركة وعنده محمد بالتوضي وصح في الوجيز قول محمد ووجه ان الاحتياج الى التوضي اكثر من الاحتياج  
الى الغسل فكان الاعتبار به اولى وهذا التقدير في الغدير قول العراقيين بان يكون بحيث لا يتحرك احد  
طرفيه يتحرك الاخر وبعضهم قد روه بالمساحة بان يكون عشرة اذرع طولاً في عشرة اذرع عرضاً من ذراع  
الكراس توسعة في الامر على الكس قال في الهداية وعليه الفتوى وهو اختيار البخاريين وفي ذراع الكراس  
سبع قبضات وهو اقصر من ذراع الحدي بقبضة فان كان مثلثاً فانه يعتبر ان يكون كل جانب خمسة عشر  
ذراعاً وخمسة اذرع ومساحة ان يضرب احد جوانبه في نفسه يكون مائتين واحد وثلاثين وجزء من  
خمس وعشرين جزءاً من ذراعاً وتأخذ ثلث ذلك وعشرة فهو المساحة فثلثه في هذه الصورة على التقريب  
يبلغ سبعة وسبعين وعشرة على التقريب ثلاثة وعشرين فذلك مائة وثنتي قليل لا يبلغ عشرة اذرع وان كان على  
مدور اعتبر ان يكون قطره احد عشر ذراعاً وخمسة اذرع ودره ستة وثلاثين ذراعاً فاحس ان يكون  
نصف القطر وهو خمسة ونصف وعشرة في نصف الدور وهو ثمانية عشر يكون مائة ذراعاً واربعه اذرعاً  
ذراعاً واما احد الغنى فالاصح ان يكون بحال لا يتغير بالاعتراف وعليه الفتوى وقيل مقدار ذراع وقيل  
مقدار شبر **قوله** جازا الوضوء من الجانب الاخر فيه كفاية التي يتجسس موضع الوقوع سواء كانت النجاسة مرئية  
او غير مرئية وهو اختيار العراقيين وعند الخراسانيين والبلخيين ان كانت مرئية فكان قال العراقيون  
وان كانت غير مرئية يجوز التوضي من موضع الوقوع وهو الاصح كما في الوجيز **قوله** لان الظاهر ان النجاسة  
لا تصل اليه لا تشاء متباعدة طرفة **قوله** وموت مالم ينفس له كائناً اي دم سائل والدليل على ان الدم  
بسمي نفسا قول الشافعي تسيل على حدة السيوف نفوساً وليس على غير السيوف تسيل **قوله** اذا مات في  
الماء لا يجزئ تقيده بالماء ليس بشرط بل يقر في الماء وغيره لان عدم التجسس فيه لعدم الدم لا للدون  
وكذا اذا مات خارج الماء التي فيه لا يجزئ ايضا **قوله** كالبق والذباب والزناير والعقارب البق كبار

كبار البعوض وقيل الكتان وانما ذكر الذباب بلفظ الواحد والزناير بلفظ الجمع لان الذباب كله جنس واحد  
والزناير اجناس شتى وسقي الذباب لانه كلما طرد ذباب كلما طرد جمع **قوله** وموت ما يعيش في  
الماء اذا مات في الماء لا يفسده وهو الذي يكون توالده ومثواه فيه سواء كان له دم سائل او لا  
في ظاهر الرواية ومن اكد ان كان له دم سائل اوجب التجسس واحترز بقوله يعيش فيه عما يتعيش فيه  
كطير الماء فانه يجزئ تقيده بالماء اذا لومات في غيره افسده عند بعضهم والبيان في الشرح وقيل لا يفسده  
وهو الاصح **قوله** كالمسك والصفصع والسرطان هو العقام والصفصع بكسر الدال وانما يفتي بها كالا  
فالكسر الفصح **قوله** واما الماء المستعمل فلا يجوز استعماله في طهارة الاحداث فيه بالاحداث لانه ينزل اليها كس  
وسواء توضأ به او اغتسل به من جنابة فانه مستعمل وكيفية شربه واختلف في صفة فروق الحسن من  
الحج وانه نجس نجاسة غليظة حتى لو اصاب الثوب منه اكثر من قدر الدرهم منع الصلوة وهو بعيد جداً  
لان الثياب لا يمكن حفظها من بيسره ولا يمكن التمسك بغيره وروي ابو اسحق عن ابي حنيفة ان النجس نجس نجاسة  
كبول ما يؤكل لحمه وبهذه اخذ مشايخ بلج وروي محمد عن ابي حنيفة انه طاهر غير مطهر للاحداث كالحل و  
واللبن وهذا هو الصحيح وبه اخذ مشايخ العراق وسوا في ذلك كان المتوضي طاهراً ومحدثاً في كونه  
مستعمل **قوله** والمستعمل كل ما ازيل به حدث او استعمل في البدن على وجه القربة هذا قول ابي حنيفة  
هو قول ابي حنيفة وقال محمد لا يصير مستعمل الا بنية القربة فقوله ازيل به حدث بان توضأ متبرداً  
او علم انسانا الوضوء او غسل اعضاء من وسخ او تراب وموتى بهذا كله محدث **قوله** على وجه القربة  
بان توضأ وسوا طاهر بنية الطهارة وتنفع من هذا اربع مسائل اذا توضأ المحدث ونوى القربة  
صار مستعمل اجماعاً واذا توضأ الطاهر ولم ينو لم يصير مستعملاً بل بحد شرطه امان يستعمل بنية القربة  
او يرفع الحدث والرابعة هي مسألة الخلاف وهي اذا توضأ المحدث ولم ينو فاعينه اي كس يكون  
مستعملاً وعنده محمد لا يصير مستعملاً ولو كان جنباً واغتسل للبر وصارت مستعملاً عنه اي كس خلا المحدث



**قوله** في اليد فتيه لان مكان من غسله للماء كالتقود والعصا والحيارة لا يكون مستحلا وكذا  
 اذا غسل ثوبا من الوسخ من غير نجاسة لا يكون مستحلا وان غسل يده للطعام او من الطعام كان  
 مستحلا لانه تقرب قاله م الوضوء قبل الطعام بنى الفقر بعده بنى التيمم يعني الجنوب وقيل للطعام  
 يصير مستحلا ومنه لا يصير مستحلا **قوله** وكل اهاب دبح طهر الا بالجلد الذي لم يدبح فاذا دبح سمي دجيا  
 كل جلد يطهر بالدباغ فانه يطهر بالزكوة وعالا فلا وفي الهدية ما طهر بالدباغ طهر بالزكوة وكذا الرمي في  
 الصحيح وان لم يكن حاكولا في الفتاوى الصحيح انه لا يطهر لحمه في النهاية انما يطهر لحمه اذا لم يكن نجس  
 السور ثم علي قول صاحب الهدية انما يطهر جلده ولحمه بالزكوة اذا وجدت الزكوة الشرعية بان كان  
 المذكي من اهل الذكوة بالشمسية اما اذا كان مجوسيا فلا بد في الجلد من الدباغ لان فعله مائة لذكاة فيشترط  
 ايضا ان تكون الزكوة في محلها وهو ما بين اللبنة والتحمين وتقص الحية طاهر كذا قال العلواني وجلدها  
 نجس لا يطهر بالدباغ لانه لا يكملها **قوله** دبح فيه اشارة الى انه يستوي ان يكون الدباغ مسلما او  
 او كافرا وصيبا او مجنونا او امرأة وجلد الكلب يطهر بالدباغ عنه فاقول الشافعي لا يطهر وهو رواية  
 ايضا عن الحسن بن زياد الدليل نوعان حقيقي كاشب والقرض وقشور الرمان وشباب ذلك حكى  
 كاشب والتراب فان عاود الدباغ بالحكم الماد في روايتان في رواية يعقوب بن جاسا وفي رواية لا يعقوب  
 نجسا قال الخنذي وهو الاظهر **قوله** وجازت الصلوة عليه والوضوء منه وكذا يجوز الصلوة  
 فيه بان يلبس فان قيل ليس هذا موضع لا يطهر الاعيان النجسة فلم ذكره الشيخ هنا قل لاجل قوله  
 والوضوء منه **قوله** لاجل الخنزير فلا دمي في هذا الاستثناء دلالة على طهارة جلد الكلب بالدباغ  
 وقد بيناه وكما يطهر جلده بالدباغ فكذا بالزكوة وانما قدم ذكر الخنزير على الدمي لانه موضع اهانة  
 وفي موضع الاهانة يقدم المهان كقوله تعالى لعلكم تتقون متصوامع وبيع وصلوات ومساجد فقد قدم  
 الصوامع والبيع على المساجد لاجل ذكر الهدم لانه ائانة البيع جمع بيعة بكسر الباء وهي للنصارى واليهود

هذا هو الوجه في قوله  
 لا يطهر بالدباغ  
 لان الدباغ  
 لا يطهر  
 بالزكوة  
 لان الزكوة  
 لا تطهر  
 بالزكوة  
 لان الزكوة  
 لا تطهر  
 بالزكوة

هذا هو الوجه في قوله  
 لا يطهر بالدباغ  
 لان الدباغ  
 لا يطهر  
 بالزكوة  
 لان الزكوة  
 لا تطهر  
 بالزكوة  
 لان الزكوة  
 لا تطهر  
 بالزكوة

والصوامع للصائين والصلوات كناية عن اليهود وكانوا يستقون بها بالعبادة صلوات والغيل كالتخزير  
 عند محمد لا يطهر جلده بالدباغ وعظامه نجسة لا يجوز بيعها ولا الانتفاع بها وعن ابي فوايس لا يبيع  
 عظامه ويظهر جلده بالذباغة كذا في الخنذي **قوله** وشعر الميت وعظمها طاهر اراد ما سوي الخنزير ولم  
 يكن عليه رطوبة وخص في شعره الخنزيرين للضرورة لان غيره لا يقوم مقامه عندهم وعن ابي اسامة انه  
 ايضا لهم ولا يجوز بيعه في الروايات كلها والريش والصوف والوبر والقرن والنف والظلف والعارف  
 كل هذه طاهرة من الميتة سوى الخنزير وهذا اذا كان الشعر مخلوقا او مجزوا اما اذا كان منقوشا فلا يكون  
 نجسا وكذا شعر الادمي اذا كان مخلوقا او مجزوا فهو طاهر وان كانت منقوشا نجس ومن محمد في نجاسة  
 شعر الادمي وظفره وعظمه روايتان فبينما سئل اخذها تريد ويظهر ان اخذها والقسم الصغار  
 واحتمل الكرخي وهو الصحيح وعند الشافعي شعر الميت وعظمها نجس وعند مالك عظمها نجس وشعرها  
 طاهر ولم يذكر الشيخ بعض الميتة وبينها فقول الدجاجة اذا ماتت وطربت منها بيضة بعد موتها ففي طهارة  
 برة يحل اكلها عندنا سئل اشبهت قشرا ام لا لا يحلها الموت وقال الشافعي اذا اشبهت قشرا فكذلك وان  
 لم يشبه ففي نجاسة لا يحل اكلها وان ماتت شاة فخرج من فرعها لبن قال ابو ج في موطنها برنجية ولا نجس  
 بمكة الوعاء وعندها هو طاهر في نفسه لانه لا يجتمع الموت الا انه نجس بمكة الوعاء فلا يحل شربه و  
 عند الشافعي هو نجس فلا يحل شربه وان مات جدي فانفخت طاهرة يجوز اكل ما خرج مما سوا كان ما يباعا  
 او جامدا عندنا في وعندها ان كان ما يباعا لا يجوز وان كان جامدا وغسل جازا اكله وعنده  
 الشافعي لا يجوز اكله الا لينة بكسر الهمزة وفتح الغاء مخففة كرش الجدي مالم يؤكل **قوله** واذا وقع  
 في البيرة نجاسة اي ما يباع كالبول والدم والخمر **قوله** نزعحت يعني البيرة والمراد ما فاكه المحل واراد المحل  
 كما يقال جرى النهر وسال الميزاب ومنه وقوله تعالى وسأل القرية **قوله** وكان نزع ما فيها من الماء طهارة  
 لها فيه اشارة الى انه يطهر الوحل والاحجى روي القلو والرشا وفيه الثاني **قوله** فان ماتت فيها فارة



فان قيل في قولنا صغيرا مكان  
صغير قلنا صغير قولنا والفعل  
لا يستحيل ان يتغير اما الاكبر  
عالم الزايد فلا يقبل التغيير  
فالمادة وقت الوقوع لا وقت  
النزح خواهر زاده

او عصفورا وصعوة او سودانية الى اخره انما يكون النزح بعد اخراج الفارة اما ما دامت فيها فلا يقدح  
بشيء من النزح **قول** او سام اجري بقتل يد الميم والوزع الكبير وهما اسمان جعلوا لهما واحدا فان ثبتت امر  
الاول واضفت الى الثاني وان ثبتت بيتت الاول على الفتح واعربت الثاني بعراب ما لا يعرف وان ثبتت  
بنيتهما جميعا على الفتح مثل خمسة عشر **قول** نزح منها ما بين عشرين دلو الى ثلاثين العشر وفي طريق  
الاياب والعشر بطريق الاستحباب وهذا اذا لم تكن الفارة هاربة من الهرة ولا مجهزة واما اذا كانت  
ذلك نزح جميع الماء وان خرجت حية لانها تبول اذا كانت هاربة وكذا الهرة اذا كانت هاربة من الكلب  
او مجهزة ونزح كل الماء لان البول والدم نجاسة مائة وحكم الفاريتين والثلاثون الاربع كواحدة والثلثون  
كالهرة الى التسع والعشر والكلب وهذا عند ابي س وقال محمد الثلاث كالهرة والست كالكلب وكذا  
العصفور وما في معناه واما فارتان فالفارة واحدة بالاجماع وفي الفاريتين نزح جميع الماء اجماعا وفي  
فما بين الهرة والكلب كالهرة وكذا اذا يكون حكمه حكم الاصفر ولو ان هرة اخذت فارة وقعا  
جميعا في البئر ان كانت الهرة حية والفارة ميتة نزح عشرين وان كانتا متيتين اجرهما بنزح اربعين  
ويدخل الاقل في الاكثر وان كانتا حيتين اخرجتا ولا ينزح ستمين وان كانت الفارة مجهزة او مات  
نزح جميع الماء وهل يظهر البير بالدلو الاخير اذا انفصلت عن الماء او حتى يتنجس عن ركن البير فعند ابي  
حتى يتنجس عن ركن البير وعند محمد بالانفصال عن الماء وفائدة فيما اذا اخذ من ماء البير بعد الانفصال  
من الماء قبل ان يتنجس عن ركن البير فعند ابي س بنزح عشرين وعند محمد بنزح ما بالبير وجفت بعد  
وقوع الفارة او غيرها قبل النزح ثم عاد لم تظهر الا بالنزح عند ابي س وعند محمد يظهر بالجفاف حتى  
لوصلة رجل في قعرها جارت متصلة عند محمد خلا لا يركس ولو نضب الماء ولم يكن أسفلها حتى عاودها  
دعا الماء اختلف الشايع فيه على قول محمد والصحيح لا بد من النزح قال في الصحاح نضب الماء ينضب  
اي ينفذ في الارض ولو وجب في البئر نزح عشرين فنزح عشرين فنزح عشرين فنزح عشرين فنزح عشرين فنزح عشرين

ويشأن من الفارة  
والهرة في حكم  
الفارة

عشر اخرى تنميها للوطيفة عند ابي س وقال محمد لا يحتاج الى نزح شيء اخر لانه لا يكون اشده حالا من الكلب  
كذا في الفتاوى وهل يشترط المتابع في النزح ام لا عندنا لا يشترط وعند الحسن بن زياد يشترط **قول**  
يحسب الحيوان وصغره الى اخره الاكبر يضم الكاف وكان الباء للجنه وكذا الصغرى يضم الصاد وتكسر  
العين واما تكسر الكاف وفتح الباء وتكسر الصاد وفتح العين فالمسنة ومعنى المسئلة اذا كان الواقع  
كبير او البير كبيرة فالعشرة مستحبة وان كانا صغيرين فلا استحباب دون ذلك وان كان احدهما صغيرا  
والاخر كبير فخمسة مستحبة وخمس دونها في الاستحباب **قول** فان مات فيه حمامة او دجاجة او كنود نزح  
منها ما بين اربعين دلو الى ستين اضعا فاللجوب والاستحباب في الفارة وفي الجامع الصغير خمسون  
وهو الاظهر اضعا فاللجوب دون الاستحباب الدجاجة بفتح الدال على الانقص ويجوز كسر او هو  
شاذ واما ضعتها فخطا وفي السنون والدجاجتين والحمامتين بنزح كل الماء **قول** فان مات فيها كلب  
او شاة او دابة او آدمي بنزح جميع ما فيها موت الكلب ليس بشرط حتى لو خرج حيا بنزح جميع الماء وكذا  
كل من سورة جنس او مشكوك فيه يجب نزح الكل وان خرج حيا ومن سورة مكره اذا خرج حيا فاما  
مكره بنزح منه عشر دلا والشاة اذا خرجت حية ولم تكن هاربة من السبع فالمدار طاهر وان كانت هاربة  
نزح كل الماء عنه خلا **قول** وعند الدلا يعتبر بالدلو الوسط المستعمل للابار المعترف في كل بئر  
بدلو فان لم يكن لها دلو يتخذ لها يسع **قول** فان نزح منها بدلو عظيم قد رما بسبع من الدلو  
الوسط واحتسب به الحصول المقصود مع قلة التقاط وقال زفر والحسن بن زياد لا يجوز لان عند تكرار  
النزح ينزع الما من اسفله ويؤخذ من اعلاه فيكون في حكم الجاري وهذا لا يحصل بنزح الدلو العظيم  
او مرتين قلنا معنى الجريان ساقط لانه يحصل بدو النزح **قول** وان انتزع الحيوان فيها او تضعه بنزح  
جميع ما فيها صغيرا كان الحيوان او كبيرا وكذا اذا انقط شعرة الانتزاع ان علا شيء لمصاؤه والتفخ ان يفرق  
عضوا من عضوا ولو قطع ذنب الفار والقي في البئر بنزح جميع الماء لانه لا يخلو من رطوبته فان جعل على موضع



القطع شعبة لم يجب الا في الغارة **قوله** وان كانت البيرة معينا لا تستخ وقد وجبت فيها اخرجوا مقدار ما كان  
فيها من الماء في معرفة ذلك ستة اوجه وجهان عند ابي ذر واحد هو اخذ بقول الصحاب البيرة اذا قالوا  
بعد النحر ما كان في بيوتنا اكثر من هذا او القائلين البيرة جلان لها معرفة بالماء ويقولان بعد النحر ما كان فيها  
اكثر من هذا او بعد ائمة بالغة لان الله تعالى اعتبر قول رجلين فقال يحكم به ذوي عدل منكم وعند ابي ذر  
ايضا احد هما كخزفنة بعد رطول الماء وعرضه وعمقه وتجفص بحيث لا تنشف ويصب فيها ما ينزح  
منها حتى يتلى والتالي يجعل فيه قصبة ويجعل لمبلغ الماء علامة فينزع منها عشرون مثلاً ثم تعاد القصة فينظر  
كم نقص فينزع كل قدر من ذلك عشرون وعند محمد وجهان احدهما في المتن والثاني ما بين ما بين و  
خمسين الى ثمانين فكانه بناجوا به على ما شاهد في باريله وفائدة الخلاف بين ما في المتن والوجه  
الثاني ان يكتف بزنج ما بين وعشرين على ما في المتن ولا يكتف بعلى الوجه الثالث **قوله** واذا وجد في البيرة  
او غيرها الى اخره ميتة بالتخفيف لان الشدة يطلق على الميتي قال الله تعالى انك ميت اي سموت وما قد تأ  
يقال له ميت بالتخفيف **قال الشاعر** ومن يك ذاربع فذلك ميت وما الميت الامن الى القبر **قوله**  
انما كانوا توضعوا فيها اي وهم محدثون وقوله وعسلوا ثيابهم من غير نجاسة فانهم لا يبعدون اجماعا  
كذا قال شيخنا موفق الدين رح والمعنى فيه ان المدا صا مشكوكا في طهارته ونجاسته فاذا كانوا محدثين  
بيقين لم ينزل حدتهم بماء مشكوك فيه واذا كانوا متوضئين لا ينزل صلاتهم بماء مشكوك في نجاسته لاند  
البيقين لا يرتفع بالشك ولد وجد في ثوبه نجاسة مغلظة اكثر من قدر الدرهم ولم يعلم بالاصابة لم يعد  
شيئا بالاجماع وهو الاصح لان الثوب مري بصره فلا بد ان يطلق عليه وهو او غيره فاذا لم يطلق  
عليها علم انها اصابته للحال بخلاف البيرة لانها غايبة عن بصره ولو وجد في ثوبه ميتا اعاد الصلوة  
من اخرقة نامها فيه **قوله** وقال ابي اس ومحمد ليس عليهم اعادة حتى يتحققوا ميتة وقعت وكان  
اكثر اول يقول يقول ابي محمد حتى راي طائرا في متقار فارة ميتة انما في ثوبه فرجع الى قول محمد لانهم

لانهم على يقين من طهارة البيرة فيما مضى وفي شك في نجاستها الان فلا يزول اليقين بالشك وابعث يقول  
قد زال الشك بيقين النجاسة فوجب اعتباره لان الموت سببا ظاهرا وهو الوقوع في الماء في حال الموت  
عليه وعدم الانتفاع دليل قرب العهد فقد روي يوم وليلة والانتفاع دليل التقادم فقد روي بالثلاث الا ترى  
من دفن قبل ان يصل عليه فانه يصل على قبره الى ثلاثة ايام ولا يصل عليه بعد ذلك لانه ينفسخ **قوله** وسور  
الادي وما يوكل لحر طاهر السور على خمسة انواع سور طاهر بالاتفاق وهو نجس بالاتفاق وهو مختلف فيه وهو  
مكروه وسور مشكوك فيه اما الطاهر فسور الاذني وما يوكل لحمه ويده خل فيه للجنب والمخاض والنفساء  
الكافر الاسود شارب الزم ومن دمي فوه اذا شربا على فورهما فانه نجس فان ابتلع ريقه مر اظفره في القفص  
وكذا سور ما كول اللحم طاهر لكنه الا ابل الجلالة وهي التي تاكل القدر فان مورثا مكروه وان كانت تعلق  
او اكثر عليها علف الدواب الاكبره واما النجس فسور الكلب والخنزير الا ان سور الكلب خلاف ما كان فانه عند  
طاهر ونيسل الا انما سبعا عنده على طريق العبادة لا على سبيل النجاسة **قوله** وسور الكلب والخنزير وسور البهائم  
نجس قدم الكلب والخنزير لموافقة الشافعي لنا فيها واخر السباع لمخالفة لنا فيها كسباع البهائم ما يصطاد بانه  
كالاسد والذئب والفهد والنمر والعلب والفيل والضبع وشبه ذلك والسور المختلف فيه هو سور السباع  
فعندها نجس وعند الشافعي طاهر لنا انها موصوفة الالبان واللحم ويمكن الاحتراز من سورها فكان سورنا نجس  
كسور الكلاب والخنازير فقال لهما ما اخذت في بطونها وما بقي لثامها وشربا وطهورا فهو محمول على الماء الكثير  
الاتراء ذكر الكلاب وسور النجس بالاتفاق قال في النهاية ذكر محمد نجاسة سور الكلب والسبع ولم يمتدح انها  
نجاسة غليظة او خفيفة وقد روي عن ابي ج فانهما غليظة وعن ابي يوسف خفيفة كبول ما يوكل لحر واما  
السور المكروه فهو سور البهرة والدجاجة المخلاة والبيوت كالغارة والحية وسبع الطير وهي  
التي لا يوكل لحمها كالسقا والباني والعقاب والغراب الاسود والحدا وشبه ذلك **قوله** وسور البهرة  
اما كراهة سورها فهو قولها وعند ابي اس ليس بمكروه وهل كراهية عندهما تحريم او تنزيه الصحيح ان



كراهية تنزيه وفي الهداية كراهية طهرتها وبقول الطحاوي هذا يشير الى القرب من كراهية التحريم وقيل  
لعدم خايمها بالحكة وبقول الكوفي هو الصحيح وهذا يشير الى كراهية التنزيه وانما يكره الوضوء بسوء  
عندها اذا وجد غيره اما اذا لم يوجد لا يكره وكان القياس ان يكون سورنا نجسا نظرا الى اللحم الا ان القدرة  
فلا بد بالطوان لم تحط ذلك واليه الاشارة بقوله نعم انها من الطوائف عليكم والطوافاة فاكنت  
الهرة عضو انسان يكره ان يصل من غير غسل عندها وكذا اذا اكلت من شيء يكره اكل باقية قال في  
الكامل انما يكره ذلك في حق الغني لا في حق الفقير لا يكره للضرورة فان اكلت الهرة فاة  
وشربت على فورنا نجس الماء اذا اكلت ساعة لغسلها فيها بلعابها **قوله** والدجاجة المختلة لانها تلط  
الجلد اذ لو كانت مجوسا لكانت لا يصل متقارها الى ماتت قد مبالا يكره لان الاصل فيها الطهارة  
نظرا الى اللحم بخلاف الهرة فانها لو جئت لا تنزل الكراهة لانها غير مأكولة اللحم واما كراهة سورساع  
الطيرة فلانها تاكل الميتات عادة فاستبقت الدجاجة المختلة فلو جئت نالة الكراهة لانها تشرب بمقارها  
الطعام وهو عظيم بخلاف الهرة فانها تشرب بلسانها وهو لحم والعظم طاهر بخلاف اللحم فان قيل ينبغي  
ان يكون سورنا نجسا نظرا الى اللحم كساع البهايم قيل انها تشرب بمخا قيراء ولا يمكن صون الاواني عنها  
**قوله** وسور البغل والحمار مشكوك فيهما وهذا هو النوع الخامس من الاشارة وهل الشك في طهارة او  
في طهوريته قال بعضهم في طهارة لانه لو كان طاهرا كان طهورا وبهذا قطع الهريزي عن وقوعه على هذا  
القول ان العرق والتعاب يعجز عنه في الابان والنياب ما لم يغسل للضرورة وان لبنة نجس حتى لو اصاب  
الثوب منه اكثر من قد لا درهم منع الصلوة ولا يجوز شربه وقال بعضهم الشك في طهوريته ولا شك  
في كونه طاهرا وهو اختيار صاحب الهداية وصاحب الوجيز قال في الهداية وهو الاصح وتفرجه  
عندهم ان لبنة وعرق طاهر ولو وقع في الماء يجوز الوضوء به ما لم يغسل على الماء نفس على هذا في الوجه  
جيد وهل يظهر النجاسة على هذا القول قال بعضهم نعم وقال بعضهم حكمه انه لا يعلق النجس ولا ينجس الطاهر

كذا في ايضاح الصريفي وفي الهداية لبنة الحمار طاهر وكذا عرق طاهر قال في النهاية اما عرق فصحيح ولما  
لبنة غير صحيح بل الرواية في الكتب المعتمدة كجاسة او تسوية النجاسة والطهارة فيه ولم يرد جانب الطهارة  
احد الا في رواية غير ظاهرة عن محمد وفي المحيط لبنة الافان نجس في ظاهر الرواية وروي عن محمد انه طاهر  
ولا يוכל قال الترمذي ومن المزدوي انه يعتبر فيه الكسيرة الفاحش وهو الصحيح وعن شمس الايمه الصحيح  
انه نجس نجاسة غليظة لانه حرام بالاجماع وعرق الحمار طاهر في الروايات المشهورة وسور البغل مثل  
الحمار لانه من نسل الحمار فيكون بمنزلة لانه من امه من الخيل واباه من الحمار فكان كسور فرس يخلط بسور  
**حمات قوله** فان لم يجد غيرها توضأ بها وتيمم وايضا قد جاز وقال زفر الجوزي الا ان يقدم الوضوء على  
التيمم لانه مله واجب الاستعمال فاشبه الماء المطلق ولنا ان المظهر احدهما فيقيد الجمع دون الترتيب  
اي لا تخلو الصلوة الواحدة عنهما وان لم يوجد الجمع في حالة واحدة حتى انه لو توضأ بسور الحمار  
وصلى ثم احدث وتيمم وصلى تلك الصلوة ايضا جاز لانه جمع الوضوء والتيمم فرض صلوة واحدة  
كذا في النهاية وعن نصيرين يخي في رجل لم يجد الاسود حمارا قال يهرق حتى يصير عادما للماء ثم يتيمم  
فرض قوله على ابي القسم الصغار فقال هو قول حميد وفي النوار لو توضأ بسور الحمار وتيمم ثم اصاب  
ماء طاهر ولم يتوضأ حتى ذهب الماء معه سور حمار فعليه لعادة التيمم وليس عليه لعادة الوضوء  
بسور الحمار لانه كان مطهرا فقد توضأ به ولو كان نجسا فليس عليه ان يتوضأ به لاني المرة الاولى  
ولا في الثانية وسور الفرس طاهر عندها لانه مأكول اللحم عندها وكان عنه الى ح ايضا طاهرا  
في الصحيح لان كراهية لظهور شرفه لا لنجاسته واما سور البغل فنجس لانه سبع ذوات وكذا  
سور الفرس ايضا لانه سبع وعرق كل شئ مثل سورة وعرق البغل والحمار ولعابها اذا وقع في  
الماء يجوز شربه ولكن اذا اراد الوضوء به ولم يجد الماء غيره فانه يتوضأ وتيمم وان اصاب الثوب شئ  
من لعابها وعرقها فانه لا يمنع الصلوة وان فحش في ظاهر الرواية وعن ابي الحسن يبيع اذا فحش كذا في



المجندي وعرق الجنب والي يفض النفس طاهراً والله اعلم بالصواب **باب التيمم لما بين الشئ الطهارة**  
بالماء بجميع انواعها من الصغرى والكبرى وما ينقضها عقبها بخلفها وهو التيمم لان الخلف انما يقفوا الاصل  
اي لا يكون الا بعده والتيمم ثابت بالكتاب والسنة اما الكتاب قوله تعالى فم تميموا او اما السنة  
فقوله عدم التيمم ظهور المسلم بالماء والتيمم في اللغة هو العقد قال الله تعالى ولا تيمموا الخيش منه تنقون  
اي لا تقصدوا وفي الشرح عبارة عن استعمال جزء من الارض طاهر في التيمم وقيل عبارة عن القصد الى التيمم  
للتظهير وهذه العبارة اصح لان في العبارة الاولى اشتراط استعمال جزء من التيمم بالماء يجوز ان لم يوجد استعمال الجزء  
قال رحمه الله تعالى ومن لم يجد الماء وهو مسافر المراد من الوجود القدر على استعماله حتى لو كان مريضاً او  
على كل من يغير دلو او قرباً من عين وعليها عذراً وسبح اوجيته لا يستطيع الوصول اليه لا يكون له بعدا  
والمراد ايضا من الوجود ما يكون له رفع حدة ومادونه كالمعدوم ويشترط ايضا اذا وجد الماء لا يكون  
مستحقاً للشئ اخر كما اذا خاف العطش على نفسه او رفيقه او ابنته او كلابه كالثبته اوصيه في الحال او  
في ثاني الحال فانه يجوز التيمم وكذا اذا كان محتاجاً الى العجن دون الخاء المرقه فم قوله كان رفيقه الخاط  
واخر من اهل القافلة فان قيل لم قدم المسافر على المريض وفي القرآن تقديم المريض قال الله تعالى وان كنتم  
مريضين او على سفر لان الحاجة الى فكر المسافر امتس لانه اسم واغلب لان المسافر من اكثر من المريض وانما  
قدم في القرآن المريض لان الآية نزلت لبيان الرخصة مريحة للعبادة والمريض احق بالرحمة **قوله** او خارج  
المريض على الطرف فقهيره او في خارج المصراى في مكان خارج المصراى او التجارة او الزراعة او الا  
حطاب او الاحتشاش او غير ذلك وفيه إشارة الى انه لا يجوز التيمم لعدم الماء في المصراى الموضع  
المستثناة وهي ثلاث تخوف فوت صلوة الجنابة او صلوة العيدين او خوف الجنب من البرد وعسى السلي  
جواز ذلك والصحيح عدم الجواز لان المصراى لا يخلو عن الماء **قوله** وبينه وبين المصراى الميل او اكثر التقييد  
بالمصراى لازم والمراد بينه وبين الماء والتقيد بالميل هو المشهور وعليه اكثر العلماء قال بعضهم ان يكون كذا

بحيث لا يسبح الاذان وقيل ان كان الماء امامه فيلان وان كان خلفه او يمنة او يسرة فيل وقاله  
ان كان بحال يصل الى الماء قبل خروج الوقت لا يجوز له التيمم ولا يجوز له ان يقرب من الماء الى ان كان  
بحيث اذا ذهب اليه وتوضأ ذهب القافلة وتغيب عن بصره يجوز له التيمم قال في الذخيرة وهذا  
حسن جدا والميل الف خطوة للبعير ومائة الف ذراع فان قيل ما الحاجة الى قوله واكثر وقد علم  
جوازه مع قدر الميل قيل لان المسافة انما تعرف بالميزان والظن فلو كان في ظنة نحو الميل او اقل لا يجوز  
وان كان في ظنة الميل او اكثر جاز حتى لو سيقن انه ميل جاز **قوله** او كان يجد الماء الا انه مريض الى اخره  
المريض له ثلاث حالات احدها اذا كان يستطير استعمال الماء كمن به جدي او حماً او جراحة يفرضه الاستعمال  
فهذا يجوز له التيمم اجماعاً والثانية ان كان يفرضه الحركة اليه ولا يفرضه الماء كالمبطون وصاحب العرق المذي  
فان كان لا يجد من يستعين به جاز له التيمم ايضا اجماعاً وان وجد فعنه ايحى في جواز التيمم ايضا واجبر  
سوا كان من اهل طاعة او لا او اهل طاعة عبده او ولده وعند هذا لا يجوز له التيمم كذا في التاكيس  
وفي المحيط اذا كان من اهل طاعة لا يجوز له اجماعاً والثالث اذا كان لا يقدر على الوضوء لا بمنزلة ولا  
بغيره ولا على التيمم لا بنفسه ولا بغيره وقال بعضهم لا يصلح على قول ابي حنيفة حتى يقدر على الوضوء  
وقال ابو حنيفة يصلحها ويعيه وقول محمد مضطرب في روايات الزيادات مع ابي حنيفة وفي رواية  
ابي سليمان مع ابي حنيفة ولو جئنا في المصراى ماء وجهه التراب الطاهر صلى بالتيمم عنده ناولا اذا  
خلص وعند زفر لا يصلح قال محمد بن الفضل ان مقطوع اليد او الرجلين اذا كان بوجهه  
جراحة صلى بغير طهارة **قوله** او خاف اذا غتسل بالماء ان يقتله البرد او يحرقه فانه تيمم هذا اذا  
كان خارج المصراى اجماعاً وكذا في المصراى ايضا عندما يجر في خلا فالتيمم وقيد بالغسل لان المحدث في المصراى  
خاف من التوضي الهلاك من البرد لا يجوز له التيمم اجماعاً على الصحيح كذا في المصنف **قوله** والتيمم فتيان  
وهل الفتيان من التيمم قال ابن شجاع نعم واليه إشارة الشيخ وقال السبكي لا وفائدة فيها اذا ضرب ثم



حدث قبل مسح الوجه او نوي بعد الضرب فعنه اني شجاع لا يجوز لانه اني ببعض التيمم ثم حدث فينقض  
وعنه الاسبيعي يجوز ان يكون مائة ماء للوضوء ثم حدث ثم استعمل في الوجه فانه يجوز **قوله** يمسح باحداهما  
هذا وجهه وبالاخرى ذراعيه الى المرفقين ولا يشترط تكراره الى الثلاث كما في الوضوء لان الشرب  
ملوث وليس بطهارة في الحقيقة وانما يوسر مقطر اشرفا فلا حاجة الى كثرة التلوث اذا كان  
الماء قد حصل مرة **قوله** احدهما لثابتة الى سقوط الترتيب **قوله** يمسح كثره الى انه لو ذر التراب  
على وجهه ولم يمسح لم يكره وقد نفي عليه في الاصل ان لا يجوز ويشترط الاستيعاب وهو الصحيح  
ولا يجب عليه مسح اللحية ولا مسح الجبهة ولو مسح باحدى يديه وجهه وبالاخرى يديه اجزاه  
في الوجه واليد الاولى ويعيد الضرب لليد الاخرى **قوله** الى المرفقين احتراز عن قول الزهري فانه  
يشترط المسح الى الملتكبين وعن قول مالك حيث يكتفي به الى نصف الذراعين وفيه تصحح بالشرط  
الاستيعاب هو الصحيح وروي الحسن عن ابي حنيفة انه ليس بشرط حتى لو مسح الاكثر جازا اذا  
قلنا بالاستيعاب وجب مسح الخاتم وتخليل الاصابع وفي الهداية لا بد من الاستيعاب في ظاهر  
الرواية لقيامه مقام الوضوء وكنت التيمم ان يسمى بالتعاقب قبل الضرب ويقبل يديه ويدير  
ثم ينفضهما عند الرفع نفضة واحدة في ظاهر الرواية وعن ابي اسنفذين ويفعل في  
الضربة الثانية كذلك وليس عليه ان يتلطف بالتراب لان المقصود هو المسح دون التلوث  
وكيفية التيمم ان يضرب بيديه ضربتين ويرفعهما وينفضهما حتى يتناثر التراب ويمسح بهما  
ثم يضرب اخرى وينفضهما ويمسح بياطن اربع اصابع يديه اليسرى فظاهر كفه اليمنى من دوس  
الاصابع الى المرفق ثم يباطن كفه اليسرى باطن ذراعه اليمنى الى الرسغ ويمر باطن ابهام اليسرى  
على ظاهر ابهام اليمنى ثم يفعل بيده اليسرى كذلك فان قيل لم كان التيمم في الوجه واليدين خاصة  
قيل لانه بدل عن الاصل وهو الغسل والكراس مسح والرجلان فرضهما متروك عن المسح

المسح والغسل **قوله** في الجنابة والحديث سواء يعني فعلا ونية وعنده ابي بكر الرازي لا بد من التيمم  
ان كان للحدث نوي رفع الحدث وان كان للجنابة نوي رفع الجنابة والصحيح انه لا يحتاج الى نية التيمم  
بل اذا نوي الطهارة او استحالة الصلوة اجزاه وكذا التيمم للحض والغسل **قوله** ويجوز التيمم عند النسيء  
ومحمد بكل ما كان من جنس الارض وهو ما اذا طلع لا ينطبع والبلين واذا احترق لا يصير مادا  
**قوله** كالتراب والرمال الى اخره قدم التراب لانه يجمع عليه وكذا يجوز التيمم بالحصي والجرم وقوى  
والخرف المدقوقه كذا في المجندي يعني اذا كان من طين خالص واما اذا خالطه ما ليس من جنس الارض  
رضي وكان الخاطا كثر فانه لا يجوز **قوله** وقال ابو س لا يجوز الا بالتراب خاصة وله في الرمل رعا  
يتان اصحهما عدم الجواز والخلاف مع وجود التراب اما اذا عدم فقوله كقولهما ولو تيمم على  
على حجر ابيض لا اعتبار عليه او على حائط او على موضع يدي من الارض اجزاه وعنده محمد وزفر وعن  
محمد روايتان وان تيمم بالملح ان كان ماء لا يجوز وان كان جليا جاز كذا في المجندي والفتاوى وقال  
شمس الاثنية الاصم عندي لا يجوز ولو علم كمال الطين فانه يلطخ به طرف ثوبه او غيره حتى ينفث ثم يمسح  
وان لم يكن ذلك قال في المجندي لا يصلح ما لم يجد الماء والتراب اليكس او الاشياء التي يجوز بها التيمم  
وفي الكرخي يجوز التيمم بالطين الرطب وان لم يعلق بيديه والصحيح جواز التيمم بالطين عند ابي حنيفة  
ولو اختلط ما لا يجوز به التيمم بالتراب كالمقبق والرماد ان كان التراب هو الاكثر جاز التيمم  
به وان كان التراب اقل فلا يجوز ولو حبس في السجن ولم يجد فيه ماء ولا ترابا ظاهر اقال ابو حنيفة  
لا يصلح لقوله عدم الاصلوة الا بطهور او الطهور هو الماء عند وجوده والتراب عند عدمه وقال  
ابو س يصلح ثم اذا خرج بعينه وان لم يجد الماء ووجد التراب الطاهر تيمم عنه اصحابنا الثلاثة خلا  
فالزفر وهل يلزمه الاعادة ذكر محمد في الزبادات انه يعيد استحسانا لان العذر حصل من جهة آدمي  
وذلك يوثق في وجوب الاعادة كمن قبح رجلا حتى يصل قاعدا ثم انزال ذلك عنه فانه يلزمه الاعادة اجزاء



وذكر ابي الحسن انما اذا تيمم في الجبس والتراب الطاهر ثم خرج لا يلزمه الاعادة لانه قد حوّل له الصلوة  
بالتيمم لاجل العذر فصار كالمسافر **قوله** والنية فرض في التيمم مستحبة للصلاة وقال زفر بن خنيس  
فيه لا يخلو عن الوضوء فلا تخالف في وصفه ولنا ان التيمم هو القصد والقصد هو الارادة هي  
النية فلا يمكن فصل التيمم عنها بخلاف الوضوء فانه اسم لغسل ومسح فانفردا وان شئت قلت ان  
الماء مطهر نيف فلا يحتاج الى نية التطهير والتراب ملوث فلم يكن طهارة الا بالنية قال المجتهد  
اذا تيمم لصلوة الجبارة او سجدة التلاوة او للنافلة او لقراءة القرآن جاز ان يصلي به سائر  
الصلوة لان سجدة التلاوة والقراءة بعض من اجزاء الصلوة الاتري انه لا بد للصلوة من القراءة  
وفي الفتاوى الصحيح انه اذا تيمم لقراءة القرآن لا يجوز به الصلوة ولو تيمم لمس المصحف ودخول المسجد  
او زيارة القبور او لعبادة المريض او للاذان لم يجز ان يصلي به اجماعا ولو تيمم كافر برب الاكلام  
ثم اسلم لم يكن متبعا عندها لانه ليس باهل النية وقال ابي حنيفة لم يثبت له نية مقصودة  
قلنا هو قربة مقصودة يصح بدون الطهارة بخلاف سجدة التلاوة فانها قربة مقصودة لا يصح بدون  
الطهارة ولو تيمم بهذا الكافر برب الصلوة ثم اسلم بعد التيمم لا يكون متبعا اجماعا لان الصلوة لا تقم  
منه فكأن وجود النية كعدمها والاسلام يصح منه وان تيمم المسلم ثم ارتد والعبادة بالنية ثم اسلم فهو  
على تيممه ولو توصنا الكافر لا يربد الاسلام ثم اسلم فهو متوضع عنده ناخلا فالشافعي با على اشتراط  
النية عنده في الوضوء وعندنا الوضوء لا يفتقر الى النية فصار كالنسيئة **قوله** وينقض التيمم كل  
كل شيء ينقض الوضوء لانه في حكمه وخلف عنه **قوله** وينقضه ايضا روية الماء اذا قدر على استعماله روية  
الماء غير ناقصة لانها ليست بخارج محض فلم يكن حداثا وانما النافض للحدث السابق وانما اضاف  
الانقضاء اليها لان غسل النافض السابق يظهر عنده نفاضا عن اليمينان او المارودية ما يمكن  
لرفع حدثه اما لو راي مالا يفي به او يفي به الا انه محتاج اليه للعطش وللعجين لم ينقض تيممه وانما قال

قال اذا قدر على استعماله لان القدرة هي المراد بالوجود وخالف العذر والسبب عاجز غير قادر حكى ابو  
علي الماء ولا يعلم به ان كان انما ينقض تيممه وان مر عليه هو في موضع لا يستطيع النزول اليه  
عدوا وسبب لم ينقض ايضا وفي الفتاوى اذا مر على الماء وهو نائم او لا يعلم به لا يبطل تيممه وهذا انما  
يتصور فيمن تيمم للجبارة او مروى نائم في الصلوة ركبا او مكثا وهو نائم والافق انتقض تيمم بالنوم  
وقال بعضهم اذا مر على الماء وهو نائم وهذا انما يتصور فيمن تيمم للجبارة فعندنا لا ينقض  
تيممه وعند محمد ينقض وعندنا لا ينقض قول محمد وفي الهداية والنائم عند الحرج طاقا رقبته  
وحائض السج عاجر حكما والفرق بين النائم والحائض ان النوم في حالة السفر على وجه لا يشعر  
بالماء نادى خصوصا على وجه لا يتخلله اليقظة المشعرة بالماء فلم يعتبر نومه فجعل كاليقظان حكى  
**قوله** ولا يجوز التيمم الا بالصعيد الطاهر الصعيد وجه الارض وقوله تعاصيه اطيبا اي طاهرا  
ولو تيمم رجل من موضع وتيمم اخر بعده منه جاز لان التيمم لا يكسب التراب الاستعمال **قوله** ويجب  
لمن لا يجد الماء ويرجو ان يجد في اخر الوقت ان يؤخر الصلوة الى اخر الوقت وهل يؤخر  
الى وقت اخر العوائد ان كان على طبع فالى اخر وقت الاستحباب قال المجتهد في اخر وقت الجواز  
وقال غيره الى اخر وقت الاستحباب وهو الصحيح وقبل ان كان على ثقة فالى اخر وقت الجواز وان كان  
على طبع فالى اخر وقت الاستحباب وان لم يكن على طبع فلا يؤخر ويتيمم في اول الوقت ويصل **قوله**  
وهو يرجو اي يطعم قال الامام حافظ الدين بهذه المسئلة انه على ان الصلوة في اول الوقت عندنا  
افضل الا اذا تضمن التأخير فضيلة كتكثير الجماعة وانكر ذلك بعض المتأخرين وقالوا قد ثبت  
تعبير احوال علمائنا ان افضل الاسفار بالجمرة مطلقا والابرار بالظهر في الصيف وتأخير العزم  
تغير الشمس من غير اشتراط جماعة فكيف يترك هذا الصريح بالمفهوم ويحجب لحافظ الدين ان  
الصحيح محمول على ما اذا تضمنت تلك فضيلة كتكثير الجماعة لانه اذا لم يتضمن ذلك لم يكن له خيرا فائدة







وسمعون صوتة **قوله** فان غلب على ظنه ان يقره ماء لم يجز تيممه حتى يطلب ويكون طلبه مقدرا للغلوه وكذا  
ولا يبلغ ميلا ولو بعث من يطلبه كفاه عن الطلب بنفسه ولو تيمم في هذه المسئلة من غير طلب وصلى  
ثم طلب بعد ذلك فلم يجزه وجب عليه الاعادة عند هذا خلافا لابي حنيفة **قوله** وان كان مع رفيقه ماء طلبه  
من قبل ان يتيمم اما وجوب الطلب فقولهما وعند ابي حنيفة لا يجب لان سؤال ملكا الغيرة عند  
المنع ويجوز منه عند الدفع وعندهما ان غلب على ظنه انه لا يعطيه يجب عليه الطلب ايضا وان ملك  
وجب عليه الطلب وتفرغ قول ابي حنيفة اذا لم تجب الطلب وتيمم قبله اجزاء ولو وهب له او ايج له او  
بذل له الثوب قال بعضهم يا خفي شلتين فان لم ياخذ وصلى لا يجز وهو اختياره ابي علي السفي وقال  
بعضهم بفسه صلته في فضل المادون الثوب والصحيح وجوب استعمال الماد والستر لان الملك ليس بفقير  
وانما المقصود القدرة على الاستعمال لا تري انه لو كان معه ثوب عارية فتركه وصلى عريانا فانه لا يجز  
صلوة وهذا يدل على ان الملك غير مشروط ولو ملك ثمن الثوب هل يكافئ شراؤه قال بعضهم لا وان  
ملك ثمن الماد يكافئ شراؤه وقال ابو علي السفي وعبد الله بن الفضل يجب ان يكونا سواء وكلوا شرا  
الثوب كما تكافئ شراؤه الماد وتفرغ قولهما في وجوب الطلب اذا اشك في الاعطاء وصلى ثم شاله واعطاه  
وجب عليه الاعادة باتفاقهما وان منع فعند ابي حنيفة صلته جازية وعند محمد يعيد وان غلب على ظنه  
انه يمنع فصلى ثم اعطاه تواتر واعاد وان غلب على ظنه الدفع اليه فصله ثم سال فمنعه اعاد عند محمد  
وعند ابي حنيفة لا يعيد ولو راى رجلا معه ماء فلم يساله فصله ثم اعطاه بعد فراغه من غير سؤال تو  
صاء واعاد وان لم يعده وصلوة تامة وكسالة فمنعه فصله ثم سال بعد الصلوة فاعطاه فلا  
اعاده عليه ولكن يستغفر تيممه **قوله** فان منع تيمم لتحقيق العجز ولو ابي ان يعطيه الايمن ان كان  
عنده ثمنه لا يجز التيمم ولا يلزمه تحمل الغبن الفاحش وهو الضعف وقيل الضعف وقيل الجحش بين  
تقويم التقوين **باب المسح على الخفين** المسح في اللغة هو الاصابة وفي الشرع عبارة

عبارة عن رخصة مقدرة جعلت للمقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام وليلاتها صفة التيمم  
لان كلامها طهارة مسح اولان كلاهما يدل على الغسل وكان ينبغي ان يقدم على التيمم لانه طهارة  
لغة غسل الا انه قدم التيمم لانه بوضع القدمين هذا بختيار العبد فكان التيمم اقوي اولان التيمم  
يدل على الكل وهذا يدل على غسل الرجلين لا غير ولان التيمم ثابت بالكتاب والسنة وهذا بالسنة  
لا غير **قوله** المسح جائز بالسنة انما قال جائز ولم يقل واجب لان العبد مخير بين فعله وتركه ولم  
يقل مستحب لان من اعتقه جوازها لم يفعلها كان افضل ثم قال بالسنة ولم يقل باليouth لان السنة يشترط على  
التقوي والغلي وموثبات بها وفي قوله بالسنة رقت قول من قال بثبوته بالقرآن على قراءة الخضر وقولهم هذا فاسد  
فانما ثبت بالسنة المشهورة **قوله** من كل حدث موجب الوضوء يجزئهما يوجب الغسل **قوله** اذ اليس الخفين على  
طهارة ثم احدث وفي بعض النسخ على طهارة كاملة وكلاهما غير شرط لانه لا يشترط الكمال وقت اليس بل وقت  
الحدث حتى لو غسل رجله وليس خفيه ثم اكمل بقية الوضوء ثم احدث بجزء المسح وانما الشرطان يصادق الحدث طهارة  
وكاملة **قوله** فان كان مقيما مسح يوما وليلة وان كان مسافرا مسح ثلاثة ايام بالليل والقول عدم مسح المقيم يوما  
وليلة والمسافر ثلاثة ايام وليلاتها **قوله** ابتداء فاعقب الحدث يعني من وقت الحدث الى مثله للمقيم والى مثله في  
الثلث للمسافر والرجل والراة فيه سواء **قوله** والمسح على الخفين على طهارة بالاصابع هذا هو المسنون  
ولو مسح براحته جاز وقوله خطوطا اشارة الى انه لا يشترط التكرار لان التكرار بغيره من الخطوط وصورة المسح  
ان يضع اصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن واصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر ويمد يدهما الى  
الساق فوق الكعبين ويخرج بين اصابعهما المسنون واما المفروض فمقدار ثلاث اصابع سواء مسح  
بالاصابع او خاف الماد او اصاب خفه المظفر مقدار ثلاث اصابع وكذا الوضوء يجوز ومن قبل الساق الى الا  
صابع او مسح عليها عرضا اجزاء الا انه غير مسنون وكذا اذا مسح ثلاث اصابع موضوعة غير ممدودة  
بجزء ولو مشى على الحشيش المشبل بالماء او بالمطر اجزاء ولو مسح باصبع واحد لم يجز بل يجب ان لا يجزى والسجدة



ان يمسح ياطن الكف ولو مسح بظاهر كفيه اجزاء ولو مسح على باطن خفيه او من قبل العقب او من جواربها لا  
يجزئ **قوله** يستدعى من رؤس الاصابع الى الساق هذا هو المسنون ويكتبه المسح مرة واحدة ولو بد من الساق  
الى الاصابع جاز **قوله** وفرض فلك ثلاث اصابع من اصابع اليد وقال الكوفي من اصابع الرجل والاولى  
اعتبار الآلة المسح لان المسح بها يقع **قوله** ولا يجوز المسح على خف فيه خرق كثير يروي بالباد الموحدة وبالنار الملتصقة  
فالعمل في موضعين والثاني مواضع وفيه اشارة الى ان الخرق يجمع في خف واحد ولا يجمع في خفين بخلاف  
النجاسة المستقرة لانه حامل للكل والنجاسة المستقرة نظير النجاسة وعند زفر والشافعي الخرق اليسير يمنع المسح  
وان خرقا لانه لما وجب غسل اليدين يجب غسل الباقي فلو خالف لا يتخلو من سير خرق عادة فلو خالف في  
الشرع فيخلو عن الكثير فلا يجرى والكثير ان يكشف منه مقدار ثلث اصابع الرجل **قوله** تبتين منه مقدار ثلث  
اصابع من اصابع الرجل يعني اصغرها هو الصحيح لان الاصل في القدم هي الاصابع باعتبار انها هي  
اصل الرجل والقدم ترجع لها وليد اقلوا ان من قطع اصابع رجل انسان فانه يلزم جميع الديه والثلث  
اكثر ما قامت مقام الكل واعتبار الاصغر للاحتياط وفي المحيط اذا كان يده وقد رتلت اصابع كمالا  
وهو الاصم والانا مل هي ركن الاصابع فان ظهرت واخرى معها منع المسح لانها يتساوى ان الظاهر  
وفي مشكل القدوري اذا كانت الاصابع مقدار ثلث اصابع وظهرت لا يجمع واذا كان مقطوع الاصابع  
يعتبر باصابع غيره وكبر القدم دليل على كبرها وصغره دليل على صغرها **قوله** وان كان اقل من ذلك جاز  
ولو كانت الاصابع تبدوا من الخرق حالة المشي ولا يبدوا حال وضع القدم على الارض لم يمسح على  
وان كان العكس جاز كما في منية المصلي وسد كذا اذا كان الخرق اسفل من الكعب اما اذا كان فوقه جاز  
المسح عليه وان كبر وشرايط الخف الذي يجوز المسح عليه ان يكون ساترا للقدم مع الكعب احتراز عن الخرق  
ان يكون مشغولا بالرجل احتراز من مقطوع الاصابع اذا لبسه وصر بعض الخف خاليا من مقدمه فمسح على الخاف  
لا يجوز ان يكن متاعه للشمي فيه احتراز ما اذا جعله خفا من حديد او زجاج او خشب وان ينقطع من مسافة

مسافة السعة احتراز ما اذا الف على جلد خرقه لا يجوز المسح عليها كذا في الايضاح **قوله** ولا يجوز المسح  
لمن وجب عليه الغسل لان الجنابة لا تنكسر عادة ولا جرح في الشرج بخلاف الحدث فانه ينكسر **قوله** وينقص المسح  
كل شيء ينقص الوضوء لانه بعض الوضوء **قوله** وينقصه ايضا نزع الخف اي بعد استفاض الطهارة الاولى  
لسراية الحدث الى القدم لئلا يخالع وهو الخف وحكم الشرج يشترط خروج القدم الى الساق وكذا باكثر القدم  
هو الصحيح وعن محمد ابي قدر ثلاث اصابع من ظهر القدم في محل المسح يفي حكم المسح لبقا محل الغرض في مسحه  
**قوله** ومضى المدة لسراية الحدث الى القدم وكذا نزع احد الخفين وقوله ومضى المدة هذا اذا وجد الماء  
اذا لم يجد لم ينقص مسحه بل يجوز الصلاة حتى اذا انقضت وهو في الصلاة ولم يجد ماء فانه يمسح على صلواته  
لان حاجته هنا الى غسل رجله فلو قطع الصلاة فانه تيمم ولا حظ للرجلين في التيمم فلهذا كان المضي على صلاته  
اولى ومن المشايخ من قال بفسخ صلاته والاول اصح وكذا اذا انقضت المدة وكان يخاف الضرر من البرد  
اذا نزعهما جاز ان يصلي كذا في الذخيرة ولو كان الخف ذا طابقت فمسح عليه ثم نزع احد طابقت فانه لا يجب عليه  
اعادة المسح على ما ظهر من **قوله** فاذا تمت المدة نزع خفيه وغسل رجله وصلى وكذا اذا نزع قبل مضي المدة  
لان عند النزع ليس بالحدث السابق الى القدمين فكان لم يغسلهما **قوله** وبسبب اعادة بقية الوضوء وقال ابن ابي  
لابيعه شيئا من الوضوء **قوله** فاذا تمت المدة نزع خفيه وغسل رجله وقال الحسن وطاوس يصلي ولا يغسل  
قدميه **قوله** ومن ابتداء المسح وهو مقيم فسا فر قبل تمام يوم وليلة مسح تمام ثلاثة ايام وليلة ايام وقال  
الشافعي لا يجوز ان يمسح مسح المسافر والاصل في هذا ان المعتد به نافي الاحكام المتعلقة بالوقت اخذوا كالمسافر  
اذا سافر اخذ الوقت بصير فرضه كعتين وان اقام فيه ينقلب فرضه اربعا وكذا العسبي اذا لمع في امره وقت  
او اسلم الكافر فوجب عليه الصلوة **قوله** ومن ابتداء المسح وهو مسافر ثم اقام يعني دخل مدينته او نوى  
الاقامة فان كان مسح يوما وليلة او اكثر ازمه نزع خفيه وغسل رجله حتى لو كان ذلك وهو في الصلوة  
فسدت **قوله** وان كان مسح اقل من يوم وليلة اتم مسح يوم وليلة كما لو كان مقبلا في الابداء وهذا لا خلاف فيه



**قوله** ومن لبس الجرموني فوق الخف مسح عليه الجرموني فوق الخف الا ان ساقه اقصره وانما يجوز المسح عليه بشرطين احدهما ان لا يتخلل بينه وبين الخف حدث كما اذا لبس الخفين على طهارة ولم يمسح عليهما حتى لبس الجرمونيين قبل ان يستقض الطهارة التي ليس عليها الخف فيجوز المسح على الجرمونيين واما اذا حدث بعد لبس الخفين ومسح عليهما ثم لبس الجرمونيين بعد ذلك لا يجوز له المسح على الجرمونيين لان حكم المسح قد استقر على الخف وكذا لو حدث بعد لبس الخف ثم لبس الجرمونيين قبل ان يمسح على الخف لا يمسح عليه ايضا والشرط الثاني ان يكون الجرموني لو انفرد جازا المسح عليه حتى لو كان به فرق كبير لا يجوز المسح عليه **قوله** ولا يجوز المسح على الجرمونيين عندئذ والآن يكونان مجتدين او منفصلين لانه لا يمكن المشي فيهما في العادة فاشبههما اللغاة واما اذا كانا مجتدين او منفصلين يمكن ذلك في المسح عليهما كالخفين والمجتلدين وان يوضع الجدة على اعلاه واسفله والمثعل هو الذي يوضع على خلفه جلد كالثعل للقدم **قوله** وقال ابو بكر محمد يجوز المسح على الجرمونيين اذا كانا مجتدين لا يشقان حد الثمانية ان يقوم على الساق من غير ان يربط بشئ وقوله بشئ وقوله لا يشقان ان لا يري من تحتها بشرة الرجل من خلاله ويشقان خطأ قال في الذخيرة رجح ابو حنيفة في قولهما في اخر عمره قبل موته بسبعة ايام وقبل ثلاثة ايام وعليه الفتوى **قوله** ولا يجوز المسح على العانة والقلنسوة والبرقع والقازنين لانه لا يجز في رفع هذه الاشياء والرخصة انما هي لرفع الحج والقلنسوة بشئ يجعله الانحاج على رؤسهم اكثر من الكوفية والبرقع بشئ يجعله المرأة على وجهها يسهل وامن العنان والقزاز بشئ يجعله على الذراعين محشي قطنا له ازار يربطها من البروق **قوله** ويجوز المسح على الجباير الجباير عبيد ان يجربها الكسر واخرى الحكم فيما اذا اشبه بالحرقة او انكسر ظفره فجعل عليه العلك او الدوامجى ذلك والمحدث والجنب في مسح الجبيرة سواه **قوله** وان شدة ما على غير وضوء اعلم انها ثلثة الف مسح على الخفين باربعة اشياء احدها انهما اذا سقطت عن رجله لم يكن يغسل ذلك الموضع بخلاف الخفين فان احدهما اذا سقط يجب غسل الرجلين والتا من غير شدة نامرة اخرى ولا يجب عليه إعادة المسح والثالث ان مسحها لا يتوقت والرابع اذا شدة ما على طهارة

طهارة او غير طهارة يجوز المسح عليها بخلاف الخفين قال ابو حنيفة انما يجوز المسح على الجبيرة اذا كان المسح على الجبيرة بغيره والا فلا يجوز ويجوز المسح على الجبيرة لو كان بعضها على الفتحة ويكون تبعا للجرح لانه لا يمكن شدة الجبيرة على الجرح خاصة وعلى سفا عصابة المفتحة لانه يمسح على جميع العصب ما لم ينسد في العرق **قوله** فان سقطت عن غير برء لم يبطل المسح لان العذر قائم **قوله** وان سقطت عن برء يبطل لزوال العذر فلو سقطت عن برء وهو في الصلوة غسل ذلك الموضع واستقبل الصلوة لانه قد روي على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل كالتميم فاوجب له في حال صلوة وان كان كسوطها من غير برء وهو في غير الصلوة شدة نامرة اخرى ويصل ولا يجب عليه إعادة المسح سواه شدة ما تنك الجباير او غير ما وان سقطت عن برء فانه يغسل ذلك الموضع ولا يجوز له ان يصلي ما لم يغسله **الحيض** لما قدم ذكر الاحداث التي يكسر وقوعها من الاصح والاكبر والاحكام المتعلقة بها الصلاة وخلقا ذكر عقبيه **حكم الاحداث التي يقل وجودها وهو الحيض والنكس** ولهذا المعنى فقد ذكر الحيض على النفاس ان الحيض كان الحيض اكثر وقوامه والحيض في اللغة اسم لخروج الدم من الفرج على اي صفة كان من آدمية او غير باحقي قالوا حاضت اللذبة اذا خرج من فرجها الدم وفي الشرح عبارة عن دم مخصوص اي دم نبات ادم من مخبر مخصوص وهو موضع الولادة من شخص مخصوص اخر اذا عن الصغيرة والآنسة في وقت مخصوص وهو ان يكون في او ان يمته مدة مخصوصة اي لا يزيد على العشر ولا ينقص عن الثلاث ويقال في تفسيره شرعا ايضا وهو الدم الخارج من رحم المرأة من الداء والصغر فقوله لم سلمية من الداء احتراز عن المستحاضة قال رحمه الله اقل الحيض ثلاثة ايام ولياليها يجوز في ثلاثة الرفع والنصب فالرفع خير المنة افعلى هذا الامة من اصحابنا قد يره اقل امدة الحيض لان الحيض دم لا ايام والنصب على الطرف **قوله** ولياليها لا يشترط ثلاث ليال بل اذا رأت ثلاثة ايام ولياليتين كان حيضا لان العبرة للايام دون الليالي وكحل كلام الشيخ فيها اذا رأت في بعض النهار



فلا يخرج من ثلاثة ايام او ثلاث ليال لان اليوم الثالث لا يكمل الا الى شمس الرابع فيدخل ثلاث  
ليال واما لو رأت قبل طلوع الفجر ثم طهرت عند الغروب من اليوم الثالث كان حبضا وذلك ثلاثة ايام  
وليلتان وقال الحسن اقله يومان واكثر اليوم الثالث اعتبارا للاكثر بالكل لان اكثر من يوم الثالث يتم  
مقامه معنى اذ الدم لا يسيل على الولا **قوله** فما نقص عن ذلك فليس بحيض وهو احتجاجه لقوله دم  
اقل الحيض ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام **قوله** واكثره عشرة ايام لما روي **قوله** وما تر المرأة من  
الحرمة والصفرة والكدر في مدة الحيض فهو حيض سواء رأت الكدر في اول ايامها او في آخرها فهي  
حيض عندهما تقدمت او تأخرت وقال الحسن ان رأتها في اول ايامها لم تكن حبضا وان رأتها  
في آخر ايامها كانت حبضا فهي عنده لا تكون حبضا الا اذا تأخرت لان خروج الكدر يتاخر عن  
الضافي فاذا تقدم مهادم امكن جعلها حبضا تبعا واما اذا لم يتقدم مهادم فلو جعلها حبضا  
كانت مستوعبة لا تبعا وهما يقولان ما كان حبضا في اخر ايامها كان حبضا في اقل ايامها  
كالحرمة لان جميع مدة الحيض في حكم واحد وما قاله الحسن ان خروج الكدر يتاخر عن الضافي انما  
هو فيما اذا كان مخربا من اعلاه اما اذا كان من اسفله فالكدر يخرج قبل الضافي في هذا المخرج  
من السفل لان الرحم منكوس فيخرج الكدر فيخرج الكدر اولا كالحجرة اذا قلب اسفلها **قوله** حتى  
ترى البياض خالصا قيل هو شئ يشبه المخاط يخرج عند انقضاء الحيض وقيل هو القطن الذي تحسبه  
المرأة نفسها اذا خرج ابيض فقد طهرت **قوله** والحيض يسقط عن الحائض الصلاة فيه اشارة  
على انها وجبت عليها الصلوة ثم سقطت هذه المسئلة اختلف فيها الاصوليون وهي ان الا  
حكام هل هي ثابتة على الصبي والمجنون والحائض لا يفتوا بوزيعة التوسيع انها ثابتة و  
السقوط بعد المخرج قال لان الادبي اصل الوجوب الحقوق عليه لا ترى ان عليه عشرين وخرجها  
بالاجماع وعليه الركوة عند الشافعي وكلام الشيخ بناء على هذا وقال البيهقي كذا على هذا امة ثم تركناه وتلنا

وقلنا بعدم الوجوب **قوله** ويحرم عليها الصوم انما قال في الصوم يحرم وفي الصلوة يسقط لان الضافي الصبي  
واجب فلا يلحق ذكر السقوط فيه والصلوة لا تقضي فمن ذكر السقوط فيها **قوله** وتقضى الصوم ولا تقضى  
الصلوة لان في قضاء الصلوة مشقة لان في كل يوم وليلة خمس صلوات فيكون في مدة الحيض خمسون  
صلوة وهذا في كل شهر واما الصوم فلا يكون في الست الآمرة فلا يلحقها في قضاء مشقة **قوله** ولله خيرا  
المسجد وكذا الجنب ايضا وسطح المسجد حكم المسجد حتى لا يحل للحائض والجنب الوقوف عليه لانه في حكم **قوله**  
ولا يطوف بالبيت فان قيل لا يكون الطواف الا بدخول المسجد وقد عرفت منعها منه فما انفيه في ذكر  
الطواف قيل يفتور ذلك فيما اذا جازها الحيض بعد ما دخلت المسجد وقد شرعت في الطواف او لما كان  
الحائض ان تقنع ما يصنع الحاج من الوقوف ومواقفي منه فاراد هذا الوهم **قوله** ولا ياتيهان  
جها ذكره بلفظ الكناية اذ باو تخلقا واقته ابقول تعا فاذا تطهرن فلو طهرن وان اقاما مستحاضا كقولان  
انا ما غلب مستحل فعليه التوبة والاستغفار وقيل يستحب ان يقصه في يديها وقيل لا يلزم ذلك على الرجل  
وحده او عليهما جميعا الظاهر انه عليه دونها ومصرف الركوة ولدان يقبلها ويصاحبها ويستمع  
بجميع بدنهما خلا ما بين السرة والركبة عندهما وقال محمد يستمع بجميع بدنهما ويحسب سفار الدم لاخير  
هو موضع خروجه ولا يحل لها ان تكلم الحيض على زوجها ليجامعها بغير علم منه وكذا لا يحل لها ان تظهر  
انها حائض من غير حيض لمتنع مجامعتها لقوله دم لعن الله الغائصة والمغوصة فالغائصة التي لا تعلم  
زوجها انها حائض فيجامعها بغير علم والمغوصة التي تقول لزوجها انا حائض وهي طاهرة حتى لا  
يجامعها واما الوطئ في الدبر فحرام في حاله الحيض والطهر لقوله تعا فتوهن من حيث امركم الله تعا  
من حيث امركم الله يستحب في الحيض وهو الفرج وقال ام اتيان النساء في الحيض حرام وقال ملعون  
من اتي امرأة في دبرها واما قوله تعا فتوا حرثكم اي كيف شئتم ومتى شئتم مقبلات ومديرات وتلقيا  
وباركات بعد ان يكون في الفرج ولان الله تعا سمى الزوج حرثا فانها الولد كالارض للزرع وهذا دليل على

الحائض ان تقنع ما يصنع الحاج من الوقوف ومواقفي منه فاراد هذا الوهم



تحريم الوطئ في الدبر لانه موضع الفرج لا موضع الحرث **قوله** ولا يجوز الحايض ولا جنب قراءة القرآن **قوله**  
 لا يقرأ الجنب والحايض شيئا من القرآن ولا يباشر القرآن بعصا كحبل غنم فلا يجوز وكذا لا يجوز  
 له القراءة حاله الوطئ والنفساء كالحايض وظاهرهما ان الآية وقاد وها سواد في التحريم وقال القاضي  
 لا يجوز لهما ما دون الآية والاقول اصح قالوا الا ان لا يقصد بما دون الآية القراءة مثل ان يقول الحمد لله  
 بغير يد الشكر او بسم عند الاكل او غيره فانه لا يكس به لانهما لا يمنعان من ذكر الله تعالى وهل يجوز  
 للجنب كتابة القرآن قال في منية المصلح لا يجوز وفي المحمدي يكره للجنب والحايض كتابة القرآن اذا كان  
 مباشر للروح والسياس وان وضعها على الارض وكتب من غير ان يضع يده على المكتوب لا بأس  
 وما انتهى بالقرآن فلا بأس به وقال بعض المتأخرين اذا كانت الحايض او النفساء معلمة جاز لها ان تلقن  
 الصبيان كلمة كلمة وتقطع بين الكلمتين ولا تلقنهم آية كاملة لانها مضطرة الى التعليم وهي لا تقدر على رفع  
 حدها ففعل هذا لا يجوز للجنب ذلك لانه يقدر على رفع حده ولا بأس للجنب والحايض والنفساء ان يستجوا  
 الله ويهملوه **قوله** ولا يجوز لمحدث من المصحف وانما لم يذكر الحايض والجنب لانه يعلم حكمهما بطريق  
 الاول لان حكم القراءة اخف من حكم المس فاذا لم يجر لهم القراءة فلا لا يجوز لهم المس اولى والوجه  
 في المحدث وبين المس والقراءة ان المحدث على اليد دون الغم والجنب حلت اليد والغم لا ترى ان  
 غسل اليد والغم في الجنابة فرضان وفي الحديث انما يفرض غسل اليد دون الغم **قوله** الا ان يأخذ به فلا  
 او بطلان خلافه ما يكون متجا فباعه اي متباعدة اسبابا ثالثا بين والمكس كالجرب والخرقة دون  
 ما هو متصل كالجلد المشير وهو الصحيح وعند الاسياني في الخلاف هو المتصل به والقبيح الاول  
 وعليه الفتوى لان الجلب تبع المصحف فاذا لم يجر للمحدث المس فكذا لا يجوز له وضع اصابعه على  
 الورق المكتوب فيه عند التقليب لانه تبع له وكذا لا يجوز له مس شيء مكتوب فيه شيء من القرآن من  
 لوح او درهم او غير ذلك اذا كان آية تامة وكذا كتب التفسير لا يجوز مس موضع القرآن منها ولا ان يكس

٢٣  
 يكس غيره بخلاف المصحف لان جميع ذلك تبع له وحاصله ان الاحداث تتبع ثلاثا حدث صغير وحدث  
 وسط وحدث كبير فالصغير ما يوجب الوضوء لا غيره كالبول والغائط والقيء اذا اطلد الغم وخرج الدم  
 والقيء من البدن اذا اتجا وزا الى موضع يلحقه حكم التطهير والحد في الوسطة والجنابة والحديث الكبير الحيز  
 والنفسا فتأثير حدث الصغير تحريم الصلاة وسجدة الطلعة ومس المصحف وكرهه الطواف والحج  
 الاوسط تأثير هذه الاشياء المذكورة في غير ما عليها بتحريم قراءة القرآن ودخول المسجد والحدث الاكبر تأثيره  
 بهذه الاشياء كلها ويزيد عليها تحريم الصوم وتحريم الوطئ وكرهه الطلاق والاكبر للجنب والحايض والنفساء  
 النفساء انظر الى المصحف لان الجنابة لا تجل العين الا ترى انه لا يفرض ايصال الماء اليها فان قلت فلو تفضل  
 الجنب ففقد ارتفع حدث الغم فينبغي ان يجوز له الصلاة فدل وكذلك قال بعضهم يجوز والصحيح انه لا يجوز  
 لما قلنا في ايضاح الصري **قوله** واذا انقطع دم الحايض لا قبل من عشرة ايام لم يجز وطئها حتى تغتسل  
 او يحض عليها وقت معلومة كامل للذ الدم به رتابة ويقطع ثابته فلا بد من الغتسال الشرج جانب  
 الانقطاع وقوله كامل يجزى اذا انقطع في وقت معلومة ناقصة كصلوة الضحي والمعيد فانه لا يجوز  
 الوطئ حتى تغتسل او يحض وقت صلوة الظهر وكذا اذا كان الانقطاع لعادتها اما اذا كان لها  
 فانه لا يجوز وطئها وان اغتسلت حتى تحض عادتها لان العود في العادة كالسكن الاحتماء في الا  
 جتناب وفي المجتدي اذا انقطع دون عادتها فانها تغتسل فتصل وتصوم ولا يطأوا زوجها  
 حتى تحض عادتها احتياطا ولو كان هذا في اخر حيفه من عادتها بطلت الرجعة وليس لها ان تزوج غيره  
 حتى تحض عادتها فتوجه لها في ذلك كله بالاحتياط وفي النهاية اذا كان عادتها دون العشرة وانقطع  
 الدم على العادة اخرجت الفسل الى الوقت وتأخيرها هنا استحباب لا اجاب وان كان الانقطاع  
 دونه العادة فتأخير الفسل الى الوقت واذا انقطع دم المسافرة ولم يجد الماء فتمت حكم بطلانها حتى  
 ان يزوجه ان يطأها ولكن في انقطاع الرجعة خلاف فعنه هذا لا ينقطع ما لم يصل بالتميم وعند محمد وزفر

لا بد من ذكر ان من غلب عليه الجنابة  
 لا بد من ذكر ان من غلب عليه الجنابة



ينقطع باليتم كمالواغتسلت كذا في الجندی وفي شرحه اذا تيمم لم يجوز طهرا حتى تصلح باليتم عند الحی فلو كان  
ولو حاض المرأة في وقت الصلوة لا يجب عليها قضاء ما بعد الطهر ولو كانت طاهرة في اول الوقت كمال  
او ركبا الحيض بعد ما شرعت في الصلوة او قبل الشروع وكذا بقي من الوقت مقدرا ما يسع لاداء العرض  
يجب عليها قضاء ما بعد الطهر وان بقي اقل وجب واجمعوا انها اذا حاضت بعد خروج الوقت ولم تصل  
فعليها قضاء ما ولو شرعت في صلوة النقل او صوم النقل ثم حاضت وجب عليها القضاء **قوله** وانما انقطع  
ومما العشرة ايام جاز وطهرها قبل الغسل لانه لا مزيد له على العشرة لانه لا يستحب قبل الاغتسال للتيمم في صلاة  
الشهيد وقال زفر والشافعي لا يطأ ناحتي تغسل وكذا انقطاع النكاح على الاربعين حكمه على هذا ثم الا  
نقطع على عشرة ليس شرط فانه يجوز وطهرها وان لم ينقطع وانما ذكره مقابلة **قوله** واذا انقطع لاقبل من عشرة  
ايام **قوله** والطهر ان يحلل بين الدمين في مدة الحيض فهو كالمباري هذا قول ابي حنيفة ومالك والشافعي  
الدم مدة الحيض ليس بشرط فيعتبر اوله واخره كالنصاب في الزكوة ومن اصله ان يبدأ الحيض بالطهر فحينئذ  
به بشرط ان يكون قبله وبعده دم ولا اصل عند محمد ان الطهر المتخلل اذا انقضى عن ثلاثة ايام وكذا سبعة  
فانه لا يفصل وهو كدم مستمر ولو كان اكثر من الدمين اوجب الفصل ثم ينظر ان كان في احد الجانبين  
ما يمكن ان يجعل حيضا كان كله استحيضة ومن اصله انه لا يستدي الحيض بالطهر ولا يفتي بمحوه كان قبله  
دم او بعده او لم يكن قال في الهدية والاختصاص قول ابي حنيفة في الوجيز الاصح قول محمد وعليه الفتوى  
وفي الفتاوى الفتوى على قول ابي حنيفة في تسهيله على النساء الاصل عنه زفر انها اذا رأت من الدم في اكثر  
مدة الحيض مثل اقله فالطهر المتخلل لا يوجب الفصل وهو كدم مستمر واذا لم ترف اكثر مدة الحيض مثل  
اقله فانه لا يكون شي من ذلك حيضا والاصل عنه الحسن بن زياد ان الطهر المتخلل اذا انقضى على ثلاثة ايام  
لا يوجب الفصل كما قال محمد وان كان ثلاثا فصاعدا فصل في جميع الاحوال ولو كان مثل الدمين او الدمان  
اكثر منه ثم ينظر بعد ذلك كما نظر محمد ببيان هذه الاسول امرأة رأت يوما دما وثم ايام طهر او يوما دما

او يار

وما ورات ساعة دما وعشرة ايام غير ساعتين طهر ثم ساعة دما فهو حيض كله عند ابي حنيفة ويكون ويكون  
الطهر المتخلل كدم مستمر وعنده محمد وزفر والحسن لا يكون شي منها حيضا اما عند زفر فلا نهال ثم في مدة  
اكثر الحيض مثل اقله وعنده محمد الطهر اكثر من الدمين وليس في احد الجانبين ما يصلح ان يكون حيضا وكذا عنده  
الحسن لو رأت يومين دما وسبعة طهر او يوما دما وسبعة طهر او يومين دما فعنده ابي حنيفة  
وزفر العشرة كلها حيض اما عند ابي حنيفة فطاهر واما عند زفر فلا نهال رأت في مدة اكثر الحيض مثل اقله وعنده محمد  
الحسن لا يكون شي من ذلك حيضا لان الطهر اكثر من ثلاثة ايام وهو اكثر من الدمين وليس في احد الجانبين  
ما يمكن ان يجعل حيضا ولو رأت ثلاثة ايام دما وكسرة ايام طهر او يوما دما وكسرة ايام طهر او ثلاثة  
دما فعنده ابي حنيفة وزفر كلها حيض وعنده محمد والحسن الثلاثة تكون حيضا من اول العشرة في الفصل الاول  
فصل ومن اخرها في الفصل الثاني وما بقي استحيضة ولو رأت اربعة ايام دما وخمسة ايام طهر او يوما دما  
ويوما دما وخمسة ايام طهر او اربعة دما فعنده ابي حنيفة وزفر ومحمد العشرة كلها حيض اما على قول ابي حنيفة  
وزفر فقهه بيناه واما على قول محمد فلا لان الطهر مثل الدمين فلا يفصل وعنده الحسن يفصل لانه اكثر من ثلاثة ايام  
فجعلت الادبعة حيضا فقامت او تاخرت والباقي استحيضة ولو رأت يوما دما ويومين طهر او يوما دما  
فالاربعة كلها حيض في قولهم جميعا لان الطهر اقل من ثلاثة ايام ولو رأت ثلاثة دما فذلك كله اثني عشر  
يوما فعنده ابي حنيفة وزفر عشرة من اولها حيض ويومان استحيضة وعنده الحسن الثلاثة الاولى حيض  
الباقي استحيضة لان الطهر اكثر من الدمين الذين راتهما في العشرة اربعة ايام والطهر ستة ايام ومما عني  
قولنا في الاصل بعد ان كان الدمان في العشر وصورة ابتداء الحيض بالطهر وختمه به عند ابي حنيفة  
كان علاتها عشر من اول كل شهر فترت مرة قبل عشرة يوما دما وطهرت عشر يوما دما ثم رأت بعد ثوبا  
دما فاياها العشرة كلها حيض والدم الذي رأت في اليومين استحيضة **قوله** واقل الطهر خمسة عشر يوما يعني  
الطهر الذي يكون كل واحد من طرفيه حيضا بافراده وقال عطاء ويحيى ابن اكرم اقله تسعة عشر لاشتمال الشهر



على الحيض والطمه عادة وقد يكون الشهر تسعة وعشرين يوما وأكثر الحيض عشرة ايام فينبغي الطهر تسعة عشر  
قلنا مدة الطهر نظيره مدة الاقامة من حيث انه يعود بها ما كان سقطا من الصلوة والصوم ولهذا  
قلنا قلنا اقل الحيض ثلاثة ايام اعتبارا باقل السفر **قوله** والغاية لاكثره ما دامت طاهرافاها تقصوم ونقطة  
وان يستغرق ذلك جميع عمر **قوله** ودم الاستحاضة هو ما تراه المرأة اقل من ثلاثة ايام واكثر من عشرة ايام  
ليس بهذا احمر الدم الاستحاضة بل لبيان بعضه فان الحمل لو دلت الدم ثلثا او عشرة اوزا والدم على  
العادة حتى جاء وال عشرة اوزا والنفاس على الاربعين فكل ذلك دم استحاضة والفرق بينه وبين دم  
الحيض ان دم الاستحاضة احمر رقيق ليس له رائحة ودم الحيض متغير اللون كخين نثن الراية **قوله**  
وحكم حكم العاف لا يمنع الصلوة ولا الصوم ولا الوطئ فاذا لم يمنع الصلوة فلان لا يمنع الصوم  
اعني لان الصلوة اخير الى الطهارة منه **قوله** واذا زاد الدم على عشرة ايام والمرأة عادة معروفة ردت  
الى اليوم عادتها وما زاد على ذلك فهو استحاضة فائدة ردتا انها تؤثر بقضاء ما تركت من الصلاة بعد  
العادة **قوله** فان ابتدأت مع البلوغ مستحاضة فحيضها عشرة ايام من كل شهر والباقي استحاضة  
بريد عشرة من اول مارات ويجعل نفاسها اربعين لانه ليس عادة تروا اليها وهذا باطلا قولها  
قال ابوس يؤخذ لها في الصلوة والصوم والرجعة بالاكل وفي الانواع بالاكث لا يطأها زوجها حتى  
يخفف العشر وقال زفر يؤخذ لها بالاكل في جميع الاحوال **قوله** والمستحاضة ومن سلس البول فلم  
عاف الدائم الى اخره وكذا من به اغفلات ريج واستطلاق بطن **قوله** فيصلون بذلك الوضوء مثلها  
من الغرابض والنوافل وكذا النفوس والواجبات ما دام الوقت باقيا واذا كان برجله خرج اذا  
قام سال واذا تعد لم يسلم او كان اذا قام سلس بوله واذا تعد لم تمسك او كان شيخا كبيرا اذا قام  
عجز عن القراءة واذا تعد قد رجا ان يصلي قلعه اني جميع هذه المسائل وكذا المرأة اذا كان معها  
ثوب مصفلا يسترجع بدنها قائما وسيرته قاعدة جاز لها ان تقبله قاعدة واذا جرحه اذا قام او قعه

او قعه سال واذا استلق على قفاه لم يسلم فانه يصلي قائما يركع ويسجد ولو كان جرحه يسيل على ثوبه قال  
الرجسي ان كان يصيبه ثانيا وثالثا وكلما غسله عاد فانه يجوز له ان يصلي فيه لان في غسله مشقة عظيمة  
فما زله ان يصلي فيه من كان يغسله وقال ابن مقاتل عليه ان يغسله لكل صلوة ولا يجوز ان يصلي من به اشتلا  
يج خلف من به سلس البول لان الامام معحدث وكجاست فلان الامام صاحب عذرين والمؤمن صاحب  
عذر واحد وكذا لا يصلي من به سلس البول خلف من به اغفلات ريج وخرج لايرقلا لان الامام صاحب  
عذرين والماموم صاحب عذر واحد **قوله** فاخرج الوقت بطل وضوءهم بهذا قولها وقال الكس  
يطلب بال دخول والخرج وقال زفر الدخول لا غير وقاية ان تؤمنوا المعذرة بعد طلوع الفجر ثم طلعت  
الشمس انتقض وضوءه عند الثلاثة لان الوقت قد خرج وعنده زفر لا ينتقض لانه لم يدخل وقت الى الز  
فلان وكذا اذا تؤمنوا بعد طلوع الشمس جاز ان يصلي به الظاهر ولا ينتقض وضوءه بزوال الشمس  
ايح ذو محبة لان ذلك دخول وقت لا خروج وقت وعنده الكس وزفر ينتقض بزوال الشمس **قوله**  
وكان عليهم استئناف الوضوء لصلوة اخرى فان قيل ما الغاية في ذكر الاستئناف وبطلان الوضوء مستلزم  
له لا محالة قلنا يجوز ان يبطل الوضوء لحق صلوة ولا يبطل لحق صلوة اخرى ولا يجب عليهم الاستئناف لذلك  
الاخرى كما قال الشافعي بطلان طهارة السحابة المكتوبة وتقاطرها ريتها للنوافل وكما قال اصحابنا في التيمم  
لصلوة الجنائز في المصير بقائمه في حق جنازة الاخرى لو حضرت هناك على وجه كونه تغسل بالوضوء بوضوء  
صلوة الجنائز وتبطل اذا تمك من الوضوء وان كان المارة قريبا منه **قوله** والنفاس هو الدم الخارج مغيب  
الولادة واشتقاقه من نفس الرحم بالدم او خروج النفس وهو الولد يقال فيه نفست ونفست بهنم  
النون وفتحها اذا ولدت واما الحيض فلا يقال الاغتت بفتح النون لا غير **قوله** والدم الذي تراه الحامل  
وما تراه في حال ولادتها قبل خروج الولد استحاضة وان بلغ نصاب الحيض لان الحامل لا تحيض لان فم  
الرحم منه بالولد والحيض والنفاك انما يخرج جان من الرحم بخلاف دم الاستحاضة فانه يخرج من الفرج لان الرحم

\* بعد اداء المكتوبة



ولا تألو جعلنا دم الحامل حيضا اذ ي الى اجتماع دم الحيض والنكاس فانها اذا رأت وما قبل الولادة  
لحم وجعل حيضا فولدت ورات الدم صارت نفسا فتكون حايض ونفسا في حالة واحدة وهذا  
لا يجوز **قوله** وعائنه حال ولادتها قبل خروج الولد يعني قبل خروج الكثرة استخاضت حتى ان يجب عليها  
الصلوة ولو لم تصل كانت عاصية **وصورة** صلواتها ان تحفر لها حفرة فتقعد عليها وتصل  
حتى لا يضر الولد **قوله** واقل النكاس لاحد له والفرق بينه وبين الحيض ان الحيض لا يعلم كونه من الرحم  
الا بالاستعداد ثلاثا وفي النكاس تقدم الولد دليل على كونه من الرحم فاغنا ما عن الامتداد وقوله لاحد  
يعني في حق الصلوة والصوم اما اذا احتيج عليه لا نقض العدة فله حجة مقيدة بان يقول للمرأة اذا ولدت  
فانت طالق فقالت بعد مدة قد انقضت عتقي فعنه ايح واقله خمسة وعشرون يوما اذ لو كان اقل ثم  
ثم كان بعده اقل الطهر خمسة عشر يوما لم يكن من مدة النكاس فيكون الدم بعده نفاسا وعنه ايح  
اقله احد عشر يوما لان اكثر الحيض عشرة ايام والنكاس في العادة اكثر من الحيض فزاد عليه يوما وعنه  
محمد اقله ساعة لان اقل النكاس لاحد له فعليه هذا الا تصدق في اقل من خمسة وثلاثين يوما عنه ايح ف  
في رواية محمد عنه وفي رواية الحسن عنه لا تصدق في اقل من مائة يوم وقال ابو سنان تصدق في خمسة وستين  
يوما وقال محمد في اربعة وخمسين يوما وساعة ووجب التخييع على رواية محمد عن ايح وان يقول خمسة  
وعشرون نفاسا وخمسة عشر طهرا فذلك اربعون ثم ثلاث حيض كل حيضة خمسة ايام فذلك خمسة عشر  
وطهرا ان ثلثون يوما فذلك خمس وثلاثون وعلى رواية الحسن ثلث حيض كل حيضة عشرة ايام وطهران  
ثلثون مع اربعين فذلك مائة يوم وانما اخذ لها باكثر الحيض لانها قد اخذ لها باقل الطهر وفي رواية محمد  
اخذ لها في الحيض خمسة ايام لانه الوسط وتخرج قول ايح ان النكاس عنده احد عشر ثم بعده خمسة عشر  
طهرا فذلك ست وستون ثم ثلث حيض تسعة ايام وطهران ثلثون فذلك خمسة وستون وتخرج  
قول محمد ان النكاس عنده ساعة ثم خمسة عشر طهرا ثم ثلث حيض تسعة ايام ثم طهران **قوله** واكثره اربعون

اربعون يوما قال الشافعي ستون يوما والمعنى فيه ان الرحم يكون مسدودا بالولد فيمنع خروج دم الحيض  
ويجتمع الدم اربعة اشهر ثم بعد ذلك تنفتح الروح في الولد ويتغذى دم الحيض الى ان تلده امه فاذا  
ولدت خرج ذلك الدم المجمع في الاربعة الاشهر وغالب ما تحيض المرأة في كل شهر مرة واكثره عشرة  
ايام فيكون ذلك اربع مرات اربعين وعنه الشافعي ما كان اكثر الحيض خمسة عشر كان الدم الذي  
في الاربعة الاشهر ستين **قوله** واذا جاوز الدم الاربعين وقد كانت هذه المرأة ولدت ولها  
عادة في النفاس ردت الى ايام عادتها سواء كان ختم معروفا بالدم او بالطهر وعنه ايح كذا اذا  
كان عادتها ثلثين فارت عشرون يوما وما دكا وطهرت عشر ايام رات بعد ذلك دما حتى جاوز الاربعين  
فانها تزد الى معروفا ثلثين عند ايح وان حصل ختمها بالطهر وعنه محمد نفاسها عشرون  
لا تليخيمه بالطهر ثم الطهر المختل بين دم النكاس لا يفصل وان كثر عند ايح ما اذا ولدت  
فارت ساعة دما ثم طهرت تسعة وثلثين ثم رات على تمام الاربعين فالاربعون كلها نفاس عنده  
ايح هو عنه بها ان كان الطهر المختل اقل من خمسة عشر لم يفصل وان كان خمسة عشر فصاعدا  
فيكون الاول نفاسا والاخر حيضا ان كان ثلثة ايام فصاعدا وان كان اقل فهو كسقي من ولدت  
ولم تر دما فعنه ايح وروى فيها الغسل احتياط ويطل صومها ان كانت حائضا لان خروج الدم  
لا يخلوا من قليل دم في الغايث كالمعلوم وعنه ايح لا يغسل عليها ولا يسل صومها واكثره الشايع  
على قول ايح وروى فيها يغتسل الصدر والشهيد وفي الفتاوى الصحيح وجوب الغسل عليها وانما  
الوضوء فيجب اجماعا لان كل ما خرج من السيلين ينقض الوضوء وهذا خارج من احد السيلين  
**قوله** وان لم يكن لها عادة فابتدأ نفاسها اربعون يوما لانه ليس لها عادة تزد اليها فاحته  
لها بالاكثر لانه لا يتيقن **قوله** ومن ولدت ولدين في بطن واحد فنقاسها ما خرج من الدم عقب  
الولد الاول وعنه ايح وروى كذا وكذا بينهما اربعون يوما وحكي ان اباس قال لايح لها رات



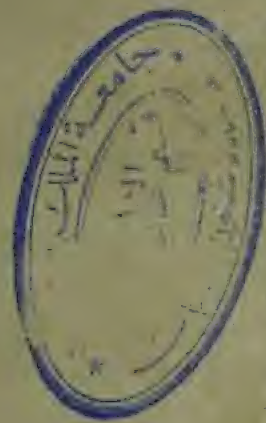
لو كان بين الولدين اربعون يوما هل يكون بعد التثا نفاس قال هذا يكون قال فان كان لا نفاس لهما من التثا  
وان رجع انف اليه سر ولكنهما تغسل وقت ان تضع التثا وتصلي لان مدة اكثر النفاس اربعون فقد مضت  
فلا يجب عليها نفاس بعد ما قوله وقال محمد وزفر نفاسا ما خرج من الدم عقيب الولد التثا لانها حامل بعد  
وضع الاول فلا يكون نفاسا ولا يخفى ولهذا لا ينقض العدة الا بالخير اجماعا قلنا العدة متعلقة بوضع  
حمل مضاف اليها فيعلق بالرجوع وفائدة الخلاف اذا كان بينهما اربعون يوما فالاول نفاس والتثا استحي  
عند اربع وواكس وقال محمد وزفر الاول استحياته ومن فوائده ايضا اذا كان عادها عشرين فرث  
بعد الاول عشرين وبعد التثا احدا وعشرين فعند اربع وواكس العشرون الاولى نفاس وما بعد التثا  
الاستحياته وعند محمد وزفر العشرون الاولى استحياته تقوم وتصلي معها وما بعد التثا نفاس ولو كانت  
بعد الاول عشرين وبعد التثا عشرين وعادتها عشرين فالذي بعد التثا نفاس اجماعا والذي قبله نفاس عند  
اربع وواكس ايضا وعند محمد وزفر الاولى استحياته والله اعلم بالصواب **باب الانجاس**  
الانجاس جمع نجس نجستين وهو كل ما استقدرت ثم ان الشئ لما وقع من تطهير النجاسة الحكمة في شئ بيان  
تطهير الحقيقة وانما قدم الحكمة لانها اقوى لان قليلا يمنع جواز الصلوة بالاتفاق ولا يستطاع اجلا  
بالعذر اما اصلا او خلفا قال رحمه الله تطهير النجاسة واجب من بدن المصلي وثوبه واعلم ان معنى النجاسة  
لا تطهر لكن معناه تطهير محل النجاسة كما في قوله تعالى واسئل القرية اي اهل القرية ويجوز ان يكون معنى تطهير  
ازالتها وانما قال واجب ولم يقل فرض كما في تطهير النجاسة الحكمة ففرض الطهارة غسل الاعضاء الثلاثة لا  
هناك ثبت الطهارة بفرض الكتاب حتى لا يكفر جاحدا ومنه الطهارة لا يكفر جاحدا لانها استحي  
فيها الاجتهاد لان مالك يحل يقول مستحبة **قوله** والمكان الذي يصلي عليه يعني موضع قدميه ويجوز  
وجلوه فان كانت النجاسة تحت يديه وركبتيه في حالة السجود لا تنفس صلوة في ظاهر الرواية وفي  
واختار ابا الليث انها تنفس وصح في الغيوبة وفي الذخيرة اذا كان موضع احد رجليه طاهرا والا

37  
والاخرى نجسا فوضع قدميه فالاصح انه يجوز وان كان رفع القدم التي موضعها نجس وصلى جاز ولو  
كان تحت كل قدم من النجاسة اقل من قدر الدرع ولو جازنا دخل على قدر الدرع منع الصلوة **قوله**  
وجوز تطهير النجاسة بالماء وبكل ما يطهره وقال محمد وزفر والشافعي لا يجوز الا بالماء المطلق لان النجاسة  
بعضه تنجس جواز الصلوة فلا يجوز الا بالماء فيلزم على النجاسة الحكمة وهي الحدث قلنا النجاسة الحكمة ليس بها  
عين تنال فكان الاستعمال فيها عبادة محضة والحقيقة لها عين فكان المتصور فيها ازالة العين باي  
شيء طاهر كان بدليل انه لو قطع موضع النجاسة بالسكين جاز وعن ابي اسحاق انه فرق بين الثوب والبدن  
فقال لا تزول النجاسة من البدن الا بالماء المطلق اعتبارا بالحدث بخلاف الثوب فانه يزول عند كل  
ما يطهره **قوله** يمكن ان انتهت به اي ينحصر بالعمد واحترس بذلك عن الادمان والعسل وهل يجوز بالبدن  
قال في المجتهد يجوز وفي النهاية لا يجوز **قوله** الماء المستعمل انما يتصور عند اربعة روايات محمد عن ابي  
واما على رواية الكس فهو نجس فلا يزيل النجاسة **قوله** وان اصاب الخف نجاسة لها جرم اي لون واثر  
بعد الجفاف وكالتروث والسرقيين والعذرة والدم والمني **قوله** نجفت وذلك بالارض جاز  
الصلوة معها فكذلك كل ما هو في معنى الخف كالنعل ويشبهه ومنع عنه هاهنا وهو استحسان وقال  
محمد وزفر لا يجزئ فيما سوى المني الا الغسل وروي محمد انه رجع عن قوله بالترى لما راي من كثرة  
السرقيين في طريقهم وانما خص لان البدن اذا اصابه شيء من ذلك لم يجزه الا الغسل وكذا الثوب  
لا يجزئ فيه الا الغسل لان الثوب يتداخل فيه كثير من النجاسة فلا يجزئها الا الغسل الا في المني خاصة  
فانه يطهر بالفرك واما الخف فانه جلد لا يتداخل فيه النجاسة **قوله** وجاز الصلوة معه انما قال هكذا  
ولم يصح بالطهارة لان في ذلك خلافا منهم من قال لا يطهر حقيقة وانما يزول عنه عظم النجاسة ولهذا  
لوعاده الماء يجوز ونجس على الصحيح وكذا اذا وقع في ماء نجس ولهذا القول ذهب الشافعي وحنابلة  
والجوير ومنهم من قال بطهارته مطلقا وموافقا لاسمائه **قوله** والمني نجس وقال الشافعي طاهر لولده



لابن عباس النبي كالمخاطبة طهر عنك اي اذله ولو باذرة ولانه اصل خلقة الادمي فكان طاهرا كالنشاب ولنا  
 قوله لم يرد قد رآه يغسل ثوبه من نجاسة انما يغسل الثوب من الخمر ومن البول والغائط والدم  
 والمني والقيء ففرق النبي بالاشياء التي هي نجاسة بالاجماع فكان حكمه حكم ما قرن به واما حديث ابن عباس  
 فهو صحيح لانه امره بالاماطة والامر للوجوب كذا في النهاية ولانه خارج يتعلق بخروج نفث الطهارة  
 كالبول ثم نجاسة النبي عندنا مغلفة **قوله** يجب غسل رطبه فاذا جفت الثوب اجزأ فيه الفكر فقه الثوب  
 لانه اذا جفت على البدن ففيه اختلاف المشايخ قال بعضهم لا يطهر الا بالغسل لان البدن لا يمكن فركه وفي  
 الهداية قال مشايخنا يطهر بالفرك كافي الثوب وانما يطهر بالفرك اذا كان وقت خروجه كس الذكر  
 طهرا بان بال كاستنحي بالماء والا فلا يطهر الا بالغسل وقيل انما يطهر بالفرك اذا لم يخرج المني اما اذا مقل  
 خروجه فلا يطهر الا بالغسل وهذا كله في منى الرجل اما منى المرأة فلا يطهر بالفرك لانه رقيق ولونه  
 الحلي الى البطانة كيتن بالفرك وهو الصحيح وعن محمد لا يطهر الا بالغسل لانه انما يصيبه البلل والبلل لا يطهر  
 بالذكر ثم اذا اجزأ فيه الفكر وعادوه المادفة روايتان والصحيح انه يعود نجسا وفي المجتهد لا  
 يعود نجسا **قوله** والنجاسة اذا اصاب المرأة او السفينة اكتفى بسجها لعدم تداخل النجاسة فيهما  
 وما على ظاهرهما يزول بالمسح والمسح مخفف ولا يطهر ولعمد اقال اكنى بسجها ولم يقل طهر بالمسح  
 وقال محمد المسح مطهر وفايده الخلاف فيما اذا استنحي بالحجر ثم نزل البيوعرانا فعندها نجس ماء البير  
 وعنده محمد لا نجس وفي المحيط السيف والسكين اذا اصابهما بول او دم لا يطهران الا بالغسل  
 وان اصابهما عذرة ان كان رطبا فكذا لكان كان باسسا طهرا بالاحتضانه وقال محمد  
 لا يطهران الا بالغسل كسبل ابو القاسم الصفار عن ذبح شاة ثم مسح السكين على صوفها وما  
 يذهب به اثر الدم قال تطهر كذا في النهاية وانما قال اكنى بسجها ولم يصرح بالطهارة لان في  
 ذلك خلافا بين المشايخ اذ عاودوها الماء فاختاره الشيخان النجاسة تعود واختار الايسجاني انها

انها لا تعود **قوله** واذا اصاب الارض نجاسة فجفت بالشمس وذهب اثرها جازت الصلوة على  
 مكانها وقال زفر والشافعي لا يجوز لانه لم يوجد المزيل ولهذا لم يكره التيمم منها ولنا قوله لم يرد  
 الارض يسيها وقته بالارض احتراز عن الثوب والحصير وغير ذلك فانه لا يطهر بالجفاف بالشمس و  
 يشارك الارض في حكمها كل ما كان ثابتا فيها كالخيطان والاشجار والكلاء والقصب مادام قائما عليها  
 فانها تطهر بالجفاف فاذا قطع الخشب والقصب فاصابت نجاسة لا يطهر الا بالغسل واما الخيط فذكر  
 المجتهد انه لا يطهر بالجفاف وقال الصيرافي ان كان الخيط فلا بد من الغسل وان كان يشرب النجاسة  
 فهو كالارض والحصى بخرقة الارض **قوله** فجفت بالشمس التقيية بالشمس ليس بشرط بل لو جفت  
 بالظل فحكمه كذلك **قوله** وذهب اثرها الاثر اللون والرائحة والطعم فاذا ثبت انها تطهر بالجفاف  
 وعادوا الماء فعن ابي ذر روايتان احدهما تعود نجسته وهو اختيار القدوري والرخسي وفي  
 الرواية الاخرى لا تعود نجسته وهو اختيار الايسجاني وعليه الخلاف اذا وقع من ترابها شيء  
 في الماء فعنده الاولين نجس وعنده الثنا لا ينجس **قوله** ولم يكره التيمم بالانها طهارة الصعبة ثبت  
 شرطها بنص القرآن فلا تنادي بما ثبت في الحديث وهو قوله عم زكاة الارض يسيها ولان الصلوة  
 يجوز مع سائر النجاسة ولا يجوز الوضوء بما فيه سائر النجاسة والتيمم قائم مقام الوضوء ولان الطهارة  
 صفة زائدة على الطهارة فان الخلل طاهر وليس يطهر فكذا هذه الارض طاهرة غير طاهرة **قوله**  
 ومن اصاب من النجاسة المخلطة كالدم والغائط الى اخر المخلطة ما ورد بنجاستها نص ولم يصرح  
 رتبها نص عند ابي حنيفة سواء اختلفت فيها الفقهاء ام لا وعندهما ما شاع الاجتهاد في طهارته  
 فهو مخفف وفايده في الاوداث فان قوله لم يرد في التروث انه نجس لم يعارضه نص آخر فيكون  
 عنده مغفلا وقال هو مخفف لانه طاهر عنه ما لم يلمس وما اختلف فيه فقه حكمه **قوله** كالدوم  
 بعينه المسنوع اما الذي يبيد في اللحم بعد الزكوة فهو طاهر وعن ابي سارة معنوعه في الاكل ولو احرقت





منه القدر عايس بجفوعه في الشباب والابهان لانه لا يمكن الاحتراز منه في الاكل ويمكن في غير  
وكذلك دم الكلب والطحال طاهر حتى لو طلى به الخف لا يمنع الصلوة وان كثر وكذا دم البراغيث وال  
والكتان والقمل والبق طاهر وان كثر لانه غير مسفوح ودم السمك طاهر عند ابي حنيفة ومحمد لان  
الكل به لانه لا يتركى وان كان نجسا لما ابيح الكلب الا بعد سفحه وقد قيل انه ليس بدم على الحقيقة  
لانه يبيض بالشمس والله ما يتسوخ بها وعنه ابي حنيفة والثافعي نجس واما دم الحية والاوراغ فهو  
نجس اجماعا ودم الشهاب طاهر في حق نفسه نجس في حق غيره اي ما دام عليه فهو طاهر ولهذا لا ينفصل  
عنه فاذا انفصل عنه كان نجسا حتى اذا صاب انسانا نجسه والدودة الخارجة من السيلين نجسة  
لانها متولدة من النجاسة والخارجة من المرح طاهرة لانها متولدة من اللحم وهو طاهر وقوله  
والغائط والبول قال ابو الحسن كل ما يخرج من بدن الانسان مما يوجب خروجه الوضوء والا  
غسل فيه نجس فعلى هذا الغائط والبول والمني والودي والدم والقيح والضميد  
نجس وكذا البقي اذا كان ملائمة للنجس واما رطوبة الفرج فهي طاهرة عند ابي حنيفة وكذا رطوبة البدن  
وعندهما نجسة لانها متولدة في محل النجاسة ومن الغلظة ايضا خروا الكلب وبعده وجزء من السيل  
وابوالها وخرق السور وبعده وخرق الفار وبعده وخرق الدجاج والبطواختلفوا في خرقة السيل الطيرة كالأغتر  
والحدأة والبازي كشابه ذلك قال ابو حنيفة لا يمنع الصلوة ما لم يكن كثيرا فاحشا وقال محمد بن مغلطة  
اذا كان اكثر من قدر الدرهم منع الصلوة وقول ابي حنيفة مضطرب في الصلاة هو مع ابي حنيفة وقال القناد  
هو مع محمد واما خرقة ما ياكل لحمه من الطيور فطاهر عندنا كالحمام والعصافير لان المسلمين لا  
لا يجتنبون ذلك في مساجدهم وفي المسجد الحرام من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا ولو كان نجسا  
لجنبوه المساجد كسائر النجاسات كذا في الكشي **قوله** مقدار الدرهم يعني المثقال الذي وزنه عشرين مثقالا  
ثقل المعتبر بطن الدرهم من حيث المساحة وقيل وزنه التوربينهما ان البسط في الرقيق والوزن  
في غيره

في غيره

في التخين وقوله جازة الصلوة وهل تكروه ان كانت قدر الدرهم تكروه اجماعا وان كانت اقل  
وقد دخل في الصلوة ان كان الوقت سعة فلا فضل ان يقطعها ويغسل ثوبه ويستقبل الصلوة  
وان كانت تقوطة الجماعة ان كان يجد الماء ويجد جماعة اخرى في موضع آخر فلكل ان يصلي وان كان في اخر  
الوقت او لا يجد جماعة في موضع آخر فعلى الصلوة ولا يقطعها **قوله** وان اصابه نجاسة مخفية بكلمة  
ما ياكل لحمه ورد بنجاسة قوله لم يستبرأ بالبول وهو عام فيما ياكل لحمه وفيما لا ياكل وفي المخفية ما ورد  
بنجاستها فنقض وبطها ربهان فنقض كبول ما ياكل لحمه والاستبراء هو الشايع عن الشيء وورد ايضا  
في طهارتها فنقض وهو انهم رخصوا للمعتدين في شرب احوال الدبل والباريا وقال محمد بن بول ما ياكل  
لحم طاهر حديث العيين ولو كان نجسا لما امرهم بشربه لان النجس حرام وقال دم لم يجعل الله ظاهرا  
فيما حرم عليكم ولها ان النبي لم يعرف شفاةهم فيه وحيا ولم يوجد مثله اليوم والمحمم يباح تناوله  
اذا علم حصول الشفاء بقينا الا ترى ان اكل الميتة عند الاضطرار يباح بقدر مسد الرقعة لعلة فيها  
بحصول ذلك **قوله** جازت الصلوة معه ما لم يبلغ ريع الثوب بهذا انما يستقيم على قولها اما عند محمد لا  
يستقيم لانه طاهر عنده لا يمنع حوازا الصلوة وان كان الثوب مملوا سنة واختلف في ريع الثوب على قولها فقبل  
ريع جميع اي ثوب اصابه وكذا البدن المعتبر فيه ريع جميع فقال بعضهم ريع ادى ثوب كجزء الصلوة  
وقيل ريع الموضع الذي اصابه كالكلمة والدرهم والفضة او الظاهر ان كان في البدن ومن ابي حنيفة قال  
شبر في شبر وروي عنه فدايع في ذلك وان اصابه بول الفرس لم يمنع حتى ينحش عنه ابي حنيفة وروى ابي حنيفة  
اما على قول ابي حنيفة فلا ياكل منه واما على ما يوجب فقال لم يحرم له نجاسته بل ابقاء لظهور نجاستها من  
تقليل الخيل لان في تقليلها قطع مائة الجفاد وكان طاهر اللحم حتى ان سجد طاهر بالاتفاق فنفذكم  
بوله وقال محمد بن مغلطة لا يمنع وان نجش على الصلوة في المأكول وان اصاب الثوب من السور الكثرة  
او المشكوك لا يمنع وان نجش وان اصاب من النجس يمنع اذا اصاب على قدر الدرهم وان اصاب من اصاب

الذي



البغل والحمير لا ينجس لانه مشكوك فلا ينجس الظاهر ولم يكره الشيخ حكم الاوراث فقهه اختلفوا فيها  
فقد ابيح طهاتها مغلظة سواء كانت روث ما يוכל لحمه او روث ما لا يוכל لحمه وعندهم اكلها مخففة  
روث المأكول وغيره لا يوجب غسله الا اذا كان مخففا وروث غيره المأكول مغلظة **قوله** وتطهير  
النكحة التي يجب غسلها على وجهين فان كان لها عين مرتبة فطهارتها زوال عينها فياشاره الى انه لا يشترط  
الغسل بعد زوال العين ولو زالت بمرقة وشارفة اذ لم تنزل بثلاث مرات لا تطهر بل لابد من الزوال  
وكل وفي ذلك خلاف فعن ابي حفص انها اذا زالت بمرقة تغسل بعد الزوال مرتين للحاق بها غير  
المرتبة وقال بعضهم كما اشار الشيخ وقال بعضهم بعد ما زالت العين تغسل ثلاثا قال الصوفي والظاهر  
هي انه اذا زالت العين والرائحة باقل من ثلاث ظهرت وان زالت العين وبقيت الرائحة تغسل  
حتى تزول الرائحة ولا يزيد على الثلاث ولا يضر اثر الذي يثبث ازالة فان قيل لم قال فطهارتها زوال عينها  
ولم يقل فطهارتها ان تغسل حتى تزول عينها قيل في قوله زوال عينها فوايد لا يدخل تحت قوله فطهارتها  
زوالها ان يغسل وذلك في طهارة الخف فانه يطهر بالذك فلا يحتاج الى الغسل وكذلك المرأة والسيف يكتفي  
بمسحهما ولا يحتاج الى الغسل وكذلك النجاسة اذا احترقها النار صارت رمادا وكذا الارض اذا جفت  
بالشمس ففي هذا الاحتياج الى الغسل بل يكفي فيه زوال العين فان قيل يرد عليه ما اذا جفت على البدن  
او الثوب وذهب اثره فقد زال عينها ومع ذلك لا تطهر قيل قد اشار الشيخ الى اشتراط المطهر  
بقوله فطهارتها ففهم من ذلك انه لابد من مطهر **قوله** الا ان بقي من اثره ما يشق ازالة تغسله المشرقة  
ان يحتاج الى شيء غير الماء كالصابون او الاكشان والماء للغسل بالنار فلا يجب عليه ذلك فان غلبت المغلظة  
بالمخففة وهي مرتبة يزول حكم المغلظة ويبقى حكم المخففة وذكر الصوفي ان المختار لا يزول حكمها في الثاني  
وهي اذا غسل النجاسة بيول ما يוכל لحمه الصحيح انها لا تطهر وفي شرحه ينتقل الحكم الى المخففة **قوله**  
واليس لها عين مرتبة فطهارتها ان تغسل حتى تغلب على ظن الغاسل انها قد طهرت لان التكرار لابد منه

منه الاستحباب ولا يقطع بزواله فاعتبر عليه الظن ولو اصاب الثوب نجاسة وخطي مكانها فانه يغسل  
جميع الثوب وكذا اذا اصاب احد الكمين نجاسة ولا يدري ايتهما غسلا جميعا احتياطاً **قوله** ولا يستباح  
النام يكره مع كونه الطهارة لانه ازالة نجاسة حقيقة وسائر السنن مشروعة لانه نجاسة حكمية **قوله** في  
فيه الحجر وما قام مقامه يعني من التراب وغيره وهذا اذا كان الخارج معتادا اما اذا كان الخارج قحما  
او دما لم يكره فيه الا الماء وان كان مديا او وديا يكره فيه الحجر ايضا قيل انما يكره فيه الحجر اذا كان الغايط  
لم يجف ولم يقيم من موضعه اما اذا قام وحبث الغايط فلا يكره الا الماء لان بقياسه قبل ان يستنجى  
بالجيزول الغايط من موضعه ويتجاوز من حبه وزواله لا يزيد للوجوب المستحاضة لا يجزى الاستنجاء  
لوقت كل صلوة اذ لم يكن غايطا ولا بول لانه قد سقط اعتبار نجاسة دمه كما في الواقعات **قوله**  
يسمى حتى ينفق صورته ان يجلس متحرقا عن القبلة وعن الشمس في القومعة ثلاثة اجاز فيسجد بالجمعة الاول من  
مقدم الصفرة اليمنى ويديه حتى يرجع الى الموضع الذي بدا منه ثم بالثامن مقدم اليسرى ويديه كذلك  
ثم بالثالث على الصفرة اليمنى وقال بعضهم يغسل بالاول ويديه بالثاني ويديه بالثالث وقال ابو جعفر ان كان  
في الشا قبل بالاول وادبر بالثاني وادار الثلث وان كان بالضيف يديه بالاول واقبل بالثاني وادار الثالث  
لان خصية في الصفة لبيان وفي الشا مرتفعان وقال الشيخ لا يكتفي بالعقد الانقاء والارة تفعل كما  
يفعل الرجل في الشا في كل الاوقات ويستحب ان يكون الاجاز الطاهر من لمية ويضع ما يستنجى به اليمنى  
يساره ويجعل وجه اليسرى الى تحت **قوله** وليس فيسجد ومسنون وقال الشافعي لابد من ثلاث اجاز  
او جرة ثلاثة احرف لنا قوله عم من استنجى فليوتر من فعل فحش ومن لا فلا حرج **قوله** وغسل بالماء  
افضل يعني بعد الحارة واختلف فيه فقيل مسح وقيل سنة في زماننا وقيل سنة على الاطلاق وهو الصحيح  
وعليه الفتوى وقال شيخ الاسلام الاسجاني نوعان بالحجر والماء فالجيرة واتباع الماء ادب وفضيلة  
وقيل مسح لانه يروي عن الصحابة انهم كانوا يستنجون بالاردة مرة ويكرهون اخرى وهذا احد الفضيلة



والادب قال بعض المشايخ انما كان اتباع الماء مستحباً في الزمان الاقل اما في زماننا فهو سنة ايضاً كما روي  
الحسن البصري انه سئل عن الاستنجاء بالماء فقال سنة قليله كيف يكون سنة والخيار من الصحابة تركوه  
فقال انهم كانوا يبعثون بغيره وانهم تملطون بكسر اللام تملط بلسكون اللام وهو اخرج الغايط رقيقاً  
وهل يشترط ذهاب الرائحة قيل نعم وقال بعضهم لا بل يستعمل حتى يغلب على طنة انه قد طهر **قوله** فان  
تجاوزت النجاسة مخزجها لم يجر الا الماء ثم ان كان المتنجس اكثر من قدر الدرهم وجب ان الله بالماء  
اجماعاً فان كان اقل فعند هذا لا يجب بالماء ويجزى الحجر وعند محمد لا يجزى الحجر وفي الفتاوى اذا تجاوزت  
النجاسة مخزجها وهي اكثر من قدر الدرهم يجب ان التها وان كانت اقل ولكن اذا ضم مع موضع الاتنجاس  
يصير اكثر من قدر الدرهم لا يضم عندها وقال محمد يضم فعله هذا اذا لم يستنجح ولا غيره وكانت  
لم تنجس وزمخرجه جازت صلوته اذا لم يكن على بدنه نجاسة بالاجماع وان كان على بدنه نجاسة قدر  
الدرهم لا غير ان لم يستنجح لا يجوز صلوته لان بدنه اكثر من قدر الدرهم ولكن يستنجح جازة صلوته  
استنجى بالماء او بالماء ولو لم يستنجح ولكن مسح ما على بدنه بالماء لم يجز لان النجاسة على البدن لا يجوز  
ان التها بالحجارة هذا حكم الغايط او البول اذا تجاوزت عن ركاس الاحليل اكثر من قدر الدرهم فافا  
هنا لا يجزى فيه الحجر عند ابي حنيفة وعند محمد لا تجزى الحجارة الا اذا كان اقل من قدر الدرهم **قوله**  
ولا يستنجى بعظم ولا بروت ولا بجمع ولا بطعام ولا بميمه بكرة الاستنجاء ثلاثة عشر شيئاً العظم والرق  
والمرجيع والطعام والنجم والزجاج والورق والخزف والقصب والشعر واللقطن والخزف و  
علق الحيوان مثل الخيش وغيره فان استنجى بها اجزاء مع الكراهة لحصول المقصود اما العظم والرق  
فلقوله من استنجى بعظم او روث فقد بريت منه وقت محمد صلعم لان العظم زاد الجن والرق  
علقن دوابهم ويروي انه عم قال اتاني وفد من نصيبين وهم نعم الجن فسالوني الزاد فدعوا الله  
لهم ان لا يمتروا بعظم ولا روث الا وجهه واعليه طعاما وقال انهم لا يدرن عظم الا وجهه واعليه لحمه

الحج يوم اكل ولا سوية الا وفيها حجتها يوم اكلت وروي انهم سألوه المتنجس فترجمه بكل عظم  
وروثه وبعثه فقالوا يقدرنا علينا علمه السلام فنجيهم عن الاستنجاء بذلك واما الورق فقليل  
انه ورق الكتانة وقيل ورق الشجر واي ذلك كان فهو مكروه واما بالطعام فهو اسرار  
وانه واما بالخزف والزجاج والنجم فانه يضرب بالمقعد واما الرجيع فلا نجس وهو العذرة النجاسة  
وقيل الحجر الذي استنجى به واما اليمين فلان النبي صلعم نهى عما باقى هذه الاشياء فقبل انها تورث القدر  
والله اعلم بالصواب **كتاب الصلوة** الصلوة في اللغة هي الدعاء قال الله تعالى  
وصل عليهم اي ادع لهم ان صلواتك مسكن لهم اي ان دعائك واستغفاروك لهم طمينة في ان الله تعالى قبل  
توبتهم وفي الشرح عبارة عن افعال وانكار متغايرة يتلوا بعضها بعضاً قال رحمه الله اول وقت الفجر  
اذا طلع الفجر الثاني ابا الفجر لانه وقت لم يختلف في قوله ولا في اخره ويسمى الفجر لانه فجر الظلام **قوله** وهو  
البياض المعرض في الافق فتيه بالمعرض احترازاً عن المستطيل وهو الفجر الاول بيده واطولاً ويسمى الفجر  
الكاذب والافق واحد الافاق وهي اطراف السماء **قوله** وآخر وقتها عالم تطلع الشمس اي قبل طلوعها  
**قوله** واقل وقت الظهر اذا زالت الشمس اي زالت الشمس الاستواء الى الارتفاع سمي ظهر الا اذا اقل وقت ظهر  
في الاسلام ولا خلاف في اقل وقت **قوله** وآخر وقتها عند ابي حنيفة اذا صار ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال  
الذي في اللغة اسم الظل بعد الزوال سمي فتيلاً لانه جاء من جهة المغرب الى جهة المشرق اي رجع ولا يقال  
ما قبل الزوال في وانما يقال له ظل لا غير وقد سمي بعد الزوال ظلاً **قوله** وقال ابو حنيفة ومحمد اذا صار ظل كل  
شيء مثله وهي رواية عن ابي حنيفة والاحتياط ان لا يوتر الظهر الى المثل وان لا يصل العصر حتى يبلغ الثلثين  
ليكون مودة اليها في وقتها بالاجماع كذا قال الشيخ الاسلام **قوله** واقل وقت العصر اذا خرج وقت الظهر  
القولين اي على اختلاف القولين عند ابي حنيفة بعد الثلثين وعندهما بعد المثل **قوله** وآخر وقتها ما لم تغرب  
الشمس وقال الثوري ما لم يتغير **قوله** واقل وقت المغرب اذا غربت الشمس وهذا الاختلاف فيه **قوله** واخر



وقتها ما لم يغيب الشفق واختلفوا في الشفق كما في قوله وهو البياض الذي في الافق بعد الحمرة عند ان  
 لان الشفق عبارة عن الرقة ومنه الشفقة وهي رقة القلب والبيض ارق من الحمرة وهو مذهب  
 ابي بكر الصديق رضي الله عنه واختيار المبرزين من اهل اللغة ولانه احوط من الحمرة لان الاصل في الصلوة ان  
 لا يشبث منها شيء الا يتبين **قوله** وقال الحسن ومحمد هو الحمرة وهو مذهب علي كرم الله وجهه وهو رواية عن  
 الحسن وهو اختيار الاصمعي والخليل من اهل اللغة ولان الغوارب ثلاثة الشمس والشفقان وكذا الطوالع  
 ايضا الفجران والشمس ثم التعلق بالطوالع من دخول الوقت وخروجه هو اوسط الطوالع وكذا  
 الغوارب يجب ان يتعلق بدخول الوقت وخروجه باوطها وهي الحمرة فقوله اوسع للناس فقوله  
 احوط **قوله** واول وقت العشاء اذا غاب الشفق على القولين اي على اختلاف القولين عنده اذا غاب البياض  
 وعندها اذا غابت الحمرة **قوله** واخر وقتها ما لم يطلع الفجر الثاني وقد ذكرنا في اوقات الصلوة كلها في الزمان  
 قال الله تعالى قم الصلوة طرفي النهار يعني العصر والفجر الثاني من الليل يعني المغرب والعشاء وقال الله تعالى قم  
 الصلوة لعلك تكون الشاكر اي زوالها وهو الظهور وقال في موضع اخر فسبحان الله حين تمسون وطلعت  
 الشمس يعني المغرب والعشاء حين تصبحون يعني الفجر وعشيا يعني العصر وحين تظهرون يعني  
 الظهر وقوله وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس يعني الفجر وقبل الغروب يعني العصر ومن الليل فسبح  
 يعني المغرب والعشاء وسميت الصلوة تسبيحا لما فيها من التسبيح سبحان ربك العظيم سبحان ربك العلي  
 سبحانك اللهم وبحمدك قوله تعالى واد بار النجوم يعني ركعتي الفجر وقوله واد بار السجود يعني  
 ركعتي المغرب وقبل الاوتر **قوله** واول وقت الوتر بعد العشاء منه اعندهما وقال ابو حنيفة  
 وقت العشاء يعني اذا غاب الشفق الا ان فعلها مرتب على فعل العشاء فلا يبق معها عليها عند الله ذكره والافضل  
 في وقتها منع على الاختلاف في صفتها فعنده الوتر واجب فاذا كان واجبا صار مع العشاء كصلوة  
 الوقت في الغاية وعندها سنة مؤكدة فاذا كان سنة شفع بعد العشاء كركعتي العشاء وفائدة الخلاف اذا

دلتها

اذا صلى العشاء بغير وضوء ناسيا وصلى الوتر بوضوء ثم تذكر او صلى العشاء في ثوب اخر فتبين ان الذي  
 صلى فيه العشاء نجس فانه يعيد العشاء دون الوتر عنده لان من اصله انها اصلان واجبتان جمعها وقت  
 واحد كالمغرب والعشاء بانه دلتا وكالفائتة مع الوقتية اذا صلى الغائتة على غير وضوء ناسيا ثم الوقتية  
 بوضوء فانه يعيد الغائتة ولا يعيد الوقتية كذلك الوتر مع العشاء وعندها يعيد العشاء والوتر لان **قوله**  
 ان سنة لانه يفعل بعد العشاء على طريق التسبح فلا يشبث حكمه قبل العشاء فاذا اعاد العشاء اعاد ما هو متجاها  
 كركعتين بعد العشاء وفي النهاية لو اوتر قبل العشاء متعده اعاد بخلاف وان اوتر ناسيا للعشاء او صلى  
 العشاء على غير وضوء ثم نام وقام وتوضأ او وتر ثم تذكره فعنده لا يعيد الوتر وعندها يعيد ما في الحالين  
 لانها سنة من سن العشاء ركعتيها ولو صلى العشاء ركعتيها وتبين لها فساد في العشاء وحدها اعادها واعاد  
 الركعتين اجماعا لانها بنقلها **قوله** ويستحب الاستسار بالنجم الذي تقدم من الاوقات هو اوقات الواجب  
 والاني شفع في اوقات الاستسار وحده الاستسار ان يدخل مغلها هذا قول الطحاوي وبطلان الفرافعة  
 بالاستسار وقال الحلواني يبد بالاستسار ويجتنب وهو الظاهر وقيل حد الاستسار ان يصلي في النصف الثاني من  
 ان يصلي في وقت لو صلى بقراءة مسنونة مرتلة ثم فاذ فرغ لو ظهر له فساد في طهارته لا يمكن الوضوء والعمامة  
 قبل طلوع الشمس ومداكله في السفر والحضر في الازمنة كلها الا يوم النحر بالزمن ولغة للحاج **قوله** والابرار  
 بالظهر في الصين وحده ان يصليها قبل المثل وانما يستحب الابرار بثلاث شرائط احدها ان يصلي الصلوة  
 بجماعة في مسجد جماعة والثاني ان يكون في البلاد الحارة والثالث ان يكون ذلك في شدة الحر وقال الشافعي  
 ان يصلي في بيت قدمها **قوله** وتقدمها في الشتاء لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل **قوله** وتأخير العصر ما لم تغرب الشمس  
 وهذا في الازمنة كلها واختلفوا في التغيير قال بعضهم هو ان يتغير الشعاع على الحيطان وقيل هو ان يتغير  
 العصر ويصير كحال الاحار في الاعين وهو الصحيح فان صلى في الوقت المكروه عصر يومه جاز مع الكراهة  
**قوله** وتجيل المغرب يعني في الازمنة كلها الا في يوم الغيم فانه يستحب التأخير حتى يتبين الغروب بغالب الظن



**قوله** وتأخير العشاء إلى ما قبل ثلث الليل والتأخير إلى نصف الليل مباح وإلى ما بعد النصف مكروه وهذا  
في التأخير أما في القصر فيستحب تعجيله لأجل قصر الليل **قوله** ويستحب في الوتر أن لا يركب صلاة الليل أن يؤخر  
سلاخ الليل فليوتر آخره فان صلاة الليل محصورة **قوله** فان لم يشق من نفسه بالانتباه أو تر قبل النوم  
لما روي أبو هريرة رضي الله عنه قال أو صابني خليلي ان لا انام حتى أوتر وهو محمول على أنه كان لا يشق  
من نفسه بالانتباه وقالت عائشة رضي الله عنها من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وآله  
وأوسطه وأخيره وأنها وكلته وتره إلى التمتع وقبض وهو يوتر السجدة إذا كان يوم غيم فاستحب  
في الفجر والنظر والمغرب والتأخير وفي العصر والعشاء التعجيل لما في العشاء من تقليل الجماعة لأجل الظلام وما  
في تأخير العصر من توهم الوقوع في الوقت المكروه وضابطه أنك تقابل العين بالعين فتقابل التعجيل  
بالعصر والعشاء وتؤخر الباقي **باب الاذان** الاذان في اللغة هو الاعلام وفي الشرح عبارة  
عن اعلام ومخصوص في اوقات مخصوصة بالفاظ مخصوصة جعلت على المصلوة وانما قدم  
ذكر الاوقات على الاذان لانها اسباب والسبب مقدم على الاعلام اذ الاعلام اخبار عن وجود العلم  
به فلا بد للاخبار من سابقة وجود الخبر ولان اثر الاوقات في حق المولى وهم العلماء والاذان اعلام  
في حق العوام والى من مقدم على العام اول زيادة مرتبة العلماء قال الامام الكركري بحقيق للمسلم ان يتيه  
لوقت فان لم يتيه للوقت فليتيه الاذان قال بح الاذان سنة للصلاة للجمعة والجمعة دون كلوا الاصل  
في ثبوت الاذان الكتاب والسنة اما الكتاب فقوله تعالى اذا نادى الي المصلوة وقوله تعالى اذا نودي للصلاة  
واما السنة فحديث عبد الله بن زيد الانصاري وهو معروف وهما الاذان افضل او الامامة قال بعضهم  
افضل من الامامة لقوله نعم الاية فمننا والمؤذنون امانا فارشد اللائمة وغفر للمؤذنين والامين احسن  
من الصقيرين ولا نعم دعا للائمة بالترشد ودعا للمؤذنين بالمغفرة والغفران افضل من الرشد ومعنى قوله امانا  
على الاوقات فلا يؤذنون قبل دخول الوقت وقيل لانهم مشرفون على مواضع عالية فيكونون امناء على العوام

اذ كان المصلي في الصلاة

وقال بعضهم الامامة افضل لان النبي صلى الله عليه وآله والخلفاء بعده كانوا ائمة ولم يكونوا مؤذنين وهم لا يجتهدون  
من الامور الا فضلها **قوله** سنة للصلاة الخمس اية سنة مؤكدة **قوله** والجمعة فان قيل هي داخلية في الخمس  
فلم افردها وختمها بالذكر قيل ختمها بالذكر لان لها ذائنين وتتميز عن صلوة العيدين لانها تشبه العيد حيث  
اشترط الامام والمصنف تمايزا بظن ظان انها كالعيد **قوله** دون كلوا كما لو تراج و صلوة الجماعة  
والعيد والكسوف **قوله** وصفة الاذان اسم اكبر اسم اكبر الى آخره اي اكبر مما تشتمل به وطاعة او حيفا  
شغلوا بطاعته وتركوا اعمال الدنيا وكان السلف اذا سمعوا الاذان تركوا كل شئ كانوا فيه **قوله** تشهد  
ان لا اله الا الله اي اعلوا اني غير مخالف لكم فيما دعوتكم اليه ومنه قوله تعالى كما يلعن شعيب وما ريد ان  
اخالفكم فيما دعوتكم اليه اي ما انبهاكم عنه وقوله تشهد ان محمد رسول الله محمد اسم عربي اي يستغرق الجمع  
والرسول هو الذي يتابع اخبار الذي بعثه ما خوذ من جاب الابل رسلا متتابعين واعلم ان ذكر الله تعالى  
ذكر نبيه صلى الله عليه وآله تعالى ورفعنا لك ذكرك اي لا اذكر الا وتذكر معي فهو يذكر في الشهادتين وفي الاذان و  
الاقامة والخطبة والتشهد قال حسان بن ثابت الانصاري كمدح النبي صلى الله عليه وآله اسم النبي مع اسمه  
اذ قال في الخمس المؤذن اشهد وشق لمن اسمه ليحمله فذوال العرش محمود وهذا محمد **قوله** حتى على القلوة  
اي هلكوا اليها **قوله** حتى على الفلاح اي هلكوا اليها فيه فلاحكم ونجاتكم والفلاح هو النجاة والبقا والمفحون هم الناجون  
**قوله** ولا ترجع فيه وقال الشافعي يرجع ويحان يرجع المؤذن بعد قوله في المرة الثانية اشهد ان محمد رسول الله  
سرا الى قوله في المرة الاولى اشهد ان لا اله الا الله رافعا صوته **قوله** وينادي في اذان الفجر بعد الفلاح المصلوة  
خير من النوم مرتين لما روي ان بلالا رضي الله عنه اذن للفجر ثم جاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله فذكر له  
انه نائم فقال بلال المصلوة خير من النوم فسمع النبي صلى الله عليه وآله فقال ما احسن هذا اجعله في اذانك فان قيل  
ينبغي ان يقال ايضا في اذان العشاء لان النوم موجود فيها اذا سئمت تأخيرها الى ما قبل ثلث الليل ومن  
الكس من ينام قبلها قيل المعنى الذي في الفجر معدوم في العشاء لان الكس لا ينامون قبل اذان العشاء في الغالب



وانما ينامون بعده بخلاف الفجر فان النوم فيها قبل الاذان ولان النوم قبل العشاء مكروه بخلاف الفجر  
**قوله** والاقامة مثل الاذان احترز بذلك عن قول الشافعي **قوله** الا ان يزيد بعد الفلاح قد قامت الصلوة  
مرتين وقال مالك مرة واحدة ويستحب متابعة المؤذن فيما يقول الا في الجعلتين فانه يقول لاحول  
ولا قوة الا بالله العلي العظيم الى حوال عن معصية الله ولا قوة عن طاعة الله الا بالله وفي قوله الصلوة خير  
من النوم فاشاء الله لا قوة الا بالله وقيل يقول صدقت وبررت فان كان في قراءة القرآن يتابع و  
في قراءة الفقه لا يتابع لان في الاول لا يغوت وقال بعضهم الاجابة بالقدم لا بالبيان ولم يشر الى المسجد  
لا يكون مبيها ولو كان في المسجد حيث يسمع المؤذن ليس عليه اجابة وفي القواعد لو سمع المؤذن وهو  
في المسجد يقرأ فانه يحضر على قراءة وينبغي لسماع الاذان ان لا يتكلم في حال الاذان والاقامة ولا يشتغل  
بشيء سوى الاجابة **قوله** ويرسل في الاذان وهو ان يفصل بين كلمات الاذان من غير تقطع ولا نظر  
من قولهم على رسلك اي بفك **قوله** ويجرد في الاقامة الحذر الوصل والسرعة والجمع بين كل كلمتين  
فان ترسل فيهما او حذر فيهما او ترسل في الاقامة وحده في الاذان اجزاء التخي في الاذان والنظر  
ويروي ان رجلا قال لابن عمر والله اني لاحبك في الله فقال له واتى والله لا بغضك في الله قال ولم قال  
لانك تنفخ باذانك وروي ان مؤذنا اذن فطرب في اذنه فقال له عمر بن عبد العزيز اذن اذا سمعنا  
والاقامة لنا **قوله** ويستعمل بهما القبلة اي بالاذان والاقامة فان ترك الاستقبال جاز ويكره لان المقصود  
منها الاعلام وذلك بوجه وان استدبر القبلة **قوله** فاذا بلغ الى الصلوة والفلاح حوّل وجهه يمينا  
وشمالا يعني الصلوة في اليمين والفلاح في الشمال وهل يحول قدميه قال الكرخي الا اذا كان على منارة فاراد  
ان يخرج يركب من نواحيها لا يركب حول قدميه فيها الا انه لا يستدبر القبلة والمعنى بالتحويل اعلام الكرخي  
في الادب الجاهل فكان ينبغي ان يحول قدماء ووجهه لكن ترك التحويل الى ورائه لما فيه من استدبار القبلة  
ومن قدامه قد حصل الاعلام بالتكبير والشهادتين وهل يجوز في الاقامة قيل لا لانها اعلام للحاضر بخلاف الاذان

منه لو اجاب باللسان  
في قوله لا يتكلم في حال الاذان  
والاقامة ولا يشتغل  
بشيء سوى الاجابة  
قوله ويرسل في الاذان  
وهو ان يفصل بين  
كلمات الاذان من  
غير تقطع ولا نظر  
من قولهم على رسلك  
اي بفك قوله ويجرد  
في الاقامة الحذر  
الوصل والسرعة  
والجمع بين كل  
كلمتين فان ترسل  
فيهما او حذر فيهما  
او ترسل في الاقامة  
وحده في الاذان  
اجزاء التخي في  
الاذان والنظر  
ويروي ان رجلا  
قال لابن عمر  
والله اني لاحبك  
في الله فقال له  
واتى والله لا  
بغضك في الله  
قال ولم قال  
لانك تنفخ  
باذانك وروي  
ان مؤذنا اذن  
فطرب في اذنه  
فقال له عمر  
بن عبد العزيز  
اذن اذا سمعنا  
والاقامة لنا  
قوله ويستعمل  
بهما القبلة اي  
بالاذان والاقامة  
فان ترك الاستقبال  
جاز ويكره لان  
المقصود منها  
الاعلام وذلك  
بوجه وان استدبر  
القبلة قوله فاذا  
بلغ الى الصلوة  
والفلاح حوّل  
وجهه يمينا  
وشمالا يعني  
الصلوة في اليمين  
والفلاح في  
الشمال وهل  
يحول قدميه  
قال الكرخي  
الا اذا كان  
على منارة  
فاراد ان يخرج  
يركب من نواحيها  
لا يركب حول  
قدميه فيها  
الا انه لا يستدبر  
القبلة والمعنى  
بالتحويل اعلام  
الكرخي في الادب  
الجاهل فكان  
ينبغي ان يحول  
قدماء ووجهه  
لكن ترك التحويل  
الى ورائه لما  
فيه من استدبار  
القبلة ومن قدامه  
قد حصل الاعلام  
بالتكبير والشهادتين  
وهل يجوز في  
الاقامة قيل لا  
لانها اعلام  
للحاضر بخلاف  
الاذان

الاذان لانه اعلام للغايين وقيل يجوز اذا كان الموضع متسقا ويجعل المؤذن اصبعيه في اذنيه في الاذان  
والاقامة لان بلا لافعله بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته فانه تركه لا يفرضه ويؤذن قائما فان اذن قاعده الجواه  
مع الكراهة يعني اذا كان الجماعة اما اذا كان اذن لنفسه قلعه فلا بأس لانه ليس المقصود به الاعلام وانما المقصود  
به سنة الصلوة ولو اذن المسافر ركبا فلا بأس وينزل للاقامة ويكره للمؤذن طلب الاجرة على الاذان فان عمر  
القوم حاجته فاعطوه شيئا بغير طلب جاز ويكره ان يكون المؤذن فاسقا فان صلوا باذنه اجزاهم  
ليس على النساء اذان واقامة لان من سنة الاذان رفع الصوت وهي منقضية عن ذلك ويعاد اذان  
اربعة المجنون والحجب والسكران والمرأة ولو اذنت المؤذن بعد الاذان لا يعاد اذانه فان اعيد فهو افضل  
ويصح الاذان بالمعكوسة اذا علم انه اذن واشاء في شره الكرخي الى انه لا يصح وهو الاظهر والاصح **قوله**  
ويؤذن للغاية ويقوم لان النبي صلى الله عليه وسلم نام وهو واضحا بالوادي الى ان انفضضهم حر الشمس فلما انبثقال  
قوموا ثم امر بلالا فاذا فاضل ركعتي الفجر وبعده فاقام فضله الفجر **قوله** فان فاته صلوات اذن للاولي  
واقام وكان محتجرا في الثانية ان شاء اذن واقام وان شاء اقم على الاقامة لان الاذان للاستحضار  
الغايين والرفقة حاضرون والاقامة للاعلام الافتتاح وهم اليه محتاجون وهذا اذا قضانا في مجلس  
واحد اما اذا قضانا في مجالس بشرط كلاهما كذا في المستصفى **قوله** وينبغي ان يؤذن ويقوم على وضوء  
فان ترك الوضوء في الاذان لا يكره وهو الصحيح لانه ذكر وليس بصلوة فلا يفرضه تركه **قوله** فان اذن على غير  
وضوء جاز لان قراءة القرآن افضل منه وهي تجوز مع الحدث فالاذن اولى لكن الوضوء فيه مستحب  
كما في القراءة **قوله** ويكره ان يقيم على غير وضوء لما فيه من الفصل بين الاقامة والصلوة **قوله** ولا يؤذن  
دخلا وهو جنب فان اذن اعيد اذانه لان التقص بالجنب ناقص ولان الاذان اخذ شيئا من الصلوة  
لتعلقه بالوقت واستقبال القبلة فيشرط فيه طهارة اغلظ الحديثين دون اخفها وبقاى الصلوة  
من حيث انه يلتفت فيه يمينا وشمالا ولا تحريم فيه ولا قراءة فلهذا لا يكره مع الاصغر **قوله** ولا يؤذن بصلوة



قبل دخول وقتها فان فعل اعادة في الوقت لان الاذان للاعلام وسوق قبل الوقت تجهيل واما في الفجر  
فعند ابي حنيفة في النصف الاخير من الليل وعندهما لا يجوز ويستحب المؤذن ان يرفع صوته لقوله ثم يشهد  
للمؤذن كل من يسمع صوته ولا يجده نفسه طاروي ان عمر رضي الله عنه سمع مؤذنا يجده نفسه فقال اما خشيت  
ان ينقطع مرططا وكسوة وعرق بين السرة والعاة والتثوب في الفجر حسن لانه وقت نوم وغفلة  
وكبره في سائر الصلوات كلها الظهور التواني في الاموال الدينية وصفته في كل بلد على ما يتعارفونه اما بقوله  
الصلوة الصلوة او حتى على الصلوة حتى على الصلوة او ما يشبه ذلك **باب شروط الصلوة**  
التي يتقدمها الشرط في اللغة هو العلامة مؤمنة اشراط الساعة اي علاماتها وفي الشرع عبارة عن ما تقدم  
الشيء ولا صحة له الا به ويشترط له اتمته ثم الشروط ثلثة انواع شرط الانعقاد لا غير كالنية والتحريم  
والوقت والمخاطبة وشرط الدوام كالطهارة وسرا العورة واستقبال القبلة والثالث ما شرط وجوده  
حالة البقاء لا يشترط فيه التقدم ولا المقاربة وهو القراءة **قوله** يجب على المصلين ان يقدم الطهارة من  
الاحداث والايجاس على ما قدمنا اي من بيان الطهارتين **قوله** ويستعذرة اي يشوبه صفيق لا يري  
من تحية الا تحريم وهل السرة شرط في حق نفسه او في حق غيره قال عامة المشايخ في حق غيره وبعضهم اوجبوا  
في حق نفسه وغيره وقاية اذ اصله في قميص بغير ازار وكان لو نظر عورته من زينة وهو باحاط  
بالعنق فعند من قال في حق نفسه نفسه وعند عامة المشايخ لا نفسه وهو الصحيح ولو صلى في بيت  
مظلم عريانا وله ثوب طاهر لا يجزئ صلوة بالاجماع وفي منية المصلحة على قول من جعل السرة شرطا في  
حق نفسه لو كان كثيف اللحية جاز ولو كان خفيف اللحية لا يجوز ولو كان صلى في الماء ان كان كدرا صحت  
صلوته وان كان صافيا تمكن رؤيته عورته لا يهجم وتكره الصلوة في الثوب الحرير لانه يكرم عليه لبسته  
في غير الصلوة ففيها اولى فان صلى صحت صلوته لان التحلي لا يختص بالصلوة وان صلى في ثوب مغصق  
او توشاحا مغصوبا او صلى في ركن مغصوبة فصلوته في ذلك صحيحة **قوله** والعودة من الرجل كانت

ما تحت السرة الى الركبة الى ما هنا بمعنى مع ثم العورة على نوعين غليظة كالقبل والذبر وخفيفة وهي ما  
عدها وقليل انكشف العورة لا يمنع الصلوة وكثيرا يمنع وحده المانع ربع عضو فما زاد عنه  
الحج وقوان انكشف اقل من الربع لا يمنع وكذا اذا كان في اعضا متفرقة فان كان ذلك كله لو جمع يبلغ  
ربع عضو منع وان كان اقل لا يمنع وعنه ابي حنيفة المانع النصف في ازار فان كان اقل من النصف المانع  
وقيل له في النصف روايةان في رواية في حد القلة وفي رواية في حد الكثرة والعضو كالبطن والفخذ  
والساق والكرس والشعر النازل من الكرس في المرأة حتى لو انكشف ربع كل واحد من هذه الاشياء  
على الافراد منع جواز الصلوة والذكر بانفراد والاشيان بانفرادهما والتدبر بانفراد والاشيان  
بانفرادهما والركبة قال بعضهم هي ربع للفخذ في بعضه واحد وقال بعضهم هي عضو على حدة  
وتدبر المرأة ان كانت ناهضة تبغ للصدور وان تلا كان بانفاده ثم لا فرق بين العورة الغليظة و  
الخفيفة في اعتبار الربع على الصحيح خلافا للكرخي ومن تابعه فانهم يقولون اذا انكشف من الغليظة  
اكثر من قدر الدرهم منع الصلوة واعتبروا بالجملة المغلظة والصحيح ان الاختلاف فيها على  
واحد وما ذكره الكرخي وهم لانه بهذا التغليظ في العورة الغليظة وهو في الحقيقة تخفيف لانه اعتبر  
في الذبر قدر الدرهم وهو لا يكون اكثر منه فهذا يقتضي جواز الصلوة وان كان جميعه مكشوف **قوله**  
والركبة من العورة وقال الشافعي ليست بعودة والسرة عندنا ليست بعورة وعند عوف **قوله**  
وبين المرأة الحرة كلما عورة الا وجهها وكفيها في اشارة الى ان القدم عورة وفي خلاف  
وفي الهداية الاصح انه ليس بعورة وقيل الصحيح انه عورة في حق النظر والمس وليس بعورة في  
حق الصلوة والمشي والمراد من الكف باطنه اما ظاهره فعورة فلو انكشف ربع قدمها على قدامها  
من جعله عورة منع اداء الصلوة وان صلت وبيع سابقا مكشوف بقية الصلوة عندها وان  
كان اقل لا تعيد وعنه ابي حنيفة لا تعيد اذا كان اقل من النصف وفي النصف عنه روايتان في رواية



الجامع القهقر جعله في حد القليل وفي رواية الاصل جعل في حد الكثير والحكم في الشعر والبطن والظهر  
 والفخذ على هذا الاختلاف والمراد بالشعر النازل من الكتف وهو الصحيح واختاره الصمد الشهيد  
 انه هو على الكتف واما السرير فله روايتان والاحوط انه عورة ولو انكشف ريع اذ فيها لا يجوز  
 صلواتها هو الصحيح قال المراسي كل عضو عورة من الامة اذا انفصل عنها هل يجوز النظر اليه  
 روايتان احدهما يجوز كما يجوز النظر الى رقبته ودمها والثانية لا يجوز وسوال الاصح وكذا الذكر للقول  
 من الرجل وشعر عانة اذا خلق فيه روايتان والاصح انه لا يجوز النظر اليها والثانية يجوز لانه اذا  
 انفصل سقطت حرمة **قوله** وكان عورة في الرجل فهو عورة من الامة وبطنها وظهرها عورة  
 وكذا المدبرة والمكاتب وام الولد ومن في قبتها شيء من الرق بمعنى الامة والمستحاة كالكتابة عنه  
 ايح فاما جعل بطنها وظهرها عورة لانها يحلان محل الفرج بدليل ان التحيل اذا شبه امرأته بنظره  
 محارمة وبطنها كان مظاهرا كما لو شبهها بفرجها والظهر هو ما قابل البطن من تحت البطن الى السرة **قوله**  
 ومكوي ذلك من بينها فليس بعورة لانها فارقت الحرة من حيث انها مال الاتباع وتشتري بفارقنا  
 في السرة حتى ان الامة اذا وصلت وكسها بكشف حازت صلاتها فان اعتقت وهي في الصلوة لزمها  
 ان تاخذ القناع في صلواتها ولا يطل ذلك صلاتها لان الفرض انما لزمها لان الخلف العربي اذا وجه  
 ثوبا وسوى الصلوة فان صلواته تغيب لانه توجه عليه في الخطاب قبل ذلك ثم اذا اكتشفت انما غطوا  
 فمادون ذلك لا يفسد صلواتها وان كان اكثر فسدت ولان لم تستر نفسها او سترت وقيل ركننا  
 فسدت والتفتي حكم السرة فان كان رقيقا فكالامة **قوله** ومن لم يجد ما يستر به الجكاح على معناه  
 ولم يجد به على الوجهين ان كان ريع الثوب فصاعدا طاهر يصلي فيه فان صلى عريانا لا يجوز صلوة  
 لان ريع الشيء يقوم مقام كونه وان كان الطاهر اقل من الريح فكذلك عند محمد يصلي فيه ولا يجوز ان  
 يصلي عريانا وعندهما يتبين ان يصلي عريانا او فيه والصلوة فيه افضل وقوله ومن لم يجد ما يستر

٢٠٦  
 يستر به النجاسة من كل وجه او من اي مائع ظهر وهو باطلاة قولها خلا فالمراد على ما عرف وجده عدم الوجود  
 ان يكون بينه وبين الماء ميل فصاعدا **قوله** ومن لم يجد ثوبا يصلي عريانا قاعدا يؤم بالركوع والسجود  
 والمراد بالوجود القدرة فان ايجله لم يلزمه استعمال الاصح يجب عليه استعماله وقد بيناه في التيمم **قوله**  
 ثوبا فيه اشارة الى ان من اتي ثوب كان من حريره او غيره **قوله** قاعدا القعود ان يقعد ما اذا طبع  
 الى القبلة ليكون استر له وقوله يومي خلا فالمراد بقوله لا يجزيه الا ان يصلي فيه قايما ركع ويسجد **قوله** فان  
 صلى قايما اجزاه يعني ركع كسجود لان في القعود ستر العورة الغليظة وفي القيام اذا الركوع والسجود  
 فيميل الى ايها شاء **قوله** والقل افضل يعني صلاته قاعدا يؤم وان كان افضل لان السجود  
 لحق الصلوة وحق التكبير ولانه لا خلف له والا يخالف للاركان ولان السجود فرض والقيام فرض  
 قد اضطر الى ترك احدهما فوجب عليه اكد هما وهو السجود لانه لا يسقط في حال من احوال الصلوة  
 مع القدرة عليه والقيام يسقط في النافذ مع القدرة عليه فكان السجود في وفعله على ملكه  
 استر له فكان اولى لان النافذ يجوز على العادة بالايدي ولا يجوز بدون السجود حال القدرة ومن محمد  
 في العريان بعده صاحبه انه يعطيه الثوب اذا صلى فانه ينظره ولا يصلي عريانا وان خاف فوت الوقت  
 كذا في الفتاوى ولو صلى رجلا في ثوب واحد واستتر كل واحد بطرف منه اجزاه وكذا لو اتى احد  
 على نايم اجزاه قوله وينوي الصلوة التي يدخل فيها بنية لا يفصل بينهما وبين التحريم بعلى ولا  
 غيره النية هي العلم السابق بالعمل الملاحق ويجوز تقديهما على التكبير اذا لم يوجد ما يقطعها وهو  
 عمل لا يليق بالصلوة ولا يعتبر بالتأخر عن التحريم لان ما مضى لا يقع عبادة لعدم النية عنه  
 الكرخي يجوز نية متأخرة عن التحريم فاختلوا الى متى قال بعضهم الى منتهى التأخر وقيل الى التعوذ  
 ولا معتبر بقول الكرخي لان النية بعد الشرع تؤدي الى وقوع الشرع خاليا عنها فان قبل الصوم  
 يجوز نية متأخرة من وقت الشرع فيه وهو طلوع الفجر وقت نوم وغفلة ولو شرطت النية



لصاق الامر واما وقت الشروع في الصلوة فهو وقت حضور وتيقظ فيمكن تحصيلها بلا مشقة **قوله**  
لا يفصل بينها وبين التحريم جعل يعني ملائيق بالصلوة فيها ان يعلم بقلبه اي صلوة يصل فان كانت  
فرضا فلا بد من التعيين ولا كفيية الغرض لان الغرض انواع واذا نوى فرض الوقت جاز الا في الجمعة لان  
العلماء اختلفوا في فرض الوقت في يوم الجمعة ولو لم يوف فرض الوقت في غير الجمعة لكن نوى الظاهر لا يجوز  
لان هذا الوقت كما يقبل ظهر اليوم يقبل ظهر اخره لانه ربما يكون عليه ظهرا فائت وقيل يجوز وهو الصحيح  
كما في الفتاوى قال لان الوقت متعين له وفي النهاية انما يخرج ان نوى فرض الوقت اذا كان يصل في  
الوقت اما بعد خروج الوقت اذا صلى وهو لا يعلم بخبر وجه فنوى فرض الوقت فانه لا يجوز لان  
بعد خروج وقت الظهرا فانه فرض الوقت وهو العصر فاذا نوى فرض الوقت كان نائيا للعصر وصلوة الظهر  
لا يجوز بنية العصر وان نوى ظهر اليوم جاز وان خرج الوقت واعلم ان النية لا تنادي باللسان لانها  
ارادة والارادة عمل القلب للعمل باللسان لان عمل اللسان يسمى كلاما لا ارادة الا ان الذكر باللسان  
مع عمل القلب كنه فالاولى ان يشغل قلبه بالنية ولسانه بالذكر ويديه بالرفع واما اذا كانت الصلوة نفلا  
فانه يكفي مطلق نية الصلوة واختلفوا في التراخي والاصح انه لا يجوز الا بنية التراخي وقال المتأخرون  
يجوز التراخي والسنة بنية الصلوة المطلقة الا ان الاختيار في التراخي ان ينوي التراخي او قيام الليل  
وفي السنة ان ينوي السنة وفي الوتر ان ينوي الوتر وكذا في صلوة العيدين قوله ويستقبل القبلة  
اعلم انه لا يجوز لاحد ادا فرضية والنافلة ولا سجدة تلاوة ولا صلوة جنازة الامتوجها الى القبلة  
فان صلى الى غير جهة القبلة متعمدا من غير عذر كفر ثم من كان بمكة ففرضه اصابه عندها ومن كان  
نائيا عنها ففرضه اصابه جهتها هو الصحيح وقال الجرجاني فرضه اصابه عنها ايضا وفائدة الخلاف  
كثرة لانية عين الكعبة للنائي في قول الجرجاني يشترط وعلى الصحيح لا يشترط وان صلى الى العظيم  
او نوي مقام ابراهيم ولم ينوي الكعبة لم يجر وكذا لو نوي المسجد الحرام ومن كان في المدينة ففرضه

37  
فيه العين لانه يقدر على اصابها بقيتين لان قبلة المدينة تثبت من حيثها النص وسائر البقاع بالا  
جهتها وقوله الا ان يكون خائفا فيصلي الى اي جهة قدر كونه كان الخوف من عدو او سبع او قاطع  
طريق او كان على خشبة في البحر يخاف ان الخرف الى القبلة ان يغرق او المريض لا يجد من يحمله الى القبلة  
او يجد لانه يتقرر بالتحويل **قوله** فان كثرته عليه القبلة وليس بحضرة من يسأل عنها اجتهد و  
صلى الاجتهاد بذل المجهود لئيل المقصود فان لم يقع اجتهدا على شيء من الجهات قبل يجر  
الصلوة وقيل يصل الى الجهات الاربع والمسئلة على ثلاثة اوجه اما ان لا يشك ولا يتحرى وجها  
ان صلوة على الجواز الا ان يتبين له الخطا الثاني ان يشك ولا يتحرى وهو ايه ان صلواته على الفساد الا  
ان يتبين له الصواب فان تبين له الصواب اي علم بعد الفراغ انه اصاب القبلة لا بعيد ولا علم  
في الصلوة انه اصاب القبلة استأنف ولا يجوز له البناء والثالث ان يشك ويتحرى وهي مثله و  
جوابه ان الصلوة على الجواز ولو تبين له الخطا وهذا اذا كانت السماء متعينة اجماعا فان كانت معتمة  
قال بعضهم يجوز ولا فرق بين الغيم والتمحو وظاهر كلام الشيخ شيرازي وقال بعضهم انما يجوز اذا كانت  
السماء معتمة اما اذا كانت مصحبة بالرياح لا يجب عليه معرفة القبلة بالدلائل فاذا افطر لم يكن هذا  
ومن الدلائل الشمس والقمر والقطب **قوله** هذه الحفرة ان يكون حيث لو صلح به سمعه وفيه إشارة  
الى انه لا يجب عليه طلب من يسأله وإشارة الى انه اذا وجد من يسأله وجب عليه سؤاله والا  
خذه بقوله ولو خالف رايه اذا كان الخبير من اهل ذلك الموضع وكان مقبول الشهادة وكذا  
الاعمى اذا لم يجد وقت الشروع من يسأله واخطا جاز وان وجد من يسأله ولم يسأله  
لا يجوز صلته كذا في الذخيرة ولو اجتهد وحضرة من يسأله فاصاب القبلة ينبغي ان لا يجوز قولها  
خلا فالايكس وفي المجند كذا اذا اصاب القبلة قوله فان علم انه خطا بعد ما صلى فلا إعادة عليه  
لانه ليس في وسعه الا التوجه الى جهة القبلة والتاكيد مقيد بالوجه **قوله** وان علم ذلك وهو في الصلوة



استدرك الى القبلة وبني لان فرضه تعين عليه حين علم ولم يزل الاستدراك ولو سال قوما بحجته فلم يجزوه  
 حتى صلب بالتحري ثم اجزوه بعد فراغه انه لم يصل الى القبلة فلاعادة عليه ولو ترك من يساله بحجته  
 فصلى بالتحري واصاب القبلة لم تجز صلوة وقال بكس يجوز اذا اصاب القبلة **باب صفة**  
**الصلوة** هذا من باب اضافة الشيء الى نفسه لعلم ان الوصف كلام الواسف والصفة  
 هي المعنى القايم بصفة لا وصف وحاصله ان قيام الوصف بالواصف وقيام الصفة بالمو  
 صوف قال رح فريض الصلوة ستة اى فريض نفس الصلوة والقياس ست بدلتها لان  
 الفريض جمع فريضة لكنه قال على تاويل الفروض والالف واللام في قوله الصلوة للمعهود  
 اى الصلوة المفروضة لان القيام فى النافلة ليس بفرض **قوله** التحريم تكبيرة الاحرام عدتان  
 الفروض لانها بالصلوة لانها بمنزلة الباب للدار فان الباب وان كان غير نافه فموجبه  
 منها وسميت تحريمية لانها تحرم الاشياء المباحة قبلها من الكلام والالتفات والاكل والشرب وغير ذلك  
 وهي شرط عندهما وفرض محمد وقايدته فيما اذا فسدت الفريضة تنقلب نفلا عندهما وعنده لا  
 وفيما اذا شرع في الظهر قبل الزوال فلما فرغ من التحريم زالت الشمس فعندهما يجوز وعنده لا فان  
 قلت فقد صارت الشروط سبعة والفروض ثمانية وهو خلاف ما كثر من العدد فالجواب ان يقول العلماء  
 ستة بانواعها واحدة والسادس التحريم والفروض الخمسة المذكورة والسادس الخروج من الصلوة عند  
 اوج طوائفة على قول ابي اس والانتقال من ركن الى ركن عندهما **قوله** والقيام يعنى في صلوة  
 الفرض والوتر وحده القيام بحيث اذا مدي به لانتال ركبتيه وبكبره القيام على احد القدمين فى  
 الصلوة من غير عذر ويجوز الصلوة وللعد لا يكبره كذا فى الفتاوى **قوله** والقرأة فلقوله تعالى  
 فاقرأ ما ينشتر من القرآن والامر للوجوب والقرأة لا يجب فى غير الصلوة بالاجمع فثبت انها  
 فى الصلوة **قوله** والركوع والسجود فلقوله تعالى اركعوا واسجدوا فالفركوع هو الانحناء والسجود هو

هذا هو المشهور  
 انما هو من باب اضافة  
 الى نفسه لعلم ان الوصف  
 كلام الواسف والصفة  
 هي المعنى القايم بصفة  
 لا وصف وحاصله ان قيام  
 الوصف بالواصف وقيام  
 الصفة بالمو صوف قال  
 رح فريض الصلوة ستة  
 اى فريض نفس الصلوة  
 والقياس ست بدلتها لان  
 الفريض جمع فريضة  
 لكنه قال على تاويل  
 الفروض والالف واللام  
 فى قوله الصلوة للمعهود  
 اى الصلوة المفروضة  
 لان القيام فى النافلة  
 ليس بفرض قوله التحريم  
 تكبيرة الاحرام عدتان  
 الفروض لانها بالصلوة  
 لانها بمنزلة الباب للدار  
 فان الباب وان كان غير  
 نافه فموجبه منها وسميت  
 تحريمية لانها تحرم  
 الاشياء المباحة قبلها  
 من الكلام والالتفات  
 والاكل والشرب وغير ذلك  
 وهي شرط عندهما  
 وفرض محمد وقايدته  
 فيما اذا فسدت  
 الفريضة تنقلب  
 نفلا عندهما  
 وعنده لا وفيما اذا  
 شرع في الظهر  
 قبل الزوال فلما  
 فرغ من التحريم  
 زالت الشمس  
 فعندهما يجوز  
 وعنده لا فان  
 قلت فقد صارت  
 الشروط سبعة  
 والفروض ثمانية  
 وهو خلاف ما  
 كثر من العدد  
 فالجواب ان يقول  
 العلماء ستة بانواعها  
 واحدة والسادس  
 التحريم والفروض  
 الخمسة المذكورة  
 والسادس الخروج  
 من الصلوة عند  
 اوج طوائفة على  
 قول ابي اس والانتقال  
 من ركن الى ركن  
 عندهما قوله والقيام  
 يعنى في صلوة  
 الفرض والوتر  
 وحده القيام  
 بحيث اذا مدي به  
 لانتال ركبتيه  
 وبكبره القيام  
 على احد القدمين  
 فى الصلوة من  
 غير عذر ويجوز  
 الصلوة وللعد لا  
 يكبره كذا فى  
 الفتاوى قوله  
 والقرأة فلقوله  
 تعالى فاقرأ ما  
 ينشتر من القرآن  
 والامر للوجوب  
 والقرأة لا يجب  
 فى غير الصلوة  
 بالاجمع فثبت  
 انها فى الصلوة  
 قوله والركوع  
 والسجود فلقوله  
 تعالى اركعوا  
 واسجدوا فالفركوع  
 هو الانحناء  
 والسجود هو

هو الانحناء **قوله** والقعدة فى اخر الصلوة مقدار التشهد اى من قوله الخيات الى عبده وقوله  
 هو الصحيح حتى لو فرغ المقتدى قبل فراغ الامام فتكلم فصلوة تامة قال فى المحيط لو فرغ المقتدى قبل  
 فراغ الامام واكمل او تكلم فصلا تامة **قوله** وما زاد على ذلك فهو سنة اطلق اسم السنة وفيها واجبا  
 كقرأة الفاتحة وضم السورة اليها ومراعات الترتيب فيما شرع مكررا فى ركعة واحدة كالسجود حتى لو ترك  
 السجدة الثانية من ركعة الاولى سهوا وقام وصلى تمام صلوة ثم تذكرنا فعليه ان يسجد المتركة  
 ويسجد للسهو لترك الترتيب فيما شرع مكررا ومن الواجبات ايضا القعدة الاولى وقراءة  
 التشهد فى القعدة الاخيرة وتكبيرات العبد والجهر فيما يجز فيه والمخافة فيما يلوحي فانه فيه ولهذا  
 وجبا السهو بتركها وانما تامة سنة لانه ثبت وجوبها بالسنة **قوله** واذا دخل الرجل فى صلوة  
 كبر اى اذا اراد الدخول كقوله تعالى فاذا قرأ القرآن فاستعذ بالله اى اذا اراد ان يقرأ القرآن **قوله**  
 كبر اى عظم والمراد به التحريم **قوله** ورفع يديه مع التكبير الرفع ليس بواجب وقوله مع التكبير  
 اشارة الى اشتراط المقارنة والاصح انه يرفع او لا فاذا استقر فى موضع المحاذاة كبر لان الرفع بمنزلة  
 الينى كانه من ملكوى الله تعالى وباد ظهره فالى اليمين كالدخول واليسرى كالتدبير ولان فى الرفع نفى الكبر باعني  
 غير الله وقوله الله اكبر بمنزلة اثبات الكبر لانه تعالى والنفس مقدم على الاثبات كما فى كلمة الشهادة لا  
 لاله الا الله ولا تصح تكبيرة الاحرام الا فى موضع حال القيام ما اذا احنا ظهره ثم كبر ان كان الى القيام  
 اقرب يصح وان كان الى الركوع اقرب لا يصح **قوله** حتى يحاذي بابه ما به شتمى اذنيه وعند الشافعي  
 خذ ومكسبها لانه لست بها وعلى هذا الخلاف التكبيرة فى القنوت والاعباد والجنائز واما الالة فذكر  
 فى الفتاوى انه فى الرفع كالرجل قوله فان قال به لا من التكبيرة الله اجل اعظم والرحمن اكبر اجزاء عند  
 الحق لا محمد وهل يكبره الدخول بغية لفظا للتكبير عندهما قال السرخسي لما وفى الذخيرة الاصح الله  
 يكبره لقوله دم وتحريمها التكبير وقوله بهلا من التكبير فيه اشارة الى ان الاصل الله اكبر وغيره بدل منه

هذا هو المشهور  
 انما هو من باب اضافة  
 الى نفسه لعلم ان الوصف  
 كلام الواسف والصفة  
 هي المعنى القايم بصفة  
 لا وصف وحاصله ان قيام  
 الوصف بالواصف وقيام  
 الصفة بالمو صوف قال  
 رح فريض الصلوة ستة  
 اى فريض نفس الصلوة  
 والقياس ست بدلتها لان  
 الفريض جمع فريضة  
 لكنه قال على تاويل  
 الفروض والالف واللام  
 فى قوله الصلوة للمعهود  
 اى الصلوة المفروضة  
 لان القيام فى النافلة  
 ليس بفرض قوله التحريم  
 تكبيرة الاحرام عدتان  
 الفروض لانها بالصلوة  
 لانها بمنزلة الباب للدار  
 فان الباب وان كان غير  
 نافه فموجبه منها وسميت  
 تحريمية لانها تحرم  
 الاشياء المباحة قبلها  
 من الكلام والالتفات  
 والاكل والشرب وغير ذلك  
 وهي شرط عندهما  
 وفرض محمد وقايدته  
 فيما اذا فسدت  
 الفريضة تنقلب  
 نفلا عندهما  
 وعنده لا وفيما اذا  
 شرع في الظهر  
 قبل الزوال فلما  
 فرغ من التحريم  
 زالت الشمس  
 فعندهما يجوز  
 وعنده لا فان  
 قلت فقد صارت  
 الشروط سبعة  
 والفروض ثمانية  
 وهو خلاف ما  
 كثر من العدد  
 فالجواب ان يقول  
 العلماء ستة بانواعها  
 واحدة والسادس  
 التحريم والفروض  
 الخمسة المذكورة  
 والسادس الخروج  
 من الصلوة عند  
 اوج طوائفة على  
 قول ابي اس والانتقال  
 من ركن الى ركن  
 عندهما قوله والقيام  
 يعنى في صلوة  
 الفرض والوتر  
 وحده القيام  
 بحيث اذا مدي به  
 لانتال ركبتيه  
 وبكبره القيام  
 على احد القدمين  
 فى الصلوة من  
 غير عذر ويجوز  
 الصلوة وللعد لا  
 يكبره كذا فى  
 الفتاوى قوله  
 والقرأة فلقوله  
 تعالى فاقرأ ما  
 ينشتر من القرآن  
 والامر للوجوب  
 والقرأة لا يجب  
 فى غير الصلوة  
 بالاجمع فثبت  
 انها فى الصلوة  
 قوله والركوع  
 والسجود فلقوله  
 تعالى اركعوا  
 واسجدوا فالفركوع  
 هو الانحناء  
 والسجود هو



وان قال الله اجل واعظم ساهيا لم يجب عليه سواه الا في افتتاح صلوة العيد فانه اذا قال ذلك ساهيا  
وجب عليه السهو هكذا في المستصفى **قوله** اجزاه هذا اذا قرن اسم الله بهذه الصفة اما اذا قال ابتداء  
اجل واعظم او اكبر ولم يزد عليه لا يصير شارعا بالاجماع لان الاقتصار على الصفة دون الاسم  
لم يكمل به التعظيم والشأن اذا ذكر اسم الله من غير صفة فقال الله الرحمن او الرب صح دخوله عند  
ابن حبان في هذا معنى التعظيم وقال محمد بن لا بد من ذكر الصفة مع الاسم لان تمام التعظيم بذكر الاسم  
والصفة ولو افتتح بلام الله او بغيره او سبحان الله وتبارك الله يصير شارعا عندهما سواء كان  
يحسن التكبير او لا وقال ابو حنيفة اذا كان يحسن التكبير لم يجز الا بارجع الفاظ الله اكبر الله الاكبر الله الكبير  
لقوله عم مفتاح الصلوة الطهور وتحريمها التكبير فعلم انه لا يحرم بغيره ولها قول تعاقوا ذكركم  
رب فضي ولو قال الرحيم اكبر جاز عندها خلافا لابي حنيفة ولو قال الرحمن جاز ولو قال الرحيم  
لا يصير شارعا لانه من الاسماء المشتركة ولو قال بسم الله الرحمن الرحيم لا يصير شارعا لانه للتبكي

كانه قال اللهم اغفر لي واستغفر الله او خولق لا يصير شارعا اجماعا لانه دعاء ولو افتتح بالفاتحة وهو  
يحسن العربية اجزاء عند ابي حنيفة وكثيره وعندهما لا يجزئ الا اذا كان لا يحسن العربية **قوله** ويعقده  
اليماني على اليسري وقال مالك يركل يديه لئلا ان النبي صلعم واصنب عليه وقال علي رضي الله عنه من السنة  
ان يضع المصلي يمينه على شماله تحت السرة في الصلوة واما كيفية فعند محمد يضع باطن كفه اليماني على  
ظاهر كفه اليسري وعنده ابي حنيفة يركل يمينه بسفح اليسري ويسمى كثير من المشايخ الجمع بينهما بان  
يضع باطن كفه اليماني على ظاهر كفه اليسري ويجلق بالخنصر والابهام على السطح ومقتضين رفع من التكبير  
عندهما وقال محمد لا يضع مالم يشع في القراءة فالاعتماد سنة القيام عندهما لا يركل حاله الا عند محمد  
سنة القراءة حتى انه يركل حاله الشاء قال في الهداية الاصل ان كل قيام فيه ذكر مستوفى بغيره وبالله  
فلا وهو الصحيح فيعتمد في حالة الدعاء وصلوة الجنائز ويرسل في القومة من الركوع وبين سائر

في هذا القول والظاهر ان قوله لا يصير شارعا اجماعا لانه دعاء ولو افتتح بالفاتحة وهو

تكبيرات العيد من **قوله** ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك لقوله تعاقوا سبح بحمد ربك حين تقوم **قوله** و  
تبارك اسمك اي ادا م خيرك والبركة الحيرة الكثير قال صاحب الحاشي من بركة اسم الله تعاقوا انه اذا جاور  
جلده امهانا لا يحسن ذلك الجدل الا المطهرون **قوله** وتعاظمك اي عظمك والجدير والعظمة والجلالة  
وقوله ولا اله غيرك المشهور في انه الفتح واعلم انه اذا افتتح الموضع الصلوة بعد ما شيع الامام في القرة  
لا ياتي بالشأ بل يستمع وينصب لقوله تعاقوا واذا قرء القرآن فاستمعوا له وانصتوا وقيل ياتي بالتأنيع  
سكناات الامام كلمة **قوله** ويستعينه بالله من الشيطان الرجيم اي يلجأ الى الله تعالى قال عذت بقلادة  
اي لحبات اليه وسمي الشيطان لشطونه عن الخير اي لبعده عنه والشطن البعد والرجيم معنى المرحوم والا  
وطيان يقول يستعين بالله ليوافق القرآن ويقرب منه اعوذ بالله ثم التعوذ تيج للقرأة عندهما لا يشع  
للافتتاح القرأة وقال ابو حنيفة للشأن لانه دعا فكان من جنسه وغاية الخلاف انه لا ياتي به المقدي عندهما  
لانه لا قرأة عليه وعنده ابي حنيفة ياتي به وكذا في صلوة العيد ياتي به عنده ابي حنيفة عقيب الشا قبل التكبيرات و  
عندهما بعد التكبيرات وكذا المسبوق اذا قام الى القضا لا ياتي به عنده ابي حنيفة لان عقيب الشا وعنده  
هما ياتي به لانه مقر الآن واختار صدرا الاسلام قول ابي حنيفة **قوله** ويقراء بسم الله الرحمن الرحيم لما قال  
يقرأ أو فصلها عن التنازل على انها من القرآن وامره بالخافه في صلوة الجهر دليل على انها ليست من الفا  
لحده بل هي آية انزلت للفضل بين السور ولهذا كتبت في المصحف بخط علي حدة ولا ينادي بها فرض  
القرأة لانها بعض آية وليست بآية تامة وقال الشافعي هي آية من اول الفاتحة قول واحد اول في  
او ايل السور قولان وفي تكرار ثلاث روايات عن ابي حنيفة وروي ابو حنيفة عنه انه يقرأ في كل  
ركعة مرة ولا يعيد في تلك الركعة وروي الحسن عنه انه يقرأ في اول ركعة عند ابتداء القرأة  
ولا يقرأ ما بعد ذلك الى ان يسلم وروي محمد عنه انه يقرأ ما قبل الفاتحة ويعيد بالسورة  
وهذا في صلوة الخافه اما في الجهرية فلا يعيد فيها والصحيح انه يؤتى بها في كل ركعة مرة ولا يؤتى



بها بين السورة والفاتحة الا عند محمد فانه يوقى بها في صلوة المخافة **قوله** ويسترا وقال الشافعي  
 يجزئها في صلوة الجهر وقال مالك لا يقرأ ما لا يقرأ ولا يقرأ الا في التراويح تفتح بها السورة في  
 الفاتحة **قوله** ثم يقرأ فاتحة الكتاب سميت الفاتحة لانها تفتح بها القراءة اي يدها ويسمى الواقعة  
 لانها لا تشق الا في الصلوة وتسمى سبع المثاني لانها تثنى في كل ركعة ثم قراءتها لا تقتضي ركنا  
 عندنا كذا وصم السورة اليها خلافا للشافعي في الفاتحة ولما كان فيها لنا قوله تعافا قرا واما  
 من القرآن والتعيين بنى اليسير **قوله** فاذا قال الامام ولا الضالين قال امين اي قال الامام امين  
 خفية والضالون هم النصارى والمغضوب عليهم اليهود **قوله** ويقولها المؤمن ويخفيها الكافر  
 عم اذا امن الامام فامتنوا واذ سمع المقتدي من الامام ولا الضالين في صلوة المخافة هل يؤمن  
 قال بعضهم نعم لظاهر قوله عم اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين ولم يفصل وقال بعضهم  
 لا يؤمن لان ذلك الجهر لغو فلا يتبع وفي صلوة الجمعة والعيد اذا سمع المقتدي من المقتدي  
 التامين قال الامام ظهره التامين يؤمن كذا في الفتاوى قال في المبسوط يخفي الامام التعوذ والشهادة  
 والسمية وآمين **قوله** ثم يكبر ويكبر وفي الجامع الصغير كبير مع الخطا في الاول كبير في  
 القيام وفي القامع مخفي مقارنته التكبير مع الخطا ويجذر التكبير ولا يطوله لان الله في قوله  
 خطا من حيث الدين لكونه مستهتما وهو كفى في اخره لمن من حيث اللغة وفي النهاية بهذا لا  
 يخلوا اما ان يكون مفيدا واما ان يكون خطا فان قال الله بجملة المزمرة فهذا يفسد الصلوة وان  
 تعمه كيف لا شك واما اذا اخلت الالف بين اللام والهاء فهذا لا يفسد لانه تشاع ولكن الخذف  
 او لي واما اذا ممة المزمرة من الكبر فيفسد ايضا لكان الشك وان مدا بين الباء والراء بان وسط  
 القامع فيها قال بعضهم يفسد وقال بعضهم لا يفسد ويجزم التامين الكبير وان كان اصله الرفع بالجر  
 لانه روي عن ابراهيم النخعي موقوفا عليه ومن روى الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الاذان جزم والاقامة جزم

قائمة جزم والتكبير جزم **قوله** ويعتقد بيديه على ركبتيه ويضع بين اصابعه ولا يندب الى التفتيح الا في  
 هذه الحالة لانه لا يمكن ولا الى الضم الا في حالة السجود ولتقع رؤوس الاصابع مواجهة للقبلة ولكي  
 ذلك يترك على عادته فلا يتكلم ولا للضم ولا للتفتيح **قوله** ويسبط ظهره ولا يرفع راسه ولا يتكلم روي انه  
 عم كان يعتدل في ركوعه بحيث لو وضع على ظهره قدح فيه ماء لم يهراق ولو انتهى الى الامام وهو كذا  
 فكبر للاحرام قايما فرفع الامام بكلمة قبل ان يركع لا يصير مدركا لهذه الركعة ولو انه لما انتهى الى الامام  
 كبر للاحرام مخيا ان كان الى الركوع اقرب فصلوة فاسدة لان تكبيرة الاحرام لا تصح الا في حالة القيام  
 ولو ان الرجل اذا ركع فطأ بكلمة قليلا ان كان الى القيام اقرب منه الى تمام الركوع لا يجوز وان كان  
 الى تمام الركوع اقرب اجزاه كذا في الكشي ولو كان احدهم يتلج حدوده الى الركوع يجب عليه ان يخفي  
 بكلمة للركوع اكثر من حدوده الى الركوع ولا يجزئ حدوده عن الركوع لانه كالقيام ولا يجوز للقيام الاقتداء  
 به على الصحيح كذا في الفتاوى وذكر الترمذي انه على الاختلاف في اقتداء القيام بالقلعة **قوله** ويقول  
 في ركوعه سبحان بي العظيم ثلاثا وذلك ادناه اي ادنى كمال الجح واحد في كمال السنة والكمال الذي يقرأ  
 عشرة وفي منية المصلي ادناه ثلاث والاولى خمس والاكمل سبع ولو كان الامام في الركوع فسمع من خلفه  
 خفق النعال قال ابو ج لا ينتظرهم خشية الربا وعن محمد ذلك ايضا جزم الهم عن التاخر عن الجماعة  
 وقال بعضهم ان كان الداخل غنيا لم ينتظره وان كان فقيرا جاز انتظاره وقال ابو الليث ربحان  
 عرفة لا ينتظره فان لم يعرفه لا يلبس بانتظاره وقال بعضهم ان كان عادة حضور المسجد وطارئة  
 الجماعة جاز ولا فلا **قوله** ثم يرفع راسه ويقول سمع الله من حمده هذه القوم ليس يرفع راسه  
 وقال ابو الحسن فرفع وقوله سمع الله من حمده اي اجاب الله من حمده يقال سمع القاضي البنية اذا قبلها  
**قوله** ويقول المؤمن ربنا لك الحمد وفي مذهب احمد ربنا لك الحمد ولا يقول ما الامام عند الحق وروى  
 يقولها سريعا يقول سمع الله من حمده لانه حر من غيره فلا يشي نفسه يعني لما قال سمع الله من حمده صار محشا



على التحريم فكان عليه الامتثال فيأتي بجمع التمتع كالسجود قلنا المتولد لما حلت عليه ولم يكن معه من يمتثل بقيته  
 عليه الامتثال وله قوله عم اذا قال الامام سبع السجود حمله يقولوا ربنا لك الحمد وهذه قسمه وقسمته  
 بنا في الشكر لهذا لا ياتي الموضع بالتسليم ولانه لو كان الامام يقولها لوقع تحميد بعد تحميد المأموم و  
 هذا خلاف موضع الامامة واما المنفردة بجمع بينهما على الاصح كذا في الهداية **قوله** فاذا استوي قايما كبر  
 وسجد ولم يرفع يديه اما الاستوي قايما فليس بفرض عندهما وقال ابو الحسن فرض وقته يتناه **قوله** ويعتمد  
 بيده على الارض يعني في حال سجوده **قوله** ووضع وجهه بين يديه وبعده حذو اذنيه لان اخر الركعة معتبر  
 بلولها فكما جعل بين يديه في اول الركعة عند التحريك فكذلك في اخرها كذا في النهاية وبوجه اصابع يديه نحو  
 القبلة في سجوده وروى عن ابن عمر انه رأى رجلا ساجدا قد عمل بيده عن القبلة فقال استقبل بها القبلة  
 فانها يسجدان مع الوجه **قوله** ويسجد على انفه وجهته بهذا هو السنة وان وضع وجهه وحده ما دون الانف  
 جاز وكذا الوجه ان في الجهة عند ثبانه يجوز ولا يكبر لاجل العذر وان لم يكن بالجهة عذر جاز عند  
 ابي ذر ويكره وعندهما لا يجوز ان يسجد على خده لا يجوز لاني حاله العذر ولا في غيره الا انه في حال العذر يجوز  
 لان وضع الخد لا ياتي في الا بالاضطرار عن القبلة ثم السجود على اليدين والركبتين ليس بواجب عندهما خلافا  
 قاله فرو قال ابو الليث السجود على الركبتين فرض وعلى اليدين ليس بفرض **قوله** ويسجد على انفه وجهته  
 انما قدم ذكر الانف لانه بوضوح او لا ما كان اقرب الى الارض عند السجود وهو اقرب اليها من الوجه  
 ومن شرط جواز السجود ان لا يرفع قدميه فيه فان رفعهما في حال سجوده لا يجزئ السجدة وان رفع احداهما  
 قال في المرتبة كبرية مع الكراهة ولو صلى على الدكان واحب رجليه على الدكان عند السجود لا يجوز وكذا  
 على السرير اذا ادبى رجليه عنها لا يجوز ولو كان في موضع السجود ارفع من موضع القدمين قال الخوافي  
 ان كان التفاوت مقدار اللبنة او السنتين يجوز وان كان اكثر لا يجوز واما اللبنة المنصوبة لا الموضوعة  
 وجه اللبنة ربيع ذراع **قوله** فان اقصى على احد طرفيها جاز عند ابي حنيفة لا يجوز الاقتصار على الانف والسجود

يسجد على ما صلب منه اما اذا سجد على ما لا يقبض وهو الارض لا يجوز **قوله** وقال ابو الحسن ومحمد لا يجوز  
 الاقتصار على الانف الا من عذروا برواية عن ابي حنيفة وعليه الفتوى **قوله** فان سجد على كور عمامته  
 او فاصل ثوبه اجزاه كوراء ووراء يقال كور عمامته اذا دار على راسه والما يجوز اذا وصلته الا ان  
 ولو صلى على القطن المخلوج ان وصله الارض اجزاه والا فلا وكذا على الخيشيش الموضوع والتين  
 فان سجد على الخشيش والشعر جاز وعلى الذرة والدخن لا يجوز فان كانت بيده الاشياء الجوانق  
 جاز في جميعها كذا في منية المصل وان وضع كعبه وسجد عليها جاز وهو الاصح وعند بعضهم لا يجوز  
 فان بسطه على النجاسة سجد عليه لا يجوز هو الصحيح واما اذا سجد على فاضل ثوبه فانه يجوز ولا يكبر  
 اذا كان لدفع الاذي يكره بالاجماع **قوله** ويسجد ضجعه اي يظهرها والضحج بالسكون العضد و  
 هذا اذا لم يؤذ احداهما اذا كان في الضحك لا يفعل واما المرأة فلا تفعل وتلتصق بطنها بفخذها في السجود  
 والامة كالحر في الركوع والسجود والقعود واما في رفع اليدين عند التحريك فهي كالحركة في القتال  
**قوله** ويجازي بطنه عن فخذه اي يباعده واما المرأة فتتخفض وتلتصق بطنها بفخذها وبها المرأة تحا  
 الرجل في عشرة مواضع ترفع يديها عند التحريك الى مكبيها وتضع يمينها على شمالك تحت ثديها و  
 لا تجازي بطنها عن فخذيها ولا تبدي صبيحتها وتجلس متوكة في التشهد ولا تفتح اصابعها في الركوع  
 ولا تؤم الرجال ويكره جماعتهم وتقف الامامة وسطهم ولا تجهر في موضع الجهر والامة كالحر في  
 جميع ذلك الا في رفع اليدين عند الافتتاح فانها في كمال الجهر **قوله** وبوجه اصابع رجليه نحو القبلة و  
 كذلك اصابع يديه ويجتنب في سجوده ولا يستر شئ ذراعيه ويضم فخذه لجلبه عم اعتمد لوان السجود  
 ولا يستر شئ احدكم ذراعيه او يستر شئ الكلب ولا يضم فخذه لجلبه ويقول في سجوده سبحان ربك العلي  
 فلا تأخذ ذلك ادنا لانه لما نزل قوله تعالى سجدوا قالوا ما احملوا فانه في سجودكم وما نزل ففتح  
 ربك العظيم قالوا جعلوا في ركوعكم قوله وذلك ادناه اي ادنى تسبيحات السجود وادنى كمال

وان ركبتين لدفع الاذي



الجمع او ادنى كمال السنة والا وسط خمس والاكمل سبع قال الثوري يستحب ان يقولها الامام خمسا  
ليتمكن المقتدي من ثلاث فلان نقص من الثلاث او تركه اصلا جاز وبكره قوله ثم رفع يده ويكبر السنة فيه  
ان يرفع حتى يستوي جالس او تكلموا في موداره فروي الحسن عن ابي حنيفة واذا رفع يده موداره ثم ارفع  
الجزء وفي الصلاة الاصح انه اذا كان حال السجود اقرب اليك لا يرفع يده ساجدا وان كان الى الجلس  
اقرب ذكره مسنونا عندنا **قوله** فاذا اطمأن جالس اكبر وسجد الطلانية في سائر الاركان واجبة عندهما  
وقال الحسن فرض وجوبها قال الكرخي وعن الجرجاني انها سنة وفالبة للخلاف بينهما ان قول الكرخي  
اذا تركها ساهيا يجب عليه سجود السهو وعلى رواية الجرجاني لا يجب **قوله** فاذا اطمأن ساجدا اكبر  
واستوى قائما على صدى وقدميه معتمدا بيده على ركبتيه **قوله** ولا يقعد ولا يعتمد بيده على الارض  
وبه قال مالك بن النضر قال الشافعي مجلس جلسته حقيقة ويعتمد بيده على الارض **قوله** ويفعل في الركعة  
الثانية مثل ما فعل في الاولى اي من القيام والقراءة والركوع والسجود **قوله** الا انه لا يستقم  
ولا يستقر لان ذلك لم يشع الاثرة **قوله** ولا يرفع يديه الا في تكبيرة الاولى وقال الشافعي يرفع  
عند الركوع وعند الرفع منه لنا قوله عدم الارتفاع الا يدي الا في سبعة مواضع عند افتتاح الصلاة  
واستقبال البيت والصفاء والموقفين والجزئين والقنوت وفي العبدتين كذا في الكرخي  
**قوله** فاذا رفع يده من السجدة الثانية في الركعة الثانية افترش رجله اليسرى فجلس عليها و  
نصب اليمنى وقال مالك في القنوتين جميعا المسنون فيهما التورك فقال الشافعي في القعدة الاولى  
مثل قولنا وفي الثانية مثل قول مالك كان كانت امرأة جلست على اليمنى اليسرى ورجلها من الجانب  
الاجن لانه استر لها وتقدم فخذها وتجعل الساق اليمنى على الساق اليسرى **قوله** ووجه اصابعها نحو  
يمنى اصابع رجله اليمنى **قوله** ووضع يديه على فخذه لانه اسلم من العبث في الصلاة **قوله** وسط اصابعه  
نحو القبلة ويفرق بين اصابعه ثم هذه القعدة واجبة لو تركها رت صلاة وبكره ان يتركها متعمدا

متعمدا فان تركها ساهيا وجب عليه سجود السهو **قوله** ويتشه من هذا قبل اسم البعض على الكل  
واختلفوا في هذا التشهد فقيل انه واجب كالقعدة وهو الصحيح وقيل سنة ولا خلاف في التشهد  
الثاني واجب وفي شرحه التشهد مسنون في القعدة الاولى والثانية **قوله** والتشهد النحيات لله  
لما اخبر بهذا شهيد ابن مسعود فانه قال اخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي وعلمني التشهد كما يعلمني سورة  
من القرآن وقال قل النحيات لله والصلوات والطيبات الى اخره ومعنى النحيات الملك لله والبقار  
لله والصلوات يعني الصلوات الخمس والطيبات قيل شهادة ان لا اله الا الله يعني الوحدة انية لله  
وقيل الزكوة وهل يشير بالسجدة في الشهادة من مشايخنا من قال لا اله الا الله يعني الصلوة على السكينة  
وقال بعضهم نعم لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله وكيفيتان يقبض اصبعه الخضر والتي تليها ويحركها  
سطي بالابهام ويشير بحسبته قوله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته اي ذلك السلام  
الذي سلمه الله عليك ليلة المعراج فهذا حكاية عن ذلك السلام لان ابتداء سلام ومعنى السلام  
اي السلام من الافات **قوله** وعلى عباد الله الصالحين الصالح هو القائم بحقوق الله وحقوق العباد و  
الصالح ضد الفساد **قوله** ولا يزيل يده عن يمينه في القعدة الاولى فان نادى كان عامدا وبكره وان كان  
ساهيا فعليه السهو واختلفوا في الزيادة الموجبة للتوفير وفي عن ابي حنيفة فاذا زاد حرفا واحدا  
وقيل اذا زاد اللام صل على محمد وقيل لا يجب حتى يقول وعلى ال محمد واختلفوا في المسبوق اذا  
قعد مع الامام في القعدة الاخيرة قال بعضهم لا يزيل يده عن يمينه او قيل يدعو او قيل يكبر التشهد الى  
عبده وكسوله وفي النهاية المختارة ياتي بالتشهد والصلوة على النبي والدعوات واذا كان  
على المصل سجد السهو وبلغ الى عبده وركوله هل يصلي على النبي ويدعو قال الكرخي لا يزيل يده عن يمينه  
ورسوله ويسلم وياتي بالصلوة على النبي والدعوات في تشهد سجود السهو وعلى قياس قول الطحاوي  
يأتي قبل سجود السهو **قوله** ويقرا في الركعتين الاخيرتين فاتحة الكتاب خاصة وتكره الزيادة على ذلك

وهل يشير بالسكينة



وذلك مستعمل الظاهر في الهداية هو بيان الافضل هو الصحيح ودوي الحسن عن ابي فانه واجب حتى  
لو ترك ساهيا وجب عليه السجود والصحيح انه لا يلزمه السجود **قول** فاذا جلس في آخر صلوة جلس كما  
جلس في الاولى هذا احتراز عن قول الشافعي فانه يجلس عنده في سدة القعدة متورا **قول** ويصل  
على السجود ولا تبطل الصلوة بتركها عنه ناو قال الشافعي قراءة الشهد والصلوة على النبي في رمضان  
حتى لو تركها لا تجز الصلوة ودعا بما يشبه الفاظ القرآن لم يرد حقيقة التشبيه لان كلام العباد لا يشبه  
كلام الله ولكنه اراد الدعوات المذكورة في القرآن ربنا انتا في الدنيا حسنة الى اخره او ياتي بمعناه مثل اللهم  
عافني واعف عني واصح امري واهرف عني كل شئ اللهم استعملني بطاعتك وطاعة رسوك وارحمي  
يا ارحم الراحمين **قول** والادعية المأثورة يجوز نصب الادعية عطفًا على الفاظ ويجوز خفضها عطفًا على  
القرآن ولما ثبوت الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم كالحمد لله وكلمة الملك كدوسيك الخير كله واليك ترجع  
الامر كله اسالك من الخير كله واعوذ بك من الشر كله يا ذى الجلال والاكرام وعن ابي بكر الصديق  
رضي الله عنه قال يا رسول الله علمني دعاء ادعوا به في صلوتي فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي طمأنتني ولا يغفر  
الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمي انك انت الغفور الرحيم **قول** ولا يدعوا بما يشبه كلام  
الناس وكلامهم ما لا يستجيب سواهم اللهم اكسني اللهم زوجه في فلاة فان دعا بعد الفراغ من الشهد لا يثبته  
صلوة لان حقيقة كلام الناس صنع منه فتم صلوة لوجود الصنع فكان هذا الدعاء خارجا من الصلوة  
لامسده بها **قول** ثم يستلم عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة الله ولا يقول في كاتة كذا في المحيط **قول**  
عن يساره مثل ذلك والسنن ان تكون الثانية اخفض من الاولى فان قال السلام عليكم ولم يزد عليه  
اجزاء فان قال السلام ولم يقل عليكم لا يصير آتيا بالسنن وان قال سلام عليكم او عليكم السلام لم يكن  
آتيا بأكبره ذلك والمعنى بالسلام ان من احرص بالصلوة كذا غاب عن الناس لا يكلمهم ولا يكلمونه وعند  
الفراغ كانه رجع اليهم فيسلم وكذا علم ولا عن يساره ناسيا او ذكرا فسلم عن يمينه وليس عليه ان يجيء عن

في قوله ولا يغفر الذنوب الا انت

عن يساره وليس عليه سبهوا اذا فعله ساهيا والتسليمه الاولى للخروج من الصلوة والثانية للتسوية  
ترك الجفا وينوي بالسلام من عن يمينه من الرجال والنساء والخفة وكذا في التسليم الثانية قال في المبسوط  
في النية الخفة لغضابهم في الجا مع الصغير يقدم بنى ادم لمشاهدتهم ولا ينوي للملازمة بعد المحصور لانه  
اختلف في عدمه قال ابن عكاس مع كل مؤمن خمسة من الخفة واحد عن يمينه يكتب الحسنات وواحدة  
عن يساره يكتب السيئات وواحد عن امامه يلقيه الخيرات وواحد وراءه يدفع الكار وواحد عن يمينه  
يكتب ما يصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويبلغه اليه وفي بعض الاخبار وكل بالعبد ستون ملكا وقيل اكثر من ذلك يقبض  
عنه ولو وكل العبد الى نفسه طرفه عين لا خففت الشياطين **قول** ويجوز القراءة في الفجر وفي الركعتين الاولىين من  
المغرب والعشاء ان كان اماما هذا هو المأثور المتواتر **قول** ان كان منفردا فهو مخير ان شاء جهر واسمع نفسه  
لانه امام في حق نفسه وان شاخت فانه ليس خلفه من يسعه والافضل هو الجهر ليكون الاداء على هيئة  
الجماعة **قول** واسمع نفسه ظاهرا ان حدة الجهر ان يستمع نفسه ويكون حدة المخافة تصحج الحروف  
وهذا اقوال ابي حسن الكرخي فان ادنى الجهر عنده ان يسمع نفسه واقصاه ان يستمع غيره وحده المخافة  
تصحج الحروف ووجهه ان القراءة فعل اللسان دون الفم وقال الهندواني الجهر ان يستمع غيره  
والمخافة ان يستمع نفسه وهو الصحيح لان مجرد حركة اللسان لا تستحق قراءة دون الصوت وعلى هذا الخلاف  
كل ما يتعلق بالمنطق كالطلاق والعناق والامتنان **قول** وان شاء خافت لانه ليس معه من يسعه  
اما الصلوة التي لا يجهر فيها فان المنفرد لا يجهر فيها بل يخافت حتى انه لو زاد على قدره ما يسمع اذنه  
فقد اسأ **قول** ويجوز الامام القراءة في الظهر والعصر وان كان يعرف لقوله صلوة النهار اتم وقيل تمام  
اي ليست فيها قراءة مسموعة ويجوز في الجمعة والعيدين لو راد النقل المستفيض فيها ومن فاته العشاء  
وصلا بعد طلوع الشمس ان اتم فيها جهر وان صلي وحده خافت حقا ولا يتخير هو الصحيح لان  
الجهر يختص بالجماعة حقا او بالوقت في حق المنفرد على وجه التحديد ولم يوجد واحد منهما **قول** والوتر



ثلاث ركعات لا يفصل بينهما سلام وبه قال الامام احمد والوتر واجب عنه ابي حنيفة ودون الغرض وفوق  
السنه وعندها سنة مؤكدة لظهور آثار السنن فيها من حيث انه لا يكفر جاحده ولا يؤذله ويجب القراءة  
في الركعة الثالثة منه قال يعقوب بن خالد التيمي هي واجبة حتى لو تركها ناسيا او عامدا يجب قضاؤها  
وان طال المدة وانها لا تؤدي على الراحة من غير عدوانها لا يجوز الابنية والوتر ولو كان سنة لما اجمعت  
الي هذه الشرايط والدلائل على وجوبها **قوله** نعم ان الله نادىكم صلوته الى صلوتهكم الا وهي الوتر فصلوا  
ما بين العشاء الى طلع الفجر والامر للوجوب ولهذا يجب قضاؤها بالاجماع ولان النبي صلى الله عليه وسلم اضاف الزيادة  
الى الله لا الى نفسه والسنن تضاف الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما يؤذن لها لانها تؤدي في وقت العشاء  
فالتفت باذان واقامة **قوله** لا يفصل بينهما سلام احتراز به عن قول الشافعي **قوله** وقتت  
في الثالثة قبل الركوع القنوت واجب على الصحيح حتى انه يجب السهو بتركها هيا وهل يجزئ او يخاف قل  
في النهاية المختار فبما الاختلاف لا دعاء ومن سنة الادعية الاخفاء والاشكال في المنفردة بخاف وامانا  
كان اما ما فقهه اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يخاف واليه مال محمد بن الفضل وابو حفص الكبيسي ومنهم  
من قال لا يجزئ لانه شبه بالقراءة وفي المبسوط الاختيار الاخفاء في حق الامام والقوم لقوله نعم خير  
الذكر الخفيف وهل يرسل بديه او يعتمده قال الكرخي والطحاوي يرسل وقال ابو بكر الاسكاف يعتمده  
وسوق قول ابي حنيفة ومحمد وهل يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فيه قال ابو الليث نعم لانه دعاء فالأفضل ان يكون  
فيه الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابو القاسم الصفار اما موضع الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة  
الاحيرة كذا في الفتاوى واما صورة القنوت فقه بيناه في السراج الوهاج **قوله** في جميع السنه و  
قال الشافعي في النصف الاخير من رمضان **قوله** ويعتق في الثالثة قبل الركوع وقال الشافعي بعده  
ولوانه في الركعة الثالثة قننت ونسي القراءة حتى يركع ثم تذكر في الركوع فانه يرفع كسبه ويقرا ويعيد  
السورة والركوع وسجد السجدة وكذا اذا قرأ السورة ونسي الفاتحة فانه يقرأ الفاتحة ويعيد السورة

السورة والقنوت ويعيد الركوع ولو ان لم يعد الركوع اجزاه لان حصل بعد القراءة وقال زفر لا يجزئ و  
لو قرأ الفاتحة والسورة ونسي القنوت فركع اية كركع بعد رفع كسبه يحضن على صلوته ولا يعود ولكن يسجد  
للسهو في الوجهين والمسبق يقننت مع الامام ولا يقننت بعده ذلك فيما يقضى **قوله** ويقرا في كل ركعة  
من الوتر فاتحة الكتاب وسورة اما عندها فظاهر لانه سنة عندها فتجب القراءة في جميعها على قول  
ابي حنيفة ولا يجزئ ان يكون سنة فكان الاحتياط فيها وجوب القراءة فان ترك القراءة في الركعة الثالثة فقد  
اجمعا **قوله** فاذا اراد ان يقنن كبر ورفع يديه ثم قننت اما التكبيرة فلان الحالة قد اختلفت من حقيقة  
القراءة الى سكتها واما رفع اليدين فلا علام الاصح **قوله** ولا يقننت في صلوته غير ما قال الشافعي يقننت  
يقننت في الفجر قال الطحاوي لا يقننت في الفجر عندنا في غير بليته فان وقعت بليته فلا بأس به كما فعل رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فانه قننت فيها شهرا يدعوا على رطل وذكوان وبني لحيان ثم تركه كذا في الملحق **قوله** وليس  
في شيء من الصلوة قراءة سورة بعينها لا يجزئ غيرها يعني ان الصلوة لا يقف صحتها على سورة  
مخصوصة بل يقرب ما يتيسر من القرآن **قوله** وكبره ان يتخذ سورة للصلوة بعينها لا يقرأ غير ما فيه  
من هجر الباقي وابرام الفضيل ويعني بذلك كل سوي الفاتحة وذلك بان يعين سورة الحمد وهل  
ان ليوم الجمعة وهذا اذا راي ذلك حتما واجبا لا يجزئ غيره اما اذا علم انه يجزئ باي سورة  
قرأ ولكن يقرأ اثنتين السورتين تبركا بقراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يكره لكن يشترط ان يقرأها  
احدا ناكلي لا يظن جازا هل لا يجزئ غيرها **قوله** وادنى ما يجزئ من القرآن في الصلوة ما يتناول  
اسم القراءة عند ابي حنيفة يد يد ما دون الآية ثم قوله تعالى لم يولد ولم يولد له ولو هي آية من القرآن لم يفر  
عن القراءة وفي المحيط القراءة في الصلوة على خمسة اوجه فرض وواجب وسنة ومستحب ومكروه  
فالعرض ما يتعلق به الجواز وسواء تامه فان كان الآية كلمتين يجوز لقوله تعالى ثم نظر وان كانت كلمة  
واحدة مثل مد ثمان او حرفا واحدا مثل **ص ق ن** ففيه اختلاف المشايخ والاصح انه لا يجزئ في

بعضهم يقرأها في كل ركعة  
بعضهم يقرأها في كل ركعة  
بعضهم يقرأها في كل ركعة



المجتهد يجوز بقوله مدامتان لانه اية قصيرة والواجب قراءة الفاتحة وآخرة السورة والمسنون ان  
 يقرأ في الفجر الظهر بطوال المفضل وهو من المجرى الى البروج وقيل في الظهر دون الفجر لانه وقت كونه  
 يخرج عن الملال وفي العصر والعشاء باوساط وهو من البروج الي لم يكن وفي المغرب بقصاره و  
 هو من اذان الليل الى اخره والمسحوب ان يقرأ في الفجر اذ كان مقيما في الركعة الاولى قدر ثلثين آية  
 او اربعين سوي الفاتحة وفي الثانية قدر عشرين الى ثلثين سوي الفاتحة والمكروه ان يقرأ الفاتحة  
 وحدها او الفاتحة ومعها آية او آيتين او بقية السورة بغير الفاتحة ولو قرأ في الركعة الاولى سورة وفي  
 الاخرى سورة فوقها بأكبره واذا قرأ في الاولى آية فانه يكره ان يقرأ في الاخرى آية من سورة فوقها  
**قوله** وقال ابوس ومحمد لا يجزي اقل من ثلاث آيات قصارا وآية طولية كآية الكرسي وآية الدين و  
 قولها في القراءة احتياط والاحتياط في العبادات احسن وفي السفر بغير أفعال الكتاب والكي هو  
 شاذ لان السفر اثر في سقاط شرط الصلوة فلان يؤثر في تخفيف القراءة اولي وهذا اذا كان على محلة  
 من السفر فان كان في أخته وقرأ بغيره في الفجر نحو البروج واستفت لانه يمكن مراعاة السنة مع التخفيف  
 ثم على قولهما لوقر اية قصيرة ثلاث مرات قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز وفي الفتاوى اذا  
 قرأ نصف آية مرتين او كلمة واحدة من آية واحدة مرارا حتى يبلغ آية تامة لا يجوز واعلم انه  
 يستحب في الصلوات كلها ما خلا الفجر التسوية بين الركعتين في القراءة عندهما وقال محمد لو ان بطول  
 الاولى على الثانية في الصلوات كلها واماني الفجر فيستحب تطويل الاولى على الثانية بالاجماع ليدركها  
 المناخرة فيه اعانته لانه في وقت نوم وغفلة بخلاف سائر الاوقات لانها وقت علم وتيقظ  
 فلو تغافلوا في غير الفجر انما يغفلون بكثافة لانيهم وذلك مضاف الى تقصيرهم واطفائهم  
 بالنوم فليس اختيارهم فيستحب فيها تطويل الاولى على الثانية بالاجماع اعانة لهم على ادراك  
 الجماعة اما طالة الثانية على الاولى فمكروه بالاجماع في الصلوات كلها وهذا في الفرض واماني السنن

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰

السنة والنوافل فلا يكره كذا في الفتاوى ولو كره رأي في التخلوع لأكبره وفي الغرضين يكره كذا في الفتاوى  
**قول** ولا يكره الموت خلف الامام وعن محمد انه قال احسن له قراءة الفاتحة في صلوة المخافة **قول**  
من اراد المخول في صلوة غيره احتاج الى نيتين نية الصلوة ونية المتابعة والافضل ان ينوي  
المتابعة والافضل ان ينوي المتابعة بعد قول الامام انه اكبر حتى يصير مقتديا ولو نوي حين وقف الامام  
موقف الامامة جاز عند عامة العلماء وقال ابو سهل الجوزي ولو نوي الاقتداء بالامام ولم يعلم من  
يوصح الاقتداء ولو نوي الاقتداء به بظنة زيد فاذا هو عمر وصح ايضا واذا نوي الاقتداء به  
فاذا هو عمر ولا يصح لانه اقصد ابرجل ليس هو في الصلوة **قول** والجماعة سنة مؤكدة اي قرية من القباب  
وفي التحفة واجبة لقوله تعالى واركعوا مع الراكعين وهذا يدل على وجوبها وانما قلنا انها سنة لقوله  
الجماعة من السنة الهدي لا يختلف عنها الامانق وقالهم ما من ثلاثة في قرية لا يؤذن فيهم ولا يقام فيهم  
الصلوة الا قد استحوذ عليهم الشيطان عليك يا جماعة فانما ياخذ الذئب الغارة استحوذ اي استولى ولكن  
سبهم واذا ثبت انها سنة مؤكدة فانها يسقط في حال العذر مثل المطر والريح في الليلة المظلمة او بالنهار  
فليست البرج عذرا وكذا مدا فقه الاخشين واحدها او كان اذا خرج يخاف ان يجسه غريمه في الدين  
او كان يخاف الظلمة او يريد سفر او اقيمت الصلوة فيخشى ان تقوته القافلة او كان قريبا برضا  
يخاف ضياع ماله او حضر العشاء اقيمت صلوة العشاء ونفسه تنوق اليه وكذا اذا حضر الطعام في  
غير وقت العشاء ونفسه تنوق اليه وكذا الاسم الا يجب عليه حضور الجماعة عند ما يجر طرأ وان وجبه قايما  
او عندها يجب اذا وجبه قايما ولا يجب على منعه ولا مقطوع اليه والرجل من خلاف ولا مقطوع  
الرجل ولا الشيخ الكبير الذي لا يستطيع المشي واقل الجماعة اثنان ولو صلى معه صبي يعقل الصلوة  
كانت جماعة حتى لو طفلا يصلح بجماعة وام صبي يعقل حش كذا في الفتاوى ولو صلى في بيته  
مروجه او جارية او ولده فقد اتى بفضيلة الجماعة ولو نام او سها او شغل عن الجماعة فاستحب



ان يجمع اهله في منزله فيصلي بهم وقال دم من صلى اربعين يوما في جماعة يدرك التكبير الاول في كتب له براتان  
برادة من النار وبرادة من النفاق **قوله** واوي الكسرة لامة اعلمهم بالسنة اي بما يصلح الصلوة ويفيدها  
والمراد بالسنة هنا الشريعة **قوله** فاذا تساوا وافاقروا وهم ككتاب الله يعني اذا تساوا في العلم واحد هم  
قايي قدم القايي لان فيه زيادة **قوله** فاذا تساوا وافاقروا وهم ككتاب الله يعني اذا تساوا في العلم واحد هم  
فوق التقوي لان التقوي اجتناب المحارم والورع اجتناب الشبهات **قوله** فاذا تساوا وافاقروا وهم ككتاب الله  
هم سائلان في تقديم الحسن تكثير الجماعة لانه اخشع من غيره فاذا تساوا وافاقروا في السن فاحسنهم خلقا فان  
تساوا وافاقروا خلقا **قوله** وكبره تقديم العبد والاعرابي لان العبد مستخف به ويفر الناس عنه و  
الاعرابي هو الذي يسكن البوادي والجهل في العرب غالب قال الله تعالى **قوله** وان لا يعلموا احد  
ما انزل الله على رسول **قوله** والفاستق لانه لا يهتم بامر دينه **قوله** وولد الزنا لانه ليس له من يقيه فيغلب  
عليه الجهل **قوله** والاعرابي لانه لا يتجنب الجملة ولا يستدي الى القبلة الا بغيره وفي المحيط اذا لم يكن غيره من  
البحر افضل منه فهو اوي **قوله** فان تقدموا جاز لقوله عم صلوا خلف كل ترو فاجر ولان ابن عمر  
وانس بن مالك وغيرهما من الصحابة والتابعين كانوا يصلون خلف الحاج مع انه كان افسق اهل  
زمانه حتى عمر بن عبد العزيز لو جاءت كل امته بخباياها وجنينا بابي محمد لغناهم يعني الحاج فان  
قلت في الافضل ان يصلي خلف هؤلاء الا افراد قيل اما في حق الفاسق فالصلوة خلفه اولى لمذكرنا  
من صلوة الصالحة خلف الحاج واما الآخرون فيمكن ان يكون الانفراد اولى لجهلهم بشروط الصلوة  
والا ففضل ان يصلي خلف غيرهم لان الناس احق بامتثالهم وقد قال دم من اتهم قوما وهم لا كانوا  
فلا صلوة له وتكره الصلوة خلف شارب الخمر واكل الربا لانه فاسق **قوله** وينبغي للامام ان لا يطلعوا بهم  
الصلوة يعني بعد قدر السنون لما روي ان معاذا رضي الله عنه صلى يقوم فاطال بهم القيام فثكروا  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له اثنان انت يا معاذا ثلثا اثنان انت من السماء والطارق والشمس وضحيها وروى

## باب بناء

انه قال صلى الله عليه وسلم صلوا الصلوة اصغفهم فان فيهم المريض والكبير وذو الحاجة وذكر في الصباح ان معاذا  
صلى يقوم صلوة العشاء فافتحها بسورة البقرة فاحرف رجل منهم فسلم ثم صلى وحده فقال معاذا  
منافق فذهب الرجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انا قوم نعل ونسج بنواصينا وان معاذا  
صلى بنا الباردة ففقر البقرة فتخوشت فزعم اني منافق فقال صلى الله عليه وسلم يا معاذا اثنان انت قال يا  
ثلاثا اقرأ الشمس وضحيها كسج اسم ربك اللطيف وكثرها وقال انس ما صليت خلف احد الا تخف  
مما صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وروي ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في صلوة الفجر فلما فرغ قالوا هو  
اوجزت يا رسول الله قال سمعت بك صبي فخشيت على امره فدل على ان الامام ينبغي له ان يراعي الجماعة **قوله** ويكره  
للنساء ان يصلين وحدهن جماعة يعني بغير رجال وكراه في ذلك الغرائص والنوافل والتراخي واما  
في صلوة الجنائز فذكر في النهاية انه لا يكره لمن ان يصلين الجماعة وقف الامامة وكسطين لانهن  
اذا صلن فرادي ادي اي ذلك الى فوات الصلوة على البعض لان الفرض يسقط باده الواحدة فتكون  
الصلوة من الباقيات نفلا والتفيل بصلوة الجنائز غير مشروع **قوله** فان فعلن وقفت الاعام  
وكسطين وقيامها وكسطين لا تزول الكراهة لان في التوسط ترك مقام الامام واما كراهة الشيخ  
الي ذلك لانه اقل كراهة من التقدم اذ هو كراهة لان الاحترار عن ترك الستر فرض والاحترار  
عن ترك مقام الامام سنة فكان مراعاة السترا اولى فان صلين بجماعة صلين الا اذ ان ولا اقامة  
ان تقدمت عليهن اما ممن لم يقمن صلواتهن وقوله وكسطين هو بلكان السين ولا يجوز فتحها  
والاصل فيه ان كل موضع يصلح فيه بين هو وكسطين بلكان السين ويكون وسطا فالكقولك  
جلست وكسطين القوم اي بينهم وكل موضع لا يصلح فيه بين هو وسطح برك السين وتكون  
وسطا سيما لا طرفا كقولك جلست وكسطين القوم فاعراة ارادوا الصلوة فالفضل انه ان  
يصلوا وحده انا فعود ابالاء وبتباعه بعضهم عن بعض فان صلوا بجماعة وقف الامام وطمع كالنساء

الذي ينبغي للمؤمن  
الذي ينبغي للمؤمن  
الذي ينبغي للمؤمن



وصلواتهم بحجة مكرهة **قوله** ومن صلى مع واحد اقامه من يمينه ان كان قبل الشروع فظاهر وان كان بعده  
 اشار اليه بيده وعن محمد بن يعقوب اصابعه عند عقب الامام والاول هو الظاهر فان كان وقوفه مساويا  
 للامام وسجوده يتقدم عليه لا يفرضه لان العبرة بموضع القيام ولو صلى خلفه او على يساره جاز لان الجواز  
 متعلق بالاركان وقد وجدت الا انه يكون شيئا **قوله** وان كان اثنين تقدم عليهما حتى اتي بسجودهما  
 لان ابن سعود صلى بعلقه والاسود فقام وطهما قلنا قال ابراهيم النخعي كان ذلك لضيق البيت **قوله**  
 لا يجوز للرجال ان يفتوا وامرأة ولا يصبي اما المرأة فلقوله عم اخوه من حيث اخرهن اليها كما  
 اخرهن اليها في الشهادات والارث وجميع الولايات وهل ينقض التيممة اذا اقتدي بها ان علمنا  
 امرأة لا ينقض رواية واحدة وان لم يعلم فيه اختلاف المشايخ وفي الاقتدا بالعريان لا ينقض اصلا  
 اما الصبي لا يجوز امامته للبالغين لانه مستقل وفي التراخي جوزه مشايخ بلج وكذا في صلوة العيدين  
 والكسوف والمختار انه لا يجوز في الصلوات كلها **قوله** ويصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء لقوله  
 ليلى منكم اولوا الاحلام والنهي اي البالغون اولوا العقول والحي هو البالغ سواء احلم او  
 لم يحلم فان كان معهم خناثا وقفا بين الصبيان والنساء احتياطا **قوله** فان قلعت امرأة الى جانب  
 رجل وهما مشتركان في صلوة واحدة فسدت عليه صلاته والمجاور كالاجانب وهذا اذا نوي  
 الامام امامتها اما اذا لم ينو امامتها لم يفرضه مما اذا نوا ولا يجوز صلواتها لان الاشتراك لا يثبت بدونه  
 النية عندنا خلافا للزفر والناوحي اقدانا بغيره قد ردت كل امرأة على افساد صلوة مني شاهد  
 بان تقف الى جنب فتقدي به ومن شرط المداة المفسدة ان تكون الصلوة مشتركة بتميز واحد  
 احترار عن المسبوق وان تكون مطلقة اي ذات ركوع وسجود وان تكون المرأة من ذوات الشوق  
 حالا او مضيا وان لا يكون بينهما حائل ولا فرجة وادناه قد رموخرة الرجل وغلفه خلفه الا انه يصح  
 الفرجة يقوم مقام الحائل وموقفا يقوم فيه الرجل وان تنفق الجبهة حتى لو اختلفت لا تقصد به

٤٧  
 ومنه انما يكون في الكعبة والماينوي الامام امامتها الا في الجمعة والعيدين وقد رجعهم من المرة  
 سبع سنين وقيل سبع والصحيح لا مقدريش والمجوزة اذا حاذت لنفسه ولو كانت بالغة  
 مشتمة لعدم صحة الصلوة منها والصبية اذا كانت تعقل الصلوة وهي لا تستثنى لانفسه  
 ولا تستثنى في حكم المداة ان تدرك اول الصلوة بل لو سبقا بركة او ركعتين في حاذت فيما ادرته  
 نفسه عليه وان كانا مسبقين في حاذت فيما يقضيان لانفسه عليه لانها منقردة **قوله** وليكبر للنساء  
 حضور الجماعة يعني الثواب منهن لما فيه من خوف الفتنة **قوله** ولا لباس ان يخرج العجوز في الفجر والقمر  
 والعشاء والجمعة والعيدين ومنه اعند كس اما عندهما فتخرج في الصلوات كلها لانه لا فتنة لقله الرغبة  
 عليه فيجن وله ان شدة الغلظة حاملة على الارتكاب وكل ساقط لا قطع غير ان الغشاق انتقام  
 لهم في الظهر والعصر اما في الفجر والعشاء فهم نائمون وفي المغرب بالطعام مشغولون وفي العيدين  
 الحياطة مستعنة فيمكنها الاعتزال عن الرجال فلا يكبره والفتوى اليوم على الكراهة في الصلوات كلها  
 لظهور الفسق في هذا الزمان ولا يباح لمن الخروج الى الجمعة عند ابي حنيفة في المحيط فجعلها كالظهر  
 وفي المبسوط جعلها كالعيدين حتى انه يباح لمن الخروج اليها بالاجماع **قوله** ولا يصلي الظاهر خلف  
 من يمسك البول ولا الظاهر خلف المستحاضة لما فيه من بقاء القوي على الضعيف ويصلي  
 من يمسك البول خلف مثله ولا يجوز ان يصلي خلف من يمسك وافتلات سج لان الامام صاحب  
 عذر دين والماموم صاحب عذر واحد **قوله** ولا القاري خلف الامي ولا يصير شارعا على الاصح حتى لو تمت  
 لا ينقض وضوءه والامي هو من لا يعرف من القرآن ما يقص به الصلوة وان اتم الامي اميين  
 جاز وان ام قاريين فسدت صلواتهم وصالواتهم وقال الجرجاني انما يفرض صلوة اذا علم ان خلفه  
 قاريا هو ظاهر الرواية وفي الكرخي انما نفسه صلوة بالنية لا امامة القاري اما اذا لم ينو امامته  
 لم يفرضه كالمراة ولو اتم القاري ثم اتى القاري نفسه صلوة وقال الكرخي لانفسه لانه انما يكون قادرا





على ان يجعل صلوة براءة قبل الافتتاح ولو حضر الامي والقاري يصلي فلم يقتد به وصلى وحده فالله  
انها تقصد وان ام قارين واميين فصلاة الكل فاسدة عندنا لان الاميين قادرين على ان  
يجعلوا صلواتهم براءة بان يقتدوا بقاري وعندنا صلوة وصلوة من هو مثله جائزه ولو صلى الامي و  
حده والقاري وحده جائزه والصحيح ولا يجوز اقتداء الامي بالآخر لان الآخر الباقي بالتحريم ولا  
الكتبة خلف العريان ولا تنفذ التحريم اصلاحا حتى لو تم ولا ينقض وضوءه ولو كان في تطوع الكعب  
قضاءه ولو ام القاري امرأة ولا بسين فصلوة العاري ومن هو مثله جائزه بالاجماع وكذا صاحب  
الحج السائل بمن هو مثله وباصحاب الفرق بين وبين الامي اذا ام قارين واميين على قول الامي  
ان العاري والمبروح لا يمكنهم ان يجعلوا صلواتهم بشيأ ولا بانقطاع الدم وان اقتدوا بصحيح  
ولا بسين والامي يمكنه ان يجعل صلوة براءة بان يقتدي بقاري لان قراءة الامام له قراءة **قوله** ويجوز  
ان يؤم المقيم المتوضئين وهذه عندنا طهارة مطلقة غير موقوفة بوقت بل طهارة المستحاض  
وقال محمد لانها طهارة ضرورية من حيث انها لا يصار اليها الا عند الفجر عن الملة **قوله** والكل على  
الحفين للغاسلين وهذا بالاجماع لان المسح طهارة كاملة لا تقف على الضرورة لان الخفافع  
سراية الحدث الى القدم وما حل بالحف يزيله المسح **قوله** ويصلي القاي خلف القاعد يعني اذا كان  
القاعد يركع ويسجد فاقتهدي به قائم يركع ويسجد وقال محمد لا يجوز لانه اقتداء غير معذور بخذ  
رأيه فلا يصح قال في الفتاوى والنفل والفرص في ذلك سواء عند محمد ولهما ان آخر صلوة صلاة الصلوة  
باصحابه كان فيها قاعده او هم قائمون وليس من شرط صحة الاقتداء مشاركة المأموم للامام  
في القيام بدلالة انه لو ادرك الامام في الركوع كبر قائما وركع واعته بركعة الركعة ولم يشأ  
ركعة في القيام ولا يصلي الذي يركع ويسجد خلف المومي وهذا قول اصحابنا جميعا الا فرقة  
يجوز ذلك قال لان الايمان بدليل عن الركوع والسجود كما ان التيمم بدليل عن الوضوء والغسل فكما يجوز

61  
يجوز للمتوضئ خلف المقيم فكذلك اقتداء الامام ليس بدليل عن الركوع والسجود لانه بعض الشيء  
لا يكون بدلالة فلو جاز الاقتداء به كان مقتديا في بعض الصلوة دون البعض وذلك لا يجوز  
يصلي المومي خلف المومي كاستوايما الا ان يوم المؤتم قاعدا والامام مضطجعا فلا يجوز واذا كان  
الامام يصلي قاعدا بالاياء والمقتدي قائما بالاياء جائز لان هذا القيام غير معتبر لانه ليس مكن  
حتى كان الاولي تركه **قوله** ولا يصلي المفترض المستقل لان صلوة الامام تشمل على صلوة المقتد  
وزيادة فصحة اقتدائه بخلاف المفترض المستقل لانه بناقوى على ضعفه فلا يجوز فان قيل اذا جاز  
ثم صلوة المستقل خلف المفترض والقراءة فرض عن المقتدي في الاخرتين لان القراءة فرض في جميع  
ركعات النفل وهي على الامام نفل فكان فيه اقتداء المفترض بالمستقل قلنا لما اقتدي به لم يبق عليه  
قراءة لافرضية ولا نافلة **قوله** ولا من يصلي فرضا خلف من يصلي فرضا اخر لان الاقتداء شركة  
وموافقة فلا بد من الاتحاد سواء تغاير الفضل انهما او صفة كصلى ظهر امس خلف من يصلي ظهر  
اليوم فانه لا يجوز بخلافه اذا قامت صلوة واحدة من يوم واحد فانه يجوز واذا لم يجز اقتداء  
المقتدي هل يكون شارعا في صلوة نفسه ويكون تطوعا في المجهدي نعم وفي الزبادات والنواذر  
لا يكون تطوعا ومن صلى كعتين من العصر فغربت الشمس فجاها انسان واقتهاد به في الاخيرتين  
يجوز وان كان هذا اقتداء للمقتدي لان الصلوة واحدة **قوله** ويصلي المستقل خلف المفترض لان  
فيه بنا الضعيف على القوي فجاء اذا كان بين الامام والمقتدي حابط منع الاقتداء الا ان  
يكون الحابط قصير مقدار الذراع او الذراعين واما اذا كان اكثر من ذلك فان كان فيه بنا  
مفتوح او ثقب لو اراد ان يصل الى الامام امكنه ذلك صح ذلك الاقتداء وان كان فيه بنا  
مغلق او ثقب صغير لو اراد الوصول الى الامام لا يمكنه قال الحلواني اذا لم يشبه عليه حال  
امامه صح اقتدائه والا فلا ولو اقتدي بالامام في اقصى المسجد والامام في المحراب جاز لان



المسجد وان اشبع فحكم بقة واحدة وان كان في الصحرا ان كان بينه وبين امامه اقل من ثلثة اذرع صح  
 الاقعة أو الألفاظ **قوله** ومن اقعدني بامام ثم علم انه على غير طهارة اعادة الصلوة والعلم بذلك من جهة بين  
 اما بشهادة العدل يشهدون انما حدث ثم صلى فان الصلوة لنفسه والظاهر ان يحبر الامم بذلك من نفسه بان يقول  
 صليت وانا محدث ويقبل قوله ان كان بعد لا وان لم يكن بعد لا لم يقبل الا انه يستحب العادة ولو صلى على ظن  
 انه محدث او جنب ثم تبين انه على طهارة لا تجزئ صلوة ويجزئ عليه الكفر **قوله** ويكون للمصلي ان يعث بثوب  
 او كسبه العث هو كل لعب لالذة فيه ولما الذي فيه لذة فهو لعب وكل عمل مفيد الاكسب في الصلوة  
 لان النبي صلى الله عليه وسلم عرق في صلوة فسكت العرق عن جهته لانه لو كان يؤذيه وامامه ليس بغيره فيكون العث  
 مكروه غير مفيد قاله ان السكوت ذلكم ثلاثا العث في الصلوة والرفث في الصوم والضحك في المقابر وكل  
 وروي انه لم يراي رجلا يعث بلحيت في الصلوة فقال لو خضع قلبه لخشعت جوارحه وقال بهم ان في الصلوة  
 لشغلا اي شغلا للمصلي باعمال الصلوة فلا ينبغي ان يشتغل بخبرنا قال في الذخيرة اذا احك جسمه لانه  
 صلوة يعني اذا فعل مرة او مرتين او مرارا وبين كل مرة فرجة اما اذا فعل ثلاث مرات متواليات ففد  
 صلوة كما لو تنف شعرتين لانه ثلاث مرات نفسه وفي التاوي اذا حك ثلاثا لنفسه صلوة اذا  
 كان به نية واحدة واختلف في الحكم هل الذناب والرجوع مرة او الذناب مرة والرجوع مرة اخرى **قوله**  
 ولا يقبل المحصى الا ان لا يكون السجود عليه فيسوية مرة واحدة وترك افضل واقرب الى الخشوع لان ذلك  
 نوع عث وقاله ام لا في ذمرة با ابا ذر والافذر وقال بعضهم فيه سجعا وموسال ابو ذر خير الشتر  
 عن سوية الحجر فقال ابا ذر مرة والافذر **قوله** ولا يرفع اصابعه وهو ان يعمرها او يمد يدها حتى تهتور  
 لقوله لم يعرض الله عن اني احب لكم ما احب لنفسى لا تفزع اصابعك وانت تهمل وقاله ام الا  
 في الصلوة والملفت والمفرق اصابعه بمنزلة واحدة **قوله** ولا يتجسس اي لا يضع يده على خاتمته لانه  
 على اليهودي لان فيه ترك الوضع المسنون وقيل لان هذا فعل المصاب وحالة الصلوة حال يناجي فيها

فيها العبدية فهي حالة الافتخار لحالة اظهار المعصية **قوله** ولا يستدل ثوبه وهو ان يلقيه من رأسه  
 لا قدميه او يضع بعض الرداء على كتفه ولم يعطف على بعضه **قوله** ولا يقص شعره وهو ان يحرقه ويعقده  
 في مؤخر رأسه وهو كونه وعن عمر رضي الله عنه انه مر برجل ساجدا قاصا شعره فجاءه عينا وقال  
 اذا طول احكم شعره فليس له ليس به **قوله** ولا يكلف ثوبه وهو ان يرفع من بين يديه او من خلفه اذا  
 اراد السجود قاله ام امرت ان اسجد على سبعة اعظم لا كلف ثوبا ولا اعقوص شعرا **قوله** ولا يلتفت لقوله  
 اياكم والالتفات في الصلوة فانه ملكة والالتفات الكروه ان يلوي عنقه حتى يخرج وجهه عن جهة القبلة  
 واما اذا التفت بصدرة فسدت صلوة ولو نظر نحو عينية يمنة او يسرة من غير ان يلوي عنقه لا يكره  
 لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يلاحظ اصحابه في صلوة بموق عينية موق العين طرفها مما يلي الالف وموخر عينية يقيم  
 اليم وكسر الخاء مخففا طرفها الذي يلي الصدغ ويكره ان يرفع راسه الى السماء لانه كالاتفات وان  
 يطأ على راسه لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يذبح الرجل يذبح الحمار ويكره ان يتمايل على يمناه ويسراه **قوله**  
 ولا يقعي وهو ان ينصب عينية ويجلس عليها وقيل هو ان ينصب ركبتيه ويضع يديه على الارض  
 كالكلب الا ان اقعا الكلب في نصب اليدين واقعا الايدي في نصب الركبتين وفي النهايه هو  
 ان يضع اليه على الارض وينصب ركبتيه نصبا وهذا الاصح لان اقعا الكلب بهذه الصفة  
 ويكره ان يفتش ذماعة لقول ابي ذر نهاني خليلي عم عن ثلاث ان انقر نقر الديك وان اقعى  
 اقعا الكلب وان افترش اشترش الثعلب ويكره ان يتمطى او يتناوب فان غلب شي من ذلك  
 كظم وجعل يده على فيه لانه لا يامن ان يدخل في حلقه شيء من الهوام ويكره ان يغص عينية في الصلوة  
 وان يغص فاه لانه يشبه فعل الجوس الا اذا تناوب فله ذلك لما ذكرناه **قوله** ولا يدرك السلام  
 بلسانه ولا يديه فان رده بلسانه بطلت صلوة وكذا اذا صاح بنية السلام بنفسه اي بغير  
 اشاء بغير السلام بلسانه او يديه او باصبعه لا بنفسه الا انه يكره ويكره السلام على القاري

والظاهر ان  
 من يلي الالف



والمصلي والجالس على البول والغائط **ولا** يترجع الا من عذر لان فيه ترك سنة القعود فان كان  
به عذر فلا يجلس لان الاعذار توشى في فروض الصلوة فكذلك في ههنا **قول** ولا ياكل ولا يشرب فان  
فعل ذلك بطلت صلوة سواء اكل عامدا او ناسيا لانه معنى يباح في الصلوة وحالة الصلوة مذكورة قال  
في الغاية ما افسد الصوم افسد الصلوة وما لا فلا حتى اذا كان بين اسنانه شي من طعام فابتلع ان كان  
دون الحنطة لم تفسد صلوة لانه تبع لم يرقه الا انه يكره وان كان قدر الحنطة فصاعد افسد الصلوة والهوى  
ولو ابتلع دما بين اسنانه لم تفسد صلوة اذا كانت الغلبة للمريق وان ابتلع سمسمه افسدت على المشقة  
وعن ابن ابي **قول** فان سبق الحدث او غلب انصرف التيق بغيره وقصده والغلبة بعلمه  
لكن لم يقدر على ضبطه ولو عطس فسبق الحدث او تنجس او سعل فخرج بقوة يبع فانه لا يبيح هو الصحيح  
**قوله** انصرف اي من سعة من غير توقف فان لبث قدر ما يؤدي ركنا بطلت صلوة واذا انصرف  
يباح له المشي والاعتراف من الائمة والخراف من القبلة وغسل النجاسة والاستحباب اذا امكنه من غير مشي  
عورته بان يكون من تحت القميص ولو وجد ماء في مكان وجاوزه الى مكان آخر ففسد صلوة لان هذا  
مشي من غير حاجة **قول** وبني من شرط جواز البناء ان لا يفعل فعلا ينافي الصلوة من الاكل والشرب والكلام  
والاستقاء من البيرة في المرحلتين لانه يستقر من البيرة اذا لم يكن عنده ماء اخر وقال الكرخي لا يبيح مع الاستقاء  
من البيرة لو بال او غوط لا يبيح لان هذا حدث ممد وهو يمنع البناء وان ملأ الائمة وحمله بيدين لا يبيح  
وان حمله بيده واحدة جاز له البناء لان الحمل بيدين من عمل كغيره **قول** فان كان اماما مستخلفا وتوضأ وبني على صلوة  
كيفية الاستخلاف ان يجزئوه الى المحراب ثم المصلي لا يخلو اما ان يكون منفردا او مقته يا او اما اما  
اذا كان منفردا وسبقه الحدث فانصرف وتوضأ فهو بالخيار فان شاء اتم صلوة في الموضع الذي توضأ  
فيه وان شاء عاد الى مصلاه والافضل العود وهو اختيار السرخسي ليكون هو مؤدبا جميعا في مكان واحد  
واحد وقيل الافضل في الموضع الذي توضأ فيه لما فيه من تقليل المشي واما اذا كان مقته يا فانصرف

وتوضأ فانه يعود الى مكانه الا ان يكون امامه قد فرغ من صلوة او لا يكون بينهما حائل فيجزيه الا  
قد اياه وعوفي موضع الذي توضأ فيه وان كان الامام قد فرغ جاز له ان يبني على صلوة في الموضع الذي  
توضأ فيه واما اذا كان اماما فانصرف وتوضأ وعاد الى مصلاه صادقا ومأمورا والامام هو القائل لما خرج  
من المسجد خرج من العامة وصار مؤمنا ولو ان الامام افسد صلوة قبل ان يقوم القام مكانه ففسد  
صلوته جميعا **قول** والاستيناف افضل من راعى شبهة الخلاف وهذا في حق الكل عند بعض المشايخ وقيل  
بهذا في حق المنفرد قطعا واما الامام والمأموم ان كانا يجدها جماعة فالاستيناف افضل ايضا وان كانا  
لا يجدها فالبناء افضل لصيانة لفرض الجماعة وصح هذا في الفتاوى وقال بعضهم ان كان في الوقت سعة  
فلا افضل الاستيناف وفي الكرخي الافضل ان يتوضأ ويكلم ويستأنف لانه يؤدي فرضه من غير مشي  
ولا اختلاف فهو اولى **قول** فان نام فاحتمل او نظر الى امرأة فانزل او جن او غشي عليه او قصده استأنف  
الصلوة لان هذه العوارض يندرج وجودها في الصلوة فأنتم في معنى ما ورد به النقص وكذا التوقف لانها  
بمنزلة الكلام قال في المبسوط هي افحش من الكلام عنه المناجاة حتى تقضت الوضوء ثم سوي بين النسيان  
والعذر في الكلام في الحقيقة اولى **قول** فان تكلم في صلوة عامدا او ساهيا بطلت صلوة يعني كلاما غير  
في متفاهيم الناس سواء حصلت بها حروف ام لا حتى لو قال ما يساق به المار ففسدت صلوة فان ان في  
صلوة او تاقه او بكافه دفع بكافه اي حصل به حروف ان كان من ذكر الحنطة والثار لم يضر لانه ميل  
على زيادة الفتوح فكان في معنى التسبيح وان كان من وجع او مصيبة قطع الصلوة لان فيه اظهار  
المرج والتأسف فكان من كلام الناس وعن الكرخي في الاثنين من الوجع ان كان يمكنه الاستماع منه قطع  
الصلوة والا فلا وعن محمد ان كان المربي خفيفا يقطع الصلوة والا فلا وان نفع التراب من موضع  
سجوده ان كان غير مسموع لا يفسد اجزاء وان كان مسموعا افسد عندهما وقال ابو اسود  
ان تنجس لغير عذر باليمن مضطرا اليه وحصل به حروف نجس بالفتح او الضم ينبغي ان تفسد صلوة عند الكرخي ومحمد



وان كان مضطرا بان اجتمع البلغم في حلقه فهو كالعطاس لا يفسد الصلوة وفي المبوط اذا اتخذه لاصلاح القراءة  
لا تقصد لانه لا يمكن الاحتراز عنه وان قبلت المصلحة امراته ولم يقبلها هو لا تقصد صلوة وان قبلها هو  
فسدت وكذا لو كانت هي تصلي فقبلها لا تقصد صلواتها **قوله** وان سبق الحدث بعد التشهد وتوضاء وسلم اللهم  
التسليم واجب فلا بد من التوضي لياقي **قوله** وان اعتمد الحدث في هذه الحالة اي بعد التشهد **قوله** وتكلم  
او عمل لا ينافي الصلوة تمت صلاته لانه تعذر البناء لوجود القاطع ولم يبق عليه شيء من الاركان قال الخنذي  
الامام اذا فقهه بعد ما فقه قدر التشهد او احدث متعمدا وخلعه لاحقون وسبقون فهذه احدى خمسة اوجه  
الفتنة والحدث العمد والسلام والكلام والقيام فهي ثلثة منها صلوة الكل تامة في السلام والكلام و  
القيام بالاتفاق واما الفتنة والحدث العمد فصلوة الامام ومن هو بمثل حاله تامة واما صلوة المسبوقين  
فليكن فاسدة عند الخنذي لانه الفتنة مفسدة للجزء الذي يلاقيه من صلوة الامام محتاج اليه والبناء على  
الفاسد فاسد بخلاف الامام لانه منه والكلام في معناه ويتقضى وضوء الامام لوجود الفتنة في شيء  
الصلوة وعندهما لا تقصد صلوة المسبوقين لان صلوة المعتدي ينال على صلوة الامام هو اذا وفسادا  
ولم تقصد صلوة الامام فكله اصلوتهم وصار كالسلام والكلام ولو ان الامام قرع بعد ما فقه قدر  
التشهد او احدث متعمدا فان القوم يذهبون من غير سلام ولان سلم او تكلم كان عليهم ان يسلموا  
لان السلام والكلام منهيان والفتنة والحدث منه **قوله** واذا رأى المقيم الماء في صلوة بطلت  
وكذا اذا علم بان اخبره عدل بقرب الماء وهذا اذا لم يسبقه الحدث اما اذا سبقه فانصرف ليتوضأ  
فوجه الماء فانه يتوضأ ويبنى ولا تبطل صلوة كذا في النهاية قال في الاملاء يستأنف ولا يبني وقوله  
بطلت هذا اذا كان الماء سباحا وكان مع اخيه وصديقه اما لو راه مع اجنبية لا تبطل ويصير على  
صلوة واذا فرغ وطلب منه فاعطاه توضأه واستأنف وان لم يعطه فهو على يمينه **قوله** فان راه بعد  
ما فقه قدر التشهد او كان مكليا فانقضت مدة مسحه الى اخره الاصل في هذه المسائل ان الخنذي

بصنع فرض عند الخنذي فافترضا في هذه الاشياء في هذه الحالة كاعتراضها في خلال الصلوة عنده وعندهما  
الخرق ليس بخرق فاعتراض هذه الاشياء كاعتراضها بعد السلام لان الخنذي لو كان فرضا كان لا ينادي  
الا بفعل موقرة كسائر الاركان من الركوع والسجود ولانه لو كان فرضا لا تادي الحدث العمد كاستحالة ان  
يقال ان فروض الصلوة تادي بالحدث العمد والفتنة ولا ينادي بان هذه عبارة لها تحريم وتحليل  
فلا يخرج منها على وجه القيام الا بصنع كالج ولا بد بعد التشهد لو اراد استدامة التسمية الى خروج الوقت و  
خول وقت صلوة اخرى منع من ذلك بالاتفاق فلو لم يبق عليه شيء من الصلوة لما منع من البقاء على التقود  
ولانه لا يمكنه اداء صلوة اخرى بالخرق من هذه **قوله** او كان مكليا فانقضت مدة مسحه حتى كسبته الله  
في الصلوة وهو ما صح فذهب ليتوضأ فانقضت مدة مسحه فانه يتوضأ ويفعل رجليه ويستأنف الصلوة  
ولا يجوز له البناء على الصحيح لان عند انقضاء المدة يظهر الحدث السابق على الشروع فيصير كانه شرع في الصلوة  
من غير علم **قوله** فانقضت مدة مسحه هذا اذا وجد الماء اما اذا لم يجده او كان بحال اذا نزع خفيه  
التلويح على رجليه لم يفسد اجماعا **قوله** وخلع خفيه بعمل دقيق كخرجه مما اذا كان يعمل كثيرا فان صلواته تصح  
اجماعا وانما يصور خلعه بعمل دقيق بان يكون الخنذي اسعلا لا يحتاج في نزعها الى المعالجة **قوله** او كان انثيا  
فتعلم سورة اي تذكرها او سمع من يقرأ سورة او آية فحفظها اما اذا تعلم متلقنا من غيره فهو على كثير  
فيصح اجماعا وهذا اذا كان اما لو منقرا اما اذا كان ماموما لا يبطل اجماعا ولو تعلمها في وسط  
الصلوة لانه لا قراءة عليه **قوله** او عريان فوجه ثوبا يعني بالملك اما بالاباحة فهو على الخلاف المتقدم  
في التيمم **قوله** او تترك ان عليه صلوة قبل هذه ولو كانت وترا وهذا اذا كان في الوقت سنة وهي  
في حيزه الترتيب لا لم تبطل **قوله** او احدث القاري فاستغسل اميا وقبل ان الصلوة تقص في هذه  
المسئلة اجماعا لان الاختلاف عمل كثير وقيل نفسه لا يفسد **قوله** او طلعت الشمس وهو في صلوة  
الغيم وليس المراد ان ينظر الى القرص بل اذا رأى الشعاع الذي لم يكن ثم خيل منه لراي القرص كما في بلادنا



فانه يبطل **الاداء** ودخل وقت العصر وهو في الجمعة على اختلاف القولين عندها اذا صار ظل الاشياء مثله  
وعندنا في **المثلية** لو كان كاشحا على الجبهة فسقطت من برء وكذا اذا كانت امة فاعتقت وهي مكشوفة  
الكراس او كان صاحب عذر فاقطع عذره كالمستحاضة ومن في معناها ولو عرض هناك بعد معاد  
الى مسجد في السهو فهو على الخلاف كذا في الخجدي فيحتمل ان يكون قوله على الخلاف يعني ان عندنا في هذه  
ان كان بعد ما قعد قبل الشهاد فصلاته فاسدة وعندها صحيح وان كان قبل فعوده قدر الشهاد  
فغير فاسدة اجماعا ويحتمل ان يكون عندها صحيح ولو لم يقعد قدر الشهاد بعد سجود السهو وعنده  
فاسدة لان سجود السهو يرفع الشهاد وان اعترض له شيء من هذا بعد حكمه قبل ان يسجد للسهو فصلاته  
تامة اجماعا لعندها فظاهر واما عنده فلا بد بالسلام كج من التحريم ولهذا لا يتغير فرض المسافر  
بنية الاقامة في هذه الحالة وكذا اذا سلم احد التسليمتين لان انقطاع التحريم يحصل بتسليم واحدة **فصل**  
بطلت صلوة عندنا في **ج** ولا يتقلب نفلا الا في ثلاث مسائل وهو ان يذكر فائتة او طلعت الشمس  
او خرج وقت الظهر في الجمعة وفيما عدا هذه لا يتقلب نفلا **وقال** اجوس ومحمد تمت صلوة لقوله نعم اذا قلت  
هذا او فعلت هذا فقد تمت صلاتك قلنا معناه قارب القام وله انه لا يمكن ادله صلاة اخرى الا  
بالخروج من هذه الصلوة وما لا يتوصل الى الفرض الا به يكون **باب قضاء النوايت**  
لما في بيان احكام الاداء وما يتعلق به وهو الاصل شرع في القضاء وهو خلفه اذا الاداء عبارة عن تسليم  
نفس الواجب والقضاء عبارة عن تسليم مثل الواجب والتسليم لمثل الواجب انما يكون عند العجز عن تسليم  
نفسه كما في المضونات من حقوق العباد والاداء يجوز بلفظ القضاء اجماعا وفي القضاء بلفظ الاداء اختلاف  
والصحيح انه يجوز وانما قال قضاء الغوايت ولم يقل قضاء المتركات لان الظاهر من حال المسلم ان لا  
يترك الصلوة عمدا بل بقوة باعتبار غفلة او نوم او نسيان وانما ذكر الغوايت بلفظ الجمع وقال في  
الجم **باب الغوايت** بلفظ الواحد لان الجمع لا يجب في العمر الامرة واحدة قال رح ومن فاته صلوة قضا اذا ذكر

52  
اذا ذكرنا وكذا اذا تركها عمدا فاسقا او مجتاة اي قلة مبالاة بحجب القضاء ايضا لكن المسلم عتلا ودنا لا ير عليه  
التعويت قصدا فعبر عنه بالتعويت لحسن ظن به وحمل الامر على الصلاح **فصل** وقد مبال على صلوة الوقت الا  
ان يخاف فوت صلوة الوقت فيقدم صلوة الوقت على الغاية ثم يقضيها الترتيب بين الغوايت وفرض الوقت  
عندنا شرط مستحق وسيقط ثلثة اشياء ضيق الوقت والنسيان ودخول الوقت في حيز الفكر **فصل** الا  
ان يخاف فوت صلوة الوقت فيقدم صلوة الوقت على الغاية فلو قدم الغاية جاز لان النسي عن تقديمها  
لمعنى في غير المنهي عنه وهو صون الوقتية عن الغوايت بخلاف ما اذا كان في الوقت سنة وقدم الوقتية حيث  
لا يجوز لانه اذا ما قبل وقتها الثابت لها بالحديث وسوقه مع من نام عن صلوة ونسيها فليصلها اذا  
تذكر فان ذلك وقتها ولان المنهي عن صلوة الوقت اذا كان الوقت يتسع لهما المعنى يخص بهما الا ترى  
انه لو تنقل في ذلك الحال لم يمتعه وانما انهي عن صلوة الوقت خاصة والنهي اذا اختص بالمنهي عند اقتراف  
الفساد واما في حال ضيق الوقت فالنهي عن تقديم الغاية لا يخص بها وانما منع منها كي لا يؤدي الى تلغيز الوقتية  
فبذلك دليل انه لو تنقل او عمل عملا من الاعمال نسي عنه لاجل ذلك والنهي اذا لم يكن لمعنى في نفس المنهي عنه لم يقض  
العسالة وانما كان الاولي في حال ضيق الوقت ان يقدم الوقتية لانه لو بدا بالغاية فاته الوقتية فيصير  
جميعا فائتين واذا بدا بالوقتية كانت احدها فائتة فلان يصلي احدها وقتية او ياتي من ان يصليهما  
فايتين قال الخجدي اذا افتتح العصر في اول الوقت وهو لا يعلم ان عليه الظهر واطال القيام والقراءة  
حتى دخل وقت الكراهة ثم تذكر ان عليه الظهر فله ان يصلي على صلوة فان افتتح العصر في حال ضيق الوقت  
فلما صلى منها ركعة او ركعتين غربت الشمس فالقياس ان يغسل العمر والاستحسان ان يصلي فيها ثم يقضي  
الظهر ثم يصلي الظهر ثم يصلي المغرب ولو تذكر ان عليه الظهر بعد ما احترت الشمس فانه يصلي العصر ولو صلى  
الظهر لم يجز ولو افتتح العصر في اول الوقت ذكر ان عليه الظهر واطال القيام والقراءة حتى دخل الوقت  
الكلية لا يجوز صلوة وعليه ان يقطع العصر ثم يفتتح العصر ثانيا ثم يصلي الظهر بعد المغرب ولو افتتح



العصر في اول الوقت وهو لا يعلم ان عليه الظه والظلال حتى دخل وقت الكراهة ثم تذكر ان عليه الظه قل ان يحضر  
على صلوة **قول** فان فاتت صلوات رتبها في القضاء كما وجبت في الاصل اي عند قلة الغوايت بدليل قوله فيما  
بعد الا ان تزيد الغوايت على ست صلوات والدليل على وجوب الترتيب ان رسول صلعم شغل يوم الخندق  
عن اربع صلوات فقضاها من مرتبها ثم قال صلوا كما رايتوني اصيل وهذا امر بالترتيب وانما لم يقل صلوا  
كما اصيل او كما صليت لانه ليس في مسجع احدا ان يصل كما صليت في الخندق والاربع الصلوات التي  
شغل عنها يوم الخندق الظه والعصر والمغرب والعشا فقضاها من بعد هوي من التليل اي طائفة من الليل  
وهي نحو من ثلثة او رجة فامر بلا فاذا نتم اقام فصل في الظه ثم اقام فصل في العصر ثم اقام فصل في المغرب  
ثم اقام فصل في العشاء **قوله** الا ان يزيد الغوايت على ست صلوات مراده ان يصير الغوايت ستا ودخلت  
السابعة فانه يجوز اذا السادسة وفيه كمال وسوان به دخول السابعة لا يزيد الغوايت على ست وانما  
ذلك بخروج وقت السابعة والجواب ان هذا من باب اطلاق الاسم الاغلب على الكل فان الغالب  
ان خروج السادسة لا يكون الا بدخول السابعة فيحقق فوات السادسة بعرضية ان يفوت وقيل معناه الا  
ان تصير الغوايت ستا وتكمل الزيادة على الست بالوتر ومتى قضى الغوايت ان قضاها بالجماعة وكانت  
يجز فيها جهر الاحام فيها بالقراءة وان قضاها وحده يتخير والجهر افضل كما في الوقت ولو قضى بعض الغوايت  
حتى قل ما بقي عاد الترتيب عند البعض وهو الاظهر وقال بعضهم لا يعود وهو اختيار ابي جعفر لان السابعة  
لا تصور عوده قال صاحب الحاشي وهو الاصح والتوفيق بينهما انه اذا قضاها مرتبعا بالترتيب  
وان لم يقضها مرتبها لم تعد بيانه اذا ترك صلاة شدة وقضاها الاصلوة او صلوتين ثم صلى وقتية وهو  
ذاكر السابق قال بعضهم لا يجوز واليه مال ابو جعفر وقال بعضهم يجوز واليه مال ابو جعفر الكبير وعليه التوقيف  
وفي الهداية عود الترتيب هو الاظهر ولو ادبي بعض العصر في الوقت ثم غربت الشمس وعليه صلوة  
او صلواتان قبلها وهو ذاكر لها قال السرخسي يترها وطلع عيسى بن ابا ن في هذا وقال الصحيح انه يقطعها

تعد في اول الوقت

يقطعها بعد الغروب وصار الوقت وسعلا ان المعترض في حال الصلوة كالوجود عند افتتاحها  
كما لم يتم اذا وجه الماء والعاري اذا وجه الثوب وما ذكره عيسى هو القياس لكن محمد بن الحسن  
نقل لو قطع بعد الغروب كان مؤذيا صحيح العصر في غير وقتها ولو اتهمها كان مؤذيا لها حتى قضاها  
فكان اولي ولان عند الضيق قد سقط عنه الترتيب في هذه الصلوة ومتى سقط في صلوة لا يعود  
في تلك الصلوة بخلاف النسيان فيساك الترتيب غير ساقط لكن تعد للجهر فاذا زال الغدز قبل  
الخروج من الصلوة بقي عليه مراعاة الترتيب كما كان لانه لما زال الغدز في حال الصلوة صار كل لم  
يكن له رأي فان كان له رأي عمل بالبدائي وقال النووي يصل المغرب والفجر ثم يصل اربع ركعات  
ينوي به الظه والعصر والعشا لان هذه الصلوة الثلاث عدتها متفق وقال بنظره يسي يصل اربع  
ركعات يقعد في الثانية والثالثة والرابعة ينوي بها ما عليه لانها ان كانت الفجر فقد اقي ركعتين و  
خرج منها الى صلوة اخرى بانقائه وكذا في المغرب ويقعد الصلوات ولو صلى الفجر وهو ذاكر انه لم  
يوتر فصلاة الفجر فاسدة عند ابي حنيفة لان يكون صلى الفجر في آخر وقتها وعندهما صلوة الفجر ثالثة وهذا  
مبني على اختلافهم في الوتر فعنده لما كان واجبا كان الترتيب شرطا وعندهما لما كان سنة فلا ترتيب بين الفجر  
والسنة ثم عند ابي حنيفة اذا فسد الفجر هل تفسد سنة ثم المصنف لا تفسد وقد صرح به في المنظومة فقال  
والوتر فرض ويرى بذكره في فجرة فساد فرض فجرة **باب** في بنية بفساد الفجر **باب** الا و  
**قات** التي تذكر فيها الصلوة كان الا و ان يذكر هذا الباب في باب المواقيت كما في  
الهداية وانما ذكره هنا لان الكراهة من العوارض فاشبه الغوايت فتجاسس البابان وحجة صاحب  
الهداية انه لما ذكر الاوقات التي يستحب بها الصلوة عقبه بذكر ما يقابل من الاوقات التي يكره فيها  
الصلوة ليتمكن المصنف من صلوة بغير كراهة تقع في صلوة من جانب الوقت وانما لقب الباب  
بالكراهة انهم بدأ بعدم الجواز لانه اعتبر الاغلب والكراهة اكثر من عدم الجواز ولان الكراهة اعم



من عدم الجواز لان كل ما لا يجوز فالكراهة فيه حاصلة ايضا كما هي ثابتة في المكروه ولا يلزم من كل مكروه انه  
لا يجوز فالكراهة ثابتة في صورتين وليس عدم الجواز ما ينافي الكراهة وهذه التسمية مثل تسمية البيع  
القاسد وان الخرافة في البيع الباطل قال رح لا يجوز الصلوة عند طلوع الشمس وعند قيامها في الظهيرة  
ولا عند غروبها يعني قضا الفرائض والواجبات الفاتية عن وقتها كسجدة التلاوة التي وجبت بالتلاوة  
وفي وقت غير مكروه والوتر وانما لا يجوز الفرائض فيها لانها وجبت كاملة لا تتأدي بالناقص حتى انه  
يجوز عصر يومه لانه وجب ناقضا نقصان سببه فقول لا يجوز الصلوة عند طلوع الشمس اراد ما سوى  
النفل وفي المشكل قوله لا يجوز الصلوة ذكره معر فابا لان واللام وهما الاستغراق الجنس فينبغي ان لا يجوز  
الطوع وليس كذلك فانه يجوز مع الكراهة الآتية وجبه ان الالف واللام للمعهود وهو الفرض فيصرف  
عدم الجواز اليه فقط فنقول المراد بقوله لا يجوز الصلوة النفل فعناه لا يجوز فعلها شرعا ما لو  
شرع فيها وفعلها جاز وان شرع فيها وقطعها يجب عليه قضاؤها وان كان المراد الفرض لا يجوز اصلا  
**وعند طلوع الشمس** حد الطلوع قد روي او يحين وفي المصنف ما دام يقد على النظر الى قرص الشمس  
فقد في الطلوع لا تباح الصلوة فاذا عجز عن النظر تباح **ولا يسجد** للتلاوة لانها في معنى الصلوة  
فان قلت لم الحقت هنا بالصلوة ولم يلحق بها في الحقيقة مع ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى منكم قمتة  
فليعد الوضوء والصلوة قلت عدم الحاق هناك باعتبار ان الالف واللام في قوله فليعد الصلوة  
للعهد وانما الصلوة المعهودة في ذات التحريم والركوع والسجود فلا يتناول السجود مجزا  
من تحريمه واما هنا النبي عن الصلوة في هذه الاوقات كيلا يتبع التثنية بالصلوة بمن يعبد الشمس  
وبالسجود يحصل التثنية بهم ايضا فذكر **ولا يصلي على جنازة** ولا يسجد للتلاوة وهذا اذا  
وجبت في وقت مباح واخرنا الى هذا الوقت فانه لا يجوز قطعها ما لو وجبت في هذا الوقت  
واذ تيان فيه جاز لانها اذيت ناقصة كما وجبت اذا لوجب بحضور الجنازة والتلاوة فان

دالة التلاوة

فان قلت ما الافضل الاداء والتأخير الى وقت مباح قلت اما الجنازة فالأفضل الاداء التولم  
عجلوا بموتاكم وقال ثلاث لا يؤخرون جنازة ات ودين وجدت ما تقضيه وكبر وجهها كغفرها  
في سجدة التلاوة فلا فضل التأخير لان وجوبه على السراحي وفي الهداية المراد بالنهي المذكور في صلوة الجنازة  
وسجدة التلاوة الكراهة حتى لو صلاها فيه او تلاها سجدة فيه وسجد طحا لانه اذيت ناقصة كما  
وجبت **قوله** العصر يومه عند غروب الشمس لان السبب هو الجزء القاييم من الوقت وذلك الجزء  
القاييم من الوقت ناقص لانه آخر وقت العصر فقد اداها كما وجبت بخلاف غيرها من الصلوات  
لانها وجبت كاملة فلا تتأدي بالناقص ولو طلعت على الشمس وهو في صلوة الفجر فسدت بخلاف  
ما اذا غربت على مصلي العصر حيث لا يفسد والفرق انها اذا غربت وقد دخل وقت المغرب  
فيكون مؤديا في وقت واما اذا طلعت فقد خرج الى وقت بل هو وقت مكروه ففسد ولو شرع  
في الطوع في الاوقات الثلاثة قال في النهاية يجب قطعها وقضاؤها في وقت مباح في ظاهر الرواية و  
قيل الافضل قطعها ولو مضى فيها خرج عن ما وجب عليه بالشرع ولا يجب سواه فان قطعها واداءها  
في وقت مكروه اجزا عندنا خلافا لغيره كما اذا دخل في الطوع عند قيام الظهيرة ثم افسده و  
قضا عند الغروب قال المجتهد اذا شرع في الطوع في الاوقات الثلاثة فالأفضل ان يقطع ويعفي  
في وقت مباح فان لم يقطع ومضى عليه فقد اسأ ولا شيء عليه ولو شرع في الصوم في الايام المنية  
كيوم الفطر ويوم النحر واما يوم التشرع ثم افطر لا يلزمه القضاء عند الاحتياج ولا وعندهما يلزمه فاما  
سواها بين الصوم والصلوة وابوح لا يفرق بينهما فقال الصلوة تقع اولاً بالتحريم وهي ليس  
من الصلوة عندنا فانما نفقت في غير بني والدخول في الصوم يقع على وجه مني عنه اذا الجزء الاول  
من الصوم صوم فوقع منه تبا عنه فلم يتعلق به الوجوب **قوله** ولا عند غروب ما يعني اذا حترت ولو  
اوجب على نفسه صلوة في هذه الاوقات فالأفضل ان يصليها في وقت مباح ولو صلاها فيها خرج عن هذه



في وقت آخر ولو لم يكن  
فيه خروج من نذره وعند زفر لا يجزيه وفي الهداية اذا قال الله علي صوم يوم الخراف وقضا هذا النذر  
صحيح عندنا خلافا للزفر والشافعي هما يقولان نذرها هو معصية لور في النذر من صوم هذه الايام  
ولنا ان النذر لغيره وهو ترك اجابة دعوة الله فيصير نذره لكنه يظفر احتراما من المعصية المجاورة  
ثم يقضي استعظام الواجب وان صام فيه كج من نذره لانه اداءه كما التزمه وفي فتاوي صلح قال  
ابوس من شرع في التطوع بعد العصر يؤمر بالتقطع ثم بالقضاء اما لو دخل فيها على ان العصر علمه ثم سبق  
انه لا شيء عليه فافسده لا يلزمه القضاء عندنا وقال زفر يلزمه ولو افتح الظهر على ظن انها عليه فافتقد  
به رجل بنية التطوع ثم ذكر انه قد صلاها فقطعه فلا قضاء عليه ولا على الذي اقتدي به ذكره الحنفية  
في باب السهو وفي النهاية يجب على المقتدي القضاء عند بعض المشايخ **قوله** ويكره ان يتنفل بعد صلاة  
الفجر حتى تطلع الشمس وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس اما قيام في العصر بعد الاربع ساهيا  
او في الفجر لا يكره ويتم لانه من غير قصد وفي الخجدي لا يضيف ركعة اخرى في الفجر والعصر لان  
التطوع بعدها مكروه ولو افسدها ولم يضيف اليها اخرى لا يلزمه قضاء ما وعند زفر يلزمه  
قضا ركعتين **قوله** ولا لباس ان يصل في هذين الوقتين الغوايت ويسجد للتلاوة ويصل على الجبهة  
ولا يصل فيهما المنذور ولا ركعتي الطواف ولا ما شرع فيه ثم افسده **قوله** ولا يصل ركعتي الطواف  
فان قلت هما واجبتان من جهة الشرع كوجوب سجدة التلاوة فينبغي ان يؤتى بهما في هذين  
الوقتين كسجدة التلاوة قلت انهم فاكراهما بما لا اثر ومما روي ان عمر رضي الله عنه طافا  
بالبيت بعد صلاة الفجر ثم خرج من مكة حتى اذا كان بذي طوي بعد طلوع الشمس صلى ركعتين وقال كعتا  
مقام ركعتين فقد اخرها الي ما بعد طلوع الشمس وما وجب مضافا الى العبد لا يجوز كالمندورة  
والنفل الذي يشده وركعتي الطواف لان وجوبها بفعله وهو شرعه في الطواف فان قلت

قلت وجوب سجدة التلاوة بفعله وهو التلاوة قلت الوجوب فيها لعينه وفي ركعتي الطواف  
الوجوب فيها لغيره اي لغير الوقت وهو ختم الطواف وصيانة المؤدي عن الكراهة **قوله**  
ويكره ان يتنفل بعد طلوع الفجر باكثر من ركعتي الفجر لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزد عليهما قال شيخ الاسلام  
النهي عن ما سواهما نحو ركعتي الفجر لا لخلل في الوقت لان الوقت متعين لها حتى لو نوي تطوعا  
كان عنهما فقد منع عن تطوع اخر يمتد في جميع الوقت كالمشغول بهما لكن صلاة فرض اخر فوق  
ركعتي الفجر فبان ان يصرف الوقت اليه وفي التجنيس من صلى تطوعا في اخر الليل فلما صلى ركعة  
طلع الفجر كان الاتمام افضل لان وقوعه في التطوع بعد طلوع الفجر لا عن قصد قال في الفتاوى  
والاينوبان عن سنة الفجر على الاصح ولو صلى ركعتين وهو يظن ان الفجر لم يطلع ثم تبين انه قد طلع  
فانه يجزى عن ركعتي الفجر ولا ينبغي ان يعيد **قوله** ولا يتنفل قبل المغرب لما فيه من تاخير المغرب فلان  
المبادرة الي اداء المغرب مستحب فكان النهي لئلا يكون النفل شغلا عن اداء المغرب لا يجزى  
في الوقت وكذا التنفل بعد خروج الامام للخطبة يكره لئلا يشغل عن سماعها للمعنى في وقت  
**باب النوافل** النفل في اللغة هو الزيادة ومنه سميت الغنيمة نفلا لانها زيادة على ما وضع  
له الجهاد وهو اعلاء كلمة الله وسمي ولد الولد نافلة لانها زيادة على الولد قال الله تعالى وهبنا لك الحق  
ويعقوب نافلة وفي الشرع عبارة عن فعل ليس بفرض ولا واجب ولا مسنون وكل سنة نافلة وليس  
كل نافلة سنة فلهذا القبة بالنوافل لانها مشقة على السنن وفي النهاية لقبة بالنوافل وفيه ذكر السنن  
لكون النوافل اعم كالحق الاوقات التي تكرر فيها الصلوة قال الامام ابو زيد النفل شرع  
لجبر نقصان ممكن في الفرض لان العبد وان علت رتبة لا يخلو عن نقص حتى ان احد الوقتين  
ان يصل الفرض من غير تقصير لا يلام على ترك السنن قال شيخ السنن في الصلوة ان يصل  
ركعتين بعد طلوع الفجر بدأ بسنة الفجر لانها اكمل من ساير السنن ولهذا قيل انها اقرب من الواجب







النماز ان شاء الله ركعتين بتسليم واحدة وان شاء اربعاً وتكره الزيادة على ذلك يعني بتسليم واحدة  
**قوله** فاما نافلة الليل فقال ابو جعفر فان صلى ثمانين ركعات بتسليم جاز وتكره الزيادة على ذلك وتكره الزيادة  
 ياد ان شاء الله بالليل اربعاً بتسليم واحدة وان شاست بتسليم وان شات ثمانية بتسليم وتكره  
 الزيادة على ذلك ولكن الافضل اربعاً بتسليم ليلاً ونهاراً **قوله** قال ابو جعفر ومحمد لا يزيد با  
 الليل على ركعتين بتسليم واحدة اي من حيث الافضل قال في الهداية الافضل بالليل عندنا  
 ومحمد مثني مثني وفي النهار اربع اربع وعندنا في جميعها اربع اربع لهما الاعتبار بالتراخي و  
 لا في اداءه ومكره فيكون اكثر من ثلثة وازيد فضيلة ولهذا الورد ان يصلى اربعاً بتسليم  
 لا يخرج عنه بتسليمين وعلى العكس يخرج كذا في الهداية واما في التراخي فانه يودي بجماعة فيراعي  
 فيها التيسير **قوله** وتكره الزيادة على ذلك اي على ثمانين ركعات في صلوة الليل بتسليم والزيادة  
 في صلوة النهار على اربع بتسليم وموجب العقد في التطوع ركعتان واما يلزمه الشفع الثاني بالقيام  
 الي في الثالثة لان كل شفع من التطوع كصلوة على حدة الا ترى انه يقرأ في كل ركعة منه الفاتحة  
 سورة واذا قام الى الثالثة استفتح كما يستفتح عقيب الترتيب فعلى هذا اذا افتتح التطوع بنية الاربع  
 او الست او الثمان ثم افسده لم يلزمه الاقتصار ركعتين في ظاهر الرواية وعن ابي الحسن سوايتان في رواية  
 يلزمه اربع وفي رواية يلزمه ما نوي ولو قال انه على ان اصل ركعة لزمه ركعتان وان قال ثلثة ركعات  
 يلزمه اربع لان التطوع لا يجوز ان يكون وقرأ وان قال نصف ركعة لزمه ركعة لانه لا يتبعه وانما  
 لزمه ركعة وجب عليه ركعتان لان التطوع لا يكون وقرأ ولو قال ركعتين بغير وضوء لزمه  
 بشي عند محمد وقال ابو جعفر يلزمه ركعتان بوضوء تصحيحاً للنذر ولو قال ركعتين بغير قراءة لزمه  
 ركعتان بقراءة اجماعاً لان الصلوة بغير طهارة ليست بعبادة واما بغير قراءة فهي عبادة كصلوة اليا  
 الاخر **قوله** والقراءة في الفرايض واجبة في ركعتين اي فرض قطعي في حق العمل وقال الشافعي فرض في الركعات

في ركعتين بتسليم

ركعات كلما عودتم لصلوة الا بقرأة وكل ركعة صلوة وقال مالك فرض في ثلاث اقامة للاكثر مقام  
 الكل تيسيراً ولنا قوله فاقروا ما شئتم من القرآن والامر بالفعل لا يقتضي التكرار وانما وجبنا في  
 الثانية استدلالاً بالاولي لانها يشاكلان من كل وجه واما الاخران فيغارقان ههنا في حق السقوط با  
 السفر وصحة القراءة في الجهر والاخفاء في قدر القراءة فلا يلحقان بهما واما قوله عم لصلوة الا بقرأة  
 فهو شاهد لنا لانه ذكر الصلوة مطلقاً والصلوة متى ذكرت مطلقة لا تنصرف الى ركعة واحدة وانما تنصرف  
 لصلوة كاملة وهي ركعتان غير فلكل حلف لا يصلى صلوة فانه لا يحث حتى يصلى ركعتين بل لا بد  
 ما اذا حلف لا يصلى ولم يقل صلوة فانه يحث اذا صلى ركعة **قوله** ومحمد بين الاخيرين ان شاء الله  
 وان شاع سجد وان شاع سجد يعني مقدار ما يمكن ان يقول فيه ثلاث تسبيحات ولهذا الاجاب السهو  
 بترك القراءة فيهما في ظاهر الرواية كذا في الهداية الا ان الافضل ان يقرأ فيها الفاتحة قال في النهاية  
 ان شاقرا يعني الفاتحة وان شاع سجد يعني ثلاث تسبيحات وان شاع سجد يعني مقدار ما يمكن  
 ان يقول فيه ثلاث تسبيحات فاذا لم يقرأ ولم يسجد كان مسياً ان يعد السكوت وان كان ساجداً  
 فالله ان لا يجز عليه سهو **قوله** وان شاع سجد هذا عند ابي الحسن فان السكوت عنده ليس باساءة  
 وعندهما السامة وعند بعضهم كراهة وكراهة اخفش من الاساءة والقراءة سنة والتسبيح  
 مباح والسكوت اساءة **قوله** والقراءة واجبة في جميع ركعات النفل وفي جميع الوتر اما النفل فلان  
 كل شفع منه صلوة على حدة والقيام الى الثالثة كترية مبتدأة ولهذا يستفتح فيها ويتعوذ  
 واما الوتر فللاحتياط لانه متردد بين الفرض والنفل لوجود علامة الامرين فاحتاطوا له بالاحتياط  
 القراءة لئلا ان يكون نفلاً ولا يستفتح في الثالثة منه ولا يتعوذ ولا يكمل تشبهه الاول لشبهه في الفرض  
**قوله** ومن دخل في صلوة نفل ثم افسده بقضاء ما اذا دخل فيها قصد اما ساجداً كما اذا قام  
 ساجداً مسياً ثم افسده لا يقضيها وقوله افسده بافسدت بفعله او بغير فعله كالتيمم برب الماء وما

سواء



اشبه وكالمرة اذا حاضت في التطوع يجب القضاء بخلاف الفرض فان صلى اربع ركعات وقعد في الاولتين  
ثم افسد الاخيرتين قضاء ركعتين لان الشفع الاول قد تم والقيام الى الثالث بمنزلة تحريمه مبتدأة فيكون  
ملتزما وهذا اذا افسد الاخيرتين بعد الشروع فيما بان قام الى الثالث ثم افسد اما اذا افسد لا يجب عليه  
قضاء الاخيرتين لانه افسد قبل الشروع في الشفع الثاني عن ابي س يقضي اعتبارا للشروع بالتذوقية  
بقوله وقعد لانه لو لم يقعد وافسد الاخيرتين لزمه قضاء اربع اجماعا **وقال** ابو س يقضي اربعا وهو  
احتياط لانها بمنزلة صلوة واحدة حتى ان الزوج لو خيرا امراته وفي الشفع الاول واخترت شفعه  
لها فالت اربعا لا تبطل شفعتها ولا خيارها كذا في النهاية وفي الحيزي والكسبي ان سلت على ركعتين  
فهي على خيارها وان الت اربع بطل خيارها لان ما زاد على ركعتين صلوة اخرى واذا كانت في اربع  
الظهر الاولى لم تبطل خيارها بانتقالها الى الشفع الثاني فان صلى اربعا ولم يقرأ فيهن شيئا اعاد ركعتين  
عندها وقال ابو س اربعا وهذه المسئلة مبنية على اصلين احدهما ان فساد الشفع الاول  
بترك القراءة لا يرفع التحريم ولا يمنع الدخول في الشفع الثاني عندها وقال محمد يرفع التحريم ويجب  
فساد الثاني واصل آخر ان الشفع الاول اذا افسد بترك القراءة فالشفع الثاني لا يلزمه بجزء القيام  
حتى ياتي في الشفع الثاني ركعة كاملة بقراءة عند ابي ح فو قال ابو س يلزمه بجزء القيام واجمعوا  
ان الشفع الاول اذا صح يلزمه الشفع الثاني بجزء القيام فاذا ثبت هذا فالترجيح عليه ثمان  
مسائل احدها اذا صلى اربعا ولم يقرأ فيهن شيئا فعليه قضاء ركعتين عندها وقال ابو س  
يقضي اربعا فانفق اربع وهو محمد من اصلين مختلفين اما عنده محمد لما فسد الشفع الاول بترك  
القراءة ارفعت التحريم ولم يصح الشروع في الثاني عنده ابي ح فلم تفسد التحريم الا اذا فسد  
الشفع الاول بترك القراءة فالتا لا يلزمه بجزء القيام والثانية اذا قرأ في الاولتين لا غير  
فعليه قضاء الاخيرتين بالاجماع لان الشفع الاول قد تم فلزمه الثاني بجزء القيام وافسده بترك

58  
بترك القراءة والثالثة اذا قرأ في الاخيرتين لا غير فعليه قضاء الاولتين بالاجماع وهل تكون الاختتان  
صلوة عندهما نعم وعنده محمد لا حتى لو اتمه في انسان في الشفع الثاني لا يصح اقتداء به ولو قعد لا ينتقض  
وضوؤه والرابعة اذا قرأ في احد الاولتين واحدا الاخيرتين فعليه قضاء اربع عندها وقال محمد ركعتين  
اما ابو س فيقول فسد الشفع الاول والثاني يلزمه بجزء القيام وعنده ابي ح وجده منه ركعة بقراءة ثم  
فسدت بعد والخامسة اذا قرأ في الاولتين واحدا الاخيرتين لزمه قضاء الاخيرتين بالاجماع لان الشفع  
الاول قد صح والثاني يلزمه قضاؤها بالاجماع والاخرتان صلوة عندها خلافا للمحمد والسابعة  
اذا قرأ في احدي الاولتين لا غير فعليه قضاء ركعتين عندها وقال ابو س اربع والثامنة اذا  
قرأ في احد الاخيرتين لا غير فعليه قضاء اربع عندها وقال محمد ركعتين ولو لم يقرأ في الاولتين  
وقرأ في الاخيرتين ونوي به قضاء عن الاولتين لا تكون قضاء بالاجماع لانها صلوة واحدة عقدت  
بتمكية واحدة فلا يكون بعضها قضا وبعضها اذا قال في النهاية اذا قرأ في الاولتين لا غير فعليه قضا  
الاخيرتين بالاجماع لان التحريم لم تبطل فصيح الشروع في الشفع الثاني فساد بترك القراءة لا يفسد  
الشفع الاول قال وهذا اذا قعد بينهما اما اذا لم يقعد فعليه قضاء اربع لان الفساد في الثاني يسي  
الى الاول اذا لم يقعد فبان لك من هذه الثمان المسائل ان اربعا منها مباح عليها وهن اذا  
قرأ في الاولتين لا غير او في الاولتين واحدي الاخيرتين او في الاخيرتين لا غير او في احدي الاولتين  
والاخيرتين ففي هذه الاربعة يقضي ركعتين اجماعا واربعة مختلف فيها اذا قرأ في احد الاخيرتين  
لا غير او في احدي الاولتين واحدي الاخيرتين يقضي اربعا عندها وعنده محمد ركعتين ولو قرأ في  
احدي الاولتين او لم يقرأ في الكل يقضي ركعتين عندها وعنده ابي س اربعا **وقال** ويصل النافلة  
قلعة مع القدرة على القيام لقوله عم صلوة القلعة على النصف من صلوة القيام اي في حق  
الاجر فان قيل هذا الحديث لم يتعرض لصلوة الفرض ولا لصلوة التطوع والحالة العذر



ولا حالة غير العذر فما وجه الاحتجاج به على ما ادعيتموه من صلوة النافلة قاعدة مع القدرة على القيام  
قبل الاجماع منعقد على ان صلوة الفرض قلعة مع القدرة لا يجوز وكذا الاجماع منعقد على ان صلوة  
الفرض العاجز عن القيام قاعدة مساوية لصلوة القاييم في الغفيلة والاجرة فلم يبق ح الاصلوة التطوع  
قاعدة بدون العذر فهو على نصف الاجر من صلوة القاييم وانما جازت النافلة قلعة مع القدرة  
على القيام لان الصلوة خير موضوع وربما يشق عليه القيام في اذله تركه كيلا ينقطع عن هذا الخير  
الموضوع وقيده بالنافلة احترازاً عن الفرض قال في الهداية والسنن الرواية نوافل يعني يجوز ان  
يصلها قاعدة مع القدرة على القيام واختلفوا في كيفية القعود قيل كيف شاء والمختار انه يقعد كما  
يقعد في التشهد وان افتتحها قايماً ثم قعد من غير عذر جاز عندنا في هذا استحسان وعندها  
لا يجوز الا من عذر وهو العكس لان الشروع معتبر بالنقد من حيث ان كل واحد منهما ملزم  
ثم من نذر ان يصل ركعتين قايماً لم يجز له ان يقعد فيهما من غير عذر فكذلك اذا شاع قايماً لم يجز له ان  
يقعد فيهما من غير عذر وله ان اذا افتتح التطوع قلعة مع القدرة على القيام جاز فالبقاء اولى  
بخلاف النذر فانه التزم بصاحبه لو تنص على القيام لا يلزمه القيام عند بعض المشايخ على ما بين  
ان شاء الله تعالى والدليل على التفرقة بين الشروع والنذر انه لو نذر ان يصوم مثلاً بجماعات  
البعث ومرض او اظفر الزمة الاستيفاء وفي الشروع لا يلزمه الاستيفاء وكذا اذا نذر ان يحج مثلاً لم يلزمه  
ما شاء ولو شاع فيه ما شاء لم يلزمه المشي كذا هنا فان قيل اذا افتتحها قايماً هل له ان يقعد  
عند ابي ح في الركعة الاولى بعد شروعه قايماً كما له ان يقعد في الثانية قيل نعم لان اطلاق  
وضعه يدل على الجواز ولو نذر صلوة ولم قايماً او قاعداً قال بعضهم هو بالخيار بين القعود  
والقيام وقال يلزمه قايماً ولو افتتح التطوع قلعة ثم بدله ان يقوم فقام وصله ما بقي جاز  
عندهم جميعاً ومن كان خارج المصير تنقل على دابة الى اي جهة توجهت به يؤم بها لان

لان النافلة خير موضوع مشروعة على حسب الشاطط غير مختصة بوقت فلو الزمناه النزول والمستقبال القبلة  
ينقطع عنه القافلة او ينقطع به عن القافلة وكلاهما ضرر قال في المبسوط لو لم يكن في التنقل على الدابة  
من المنفعة الاحتفاظ للسان من فضول الكلام كان كافياً وقيد بالنافلة لان المكتوبة لا يجوز على الدابة  
الا من عذر وهو ان يخاف من النزول على نفسه او دابته من سيع او لص او كان يظن ان ردة لا يجد  
على الارض مكاناً جافاً او كانت الدابة جرحاً او نزل لا يمكنه الركوب الا بمعين او كان شيخاً كبيراً او نزل  
لا يمكنه ولا يجد من يعينه فيجوز صلوة الفرض في هذه الاحوال كلها على الدابة ولا يلزمه العادة وكما  
تسقط الاركان عن الركب يسقط عنه استقبال القبلة كذا في الفتاوى الردعة بالركب والعين المبرية  
الماء والطين والوحل الشديد وكذلك الردعة بالسكين ايضا والمجع ردة ورداع والوحل بفتح  
الحاء والطين الرقيق وبسكين الخالعة ردة كذلك في الصحاح والسنن الرواتب نوافل يعني الى ح طين  
لستة الفجر لما اكتم من سايرة والتقييد بخارج المصير يعني اشتراط السفر يعني الجواز في المصير وجده خارج  
قدرا الميل فان كان اقل من ذلك لا يجوز وقيل قد رده بصله العبد والاصح انه مقدراً بالجواز للمسافر  
القصر فيه ولو كان في المصير لا يجوز له النقل على الدابة عندها وقال ابو حنيفة ان المستقل انما يجوز له ذلك  
لانه بالنزول ينقطع عن القافلة وهذا المعنى معدوم في المصير **قوله** تنقل بحجرة الفرض والوتر وانما  
يجوز له التنقل على الدابة اذا كانت مسائية اذ اذا كانت واقعة قللاً ولو صلى الفرض على بعير لم  
يسير لا يجوز ولو صلى على جمل لا يسير جاز ولا يشبه الحيوان والعمدان كذا في المسقا وفي الخبر  
اذا صلى الفرض في شق محمل على دابة وركب تحت المحمل حشيه حتى صار قدام المحمل عليها جاز ولو فتح  
المطوي خارج المصير كما ثم دخل المصير كما بطلت تحريمه حتى لو قعد لا وضوء عليه وهذا عندنا في  
وفي المصير على الدابة ما لم يبلغ منزلة وقيل ينزل ويترها نازل ولو افتتح التطوع ركبا ثم نزل  
يسن وان صلى ركعة نازلاً ثم ركب يستأنف لان الركوب عمل كشيء وعنده زفر يعني الوجهين **قوله** الى اي



جهة توجهت به فان صلى الى غير ما توجهت به الدابة لا يجوز لعدم الضرورة كذا في الفتاوي وقوله يؤتى  
ايام ويجعل السجود اخفض من الركوع ولا يجوز لما شئ ان يصل على اي كان وجهه عندهم جميعا لانه  
فاعل لما بنا في الصلوة بنفسه فصار كالكلام والاكل والشرب وكذا لا يجوز في حالة السباحة لانه كما  
كالمشي واذا كان على سيج الدابة نجاسة اكثر من قدر ما لا يمس به على ظاهر الرواية قال في الفتاوي  
يعني اذا كان من لعاب الحمار اما اذا كان دما او عذرة او بولا لم يجر وهو قول محمد بن مقاتل اما  
في ظاهر الرواية لم يفضل بينهما وجوز على ذلك لان بناء على التخفيف وفي شرح لا تقصص صلوة لانه  
غير منصرف فاشبه اذا كان على الدابة نجاسة فانه لا يؤمر بغسلها لذلك هذه ابواب **سجود**  
**السهو** لما شئ ذكر الاداء من الفرائض والنوافل والعقضاء شرع في جبر نقصان يتمكن بينهما جميعا  
كما ذكر النوافل لكونه جبر للنقصان المتكفي في الاداء والعقضاء والفرائض والنوافل فكان بعد الجمع وهو  
من باب اضافة الشئ الى سببه والسهو والسيان ضد الكرا لا ان بين السهو والسيان فساد وان  
السيان غروب الشئ عن النفس بعد حضوره والسهو قد يكون عما كان الانسان به عالما او عن مالا  
يكون عالما به قال رح سجود السهو في الزيادة والنقصان سواء بعد السلام وقال الشافعي قبل  
السلام فيها وقال مالك ان النقصان قبل السلام وان كان للزيادة فبعد السلام والخلاف  
في الاولوية حتى لو سجد عندنا قبل السلام جازنا لان الاول اولي **قوله** يسجد سجدتين ثم تشهد  
ويسلم فيه اشارة الى ان سجود السهو يرفع التشبه والسلام ولكن لا يرفع العقدة لان الاقوي  
لا يرتفع بالادنى بخلاف السجدة الصليبية لانها اقوي من العقدة فيرفعها وقوله يسلم الى التسليمين  
هو الصحيح وقال في الخبر الاسلام يسلم تسليمه واحدة تلقا وجهه ولا ينصرف عن القبلة وهذا خلاف  
المشهور ومن عليه سجدة السهو في الخبر اذا لم يسجد حتى طلعت وبعد ما قد قد تشهد قطعت  
عنه وكذا اذا سها في قضاء الغائبة فلم يسجد حتى احمرت الشمس وفي الجمعة اذا خرج وقتها كذا في الفتا

في سجدة السهو  
انما هي سجدة واحدة  
تكون في الزيادة والنقصان  
سواء بعد السلام او قبله  
ولا يرفع بها التشبه والسلام  
ولا يرفع بها العقدة لان الاقوي  
لا يرتفع بالادنى بخلاف السجدة  
الصليبية لانها اقوي من العقدة  
فيرفعها وقوله يسلم الى التسليمين  
هو الصحيح

الفتاوي وباقى بالصلوة على النبي والدعاء في قعدة السهو يعني سجود السهو وهو الصحيح لان الدعاء  
موضع اخر للصلوة وقال الطحاوي يدعوا في القعدة بين جميعا ويصل على النبي فيها ومنهم من قال  
عند الخي هذا كس يصل على النبي في القعدة الاولى وعند محمد في الاخيرة وكسلم وعليه سجدة السهو  
عاد الى حرمة الصلوة قال محمد وزفر سلام من عليه السهو لا يخرج من حرمة الصلوة وفائدة اذا  
سلم وعليه سهو فاقدي به رجل فاقداؤه موقوف عندها ان عاد الى سجود السهو صح اقتداؤه  
والا فلا وعند محمد وزفر صح اقتداؤه عاد او لم يعد ولو تيقنه بعد السلام قبل ان يسجد للسهو فصلوة  
تامة وسقط عنه السهو اجماعا ولا يجب عليه الوضوء لصلوة اخرى عندها وقال محمد يجب لان القعدة  
حصلت عنده في حرمت الصلوة واجبو ان اذا عاد الى سجدة السهو ثم اقتدي به رجل في الفتاوي  
وجه وكذا اذا قعد يجب عليه الوضوء قال الفتاوي القعدة بعد سجدة السهو ليست بفرض وانما  
امر بها تنقح ختم الصلوة بها حتى لو قام وتركها لا تقصص صلوة كذا قال الحلواني **قوله** والسهو بغيره اذا  
زاد في صلوة فعلا من جنسها ليس منها في قوله يلزمه تعجيل فانه واجب وهو الصحيح لانه شرع كجبر النقصان  
فكان واجبا كالماتى اليه واذا كان واجبا لا يجب الا بترك واجبا ولو تأخيره او بتغيير ركن ساها  
وقوله من جنسها احترز من غير جنسها كتقليب الحجر ونحوه فانه اما ان يكون مكروها او مفسدا فان قلت  
ما الغاية في قوله ليس منها اذا المعلوم انه اذا اخطأ في صلوة علم ان الزيادة ليس منها قلت احترز بذلك  
عن ما اذا اطلال القيام او القعود فانه زاد فيها فعلا من جنسها وهو لا يجب عليه السهو لانه منها  
بدليل ان جميع ذلك فرض فان قلت لم وجب السهو عند الزيادة وانما هو لجبر النقصان والزيادة عند  
النقصان قلت لان الزيادة في غير موضعها نقصان لا ترى ان من اشترى عبدا وله ست اصابع  
كان لروحه كما لو كان له اربع اصابع وعلم ان سجدة السهو جبر النقصان ويرضيان الرحمن ورضي  
الشیطان فليداهما واجبتان **قوله** او ترك فعلا سنونا اي فعلا واجبا عرف وجوبه بالنسبة كالعقدة



الاولى او قام من موضع القعود او ترك سجدة التلاوة عن موضعها وقيد بقوله فعلا لانه اذا سئل  
 الاذا كان لا يجب السجود كما اذا سئل عن التثا والتعود وتكبيرات الركوع وشيخاتها الا في خمسة مواضع تكبير  
 العيد والقنوت والتشهد والقراءة وتأخير السلام عن موضعه **قوله** وترك فالتحذير الكتاب لانها واجبة  
 وكذا اذا ترك اكثر لان لاكثر حكم الكل **قوله** والقنوت لانه واجب وكذا اذا ترك تكبيرة القنوت **قوله** او  
 التشهد لانه واجب **قوله** وتكبيرات العيدين او البعض لانه واجب وكذا اذا ترك تكبيرات الركوع من  
 صلوة العيد يجب السجود ولو قرأ الفاتحة مرتين في الاوليتين فعليه السجود لانه اخر السورة ولو قرأ فيها  
 الفاتحة او السورة ثم الفاتحة ساهيا لم يجب عليه سجود صا كان قد قرأ سورة طويلة ولو قرأ الفاتحة  
 في الاخيرتين مرتين لا يسوع عليه ولو قرأ في الاخيرتين الفاتحة والسورة ساهيا لا يسوع عليه ولو لم  
 يقرأ الفاتحة في الشفع الثا لا يسوع عليه لانه مخير فيه ان شاقرا وان تسليح وان شاسكت ولو قرأ سورة  
 السجدة فلما سجد قام فقرأ الفاتحة ساهيا ثم قرأ الفاتحة في جنوبهم لا يسوع عليه كذا في الوقفات  
**قوله** او جهلا امام فيما خافت فيه او خافت فيما تجز في موضعه والمخافة في موضعها من الواجبات  
 وانما قيد بالامام لان المنفرد اذا خافت فيما يجز فيه لا يسوع عليه اجمالا لانه مخير وان جرد فيما خافت فيه  
 فيه اختلاف المشايخ وفي الكرخ لا يسوع عليه واختلف في المقدار والاصح قدر ما تجز في الصلوة  
 في الفصلين لان السير من الجهر والاختفاء لا يمكن الاحتراز عنه ويمكن عن الكثير وما تصح به الصلوة  
 كثير غير ان ذلك عند ابي حنيفة واحدة وعند هاتك ايات وفي النواذر اذا جرد المنفرد فيما خافت  
 فيه وجب عليه السجود **قوله** وسواء الامام يوجب على المؤتم السجود ولان متابعة الامام لازمة **قوله**  
 فان لم يسجد الامام لم يسجد المؤتم لانه اذا سجد يصير مخالفا لمامه وما التزم الا اذا التمتبا قوله  
 وان سجد المؤتم لم يلزم الامام ولا المؤتم السجود لانه لا يسجد وحده كان مخالفا لمامه ولان تابعه  
 الامام ينقلب الاصل بتعاقب **قوله** من سجد عن القعدة الاولى ثم ذكر وهو في حال القعود اقرب يعني بان

فيه لان الجهر

بان لم يرفع ركبته من الارض وفي المسوط عالم يستقم قايما يعود وان استتم لا يعود وصح هذا صاحب  
 الحواشي **قوله** عا د فقعه وتشهد لان ما كان اقرب الى الشئ ياخذ حكمه كفاء المصرا ياخذ حكم المصرف في حق  
 صلوة العيد والجمعة ولم يذكر الشيخ سجود السهونا هنا وفي الهداية الاصح انه لا يسجد كما اذا لم يتم  
 وفي النهاية المختار انه يسجد وجهه بخط المكي رح انه يسجد **قوله** وان كان الى القيام اقرب لم يعد لانه  
 كالقيام معنى ويسجد للسهول لانه ترك الواجب فلو عاد منها بطلت صلوة كما اذا عاد بعد ما استتم قايما  
 بما لان القيام فرض والقعدة الاولى واجبة فلا يترك الفرض لاجل الواجب فان قيل يشكل على هذا بما  
 اذا اذلت سجدة فانه يترك القيام وهو فرض ويسجد للتلاوة وهي واجبة فقد ترك الفرض  
 لاجل الواجب قبل كان العكس هناك ايضا ان لا يترك القيام لاجلها والمعنى فيه ان المقصود من  
 سجدة التلاوة اظهار التواضع ومخالفة الكفار فانهم كانوا يستكبرون عن السجود فجوز ترك القيام  
 لتحقيق المخالفة من ان في صلوة الفرض اما في النفل اذا قام الى الثالثة من غير قعدة فانه يعود ولو  
 استتم قايما لم يقيد بالسجدة كذا في الوجيز **قوله** وان سجد من قعدة الاخيرة فقام الى الخامسة رجع  
 الى القعدة عالم يسجد والغا الخامسة اي تركها لان رجوعه الى القعدة اصلاح صلوة وذلك ممكن  
 عالم يسجد لان ما دون الركعة محل للفرض **قوله** ويسجد للسهول لانه اخر واجبا وهو القعدة **قوله**  
 وان قبه الخامسة بسجدة بطل فرضه يبطل بوضع الجبهة عند كس لانه سجود كامل وعند محمد  
 برفعها لان تمام الشئ باخذه وهو الرفع وغايدته فيما اذا سبقه الحدث في السجود فرفع ركبته  
 ليتوضا فانه يجوز له البناء لانه لم يؤذ جزوا من الصلوة مع الحدث وعند الحنابلة لا يجوز له البناء  
 قد حصل جزوا من الصلوة مع الحدث وهو السجود فلا يجوز له البناء والمختار قول محمد **قوله** ولو لم  
 بطلت التيممة واذا بطلت عنده لا يقيم اليها اخرى قال لانها لو لم تبطل نصير نطوعا وترك القعدة

لا يجوز له البناء الا في حال السجود



على رأس الركعتين في التطوع مفسد عنده واما عند ما فترك القعدة على ركس الركعتين في التطوع  
لا يفسد بقيت التحريم فيضيف اليها اخرى حتى يصير مثلاً **قوله** وكان عليه ان يضم اليها ركعة سادة  
فيه اشارة الى الوجوب وفي المبسوط قال واجب الى ان يشفع الخامسة لان النقل شرع شفعاً لا وتر  
وهذا في سائر الصلوات الا في الصلوة لا يضم اليها لان يكون نقلها قبل المغرب وكذلك مكره وفي قاضي خان  
الا لغيره فانه لا يضيف اليها لان النقل قبلها وبعد مكره فان اقتضى به انسان في بايتين الركعتين اعني  
الحنة والسكينة يلزمه ست ركعات عندها لان الكل صار نفلًا وعند محمد لا يلزمه شيء لا يقد انقطع الا  
حرام حين فسد الفرض ولو لم يضم اليها ركعة ساكنة الاشياء عليه لانه مظنون والمظنون غير مضمون و  
لكن الافضل الضم وان تعد في الرابعة ثم قام الى الخامسة ثم اذا ضم هل يسجد للسجدة الثانية الاصح الاجم  
لان النقصان بالنسبة لا يجبر بالسجدة كما ذكره الترمذي **قوله** وان تعد في الرابعة ثم قام الى الخامسة  
ولم يسلم بظنها القعدة الاولى عاد الى القعود ما لم يسجد في الخامسة ويسلم ويسجد للسجدة الثانية التسليم  
في حالة القيام غير مشروع في الصلوة المطلقة فان سلم قايماً لا نفسه صلوة ولو عاد لا يعيد التشهد  
**قوله** فان قبة الخامسة بسجدة ضم اليها ركعة اخرى وقدمت صلوة فان قلت هل ضم الاخرى على  
الاجاب ام على الاستحباب قلت ذكر في الاصل ما يدل على الوجوب فانه قال وعليه ان يضم كل ركعة على  
للإيجاب ثم اذا اضاف اليها اخرى فانه يشهد ويسلم ويسجد للسجدة الثانية لانه ترك لفظة السلام  
كان التماس ان لا يجب عليه سجود السجود لان سهوه وقع في الفرض وقد انتقل منه الى النقل ومن سها  
في صلوة لم يجب عليه ان يسجد في صلوة اخرى الا ان الاول استحسان ووجهه ان انتقاله الى النفل انا  
على تحريمه الاول فيجعل في حق السهو كما ان صلوة واحدة فان اقتضى به احد في بايتين الركعتين لزمه  
ان يقضي ستاعنه محمد قال في الوجيز وسوا الاصح لان احرام الفرض لا لا ينقطع عنده صلوة المقتد  
شأنه في الكل فله ما ادى الامام بهذه التحريم وقد ادى ستاعنه محمد لانه اقتضى

٦٢  
به في النقل بعد خروجه من الفرض فان افسد المقتدي لا قضاء عليه عند محمد اعتباراً بالامام وعندهما  
تقضي ركعتين وسوا الصحيح وعليه الفتوى **قوله** ويسجد السهو وهذا السجود للنقص المتمكن في النقل  
عند الكس له خوله فيه لعله الوجه المشروع وعند محمد للنقص المتمكن في الفرض وهو خروجه منه على غير  
الوجه المشروع وقابلية فمن اقتضى به فعند الكس على المقتدي فصار ركعتين لانه قد استكمل خروجه من  
الفرض وانما النقصان في النقل وعند محمد يقضي ستاً لانه المودي بهذه التحريم **قوله** وقد تمت صلوة  
والركعتان لنافلة ولا يوبان عن سنة الظهر على الصحيح لانها مظنونتان والمظنون ناقص **قوله**  
ومن شك في صلوة ولم يد راتلة فاصلى ام اربعاً وكان ذلك اقل ما عرض كنهان في الصلوة  
الشك تساوي الامرين لا مزية لاحد منهما على الاخر والظاهر تسوي الامرين ووجهه الصواب اربع  
والوجه تساوي الامرين ووجهه الخطا اربع **قوله** اول ما عرض له قيل في عمره وقيل في الصلوة  
وقال شمس الائمة معناه لم يكن السهو من عادة وغاية اذا سجد في صلوة اول مرة استقبل ثم  
وقف يتبين ثم سجد على قول شمس الائمة يتناف لان لم يكن من عادة وانما عليه مرة واحدة والعا  
دة الزاها من للعادة وعلى العبارتين الاولتين يعتمد في ذلك **قوله** تنقله اليقين وهو اللقب **باب**  
**صلوة المريض** انما ذكره عقيب السهو لان كلا منهما من العوارض لان السهو اكثر فكان اهم  
لانه يتناول صلوة الصحيح والمريض فقدم عليه لشدة مسكس الحاجة الى بيان ثم اضافه اضافة  
الفعل فاعله كقيام زيد قال ربح اذا تعذر على المريض القيام صلى قاعداً سركع ويسجد اخلفاً  
في حد المرض الذي يسجد له الصلوة قاعداً فقل ان يكون بحال اذا قام سقط من ضعف او دوران  
الرجل الكس والاصح ان يكون بحيث يحتمل القيام ضرراً اذا كان قادراً على بعض القيام دون  
تمامه امر بان يقوم مقدار ما يقدر فاذا عجز قعد حتى لو قدر ان يكبر قايماً للتحريم ولم يقدر  
على القيام للقراءة او كان يقدر على القيام لبعض القراءة دون تمامها فانه يؤمر ان يكبر قايماً او يقرأ



ما يقدر عليه قايما ثم يقعد اذا عجز فقول اذا تقدر عليه القيام يعني جميعه وان قدر عليه متكلما لا يجزيه  
غيره فيقوم متكلما **قوله** صلى قاعدا يعني يقعد كيف يشاء عليه وان قدر على القعود مستمدا الى حائط  
او الى انسان فانه يجب عليه ذلك ولا يجزيه مضطجعا كذا في النية **قوله** فان لم يستطع الركوع و  
السجود او ما اياه او ما بالهزة **قوله** وجعل السجود اخفض من الركوع لان الايام قايما مقامها فاخذ  
حكما **قوله** ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجد عليه فان رفعه ان وجدا لا يمازج ويكون مشيا والافلا ولو كان  
كجهته قروح لا يستطيع السجود عليها لم يجز الايام وعليه ان يسجد على انفة لا يجزيه غير ذلك **قوله** فان لم  
يستطع القعود استلق على طهره يعني جده ان يوضع وسادة تحت راسه حتى يتمكن من الايام لان الاستلقاء  
يبلغ الايام من الاضيق فكيف من المرضي فان صلى مضطجعا فنام فيها استقص وضوءه كذا في الوجيز **قوله** وان  
استلق على جنبه ووجهه الى القبلة واوي جاز يعني على جنبه الايمن ويجعل راسه من قبل المشرق الا ان  
الاول اولى فان لم يستطع الاستلقاء على جنبه الايمن فعلى الايسر **قوله** فان لم يستطع الايام برأسه اخر الصلوة  
فيه اشارة الى انه لا تسقط اذا بلغ الى هذه الحالة وان كان اكثر من يوم وليلة اذا كان مفقدا هو  
الصحيح لانه يفهم مضمون الخطاب بخلاف المعنى عليه كذا في السداية قال قاضي خان وفي طاهر الرواية يسقط  
اذا كان اكثر من يوم وليلة لان مجرد العقل لا يكتفي لتوجه الخطاب لان محمد اذكر في النوادر من قطعت  
يده من المرفقين وقد مله من السابقين لا صلوة عليه فثبت انه مجرد العقل لا يكتفي وقيل ان هذه  
المسئلة على اربعة اوجه ان دام به المرض اكثر من يوم وليلة وهو لا يعقل لا يعقضي اجماعا وان كان اكثر  
من يوم وليلة وهو يعقل قضا اجماعا وان كان يوما وليلة وهو يعقل او اقل وهو لا يعقل فيه  
اختلاف المشايخ منهم من قال يلزمه القضا وهو اختيار صاحب الهداية ومنهم من قال لا يلزمه  
هو اختيار الزيدوي الصغبري وقاضي خان **قوله** لا يؤم بعينه ولا بقلبه ولا بجانبه وقال زفر بن يحيى  
بقلبه فاذا صح اعاد وقال الحسن اوى بجانبه وقلبه ويعيد وقال الشافعي يومى بعينه فاذا زال العذر

٢٣  
العذر اعاد **قوله** فان قدر على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود لم يلزمه القيام ويصلي قاعدا يركع  
ايمله فان اوعد قاعدا جاز كذا في المحيط وفي الفتاوى اذا اراد ان يؤم للركوع اوى قايما ويؤم للسجود  
قاعدا والافضل هو الايام قاعدا بالكل وفي الواقعات اذا اوى للسجود قايما لا يجزيه وللركوع يجزيه **قوله**  
فان صلى الصحيح بعض صلوة قايما وحدث به بعد ربحه القيام اتم قاعدا يركع ويسجد او يؤم ان لم يستطع  
الركوع والسجود او مستلقا ان لم يستطع القعود لان في ذلك بناء الادنى على الاعلى **قوله** ومن صلى قاعدا  
يسجد ويركع لمضيه ثم صح بصلوة قايما وهذا عندنا في طائفة من اصحابنا ان القاعدا  
يؤم القايما فكذا يجوز ان يسجد الانسان في حق نفسه صلوة القايمة على تحريمه القاعدا وقال محمد يستقبل  
لان من اصله ان القايما لا يصلي خلف القاعدا فكذا لا يسجد في حق نفسه **قوله** وان صلى بعض صلوة بايام  
ثم قدر على الركوع والسجود استأنف الصلوة هذا اذا قدر على ذلك بعد ما ركع وسجد اما اذا قدر  
بعد الافتتاح قبل الاداء صح له البناء كذا في جوامع الفقه وقال زفر بن يحيى في الوجهين على الصلوة لا تقضى  
لان عنده يجوز ان يقضى الركوع بالموي **قوله** ومن اعلم عليه خمس صلوات فماد ومنها قضيا اذ اجمع  
ان فاته بالاعمال اكثر من ذلك لم يقض الا بعد ان يولي متعجبا كالحضاء ويسقط بها العبادات كلها  
وقاصر حبه كالنوم لا يسقط به شيء من العبادات ومتعدد بينهما وهو الاغما فان امتد الحق بالمتعجبا  
وان لم يمتد الحق بالقاصر حبه حتى يجب القضاء وامتداده ان يتركه على يوم وليلة لانه عند ذلك ينفل  
الفائتة في حيز التكرار وفي الجواب قضاء ذلك صحيح وهو مرفوع بقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين  
من حرج والجهنم كالاعمال على الاظهر ولو شرب الخمر فذهب عقله اكثر من يوم وليلة لا يسقط  
القضا وان اكل البنج فاعلم عليه قال محمد يسقط عنه القضاء متى شرب قال ابو جعفر طيلة القضا  
فمن اعتبر البنج بالاعمال ويوجبه اعتبره بالخمر وان اعلم عليه بسبب الفرج من آدمي او سبع اكثر من  
يوم وليلة لا قضا عليه بالاجماع **قوله** وان فاته بالاعمال اكثر من ذلك لم يقض الاعتبار عندهما في الزيادة



على اليوم واللييلة بالساعات وعند مجيء بالاقوات اى من حيث الصلوات فمالم تقصير الصلوة ستا  
لا يستط القضا عنه وقايدته اذا اعني عليه عند الضحوة ثم افاق من الغد قبل الزوال بساعة فذا  
أكثر من يوم وليلة من حيث الساعات فلا قضا عليه عندها وعند مجيء بالسجود والتلاوة  
هذه امن باب اضافة الشيء الى سببه ويقال اضافة الحكم الى السبب فالتلاوة سبب للاخلاف وهذه التلاوة  
ان المريض اذا صلى فقد اتقاه لامر الله وفي التلاوة اذا سجد فقد اتقاه ايضا لامر الله وفي اضافة السجود  
الى التلاوة اشارة الى انه اذا كتبها او تنجها لا يجب عليه سجود قال روح سجود التلاوة في القرن اربع عشرة  
سجدة الى اخره فوضع السجود من ص وحسن ماب وفي حم السجدة لا يسلمون وهل يجب السجدة بشرط  
قراءة جميع الآية ام بعضها الصحيح انه اذا قرأ حرف السجدة وقبله كلمة وبعده كلمة وجب السجود  
والا فلا وقبل لا يجب الا ان اكثر اية السجدة ولو قرأ اية السجدة كلها الى الحرف الذي في اخرها لا يجب عليه سجود  
والسجدة الجهرية السجدة اذا كانت الجماعة كلها متريين للصلوة والا فلا خفاء افضل وان تلاوا  
بالفارسي لزم السامع وان لم يفهم عند المرح ط وعندها لا يلزم الا اذا فهم وروي انه رجح الى قولهما  
وعليه الاعتماد وان قرأ بالعربية وجب على السامع فهم اول فهم اجماعا وفي الحج سجدة واحدة عندها  
وهي الاولى وعند الشافعي سجدة ثان وسجدة ص عندها سجدة تلاوة وعنده سجدة شكر فلا  
يسجد بعنده اذا تلاها في الصلوة اما السجدة الثانية في الحج فليست عندها سجدة تلاوة لانه متروكة  
بالركوع وذلك امر بالصلوة دون السجدة **فصل** في التلاوة والسامع سواء كان التالي طاهرا او نجسا  
او حنبيا او حابضا او نفسا او كافرا او صبيغا او كمران فذلك كله يوجب على السامع السجود وقيل  
بشرط ان يكون الصبي يعقل ولو سمعها من نائم او مغني عليه او مجنون ففیه روايتان اصحهما لا يجب  
في الفتاوى اذا سمعها من مجنون يجب كذا من النائم الاصح الوجوب ايضا وهل يجب على النائم فيه روا  
يتان ولو كان السامع ممن لا يجب عليه الصلوة كالمريض والنفسا والصبي المجنون والكافر لا يجب عليهم

فصل في سجدة التلاوة  
فصل في سجدة التلاوة  
فصل في سجدة التلاوة

عليهم سواء تلووا او سمعوا ولو تلاوا وواهم يجب عليه ولو تلاها ثم سمعها من اخر او سمعها ثم تلاوا  
هو في مجلس واحد لم يجب عليه الاسجدة واحدة اذا لم يتغير المجلس وان سمعها من الصمد لم يجب عليه  
**فصل** ولو تلا الامام اية سجدة وسجدة ما وسجد المأموم معه سواء سمعها منه ام لا وسجد كان في صلوة الجهر  
او الخفية الا انه يستحب ان لا يقرأ في صلاة الخفية فان سمعها رجل خارج الصلوة ثم دخل مع الامام  
في تلك الركعة بعد سجود الامام لم يجب عليه سجود وان ادركه في الركعة الثانية او الثالثة لم يجب عليه  
ايضا عند اتي خسا خلا فالجهر ونظيره لو ادرك الامام في الركعة الثالثة من الوتر في الركوع في رمضان  
يصير مد ركعتين حتى لا ياتي به في الركعة الاخيرة ولو سمعها من الامام اجنبى ليس معتم في  
الصلوة ولم يدخل معهم في الصلوة لزمه السجود لانه قد سمع له السماع وهو ممن يصح منه السجود  
كذا في شرح **فصل** وان تلا المأموم لم يلزم الامام ولا الموقم السجود يعني لا في الصلوة ولا بعد الفلاح  
منها عندها وقال محمد يلزمهم بعد النواغ لان السبب قد تقدم ولا مانع بخلاف حالة الصلاة لانه يوجد  
الى خلاف موضوع الامامة او التلاوة لان التالي كالامام للسامع في سجود التلاوة ومعنى قولنا خلا  
موضوع الامامة وذلك على تقدير ان يسجد التالي او لا فيتابعه الامام فيقلب التابع متبوعا و  
المتبوع يتعاون لم يتابعه كان مخالفا لامامة ايضا ومعنى قولنا او التلاوة اى على تقدير ان يسجد  
الامام او لا فيتابعه التالي وهنا خلاف موضوع سجدة التلاوة فان التالي امام السامعين فينبغي ان  
يتقدم سجود التالي قال محمد كنت اماما لو سجدت لسجدنا قال لرجل تلا عنده اية سجدة فلم يسجد  
لها ان المتقدم محجور عليه عن القراءة لئلا يقرض الامام عليه لان قراءة الامام له قراءة لقوله عم من  
كان له امام فقرأ الامام له قراءة وذلك دليل الولاية عليه والولاية دليل الجهر عليه ولان الشارح  
منع عن القراءة والمجور للحكم تصرفه بخلاف ما اذا سمعها من الجنب العاقل لانها ليسا بحجوري  
بل منهيين والتصرفات المنهي عنها يعتد بها ويعتبر حكمها **فصل** وان سمعوا وهم في الصلوة اية سجدة من



رجل ليس معهم في الصلوة لم يسجد وما في الصلوة لانها ليست بصلوة فيكون ادخالها فيه متبادلا وهي  
وجبت كاملة فلا تادي بالنسي **قوله** وسجد ما بعد الصلوة لصحة التلاوة من غير **قوله** فان سجدا  
في الصلوة لم يخرجه من نقصانها يعني انها ناقصة لكان النسي فلا تادي بها الكامل ولا انها ليست بصلوة  
وغير الصلوة لا تادي في الصلوة فيمكن النقصان باديها في الصلوة وما وجب بصفة الكامل لا يتاخر  
بالناقص **قوله** ولم يخرجه من الصلوة لانها من افعال الصلوة وفي النواذر يفسد وهو قول محمد والاول  
قولهما وهو الاصح ولو قرأ الامام آية السجدة التي سمعها من العيني في الصلوة قبل فرائضها منها سجدة في  
الصلوة واجزاء عنها جميعا ولو قرأ الامام آية سجدة فسمعها رجل ليس معه في الصلوة فدخل معه  
بعد ما سجد بالامام لم يكن عليه ان يسجد لانه صار مدركا لها باذراك الركعة قال في النهاية هذا اذا درك  
الامام في آخر تلك الركعة التي تلافيها السجدة اما اذا درك في الركعة الثانية لم يصير مدركا للركعة قبلها  
ولا ما يتعلق بها من القراءة والسجدة فيلزمه ان يسجد ما خارج الصلوة وقيل نصير صلوة فلا  
يلزمه خارج الصلوة واما اذا لم يدخل معه في الصلوة فانه يجب عليه ان يسجد بالتحقق **قوله**  
ومن تلا سجدة فلم يسجد حتى دخل في الصلوة فتلا ما وسجد اجزاء السجدة عن التلاوة  
لان الثانية اقوى لكونها صلوية فاستبقت الاولى وكونه سابقا لا ينافي التبعية كسنة الظهر الاولى  
للفجر وفي النواذر سجدة اخرى بعد الفراغ لان الاولى قوة السبق فاستويا قلنا للثانية قوة اتصال  
السجدة بالتلاوة فترجح على الاولى فاستبقتها وهذا اذا دخل في الصلوة قبل ان يتبدل المجلس  
اما اذا تبدل لم يخرجه سجدة الصلوة عن التلاوة ومنه الذي ذكره الشيخ هو رواية كتاب الصلوة  
وفي النواذر لا يسقط ما وجب خارج الصلوة بل يسجد ما بعد الصلوة لانه حين اشتغل بالصلوة تبدل  
المجلس كما لو اشتغل بالاكل ولا يمكن جعل الاولى تبعا لان السابق لا يكون تبعا لاحق ولا يمكن جعل  
الثانية تبعا لانها اقوى فوجب اعتبار كل واحد سببا فالصلوة تؤدي فيها والا وهي تؤدي به

٦٥  
بعد الفراغ من الصلوة الا ان الاول هو الظاهر لان المتلوة واحدة والمكان واحد والثانية  
اكل لان لها حرمين حرمة التلاوة وحرمة الصلوة ثم على رواية كتاب الصلوة في قوله اجزاء السجدة  
عن التلاوة فلو لم يسجد ما في الصلوة حتى فرغ منها سقطت عنه السجدة اثنان جميعا وفي رواية  
النواذر ما وجب خارج الصلوة لا يسقط **قوله** وان تلا ما في غير الصلوة فسجد فتلا ما سجد بها ولم  
يخرجه السجدة الاولى لان الصلوة اقوى فلا تنوب الاولى عنها ولو تلا آية سجدة في الصلوة ثم سلم  
واعاد تلك الآية فعليه ان يسجد اخري وفي نواذر الصلوة لا يجب عليه اخري ووقف ابو الليث  
بينهما فقال اذا تكلم بعد السلام يجب سجدة اخري لان الكلام يقطع حكم المجلس وان لم يكلم لا يجب  
عليه اخري وهذا هو الصحيح ولو قرأ آية سجدة في الركعة الاولى فسجد ثم أقام فاعاد ما في تلك الركعة  
ثانيا لم يلزمه اخري بالاجماع وان اعاد ما في الركعة الثانية تلزمه اخري عند محمد ومالك بن الحسن وعند  
الحسن تكفيه الاولى وهو القيس لان التسمية تجمع افعال الصلوة فتصير كلها كالمجلس الواحد ولمحمد ان  
السجود من موجب التلاوة وكل ركعة يتعلق بها تلاوة ولا ينوب عنها تلاوة في غير ذلك  
يتعلق بها سجود ولا ينوب عنه سجود في غير ما قال في الفتاوى هذا الاختلاف اذا كانت الصلوة  
بركوع وسجودا ما اذا صلى بالاجزاء لا يجب اخري وكذا لو اعاد ما في الثالثة والرابعة **قوله** ومن كثر  
تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد اجزأته سجدة واحدة والاصل ان مبنى السجدة على  
التداخل وفعالها فاذ تلا آية سجدة فسجد ثم قرأتك الآية في ذلك المجلس مرارا تكفيه تلك السجدة  
عن التلاوات الموجودة بعد السجدة **قوله** في مجلس واحد احتراز عن ما اذا تبدل المجلس و  
التبدل يكون حقيقة ويكون حكما فالمحقيقة ظاهر والحكم كما اذا كان في مجلسين مع فاستقل الى مجلس  
نكاح او اكل كثيرا او شرب كثيرا او هو في مكانه او ارضعت المرأة ولدا او امتشط او اشتغل  
بالحديث او عمل مما يعلم انه قاطع لما قبله فانه يقطع حكم المجلس واما اذا كان العمل قليلا كما اذا اكل لينة

سجدة خارجة عن الصلوة



او تبتين او شرب جرعة او جرتين او تكلم بكلمة او كلمتين او خطا خطوة او خطوتين فانه لا  
يقطع المجلس وانما يختلف المجلس بالاكل حتى يشبع او بالشرب حتى يروي او بالعمل والكلام حتى يكثر كذا  
قال الترمذي وكذا تغفل بالشيخ او التعليل او القراءة لا ينقطع حكم المجلس ولو قرأ او وقفا فقام  
او قام ففقد او نام قلعه لا ينقطع حكم المجلس ولو قرأ او ركب الدابة ثم نزل قبل ان ينقطع ايضا ولو  
قرأ او سجد ثم قرأ او ان بعد ذلك طويلا ثم اعاد تلك السجدة لا يجب عليه اخرى ولو قرأ او مراد في التكرار  
او تسعة الثوب او دوران الرحا تكرار الوجوب وهو الصحيح للاحتياط وكذا المشغل  
من غصن الى غصن يتكرره الوجوب في الاصح ولو قرأ او في المسجد الجامع في زواية ثم تلا في زواية  
اخرى كفت سجدة واحدة لان السجدة مع تباعد اطرافه كجمل كبفعة واحدة في حق الصلوة فاولي  
ان يكون كذلك في حق السجدة لانها دونها ولو تلا في السجدة يتكرر الوجوب وقيل ان كان في  
حوض متغير لا يتكرر ولو قرأ او سجد في كل قراءة سجدة لان المكان قد اختلف ولو قرأ  
في البيت او في السفينة سايرة كانت او واقفة كفت سجدة واحدة بخلاف الدابة فانه اذا كرر عليها  
وهي تسيران كان في الصلوة كفت سجدة واحدة وان كان في غير الصلوة تكرر عليه الوجوب  
ولو قرأ او في مكان ثم قام فركب الدابة ثم قرأ او مرة اخرى قبل ان يسير فعليه سجدة واحدة  
يسجد على الارض ولو سارت ثم تلا ما يلزمه سجدة وان وكذا اذا قرأ او ركبا ثم نزل قبل ان يسير  
فقرأ او فعليه سجدة ويسجد على الارض ولو قرأ او سجدة في الصلوة فسجد لما ثم فسدت صلوة وجب  
عليه قضاء ما لا يجب عليه اعادة السجدة والمرأة اذا قرأت اية السجدة في صلوة ثم اقامت سجدة حتى  
حاصت سقطت عنها وكسح سجدة من رجل وسجدة من اخرى في ذلك المكان ثم قرأ او هو اجزلة  
سجدة واحدة لا تحاد الالة والمكان ولو قرأ او سجدة ومعد رجل يسجد ثم قام التالى ذهب  
ثم عاد فقرأ تلك الالة ثانيا ثم قام فذهب بكذا امراد فانه يجب على التالى لكل مرة سجدة على حدة واما

واما السامع فتكفيه سجدة واحدة لانه اختلف مجلس التالى ولم يخلو مجلس السامع وكذا الجواب اذا  
كان التالى مكانه والسامع يذهب ويحي ويسمع يجب على التالى سجدة واحدة وعلى السامع لكل  
مرة سجدة ولو قرأ او سجدة ثم نام مضطجعا انقطع حكم المجلس وان نام قاعدا لم ينقطع و  
لو قرأ او سجدة على الدابة فسجد ما عليه جاز قال الطحاوي هذا في ركاب خارج المصرا اذا كان في  
المصر لا يجزئ عنه اني جاز لو قرأ او سجدة راكبا فلم يسجد ما حتى نزل ثم ركب بعد ذلك فسجد  
على الدابة اجزاء عنه نا وقال نفر لا يجزئ لانه لما نزل وجبت عليه بغير ايام فصار كما اذا تلاها  
على الارض فلم يسجد ما حتى ركب لا يجزئ ان يسجد ما على الدابة كذا هذا ولنا انما وجبت عليه بالا  
يكاد فاذا تلا على الوجه الذي وجبت اجزاه وكذا على الاختلاف اقرأ او ما عند طلوع الشمس ولم  
يسجد ما حتى اذا ما عند الغروب ولو قرأ القرآن كله في مجلس واحد لزمه اربع عشرة سجدة لا  
خلاف الايات **ومن** اراد السجود وكبر ولم يرفع يديه وسجد اعتبار السجدة الصلوة  
كذا في الهداية وفي اشارة الى ان التكبير سنة وليس بواجب لانه اعتبره بسجدة الصلوة و  
التكبير فيها ليس بواجب ويعمل في سجوده سبحان ربى الاعلى ثلاثا هو المختار وبعض المنابر  
استحسنوا ان يقول فيها سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا وان لم يذكر فيها شيئا اجزاه ولو ترك  
التكبير التي يحرم بها اجزاه عندنا خلافا للشافعي ولا يجوز سجدة التلاوة الا بما يجزئ الصلوة من الشرا  
يطمن الظهارة من الحدث والنجس وكسر العورة واستقبال القبلة اذا تلا على الارض فلا يتيم  
لها الا ان السجدة او يكون ريقا فان تكلم فيها او قنعه او حدث متعمدا او خطا فعليه اعادتها وان  
سجدت امرأة الى جنب رجل مقنتة به لم يفسد عليه وان نوى ما ميثا **ولا** تشهد عليه ولا سلام  
لان ذلك للتعليل وهو سبب التيمم وهي منعومة لانه لا احرام لها فان قلت كيف تكون  
التيمم منعومة وقد قال ومن اراد السجود وكبر والتكبير للتحريم قلت ليس هو للتحريم بل لمشايمتها



بسجدة الصلوة والتكبير في سجدة الصلوة انما هو للاشتغال فكذلك هذا الانتقال من التلاوة الى السجود  
**مسألة** سجدة الشكر لا عبرة بها عند الحرج فوهي مكروهة عنده لا ثواب عليها وتركها اولى به قال مالك  
وعندهما سجدة الشكر قرينة ثواب عليها وبه قال الشافعي واحمد وصورتها عندهم ان من تجددت عنده  
نعم ظاهرة او رزقه الله مالا او ولدا او زوجة ضالة او اندفعت عنه نقمة او شفي له مرض او قدم له  
غائب يستحب له ان يسجد له شكرا مستقبلا للقبلة يحمد الله فيها ويسمج ثم يكبر احدى فريضة ركعة كما  
في سجدة التلاوة وغاية الخلاف بينهم في انتقاض الطهارة اذا نام فيها وفيما اذا تم بها هل يجوز  
الصلوة عند الحرج ينتقض وضوؤه بالنوم فيها ولا يجوز عنده ان يصل بغيرها وعند ابي حنيفة ومحمد  
لا ينتقض وضوؤه بالنوم فيها ويجوز ان يصل بالتيمم لها في سجدة التلاوة لانها معتبرة عندهما  
**باب صلوة المسافر** من باب اضافة الشيء الى شرطه او الفعل الى فاعله وقوله  
المكتبة بين وبين سجدة التلاوة ان التلاوة سبب للسجود والسجود سبب لقر الصلوة وانما قدم سجود  
التلاوة عليه لان سبب السجود والتلاوة هي عبادة وسبب قر الصلوة السفر وليس هو عبادة بل  
هو مباح والعبادة مقدمة على المباحات قال رح السفر الذي يتغير به الاحكام اي الاحكام الوا  
جبة عليه وتغييرها قر الصلوة واباحة الفطر وامتداد مدة المسح الى ثلثة ايام كقوله المجتهد  
العديد والاضحية وحرمه خروج المرأة بغير محرم **مسألة** ان يقصد الانسان موضعاً بين وبين  
ممر ثلثة ايام فصاعداً القصد هو الارادة لما عزم عليه وانما شرط القصد فقال ان يقصد  
ولم يقل ان يسير لانه لو طاف جميع الدنيا ولم يقصد مكاناً بعينه بين وبينه مسيرة ثلثة ايام لا  
يصير مسافراً وكذا القصد نفسه من غير سير لا عبرة به وانما الاعتبار باجتماعهما فلا يعتبر  
بالقصد المحرر عن السير ولا بالسير المحرر عن القصد بل الاعتبار اجتماعهما **مسألة** مسيرة ثلثة ايام يعني  
سناً او دون ليا لهما لان الليل للاستراحة ويعني ثلثة ايام اقر ايام السنة وذلك اذا حلت

54  
حلت الشمس بالبلدة وهل يشترط سفر كل يوم الى الليل الصحيح انه لا يشترط حتى لو اكبر في اليوم  
الاول ومشي الى الزوال وبلغ المرحلة ونزل للاستراحة وبات فيها ثم بكبر في اليوم الثاني كذلك  
سلك الزوال ثم في الثالث كذلك فانه يصير مسافراً كذا في الفتاوى لانه لا بد له من النزول  
للاستراحة نفسه ودابة لانه لا يطيق السفر من البحر الى البحر وكذلك الدواب لا يطيق ذلك فاما  
لحققت مدة الاستراحة بحد السفر للضرورة والفقه في تقدير المدة بثلاثة ايام ان الرخصة  
شرعت لانال مشقة الواحدة وكما للمشقة الاركان من الابل والاهل والنزل في غيرهم وذلك  
وذلك في اليوم الثاني لان في اليوم الاول الاركان من الابل والاهل والنزل في غيرهم وفي اليوم  
الثالث الاركان من غيرهم والنزل فيهم وهذا انما يتصور اذا كان له اهل في الموضع الذي  
قصد **مسألة** سير الابل يعني القافلة دون البرية **مسألة** ولا معتبر في ذلك بالسير في الماء اي لا يعتبر  
السير في البر بالسير في البحر ولا سير في البحر بالسير في البر وانما يعتبر في كل موضع منهما ما يليق بحاله  
حتى لو كان موضع له طريقان احدهما في الماء وهو يقطع في ثلثة ايام اذا كانت الرياح مستوية  
والثاني في البر وهو يقطع في يومين فانه اذا ذهب في طريق الماء يقصر ولو كان اذا سار في  
البر وصل في ثلثة ايام واذا سار في البر وصل في يومين قصر في البر ولا يقصر في البحر  
والمعتبر في البحر ثلثة ايام في برح مستوية كما في الجبل يعتبر فيه ثلثة ايام وان كان في السهل  
يقطع في اقل منها ولو كانت المسافة ثلاثاً بالسير المعتاد سار اليها على الفرس او البريد جراً خفيفاً  
فوصل في يومين او اقل قصر قال ابو حنيفة في ممره طريقان احدهما يقطع في ثلثة ايام واخري  
في يومين فاجتاز الا بعد قصر وان اجتاز الا قرب لا يقصر **مسألة** وفرض المسافر عند كل صلوة  
رباعية ركعتان فية بالرباعية احتراز عن العجز والمغرب فانه لا قصر فيها وقية بالغرض احتراز  
عن السنن فانما لا تقصر **مسألة** لا يجوز له الزيادة عليهما انما قال هكذا ولم يكلف بقوله فرض المسافر



ركعتان ليعلم انه اذا زاد صار عاصيا عند **نا** فان صلى اربعا وقعد في الثانية مقدار التشهد اخبر  
ركعتان عن فرضه وكانت الاخرتان له نافلة وبصير مسيا بتأخير السلام وهو اذا احرم بركعتين اما  
اذا نوى اربعا فانه يبيح على الخلاف فيما اذا احرم بالظهر ست ركعات ينوي الظهر ركعتين تطوعا  
فقال ابو الحسن **يحيى** عن **الزهرى** خاصة وبطل القطوع وقال محمد لا تجزئ الصلوة ولا يكون داخل فيها  
لا فرضا ولا تطوعا لان اقتراح كل واحدة من الصلوتين يوجب الخروج من الاخرى وكذا هنا  
عند محمد نفسه ولا تكون فرضا ولا نفلا وقال بعضهم ينقلب كلما نفلا **قوله** فان لم يقعد في الثانية قدر  
التشهد بطلت صلوة لاختلاف النافلة بها قبل اكمال اركانها كما في الفجر ولو انه لم يترك الفعدة  
هنا وقام الى الثالثة فنوى الاقامة والتمها اربعا فانه يجوز صلوة ويتحمل فرضه اربعا **قوله** ومن خرج  
مسافرا صلى ركعتين اذا فارق بيوت المصر يعني من الجانب الذي خرج منه لا جوارب كل البلد حتى  
لو كان قد خلف الابنية التي في الطريق الذي خرج منه قصر وان كان بحذاء ابنية اخري من جهة  
اخرى من **المصر** **قوله** لا يزال على حكم السفر حتى ينوي الاقامة في بلد يصلح للاقامة خمسة عشر يوما فصاعدا  
فيلزمه الاتمام وان نوى اقامة اقل من ذلك لم يتم لان الاقامة اصل كالظهر والسفر عارض كما  
الحيف وقد ثبت ان اقل الظهر خمسة عشر يوما فلذا الاقامة وانما اعتبرناه بذلك لانها مدتان  
موجبتان اي مدة الاقامة توجب الاتمام ومدة الظهر توجب على المرأة الصوم والصلوة  
وقوله حتى ينوي الاقامة يشترط النية انما هو في حق من هو اصل بنفسه اما في حق من هو متبع  
لغيره كالعبد فانه يصير مقيما بنية المولى والسرأة بنية الزوج اذا كانت قد قبضت لها المهر المجل وكذا  
الجند مع السلطان وهذا اذا علم الشيع بنية الاصل اما اذا لم يعلم فلا يصح له ان يصير مقيما  
كذا في الوجيز واذا نوى المسافر الاقامة في الصلوة التماسا سواء كان منفردا او مقعدا  
مسوقا كان او مدركا وقد يقول في بلد اشارته الى انه لا تصح نية الاقامة في المغارة وهو الظاهر

٢٨  
الظاهر من الرواية وعن ابى كس وان الرعاة اذا نزلوا موضعاً كثيراً والماء ونوا اقامة خمسة  
عشر يوما والماء والكلاب فيهم تلك المدة صاروا مقيمين لكن ظاهر الرواية ان نية الاقامة لا تصح الا  
في العرانات والبيوت المتخذة من الحجر والمد والخبث لا الخيام والاحبية والوبر ولوصل الظهر  
في منزله ثم سافر قبل خروج الوقت فلما دخل وقت العصر صلى صلوة مسافر ثم به انه فترك السفر  
قبل الغروب وبين له انه صلاها بغير وضوء فانه يقضي الظهر ركعتين والعصر اربعا وكذا لو  
صلاها وهو مقيم وسافر قبل الغروب وبين له فساد فيها فانه يصلي الظهر اربعا والعصر  
ركعتين لان الوجوب يتعلق باخر الوقت ولو سافر في اخر الوقت يقصر عنه وان لم يبق  
من الوقت الا مقدار التحريم وقال زفران بقي من الوقت قدر ما يصلي ركعتين قصر والا  
فلا وان قام في اخر الوقت ان كان صلى في حال السفر جاز ولاهليلج اربعا بالاتفاق سواء  
قل ما بقي من الوقت او اكثر **قوله** واذا دخل بلد ولم ينو ان يقيم خمسة عشر يوما وانما يقول  
عند الخرج وبعد غده اخرج حتى بقي على ذلك سنين صلى ركعتين لان ابن عمر اقام باذربجان سنة  
اشهر وكان يقصر وعن انس انه اقام بنيسابور سنة يقصر **قوله** واذا دخل العسكر ارض الحرة  
ونوا اقامة خمسة عشر يوما لم يتموا ظاهريه ولو كانت الشوكة لهم لان حالهم مبطل غير  
عن يمتهم لانهم بين ان يغلبوا فيقروا وبين ان يغلبوا فيقروا فلم تكن دار اقامة كالمغارة والعبد  
اذا كان مع مولاه او المرأة مع زوجها فالعبد مقيم باقامة مولاه والمرأة مقيمة باقامة  
زوجها ومسافر ين سفرها لان اقامتها لا تقف على اختيارها والعبد بين المولى  
في السفر اذا نوى احدهما الاقامة دون الاخر قال في الفتاوى لا يصير العبد مقيما لان اقامته  
احدهما ان اوجبت اقامته فسافرة الاخر تمنعه منيق على ما كان وقال بعضهم يصير مقيما لان نية  
التعارض بين الاقامة والسفر فترجى الاقامة احتياطاً لمر العباد ولذا نوى المولى الاقامة



ولم يعلم العبد حتى صلى اياها صلوة مسافر ثم اخبره بذلك كان عليه اعادة تلك الصلوة وكذا  
 المرة اذا اخبرنا نوجها بنية الإقامة يلزمها الاعادة وعن الحسن ومحمد اذا تم العبد مولا  
 في السفر ونفي المولى الإقامة صححت نيته حتى لو سلم العبد على ركعتين كان عليهما الاعادة تلك  
 الصلوة وكذا لو كان العبد مع مولا في السفر فباعه من مقيم والعبد في الصلوة ينقلب في رجا  
**وقول** واذا دخل المسافر في صلوة المقيم مع بقاء الوقت اتم الصلوة سواء درك اولها واخرها  
 لانه التزم متابعة الامام بالاقامة به ثم انه لو افسد صلوة يعود ركعتين لانها انما صادرت اربعا  
 في ضمن الاقتداء فعنه فواته يعود الامر **الاول** مع بقاء الوقت بقاءه ان يكون قد راسع التحريم  
 وكذا اذا اقتدي مسافرون بمسافر فزوى الامام الإقامة لزمه وايامهم جميعا الا تمام **وقول** واذا دخل  
 معه في فائتة لم تجز صلوة خلفه يعني فائتة في حق الامام والماموم وهي رابعة اما اذا كانت ثلاثية  
 او ثنائية او كانت فائتة في حق الامام مؤداة في حق الماموم كما اذا كان الماموم يرى قول الحق في  
 في الظهر والامام يرى قولها فانه يجوز دخوله معه في الظهر بعد المثل قبل المثليين وقوله لم تجز صلوة  
 خلفه هذا اذا دخل بعد خروج الوقت اما اذا دخل معه في الوقت ثم خرج الوقت وهم في الصلوة لم  
 يفسد لان الاتمام لزمه في الشرع معه في الوقت فالتحق بغيره من المقيمين كما اذا اقتدي به في العصر  
 فلما فرغ من النحر غربت الشمس فانه يتم اربعا ولو صلى مقيم ركعة من العصر ثم غربت الشمس فجا  
 مسافر واقتي به في العصر لم يكن داخلا في صلوة **وقول** اذا صلى المسافر بالمقيمين صلى بهم ركعتين  
 ثم اتم المقيمون صلواتهم يعني وصداها ولا يقرأون فيما يقضون لانهم لاحقون والاصل ان اقتداء  
 المقيم بالمسافر يصح في الوقت وبعد خروجه لان فرضه لا يتغير بخلاف المسافر اذا اقتدي بالمقيم فالاصح  
 الامع بقاء الوقت **وقول** ويستحب له اذا سلم ان يقول التواصلوكم فانا قوم سفر في مسافرتي  
 وسفر جمع كل كسب جمع راكب وصحب جمع صاحب وقوله اذا سلم يعني التسليمين هو الصحيح **وقول** واذا

واذا دخل المسافر مصره اتم الصلوة وان لم ينو المقام فيه كواه دخل نيته الاختيار او دخله لغها  
 حاجته لان مصره متعين للإقامة فلا يحتاج الى نيته **وقول** ومن كان له وطن فاستقل عنه واستوطن غيره  
 ثم سافر فدخل وطنه الاول لم يتم الصلوة فاذا استحدث وطنا اهليا واهله الاول باقون  
 في الوطن الاول فكل واحد منهما وطن اهله واعلم ان الاوطان ثلثة وطن اهله ووطن إقامة  
 ووطن سكنى فالاهلي ما كان متاهله فيه لا يبطل الا بمثله ووطن الإقامة ما نوي ان يقيم  
 خمسة عشر يوما فضاء سبيل الاهلي بمثله وبانثا سفر ثلثة ايام ووطن السكنى ما نوي ان  
 يقيم فيه اقل من خمسة عشر يوما وهو اضعف الاوطان يبطل بالكل وهل من شرط وطن الإقامة تقدم  
 سفر عليه فيه روايتان احدهما لا يكون الا بعد سفر ثلثة ايام والثانية يكون وطنا وان لم يتقدم سفره  
 يكن بينه وبين اهله ثلثة ايام ومن حكم وطن الإقامة انه ينتقض بالاهل لانه فوقه وبوطن الإقامة  
 لانه مثله وبانثا السفر لانه ضده ولا ينتقض بوطن السكنى لانه دونه بيان هذا زبيدي خرج الى الميهم فاما  
 ستوطنها ونقل اهله اليها ثم سافر منها الى عدن فمزمز به فانه يصلي ساركتين لان وطنه الاول قد بطل  
 بالاحتداث هذا الكما فان كان استحدث بالمهم اهلا واهله الاولون باقون بزبيدي فسا فر من الميهم الى  
 عدن فمزمز به صلى بها اربعا لان كلاهما وطن له فان كان وطنه ابتداء بزبيدي فخرج منها الى مكانه ونوى المقام  
 بالمهم خمسة عشر يوما فضاء عدافانه يتم مادام بها فاذا خرج منها الى مكة ثم عاد الى الميهم صلى بها ركعتين  
 حتى ياتي الى زبيدي لانه قد بطل بانثا السفر الى مكة فسقط حكمه وكذا اذا خرج من الميهم الى حرض فزوى  
 المقام بها خمسة عشر يوما فضاء عدافانه ثم رجع الى زبيدي صلى بالمهم ركعتين لانه قد بطل بوطن إقامة مثله  
 فان كان خرج من الميهم بعد اقامته بها الى مؤخر ثم رجع الى الميهم صلى بها اربعا لان وطنه بها لم يطل  
 لانه لم يوجد منه انثا سفر صحيح فصار كانه خرج من المصلي **وقول** وان نوى المسافر ان يقيم بكة ومضى  
 خمسة عشر يوما لم يتم الصلوة لان اعتبار النية في موضعين يقتضي اعتبارا في موضعين وهو متنع



الاذا نوي ان يقيم بالليل في احداهما فانه يصير مقبلا به خوله فيه لان اقامة الانسان بضاف الى موضع ميتة  
ولان نية الاقامة ما كانت في موضع واحد لا ناسا ضد السنو والانتقال من موضع الى موضع يكون ضربا في  
الارض ولا يكون اقامته **قوله** ومن فاته صلوة في السفر قضاها في الحضر ركعتين ومن فاته في الحضر في  
حال الاقامة قضاها في السفر بها لان القضاء بحسب الادا وقيد بقوله في حالة الاقامة لانه قد يكون في الحضر وسافر  
مكن صلى الظهر ثم سافر في الوقت ثم دخل وقت العصر وسافر ففصل العصر ركعتين ثم رجع الى وطنه ثم غرث  
الشمس ثم تبين له انه صلاهما على غير وضوء فانه يقضي الظهر ركعتين والعصر ركعتين **قوله** والعاصي والمطيع في  
سفرهما في الركعة سواء وقال الشافعي سفر المعصية لا يغني الركعة كما سافر بنية قطع الطريق او البغي او حجة  
المرأة من غير محرم او ابق العبد وعندهما تترخص مؤلا برخصة المسافر من الغمر والظفر وجواز الصلوة  
المكتوبة على الراحة اذا خافوا استكمال مدة المسح لاطلاق النصوص وهو قوله تعالى من كان منكم مريضا او  
على سفر فعدة من ايام اخر علق رخصة الافطار بنفس السفر وكذا قوله ثم يمسح المقيم يوما وليلة والسفر  
ثلاثة ايام ولما لم ياكل هذا من غير قية وكذا من غضب خفا وليه ترخص بالمسح وكذا يجوز الصلوة في الارض  
الخصوية ولم يذكر الشيخ حكم السنن قال الفتاوى لا قصر فيها وهو الافضل فعلمنا وتركها فالجواب ان كانت  
القافلة نازلة فالفعل افضل وان كانت سائرة فالترك افضل لئلا يضرب فيه وبرفته **باب**

في صلاة الجمعة  
في السفر والارض  
في وقتها

**صلوة الجمعة** مناسبتها للسفر من حيث ان كل واحد منهما منصف للصلوة بطلانها في السفر وبطلانها في السفر  
وهذا بواسطه الخطبة الا ان الاول شامل في كل ذوات الاربع وهذا في الظهر خاصة والخاص بعد العزم  
والجمعة مشتق من الاجتماع وهي فريضة محكمة لا يسع تركها ويكفر جاحدا قال رح لا يصح الجمعة الا في مخرج  
قوله م لا جمعة ولا شرب ولا فطر الا في مخرج جامع **قوله** او في مصل المصل لانه حكم المصل وليس الحكم مقهورا  
على المصل بل يجوز في جميع افيه المصروفه لم تنتهي حدة الصلوات والاذان ثم شرايط لزوم الجمعة اثنا عشر  
سعة في نفس المصل وهي الحرية والكورية والبلوغ والاقامة والصحة وسلامة الرجلين وسلامة العينين وقلة

وحشة في غير المصل المص والسلطان والجمعة والخطبة والوقت واختلفوا في صفة المصل قال بعضهم هو كل بلد  
فيها سوق وول نصف المظلوم من الظالم وعالم يرجع اليه في الحوادث وقال بعضهم هو ان يجده فيه حوائج  
الدين وعامة حوائج الدنيا فحوائج الدين القاضي والمفتي وحوائج الدنيا ان يعيش فيها كل صانع بهنائه من  
السنة الى السنة وفي الهداية هو كل موضع له امير وقاض يتفقد الاحكام ويقوم الحدود ومن اتي سرا اذا اجتمعوا  
في اكبر مساجدهم ثم لم يكن خارج المصل لا يجب عليه دخول المصل للجمعة لان اتصاله عن المصل لا يتكفي ان يخرج  
مسافرا ويبلغ ذلك المكان قصر لا يقطع حكم المصل وقال الشافعي يجب عليه اذا سمع النداء او القوي اذا دخل المصل  
يوم الجمعة ان يولي يكث يومه ذلك لزمته الجمعة وان نوي ان يخرج قبل دخول الوقت او بعده فلا جمعة عليه  
كذا في الوجيز ولا يمس ان يخرج النكس في المص في موضعين ولا يجوز في اكثر من ذلك وعن ابي اس لا يجوز في موضعين  
الا ان يكون بين الجامعين نهر عظيم وان لم يكن فالجمعة لمن سبق وعلى الاخير ان اعاد الطهر وان صلوا معا  
ولا يبدي من سبق لا يجوز صلواتهم جميعا وعنه محمد يجوز في موضعين وثلاثة وعن ابي فلا يجوز الا في  
موضع واحد ولا يكره الخروج الى السفر يوم الجمعة قبل الزوال وبعده وقال مالك كبره اذا زالت الشمس  
**قوله** ولا يجوز في القرى فان قلت قد فهمم به بقوله لا يجوز الا في مخرج جامع فما الحاجة الى ما ذكره قيل ان  
تاكيد وقد جاء التاكيد في القرآن قال الله تعالى واقبلوا الوزن بالقسط ثم قال ولا تخروا الميزان وقد علم هذا قوله  
واقبلوا الوزن بالقسط **قوله** ولا يجوز اقامتها الا بالسلطان لانها تقام بجميع عظيم وقد تقع المنازعة في التقديم  
والتقديم وغير ذلك اي في التقديم بين الامام وبين الجماعة وغير ذلك اي في الموضع الذي  
يصل فيه والاداء في اول الوقت واخره وفي نصب الخطيب ولانه قد سبق بعض النكس الى الجامع فيخلف  
نهما ففرض لهم وتفوض على غيرهم فجعل امره الى السلطان لانه اقرب الى تشكيل الفتنة والتسوية بينهم **قوله**  
من امره السلطان يعني الامير والقاضي **قوله** ومن شرايطها الوقت ونقص في وقت الظهر ولا يصح بعده حتى لو  
خرج الوقت وهو فيها استقبل الظهر ولا يبني الظهر على الجمعة لانها مختلفان وعنه مالك يبنى لانها صلاتان



يجزئها بالقرأة ولا يجزئ في الاخرى فلا يجوز بناؤها على الاخر كالنحر والظهر **وهو** من شرائط الخطبة  
قبل الصلوة ثم الخطبة شرطان احدهما ان يكون بعد الزوال والثاني حفرة الرجال ولو خطب بعد الصلوة  
او قبل الزوال لا يجوز **والجمعة** ويخطب خطبتين يفصل بينهما بقعدة ومقدارهما مقدار سورة من طوال  
المفصل ومقدارها بقراءة ثمانين آية من القرآن ثلث ايات قصار واوبة طويلة وقراءة القرآن في الخطبة سنة عنه  
وقال الشافعي واجبة ومقدار الجكوس بينهما عند الطحاوي مقدار ما يحسن موضع جلوسه من المنبر وفي  
ظاهر الرواية مقدار ثلث ايات كذا في الفتاوي قال في النهاية وهذه القعدة عندنا للاستراحة ليست  
بشرط وعند الشافعي شرط حتى لا يكتفى عنه بالخطبة الواحدة وان طالت قال النجدي الست في الخطبة  
ان يحمد الله تعالى ويشني عليه ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويعظ الناس ويقرأ القرآن ويدعو للمؤمنين والمؤمنات  
منات ويكره الجهر في الخطبة الثانية دون الاولى **وقال** يخطب قائما على طهارة لان القليم فيها متواثر  
وروي ان ابن مسعود رضي الله عنه سئل عن ذلك فقال للسائل الست تتلو قوله تعالى وتركوك قائما  
**قوله** فان اقم على ذكر الله تعالى عند اتي طهارة فاسعوا الى ذكر الله وذو السبع ولم يفصل وهذا اذا  
كان على قصد الخطبة اما اذا عطس فحمد الله او سبح او هلل متعجبا من شئ فانه لا يوجب الخطبة جها  
**قوله** وقال ابو حنيفة ومحمد لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة وادناه من قوله التحيات الى قوله عبده و  
رسوله لان الخطبة هي الواجبة والسبح لا يسمى خطبة **قوله** وان خطب قاعدا او على غير طهارة جاز الحصول  
العقود وهو الوعظ والذكر الا انه يكره لما فيه من الفصل بينها وبين الصلوة وعنده ابي حنيفة لا يجوز  
الخطبة بدون الطهارة لانها بمنزلة الصلوة حتى لا يجوز قبل الوقت قلنا ليست كالصلوة لانها متوكة  
سته بالقبلة ولا يفسد الكلام وكذا لو خطب مضطجعا اجزاء الحصول العقود ولو خطب متجسعا  
قال بعضهم لا يجوز لانها شبيهة بالصلوة وقال بعضهم يجوز لانها ذكر وليست بصلوة ولوان الخطيب  
لما فرغ من الخطبة سبقت الحمد فذهب الى بيتة وتوضأ وجأ فصل بهم جاز ولو تغلبت بيتة وجأ لم يجز ان يخطب

يصل بهم مالم بعد الخطبة ولو سبقت الحمد في الصلوة فقدم رجلا من شمله الخطبة او لم يشهد  
جاز ولو ان الخطيب سبقت الحمد قبل الشروع في الصلوة فامر رجلا بصل بهم ان كان المأمور شمله الخطبة  
جاز والا فلا بخلاف الاولى والفرق ان في الاول قد انقضت الصلوة فلا يجزئ الى الخطبة في حال بقايتها  
وهنا لم ينقض فصار كالامام نفسه يصل بغير خطبة **وهو** من شرائط الجماعة وهي شرط الانعقاد  
المبته لئلا يفرقها وعنده ابي حنيفة شرط الانعقاد الموكدة وذلك بالركعة وعنده زفر شرط الدوام وقاية فيها  
اذا فرغوا بعد الشروع قبل التقييد بالسجدة فعندهما يتم الجماعة وعنده ابي حنيفة ويستقبل القدر فلا  
ولو نفر وبعده السجود انما جمعه خلافا لغيره ولو كبر الامام وتغافل القوم ولم يكبروا حتى فرغ من الشاؤ  
واخذ في القرأة مقدار آية قصيرة ثم كبروا فسدت الجماعة للامام والقوم جميعا اما لو كبروا قبل ان ياخذ  
في القرأة يجوز الجمع **وقال** ابو حنيفة ان كبروا قبل ان يقرأ ثلث ايات قصار او آية طويلة صحيت الجماعة ولا  
فلا وقال محمد ان شرعها قبل ان يرفع راسه من الركوع صحيت الجماعة والا فلا ولو خطب ونفزع الناس  
ولم يبق معه الا النساء والصبيان لم يصل بهم الجماعة لانهم ليسوا من اهلها اي لا يجوز ان يكون نواحيه  
فيها بحال وان بقي معه عبدة او مسافرون او مرضى صلى بهم الجماعة ولو فرغ من الخطبة فذهبوا كلهم  
وجأ آخرون لم يشهدوا بالخطبة يصل بهم اجزاء **قوله** واقله عنه ابي حنيفة ومحمد ثلاثة سوى الامام  
والشرط فيهما ان يكونا صالحين للامة اما اذا كانوا لا يصلحون لها كالسار والصبيان لا تصح الجماعة  
**قوله** وقال ابو حنيفة اثنا عشر سوى الامام لان المثنى حكم الجماعة حتى ان الامام يتقدم عليهما ولهما قولنا  
اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله فهذه تيقضي مناديا وعوا المؤمنين وذكرا  
وسوا الامام وقوله فاسعوا خطاب جمع واقل الجمع ثلاثة **قوله** ويجزئ الامام بالقرأة في الركعتين لان  
النبي صلى الله عليه وسلم فيها **قوله** وليس فيها قرأة سورة بعينها وقال الشافعي يستحب ان يقرأ في الاولى سورة  
الجمعة وفي الثانية سورة المنافقين **قوله** ولا تجب الجماعة على مسافر لانه يجهل المشقة وايضا لانه ينقطع بانظار الامام



عن سفره فسقطت عنه كالصوم **ولا** امرأة لأنها منبهة عن الخروج ومشغولة بخدمة الزوج  
**ولا** المريض لعجزه عن ذلك وأما المريض فالأصح أنه إن بقي المريض ضائعا لم يخرج له يجب عليه **ولا**  
لأعبد لأنه مشغول بخدمة مولاه فإن أذن مولاه وجبت عليه وقال بعضهم بخير وهل يجب على  
المكاتب قال بعضهم نعم وقال بعضهم لا والأصح الوجوب وكذا معتق البعض في حال سعيته كالمكاتب  
وأما المأذون فلا يجب عليه كذا في الفتاوى **ولا** أعمى ولو وجد قائدا عنه إلى ح لا وعنده إذا وجد  
قائدا وجب عليه لأنه قادر على المشي وإنما لا يهتدي وإلى ح فإنه يشق عليه السعي فاشبهه الزمن وكذا  
الاجير لا يذهب إلى الجمعة والجماعة إلا بأذن المستأجر وقال أبو علي الدقاق ليس له منع من سيطر  
من الاجرة بقسط وكذا لا يجب على المختف من الأمير الظالم وسقط أيضا بجزر المطر والوحل **قوله**  
فإذا حضر أو صلو مع الناس أخر أحرم عن فرض الوقت لأنهم تحمونه فصاروا كالسافر إذا صام  
**قوله** ويجوز للمسافر والعبد والمريض أن ياتوا في الجمعة وقال زفر لا يجوز لأنه لا فرض عليهم فأتوا  
الصبي والمرأة ولنا أن الخطاب يتناولهم لأنهم عذروا دفعا للحج فلو لم يسقط عنهم فرض  
الجمعة لكانت الجمعة كأن فيه فساد الوضع لأن الإسقاط عنهم له دفع الحج والقول بعدم الجواز  
يؤتى إلى الحج وأما الصبي فلا يقع فعله فرضا فيكون فيه بناء الفرض على النفل فلذلك لا يجوز وأما المرأة  
فلا تقبل لإمامة الرجال وأثبت انعقاد الجمعة باعتمادهم معتد بهم في عهد المؤمنين كالخليفة  
وقال الشافعي يجوز أن يكونوا أئمة ولا يعتد بهم في العهد **قوله** ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة  
قبل صلاة النعام ولا عذر به كرهه ذلك وجازت صلواته وقال زفر لا يجزئ فيه الظهر إلا بعد  
فراغ الإمام من الجمعة لأن من أصله أن الجمعة هي الفريضة أصلا والظهر كالبدل ولا يصار إلى  
البدل مع العذر على الأصل ولنا أن أصل الفرض هو الظهر في حق الكفاية وهذا هو الظاهر  
من الدليل قال من أوى وقت الظهر حتى تزل الشمس ولم يفصل بين هذا اليوم وغيره إلا ما مر

٧٢  
ما مر بأسقاطه بأداء الجمعة ولأن سبب التكليف على التمكن وهو ممكن من أداء الظهر بنفسه دون الجمعة  
لتوقفها على شرائط لا يتم بوجهه وعلى التمكن بدون التكليف ولأنه إذا فات الوقت ففنى الظهر دون  
الجمعة فإذا ثبت عندنا أن أصل الفرض هو الظهر وقد أداه في وقته أجزأه وحاصله أن الوقت عند  
الحج هو إلى كس الظهر وقد أمر بكسها بالجمعة وقال محمد لا أدعي ما أصل فرض الوقت في هذا اليوم ولكن  
يسقط عنه الفرض بأداء الظهر أو الجمعة يعني أن أصل الفرض أحدهما لا يعينه ويتعين بفعله وفائده إذا  
أحرم للجمعة بنية فرض الوقت لا يجوز عندنا لأن فرض الوقت هو الظهر ولا يتأدى الجمعة بنية الظهر وعند  
زفر يجوز لأن فرض الوقت الجمعة عنده وقد نواها قبل صلاة الإمام قيد بذلك احتراز عن قول  
زفر فإن عنده لا يجزئ الظهر إلا بعد فراغ الإمام من صلاة الجمعة كذا في النهاية **قوله** ولا عذر به فلو كان  
به عذر من العذر الذي ذكرناه ففصل الظهر ثم شتم الجمعة كانت الجمعة فرضه عندنا وانقلب ظهره ونفلا  
لأنه إذا شتمنا فهو والصحيح سواء وقال زفر فرضه الظهر ولم يتسبح لأن الجمعة غير واجبة عليه فلو  
فقدت الظهر موقع الفرض من غير مراعات وفائده إذا حصل العذر وأداء العبد الظهر في منزله ثم دخل في  
الجمعة مع الإمام فعقل أن يتم الإمام الجمعة خرج وقت الظهر عنه ما يلزمه إعادة الظهر لأن الظهر وحده  
انقلب نفلا وعنده زفر لا يلزمه إعادة لأن هذا اليوم في حق كسائر الأيام وفي سائر الأوقات والظهر  
في بيته ثم صلا مع الجماعة كان فرضه ما أداه في بيته كذا بهذا لكننا نقول الجمعة أقوى من الظهر  
لأنه يشترط لهما ما لا يشترط للظهر ولا يظهر الضعيف في مقابلة القوي **قوله** فإن بدله أن يحضر الجمعة فثبوته  
إيها بطلت صلاة الظهر عندنا في السعي فإن صلى الجمعة أجزأته وإن لم يصلها أعاد الظهر والعبد  
والمريض والمسافر وغيرهم سواء في الاستعاضة بالسعي كذا في المنتقى وهذا إذا سعى إليها والإمام  
في الصلوة أو قبل أن يصلها أما إذا سعى إليها وقد صلاها الإمام لا يبطل ظهره وفي النهاية أجازي  
قبل أن يصلها الإمام إلا أنه لا يرجو أدراكها بعد المسافة لم تبطل ظهره عند العراقيين ويبطل عند البخاريين



وهو الصحيح ولو توجه اليها قبل ان يصليها الامام ثم ان الامام لم يصليها العذر وغيره اختلفوا  
 في بطلان ظهريه والصحيح انه لا يبطل كذا في النجاسة ولو كان خروج وجهه وخرج الامام مع ما يبطل ظهريه ولو كان  
 قد صلى الظهر جماعة وتوجه اليها بطلت الظهر في حق ولا يبطل في حقهم **وقال ابو حنيفة** ومحمد لا يبطل حتى  
 يدخل مع الامام فيه اشارة الى ان الاقام ليس بشرط لانقضاء الظهر عندهما وذكر شيخ الاسلام ان  
 على قولهما لا يرتفع ظهريه عالم بوجوب الجماعة كلها وهذا خلاف ما في القدوري والهداية حيث قال  
 لا يبطل حتى يدخل مع الامام ولم يقولوا حتى يكملها مع الامام قال في الفتاوى الرستاقى اذا سعى يوم  
 الجمعة الى المصير يد اقامة الجمعة واقامة حوائجها لا يقال ان ثواب السعي الى الجمعة **وكبره** ان يصلي المعذورون  
 الظهر في جماعة يوم الجمعة لما فيه من الاخلال بالجمعة لانه يقتضي بهم غيرهم **وقال** اهل السجى قال  
 الترمذي شئ مريض صلى الظهر في منزله يوم الجمعة باذان واقامة قال محمد بن حسن وكنا جماعة الرضى بجلال  
 اهل السجى فانه لا يباح لهم ذلك لان المصنوع عاجزون بخلاف المسجونين لانهم اذا كانوا اظلمة قدروا على  
 ارضاء المحصور وان كانوا مظلومين امكنهم الاستغاثة وكان عليهم حضور الجمعة **ومن ادرك**  
 الامام يوم الجمعة صلى معه ما ادرك وبني عليها الجمعة فاذا قام هذا المبوق الى قضائه كان مخيرا  
 في القراءة ان شاهده وان شأخاف **وقال** وان ادركه في الشهد او سجود السهو بنى عليها الجمعة  
 وبهذا عند اهل طائفة من طائفة هذا ان يسجد للسهو في صلاة الجمعة والمختار عند المتأخرين انه  
 لا يسجد في الجمعة والعديد بنوهم الزيادة من الجمال **وقال** محمد ان ادرك معه اكثر الركعة  
 الثانية بنى عليها الجمعة يعني ادركه قبل ان يركع او في الركوع **وقال** وان ادرك اقلها بان ادركه وقد  
 رفع يديه من الركوع بنى عليها الظهر الا انه ينوي الجمعة اجماعا **وقال** الفاضل الامام يوم الجمعة من  
 المقصورة وظهر عليهم فان لم يكن هناك مقصورة يخرج منها لم يتركوا القراءة والذكر الا اذا  
 قام الى الخطبة **وقال** ترك الناس الصلوة والكلام حتى يفرغ من خطبته وكذا القراءة وبهذا عند اهل طائفة

في قوله يوم الجمعة  
 ان يوم الجمعة هو يوم  
 الجمعة لا يوم الجمعة  
 بل يوم الجمعة

فيما اشارة الى ان  
 من الجلوس في الخطبة  
 فلهذا

وقال الله تعالى  
 عليه السلام  
 فلهذا

ح ووقال لا يكسر بالكلام قبل ان يخطب واذ انزل قبل ان يكسر للاحرام لان الكراهة للاخلال بفرض الصلاة  
 سماع ولا استماع في هذين الى العين بخلاف الصلوة لانهما قد تمتد ولا يباح طان الكلام ايضا قد تمتد  
 طبعافاشبه الصلوة والمراد مطلق الكلام سواء كلام الناس او الشيع او تسميت العاطس او رد السلام  
 وفي العيون المراد به اجابة المؤمن اما غيره من الكلام يكبره بالاجماع فتورد ثم اذا قلت لصاحبك انصت  
 الامام يخطب فقد لغوت وروى عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما انه سمع لصاحبه والامام يخطبني فقال له  
 تخج القافلة صاحبه انصت فلم افرغ قال الذي قال انصت اما انت فلا صلوة لك واما صاحبك فله  
 وقيل الخلاف في كلام يتعلق بامور الدنيا فكرهه اجماعا وهذا كله قبل الخطبة وبعد اما فيها فلا  
 يجوز شئ من الكلام والقراءة والذكر اصلا لانه يمنع الاستماع والمراد من الصلوة التطوع اما قضاء الفائت  
 فيجوز وقت الخطبة من غير كراهة ولا ياكل ولا يشرب والامام يخطب وكذا اذا ذكر الخطيب النعم  
 استمعوا وصلوا على في انفسكم ولا تنطقوا به لانهما ترك في غير هذا الحال والسمي ببيت فان راى  
 رجلا عند بيوت فخاف وقوعه فيها او راى عقر بابت الى انسان جازله ان يجذره لان ذلك يجب لمن  
 آدمي وهو محتاج اليه والانصات لحق الله تعالى ومبناه على المسامحة لان الله تعالى غني عنه ولو  
 كان المصلي بعيدا لا يسمع الخطبة فقد قيل الافضل له قراءة القرآن ستر او قيل ينظر في الفقه وقيل الافضل  
 الانصات وهو اختيار محمد بن سلمة ثم عند ابي حنيفة لا يخرج الامام بقطع الصلوة والكلام عنه  
 هما خروجه بقطع الصلوة والكلام بقطع الكلام وفائده فيما اذا انزل عن الخطبة يجوز الكلام عندهما  
 لعدم الكلام وعنده لا يجوز لوجود الخروج واذا اصعد الامام المنبر هل يسلم قال ابو حنيفة  
 خروجه بقطع الكلام وهذا يدل على انه لا يسلم ويروى انه لا يكسر لانه استدبرهم في صعوده **وقال**  
 واذا اذن المؤذنون يوم الجمعة الاذان الاول ترك الناس البيع والشراء وتوجهوا الى الجمعة  
 قدم ذكر البيع على ذكر الشراء لان الاجاب مقدم على القبول والامر من البيع والشراء ما يشغلهم



عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا شغل رجل اخر سواه كبره ايضا ولا يكبره البيع والشرا في حالة السجدة اذا لم يشغله  
وتوجهوا الى الجمعة ويستحب ان يقول عند التوجه اللهم اجعلني من اوجه من توجه اليك واقرب من  
يقرب اليك والجمع من دعاك وطلب اليك وينبغي لمن اراد ان يتوجه الى الجمعة ان يغتسل ويغسل  
ان كان عنده وليس احسن ثيابه لانه يوم اجتماع فربما يتادي بعضهم برؤسهم وبعضهم يتنظفون  
التطيب **قوله** فاذا فرغ من خطبته قاموا لانه توجه عليهم فعل الصلوة ويتطوع بعد الجمعة بربع  
ركعات وقبلها بربع ركعات لا يسلم الا في اخرهن وعن ابي سعيد بعد ما سبب يصلي اربع ركعات  
وقيل ركعتين ثم اربع ركعات في الدبر التي قبل الجمعة اصلها الجمعة ولا يقول سنة الظهر وكذا  
الاربع بعد ايضا كما يقول في الفرض اصله فرض الجمعة ولا يقول فرض الظهر لان السنة تأتبع النوا

### باب صلوة العيدين

بالقراءة ويشترط الاخرى سوى الخطبة ويجب على من يجب عليه الجمعة وقدمت الجمعة للفرضية و  
كثرة وقوعها ومن لا يجب عليه الجمعة لا يجب صلوة العيد الا المملوك فانها يجب عليه اذا اذن  
له مولاه ولا يجب عليه الجمعة لان الجمعة لها يدل وهو الظاهر فالظاهر تقوم مقامها في حق من  
كذلك العيد فانه لا يدل له وينبغي ايضا ان لا يجب عليه العيد كما لا يجب الجمعة لان منافعة لا  
تصير مملوكه له بالاذن في الابد الاذن كماله قبله الا ان ياتي به لوجج باذن المولى لا يسقط عنه حجه  
الاسلام لهذا المعنى وسمى العيد عيدا لان الله تعالى فيه عوائد الاحسان الى العباد وقيل ان  
السور يعود لعوده وقيل لان الناس يعودون فيه الى الاكل مراد وترك صلوة العيد ضلالة  
وبدعة واختلفوا فيها فقيل سنة مؤكدة وقيل انما واجبة وهو الصحيح لقوله تعالى وتكبروا  
الله على ما هداكم قبل المراد به صلوة عيد الفطر فقدموا الامر للوجوب وقوله تعالى فضل اليك  
واخر قبل يعني صلوة عيد الاضحى كذا في النهاية وفي المبسوط الاظهر ان السنة مؤكدة قال رحمه الله

في صلاة العيد

ويستحب يوم الفطر ان يطعم الانسان قبل الخروج الى المصلي ويغتسل ويتطيب قال في الفقه المستجاب  
اثنا عشر ثلث منها في المتن وتشمع اخرك وهو السواك واخراج صدقة الفطر وليس احسن ثلث  
المبلغة ويتختم والتكبير وهو سرعة الانتباه والابكار وهو المسارعة الى المصلي وصلوة الفجر  
في مسجد حية والخروج الى المصلي ماشيا والرجوع في طريق اخر لان مكان القرية تشبه لصاحبها  
وفي هذا كثير الثواب **قوله** ويتوجه الى المصلي المستحب ان يتوجه ماشيا لان النبي صلى الله عليه وسلم ما ركب في عيد  
ولاجنابة ولا يلبس ان يركب في الرجوع لانه غير قاصد الى قرب **قوله** ولا يكبر في طريق المصلي عند اذنه  
يعني جهر اما سرا فستحب وهذا في عيد الفطر لان الاصل في الثناء الاخفاء قال الله تعالى واذكر بركتك في  
نفسك تفرقا وخفية ودون الجهر وقاله خير الذكر الخ **قوله** ويكبر في طريق المصلي عندهما يعني جهر  
ويقطع اذا انتهى الى المصلي في رواية وفي رواية حتى يفتتح **قوله** ولا يتنفل في المصلي قبل العيد والمعنى انه  
ليس بمسنون لانه كبره واسارة الشيخ الى انه لا يلبس به في البيت لانه قيد بالمصلي ويروي ان عليا رضي الله عنه  
راى قوما يصلون قبلما في الجبابة فقال انا صلينا مع النبي صلى الله عليه وسلم هذه <sup>الصلوة</sup> فلم يصلي قبلها فقال واحد منهم  
انا لعلم ان الله تعالى لا يعذبني على الصلوة فقال على رضي الله عنه وانا لعلم ان الله لا يشيك على مخالفة الرسول صلى الله عليه وسلم  
وفي الخبر يروي ان عليا رضي الله عنه خرج الى المصلي فرأى قوما يصلون فقال ما هذه الصلوة التي لم تكن  
نعرفها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقيل له افلا تسميها هم فقال انا اكره ان اكون مني عبدا اذا صليت ولكننا  
نخبرهم بما راينا من رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي قبلها وبعد ما ولا صلوة العيد لم يجعل لها اذان  
ولا اقامة فلو لم يكن بالنافلة جاز ان يدخل العام في العيد فاما ان يقطع النافلة او يترك بعد صلوة  
العيد وبهذا لا يجوز **قوله** فاذا حلت الصلوة بارتفاع الشمس ودخل وقتها الى الزوال اي حل وقتها من  
الحلول وفي النهاية من الحل لان الصلوة قبل ارتفاع الشمس كانت حراما **قوله** الى الزوال اي قبل نصف  
النهار وكان عدم يصلي العيد والشمس على قدر رمح او محبين وخروج الوقت في انشاء الصلوة بنفسه



كالجمعة **وقيل** ويصله الامام بالنكس ركعتين يكبر في الاولى تكبيرة الاحرام وانما خضعت بالذكر مع انها معلوم  
انه لابد منها لان مراعاة لفظ التكبير في العيد واجب حتى لو قال الله اجل واعظم سائيا وجب عليه سجود السهو  
**قوله** وثلاثا بعد ما والمستحب ان يقف بين كل تكبيرتين من الزوائد مقدار ثلاث شجيات وياقي بالافتتاح  
عقيب تكبيرة الاحرام قبل التكبيرات وكذا التثنية عند ابي س وعنده محمد بن عوف بعد التكبيرات قبل القراءة  
وقال مالك والشافعي يكبر في الاولى سبعا وفي الثانية خمسا يعني سبعا ماضيا لتكبيرة الاحرام وفي الثانية  
خمسا ماضيا لتكبيرة الركوع وهو مذهب ابن عيسى وقولنا مذهب ابن مسعود **وقيل** ثم يقرأ فاتحة الكتاب  
وسورة يعني سورة شاد وروي انه عم قرأ فيها سج والعاشية وروي ق واقربت الساعة **قوله**  
ويكبر تكبيرة ركع بها علم ان تكبيرة الركوع في صلاة العيدين من الواجبات حتى يجب السهو تركها سائيا  
ولو انتهي رجل الى الاحرام في الركوع في العيد فانه يكبر للافتتاح قائما فان اكله ان ياتي بالتكبيرات ويه  
رك الركوع ففعل ويكبر على راي نفسه وان لم يكن كذلك ولا يتنفل بتسبيحات الركوع عند ابي س وعندهما  
يشغل بالتكبيرات فاذا قلنا يكبر في الركوع هل يرفع يديه قال الخجدي لا يرفع وقيل يرفع ولو رفع الا  
الامام نكسه بعد ما ادى بعض التكبيرات لان متابعة الامام واجبة فانه يرفع نكسه ويتابع الامام ويسقط عنه  
باقي التكبيرات **وقيل** ويرفع يديه في تكبيرات العيد ما هو تكبير في الركوع وعن ابي س لا يرفع **وقيل** ويجزى  
بالقراءة في صلاة العيدين لانه عم جرد فيها **وقيل** ثم يخطب بعد الصلوة خطبتين بذلك ورد النقل  
المستفيض والخطبة ليست بواجبة لان الصلاة تنقذهم عليها ولو كانت شرطا لقدمت على الصلوة  
كالجمعة وهي سنة فان تركها كان مائيا وان خطب قبل الصلوة اجزاه مع الاساءة ولا تعاد بعد الصلوة  
كذا في الزيادة **وقيل** يعلم الناس فيها صدقة الفطر واحكامها وهي خمسة على من يجب ومنه تجب ومنه تجب  
اما على من يجب فعله الحر المسلم المالك للنفاب واما من يجب فالفقر او المساكين واما من يجب فبطون  
الفر من يوم الفطر واما من يجب فنصف صاع من براء وصاع من تمر وصاع من شعير واما من يجب من اربعة

اربعة اشياء من الخطبة والشعر والتمر والزبيب واما سوى هذه الاشياء فلا يجوز الا بالقيمة **قوله**  
ومن فاتته صلاة العيد مع الامام لم يقضها كله مع متعلقه بصلوة ولا بقاءه اي فاتت عنه  
الصلوة بالجماعة وليس معناه فاتت عنه وعن الامام بل المعنى صل على الامام العيد وفاتت هي على  
هذا فانه لا يقضي **قوله** فان غم الهلال على الناس الى اخره التقييد بالهلال ليس بشرط بل لو حصل  
عذر مانع كالمطر وشبهه فانه يصلها الغد لانه تاخير للعذر **قوله** فان حدث عذر يرجع من الصلوة في  
اليوم الثاني لم يصلها بعده وان تركها في اليوم الاول بغير عذر حتى زالت الشمس لم يصلها في  
الغدا كذا في الكرخي **وقيل** ويستحب في يوم الاضحية ان يغسل ويتطيب ويؤخر الاكل حتى ينزع من القلوة  
ليخالف الايام التي قبله فان اكل قبل الخروج هل يكبره فيه روايتان والمختار انه لا يكبره لكن يستحب  
ان لا ياكل اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم فانه كان لا ياكل حتى يرجع **وقيل** ويتوجه الى المصلي ولا يكبر حتى  
يجمع او يكبر بالتكبير الى ان ياتي المصلي في قولهم جميعا ويجوز صلوة العيد في المصلي في موضعين  
ويجوز ان يصلي بعد ما صل في احد الموضعين استحسانا والقياس ان لا يجوز حتى ينزع من الصلوة  
في الموضعين كذا في الخجدي **وقيل** ويصل الاضحية لكعتين كصلوة الفطر لانها مثلها **وقيل** ويجزى  
بعد ما خطبتين يعلم الناس فيها الاضحية وتكبير التثنية لان الخطبة ما شرعت الا لذلك  
لانها بعد الصلوة قال شمس الاية هذه الاضافة في تكبير التثنية لا يستقيم الاعلى قولنا لان  
بعض التكبير يقع في ايام التثنية واما على قول ابي ح فلا يقع فلا يستقيم الاضافة وكيف  
ينفع التعليم في شيء قد فرغ لكن قد قيل التثنية اسم لصلوة العيد وفجر عرفة وقرب منوما  
قارب الشيء يسمى بكلمة وانما سميت صلوة العيد تثنيا لانها تؤدى بعد تثنية الشمس  
وارتفاع ما ومنه قوله عم لاجعة ولا تشرق الا في مصر جامع واذا ادرك الامام في صلوة  
العيد فمن المشايخ من قال هذا قولها فاعطى قول محمد لا يصير مؤذرا كلامه ومنهم من قال هذا  
بعد ما شهد قبل ان يسلم او بعد ما سجد لله فانه يقوم ويقضي صلوة العيد



بالخلاف وهو الصحيح فانه يصير مدركا لان الصلوة العيد لا بدل لها بخلاف صلوة الجمعة والسهو  
 في الجمعة والعيد من المكتوبة واحده معناه انه يسجد للسهو ومن المشايخ من قال لا يسجد الامام للسهو  
 في الجمعة والعيد من كى لا يقع الاستبانه على من بعد من الامام **فان** حدث عذر يمنع من الصلوة  
 في يوم الاضحية صلواتا من الغد وبعد الغد ولا يصليها بعد ذلك لانه موقوتة توقت الاضحية فتقيد  
 بايامها لكنه ميسر في التأخير بغير عذر لما في الفقه المنقول قال في الكرخي اذا تركها بغير عذر صلواتا في اليوم  
 الثاني واساوى فان لم يصلوا في اليوم الثاني صلواتا في اليوم الثالث فان لم يصلوا فيه سقطت  
 سواء كان لعذر او لغيره عند الامام ميسر في التأخير بغير عذر **فان** تكبير التثنية اوله عقيب صلوة الفجر  
 من يومه معرفة وانما الخلاف بينهم في استتمائه فعند ابي حنيفة آخره عقيب ثمان صلوات وعندهما عقيب  
 ثلاثة وعشرين صلوة واختلفوا في تكبير التثنية هل هي مكنتة او اجب قال الترمذي في سننه وفي الايضاح  
 واجب واصله قوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودات قيل هي ايام التثنية واما الايام المعلومة  
 فانه في عشر ذي الحجة **فان** آخر عقيب صلوة العصر من يوم النحر عند ابي حنيفة وقال ابي حنيفة ومحمد  
 عقيب صلوة العصر من آخر ايام التثنية والفقوي على قولهما كذا في المصنف فان قيل التكبير على  
 قول ابي حنيفة لا يتم قبل ايام التثنية فكيف يكون تكبير التثنية عنده قيل سمي بذلك لقوله من ايام  
 التثنية والشيء اذا قرب من الشيء سمي باسمه واما ايام التثنية ثلثة واما يوم النحر ثلثة ويحذف الكل بحذف  
 اربعة ايام فالعشر الاخير والثلثة عشر تشرق لا غير واليومان بينهما الحز وتشرق **فان** التكبير  
 عقيب الصلوات المفروضة هذا على الاطلاق انما هو قولهما لان عندهما التكبير يشرع للمكتوبة  
 فيأتي بكل من يصل المكتوبة واما عند ابي حنيفة والتكبير الاعلى الرجال الاحرار المكلفين المقيمين  
 في الامصار اذا صلوا مكتوبة بجماعة من صلوة هذه الايام وعلى من يصل معهم بطريق  
 التبعية **فان** المفروضات كثر من الوتر وصلوة العيد وكبير عقيب صلوة الجمعة لانها مفروضة وفي

فان كان يوم الجمعة  
 في يومه معرفة وانما الخلاف بينهم في استتمائه فعند ابي حنيفة آخره عقيب ثمان صلوات وعندهما عقيب  
 ثلاثة وعشرين صلوة واختلفوا في تكبير التثنية هل هي مكنتة او اجب قال الترمذي في سننه وفي الايضاح  
 واجب واصله قوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودات قيل هي ايام التثنية واما الايام المعلومة  
 فانه في عشر ذي الحجة **فان** آخر عقيب صلوة العصر من يوم النحر عند ابي حنيفة وقال ابي حنيفة ومحمد  
 عقيب صلوة العصر من آخر ايام التثنية والفقوي على قولهما كذا في المصنف فان قيل التكبير على  
 قول ابي حنيفة لا يتم قبل ايام التثنية فكيف يكون تكبير التثنية عنده قيل سمي بذلك لقوله من ايام  
 التثنية والشيء اذا قرب من الشيء سمي باسمه واما ايام التثنية ثلثة واما يوم النحر ثلثة ويحذف الكل بحذف  
 اربعة ايام فالعشر الاخير والثلثة عشر تشرق لا غير واليومان بينهما الحز وتشرق **فان** التكبير  
 عقيب الصلوات المفروضة هذا على الاطلاق انما هو قولهما لان عندهما التكبير يشرع للمكتوبة  
 فيأتي بكل من يصل المكتوبة واما عند ابي حنيفة والتكبير الاعلى الرجال الاحرار المكلفين المقيمين  
 في الامصار اذا صلوا مكتوبة بجماعة من صلوة هذه الايام وعلى من يصل معهم بطريق  
 التبعية **فان** المفروضات كثر من الوتر وصلوة العيد وكبير عقيب صلوة الجمعة لانها مفروضة وفي

وفي النجدي التكبير انما يؤدي بشرائط خمسة على قول ابي حنيفة على اهل الامصار دون الرساتيق  
 وعلى المقيمين دون المسافرين الا اذا اقتدوا بالمقيم في المصر وجب عليهم على سبيل المتابعة وعلى  
 من صلى بجماعة لا من صلى وحده وعلى الرجال دون النساء وان صلحين بجماعة الا اذا اقتدوا بجزل  
 وبوي امامتهم وفي الصلوات الخمس دون النوافل والسنن والاربع والعيد واختلفوا على قول ابي حنيفة  
 في العبيد اذا صلوا حلف عبده والامام الوجوب واذا اتم العبد قوما في هذه الايام على قول  
 من شرط الحرية لا تكبير عليهم وعلى قول من لم يشترطها يكبرون والمسافر ومن اذا صلح بجماعة في  
 مصر فيه رعايتان عن ابي حنيفة في رواية التكبير عليهم وفي رواية تكبيره وقال ابو حنيفة ومحمد التكبير  
 يتبع الفريضة فكل من ادى فريضة فعليه التكبير والفقوي على قولهما حتى يكبر المسافر واهل القرى  
 ومن صلى وحده ولو ترك صلوة قبل ايام التثنية فانه كذا في ايام التثنية او تركها في ايام  
 التثنية وتكررها بعد ما او تركها في ايام التثنية في العام الماضي وتكررها في ايام التثنية في هذا  
 العام وجب عليه القضاء في جميع ذلك بغير تكبير ولو تركها في اول ايام التثنية وتكررها في اخر  
 ايام التثنية في سنة تلك فانه يعقبها مع التكبير **فان** التكبير الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر  
 والله اكبر قال في النهاية يقولها مرة واحدة **باب صلوة الكسوف** هذا من باب  
 اضافة الشيء الى سببه ومناسبتها للعيد من حيث الاداء بالتمنا في الجماعة بغير اذان ولا إقامة الا  
 ان العيد لما تأكدت في قوة السنة قدمت عليها والكسوف للشمس والخسوف للقمر وهما في اللغة  
 نقصان وقيل الكسوف ذهاب الضوء والخسوف ذهاب الدائرة قال راج واذ كسف الشمس  
 صلى الامام بالكنس ركعتين في ذكر الامم اشارة الى انه لا بد من شرائط الجمعة وهو كذا في  
 الخطبة فانه لا خطبة في صلوة الكسوف عندنا **فان** كهيئة النافلة اي بلا اذان ولا إقامة  
 ولا تكرار ركوع **فان** في كل ركعة ركوع واحد احتراز عن قول الشافعي فانه يقول في كل ركعة ركوعان **فان**



ويطول القراءة فيما اي في الركعتين لانهم قام في الاولى بقدر البقرة في الثانية بقدر آل عمران والمعنى  
انه يقرأ في الاولى الفاتحة وسورة البقرة كان يحفظها واتابعها من غير ان لم يحفظها في الثانية  
بآل عمران او ما بعد لها ويجوز تطويل القراءة وتخفيف الدعاء وتطويل الدعاء وتخفيف القراءة  
فاذا خفف احد هما طول الاخر لان المستحب ان يبقى على الخشوع والخوف الى الجلاء الشمس فان ذلك  
فعل وقد وجد **قوله** ويجزي الامام القراءة عند اي طلائع الصلوة من اربعين من شرط الجماعة  
كالظاهر **قوله** قال ابو سفيان رحمه الله فيها بالقراءة لانه يخرج لها الجماعة كالعيد وعن محمد بن عيسى  
قول اي في الثانية مثل قول اي **قوله** ويدعوا بعد ما تحتي الشمس المراد كمال الجلاء  
لا ابتداء ثم الامام في الدعاء بالخيار ان شاء جلس مستقبل القبلة ودعا وان شأ قام ودعا  
وان شأ استقبل الناس بوجهه ودعا ويؤمر القوم قال الحلواني وهذا احسن كذا في النهاية **قوله**  
والذي يصلي بالناس الامام الذي يصلي بهم الجمعة وان لم يحضر صلواته بالناس فرائي لانها نافذة  
والاصل في النوافل الانفراد وان لم يصل حتى تجلث لم يصل بعد ذلك وان الجلاء بعضها جازان  
يبتدئ الصلوة فان ستره بالحجاب او حائل وهي كاسفة صلي لان الاصل بقاؤه وان غابت كما  
سكته امسك عن الدعاء واشتغل بصلوة المغرب وان جمع الكسوف والجنازة بأب الجنازة لانها  
فرض وقد يخشى على الميت التغيير وان كسفت في الاوقات المنهي عن الصلوة فيها لم يصل  
لان النوافل لم تضيع فيها هذه **قوله** وليس خسوف القمر جماعة لانه يكون ليلا وفي الاجتماع  
فيه مشقة **قوله** انما يصلي كل واحد لنفسه لقوله اذا رايت شيئا من هذه الالهواء فافزعوا الى  
الله بالصلوة وكذا في الريح الشديدة والظلمة الهائلة والامطار الدائمة والفرج من العدة  
وحكم حكم الخسوف كذا في الوجوه **قوله** وليس في الكسوف خطبة وهذا باجماع اصحابنا لانه لا يستقل  
فيه اثر **باب الاستسقاء** هو طلب السقيا يقال سقاه الله وسقاه وقد جاء في ذلك

77  
في ذلك في القرآن قول الله تعالى وسقاهم برهم شرابا طهورا وقال تعالى واسقياكم ماء فرائنا  
ومناسبه للكسوف انها تضع يوديان في حال الحزن والاصل فيه قوله تعالى واسقواكم ماء فرائنا  
كان غفار يرسل السماء عليكم مددرا فعلق نزول الغيث بالاستسقاء قال روح قال ابو جعفر  
في الاستسقاء صلوة مسنونة في جملة وانما الاستسقاء الدعاء والاستسقاء لما ذكرنا من الآية **قوله**  
فان صلى الناس وحدها جاز ولا يكلمه **قوله** وقال ابو سفيان ومحمد بن عيسى الامام بالناس ركعتين وهما  
سنة عندهما في البسوط قول اي س مع اي ط في الخندي مع محمد **قوله** ويجز فيهما بالقراءة اعتبارا  
بصلوة العيد لانه ليس فيها تكبيرات كتكبيرات العيد قال الحلواني يخرج الناس الى الاستسقاء  
مشاة لاعلا ظهور الدواب في ثياب خلق او غسيلة او مرقعة متدة للين خاضعين ناكسي رؤسهم  
في كل يوم يقدمون الصدقة قبل الخروج **قوله** ثم يحط ببعني بعد الصلوة وقال ابو سفيان خطبة  
واحدة وقال محمد بن خطيبين ولا خطبة عند اي ط لانها تتبع الجماعة ولا جماعة فيها عنده ويكون  
معظم الخطبة عندها الاستسقاء **قوله** ويستقبل القبلة بالدعاء فعند اي ط يصلي ثم يدعو  
وعندهما يصلي ثم يحط فاذا مضى صدر من الخطبة قلب رداؤه ويدعوا قائما مستقبل  
القبلة **قوله** ويقلب رداؤه بالتخفيف يعني اذا مضى صدره من الخطبة **قوله** ولا يقبل القوم  
اردتهم بالشهيد كما يقال ففتح الباب مخففا وفتح الابواب متدة او بهذا عندها  
وقال ابو جعفر لا يقبل رداؤه وصفته عندها ان كان مربعا جعل اعلاه لعله وان كان مدولا  
كالجبة جعل الجانب الايمن على اليسر **قوله** ولا يحضر اهل الذمة الاستسقاء لان الناس يخرجون  
للمساء وعادته الكافرين الا في ضلال وقد امر النبي صلى الله عليه وسلم بتبعيه هم فقال انابري من كل مسلم  
مشرك ولان اجتماعهم مع الكفر يوجب نزول اللعنة عليهم فلا يجوز اخراجهم عند طلب الرحمة  
**باب قيام شهر رمضان** انما افر هذا الباب على حدة ولم يذكره



في النوافل لانه نوافل اختص بخصا يصحس هي في مطلق النوافل من الجماعة وتقدم الركعت  
وسنة الختم وعقبه بالاستسقاء لان الاستسقاء من نوافل النهار وهذا من نوافل الليل واطلق عليه  
اسم القيام لقوله عم ان الله فرض عليكم صيام رمضان وسنت لكم قيامه وتسمى رمضان لانه برهن  
الذي نوب اي يحرقها قال رح ويستحب للناس ان يجتمعوا في شهر رمضان بعد العشاء فيصلي بهم الامام  
خمس تروجات ذكره بلفظ الاستحباب والاصح ان التراويح سنة مؤكدة لقوله عم وسنت لكم قيامه  
واراد الشيخ ان ادانا بالجماعة مستحب ولذلك يستحب للناس ان يجتمعوا ولم يقل يستحب التراويح وانما  
قال تجتمع الناس بعد العشاء وهم مجتمعون للصلوة العشاء لان بعد الصلوة يتفرقون عن هيئة  
الصوف فلماذا قال يجتمعون اي يرجعون صفوفاً ومن كان يجلس القرآن فالأفضل ان يصليها  
في بيته عن ابي حنيفة وعن محمد بن الفضل <sup>في المسجد</sup> وعن ابي اسحاق اذ قدر ان يصليها في بيته كما يصليها مع العام في  
المسجد فالأفضل ان يصليها في بيته واما اذا كان ممن يقضي به ويكثر الجماعة بحضوره وتقل عيشته  
فانه لا ينبغي له ترك الجماعة <sup>في المسجد</sup> فيصلي بهم الامام خمس تروجات في كل تروجة تسليمات التروجة اسم  
لاربع ركعات سميت بذلك لاثبات عقيدها للاستراحة <sup>في المسجد</sup> ويجلس بين كل تروجة بين مقدار تروجة  
وذلك يستحب وهم بالخيار في ذلك الجلوس ان شاءوا يستجرون او يبتلون او ينتظرون سكوتاً  
وهل يصليون اختلف فيه المشايخ منهم من كرهه ومنهم من استحسنه وهل يجلس بين التروجة  
الخامسة والوتر روي الحسن عن ابي حنيفة ان جلس كذا في الهداية وفي النبايع الصحيح انه لا ينبغي  
ذلك عند عامة المشايخ ولو صلى التراويح كل اربع تسليمات او كل ست او ثمانية او عشرة تسليمات وقعد على كل  
كل ركعتين قبل لا يجوز الا عن ركعتين وقيل تجزئ عن الكل وهو الصحيح وفي الفتاوي اذا صلى اربعاً  
تسليمات لم يقعد في الثانية فالتيسر ان نفسه وهو قول محمد وزفر وفي الاستحسان لا تقعد وهو ظاهر  
الروايتين عن ابي حنيفة واذا لم تقعد قال ابو الليث تنوب عن تسليمتين وقال محمد بن

في النوافل لانه نوافل اختص بخصا يصحس هي في مطلق النوافل من الجماعة وتقدم الركعت  
وسنة الختم وعقبه بالاستسقاء لان الاستسقاء من نوافل النهار وهذا من نوافل الليل واطلق عليه  
اسم القيام لقوله عم ان الله فرض عليكم صيام رمضان وسنت لكم قيامه وتسمى رمضان لانه برهن  
الذي نوب اي يحرقها قال رح ويستحب للناس ان يجتمعوا في شهر رمضان بعد العشاء فيصلي بهم الامام  
خمس تروجات ذكره بلفظ الاستحباب والاصح ان التراويح سنة مؤكدة لقوله عم وسنت لكم قيامه  
واراد الشيخ ان ادانا بالجماعة مستحب ولذلك يستحب للناس ان يجتمعوا ولم يقل يستحب التراويح وانما  
قال تجتمع الناس بعد العشاء وهم مجتمعون للصلوة العشاء لان بعد الصلوة يتفرقون عن هيئة  
الصوف فلماذا قال يجتمعون اي يرجعون صفوفاً ومن كان يجلس القرآن فالأفضل ان يصليها  
في بيته عن ابي حنيفة وعن محمد بن الفضل <sup>في المسجد</sup> وعن ابي اسحاق اذ قدر ان يصليها في بيته كما يصليها مع العام في  
المسجد فالأفضل ان يصليها في بيته واما اذا كان ممن يقضي به ويكثر الجماعة بحضوره وتقل عيشته  
فانه لا ينبغي له ترك الجماعة <sup>في المسجد</sup> فيصلي بهم الامام خمس تروجات في كل تروجة تسليمات التروجة اسم  
لاربع ركعات سميت بذلك لاثبات عقيدها للاستراحة <sup>في المسجد</sup> ويجلس بين كل تروجة بين مقدار تروجة  
وذلك يستحب وهم بالخيار في ذلك الجلوس ان شاءوا يستجرون او يبتلون او ينتظرون سكوتاً  
وهل يصليون اختلف فيه المشايخ منهم من كرهه ومنهم من استحسنه وهل يجلس بين التروجة  
الخامسة والوتر روي الحسن عن ابي حنيفة ان جلس كذا في الهداية وفي النبايع الصحيح انه لا ينبغي  
ذلك عند عامة المشايخ ولو صلى التراويح كل اربع تسليمات او كل ست او ثمانية او عشرة تسليمات وقعد على كل  
كل ركعتين قبل لا يجوز الا عن ركعتين وقيل تجزئ عن الكل وهو الصحيح وفي الفتاوي اذا صلى اربعاً  
تسليمات لم يقعد في الثانية فالتيسر ان نفسه وهو قول محمد وزفر وفي الاستحسان لا تقعد وهو ظاهر  
الروايتين عن ابي حنيفة واذا لم تقعد قال ابو الليث تنوب عن تسليمتين وقال محمد بن

بن الفضل عن تسليمات واحدة قال وهو الصحيح وعن ابي بكر الاسكاف انه سئل عن رجل قام الى الثانية  
في التراويح ولم يقعد في الثانية قال ان تذكر في القيام ينبغي ان يعود ويقعد ويشبهه ويسلم وان قعد  
الثالثة بسجدة قال اضاف اليها اخرى كانت هذه الاربع عن تسليمات واحدة هذا اذا اتى بالاربع  
ولم يقعد في الثانية فان قعد فيها قدر التشبه قال بعضهم لا يجوز الا عن تسليمات ايضا وعلى قول العامة  
يجوز عن تسليمتين ولو صلى ثلاث ركعات بتسليمات واحدة ان قعد في الثانية جاز عن تسليمات وكيفية قضاء كغير  
لان شريح في الشفع الثاني كمال الشفع الاول فاذا افر الشفع الثاني لزمه القضاء قال في الفتاوي والصحيح انه لا يلزمه  
القضاء لانه ظان انما الثانية وان لم يقعد في الثانية عامدا او ساهيا تقضى صلوة عند محمد وزفر ويلزمه قضاء  
ركعتين وهذا هو القياس وفي الاستحسان هل تقضي قال ابو حنيفة لا بأس نعم تقضي ولا تجزئ عن شيء  
وان شكوا انهم هل صلوا عشر تسليمات او سبع تسليمات قال بعضهم يصلون تسليمات اخرى فرادي  
ولو تذكروا بعد انهم تركوا تسليمات قال محمد بن الفضل يصلون ما فرادي وقال ابي اسحق لا يشهدون  
ان يصلوا بالجماعة ولو صلى امام التراويح في مسجد في كل مسجد على الكمال قال ابو بكر الاسكاف لا يجوز  
وقال ابو نصر يجوز لاهل المسجد واختار ابو الليث قول الاسكاف وهو الصحيح واذا افسد الشفع  
وقد قرأه لا يعتد بما قرأه ويعيد القراءة ليحصل الختم في الصلوة الجائزة وقال بعضهم يعتد بها لان  
المقصود هو القراءة ولا فساد فيها واذا غلط وترك سورة او آية وقرا ما بعدا فالمستحب ان يقرأ  
المتركة ثم المقررة لتكون قرأته على الترتيب كما في الفتاوي ولم يذكر الشريح قدر القراءة وقدر  
اشتت المشايخ فيها قال بعضهم قبل في كل ركعة عشر آيات لان فيها تحقيقا على القوم وبه يحصل  
الختم مرة هذا هو الصحيح لان عدد الركعات في المئين ليلة ستماية ركعة وعدايات القرآن  
الكريم ستة آلاف آية وشئ وفي الفتاوي الختم في التراويح مرة ستة والختم مرتين فضيلة والختم  
ثلاث مرات في كل عشر ليالي مرة افضل والختم ثلاثا يقع بقراءة ثلثين آية فان اداوا الختم



مرة واحدة فينبغي ان يكون ليلة وعشرين كسنة ما جاد في الاخبار بالنسبة القدر ولا يترك الحتم في رمضان  
لكل القوم يعني لا يؤخر اقل مما يحصل الحتم بخلاف ما بعد التمسك من الدعوات حيث يتركها اذا علم انه يتقل  
على القوم الا انه لا يترك للصلوة على النبي صلى الله عليه وآله فرض عند الشافعي فيجتنأ فيها كذا في النهاية ولو حصل  
الحتم ليلة التاسع عشر والحادي والعشرين لا يترك التراويح في بقية الشهر لانه سنة في جميع الشهر قاله م وسنت  
لكم قيامه ولهذا قيل اذا عجل الحتم فالمسحبان يبتدي من اول القرآن في بقية الشهر والا فضل ان يصلي التراويح  
صحيح بامام واحد لان عمر رضي الله عنه جمع الناس على قاسي واحد وهو ابى ابن كعب رضي الله عنه فلان صلوا  
بامامين فالمسحبان يكونان انفرادا لكل واحد على كمال التراويح فان انصرف على تسليمة لا يستحب ذلك  
وكان عمر رضي الله عنه يؤمهم في الفريضة والوتر وكان ابى رضي الله عنه يؤمهم في التراويح والوتر وكان ابى  
رضي الله عنه يؤمهم في التراويح وسئل نعيم بن يحيى عن امامة الصبيان في التراويح فقال يجوز اذا كان ابن عشرين  
وقال السرخسي انها لا تجوز لانه غير مخاطب بالمحجوز وان ام الصبي الصبيان جاز لانهم على مثل حاله ومن  
محمد بن مقاتل ان امامة الصبي في التراويح تجوز لان الحسن ابن علي رضي الله عنه كان يؤمهم ائمة رضي الله عنها  
في التراويح وكان صياكدا في الفتاوى وفي الهداية امامة الصبي في التراويح والسنن المطلقة جوزه  
مشايخ بل لم يجوزوه مشايخنا لان نفل الصبي دون المبالغ حيث لا يلزمه القضاء بالافساد بالاجماع ولا  
لا يبنى القوي على الضعيف واما اداء التراويح فاعدا مع القدرة على القيام فانفق العلماء انه لا يجب  
لغيره وما اختلفوا في الجواز فقال بعضهم لا يجوز من غير عذر واعتبار بسنة الفجر وكل واحد منهما  
سنة مؤكدة وقال بعضهم يجوز وهو الصحيح بخلاف سنة الفجر فانه قد قيل انها واجبة ولو صلى الامام  
التراويح قلعه الغير عذر فافتهى به قوم قياما قال محمد لا يجوز على اصله ان اقتدى القاييم بالقلعه  
لا يجوز وعندهما يجوز وقيل يجوز عند الكل وهو الصحيح كذا في الفتاوى واذا صح اقتداء  
القاييم بالقلعه فيما فا الا فضل للمقيدين قال بعضهم الا فضل ان يقعوا احترازا عن صورة  
القيام عندها

صورة الخالفة وقال ابو علي السني الا فضل القيام عندهما وقال محمد القعود لموافقة الامام  
وكبره للرجل تاخير التخرية بعد تحريم الامام فيكون قلعه احتيا اذا ادرك الامام نهض للركوع  
مبادرا خوفا من ان تقوته الركعة لما فيه من التواني في عبادة الله تعالى واذا قاموا  
الى الصلوة قاموا كسالي وهل يحتاج لكل شفع من التراويح ان ينوي التراويح قال بعضهم  
نعم لان كل شفع منها صلوة على حدة كما في صوم رمضان يحتاج في كل يوم الى ستة قال  
في الفتاوى اذا نوي التراويح امكنه الوقت او قيام الليل في الشهر يجوز وان نوي صلوة  
مطلقة او تطوعا ذكر بعض المتقدمين انه لا يجزئ وكثير المتأخرين على ان التراويح كسائر السنن  
يتأدي بطلق النية والاحتياط ان ينوي التراويح اوسنة الوقت او قيام الليل وفي منية  
المصلي اذا نوي في التراويح صلوة مطلقة الاصح انه لا يجزئ واختلفوا في وقت التراويح  
قال مشايخ بلح الليل كله الى طلوع الفجر وقت لما قبل العشاء وبعده وقال عامة مشايخ بلح  
وقتها ما بين العشاء والوتر فان صلا ما قبل العشاء لم يؤمر في وقتها واكثر المشايخ على ان وقتها  
ما بين العشاء الى طلوع الفجر حتى لو صلا ما قبل العشاء لا يجوز ولو صلا ما بعد الوتر جاز وهذا  
هو الاصح وعليه عمل السلف ويستحب تأخير التراويح الى ثلث الليل وان اضر الى نصف  
الليل لا يستحب وقال بعضهم لا بأس به وهو الصحيح واذا فاتت التراويح عن وقتها لا تقضى  
بالجماعة وهل تقضى بغير جماعة قال بعضهم ما لم يمض شهر رمضان وقال بعضهم لا تقضى وهو  
الصحيح ما لم يات وقتها في الليلة المقبلة ولو صلى العشاء بامام وصلى التراويح بامام اخر علم  
ان امام العشاء على غير وضوء فانه يعيد العشاء والتراويح ولو فاتت تروحية او ترويحتان  
قال بعضهم يؤتم مع الامام ثم يعرضى فاقاة من التراويح بعد ذلك وقال بعضهم يصلي التراويح ثم  
يوتر كذا في الخير **وقال** ثم يوتر بهم فيه اشارة الى ان وقت التراويح بعد العشاء قبل الوتر



وبه قال عامة المشايخ والاصح ان وقتها بعد العشاء الى اخر الليل قبل الترويعه لانهما لو افلست  
بعد العشاء في الهداية وقال ابو علي الشافعي الصحيح انه لو صلى التراويح قبل العشاء لا يكون تراويح  
ولو صلى بعد العشاء والترويح لا يكون تراويح **فصل** ولا يصلي الترويح في جماعة في غير شهر رمضان  
لانه لم يفعل الصحابة رضي الله عنهم بحجة في غير رمضان واما في رمضان فهي بحجة افضل من  
اذا لم يكن في منزله لان عمر رضي الله عنه كان يؤتمم في الترويح في النوازل يجوز الترويح بحجة في غير  
رمضان ومعنى قول الشيخ ولا يصلي الترويح في جماعة يعني به الكراهة لا في الجواز وفي البيهقي  
اذا صلى الترويح الامام في غير رمضان يجزيه ولا يستحب ذلك **باب صلاة الخوف**  
هذا باب اضافة الشيء الى شرطه ومناسبة لما قبله انه لما كانت الصلاة بحجة في الغل غير مشروعة  
الا في رمضان وكان عارضا فكذلك صلاة الخوف شرعت لعارض الخوف مع العمل الكثير فالتأم  
البابان لكنه قدم التراويح لكثرة تكرره والخوف نادر قال به اذا كانت الخوف صورة  
استداده ان يحضر العدو بحيث يروى في فوائد اشتغلوا جميعا بالصلاة بحمل عليهم ولو دوا  
سواد فقطه سواد العدو لم يكن ان يصلي صلاة الخوف وسواء كان الخوف من عدو او من  
او نادر او غرق **فصل** جعل الامام الكس طائفتين طائفة الى وجه العدو وطائفة خلفه قال في النهاية  
هنا قبيح الناس عنه غافلون وهوان هذا الفعل انما يحتاج اليه انه لو تنازع القوم في الصلاة خلف  
امام واحد اذا لم يتنازعوا فالافضل للامام ان يجعلهم طائفتين قيام طائفة تقوم  
بأداء العدو ويصلي بالطائفة التي معه تمام الصلاة ثم يامر رجلا بالطائفة التي باء العدو  
ويصلي بهم تمام الصلاة وتقف الطائفة التي قد صلت باء العدو وانما ذكر الشيخ ذلك لانهم  
قد يرون كلام الامام واحدا ويكون الوقت قد ضاق وانكر بعض شرعية صلاة الخوف  
في زماننا وقال لم تكن مشروعة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لان الله تعالى شرط كونه فيهم فقال تعالى



تعالى واذا كنت فيهم لانهم كانوا يربعونون في الصلاة خلفه ولا يربعونون خلف غير ولنا ان الصحابة رضي  
الله عنهم اقاموا بعده ومعنى الآية واذا كنت انت ومن يقوم مقامك كقوله تعالى اخذ من اموالهم  
صدقة تطلقهم **فصل** في صلاة هذه الطائفة ركعة وسجدة تين يجوز عطف الشيء على ما قبله كقوله تعالى  
وملائكته وجبرائيل وميكائيل وقوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقد دخلت في  
الصلوات **فصل** فاذا رفع كس من السجدة الثانية مضت هذه الطائفة الى وجه العدو في  
مشاة فان ركعوا في مضيق بطلت صلواتهم لان الركوب على كثير **فصل** وجادت تلك الطائفة الا  
فصل بهم ركعة وسجدة تين وتشهد وسلم ولم يسلموا لان صلاة الامام قد مكثت **فصل**  
وذهبوا الى وجه العدو وجأت طائفة الاولى فيصلون وحدا ركعة وسجدة تين بغير قراءة  
لانهم لاحقون ولو جادت امرأة صلت معهم فسدت صلواتهم **فصل** تشهدوا وسلموا  
لان صلواتهم قد مكثت ومضوا الى وجه العدو وجادت الطائفة الاخرى فيصلون  
ركعة وسجدة تين بقراءة لانهم مسبقون ولو جادت امرأة صلت معهم لان تشهد صلواتهم  
وتشهدوا وسلموا وهذا اذا كان الامام والقوم مسافرين فان كان الامام مسافرا  
وهم مقيمون صلى بالطائفة الاولى ركعة وسجدة تين وينصرفوا بالثانية كذلك ثم يسلم  
ثم يجي الاولى فتصلي ثلاث ركعات بغير قراءة لانهم لاحقون في الركعة الاولى بالكمال  
لانهم فيما كان هو خلف الامام وكذا الاخرين لان التخيير انعقدت غير موحية للقراءة  
واما السهو فيما يقضون اذا سهوا فيه فانهم كالمسوق بعينه انهم يسجدون ثم يجي  
الطائفة الاخرى فيصلون ثلاث ركعات بقراءة لانهم مسبقون بقراءة في الاولى  
الفاتحة والسورة وفي الاخيرتين الفاتحة لا غير وقال مالك كيفية صلاة الخوف  
ان يصلي بالطائفة الاولى ركعة وسجدة تين ثم ينتظرهم الامام حتى يصلوا ركعة ويسلموا وينصرفوا الى وجه



العد وتأتي الطائفة الاخرى فيصلي بهم ركعة وسجدتين وسليم ثم يقومون فيتمون وقال الله  
 في ذلك الا انه قال لا يسلم الا امام ولكنه ينتظرهم حتى يتموا ويسلم بهم **فان** كان الامام مقيما  
 صلى بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعتين لانه اذا كان مقيما تصلي صلوته من اقدمها  
 اربعاً للتبعية فان صلى بالاولى فانصرفوا ثم بالثانية ركعة فانصرفوا ثم بالاولى ركعة فانصرفوا  
 ثم بالثانية الرابعة فانصرفوا فصلوة الكل فاسدة اما الاولى فظاهر واما الثانية فانما تستحق  
 ركعتين لانها في غير ما هي هناك انصرفت بعد ركعة واصلة ان الاخرى في غير اوانه منعد  
 وتركه في اوانه غير مقصد فعمل به اربع طوائف فصل لكل طائفة ركعة فصلوة الاولى  
 والثانية فاسدة وصلوة الثانية والرابعة صحيحة وبقي كل طائفة فيما سبقت ولا يقرأ فيها  
 لحقت فان عادت الطائفة الثانية صلوا الركعة الثالثة والرابعة بغير قراءة لانهم فيها في حكم  
 من هو خلف الامام لانه كل بقى الا بالركعة الاولى ثم يقضون الركعة الاولى بقراءة لانهم فيها لم يقرأوا  
 ثم تأتي الطائفة الرابعة فتصلي ثلاثاً بقراءة لانهم فيها من سبقون فيصلون ركعة بالغاثة وكورة  
 ويقعدون ثم يقومون فيصلون اخرها بالغاثة وكورة ولا يقعدون ثم يصلون ركعة ثالثة  
 بالغاثة لا غير ويقعدون ويسلمون **فان** يصلي بالطائفة الاولى من المغرب ركعتين وبا  
 لثانية ركعة لان الطائفة الاولى تسحق نصف الصلوة ونصف الركعة غير ممكن فاجعلها في الا  
 وفي اول حكم سبق فلو اخطأ وصل بالاولى ركعة فانصرفوا وبالثانية ركعتين فسد صلواتهم  
 جميعاً لان الطائفة الاولى فساد ما ظاهر وكذا الثانية لانهم من الاولى حقيقة وقد اخرجوا بعد الفعدة  
 في الثانية ولوصل بالاولى ركعة فانصرفوا ثم بالاولى الثالثة فصلوة الاولى فاسدة لانها  
 انصرفت في غير اوانه وصلوة الثانية جازية لانهم من الاولى وقد اخرجوا في اوانه ويقضون  
 ركعتين احدها بغير قراءة والثانية بقراءة ولجعلهم في المغرب ثلث طوائف وصل لكل طائفة

بغير ركعة فصلوة الاولى فاسدة وصلوة الثانية والثالثة جازية وتقضي الثانية ركعتين الركعة الثانية  
 بغير قراءة لانها فيما لاحقة والطائفة الثالثة تقضي ركعتين بقراءة **فان** لا يقاتلوا في حال الصلوة فان  
 قاتلوا بطلت صلواتهم لان القتال عمل كثير ليس به من اعمال الصلوة وكذا من ركب حال انصرافه لان  
 الركوب عمل كثير بخلاف المشي لانه لا يلزم **فان** اشتد الخوف صلوا ركعاً واحداً ما يومون  
 بالركوع والسجود لقوله تعالى فان خفتهم فربا لا او ركبا نامعني فربا لا قياما على ارجلكم واشتد الخوف  
 هنا ان لا يدعهم العدو ويصلون نازلين بل ينجو منهم بالمحاربة وليس لهم ان يصلوا جازية  
 ركبا لانهم في الاتحاد في المكان وكما تسقط الاركان عن الركاب يستقط عنه ايضا الاستقبال الى القبلة  
**باب صلوة الجنائز** هذا من باب احصاء النبي الى سبب اذا وجوب بحضرة الجنازة  
 والجنائز جمع جنازة وهو بفتح الجيم اسم للميت وكبير اسم للفقير او السريد ووجه المناسبة ان الخوف  
 قد يفيض الى الموت بان يفرغ عند لقاء الصديق فيموت فزعا الاثر اصرهم يقولون ومن وجبه في معركة  
 ميتا ليس به اثر غسل لان الظاهر انه مات فزعا او يقول لما فرغ من بيان الصلوة في حال الحياة نزع  
 في بيان الصلوة في حال المات قال ربح واذا احتضر الرجل اي حضرة الوفاة او حضرة ملكة الموت و  
 علامة الاحتضار ان يسترخي قدماه وينعوج انفه وتنحسف صوته وتند جلدته ووجهه فلا يرى فيه  
 تعطف **فان** وجهه الى القبلة على شدة الايمان بهذا هو السنة والمختار انه يوضع مستلقا على قفاه نحو القبلة  
 لانه اسير يخرج روحه **فان** ولعن الشهداءتين لعلهم لقنوا موتاكم بشهادة ان لا اله الا الله والحمد لله  
 قرب من الموت وصورة التلقين ان يقال عنده في حاله النزع جهر او سري سمع اشهد ان لا اله الا الله  
 واشهد ان محمداً رسول الله وسما شهادتين لانها شهادتان بوجوه مائة الله وشهادة برسالة  
 محمد صلعم ولا يقال قل ويلعن قبل الغرغرة ولا يلج عليه في قولها مخافة ان يضحك فاذا قالها مرة لا يجدها  
 تأعليه الملقن الا ان يتكلم بكلام غير ما قال ثم من كان اخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة واما تلقين



الميت في القبر فشرع عند اصل السنة لان الله تعالى يجيبه في القبر **وصورة** ان يقال يا فلان بن فلانة اولى عبد الله  
بن عبد الله اذكر دينك الذي كنت عليه وقل رضيت بالله رباً وبالاسلام ديناً وبالحج بنبأ فان قيل اذا مات  
مضى سبيل اختلفوا فيه قال بعضهم حتى يدفن وقال بعضهم في بيته ينفذ عليه الارض وتطبق عليه كالقبر والقول  
الاول اشد لان الآثار وجدت فان قيل هل يسئل الطفل الرضيع **الجواب** ان كل ذي روح من بني  
ادم فانه يسئل في القبر باجماع اهل السنة لكن يلغى الملك فيقول له من ربك ثم يقول له قل الميت ربي ثم يقول  
له ما دينك ثم يقول له قل ديني الاسلام ثم يقول له من نبيك ثم يقول له قل نبي محمد صلعم وقال بعضهم  
لا يلغى بل يلزم الله حتى يجيب كما ألهم عيسى بن مريم في المهد **وصورة** فاذا ماتت شدة والحجبة وغضوا عينيها  
لان النبي صلعم دخل على ابي سلمة وقد شق بصره فاعمضه ثم قال ان الروح اذا قبضت تبعه البصر  
ولانه اذا لم يغض ويشد لحياه بصير كرية المنظر وبجاءه دخل الهوام عينية وفاه اذا لم يفعل  
به ذلك **وصورة** ان يتولا ارفع اهله اقامه او ولده او والده اغماضه باسئل ما يقدر عليه  
ويشد لحياه بعصاة عريضة يشد في الحية الكسفل ويربطها فوق رأسه ويلين مفاصله فيرد  
ذراعيه الى عصبه ثم يمد ما ويرد اصابع يديه الى كف ثم يمد ما ويرد فخذه الى بطنه وساقه  
الى فخذه ثم يمد ما ويستحب ان يعلم حيرانه واصدقاؤه بموته حتى يؤدوا حقه بالصلوة  
عليه والدعاء بذكره التدا في الشوارع والاسواق وقال في المحيط لا يلبس به على الاصغر لانه في تكثير  
الجماعة من المصلين عليه والمستغفرين له وتحريض الناس على الطهارة والاعتبار واستجابتها  
ان يسارع الى قضاء دينه وامرأته منه لان نفس الميت معلقة به حتى يقضى عنه ويباد راي تخميره  
ولا يوفق لقوله مع محلو الموتاكم فان يك خيراً قدمتموهم اليه وان يك شراً فبعثه الاهل النار فان مات  
فجأة ترك حتى يتيقن موته فيأه بضم الفا والملة ويكره تمثني الموت لقوله مع لا يمتنع احدكم الموت  
لضيق نزل به فان كان لا به متمنيا فليقل اللهم احيني ما دامت الحياة خيراً لي وتوفني اذا كانت

كانت الوفاة خيراً لي **وصورة** فاذا ارادوا غسله ومنعوه على سريره لينصب الماء عنه ولانه اذا وضع  
على الارض يتلطخ بالطين **وصورة** الوضع متعلقاً على قفاه والاصح انه يوضع كعين يستر عليم ويستحب  
ان يكون الغاسل ثقة يتقوى الغسل ويكتم ما يري من قبيح ويظهر ما يري من جميل فان راي ما يعجب  
من تمثل وجهه وطيب رائحته وشابه ذلك لم يجب ان يحدث به الناس وان راي ما يكرههم من كبره  
وجهه وبنق رائحته وانقلاب رائحته وغير ذلك لم يكره ان يحدث به احد لقوله مع اذكر وامرأته  
موتاكم وكفوا عن مساوئهم ويستحب ان يكون بقرب الغاسل محرق فيها نحو رلان لا يظلم الميت  
رائحة كريمة فتضع نفس الغاسل ومن يعينه ويستحب ان يستره الموضع الذي يغسل فيه الميت  
فلا يراه الغاسل او من يعينه ويغضون ابصارهم الا فيما لا يمكن لانه قد يكون في عيب يكتموه  
غسل الميت واجب لان الملكية غشلت ادم مع وقال لولده هذه من موتاكم وغسل لولاه صلعم  
المسلمين وغسل المسلمون حين ماتوا اختلفوا في ما لا يعلو وجب غسل الميت قال بعضهم لاجل  
الحدث لان الجنة التي ثبتت بالموت لا تزول بالغسل كما في سائر الحيوانات والحدث في نزول الغسل  
حال الحياة فلهذا بعد الوفاة والادوي ينحس بالموت كرامة له ولكنه يصير محدثاً لان الموت كسبب الاسترخاء  
الغسل وروى العقل قبل الموت وهو الحدث وكان يجب ان يكون مقصوداً على الاعضاء الوضوء  
كما في حال الحياة الا ان القياس في حال الحياة غسل جميع البدن في الحدث كما في الجنابة لكن اكتفى بغسل  
الاعضاء الاربعة هنا للجهل لانه يتكرر في كل يوم والجنابة لما لم تتكرر لم تكن بغسل الاعضاء الاربعة  
فلهذا الحدث بسبب الموت لا يتكرر فلا يؤدي غسل جميع البدن الى الجاهل فاحذر فافيه بالقياس و  
كل ابو عبد الله الجرجاني وغيره من مشايخ العراق يقولون فان غسل وجب بجناسة الموت لا  
بسبب الحدث لان الادوي لدم سائل فينجس بالموت قياً ساعاً على سائر الحيوانات التي لها دم و  
الدليل على انه ينجس بالموت ان المسلم اذا مات في البئر نزع جميع ما ثا وكفا لوجمل ميتاً قبل الغسل



ويصل مع لا يجوز الصلوة ولو كان الغسل واجبا لاذلة الحدث لا غير لكن تجوز الصلوة مع حمل الميت  
قبل الغسل كما لو حمل محمدا فغسل معه والدليل عليه ايضا انه لا يمسح بكفه ولو كان الحدث لا يمسح بكفه  
كلمة الحدث ثم الموتى على مراتب منهم من يصل عليه ولا يغسل وهو الشهيد ومنهم من يغسل ويصل  
عليه وهو المسلم غير الشهيد ومنهم من يغسل ولا يصل عليه وهو الباغي وقاطع الطريق والكافر الذي  
له ولي مسلم ومنهم من لا يغسل ولا يصل عليه وهو الكافر الذي ليس له ولي من المسلمين **وقد** جعلوا  
على عور خرقه لان ستر العورة واجب على كل حال والادمي محترم حيا وميتا الا ترى انه لا يجوز للرجال  
حلق غل النساء ولا النساء غسل الرجال الا جانب بعد الوفاة وقال عمر لعلي رضي الله عنه انتظر الى غنمة  
حيته ولا ميت وتحتل الخرقه من سرته الى ركبته وفي الهداية يكتب ستر العورة الغليظة يعني القبل  
والدبر **وتستبرأ** **فقد** ونزعوا ثيابه لان الغسل بعد الموت كالغسل في حال الحياة فكما ان الحي يتجرد  
عن ثيابه فكذا الميت وهل يستنجي الميت قال ابو جهم ومحمد نعم لان موضع الاستنجاء لا يتنجس بآفة  
فيجب ان النماء وقال ابو حنيفة لا يستنجي لان المفصل تستنجي بالموت فبر ما يزول الاستنجاء بالاستنجاء  
فيخرج من باطنه نجاسة **وصورة** **استنجائه** ان يلق العاكس على يده خرقه ويغسل السوءة لان  
مستى العورة حرام كالنظر اليها **فقد** وضوءه لان الغسل في الحيوة يقدم عليه الوضوء فكذا  
بعد الموت ولا يمسح بكفه لان المقصود من غسل النظافة والمسح لا يوجب فيه ذلك ولا يؤخر غسل جليل  
في الوضوء لانهما اذا اختلفا في غسل الجنابة لان الماء المستعمل يجمع تحتهما وهذا لا يوجد هنا  
ويوضأ كل ميت يغسل الا الهبتي الذي لا يعقل لان الوضوء لا يثبت في حقه في حال الحياة فكذا  
بعد الموت ولا يحتلج في غسل الميت الى النية **فقد** لا يضمضوه ولا يشقوه لانها لا تاتيان  
من الميت لان المضمضة ان يدبر الماء في فيه ثم يخرجه والاستنشاق ان يجذب الماء بنفسه الى خيا  
شيم ثم يرسله وقال بعضهم يجعل الغاسل على اصبعه خرقه رقيقة ويدخل اصبعه في فم الميت وليمسح

83  
ويمسح بهما سانه ولها مائة وخمسة قال الحلواني وعليه عمل الناس اليوم ولا تغسل به الميت  
قبل غسله الى الرسخ كما يديه ابهما الحي في غسل **فقد** ثم يغضون الماء على راسه وسائر جسده ظاهره ان  
يصب الماء عليه صبا بعد الوضوء وفي المنجدي انه يوضأ أولا وضوءه للصلوة فاذا فرغ منه  
يغسل كله ولحيته بالخطمي فان لم يكن فالصابون فان لم يكن فالخض فان لم يكن يكتفي بالماء النور  
وهذا كله قبل غسله ثم يصبغ على شقه الايسر فيغسل الايمن ثم على الايمن فيغسل الايسر **فقد** ويحمر  
سريره وتراي يتجر بالمجرة اذا ارادوا غسله ولا يرا على الخشن **فقد** ويغسل الماء بالسدر يعني البوق  
او بالخص وهو الاشنان قبل الطحن لان الماء الحار يبلغ في ازالة الدرن وغسل الميت شرع للتطيق  
وهذا يبلغ في النظافة **فقد** فان لم يكن فالماء القراح وهو الذي لم يجا لطشي **فقد** ويغسل بكفه ولحيته بالخطمي  
وهو بيت بالعراق طيب الرائحة وهذا اذا كان له شعر على راسه اما اذا لم يكن لم يمسح الى ذلك **فقد**  
ثم يصبغ على شقه الايسر لانه اذا صبغ عليه بدلته الايمن **فقد** فيغسل شقه الايمن بالماء القراح حتى  
ينقيه ويرى ان الماء قد وصل الى ما يلي التحت منه **فقد** ثم يصبغ على شقه الايمن فيغسل شقه الايسر  
بالماء المغيل بالسدر حتى ينقيه ويرى ان الماء قد وصل الى ما يلي التحت منه وغسل المرأة كغسل الرجل  
لان غسلهما في حال الحياة واحد فكذا بعد الموت **فقد** ثم يجلسه ويسنده اليه ويمسح بطنه مسحا رقيقا  
فان خرج منه شيء غسله تحرا عن ملوث الاكفان **فقد** ولا يعيد غسله ولا وضوءه وقال ابن  
سيرين يعيدون غسله وقال الشافعي يعيدون وضوءه واعلم انه يغسل الرجل الرجل والنساء  
النساء ولا يغسل احدهما الاخر فان كان الميت صغيرا لا يشتمى جانبا يغسل النساء وكذا  
اذا كانت صغيرة لا تشتمى جانبا للرجال غسلها والمجبوب والنهي في ذلك كالفعل ويجوز للمرأة  
ان تغسل زوجها اذا لم يحدث بعد موته ما يوجب البيسنة من تقبيل ابن زوجها او ابيه  
فان حدث ذلك بعد موته لم يجز لها غسله خلافا للفرع واما هو فلا يغسلها اذا ماتت عندها وقال



الشافعي يغسلها فان طلقتا رجعتا ومات وهي في العدة يجوز لها ان تغسل لان الرجعي لا ينزل  
الزوجية الا ترى انها يتوارثان مادام في العدة وتجب عليها عدة الوفاة وتبطل عدة الطلاق  
وان مات على الزوجية ثم ارتدت او قبلت ابن زوجها او اباه لشهوة لم يجز لها ان تغسل  
عندنا وقال زفر لها ان تغسل هو معتبر حالة الوفاة فان كان لها ان تغسل حالة الوفاة لم يطل  
ذلك بمعنى بعده وان لم يكن لها حال الوفاة ان تغسل لم يكن لها بعد ذلك ان تغسل لحدوث  
معه اخر واصحابنا الثلاثة اعتبروا وقت الغسل فان كان لها ان تغسل وقت الوفاة يطل  
ذلك بحدوث معنى بعده ويجوز بان لا يكون لها ان تغسل وقت الوفاة ثم يعود لها حق الغسل  
كمجوسية تزوج مجوسية واسلم ثم مات وهي مجوسية ليس لها ان تغسل فان كملت فلما ذلك خلا  
فالزفر وكذا اذا تزوجت بزواج وهي في نكاح الاول ودخل به القاء وفرق بينهما ثم مات الاول  
وهي في العدة لم تغسل وان انقضت عدتها بعد الوفاة فلما ان تغسل خلا فالزفر واذا مات  
عن ام ولد فوجب عليها عدة العتاق ثلث حيض لم يكن لها ان تغسل وعند زفر لها ان  
تغسل لانها معتدة منه كالزوجة ولو ماتت عن امته او مدبرته ومكاتبته لم تغسل بالاجماع  
لان الامه صارت لغيره والمدبرة عتقت من كل ماله ان خرجت من الثلث وان لم يخرج من الثلث  
عتقت ثلثها وصارت كالمكاتبه ولو ماتت زوجة لم يغسلها لان عتقت النكاح انقطعت لذل  
ان يتزوج اخبتها واربعها سواها وكذا اذا ماتت ام ولد ليس له ان يغسلها وبكره المحاضن  
والنساء والجنب غسل الموتي فان فعلوا اجزأهم لحصول المتصور الا ان غيرهم اولى منهم واذا  
مات الحنثي يتيم وقيل يغسل في ثيابه وقال الشافعي الاثمة يغسل في كواره **وهو** ينشف في كواره  
ليلايل الكفانه **وهو** يجعل الحنوط في حية وركله وسائر جسده وان لم يكن حنوط لا يفرد  
ولا يلبس يستأثر الطيب غير الزعفران والوكس فانه لا يقرب الرجال كما في الحياة ويجعل

ويجعل المشك والعنبر في الحنوط وقال طاووس وعطاء لا يطيب الميت بالمسك ولا يلبس ان يحيط النساء  
بالزعفران اعتبارا بحال الحيوة **وهو** الكافور على مساجده يعني جبهة وانف وكفيه وركبته وقدميه  
لفضيلتها لان كان يسجد بها استغفارا فاختصت بزيادة الكرامة والرجل والمرأة في ذلك سواء **وهو** السنة  
ان يغسل الرجل في ثلث اثواب اطلق اسم السنة وهو واجب لان معناه كيفية الكفن لا اصله ولما  
هو في نفسه فواجب الكفن والحنوط من كل مال لا يقد على الدين ثم الدين بعده ثم الوصية ثم  
الدين ثم ميراث بعد الكل ومن لم يكن له مال فكفنه على من يجب عليه نفقته في حيوته فان لم يكن له من  
يجب عليه نفقة او كان الآثمة مع كفنه من بيت المال فان لم يكن هناك بيت مال يفرض على الناس  
ان يكفونه فان لم يقدروا واسألو غيرهم فراقبوا الحي والميت فان الحي اذا لم يجد ثوبا يغسل فيه  
ليس على الناس ان يسألوا له والفرق ان الحي يقدر على السؤال بنفسه والميت لا يقدر وان ماتت  
المرأة ولا مال لها فعند الكفن كفنها على زوجها كما يجب عليه كسوتها وحيوتها وعند مده لا يجب  
عليه لان الزوجية قد انقطعت بالموت فاما اذا كان لها مال فان كفنها في ما لها بالاجماع ولا  
يجب على الزوج ثم التكفين على ثلاثة اقسام كفن السنة وكفن الكفاية وكفن الضرورة فكفن السنة  
ثلاث اثواب **وهو** ان رقيقص ولغافة الانا من القرن الى القدم والعنبر من الاصل  
الى القدم وليس له كم والثغاف من القرن الى القدم وليس في الكفن عمامة في ظاهر الرواية  
وفي الفتاوى استحسناها المتأخرون لمن كان عالما ويجعل ذنبها على وجهه بخلاف حال الحيوة  
فان في الحياة يجعل ذنبها على قفاه بمعنى الزينة وبالموت قد انقطع عن الزينة كذا في السنة  
والخلق والمجدي في التكفين سواء اكلتان والعقل فيه سواء لان ما جاز له في حال الحيوة  
جاز التكفين فيه ويجوز ان يكفن المرأة في الحريرة والعصفر اعتبارا بالحياة واجبا لا كلفة  
وافضلها البيض لقوله من احب الثياب الواسه البيض فليلبسها احياكم وكفنوا فيها موتاكم



سواء كان جديدا او غسلا وروي ان ابا بكر رضي الله عنه قال اغسلوا ثوبي بمنين وكثوفي فيهما فقتل  
له الايكليك من الجديده فقال ان الحثي احوح الى الجديده من الميت انما هو يوضع للبلا والمهل والصد يد و  
التراب الممل بضم الهم القيم والصد يد وفي رواية ادفوني في ثوبي بمنين فانما هما المهل والتراب **قوله**  
فان اقصر واعلى ثوبين جاز وهما اللقافة والازار وهذا كفن الكفاية واما الثوب الواحد فكله الا في حالة  
الضرورة فانه لا يكره لما روي ان حمزة رضي الله عنه اشتد عليه حره وهي القطعة من الكساء فكان اذا غطي  
بها لاسه بدت رجلاه واذا غطي بها قدماه بدا كفيه فغطي بها راسه وجعل على رجله الاذخر والباس ان يكن  
الصغير في ثوب والصغيرة في ثوبين والمراهق بمنزلة البالغ فاذا اختلفت الورثة بالتكفين فقال بعضهم كلينه  
في ثوبين وقال بعضهم في ثلاثة ثوبين في ثلاثة لانه المسنون وقيل الاكتفا كفن الكفاية عنه قلة المال وكثرة الورثة  
اولي فان كان في المال كثره وفي الورثة قلة فكنف السنة او في **قوله** فاذا اراد الوالد اللقافة عليه ابته وبالجنب  
الايسر فالقوة عليه ثم باليمن لان الانسان في حيوة اذا ارتدى به الجانِب الايسر ثم شيئا باليمن  
فكذلك بعد الموت وكيفية تكفين الرجل ان يبسط اللقافة طولاً ثم يبسط عليها الازار ثم يقص الميت ويطبق  
على الازار مقصاً ثم يعطف الازار من شفة الايسر على راسه وسائر جسده ثم يعطى من قبل شفة اليمين  
كذلك ثم اللقافة يعطى بعد ذلك **قوله** وكفن المرأة في خمسة اوثاب ازار وقميص وخمار وخرقة تربط بها  
ثديها ولقافة وهذا كفن السنة في حقها والاولي ان تكون المخرقة من الثديين الى الفخذ وفي المستصحب من القصر  
الي الركبتين قال النجدي يربط المخرقة على الثديين فوق الاكفان وفي الجامع الصغير فوق ثدييها والبطن وهو  
الصحيح وقوله فوق الاكفان يحتمل ان يكون المراد به تحت اللقافة فوق الازار والقميص وهو الظاهر والخبر يكفى  
كما يكفى المرأة احتياطاً ويحجب الحريم والمعصفر والمنعصر وكيفية تكفين المرأة ان يلبس الدرع او لا  
وهو القميص ويجعل شعرها ظهيرتين على صدرها فوق الدرع ثم الخمار فوق ذلك ثم الازار ثم اللقافة وتربط  
المخرقة فوق الاكفان عند الصدر فوق الثديين ويكون القميص تحت الشيا **قوله** فان اقصر واعلى ثلاثة اوثاب

اوثاب جاز يعني الازار والخمار واللقافة وينتركوا القميص والمخرقة وهذا كفن الكفاية في حقها ويكره ان يكن  
في ثوبين والمراهقة كالبالغ **قوله** ويجعل شعرها على صدرها يعني ظهيرتين فوق الدرع لانه اجمع له وأمن من الاستشاد  
وقال الشافعي يجعل على ظهرها اعتباراً بالحياة فلنا ذلك بفعل للزينة وهذه حالة حسرة وندامة لا تزي من قال  
المستقيم انه يجعل ذنب العمامة على وجهه لانه على القفاذنية وبالموت انقطعت الزينة **قوله** ولا تسرح شعر  
واللحية لان ذلك زينة والميت مستقل الى البلا والمهل ولانه اذا سرح شعره انفصل منه شيء فاحتج الى ذلك  
معه فلا معنى لفصله عنه وقد روي ان ذلك ذكر لعائشة رضي الله عنها فقالت استقصون موتاكم بالتخفيف  
اي تسرحون شعرهم يقال نضاه اي مدنا صبيته كما نكرهت ذلك **قوله** ولا يقص ظفره ولا شعره لان فيه قطع  
جزء منه فلا يسجد مائة كذا في **قوله** ويجزى الاكفان قبل ان يدبر فيها وترا لان النبي صلى الله عليه وسلم امر باجمار الكفان  
ابنه **قوله** فان خافوا ان تشتت الاكفان عنه عقدوا واصيانته لعين الكفن **قوله** فاذا فرغوا من صلواتهم على القلوة  
على الميت ثابتة بمعلوم القرآن قال الله تعالى ولا تصل على احد منهم مات ابدا وانهي عن الصلوة على المنافقين  
يشعرون بشوقهم على المسلمين الموافقين وثابتة بالسنة ايضا قال محمد صلواته على من قال لا اله الا الله ولا خلاف  
في ذلك وهي فرض على الكفاية ويستعطفونها بالواحد وبالنساء متفرقات واذ لم يحضر الميت الا واحدة تعبت  
الصلوة عليه كتكفينه وفيه **قوله** واوي الكفن بالصلوة عليه السلطان اذا حضر الا ان العتيق في ذلك الاوليه  
لانهم اقرب الى الميت الا ان السلطان اذا حضر كان اولى منهم بعرض السلطنة وحصول الازور بان تقدم  
عليه **قوله** فان لم يحضر فيستحب تقديم امام الحي ولم يقل فامام الحي لعرف انه ليس بتقديم السلطان لان تقديم  
السلطان واجب وهذا مستحب قال محمد بن غفران يقدم امام الحي ولا يجزى عليه ذلك **قوله** ثم الوالي اجمع ائمتنا  
بعد امام الحي ان الاقرب فالاقرب من عصبات الميت او لا ولا حق للنساء في الصلوة على الميت ولا للنفار  
والاقرب ان يقدم على الابعد من شاء لانه لا ولاية للابعد معه فان غاب الاقرب في مكان نوت الصلوة  
بحضوره فالأبعد اولى وهو ان يكون خارج البلد فان قدم الغائب غيره كتاب كان للابعد ان ينعو ويصلي



في المصاهرة الصحيح يقدم من شأ وليس للابعدان كينفخ فان تساوي وليان في درجة فأكبرهم سنا اول  
وليس لاحدهما ان يقدم على شريكه الاباذنه فان قدم كل واحد منهما رجلا كان الذي قدمه الاكبر اولي ولا  
وصي الميت ان يصل عليه رجل لم يقدم على الوصي وقال الملك ان كان الوصي من رجائاه  
فله قدم على الوصي وان عانت المرأة ولها زوج وابن بالغ فالولاية للابن لان الزوج صار كالاجنبي الا ان هذا  
الابن ان كان من هذا الزوج ينبغي له ان يقدم اباه تعظيما له وكبره ان يقدم على ابيه وكذا الولم يكن لها ابن فعصيا  
اولي من الزوج وان جدد وكذا مولى العتاقة ومولى المولات اولي من الزوج لان كسبه انقطع بالموت ولو  
كان لها اب وابن وزوج وابنها من هذا الزوج فالابن اولي وينبغي ان يقدم جده اباه الميت وللميت  
جده اباه الميت ولا يقدم اباه الاب رضاء الجدة ومات ولد المكاتب او عبده ومولاه حاضر فالولاية  
للمكاتب ولكن ينبغي ان يقدم المولى واذا ماتت المكاتب من غير وفاء فالمولى احق بالصلوة عليه ولان  
وفاء ان ادبت كتابته او كان المال حاضر الا انما عليه التلف فان المكاتب احق من المولى وان كان  
المال غائبا فالمولى احق بالصلوة عليه واذا ماتت العبد فمولاه احق بالصلوة عليه من ولته كذا في العيون  
وفي الواقعات اذا ماتت العبد وله اب حتر او اخ حتر فمنهم من قال الاب والاخ اولي من المولى لان الملك  
قد انقطع ومنهم من قال المولى اولي لانه مات على حكم ملكه فعليه التتوي **قوله** فان صلى عليه غير الوصي او  
السلطان اعاد الوصي الصلوة يعني اذا اراد الاعادة وفيه بغير السلطان لانه اذا صلى عليه السلطان  
فلما اعاد لاحد لانه مقدم على الوصي **قوله** وان صلى عليه الوصي لم يجز ان يصل عليه احد بعده لان الفرض تنادي  
بالاولي والتفلي بغير مشروع ولو صلى عليه الوصي والميت اخين بمنزلة ليس لهم ان يعيد ولان ولاية  
الذي صلى تكاملة ولو صلى عليه الوصي واراد السلطان ان يصل عليه فله ذلك لانه مقدم في حق صلوة  
الجنائزة على الوصي ولهذا لا يجوز للسلطان ان يصل على الجنائزة بالتميم في المصروفات لان الولاية  
اليه فلا ضرورة به الى التيمم كذلك في النمازة **قوله** فان دفن ولم يصل عليه صلى على قبره مالم يمض ثلثة ايام وفي

فمنه عليه الصلاة والسلام  
انما الصلاة على الميت  
انما الصلاة على الميت  
انما الصلاة على الميت

وفي الهداية مالم يتفسخ ولم يقدسه بثلاثة ايام بل قال المعبر في ذلك اكثر الراي هو الصحيح لاختلاف الحال  
الزمان والمكان يعني ان تفرق الاجزاء يختلف باختلاف حال الميت في السمن والحر والبرد وباختلاف الزمان  
من الحر والبرد وباختلاف المكان عن الصلوة والرخاوة في الارض حتى لو كان في ابراهيم انه قد تفسخ قبل ثلاثة  
الايام لا يصلون عليه ولو دفنوه بعد الصلوة عليه ثم ذكروا انهم لم يصلوه فان لم يصلوا عليه الشراب  
اخرجوه وغسلوه وصلوا عليه ثانيا وان اهلوا عليه الشراب لم يخرجوه ويعيدون الصلوة عليه  
ثانيا على القبر كسحنا لان تلك الصلوة لم يعتد بها ترك الطهارة مع الامكان والآن زال الامكان  
وستقطت بضعة الغسل **قوله** والصلوة ان يكبر تكبيرة يحمده تعقيبها ان يقول سبحانك اللهم وبحمدك  
الى اخره ومن شرط صحة صلوة الجنائزة الطهارة وترا العورة واستقبال القبلة والقيام حتى لا يحوط  
مع القدرة على القيام لانه ليس فيها اكثر من القيام فاذا تركه فكانت لم يصلها وان كان في الميت بها  
صلى قلعا وصل الكفن خلفه قيا ما اجزأهم عندنا وقال محمد بن يحيى الامام ولا يجزي المأمومين على اهل  
وسقط افرض الصلوة بصلواته اجماعا وان كان في ثوب المصل كجاسته اكثر من قدر الدرهم لم يجز الصلوة  
وكذا اذا افتتحها على موضع نجس لم يجز وان قامت امرة فيها الى جانب رجل لم تفسخ عليه صلوة  
ومن قمت فيها اعاد الصلوة ولم يعد الوضوء **قوله** ثم يكبر تكبيرة ثانية ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم لان  
الشهداء على الله تعال عليه الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم كما في الخطب والتشديد فيقول اللهم صل على محمد  
وعلى ال محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد قال عم الامام موقرة واليه  
عوات محبوسه حتى يصل اوله وآخره **قوله** ثم يكبر تكبيرة ثالثة يدعو فيها لنفسه والميت  
والمسلمين معناه يدعو لنفسه كي يغفر له فيستجاب اغفر لنا ولاخواننا ربنا اغفر لنا ولاخواننا  
لدي وللمؤمنين رب اغفر لي ولوالدي وللمن دخل بيتي مؤمنا رب اغفر لي ولاخي  
ليس فيه دعاء موقت وان تبرك بالمنقول فحسن فقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول اللهم اغفر

دعاه في حق غيره ولان سن  
الا دعت ان يدعى بها ميتا ميتا  
قال الله تعالى يقولون ربنا



اللهم اغفر لنا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وإنانا اللهم من احببت منا ظلمة  
على الاسلام ومن توقيت منا فتنة على الايمان وقدر ربي فيه زيادة اللهم ان كان ذكركم في  
ان كان خاطئا فاعفوه وارحمه واجعله في خير ما كان فيه واجعله خيرا يوم جاء عليه وهذا اذا كان  
بالعلماء فلا ما اذا كان صغيرا او مجنونا فليقل اللهم اجعله لنا ذكرا واهرا واجعله  
لنا شافعا مشفعا فظا اي سابقا ميثا لنا مصلحا في الجنة وذخرا في الدنيا واجعله لنا شافعا  
شفعا اي مقبولا لشفاعته وان كان لا يحسن شتم من هذه الادعية قال اللهم اغفر لنا ولوالدينا ول  
للمؤمنين والمؤمنات ولا ينبغي ان يكره شي من ذلك لان من سنة الله الخافعة **قوله** ثم يكبر تكبيرة رابعة  
وسلم ولا يرفع يديه يمشي تسليم يمشي ولا يمشي الميت فيما بل ينوي بالاولى من على يمينه وبالثانية من على شماله كذا في الفتاوى  
وفي بعض المشايخ استحسن ان يقال بعد التكبيرة الرابعة ربنا آتانا في الدنيا حسنة الآخرة  
بعضهم ربنا لا تزعقلونا بعد اذهبتنا الآخرة وبعضهم سبحان ربك رب العرش العظيم  
سورة الاخيرة الا ان ظاهر المذهب لا يقول بعد اشيأ الا السلام ويقوم الامام كذا اشد رليت  
رجلا كان او امرأة وعن ابي جعفر يوم من الرجل كذا ركعة ومن المرأة كذا ركعة وسلكا  
السين واذا اجتمع جنائز فالامام بالخيار ان شاء صلى عليها كلما صلوة واحدة وان شاء صلى  
على كل ميت وحده وان اجتمعت جنائز رجال ونساء وصبيان وضعت جنائز الرجال مما يلي الامام ثم  
الصبيان بعدهم ثم النساء وان كان حرمه فكيف وضعت اجزأك وان كان عبدا وامرأة حرة وضعت  
العبدة مما يلي الامام والمرأة خلفه قال ابو س اذا اجتمعت جنائز وضع رجل خلف رجل رجل اسفل من  
الاخر هكذا رجلا وقال ابو ج ثا ان وضعتهم هكذا فحسن وان وضعتهم كل واحد بجانب صاحبه  
فحسن وهذا اولى حتى يصير الامام بائنا الكل ولكن يجعل الرجال مما يلي الامام والصبيان بعدهم والنساء  
بعدهم والنساء بعدهم مما يلي القبلة **قوله** ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى لان كل تكبيرة فائتة مكان ركعة

ركعة والركعة الثانية والثالثة والرابعة لا يرفع الا يدي فيها فكذا تكبيرات الجنازة **قوله** ولا يصلي على  
ميت في مسجد جماعة لقوله من صلى على ميت في مسجد جماعة فلا اجر له يحتمل ان يكون في طرف الصلوة  
ويحتمل ان يكون طرف الميت واختلوا في العلة في ذلك فقيل لانه لا يؤمن منه تلويث المسجد فعلى هذا  
يكون التقدير ولا يصلي على ميت موضع في مسجد جماعة فيكون في طرف الميت فعلى هذا لو كانت الجماعة  
في المسجد والميت في غيره لم يكبره وقيل العلة في المسجد انما هي للكتوبات فعلى هذا يكون التقدير ولا  
يصلي في مسجد جماعة على ميت ويكون في طرف الصلوة فعلى هذا لو كان الميت موضع في المسجد  
والناس خارج المسجد لا يكبره والعكس كبره والكرهة قيل كراهة تحريم وقيل كراهة تنزيه وقيل  
بقوله مسجد جماعة انما لو كان مسجدا اشد لك فلا بأس **قوله** واذا حملوه على سريته اخذوا به  
الاربع به وردت السنة قال من من حمل جنازة بقوا ثوبا الاربع غفر له له مغفرة حتما وحمل الجنازة  
عبادة فينبغي لكل احد ان يبادر في العبادة فقه حمل الجنازة سيد المرسلين فانه حمل جنازة سعد بن  
معاذ **قوله** ويمشون به مشرا ومشيهم مشرعا من دون الخب لقوله من عجلوا بموتاكم فان يك خيرا فانه خير  
اليه وان يك شرا القيتهم ومن لنا قكم اوقال فبعد اهل النار الخب ضرب من العدو ودون الخب  
والعنق خطو قبيح والمشي امام الجنازة لا بأس به والمشي خلفها افضل عندنا وقال الشافعي امامنا  
افضل وعلى متبع الجنازة الصمت وكبره لهم رفع الصوت بالذكر والقرآن **قوله** فاذا بلغوا في قبره كبره  
للتكس القعود قبل ان يوضع عن اعناق الرجال لانه قد يقع الحاجة الى التعاون والقيام امكن  
فيه وكبره نقل الميت من بلد الى بلد لقوله من عجلوا بموتاكم وفي نقله تأخير دفنه قوم غربت  
عليهم الشمس وهم يريدون الصلوة على الجنازة فالافضل ان يمشوا بالمغرب ثم يصلون بعد  
ذلك على الجنازة لانه كبره تأخير المغرب وهي اكدم صلاة الجنازة ولا بأس ان يذهب الى الجنازة  
سكبا غير انه كبره لا تقدم امامها بخلاف المشي لانه اذا تقدم سكتا تادي به حاملوا ومن هو معها



وفي المصباح ما يدل على كراهة الركوب قال فيمن ثوبان قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فزأى  
 قوما ركبا فاقال الاستحيون ان ملكة الله على اقدامهم وانتم على ظهورهم والركوب تنعم  
 وتلذذ وذلك لا يليق في مثل هذه الحالة لان هذه حالة حرة وندامة وعقوبة واعتبار ولا ينبغي للناس  
 ان يخرجوا مع الجنازة فاروي ان النبي صلى الله عليه وسلم لما رأي النساء في الجنازة قال لهن اتحلن مع من يحمل التين  
 فمن تدني اتصلن فممن يصلن قلن لا قال فانفرن ما زودات غير ما جورات ولا لهن لا يحملن ولا  
 يدفنن ولا يصنعن في القبر فلا معنى لحضورهن واذا كان مع الجنازة نأخذه من جرحته فقولهم النائية ومن  
 حولها من مستمعها فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين واجتمعت الامة على تحريم النوح و  
 والدها بالويل والثبور ولعلم الحدود ووشن الجيوب وخش الوجوه لان هذا افعال الجاهلية قال عماما  
 بري من الصالحة والحالفة والشاقة فالصالح التي ترفع صوتها بالنيابة والحالفة التي تخلق ركبها عند  
 المصيبة والشاقة التي تشق قميصها او ثوبها عند المصيبة وعن ام عطية قالت اخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في البيعة ان لا نوح والنيابة هي رفع الصوت بالندب والندب تعدي النادبة بصوتها كما ان الميت  
 وكبره ايضا الا فراط في رفع الصوت بالبكاء او بالبكاء فلا بأس به اذا لم يكن فيه ندب ولا نوح ولا  
 افراط رفع الصوت لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكره له ابراهيم وقال العين تدمع والقلب يخشع ولا يقول  
 ما يستخط الرب وانا عليك يا ابراهيم لمخوفين لولا انه قول حق ووعده صدق وطريق مبين لما كنا اكثر  
 من هذا ثم فاضت عيناه فقال له سعد ما هذا يا رسول الله قال انما رحمة يضعها الله في قلب من يشاء  
 وانما يرحم الله من عباده الرحمان فقال يا رسول الله اليس قد نهيت عن البكاء قال لا انما نهيت عن النوح  
**قول** ويجوز القبر ويلجأ انما اخر الشيخ ذكر القبر لانه اخر جملة الميت وينبغي ان يكون معه اربعة الى  
 سبعة ارجل وسط القامة وكلما زاد فهو افضل لان فيه صيانة الميت عن الضياع ولوحظوا قبل  
 فوجدوا فيه ميتا او عظاما قيل يخفون غيره ويدفنون الميت معه **قول** ويدخل الميت ما يلي القبة

هذا الا ان يكون قد دفن في ثوبه  
 وهو في عظامه فانهم  
 يخلون العظام في جابر  
 من يدفنون في

القبة وهذا اذا لم يحش على القبر ان ينهار اما اذا خشى ذلك فانه يسيل من قبله لاجل الفودة  
 وذو الرحم المحرم او يلبس بالداخل المرأة القبر من غيرهم ويستحب في ثوب الى ان يسوي اللين عليها  
 لان بدنه عورة فلا يؤمن ان ينكشف شي من حال انزالها في القبر ولا نأخذ غطي بالنفس لعنه الله  
 ولا يستحب في قبر الرجل كما لا يعطى سيره بالنفس **قول** فاذا وضع في الخمد قال النبي يضعه بسم الله  
 على ملته رسول الله صلى الله عليه وسلم اي بسم الله وضعناك وعلى ملته رسول الله صلى الله عليه وسلم اي على شريعته والكل  
 ان يدخله قبره من الرجال شفع او وتر لان النبي صلى الله عليه وسلم ادخل قبره على والعباس والفضل بن العباس صاحب  
**قول** ويوجه الى القبة بذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم حين مات رجل من بني عبد المطلب فقال وضعوه لجنبه  
 ولا تكبوه لوجهه ولا تعلقوه لظهره **قول** ويجعل العقد عنه لارنا انما فعلت لئلا تنتشر الا كان وقد  
 امن من ذلك وان دفنت مع فلان كس ويسوي اللين عليه لان النبي صلى الله عليه وسلم جعل على لحيته القين وفي القن  
 وفي وضع عليه خمرته من نصب والقبر في معنى اللين في ثوب من البلا **قول** وكبره الاجر والخشب لا ينه  
 حكام البناء وهو لا يليق بالميت لان القبر موضع البلا فلهذا كبره الحجر وقيل انما كبره الاجر لانه ميت  
 ان رفا لا يقال به فلهذا كبره الحجر والخشب وقال في النهاية هذا التعليل ليس بهجوع فان سكا  
 النار في الاجر لا يصلح علته لكراهة فان السنة ان يغسل الميت بالاماء الحارة وقد مس النار قال الشافعي  
 والاصح في التعليل ان يقال لان فيه احكام البناء لانه جمع بين الاجر والخشب لا يوجد فيه اشرا النار وقال شيخنا  
 بن ربي لا كبره الاجر في بلادنا لمسكس الحاجة اليه لضعف الاراضي حتى قال محمد بن الفضل لو اتخذوا  
 تابوت من حديد لم يدرى به كسافي هذه القيا ولكن ينبغي ان يوضع مما يلي الميت اللين وقال الزرقاشي  
 انما كبره الاجر اذا كان مما يلي الميت اما ان كان من فوق اللين لا كبره لا يكون **قول** من السج وعبادة  
 من التدبش قال في القنابي على قول محمد بن الفضل اذا اتخذوا التابوت من الخمد يدبش ان يجرش  
 فيه التراب **قول** ولا بأس بالتصبير يعني غير النسج واما النسج فكبره عند جفنه والنسج هو الحبوب **قول**



ثم يسلون التراب عليه ولا يكس ان يسلوه بابهيم وبالمساجي وكل ما يمكن يقال هلت التراب اذا اصبته  
وارسلته وكذلك يقال حشا التراب ايضا اذا اصبته الا ان الجني لا يكون الامع رفع التراب والهيل الكمال  
من غير رفع ويقال هلت الدقيق في الجراب اذا اصبته من غير كيل ويستحب لمن شهد دفن ميت ان يجثوا  
في قبره ثلث حشيات من التراب بيديه جميعا ويكون من قبل كس الميت ويقول في الحشة الاولى منها خلقكم  
وفي الثانية وفيها نفيدكم وفي الثالثة ومنها يخرجكم تارة اخرى وقيل يقال في الاولى اللهم جاني الارض  
عن جنبيه وفي الثانية اللهم افتح ابواب السماء لروحه وفي الثالثة اللهم زوجه من الحور العين وان كانت  
امراة قال في الثالثة اللهم ادخلها الجنة برحمتك **ويستحب** القبر ولا يسطح اي ولا يربع لم يرد عن ابراهيم  
الغضائقي قال اخبرني من شاهد قبر رسول الصلعم وصاحبه وهي مسنمة عليها فلوس من مدروكية نظمين  
القبور وتخصيصها والبناء عليها والكتب عليها لقوله من لا تحضرو القبور ولا تبسوا عليها ولا تنعدوا  
عليها ولا تكتبوا عليها ولا يكس برش الماء عليها لانه يفعل للسوية التراب وعن ابي اس انه بكبره الرش ايضا لانه يكره مجري النظمين  
ولا يكس بالنفن بالليل ولكنه بالنهار امكن لان النبي صلعم دفن ليلة الاربعاء وكذلك عثمان رضي الله عنه وقد  
عاشته وفاطمة رضي الله عنهما ليلا والافضل الدفن في المقبرة التي فيها قبور الصالحين ويستحب اذا دفن  
الميت ان يجلسوا ساعة عند القبر بعد الفراغ بقدر ما ينجزون ويقيم لهم ما يتلون القرآن ويدعون للميت  
للميت قال في سنن ابي داود كان النبي صلعم اذا فزع من الدفن الميت وقف على قبره وقال استغفر الله  
لاحكيم واسألوا الله له التثبيت فانه الآن يسأل وكان ابن عمر يستحب ان يقرأ على القبر بعد الدفن اوكولة  
البقرة وضمتما وروي ان عمر بن العاص رضي الله عنه قال وهو في سياق الموت اذا نامت فلا تصحبني  
فأنت ولا نار فاذا دفنتموني فثنوا على التراب شأنا ثم اقبوا على قبري قدر ما ينجزون ويقيم لهم  
حتى استأنس بكم وانظروا اذا راجع رسل بني قحطان فثنوا على التراب بالشين المعجم اي صوته قليلا قليلا  
ويستحب النقرة لقوله من عزنا مصابا فله مثل اجره ومن عزنا ككسي برء في الجنة ومن عزنا مصابا

مصابا كساه الله من حلل الكرامة يوم القيمة وقتعا من الموت الى ثلاثة ايام وتكره بعد ذلك لاننا  
نجد في الخبر ان يكون المعزي او المعزى غائبا فلا يكس بها وهي بعد الدفن افضل منها وقبل  
لان اهل الميت مشغولون قبل الدفن بتجهيز الميت ولان وحشتهم بعد الدفن لفراقه اكثر  
وهذا اذا لم يبرئهم جزع شديد فان راي ذلك قدمت النقرة لتسكينهم ولنظا النقرة اعظم  
الله اجره واحسن عزاك وغفلتيتك والهمك صبرا واجرا لنا ولك بالصبر اجر واحسن ذلك  
تعزية رسول الصلعم لاحد بناته كان قد مات لما ولد فقال ان الله ما اخذوا اعطي وكل شيء  
عنده باجل مستمي ومعنى قوله ان الله ما اخذوا العالم كله ملك الله فلم يخذ ما هو لكم بل هو ملكه وهو  
عنده كم عارية ومعنى قوله ان الله ما اخذوا العالم كله ملك الله وله ما اعطي اي ما وهب لكم ليس بخارج  
عن ملكه بل هو وقوله وكل شيء عنده باجل مستمي اي من قد قبضه فقد انقضى اجله المستمي فلا تجزعوا  
عزوا واصبروا واحتسبوا **وقد** ومن استعمل بعد الولادة ستم وغسل وصلى عليه قال في النجاة استعمل  
بفتح التاء على بناء الفاعل لان المداية رفع الصوت واستعمل الصبي ان يرفع صوته بالبكاء عند  
ولادته او يوجد منه ما يدل على الحياة من تحريك عظمه او صراخ او عكس او تشاوب او غير ذلك مما  
يدل على حيوة مستقرة ولا عبرة بالاستفاضة وبسط اليد وقبضها لان هذه الاشياء حركة المذبح  
ولا عبرة بما حثي لو خرج رجل فمات ابوه وهو يتحرك لم يبرئ لانه في هذه الحالة حكم الميت  
وشروط الحياة عند تمام الانفصال حتى لو خرج كلمة ثم صاح وخرج باقية ميتا لا يحكم بحياة وقلا ابو  
كاسم الصفار انما يكون الاستئلال اذا صاح بعد خروج الكفرة **وقد** وان لم يستعمل ادبج في خرقته  
ولم يغسل عليه وفي الغسل روايتان الصحيح انه لا يغسل وقال الطحاوي يغسل وفي الهداية  
يغسل في غير الظاهر من الرواية وهو المختار ولو شهدت القابلة باستئلاله قبلت في حق العلوة  
عليه وكذلك الام واما في حق الميراث فلا تقبل قول الام بالاجماع لاننا متممة واما القابلة فلا



تقبل ايضا في حق الميراث عند ابي ج وعندها تقبل اذا كانت عدلة كذا في الحديث **باب**  
**الشهادة** سمي شهيدا لان الملائكة يشهدون موته وقيل لانه مشهود له بالجنة  
 وقيل لانه حي عند الله حاضر ومكسبة لما قبله لانه ميت باجله قال ربح الشهيد من قتله المشركون سواء  
 كان مثله او تسببا مجديا او غيره وفي معنى المشركين قطاع الطريق والبغاة وكذا اذا وطأته دابة  
 العدو وهم راكبوا او ساقبوا او قايدها وما اذا نفر من المسلم من دابة العدو من غير تغيير  
 منهم او من رايات العدو او من سوادهم حتى التي راكبها فتلا يكون شهيدا وكذا المسلمون  
 اذا نفر من موافقوا انفسهم في الخندق او من السور فما تولم يكونوا شهداء الا ان يكون العدو وهم  
 الذين القوههم بالطنين او الدفن او الكثر عليهم **فصل** او وجد في المعركة وبها اثر المعركة موضع القتال  
 والاثر الحجة وخرج الدم من موضع غير معتاد كالعين والاذن فان خرج من انفه او دبره او  
 ذكره غسل لانه قد برحف ويبول دما وان كان خرج من انفه كان من جهة ركة غسل وان كان  
 من الجوف لم يغسل ويعرف ذلك بلون الدم فالنازل من الرئس صاف والمترقى من الجوف  
 علق ولو انقلبت دابة المشرك وليس عليها احد ولا لها سائق ولا قايده فوطأت مسلما  
 مسلما في القتال فقتله غسل عند ابي ج **فصل** محمد لان قتله غير مضاف الى العدو بل مجرد فعل  
 العجا وفعلها غير موصوف بالظلم وعنه كذا لا يغسل لانه صار فتيلة في قتال اهل الحرب  
**فصل** او قتله المسلمون ظلمة فقيم بالظلم احتراز عن الرحم في الزنا والعصا والهدم و  
 العرق واخر كسر التسع والترقي من الجبل كاشباه ذلك **فصل** ولم يجب قتله دية يعني مبتدأة  
 لئلا يلزم عليه ما اذا قتل الاب وله فانه كجاء الدية بعد ذلك وكثرة زنا ايضا مما اذا قتل ظلم  
 ووجب بقتله الدية كالمقتول خطأ او قتل ولم يعلم قاتله في المحلة فانه ليس بشهيد وان قتل المسلمون  
 بما لا يقتل غالبا فليس بشهيد بالاجماع وان قتلوه بالمتنقل كذا عند ابي ج وعندها شهيد **فصل** فيكفن

اهو انما يصح اذا كان  
 قاتله باليد او بالرمح  
 او بالرمح او باليد  
 او بالرمح او باليد

فانه يشهد بالظلمة  
 او بالظلمة او بالظلمة  
 او بالظلمة او بالظلمة

فيكفن اي يلقى ثيابه **فصل** ويصل عليه وقال الشافعي لا يصل عليه لان الله تعالى وصف الشهدا بانهم احياء و  
 الصلوة انما هي على الموتي ولان السيف مجاهد للذنوب فاعنا عن الشفاعة له والصلوة هي شفاعته ولنا  
 ان النبي صلعم صلى على شهيد احمدا وقال صلعم صلوا على من قال لا اله الا الله ولان الصلوة على الميت لا  
 ظلم راكرا مته والشهيد اولى بها والطاهر من الذنوب لا يستغني عن الدعاء بالنبي والصبي وما قوله  
 ان الشهيد حتى قلنا هو حي في احكام الاخرة كما قال تعالى بل احياء عند ربهم واماني احكام الدنيا فمن  
 حية انه يورث حاله وتزوج امراته **فصل** واذا استشهد الجنب غسل عند ابي ج **فصل** ويعلم كونه جنبا بقوله  
 قبل القتل او يقول امراته لان الشهادة عرفت مانعة لادفع فلا ترفع الجنابة الا ترى انه لو كان في ثوبه  
 الشهيد نجاسة غير الدم تغسل تلك النجاسة ولا يغسل الدم لما ذكرناه ومعناه انها منعت من كونه نجسا  
 ولم ترفع النجاسة التي هي غير الدم **فصل** وكذا الصبي يعني اذا استشهد الصبي غسل عنده ايضا وكذا  
 المجنون لان السيف مجاهد للذنوب وليس عليه ما ذنوب فكان القتل فيها كالموت حقيقا انهما  
**فصل** وقال ابو ج ومحمد لا يغسلان لان ما وجب بالجنابة سقط بالموت اي ان السبب الموجب هو  
 الصلوة والغسل التام الذي للوحي سقط بالشهادة ولان الاستشهاد اقيم مقام الغسل كالوكالة  
 في الشاة اقيمت مقام الدماغ في طهارة الجسد وكذا الصبي والمجنون لا يغسلان عندها ايضا لان  
 الشهيد انما لا يغسل لابقا اثر الظلم والظلم في حقهما **فصل** ولا يغسل من الشهيد دمه توثيقا  
 في شهاده احد زكوههم بما يبرم وكلومهم ودم الشهيد طاهر في حق نفسه نجس في حق غيره حتى  
 انه اذا صلى حمله لا يشهد بجزا صلوته فان وقع دمه في ثوب انسان لا يجوز الصلوة فيه **فصل** ولا  
 تسرع عنه ثيابه وينزع عنه الغر والخصوش والسلاح الغر والمصنوع من جلود الفراء والخصوش قطنا  
 لانه انما ليس بهذه الاشياء دفع بلس العدو وقد استغنى عن ذلك **فصل** ومن ارتش غسل ارتش على  
 عالم سيم فاعله اي حمل من المعركة رثيئا اي جرحا وبه ريق والرث الشيء الباقي الخلق وهذا صار خلقا

الذوب المحشوم



في حكم الشهادة لنيل مرافق الحياة لان ذلك كبح اثر الظلم وتحقيق هذا ان الله تعالى قال ان الله اشهر  
من المؤمنين انفسهم واموالهم بان لهم الجنة وقد تقرر في الشرح ان الدين اذا ملك عبد المديون سقط  
عنه الدين لان المولي لا يثبت له على عبده دين وهناك قد سلمت نفسه المبيعة وعليها ديون يعني الديون  
فستقط وهذا معنى قوله عم السيف محتال للذنوب ثم البيع انما يصح من العاقل المتميز ولهذا يغسل المبيع  
والمجنون لانه لا يصح بيعهما وكذا اذا ارتث لان الارث ثاثة بمنزلة الامتناع المانع عن تسليم المبيع  
**فصل** في الارث ثاثة ان ياكل او يشرب او يبيد اوي لانه نال بعض مرافق الحياة وشهد احد ماتوا  
عطاشا والكأس يد ارضهم خوفا من نقصان الشهادة يروي انهم طلبوا ما دفن كان الساقى يدور  
عليهم وكان اذا عرض الماء على انسان منهم اشار الي صاحبه حتى ماتوا كلهم عطاشا فان اوصي  
ان كان بامور الاخرة لم يكن متشاغلا عند محمد وهو الاصح لانه من احكام الامور وعندنا كي يكون متشاغلا  
لانه ارتفاق وان كان بامور الدنيا فهو متشاغلا وجه قول محمد مروي بسعد بن الربيع اصيب يوم  
احد فلما فزع من القتال شغل عنه النبي صلى الله عليه وسلم فقال من ياتي بي نجبر سعد بن الربيع فقال رجل انا يا رسول الله  
ثم جعل يسأل عنه فوجهه في بعض الشباب وبه رمق فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم بغيرك السلام ففتح  
عينيه ثم قال اقر رسول الله صلى الله عليه وسلم مني السلام وقل لهم ان بي جراحات كلما اصاب مقاتلي فلانكم  
عند الله ان قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم وفككم عمن نظروا ثم مات فكان من جملة الشهداء فلم يغسل ويصل  
عليه وقوله اوصي حتى يمضي عليه وقت صلاة وهو يعقل لان تلك الصلاة تفسير ديني في ذمته  
وذلك من احكام الاحياء وعن ابي الحسن انه شرط ان يبقى ثلثي نهار قال في المنظومة في مقاتل  
ابي الحسن ويقتل المقتول ان اوصي بشيء او انقص ثلثا نهارا وهو حي وما تمام اليوم شرطا يابى  
وعن محمد يوم اوليلة وفي نوادر بشر عن ابي الحسن اذا حلت في المعركة اكثر من يوم وليلة حيا والقوم  
في القتال وهو يعقل ولا يعقل فهو شهيد والارث ثاثة لا معتبر الا بعد تصرم القتال **فصل** في القتال

41  
من المعركة وهو لا يعقل لانه نال بعض مرافق الحياة الا اذا جلى من مصرعه كي لا يطأه الجول  
لانه ما نال شيئا من الراحة وهذه الاحكام كلها في الشهادة الكامل وهو الذي لا يغسل والا فالثاثة  
شهادة لانه غير كامل في الشهادة حتى انه يغسل **فصل** في من قتل في حدة او قصاصا من غسل ويصل عليه لانه  
لم يقتل ظلما **فصل** ومن قتل من البغاه وقطع الطريق لم يصل عليه ولم يغسل عقوبة له وبره  
ذلك عن ابي الحسن وعن محمد يغسل ولا يصل عليه اما اذا اخذ الباغى واسر يغسل ويصل عليه  
وانما لم يصل عليه اذا قتل في المعركة ومن قتل نفسه خطأ بان اراد ضرب العدو فاصاب نفسه  
يغسل ويصل عليه اما اذا قتل نفسه عمدا قال بعضهم لا يصل عليه وقال العلواني الاصح عندي  
انه يصل عليه وقال الامام ابو علي السعدي الاصح انه لا يصل عليه لاتباع على نفسه والباغي  
لا يصل عليه وفي فتاوى قاضي خان يغسل ويصل عليه عند هذا لانه من اهل الكفاية ولم  
يجارب المسلمين وعن ابي الحسن لا يصل عليه ماري ان رجلا خمر نفسه فلم يغسل عليه النبي صلى الله عليه وسلم  
وهو محمول عند الحق فاعلم انه امر غيره بالصلاة عليه واما من قتل السبع او مات تحتهم  
فانه يغسل ويصل عليه **باب الصلاة الكعبة** هذه من باب اضافة الشيء  
الى ظرفه ووجه المناسبة ان قتل الشهيد امانا من العذاب وكذا الكعبة امان ايضا لقوله تعالى  
ومن دخلها كان امانا قال روح الصلوة في الكعبة جارية فرضا ونفلا وقال مالك يجوز فيها  
النفل ولا يجوز فيها الغرض كسميت الكعبة لارتفاعها وسنوا ومنه الكعب في الرجل وكعب  
الرحم وجارية كاعب **فصل** فان صلى الامام جماعة فجعل بعضهم ظهره الى ظهر الامام جازا الى اخره  
بهذا على اربعة اوجه ان جعل وجهه الى ظهر الامام جاز وان جعل ظهره الى ظهره جاز ايضا وان  
جعل وجهه الى وجهه جاز ايضا الا انه يكره اذا لم يكن بينهما ستر وان جعل ظهره وجه الامام  
لم يجز لتقدمه على امامه **فصل** في الامام في المسجدة للامم تحلق الناس حول الكعبة ان كان ويجلق



بالواو وهو من صورة المسئلة وجوابها فن كان فان كان بدون الواو فهو جواب اذا او يكون  
بهذا بيان للجواز ويكون قوله فن كان للاستيناف قال في البايغ اذا اصل في جوف الكعبة وتوجه  
الى ناحية منها ليس له التوجه الى ناحية اخرى حتى يسلم **فمن** كان منهم اقرب الى الكعبة من الامام جاز  
صلوته اذا لم يكن في جانب الامام لان التقدم والتأخر انما يظهر عند اتحاد الجانب **فمن** ومن صلى على ظهر  
الكعبة جازت صلوته الا انه يكره لما فيه من ترك العظيم وقد ورد النهي عنه وسواء روي ابو هريرة  
مرة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن الصلوة في سبعة مواضع الحجرة والمزلة والمقبرة والحمام وقوارع الطريق  
ومواطن الابل وفوق ظهر بيت الله وزاد في خزائن ابى الليث ويطن الوادي والاصطبل والطاحون **فمن**  
وكل ذلك يجوز الصلوة فيه وتكبر والمقبرة بضم الباء وتحتها وكذلك المزلة والمزلة موضع طلع الرحيق والازل  
بل والاوراث **كتاب الزكاة** المنشورات خمسة اعتقادات وعبادات ومعاملات  
وعقوبات وكفارات فالاعتقادات خمسة الايمان بالله وملكوته وكتبه ورسله واليوم الآخر والعبادات  
خمس الصلوة والصوم والزكاة والحج والجماد والمعاملات خمسة المعاصيات والمنكيات والنجاسات  
والامانات والشركات والعقوبات خمس مناجرة بجره بجره قتل النفس كالقصاص ومنجزة اخذ المال  
كالقطع في السرقة ومنجزة هتك التبرك بالجلد والرجم ومنجزة شتم الغرض كحد القذف ومنجزة خلع السيف  
كالقتل على الردة والكفارات خمس كفارة القتل وكفارة الظهار وكفارة الافطار وكفارة اليمين  
وكفارة جنابات الحج وترجع العبادات الخمس الى ثلاثة انواع بدني كالحض والصلوة والصوم والحج وادبي  
وبالي كالحض والزكاة وتركها من كمال الحج فكان ينبغي ان يكون الصوم قبل الزكاة الا انه اتبع القرآن قال  
الله تعالى واقبلوا الصلوة واتوا الزكاة ثم تفسير الزكاة يرجع الى وصفين محمودين الطهارة والتأقلا  
الله تعالى اخذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيتهم بها وقال وما انفقتم من شي من موهبكم فليجفع لكم الله  
الطهارة من دنس الذنوب والخلف في الدنيا والثواب في الآخرة قال ربح الزكاة واجبة في موهبة محمدا

محكمة ثبتت فريضتها بالكتاب والسنة المتواترة والاجماع المتواترة بالكتاب فقوله تعالى واتوا الزكاة  
واما السنة فقوله **م** نبي الاسلام على خمس وذكر منها الزكاة والاجماع منعقد على فرضيهما من لدن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا فالزكاة في اللغة هي التواضع سبب للتأقلا في المال بالخلف في الدنيا والثواب في الآخرة  
مخلة وقيل هي عبارة عن التطهير قال الله تعالى فاعلم من نزلني اي نزل من الذنوب وفي الشئ عبارة عن  
ايتاء مال معلوم في مقدار مخصوص وهي عبارة عن فعل الزكاة دون المال المؤدي عند المحققين من  
اهل الاصول لانها وصفت بالوجوب والوجوب انما هو في صفات الافعال لا في صفات الاعيان و  
عنده بعضهم هي اسم للمال المؤدي لقوله تعالى واتوا الزكاة وهل وجوبها على الفور ام على التراخي  
قال في الوجيز على الفور عند محمد حتى لا يجوز التراخي من غير عذر فان لم يوجد لا تقبل شهادته لانها  
حق للفقر او في تأخير الاداء عنهم اضار بهم بخلاف ما في فأن عنده على التراخي لانه حق الله تعالى وقال ابو بكر  
وجوب الزكاة على التراخي والحج على الفور قال لان الحج ادائه في وقت معلوم والموت ما بين الوقتين  
لا يؤمن فكان على الفور والزكاة بقدر على ادائها في كل وقت **فمن** على التراخي المسلم اعلم ان شرائط الزكاة  
ثمانية خمس في المال وهو ان يكون حرا بالغا مسلما عاقلا وان لا يكون لاحد عليه دين وثلاثة في المالك  
وهو ان يكون نضابا كاملا وحوالا كاملا وكون المال اما سائما او للتجارة **فمن** اذا ملك نضابا بالان الزكاة  
وجبت لمواساة الفقير ما دون النضاب مال قليل لا يحتمل المواساة ولان من لم يملك نضابا ففقير والغني  
محتاج الى المواساة **فمن** ملكا تاما يحجز من ملك المكاتب والمديون والمبيع قبل القبض والصدقات  
قبل القبض او وجبا اليد دون الملك كملك المكاتب والمديون لا يجب فيه الزكاة **فمن** حال عليه الحول  
انما شرط ذلك ليمكن فيه من التمية وهل تمام الحول من شرائط الوجوب او من شرائط الاداء فاعلم  
من شرائط الاداء هو الصبح يؤديه جواز تعجيل الزكاة وعند محمد من شرائط الوجوب **فمن** وليس  
على اصبي ولا مجنون ولا مكاتب زكاة فان قيل لم يذكر الصبي والمجنون وقد عرفنا بقوله على البالغ العاقل قلنا

صلى الله عليه وسلم  
في الزكاة  
فمن كان له مال  
فليزك  
فمن كان له مال  
فليزك  
فمن كان له مال  
فليزك



ذكره للبيان من جهة النسخ والاشبات كما في قوله تعالى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يظهرن  
وانما لم يجب على الصبي لانه غير مخاطب باداء العبادات ولهذا لا يجب عليه البدنية كالصلاة والصوم والجهاد  
ولا ما يسويها المال كالحج بخلاف العشرة فانه مؤنة الارض ولهذا يجب في ارض الوقف ويجب على المكاتب قس  
على الصبي لانه ممن يجب عليه المؤنة كالنفقات وكذا المجنون لا زكاة عليه عندنا اذ اوجبه منه الجنون في السنة كلها  
فان وجدت من افاقة في بعض الحول ففيه اختلاف المشايخ والصحيح عن ابي حنيفة انه يشترط الافاقة في اول  
السنة واخرها وان قبل يشترط في اوله لانه اذا دلت الحول وفي اخرها لستوجه عليه خطاب الاداء وعن ابي يوسف  
الافاقة في اكثر الحول لان الاكثر في حكم الكل وعند محمد اذا وجدت الافاقة في جزء من السنة قل او كثر حوت  
الزكاة سواء كانت من اولها او وسطها او اخرها كما في الصوم فانه اذا فاق في بعض شهر رمضان لم يمسكه  
الشهر كله وان قلت الافاقة واما المكاتب فلا زكاة عليه لانه ليس بكامل من كل وجه لوجود المنافي وهو الرق  
ولان الحال الذي في يده دائر بينه وبين المولى ان ادى مال الكفاية سلم له وان عجز سلم له لولاه فكما لا يجب  
على المولى فيه شي فكذا لا يجب على المكاتب **قوله** ومن كان عليه دين يحيط بما له فلا زكاة عليه لان ملكه فيه ناقص  
لا استحقاقه بالدين ولانه مشغول بحاجته الاصلية فاعتبر بعدد ما كاله المستحق بالعطش لجل نفسه او لاجل دابة  
ومعنى قولنا يجوز الجحيم الاصلية ان المطالبة به متوجبة عليه بحيث لو امتنع من الادائها وجب فصار في  
صرفه ازالة الضرر عن نفسه فصار كعب الخدم ودار السكنى بل اولى فتعفى ملك النصاب وانعدم قبال **قوله**  
في النباية كل دين له مطالب من جهة العباد فانه يمنع وجوب الزكاة سواء كان الدين للعباد او الله  
تعالى كدين الزكاة فالذي له مطالب من جهة العباد كالقرض وشن المبيع وضمان المثلث وارش  
الجراحة والمهر وولد كان الدين من النقود او المكيل او الموزون او الشيا او الحيوان ونحو ذلك  
نكاح او صلح او صلح عن دم عمدة او حال او مؤجل والنفقة اذا قضى بها منعت الزكاة لا  
وان لم يقض بها لا يمنع وهذا كله اذا كان الدين في ذمته قبل وجوب الزكاة اما اذا حقق الدين بعد

بعد وجوب الزكاة لم تسقط الزكاة لانه قد ثبتت في ذمته واستقرت فلا يسقطها الحق من الدين بعد  
ثبوته قال الصيرفي ربح واجمعوا ان الدين لا يمنع **العشرة** يحيط بما له الا حاطت ليست بشرط حتى لو كان  
لا يحيط لا يجب ايضا واما معناه فيمنع ان يبلغ نصابا حتى لو كان الدين درهما واحدا في المائتين  
منع الوجوب ولو كان له اربعون مثقالا عليه احد وعشرون مثقالا لا يجب عليه الزكاة وان لم  
يكن محيطا لكن لما لم يبق الباقي نصابا جعله كانه معدوم ولان المدينون ملكه في النصاب ناقص لا يغيره  
ملكه له فان لصاحب الدين ان يأخذه من غير قضاء ولا رضى وذلك انه عدم الملك كما في الوديعة  
والمغضوب ودين الزكاة والعشرة والخراج يمنع الزكاة بقدره لان له مطالبا من جهة الاداء في كسبه  
في ذلك زكاة الاموال الظاهرة والباطنة خلافا لفرق في الباطنة هو يقول ليس للامام حق المطالبة  
لنفسه في الباطنة فهو دين لا مطالب له من الاديين قلنا بلى للامام حق المطالبة اذا علم من الحق  
الاموال عدم الاخراج فانه يأخذها منهم ويسلمها الى الفقراء او لو كانت الزكاة عليه في مال  
قائم او زكاة مال قد استملكه وعن ابي حنيفة ان الفرق بين دين زكاة المال والمستملك وبين العين  
وهذا كما اذا كان له مائة درهم حال عليها الحول فوجبت فيها خمسة دراهم فلم يخرج حاشية  
حال حوله اخر لم يجب للتأشيت ومنعت الزكاة الواجبة للحول الاول ولو كان لما حال الحول  
الاول لم يملك المال وبقية الزكاة في ذمته ثم انه استفاد ما في درهم اخر حال عليها الحول  
يجب الزكاة عنده وعندها لا يجب والفرق له ان دين العين مستحق به جزء من المال ومانع  
الذمة ليس مستحق به جزء منه فيبقى دينه لا مطالب له من العباد وفي هذا اشارة الى انه لا  
يطلب به الا عام عنده بعد ما يصير دينه وعندها يطلب به فلا تجب الزكاة لان له مطالبا  
قال في الهداية ودين الزكاة مانع حال بقاء النصاب لانه ينتقص به النصاب وكذا بعد الا  
استلاك خلافا لفرق بينهما ولا في كس في المال قوله خلافا لفرق بينهما اي في النصاب الذي وجب فيه



دين الزكوة وفي النصاب الذي وجب فيه دين الاستهلاك فانه لم يجعل هذين الدينين مانعين للزكوة  
لانه لا مطلب بهما من جهة العباد فصار كدين النذور والكفارات وهما لا يمنعان الوجوب بالا  
جماع **وهو** وان كان حاله اكثر من الدين زكا الفاضل اذا بلغ نصاب الفرض عن الحاجة فان لم يبق في  
وسط الحول دين يستغرق النصاب ثم برئ منه بعد تمام الحول فانه يجب عليه الزكوة عند اكتماله  
يجعل الدين بمنزلة نقصان النصاب وقال محمد لا يجب لانه يجعل ذلك بمنزلة الاستحقاق وان كان  
الدين لا يستغرق النصاب ثم برئ منه قبل تمام الحول فانه يجب الزكوة عنه هم جميعا الا ذفر  
فانه يقول لا يجب رجل وهب له رجل الف درهم في اهلها الحول عنه الموهوب له ثم رجع فيها  
الواهب فلا زكوة على الموهوب له لانه لم يستحق عليه من النصاب **وهو** وليس في دور السكنى و  
ثياب البدن واثاث المنازل ودواب الركوب وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال زكوة لانها  
مشغولة بجوانب الاصلية **والا** من دار سكنها وثياب يلبسها وكذا كتب العلم ان كان من اهل  
فان لم يكن من اهلها لا يجوز صرف الزكوة اليه اذا كانت تساوي ما يتي درهم وسواء كانت الكتب  
فقها او حديثا او نحوها وفي الجندى اذا كان له مصحف قيمة ما ياتي درهم لا يجوز له الزكوة لانه يجر  
مصحف اقرافيه **وهو** ولا يجوز اداء الزكوة الابنية مقارنة للاداء ومقارنة لعزل مقدار النوا  
لان الزكوة عبادة فكان من شرطها النية كالصلوة والصوم والاصل في النية الاقتران  
الا ان الدفع يتفرق فاكفى بوجود ما حال العزل تيسر التقديم النية في الصوم وقوله مقارنة  
للاداء يعني الى الفقير او الى الوكيل فانه اذا وكل في اداء الزكوة اجزائه النية عند الدفع الى الو  
كيل وان لم ينو عند التوكيل فمضى عند الدفع الوكيل جاز ويجوز للوكيل اداء الزكوة ان  
يدفع الى ابيه وزوجه اذا كانوا فقيرا في الايضاح وفي المناوي اذا دفعها الى ولده الصغير  
والكبير وهم محتاجون جاز ولا يجوز ان ياخذ لنفسه منها شيئا فان قال المصاحب المال نعمها

اصنعها حيث شئت له ان ياخذ لنفسه **وهو** ومن تصدق بجميع امواله لا ينوي الزكوة سقط عنه فرضها  
يعني ادا تصدق به على فقير وكذا اذا نوى تطوعا وان نوى من واجب اخذت من غايه و  
يضمن الزكوة ولو تصدق ببعض النصاب سقط عنه زكوة المؤدي عنه محم لان الواجب شايح  
في كل النصاب لما ان وجوب الزكوة لتسكن نعمة المال والكل نعمة فتجب في الكل شيئا فان اذا  
اخرج البعض سقط عنه ما كان فيه اعتبارا للبعض بالكل وعند اكتماله لا تسقط لان البعض  
غير متعين لكون الباقي محلا للواجب واذا كان غير متعين لا تسقط زكوة المؤدي كما لا  
تسقط زكوة الباقي لوجود المراجعة لان المؤدي محل الواجب وكذا الباقي ايضا محلا للوا  
ومقدار الواجب في المؤدي يجوز ان يقع عن المؤدي ويجوز ان يقع عن الباقي فلا تقع عن  
واحد منهما لعدم الاولوية ووجود المراجعة وعدم قاطع المراجعة وهو النية المعينة لذلك  
بخلاف ما اذا تصدق بالكل فان المراجعة انعدمت هناك سقط عنه الواجب فزودة  
لعدم المراجعة ولو تصدق بخمسة دراهم بنوي بها الزكوة والتطوع قال الحسن يقع عن الزكوة  
لان الفرض اقل مما قوي من النفل فاستغنى بالاقوى وقال محمد يقع عن التطوع  
لانه لا يمكن الا بقاء عنه التنا فيها فلغت النية فلا يقع عن الزكوة **باب**  
**زكوة الابل** الابل اسم جنس واحد من لفظه تقوم والساوسميت ابل لا نار  
تبول على انما اذا وقدم الشيخ زكوة الموكشي على النعدين لانه شرعية الزكوة او كانت  
في المغرب وهم اصحاب الموكشي قال روح ليس في اقل من خمس ذود صدقة ويقال  
من خمس ذود بالاضافة كما في قوله تعالى تسعة رهط والذود من الابل من الثلاث  
لانه التسعة **وهو** فاذا كانت خمس احوال عليها الحول فيها شاة السائمة هي التي تترك للرعى في  
البراري ولا تعلق في منزل كونه كانت ذكورا منفردة او اناثا منفردة او مختلطة **وهو** ففيها



شاة يتناول الذكر والانشى لان اسم الشاة يتناولها والشاة من الغنم المكنة وطعت في الثانية قال علي  
 المجنبي لا يجوز في الزكوة الا الشاة من الغنم فصاعدا وهو ما اتى عليه حول ولا يؤخذ الجوز وهو الذي اتى  
 عليه ستة اشهر واما الجوز من الضان فلا يجوز في الزكوة في الاضحية وادنى السن التي يتعلق بها الزكوة  
 في الابل بنت منهن عند الحج فان قيل لم وجبت الشاة في الابل مع ان الاصل في الزكوة ان يجب كل شيء  
 من جنسه قيل لان الابل اذا بلغت خمساً كانت ما لا كثير لا يمكن اختلاؤه عن الوجوب ولا يمكن  
 الحجاب واحدة منها لما فيه من الاحجاف وفي الحجاب الشقص ضرر عيب الشركة فلمذا الوجبت  
 الشاة وقيل لان الشاة كانت تقوم في ذلك الوقت بخمسة دراهم وبنيت الخاص باربعة عشر  
 فالحجاب الشاة في الخمس من الابل كما يحجب الحقة في المائتين من الدراهم ثم الواجب هنا العين وله  
 نقلها الى القيمة وقت الاداء وهذه الوكانت قيمة خمس من الابل اقل من مائة درهم وجبت الشاة  
 ولو ان له الابل سائمة باعها في وسط الحول اقبله بيوم سائمة اخرى من غير جنسها لتقبل لما حولا  
 اخر اجماعا كالابل اذا باعها بالبقرة او بالبقر اذا باعها بالغنم او ببعها بدراهم او بدنانير او بغير ذلك  
 ونوي بها التجارة فانه يطل الحول الاول ويستأنف حولا عن الثاني فان فعل ذلك فمرا من الزكوة  
 كوة وانه يكره عندهم خلافا لابي اسحاق فاذا بلغنا بعد الحول بجنسها او بخلافه كانت زكاتها  
 دينار عليه ولا يتحول زكوتها الى بدلهما حتى انما لا تستقط بملك البدل فقال نفعها بالبعها بجنسها يتحول  
 زكوتها الى بدلهما بحيث يبقى ببقائها ويغوت بغواتها وان باع السائمة قبل تمام حولها ثم ردت  
 عليه بعيب في الحول ان كان بقضاء قاض لم ينقطع حكم الحول وكان عليه زكاتها وان ردتا بغير  
 قضاء لم يلزم زكاتها الا بحول جديد وكذا الوهب في الحول ثم استرجعها فيه لم ينقطع حكم الحول  
 لان الرجوع في الهبة يوجب في نفسها سواء كان الرجوع بقضاء او بغير قضاء كما في شرحه **ف** فاذا  
 بلغت خمساً وعشرين ففيها بنت منهن عند الحج وهي التي لم تكن وطعت في الثانية ستمت بذلك لانها

بنت منهن عند الحج  
 وهي التي لم تكن  
 وطعت في الثانية  
 ستمت بذلك لانها

انما ما خض بغيرها في العادة اي حامل بغيرها وفي المغرب منحضت الحامل مخاضا اي اخذ ما وجع الولادة  
 للحقة ومنه قوله تعالى فاجابا المخاض الي جنح النخلة اي الجار فان لم يكن آية مخاض ولا يجوز هنا  
 الا اثبات خلقة ولا يجوز الذكر الا على وجه القيمة واما في البقر فما سواها وفي الغنم ايضا يجوز الذكر والانشى  
**ف** فاذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون الى خمس واربعين وهي ما باستان وطعت في الثالثة  
 ستمت بذلك لان امها ذات لبون بولادة غيرها في العادة **ف** فاذا بلغت ستا واربعين ففيها حقة  
 الى ستين وهي ما لها ثلث سنين وطعت في الرابعة ستمت بذلك لانه حتى لها ان تركب وتحل عليها **ف**  
 فاذا كانت احدي وستين ففيها جبعة الى خمس وسبعين وهي ما لها اربع سنين وطعت في الخامسة  
 ولا اشتقاق لاسمها وهي اعلى من كح في الزكوة **ف** فاذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنت لبون الى تسعين  
 فاذا بلغت احدي وتسعين ففيها حقتان الى مائة وعشرين ولا خلاف في هذه الجملة **ف** ثم يستأنف  
 الفريضة في الخمس شاة وفي العشر شاتان الى اخره الى ان قال فاذا بلغت مائة وستا وتسعين ففيها  
 اربع حقات الى مائتين او خمس بنات لبون **ف** ثم يستأنف الفريضة ابد كما يستأنف في الخمسين التي بعد  
 بعد المائة والخمسين يعني في خمس وعشرين بنت مخاض الى ست وثلاثين ثم بنت لبون الى ست واربعين  
 ثم حقة الى خمسين هكذا ابد من بنت المخاض الي بنت لبون الى الحققة فهذا معنى قوله كما يستأنف في الخمسين  
 التي بعد المائة والخمسين احترز بهذه عن الاستئناف الاول وهو الذي بعد المائة والعشرين فانه ليس  
 فيها الحجاب بنت لبون لانعدام وجود بقائها لانه لما زاد خمساً وعشرين على المائة والعشرين  
 صار جميع النصاب مائة وخمسا واربعين فهو نصاب بنت المخاض مع الحققتين فلما زاد عليها خمسا  
 صارت مائة وخمسين فوجب ثلث حقات لان في كل خمسين حقة **ف** والبنت والعرب سواء البنت  
 جمع بنتي وهو المتولد من العربي والعجم مشوب الى بنت نهر والعرب جمع رجل عربي والعجم جمع رجل  
 عربي ففرقوا بين الاناسي والبهائم كما فرقوا بين حصان وحقتان فالعرب منسوبة الى العرب والبنت للعجم



وقوله سواء يعني في وجوب الزكوة واعتبار الرأب وجزار الاضحية والحق لا ياكل لحم الجث لم ينفذ  
 باكل لحم العراب لان الايمان محمول على العرف والعادة وليس في سواهم الوقف والحيل المستبعدة زكوة لعدم  
 المالك والحق المواشي العجم ولا مقطوعة القوائم لانها ليست بسائغ واذا كان للرجل سوائم فجاء المصدق  
 لاخذ الزكوة فقال ليست هي بل اولم ياكل عليها الحول وعلى دين يحيط بقيمتها فالقول قوله مع كنهه  
 لانه انكر الوجوب وان قال قد اذيتها الى مصدق غيرك ان كان هناك مصدق غير مصدق مع كنهه  
 سواء ابي بالزيادة ام لا في ظاهر الرواية وروي انه لا يصديق حتى ياتي بها وان لم يكن هناك مصدق  
 لم يصدق وان قال فتصادمتها الى الفقر المصدق وان قال قد اذيتها الى الفقر لم يصدق وتوجه  
 من ثانيا وكذلك الخلاف في العشر وان كان المال دراهم او دنانير او اموال التجارة فقال اذيتها  
 الى الفقر اصدق لان دفع زكوة هذه الاموال مفوضة الى اربابها **باب زكوة البقر**  
 قدمها على الغنم لان البقر يحصل مصلح الزراعة واللحم والغنم لا يحصل بها الا اللحم وتكسبها الابل حش  
 الفخامة والقيمة حتى ان البدن يشمله ويسمى البقر لانها تبقر الارض بجوارها اي تشقها والبقر هو  
 الشق قال ربع ليس اقل من ثلثين من البقر صدقة فاذا كانت ثلثين سائغ وحال عليها الحول ففيها ما يبيع  
 او تبعة وهو الذي كسبه وطعن في الثانية سمي تبعة لانه الى الآن يبيع اتمه ثم الانثى لا يزيد على الذكر  
 في هذا الباب وكذا في الغنم بخلاف الابل حيث لا يجوز الذكر فيها الا على طريق القيمة واحد من يتعلق  
 بها الزكوة في البقر تبعة عندها وقال ابو بكر يتعلق ايضا بالعجا جيل **باب زكوة** وفي اربعين سنة او من  
 هي بالهستان وطعن في الثالثة فان اعطى تبعة جاز لانها كجوزان عن السنين فلان كجوزان تمام  
 دونها اولى **باب زكوة** فاذا زاد على اربعين وفي الزيادة بقدر ذلك الى ستين عند ابي موفى في الواحدة  
 ربع عشر سنة وفي الاثنين نصف عشر سنة وفي الثلاث ثلاثة ارباع عشر سنة وفي الارباع عشر سنة  
 وهذه رواية الاصل وروي الحسن عن ابي فداء لا يجبي في الزيادة حتى تبلغ خمسين فيكون فيها سنة

سنة وربع سنة او ثلث تبعة لان الارقاص في البقر تسع **باب زكوة** وقال ابو بكر ومحمد لا شيء في الزيادة حتى  
 تبلغ ستين فيكون فيها تبعة ولا خلاف بينهم فيما دون اربعين ولا فيما ولد الستين **باب زكوة** وفي اربعين  
 سنة وتبوع وفي ثمانين مستان وفي تسعين ثلاثة اشعة وفي مائة تبعة وفي مائة وعشرين  
 وتبوع وفي مائة وعشرين اربعة اشعة او ثلاث مسنات وعلى فقهاء **باب زكوة** وعلى هذا تبعة الفرض في كل اشهر  
 من تبعة الى سنة وهذا بالاجماع **باب زكوة** والجواميس والبقر سولد يعني في الزكوة والاضحية واعتبار البر  
 في الايمان اذا حلف لا ياكل لحم البقر لم يحن بالجاموس لعدم العرف وقلته في بلادنا فلم يتناول البيهقي  
 حتى لو كثر في موضع ينبغي ان يحن كذا في النهاية ولو حلف لا يشتري البقر لا يتناول الجاموس فان حلف  
 لا يشتري بقراتنا ولها ميعت بشرايتها لان الاصل الامم للمعهود **باب زكوة الغنم**  
 قدم الغنم على الخيل للوفرة وكون زكوة الغنم متفقا فيها وزكوة الخيل مختلفا فيها ثم الغنم يبيع على الذكور  
 والاناث وعليهما جميعا قال ربع ليس في اقل من اربعين شاة صدقة احدى السن التي يجب فيها الزكوة  
 الشئ فصاعدا وهو الذي اتي عليه حول عندها وما دونه حملان الشئ فيها وعند ابي بكر فيها الزكوة  
**باب زكوة** فاذا كانت اربعين سائغ وحال عليها الحول ففيها شاة وصفتها الشئ فصاعدا وهي ما ليس  
 بكاسنة وطعن في الثانية ولا يؤخذ الجوز والضأن والمعز في ذلك سواء ومن ابي في ان الجوز من  
 الضأن يجوز وهو ما اتي عليه اكثر السنة لانه لا يجوز في الاضحية وهي اضيق من الزكوة الا ترى ان  
 البيع لا يجوز فيها ويجوز في الزكوة والاول هو الظاهر ويؤخذ في زكوة الغنم الذكور والاناث  
 وقال الشافعي لا يؤخذ الذكر الا اذا كانت كل ما ذكر ثم السنة ان الضأب اذا كان ضانا يؤخذ  
 من الضأن واذا كانا معز فمن المعز وان كان منهما من الغالب كانا سول من اتيتهما  
**باب زكوة** والضأن والمعز سولد يعني في وجوب الزكوة واعتبار الرأب وجواز الاضحية لهما الحلف  
 لا ياكل لحم الضأن فاكل لحم البقر لا يحن **باب زكوة الخيل** اشتقاقه من الخيل وهو النمل

الاشية لانه لا يبيع في الزيادة حتى تبلغ ستين فيكون فيها تبعة ولا خلاف بينهم فيما دون اربعين ولا فيما ولد الستين



وانما اخرها قلة وجودها وقلة اسامتها والاختلاف في وجوب الزكوة فيها واقله سبب  
 الزكوة فيها ان ينزى اذا كان ذكرا او ينزى عليه اذا كان انثى قال ربح اذا كانت الخيل  
 سائمة ذكورا واناثا وحال عليها للمول فضا حبا بالخيار ان شاء اعطاه عن كل فرس  
 دينار وان شاء قومه ما واعطى عن كل مائتي درهم خمسة دراهم وانما شرط الاختلاف لان  
 في الذكور المنفردة روايتان الصحيح منها عدم الوجوب لعدم التناسل بخلاف غيرها  
 من السوائم حيث يجب في ذكورها منفردة لانه وان لم يحصل منها التناسل حصل منها  
 الاكل وفي الاناث المنفردة روايتان الاصح الوجوب لانه تناسل بالفحل المستعاد والنكاح  
 لا يتماثلون منه في العادة وذكر في الاصل انه لا شيء فيها حتى يكون ذكورا واناثا ولا يجب  
 في الذكور المنفردة لان ثامنا بالتوالد لانه غير مأكولة عندها حتى يكون النصاب اثنين  
 ذكرا وانثى على هذه الرواية وروي انها تجب في الذكران فعلى هذا النصاب واحد  
 والصحيح الابد من الاختلاف ثم وجوب الزكوة في الخيل انما هو قول ابي حنيفة وهو فرس  
 وقال ابو حنيفة ومحمد لا شيء فيها ولهذا اذا كانت لغير الغزو وما اذا كانت للغزو  
 لا شيء فيها بالاجماع ثم ان عند ابي حنيفة وفرس الوجوب في عينها ويؤخذ من قيمتها حتى لو لم  
 تبلغ الفرسان على الرواية التي اشترط فيها الاختلاف او الفرس على الثالثة ما ياتي درهم اخذ  
 بقدر ذلك ولهذا قال وان شاء قومه ما فضا حبا بالخيار احترز بهذا عن قول الطحاوي  
 فانه يقول الخيار الى العامل والاول هو الظاهر وان شاء قومه هذا الخيار في فراس  
 العرب لتقاربها في القيمة اما في افراس العجم فيقوم ما احتما بغير خيار لتفاوتها وانما لم يؤخذ  
 زكاتها من عينها لان مقصود الفقر لم يحصل به لان عينها غير مأكولة عندها حتى ولو كان ينبغي  
 عنه ان لا تجب الزكوة في الخيل لانه غير مأكولة عنده وانما المقصود منها الركوب ولهذا

وليس في ذكورها منفردة  
 ذكوة

ولهذا قرنها به بالبغال والحمير الا ان ترك القيس فيها بالخبر وسوقه في كل فرس ستمائة دينار او  
 عشرة دراهم من اصله ان القيس يترك بخبر الواحد وقال ابو حنيفة ومحمد لا زكوة في الخيل وبه  
 قال الشافعي قال في الفتاوى قاضي خان والعقوي على قولهما وبه قطع في المسكين ايضا وقال  
 السرخسي قول الحق واوولي قال في النهاية واجمعوا على ان الامام لا يأخذ صدقة الخيل من صاحبها  
 حبا حبا لان زكاتها تجب في عينها بخلاف زكوة السائمة فارها جزء من عينها ولا امام  
 فيه حق الاخذ لان الخيل مطيع لكل طامع فلو ولى السعاة اخذ الزكوة فيها لانه مأكولة  
 عندها وانما تركوا القيس بقوله عدم عفوت لكم عن صدقة الخيل والرفيق ان اياها يحل  
 من رواية على فرس الركوب به ليل قوله والرفيق الا ان في الرفيق صدقة الفطر والغنم  
 في عبه الخدم **ولا شيء في البغال والحمير الا ان يكون للتجارة** لقوله لم يسالك شيئا وفي  
 الحمير والبغال ملحق بها وقوله الا ان تكون للتجارة لان الزكوة تتعلق بالمالية كسائر اموال التجارة  
**وليس في الفصلا والعجايل والحملا صدقة** عند ابي حنيفة ومحمد الا ان يكون معها كبار  
 الفصلا جمع فضيل وهم اولاد الابل والحملا ان يفهم الحمل وكسرا جمع الحمل وهم اولاد الغنم  
 والعجايل وهم اولاد البقر فان قيل ليست هذه المسئلة من جنس الخيل فلم يورد فيها قيل  
 لان زكوة الخيل مختلف فيها والزكوة في هذه الاشياء مختلف فيها ايضا فاورد فيها **وقال**  
 ابو حنيفة فيها واحدة منها وقال زفر فيها ما في الكبار وبه قال مالك وكان ابو حنيفة  
 فيها ما يجب في الكبار وبه اخذ زفر وماك ثم رجع وقال يجب فيها واحدة منها وبه اخذ ابو حنيفة  
 والشافعي رجع وقال لا يجب فيها شيء وبه اخذ محمد واما اذا كان فيها واحدة من المسئلة  
 جعل الكل تبعا لها في انعقادها ايضا بدون تادية الزكوة حتى لا يكره اخذ واحدة من الصغار  
**وصورة** اذا شتر خمسة وعشرين فصلا واربعين حملا او ثلثين عجلا او هب له ذلك

في زكوة الصدقة الفطر والغنم  
 ليس على المسكين ففرس وعبد  
 صدقة الا ان يجمع



هل ينعقد عليها الحول فعنداي هو مبر لا وعنداي كس ينعقد حتى احوال الحول من حين ملكه تجب  
 الزكوة **وصورة** اخري اذا كان له نصاب سائمتي على عليها سنة شه فتوالدت مثل عدد ما ملك  
 الاصول وبقيت الاولاد هل بقي حول الاصول على الاولاد فعندها لا وقال ابي سبي **قوله** ومن  
 عليه سن فلم يوجد معه اخذ المصدق اعلا منها ورد الفضل واخذ واما واخذ الفضل فظاهر هذا  
 ان الخيار الى المصدق وهو قول الاينياني والصواب ان الخيار الى صاحب المال قال الصيرفي  
 الصحيح ان الخيار الى المصدق اذا كان فيه دفع زيادة لانه في مقدار الزيادة سرا الى صاحب المال  
 او اراد ان يدفع الادنى والزيادة وفي دفع القيمة الخيار الى صاحب المال بالاجماع فاذا وجب  
 بنت لبون و اراد ان يدفع بعض حقة فالخيار الى المصدق لما في التشقيق من الضرر والتفاوت  
 بين بنت الخاض وبنت اللبون شاتان او عشرون درهما وبين بنت اللبون والحقة كذلك وبين الحقة  
 والجنعة كذلك وبين بنت الخاض والحقة اربع شاة او اربعون درهما وبين بنت الخاض والجنعة  
 ست شاة او ستون درهما **قوله** ويجوز دفع القيمة في الزكوة وكذا في النذور والكفارات والعشر  
 وصدقة الفطر ولا يجوز في الهدايا والضحايا وقال الشافعي لا يجوز **قوله** وليس في العوائل والمعلوفة  
 صدقة يعني بالعوائل ولو سيمت وبالمعلوفة ولو لم يعمل عليها لان السبب هو المال التامى ودليله  
 الاسامة والاعداد للتجارة ولم يؤخذ لان في المعلوفة وميراث المؤمنة فينعدم التام فيها معني **قوله**  
 ولا ياخذ المصدق خيار المال ولا ذل الترابي ولا ردية **قوله** ياخذ الموسط منه لان فيه نظر لمن الجانبين لان  
 في اخذ خياره اضرا باصحاب الاموال وفي اخذ ذل الاضرا بالفقر فيقسم ثلثة اقسام جيدة  
 وردي ووسط وياخذ من الوسط ولا ياخذ من الباوهي التي تربي ولدها ولا المأكولة وهي التي  
 تسمن للأكل ولا الفحل ولا الحامل ويجب عليه في سائمتي العيما والعجفا والصغيرة ولا ياخذ منها شيئا  
 لقول عمر رضي الله عنه نساء عبيد عليهم السخلة ولو اتاك بها الراعي على كفه لا تاخذ **قوله** ومن كان له نصاب

نصاب فاستفاد في اثناء الحول مالا من جندة ضمة الى ماله وزكاة سوار كان استفاد من ثمانية او لا وبقي  
 وجه استفاده من سوار كان بمراث او هبة او غيره ذلك وشرط كونه من جندة اذ لو كان من غير جندة من كل  
 وجه كالغنم مع الابل فانه لا يضم ولو كان معه نصاب من السائمتي حال عليه الحول فزكاة ما غنم باعها  
 بدراهم ومعه نصاب من الدراهم قد مضى عليه نصف الحول فعنداي ح ولا يضم اليه ثمن السائمتي  
 بل يستأنف حولا جديدا وعندها يضم ويتركها جميعا وهذا اذا كان ثمن السائمتي يبلغ نصابا  
 بافراده اما اذا لم يبلغ نصابا بافراده اما اذا لم يبلغ نصابا بافراده عن الاجماع واما ثمن  
 الطعام المعشور و ثمن اللعبة الذي ادي صدقة فطره فانه يضم اجماعا ولو باع المكشاة قبل  
 الحول بدراهم وبمكشاة ضم الثمن الى جندة بالاجماع اي يضم الدراهم الى الدراهم والمكشاة  
 الى المكشاة وان جعل المكشاة بعد ما زكاه معلوفة ثم باعها ضم ثمنها اجماعا لانها خرجت عن حكم  
 مال الزكاة فلم يبق نصابا **قوله** والسائمتي التي تكتفي بالرعي في اكثر حولها لان اصحاب السوايق  
 لا يجدون مداين ان يعلفوا سوايقهم في بعض الاوقات فجعل الاقل تابعا لما اكثر ثم هذا الذي  
 ذكره من الاسامة في حق ايجاب زكوة السوايق ان تصح ان لو كانت الاسامة للدرو النسل اما اذا  
 كانت للتجارة او للحمل والركوب فلا يجب فيها زكوة **قوله** فان علفنا نصف الحول او اكثر فلا زكوة  
 فيما قل اذ علفنا نصف الحول وسامت نصفه استوي الوجوب وعدمه فينبغي ان يترجى  
 جانب الوجوب احتياطا لانه عبادة ومنبأ ما على الاحتياط قيل انما لا تجب لانه وقع الشك  
 في ثبوت سبب لا يجاب والترجيح انما يكون بعد ثبوت السبب **قوله** والزكوة عند اي ح ولو بقي  
 واجبة في النصاب دون العفو وقال محمد وزفر تعلق بالنصاب والعفو فائدة فيما اذا هلك  
 العفو وبقي النصاب يبيى كل الوجوب عندهما وقال محمد وزفر سقط بقدر الهالك كما اذا كاه له  
 تسع من الابل حال عليها الحول ثم هلك منها اربع فعليه في الباقي شاة عندهما وقال محمد وزفر عليه في



الباقى خمسة اسباع وشاة وكذا اذا كان معه ثمانون من الغنم حال عليها الحول فملك منها اربعون فعليه  
 في الباقى شاة وعند محمد وزفر نصف شاة وان هلك ستون فنصف شاة وعند زفر ربع شاة وهذا  
 قال ابو حنيفة يصرف الهلاك بعد العفو الى النصاب الاخير ثم الى الذي يليه الى ان ينتهي لان الاصل هو  
 النصاب الاول وما زاد عليه تابع له وقال ابو حنيفة يصرف الهلاك الى العفو ولا الى النصاب تابعا  
 ببيان اربعون من الابل حال عليها الحول فملك منها عشرون ففي الباقى اسباع شاة عند ابو حنيفة وقال  
 ابو حنيفة فيهما عشرون جزءا من ستة وثلاثين جزءا من بنت لبون وقال محمد وزفر نصف بنت لبون **وقد اذا**  
 هلك الحال بعد وجوب الزكاة سقطت عنه قية الهلاك لان الاستهلاك لا يسقطها لان الزكاة تجب  
 عليه بعد الحول وهو يسكنها على طريق الامانة فاذا استهلكها ضمنها كالوديعة ثم الهلاك انما يسقطها  
 اذا كان قبل مطالبة الساعي بها اما اذا طلبها ولم يسلمها اليه مع القدرة فقد قال الكوفي تجب عليه الفحشا  
 وهو قول العراقيين لانها امانة طالبة بها من يملك المطالبة فصار كالوديعة فلا بد فيها  
 اليه مع الامكان حتى يملك وقال ابو طاهر الدكلس وابو سهل لا يضمن قال في النهاية وهو اقرب الى الفقه لان  
 وجوب الضمان يستدعي تقويتا ولم يوجد واما في منع الوديعة فقد بدل اليد فصار مغفورا ليد الملك فيضمن  
 وفي البدل كافي متشايع ما وراء النهر قالوا لا يضمن ولو طلب الساعي لان الملك مخير ان شاء اعطاه العين  
 او قيمتها فلم يلزمه تسليم العين فصار كما قبل المطالبة قال في النهاية والاصح عدم الضمان **فان قدم**  
 الزكاة على الحول وهو مالك للنصاب جاز لانه ادي بعد سبب الوجوب قال في النهاية لكن بين الاداء  
 معجل وبين الاداء في اخر الحول فرق وهو ان المعجل بشرط فيه ان لا ينقض النصاب في اخر الحول وفي الاداء  
 في اخر الحول لا بشرط بانه اذا عجل شاة عن اربعين في حال الحول وعنده تسع وثلاثون فلا زكاة عليه حتى  
 انه اذا كان صرفا الى الفقة وقعت تطوعا وان كانت قائمة بعينها في يد الامام والساعي استردا واما  
 اذا كان ادوا في اخر الحول وقعت عن الزكاة ولان انتقص النصاب بادائه قال الحنفية بما يجوز التعجيل

48  
 التعجيل بشرط ثلاثة احده ان يكون الحول منعقد او هو التعجيل والثاني ان يكون نصاب الذي عجل  
 عنه كاملا في اخر الحول والثالث ان لا يفوت احدا من ذلك مثاله اذا كان له اقل من مائتي درهم  
 او اربع من الابل فهذا مال لا ينعقد عليه الحول فاذا عجل الزكاة ثم كمل النصاب بعد التعجيل لا يكون  
 ما عجل زكاة ويكون تطوعا وكذا اذا كان له مائتا درهم فنقصه بقائمة على فقير من الزكاة  
 وانتقص النصاب بمقدار ما عجل ولم يستفد شيئا حتى حال الحول والنصاب ناقص كان ما عجل  
 تطوعا وان استفاد شيئا حتى كمل به النصاب قبل الحول ثم الحول والنصاب كامل مع التعجيل  
 عن الزكاة واما اذا كان استفاد ما يكمل به النصاب بعد الحول السكوتية الزكاة فما عجل لا ينوب  
 عنها لان التعجيل حصل للحول الاول ولم يجب عليه زكاة الحول الاول ويجوز التعجيل لنصب كثيرة  
 اذا كان في ملكه نصاب واحد وقال زفر لا يجوز الا عن النصاب الموجود في ملكه حتى انه اذا كان  
 معه خمس من الابل فعجل اربع شاة ثم تم الحول وفي ملكه عشرون من الابل فعندنا يجوز عن الكل **وعنده**  
 لا يجوز الا من المحسن قال لان كل نصاب اصل بنفسه ولنا ان النصاب الاول هو الاصل في الستة  
 والرواية تابعة له ولو عجل اداء الزكاة الى فقير ثم ايسر قبل الحول او مات او ارتد العياذ بالله  
 جاز ما دفعه عن الزكاة لان الدفع صادر عن الفقر فيحدث بعده من الغنا والموت لا يؤثر فيه  
 ولو عجل شاة عن خمس من الابل فملك جميعها وله اربعون من الغنم لا يقع الشاة عنها كذا في النيا  
 بيع واما تعجيل العشر ان كان قبل الزلزلة يجوز وان كان بعد الزلزلة وبعد النيات جاز لان  
 كان بعد الزلزلة قبل النيات جاز عندنا يس وعنده محمد لا يجوز وهو الاظهر وان عجل عشر ثم تعجيل  
 ان كان بعد طلوعها جاز وان كان قبل لا يجوز **باب زكاة الفضة** فدماع على  
 الذهب لانها اكثر ثمنه ولا فيما بين الناس الا ترى ان المهر ونصاب السرقة وقيم المتلفات بقدرها  
 ثم الفضة يتناول المضروب وغير المضروب والورق والرقعة يخفى بالمضروب وجعلها رقبون بضم الراء



**قال** ليس في أقل من مائتي درهم صدقة فاذا كانت مائتي درهم أي موزونة كل درهم منها ربع عشر  
قيراطا فيها خمسة دراهم وزن كل درهم أربعة عشر قيراطا يعني على هذه الأحكام الزكوات ونصاب  
قات وتقدير الديات والمهر والحراج وسواها كانت النفقة مضروبة أو غير مضروبة أو حليا فجميع ما في  
ملكه منها من الدراهم والخواتيم وحلتي السيف والجام والسج والكوكب في المصحف والأواني والمساير  
المركبة في السكاكين والأسرة والدعاليح والخلخال وغير ذلك فان بلغت كل ما وزن مائتي درهم وجب  
فيها خمسة دراهم والأقل لا يستحق عليها الحول حتى تبلغ مائتين فلا شيء فيها وأصل هذا أن الأول  
أن كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مختلفة فمنها ما كان زنة الدرهم عشرون قيراطا وهو الذي يسمى وزنا  
عشرة ومنها ما كان وزن عشرة قيراطا وهو الذي يسمى وزن خمسة ومنها ما كان اثني عشر قيراطا وهو  
الذي يسمى وزنا ستة فكانوا يتصارفون بها إلى زمان عمر رضي الله عنه فإراد أن يستوفي منهم الحراج فطأ  
لهم بالأكثرت حتى عليهم فالتسوية التحفيف فجمع حساب زيادة ليتوسطوا بينهم فاستخرجوا ذلك  
السبعة فجمعوا ثلثة دراهم وزنا اثنا وأربعون قيراطا فقسموها اثنا فكان كل درهم أربعة عشر قيراطا  
وإن كانت السبعة وزن عشرة لأنك إذا جمعت من كل نصف عشرة دراهم صار الكل أحدي وعشرين مثقالا  
فاذا أخذت ثلث ذلك كان سبعة مثاقيل **وهو** أنك تقرب كل واحد منها في عشرة فترجع يكون  
أربع مائة وعشرون تقسمها على عشرين تقع من القسمة أحد وعشرون مثقالا فثلثة سبعة وقال محمد  
بن الفضل المعتبر في كل نعان بدرهم وبه أفنى جملة من المتأخرين الآن الأول هو المعتبر وهو أربعة  
عشر قيراطا وعليه المأق كتب المتقدمين والمتأخرين وهو الأظهر وأعلم أنك متى زدت على الدرهم  
ثلاثة أسباع وهي ستة كان مثقالا ولأن المثقال عشرون قيراطا ومتى نقصت من المثقال ثلاثة  
أشعاره وهو ستة كان درهما لأن الدرهم أربعة عشر قيراطا **والأشياء** في الزيادة حتى تبلغ أربعين  
درهما فيكون فيها درهم مع الخمسة في كل درهم درهم وهذا عند أبي حنيفة وقال أبو سريته ملاذ

هو قنطرة من راس البحر الى  
قنطرة اخرى من راس البحر الى

اطباءى

ما زاد على المائتين فزكاة بحسب ما قلت الزيادة أو كثرت حتى لو كان الزيادة ففيه جزء من أربعين  
 جزء من درهم وهو ربع عشرة **وقال** وإذا كان الغالب على الورق الفضة فهي في حكم الفضة لأنها إذا  
 كانت هي الغالبة كان الغش سهلاً فلا اعتبار به وهو أن تكون الفضة زائدة على النصف **وقال**  
 وإذا كان الغالب عليها الغش فهي في حكم العروض الذي غلب عليها يخرجها عن حكم الفضة بدليل  
 جواز بيعها بالفضة متفاضلاً وإنما تكون في حكم العروض إذا كانت بحال أو أحرقت لا يخلص منها  
 نصاب أما إذا كان يخلص منها نصاب وجب ذكاة الخالص وإذا لم يستوي الخالص والغش قال  
 في الإنصاف اختلف فيه المتأخرون على ثلاثة أقوال قال بعضهم يجب خمسة احتياطاً وقال بعضهم درهمان  
 ونصف وقال بعضهم لا يجب شيئاً **وقال** ويعتبران ببيع قيمة نصاباً ولا بد فيه من نية التجارة كسائر  
**باب زكاة الذهب** قال رحمه الله ليس فيما دون عشرين مثقالاً  
 صدقة فإذا كانت عشرون مثقالاً زنة كل مثقال منها عشرون مثقالاً وعليها الحول فيها نصف  
 مثقال ولا شيء في الزيادة حتى تبلغ أربعة مثاقيل فيكون فيها قيراطان لأن الواجب ربع العشر  
 والاربعة للمثاقيل ثمانون قيراطاً وربع عشر قيراطان وقد اعتبر الشيخ كل دينار بعشرة دراهم  
 فتكون أربعة مثاقيل كاربعين درهماً وهذا قول الجاهل وعندهما يجب في الزيادة بحسب  
 ذلك **وقال** وفي تبر الذهب والفضة وحليتهما والآنية منها الزكاة الشبر القطعة التي أخرجت من  
 المعدن وهو غير المضروب **وقال** وعليهما وقال الشافعي كل حلية بعدة للكيس المساح لا تجب فيه الزكاة  
 لأنها مروي أن النبي سلم ناي امرأة من بطونان وعليهما سواران من ذهب فقال أنوذين  
 زكاهما وإنما البواقيت والآلئ والجواهر فلا زكاة فيها وأجبت بالإجماع لكن يختلف الحكم فيها

بين الاداء من عينها والاداء من قيمتها فانه اذا كان له انافضة وزنه ما يسلو وقيمة ثلثمائة فان  
اخي من عينه تصدق بربع عشرة على الفقير فيشاركه فيه وان ادي من قيمته فعند محمد بن عبد الله الخفاف من الذهب والفضة  
والاليفة وغيره الفضة  
كوة فيها



يعدل الى خلاف الجنس وهو الذهب لان الجودة عنده معتبرة وعندنا في حقا اذا ادي خمسة دراهم  
 جاز لان الحكم عنده مقصور على الوزن وان ادي من الذهب ما يبلغ قيمة خمسة دراهم لم يجز  
 لان الجودة متقومة عند المقابلة بخلاف الجنس والاصل في هذا ان المال الذي يجب فيه الزكاة ان  
 كان مما يجري فيه الربا فعندنا في حقا ولو كان من معتبر فيه القدر دون القيمة وعند زفر القيمة دون  
 القدر وعند محمد انفع الوجهين للفقر اياه اذ كان له مائتا فنية حنطة للتجارة قيمتها مائتا درهم  
 حال عليها الحول وقيمتها كذلك فعليه خمسة اقفزة حنطة فان استقرض خمسة اقفزة ردية قيمتها  
 اربعة دراهم فاذا ما عن هذه فاجزاه كحطت عنه الزكاة عندهما ولا يجب عليه شي غير ذلك  
 لان الزيادة ربا وقال محمد وزفر عليه ان يؤدي الفضل الى تمام قيمة الواجب ولو كان له مائتا  
 قفيز ردية قيمتها مائتان فاذا ادي اربعة اقفزة حنطة قيمتها خمسة دراهم فادام على خمسة اقفزة  
 ردية لا يجوز الا عن اربعة منها وعليه قفيز آخر في قول اصحابنا الثلاثة وقال زفر لا شيء عليه  
 غير ذلك لانه يعتبر القيمة دون القدر ومحمد يعتبر انفعهما للفقر وهنا اعتبار القدر انفع  
 ولو كان له مائتا درهم زبوف او من جهة الغالب عليها الفضة فاذا ادي منها اربعة حنطة تبلغ  
 قيمتها خمسة ردية لا يجوز الا عن اربعة وعليه دراهم اربعة عند الثلاثة وقال زفر لا شيء عليه  
 غير ما لو كانت الدراهم حنطة فاذا ادي منها خمسة زبوف قيمتها اربعة حنطة سقطت عنه الزكاة  
 كلها عندهما لان الجودة ساقطة العبرة عندهما وقال محمد وزفر عليه ان يؤدي الفضل وكذا اذا  
 كان له قلب فضة حنطة وزنها مائتان وقيمة لجودة وصناعة ثلثماية فعليه ربع عشرة فان  
 ادي من الذهب خمسة زبوف اجزاه عندهما وقال محمد وزفر عليه ان يؤدي الفضل واجوزا  
 عليه انه اذا ادي من الذهب او من غيره مما سوى الفضة فعليه قيمة الواجب بالغاما بلغ  
 وهي سبعة ونصف وكذا الحكم في السند اذا اوجب على نفسه صدقة فقير حنطة حنطة فاذا ادي قفيزا

منه ما يوجب الزكاة  
 من الذهب والفضة  
 والبر والحب والتمر  
 والباقي من الثمرات  
 والاشجار والحيوان  
 والاعقاب

رديا فاذا نصف فقير حنطة يبلغ قيمة فقير ردي لا يجوز الا عن الثلاثة و  
 قال زفر لا شيء عليه غيره ولو اوجب شاتين فتصدق بشاة سمنية يبلغ قيمتها قيمة شاتين  
 جاز لانه لا يؤدي الى الربا وكذا في الزكاة اذا اوجب عليه شاتان وسطا فاذا ادي شاة سمنية تبلغ  
 قيمتها شاتان وسطين اجزاه فكذا اذا كان الواجب بنت مخاض فاذا ادي بنت لبون  
 اجزاه

## باب زكاة العروض

ما سوى النقد قال في زكاة الزكاة واجبة في عروض التجارة كائنة ما كانت احيى سوا كانت من جنس  
 ما يجب فيه الزكاة كالسوايم او من غيره كالتياب والحمير **فقد** يقوم بها بما هو النفع للمساكين بغير  
 الانفع ان يقوم بها بما يبلغ نضابا عند ادي طوعه اديس بما اشتراه ان كان الثمن من النقود  
 وان اشتراه بغير النقود يقوم بها بالنقد الغالب وعند محمد بالنقد الغالب على كل حال سواء اشتراه  
 باحد النقيدين او بغيره والخلاف فيما اذا كانت تبلغ بكل النقيدين نضابا اما اذا بلغت باحد هما  
 يقوم بها بالبالغ اجملا بانه اذا قوما بالدراهم تبلغ مائتين واربعين وان قوما بالدينار تبلغ  
 ثلثة وعشرين دينارا فانه يقوم بها بالدراهم عند ادي حقا ولانه يجب عليه ستة دراهم ولو قوما بالدينار  
 بالدينار يجب نصف مثقال ومولايسا ويكسنة دراهم لان قيمة المثقال عندهم عشرة دراهم فان  
 كان لو قوما بالدينار يبلغ اربعة وعشرين ولو قوما بالدراهم تبلغ مائتين وكسنة وثلاثين فانه  
 يقومها بالدينار لانه انفع للفقر لخم المعتبر في القيمة عند ادي حقا وبوم الحول فلا يلتفت بعد  
 ذلك الى زيادة القيمة ونقصانها وعندهما يوم الاداء الى الفقر كما اذا كان معه مائتا قفيز حنطة  
 حال عليها الحول وهي تساوي مائتين فلم يؤدي زكاتها حتى نقصت قيمتها فصار تساو مائتان  
 ادي من الطعام ادي ربع عشرة خمسة اقفزة اجملا وان ادي خمسة دراهم عند ادي حقا وعند  
 درهمين ونصفا وان كان هذا الطعام زاد بعد الحول في السفر حتى صار يساوي اربعمائة فان

من البينة ادي



ادى من عينه ادى ربيع عشره اجماعا فان ادى من القيمة ادى خمسة دراهم عنده وعند هاهنا  
دراهم وهذا اذا كانت الزيادة والنقصان من حيث الشعرا اذا كان من حيث الزكاة بوجه  
الجفاف او البيل او اكل السوس بعضه فنقص كما اذا ابتلت الحنطة بعد الحول حتى صارت قيمتها  
مائة وقد كانت قيمتها يوم الحول مائتين او اكل السوس بعضها حتى صارت تساوي مائة فان لم يكن  
من عينها فخذت اقفره وان ادى من قيمتها فدرهله ونصف بالاجماع وان كان التغيير الى زيادة  
بان كانت يوم الحول مبتلة وقيمتها مائتان فيبت حتى صارت تساوي اربعمائة فان ادى من العين  
فخذت اقفره وان ادى من القيمة فخذت دراهم اجماعا لان المتفاوت بعد لا يقيم نقصان النصاب بسقط  
قدره من الزكاة **وقال** اذا كان النصاب كاملا في ظرف الحول فنقصه فيما بين ذلك لا يسقط الز  
كاة لانه يشق اعتبار الكمال في اثنائه اما في اموال التجارة فظاهر لان التجار دائما يتصرفون في المال  
وتصرف قد يكون بالحي وقد لا يكون بازدياد السفر وغلايه واما في السوايم فلم نال تخلو عن  
موت وولادة وربما يعيب بعضها اما في ابتداء الحول وانتهائه فلا بد من كمال النصاب افي ابتداءه فلا نقا  
واما في انتهايه فلو وجوب وقيد بالنقصان احتراز لما اذا هلك كل النصاب فانه ينقطع الحول به بالا  
تفاق وقال زفر لان الزكاة الا ان يكون النصاب كاملا من اول الحول الى اخره قوله فنقصه فيما  
بين ذلك لا يسقط الزكاة معناه انتقص وبقي البعض اما اذا هلك كله ولم يبق نصيبا اخر انتفع حكم  
النصاب الاول ولو مات الرجل في وسط الحول انتفع حكم الحول ولم يبق الوارث على ذلك الحول **وقال**  
ويضم قيمه العوض الى الذهب والفضة وكذا يضم بعضها الى بعض وان اختلف اجناسها **وكذا** يضم  
الذهب الى الفضة بالقيمة حتى يتم النصاب عنده **اي** ح كما اذا كان معه مائة درهم وخمسة مثاقيل قيمتها  
مائة درهم فعليه الزكاة عنده **اي** ح خلافا لما **وقال** الجوس ومحمد لا يضم الذهب الى الفضة به  
بالقيمة ويضم بالاجزاء اذا كان معه عشرة دنانير قيمتها خمسون درهما ومعه ايضا مائة درهم حيث

وجبت عليه الزكاة عندهما كمال النصاب بالاجزاء وكذا عنده ايضا احتياط لمصلحة الفقراء **باب**  
**زكاة النروع والثمار** المراد بالزكاة ههنا العشر وتسميته زكاة خرجت عن قولهم لانها  
بشرطان النصاب والبقا فكان نوع زكاة وكذا عنده **اي** ح لما كان مصرفه مصرف الزكاة سمي زكاة  
قال **رح** قال ابو جعفر في قليل ما اخرجته الارض وكثيره العشر حدة القليل الصاع وعادونه لا شيء وفيه  
وقيل حدة نصف صاع والمراد بالارض هنا العشرية وفيه كسرة الى ان لا يلبثت الى المالك سواء  
كان بالغ او صبي او مجنون او عبدا او كانت الارض وقفا على الرباطات او المساجد او للمساكين  
**وقال** سوادني سبي السج الماد الي **اي** **وقال** وكنته السما يعني المطر قال الله تعالى وارسلنا السماء عليهم  
**وقال** **الشاعر** اذا وقع السماء بارض قوم رعينانا وان كانوا غصنا بك قوله الا الحطب والقصب  
والحشيش لان هذه الاشياء ليست عادة بل تنبت عن الارض وكذا السعف لا شيء فيه لانه من اعضاء  
الشجر والشجر لا عشر فيه وكذا التبن لا شيء فيه ايضا لانه ساق الحبوب كالشجر للثمار ولان اللعق وغير  
هما وثمر والحب واما اذا قصد بالشجر الاستغلال كشجر العرج فانه يجب فيه العشر واما القصب فهو ثلاثة  
انواع قصب السكر وقصب الدريه والقصب الفارسي فقصبا السكر وفيه العشر والدريه وهو  
قصب السبل واما القصب الفارسي فلا شيء فيه لانه لا ينبت وهذا اذا كان في اطراف الارض اما  
اذا اتخذ ارضه مقصدا او مشجرة او منبتا للحشيش وكان اليه الماد ومنع الناس منه يجب فيه العشر  
**وقال** **ابو جعفر** ومحمد لا يجب العشر الا فيما له ثمرة باقية اي تبقى عينه حولا من غير تكلف ولا تسميس  
مما يقات كالحنطة والشعير والذرة والدخن والآرز والجوارس والعكس والماش واللوبياء وهي  
الدخيرة والحمص والبرعي والهندباء والتمر والزبيب وما شابه ذلك مما يقصد به الاكل وهو يتبع سنة  
او يتنوع به انتقلا عما كالتمر عفران والعصفور والفلل والكمون والخردل والكزبرة ففيه العشر  
وفي السمس العشر فان عصف قبل ان يؤخذ منه العشر اخذ من دهنه ولم يؤخذ من الشجرة شيئا



وكذا الزيتون عليه اوجب العشر في الجوز واللوز والبصل والثوم في الصحح والعش في الادوية كالسفر  
والشونين والمحب والحب و قيل يجب في الشونين العشر ووجه السواد والاشي في الحظي والكوس  
بذره ولا في الاشنان ولا فيما يخرج من الخشب كالقطران والسلب والقش والسمغ ولا شي في بذر البلاد  
الكل والجوز ولا في بذر القنا والبطنج والدبا والخيار لان هذه الاشياء لا تصلح الا للزراعة دون الاكل  
**قوله** اذا بلغ خمسة اوسق والكوس ثمانون صاعا بصاع النبي يعلم قال في الصحح اوسق بكمالواو  
والوسق مائتان واربعون صاعا وهو عبارة عن حمل حمل وجملة الاوسق ثمانية صاع قال الهير  
الصاع اربعة اذبه بربدي زبيد السق فيكون اوسق اربعة وعشرون ثمانية فالخمس اوسق على هذه الية  
امداد الاربع وعلى تخريج ان الصاع خمسة ارطال وثلاث مدهان ونصف بالسق لانه نسبة خمسة ارطال  
وثلاث من ثمانية ارطال ثلثا فخذ ثلثي اربعة امداد الاربع بحده مدين ونصف **قوله** وليس في المنفردات  
وهي عندها عشرون كانت للتجارة تجب فيها زكاة التجارة بالاتفاق اذا بلغت قيمتها مائتي  
درهم والمنفردات ما ليست له ثمرة باقية كالبقول والرباط فالبقول كالكرات والبقل والسلق وكو  
ذلك والرباط كالقنا والبطنج والبادجان والسفرجل والمان والتفاح وكشابه ذلك واما البصل  
فروي محمد ان فيه العشر لانه يبيع في ايده الناس وينتفع به انتفاعا عاما ويدخل تحت الكيل والعنب  
ان كان يبي منه من الزبيب مقدار خمسة اوسق ففيه العشر وذلك بان يخص جافا فان بلغ مقدار  
ذلك ففيه العشر ونصفه ان كان يبي في غرب اودالية وان لم يبلغ ذلك فلا شي فيه وعن محمد ان  
العنب اذا كان رقيقا لا يصلح الا للماء ولا يبي منه الزبيب كاشي فيه وان كان فيه اكثر **قوله** ويسقي  
بغرب اودالية او سانية ففيه نصف العشر الدالية والاب والتسانية البعير الذي يسقي به الماء **قوله**  
على القولين اي على اختلاف القولين عندنا في هلا يشترط النصاب والبقاء عنه هلا يشترط وكسقي  
الزروع في بعض السنة سيما وفي بعضها بالغرب فالمعتبر الاغلب من ذلك كما في السوايم اذا علمنا انها

صاحبها في الحول واختلفوا في وقت وجوب العشر في الثمار والزروع فقال ابو ج لا وزفر حينه  
ظهور الثمرة والاشن عليها من الفساد وان لم يستحق المصادف اذ بلغت حدا ينتفع به او قال ابو  
عند احتياق المصادف وقال محمد اذا حصدت وصارت في الجرين وفائمة فيما اذا اكل منه شياء بما  
صاحبها او اطعم غيره منه بالمعروف فانه يضمن عشر ما اكل واطعم عندنا في الجوز وقال ابو  
ومحمد لا يضمن ويكتسب في تكميل الاوسق ولا يكتسب في الوجوب يعني اذا بلغ الماكول مع الباقي خمسة  
اوسق وجب العشر في الباقي للغير وان اكل منها بعد ما بلغت المصادف قبل ان يحصد ضمن عندنا في  
وزفر لم يضمن عند محمد وان اكل منها بعد ما صارت بالجرين ضمن اجماعا واتفق بغيره بعد  
حصاده او سرق فلا عشر في الذاهب بالاجماع ويجب عليه في تمام الاوسق عنده ان كان بعد الوجوب  
حتى ان الباقي لو كان مع الذاهب خمسة اوسق يجب العشر في الباقي للغير وعن ابي اس لا يعتبر الذاهب  
ويعتبر في الباقي خمسة اوسق فان اخذ من متلفه ضمانه ادي عشرة وعشر ما بقي **قوله** وقال ابو ج في الا  
يوسق اي لا يكال الزعفران والعنق يجب فيه العشر اذا بلغت قيمته خمسة اوسق من ادي ما به دخل في اوسق  
قال صاحب الهداية كالدرة في زماننا ونحن نقول كالمز والذهبي في بلادنا **قوله** وقال محمد العشر اذا بلغ الخارج  
بم خمسة امثال على ما يقدر به نوعه فاعتبر في العقل خمسة احوال كل حمل ثلثا ثمانية مثاق في الزعفران خمسة  
امثال والمز خمسة وعشرون اوقية وفي العسل العشر قل او اكثر اذا اخذ من ارض العشر لاروي ان في  
شبابه بفتح الشين قوم من جعثم بالطائف كانت لهم ابل وكانوا يؤثرون من عسلها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من كل عشر قرب قرية وكان يحيي لهم وادبهم فلما كان في زمن عمر رضي الله عنه استعمل عليهم فيان بن عبد الله  
التقي فابوا ان يعطوا شيئا من العسل فكتب الى عمر رضي الله عنه بذلك فكتب اليه عمر رضي الله عنه ان  
الخل ذباب عيب يسوقه الله تعالى من يشا فان ادوا اليك ما كانوا يؤثرون الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فام  
لهم وادبهم فاكل من انوار الشجر وشاربا كما قال تعالى ثم كاي من كل الثمرات والعسل متولد من الثمار وفي

والعسل متولد من الثمار وفي  
الخل ذباب عيب يسوقه الله تعالى من يشا فان ادوا اليك ما كانوا يؤثرون الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فام  
لهم وادبهم فاكل من انوار الشجر وشاربا كما قال تعالى ثم كاي من كل الثمرات والعسل متولد من الثمار وفي



الثمانية اذ كانت في الارض العشرية العشر وكذا ما يتولد منها وما اذا كانت الارض خراجية لم يجب فيه  
 شي لان خراجها لم يجب فيها عشر وبهذا فارق دود القز فانه ياكل الورق دون الثمار وليس في  
 الاوراق شي وكذا ما يتولد منها والذي يتولد من دود القز هو الابرسيم ولا عشر فيه لما ذكرنا ثم  
 عند ايج يجب العشر في العسل قل او كثر لانه يجري مجرى الثمار والعشر عنه يجب في قليل الثمار  
 كثيرا لانه لا يعتبر فيه النصاب **وقال ابو س** لا شي فيه حتى يبلغ عشرة اذ قاق كل ذق خسون متا  
 ومجموعة خمسة **اي من** **وقال محمد** خمسة افراق والفرق ستة وثلاثون رطلا الفرق بفتحين انايا  
 بأخضة وتفتش رطلا كذا في المستصفى والمحدثون يسكنون الرء وانما اعتبره بحسبة افراق على اصله  
 في اعتبار خمسة امثال على ما يقدر به نوعه قوله وليس في الخراج من ارض الخراج عشر يجمل ان يرجع  
 الى ما يخرج منها من العسل ويجعل من الجيوب والثمار والاعلم **باب من يجوز**  
**دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز** لما ذكر الزكوة على تعدد اماكن فلا بد لها من المصا  
 رث او رد بان المصارف قال رج قال الله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الالة الام في هذه الدنيا  
 حجة المسفق لا التثريب والقسمة بل كل صنف مما ذكرهم له يجوز للانسان دفع صدقة كلها اليه دفع  
 بقية الاصناف ويجوز الى واحد من الصنف لان كل صنف منهم لا يحصى والاصناف الى من لا يحصى لا يكون  
 للتملك وانما هو لبيان الجهة فيتلو الجنب وهو الواحد لا تربي ان من حلق لا يشرب ماء وجلة فشر  
 منه جرعة واحدة لانه لا يقدر على شربه كله فعلم ان هذه الاصناف الثمانية يجملتهم للزكوة  
 مثل الكعبة للصلاة وكل صنف منهم مثل جزء من الكعبة واستقبال جزء من الكعبة كاف وقوله  
 انما الاثبات المذكور وفي ما عداه وهي حصص بيت الصدقات على هذه الاصناف العشرة فا  
 نها مختصة بهم منحرة عليهم كانه قال هي لهم وليست لغيرهم **وقال** الالة بالرفع والنصب فالرفع على  
 تقدير الالة بتمامها والنصب على تقدير الالة وعمل عن اللام الا في هذه الاربعة الاضية لم يرد بانهم  
 يؤذن بان

وقال شيخنا

بالهم اخرج في استحقاق الصدقة عليهم ثم سبق ذكره لان في اللوغا وكثير في قوله وفي سبله وابن  
 السبل يؤذن بتبرجج هذه بن علي الرقاب والعارفين **فمنه** ثمانية اصناف قد سقط منها المولغة  
 وهم ثلاثة اصناف صنف كان يؤلفهم النبي صلعم ليعلموا وتسلم قومهم بسلامهم وصنف منهم لموا  
 ولكن ضيعت فريد تقريرهم عليه وصنف بعظيمهم له دفع شرفهم مثل عيسى بن مودلر السلي عيسى  
 بن حصين الفرادي وصنفوا بن امية القرشي والاقرب بن حابس السلي والي خيان بن حرب الاموي  
 ولم يكن رسول الله صلعم بعظيمهم خوفا منهم لان الانبياء صلوات الله عليهم لا يخافون الا الله تعالى  
 انما بعظيمهم خشية ان يكبرهم الله تعالى وجوههم في نار جهنم فان قيل كيف جازا لغير اليمهم وهم  
 كفار قيل لان الجبا فرض على الفقراء المسلمين واغنيائهم وكان الدفع اليهم من مال الفقراء قائم مقام  
 جهادهم في ذلك الوقت فكان دفعه اليهم ثم سقط هذا السهم بوفاة رسول الله صلعم فلما مات رسول  
 الله صلعم جاءت المولغة الى ابي بكر رضي الله عنه وطلبوا منه ان يكتب لهم بعهادتهم فكتب لهم فذهبوا  
 بالكتاب الى عمر رضي الله عنه لياخذوا الغط على الصحبة فزعموا وقال لا حاجة لنا بكم فقد امر الله بالسلامة  
 واعني عنكم اما الحسم والاسيف بيننا وبينكم فرجعوا الى ابي بكر فقال له انت الخليفة ام هو قال  
 هو ان شاء الله مضى على ما فعل عمر **وقال** الفقير من له ادنى شي والمساكين الاشياء له قال في السابج الفقير  
 هو الذي لا يسال الناس ولا يطوف على الابواب فان قيل البداية بالفقير دليل على انهم اجمع قلنا  
 انما بدأ بهم لانهم يستلجون فالاهتمام بهم مقدم على من يستل من هذه الخلاف لا ينظر له فائدة  
 في الزكوة لانه يجوز الدفع الى جميعهم وانما ينظر في الوعيا والوقوف هل الفقراء والمساكين صنف او  
 صنفان قال قاضي خلد صنفان عند ابي حنيفة قال ابو س صنف واحد وفائدة اذا اوصى ثلث ماله  
 لثلاث ونصفه للفقراء والمساكين **وقال** العاقل يدفع اليه الامام ان عمل بقدر عمله ان يعطيه ما يكفيه و  
 اعوانه بالمعروف غير مقدم باليهين والعامل هو الساعي الذي ينصب الامام على اخذ الصدقات ولو



هلك المال في يد العامل او ضاع سقط حقه واجزأ عن الزكاة عن المؤدين ولا يجوز ان يعطي العامل الشئ  
شيئا من الزكاة تنزيها لقرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شبهة الوسخ ويجوز لغير الهاشمي ذلك وان كان غنيا  
لان الغني لا يورث الهاشمي في استحقاق الكرامة فان جعل الهاشمي عاملا واعطى من غير الزكاة فلا بأس  
ثم الذي يأخذه العامل اجرة من وجه حتى يجوز له مع الغني وصدقة من وجه حتى لا يجوز للعامل ان يعطى  
الهاشمي تنزيها له **وعند** وفي الرقاب يعان الكاتبون في فك رقابهم وللمكاتب الهاشمي فانه لا يعطى منها  
شيئا لثلاث مكاتب الغني اذا كان كبيرا او اما اذا كان صغيرا فلا يجوز فان عجز المكاتب قد دفع اليه  
الزكاة بطيب لولاه الغني كله وكذا اذا وقعت الزكاة على الفقير ثم استغنى عن الزكاة بافتقار  
يده بطيب له **والكاتب** الغارم من لزمه دين اى يحيط به مال او لا يملك نضابا فاضلا عن دينه وكذا  
اذا كان له دين على غيره لم يكن به غنيا سواء كان نضابا او اكثر لانه لم يكن بذلك غنيا **وفي** كسب المال  
منقطع الغرارة بهذا عند ابي حنيفة ومنه منقطع الحاج وفائدة الخلاف يظهر في الوصية **وابن** السبل  
من كان له مال في وطنه وهو في مكان لا شئ فيه ولا يجد من يدينه فيعطى من الزكاة الحاجة والفا  
ياخذ ما يفي به الى وطنه لا غير وسمى ابن السبل لانه ملازم للسفر والسبل الطريق فنسب اليه ولو كان معه  
ما يوصله الى بلده من زاد وحمله لم يجز ان يعطى من الزكاة لانه غير محتاج **والملك** ان يدفع  
الى كل واحد منهم وله ان يقتصر على نصف واحد وقال الشافعي لا يجوز الا ان يعرف الى ثلثة  
من كل صنف **ولا** يدفع الى ذمي ويجوز دفع صدقة التطوع اجماعا اليه واختلوا في صدقة  
الغنى والنذور والكفارات فعندهما يجوز دفعها الى الذي الا ان يعرف الى فقير المسلمين  
افضل وعند ابي حنيفة لا يجوز اعتبارا بالزكاة واما الحرابي المستأمن فلا يجوز صرف الزكاة والهدية  
الواجبة اليه بالاجماع ويجوز صرف صدقة التطوع اليه **ولا** يبيى بها مسجد ولا يفيق بها ميت  
لانعدام التملك منه وهو الركن والدليل على ان التملك لا يتحقق في تكفين الميت ان الذي سلبوا

لو اكل الميت يكون الكفن للمكفن لا للوارث كذا في النمايه وكذا لا يقضى بها دين ميت ولا يبيى  
بها السقايات ولا يحفر بها الآبار ولا يجوز ان يقضى بها فقيرا او يقضى به له ولي او وكيل لانها  
تملك فلا بد فيها من القبض ولله الاجوز اعلم مما بطريق الاباحة وان قضى بها دين حتى  
ان كان بغير امره لا يجوز وان كان بامر جازا اكل فقيرا او كانه بصدق به عليه ويكون الو  
كسب له في قبض الصدقة **ولا** يشتري بها رقبة يعتق لان العتق اسقاط الملك وليس يملك  
**ولا** يدفع الى غني لقوله لا تحل الصدقة لغني واعلم انه لا يجوز دفعها الى ثمانية الغني وولد  
الغني الصغير ونحوه الغني اذا كان لها مهر عليه وعبد الغني القن ودفعه الى ولده وولد  
ولده وابويه واجداه واحد الزوجين الى الاخره وبني كلشم والكافر سواء كان ذميا او  
حر بيا لقوله الى غني يعني غنيا يمكنه الانتفاع به لا حتى لا يدخل عليه من السبل والغني هو من يملك  
نضابا من النعمين او ما قيمته نضاب فاضلا من حوائج الاصلية من ثيابه ودار سكنه وثأنيه  
وعبيد خدمته ودواب ركوبه وسلاح استعماله ثم الغنا على ضربين غنا يحرم طلب الصدقة فيه  
لها وغنا يحرم السؤال ولا يحرم الاخذ من غير سؤال فالاول ان يكون محلا لوجوب الغنوة والا  
ضحية وكما يحرم عليه القبول كنه كبحر على الصدقة الاعطاء اذا كان عالما بالحال او باكثر رايه ولا سقط  
عنه الزكاة بالتصدق عليه وكل للاغنياء صدقة الوقف اذا استأجرهم الوقف ولو دفع الى الغني صدقة  
القطوع جاز له اخذها واما الغنا الذي يحرم السؤال فهو ان يكون له قوت يومه فصلعه او من كان له  
دين حال على مؤسرة يتسبغ نضابا لا يجوز له اخذ الصدقة وان كان منكرا وله بينة عادلة فله ذلك  
ايضا وان لم يكن له بينة او كانت الا انما غير عادلة لم يجز له اخذ الزكاة حتى يحل له واما اذا كان  
مؤجلا حل له الاخذ الى ان يحل الدين ولا يأخذ الا قدر الكفاية الى وقت الحلول **ولا** يدفع  
المركب زكاة الى اميه وجهه وان علا سوا كما نوا من جهة الآباء والامهات لان منافع الاملاك



بينهما متصلة لا يتحقق التملك على الكمال ولا تنفقتهم عليه مستحق ومسئول عليهم واجبة  
من طريق الصلة فلا يجوز ان يستحقوا من جهة كالأولاد الصغار لان مال الابن مضاف الى الاب قال اعم  
انت وما لك لا يبيك وكذا دفع عشرة وسائر واجباته لا يجوز اليهم بخلاف الركا اذا اصاب له ان يعطيه  
من خمسة من كان منهم محتاجا لانه ان يمسك منه لنفسه اذا كان محتاجا فكذلك ان يعطيه منه **ولا** الى ولده  
وولد ولده وان سفلوا كانوا من جهة الذكور والاناث وسواها كانوا صغارا وكبارا والله ان كان  
صغيرا فنفقة على ابيه واجبة وان كان كبيرا فلا يجوز ايضا لعدم خلوص المخرج من ملكه الا بسلان للوكيلة  
فوطك ابيه فكان ما به دفعه الى ولده كالباقى على ملكه من وجهه وكذا المخلوق من مائة من الذنبا لا يعطيه زكوة  
وكذا اذا نفى ولده ايضا ولو تزوجت امرأة الغائب فولدت قال ابو ج ط الولد من الاول ومع هذا يجوز  
للاول دفع زكوة اليهم ويجوز شهادتهم له كذا ذكره الترمذي كذا في النهاية وفي الواقعات روي  
عن ابي حنيفة ان الاولاد من التارخج الى هذا القول وعليه الفتوى **ولا** الى امراته لان بينهما اشتراكا  
في المنافع واختلاطا في اموالهما قال الله تعالى وجعلنا لغيرك عائلنا قلنا في قليل بالخذ يرضى الله عنك كذا في النهاية  
**ولا** لدفع المرأة الى زوجها هذا عند ابي حنيفة لما ذكره **ولا** وقال ابو ج ومحمد بن دفع اليه لما روي ان زينب  
امراة بن مسعود سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن دفع الصدقة الى زوجها فقال كل اجران اجر الصدقة واجبر الصلة  
وهو محمول عند ابي حنيفة على صدقة النكاح لانها كانت صنعا للدين تعمل للنكاح فتأخذ منهم لانها  
كانت مؤسرة **ولا** لدفع الى مكاتبه ولا الى مملوكه وكذا لا تدفع الى مدبرة وامرات اولاده لهم  
التمليك اذا كسب المملوك لسيده وله حق في كسب مكاتبه والمكاتب عندنا ما بقي عليه درهم وما يعجز  
فيكون الكسب للمولى قال في النهاية وله حق في كسب مكاتبه حتى انه لو تزوج جارية لم يخر كما لو تزوج  
جارية نفسه **ولا** الى مملوك غني لان الملك واقع لمولاه ومدبر الغني وام ولده بمنزلة الغني  
وما دون الغني ان كان مديونا ودينه مستغرق لرقيقه وكسبه جائز لدفع اليه عند ابي حنيفة

لان المولى لا يملك عاقبيه وعندهما لا يجوز واما اذا لم يكن عليه دين لا يجوز الدفع اليه اجمعا ومكاتب  
الغني يجوز الدفع اليه لقوله تعالى وفي الرقاب **ولا** الى ولد غني اذا كان صغيرا لانه بعد غنيا بمال  
ابيه بخلاف ما اذا كان كبيرا فقيرا فانه يجوز الدفع اليه لانه لا بعد غنيا بيسار ابيه ولو كانت نفقته  
عليه بان كان زمنيا يجوز الدفع اليه قبل ان تفرض نفقته على ابيه بالاجماع وبعد الغرض يجوز دفعه  
لانه يصير غنيا بجمعة او النفقة وقال ابو ج لا يجوز دفع الغرض وكذلك حكم البنت الكبيرة وفي الفتاوى  
اذا دفع الى ابنة الغني الكبيرة قال بعضهم يجوز لانها لا تعد غنية بغني ابيها وزوجها وقال بعضهم لا يجوز  
وهو الاصح واما ابو الغني فيجوز دفع الزكوة اليه اذا كان فقيرا واما زوجة الغني اذا لم يكن له مال على زوجها  
جهلها مائة قال بعضهم تعطا وقال في المستقى لا يعطى عند ابي حنيفة وتعطى عند محمد وفي الكرخي يعطى عندهما  
وقال ابو ج لا يعطى والاصح قولهما وان كان لهما مبر يبلغ ما يتي درهم ان كان معسرا يجوز لها  
الاخذ ولله دفع الاعطى وان كان موسرا فذلك يجوز ايضا عند ابي حنيفة وعندهما لا يجوز بناء  
على ان المهر في الذمة ليس بنفاس عنده وعندهما هو نصاب وجميع ما ذكرنا من المصارف حكمهم  
سواء في الزكوة وصدقة الفطر والندى والكفارات والعشور الا في الكسوة والمعادن خاصة فان  
خمس ذلك يجوز صرفه الى الوالدين والزوج والزوجة لانه يجوز ان يجيبه لنفسه اذا كانت الاربعة الا  
خمس لا تكفيه فاذا جاز لنفسه فغيره اولى قال في الفتاوى رجل له اخ قضى القاضي عليه نفقة فلكاه  
واطعمه يوفيه الزكوة فعند ابي حنيفة يجوز فيها وعند محمد يجوز في الكسوة ولا يجوز في الاطعام ومن  
عال يتما بكسوة وينفق من الزكوة جاز في الكسوة دون الاطعام لانه في الاطعام اباحة الا ان دفع  
اليه ومن ابو ج يجوز فيها رجل اعطى فقيرا من زكوة او من عشر ارضه او من فطرته ثم انا  
الفقيه اطعمه المعطى لا يجوز ذلك الا على سبيل التملك لا يجوز على سبيل الاباحة وكذا لا يجوز لغني آخره  
او ناشي اولاب المعطى اولاب اذا كان على سبيل الاباحة ويجوز على سبيل التملك فان تبدلت العين



المعطان باعها الفقير بعين اخرى بان كان تم فباعه بربيبا وحفظه او ما اشبه ذلك جاز منها  
 الاباحة وتبدل العين كتبدل الملك **وقال** ولا يدفع الى بني تاشم يعني الاجنبى لا يدفع اليهم بالاجماع  
 وهل يجوز ان يدفع بعضهم الى بعض عندهما لا يجوز وقال ابو الحسن يجوز وما التطوع فيجوز صرف اليهم  
 لان المال في الزكاة كالمال في سائر النسخ والتطوع بمنزلة التبرع بالمال وكذا يجوز صرف صدقة  
 الاوقاف اليهم اذا استأمنهم كان حكم ذلك حكم التطوع به لانه لا يجوز للواقف ان يشرط للا  
 غنياء فكذا البني تاشم كذا في الكرخي وما اذا اطلق الواقف لم يجز لانها تكون صدقة واجبة و  
 يجوز صرف خمس الركا والمعدن الى فقرا بني تاشم ولا يجوز لهم الصدور والكفارات ولا صدقة  
 الفطر ولا جزا الصيد لانها صدقة واجبة كذا عن ابي الحسن ولا يجوز لبني تاشم ان يعملوا على الصدقة  
 لانها وان كانت اجرة من وجه فهي صدقة في وجه فاستوى الخطر والاباحة فقلت المحر قال  
 ابو الحسن الا ان يكون رزقهم على العمل من غير ما يجوز **وقال** وهم آل علي وآل عيسى الى اخره لان  
 هؤلاء كلهم ينسبون الى تاشم بن عبد مناف وفائدة التخصيص بمولاه ان يجوز الدفع الى من  
 عداهم من بني تاشم كذا في ابي لهب لانهم لم يناصروا النبي صلعم **وقال** ومواليهم اي عبيدهم لان  
 مواليهم شرفوا بشرفهم واما مكاتبهم فذكر في الوجيز خلافا والظاهر منه انه لا يجوز **وقال**  
 وقال ابو جهم اذا دفع الزكاة الى رجل بظنه فقير ثم بان انه غني او تاشمي او كافر او  
 او دفع في ظننه الى فقير ثم بان انه ابوه او ابنه فلا إعادة عليه بهذا اذا تحرى ودفع واكثر رايه  
 انه مصرف اما اذا شك ولم يتحرر او تحار ودفع وفي اكثر رايه انه ليس بمصرف لا يجزيه الا اذا علم انه  
 فقير هو الصحيح وروي ابن شهاب عن ابي حنيفة انه لا يجوز في الوالدين والولد والزوجة كذا في النبا  
**سبح** وكافر يعني الذي ما لم يجرى فلا يجوز **وقال** ابو الحسن لا يجوز عليه الاعادة لظهور خطايته  
 بيقين وامكان الوقوف على هذه الاشياء ولما روي ان يزيد بن معين دفع صدقة الى رجل

في دفع الصدقة الى بني تاشم  
 وروي عن ابي الحسن  
 لا يجوز دفع الصدقة الى بني تاشم  
 وروي عن ابي الحسن  
 لا يجوز دفع الصدقة الى بني تاشم

رجل وامره ان يتصدق بها فدفعها الى ابيه ليلا فلما اصبح رأتها في يده فاخذتها الى رسول الله صلعم  
 فقال يا يزيد بذكرك ما نويت ولك يا معين ما اخذت **وقال** لو دفع الى شخص بظنه فقير ثم علم  
 انه عبده او مكاتبه لم يجز في قولهم جميعا لانها ملكه فلا يتحقق التملك لعدم اهلية الملك وكذا  
 لو كان مدبرة او ام ولد لا يجزيه وتلزمه الاعادة **وقال** لا يجوز دفع الزكاة الى من يملك نضابا  
 من اي مال كان سواء كان النضاب ناميا او غير نام حتى لو كان له بيت لا يسكنه يساوي ما ياتي  
 درهم لا يجوز صرف الزكاة اليه وهذا النضاب المعتبر في وجوب الفطرة والاضحية قال في  
 المرعيني اذا كان له خمس من الابل قيمتها اقل من ما ياتي درهم يحل له الزكاة ويجب عليه وهذا  
 يظهر ان المعتبر بنضاب النقد من اي مال كان بلغ نضابا من جنسه ولم يبلغ وقوله الى من يملك  
 نضابا الشارح ان يكون النضاب فاضلا عن حوائج الاصلية **وقال** ويجوز دفعها الى من يملك  
 اقل من ذلك وان كان صحيحا مكنتيا لانه فقير الا انه يحرم عليه السؤال ويكون ان يدفع  
 الى فقير واحد ما ياتي درهم فضا عدا فان دفع جاز وقال زفر لا يجوز لان الغني قارب الاداء  
 فحصل الاداء الى الغني ولذا ان الغنا حكم الاداء فيتعقبه لان الحكم لا يكون الا بعد العلة لكنه  
 كبره لقرب الغنا منه كمن ماله وبقية كجاسته فانه يكبره قال هشام سالت ابا الحسن عن رجل له  
 مائة وتسعة وتسعون درهما فتصدق عليه بدرهمين فقال ياخذ واحدا ويرد واحدا  
 كذا في الفتاوى وهذا كانه اذا كان المدفوع اليه غير مديون ولا له عيال اما اذا كان مديونا  
 وله عيال فلا يمس ان يعطيه مقدارا لو وزعه على عياله اصاب كل واحد منهم دون المائتين  
 لان النصدق عليه في المعنى تصدق على عياله كذا قال الحسن وكذا في الدين لا يمس ان  
 يعطيه قدر دينه وما يفضل عنه دون المائتين ولو دفع لكونه الى من يجزىه ويقضي  
 حوائجه او الى من يشتره ببشاة او الى من اهدي له هدية جاز الا ان ينص على العويطة



في ايضاح الصير في ولو تصدق بالزكاة على صبي او مجنون فقتضيه له ولية او من يعوله جاز وان كان البصير  
يعقل فقبض لنفسه جاز والفقير يقبض له المثل **وكبره** نقل الزكاة من بلده الى بلد اخر انما يفوق  
صدقة كل قوم فيهم لان فيه رعاية حق الجوار فيما كانت المجاورة اقرب كان رعايتها او جيران  
نقلها الى غيرهم اجزاء وان كان مكروها لان المصروف مطلق الفقير بالضرر وانما كبره نقلها اذا كان في  
حينها بان اخرجا بعد الحول اما اذا كان الاخراج قبل حينها فلا يمس بالنقل وفي الفتاوى رجل له مال في بلد  
شتره في غير مفره فانه يهرق الزكاة الى فقر الموضع الذي فيه المال دون الموضع الذي هو فيه ولو كان مكان  
المال وصبه للفقراء فانه يهرق الى فقر البلد الذي فيه الموضع والاصل ان في الزكاة يعتبر مكان المال وفي  
الفطرة من نفسه مكانه بالاجماع وعن عبدة واولاده مكان العبد واولاده عنده الى وقال محمد كان  
الاب والمولى وهو الصحيح **فقد** اللان نقلها الانسان الى قرابة او الى قوم هم اصح اليها من اهل بلده  
طافين من الصلة او زيادة دفع الحاجة واعلم ان الافضل في الزكاة والفطرة والنذر الهرف او لا الى الا  
خوة والاخوات ثم الى اولادهم ثم الى العمات ثم الى اولادهم ثم الى الاخوان والخالوات ثم الى  
اولادهم ثم الى ذوى الارحام من بعدهم ثم الى الجيران ثم الى اهل حافة ثم الى اهل مفره او قرية ولا  
ينقلها الى بلد اخر الا اذا كانوا اصح اليها من اهل بلده او قرية **باب صدقة الفطر**  
هذا من باب اضافة الشيء الى شرط كما في حجة الاسلام وقيل من باب اضافة الشيء الى سببه كما في الجائز  
وصلوة الفطر وناسبتها للزكاة لانها من الوظائف المالية لان الزكاة ارفع درجة منها الثبوت  
بالقرآن فقد مت عليها وذكر في المبسوط بهذا الباب عقيب الصوم على اعتبار الترتيب الطبيعي اذ هي  
بعد الصوم طبعيا وذكر الشيخ هنا لانها عبادة مالية كالزكاة لان تقديرها على الصوم جائز على بعض  
الاقوال ثم هي من حقوق الله عند محمد حتى لا تجب في مال الصبي والمجنون عنده وعندهما من حقوق العباد يعني  
انما حق الفقير حتى انما تجب في مال الصبي والمجنون مثل حقوق اليتيمين قال في صدقة الفطر واجبة اي عملا لا اعتقادا

اعتقادا ذكر الوجوب بهذا اريد به كونه بين الفرض والسنة قال الامام المحبوبي واجبات الاسلام سبعة  
صدقة الفطر ونفقة والاراحام والوتر والاضحية والعمرة وخدمة الوالدين وخدمة المرأة البزوجه **باب**  
على الحر المسلم احترار من العبد والكافر اما العبد فلا يجب عليه بل على سيده لاجله واما الكافر فانه ليس له اهل  
العبدلة وانما لم يشترط البلوغ والعقل لانها ليسا بشرط عند هذا خلافا للمحدث حتى ان عندهما يجب على الصبي والمجنون  
اذا كان لهما مال وعند محمد لا يجب عليهما ثم انه يحتاج الى معرفة احد عشر شيئا سببا وهو ليس بكونه ولي عليه  
وصفتها وهي واجبة ثبت وجوبها بالاحاديث المشهورة وهو قوله ثم ادوا عن كل حر صعب صغير  
او كبير نصف صاع من بر او صاعا من شعيرة وقال ابن عمر رضي الله عنهما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر على الذكر  
والانثى والحر والعبد صاعا من تمر او صاعا من شعيرة طمأنا وفي الانسان الحر والام والاعني و  
فان وقت طلوع النجم من يوم الفطر وفي الواجب ان لا يتفهم من نصف صاع وركنهما هو ادا وقد راجع الواجب الى من  
يستحقه وحكمها وهو الخروج عن عمدة الواجب في الدنيا ونيل الثواب في الاخرة ومن يجب عليه هو الحر  
المسلم الغني وقد راجع الواجب وهو نصف صاع من بر او صاع من شعيرة او تمر ومما يتاخر الواجب وهو من  
اربعة الخفة والشعيرة والتمر والزبيب ووقت الوجوب وهو طلوع النجم من يوم الفطر ووقت الاحتيا  
وهو قبل الخرج الى المصلى ومكان الاداء وهو مكان من يجب عليه لا مكان من وجبت عليه لاجلهم من الا  
ولاد والعبيد بخلاف الزكاة فان هناك المعنوية مكان المال لان الوجوب في صدقة الفطر متعلق بدمته  
وفي الزكاة الواجب جزء من المال حتى ان الزكاة تسقط بملك المال وصدقة الفطر لا تسقط بملك العبيد  
بعد الوجوب على المولى فاعتبر مكان المولى **باب** اذا كان مال القدر النصاب وعند الشافعي يجب على  
الفقر اذا كان له زيادة على قوت يومه لنفسه وعياله وشرط الشيخ الحرثي لتحقيق التكليف في الاسلام تقع  
الصدقة قربة وشرط اليسار لقوله لا صدقة الا لمن ظهر غنا وقد راجع اليسار بالنصاب بقدر الغنا في الشيخ  
به وولد ملك نصابا او ما قيمته نصاب من العروض او غيرها فضلا عن كفايته ولا يكون عليه دين **باب** فاضلا من مسكه وشيابه وقدر



وسلحه وعبيده للخدمة لان هذه الاشياء مستحقة بالمهرج الاصلي والمستحق بها كالمعروف وكذا كتب العلم  
ان كان من اهله ويعتد به في كتب الفقه عن نسخة من كل مصنف لا غير وفي الحديث عن نسخة من كل مصنف لا غير  
واحدة يسكنها ويفضل عن سكنه منها ما يبا ويضابا وجبت عليه الفطرة وكذا في الشيا والاثاث **والثالث**  
يخرج ذلك عن نفسه وعن اولاده الصغار وعن ماله لان السبب كسب يمينه وبلي عليه يعني ماله للخدمة  
ويؤدي عن مدبره وامرات اولاده وعن عبده الموقوف والمهرجون اذا كان له ما يوفي الدين وزيادة النفا  
ويخرج عن عبده الموجود والمعار والمأذون وان كان مستغرا بالدين لانه بلي عليه ويكون ولا يخرج عن  
ممالك هذا المأذون سواء كان عليه دين او لا لانهم عبيد التجارة ويخرج عن العبد الذي في رقبته جنانية  
عبد الوضال ان الجنانية لا تزيل الملك عنه واما العبد المجهول مهر ان كان بعينه يجب على المرأة فطر  
سواء قبضه او لا لانها ملكته بنفس العقد ولها اجاز تصرفه فيه قبل القبض ولا يؤدي عن اللق والمقصود  
المجهول ولا عن الكور واللعن المستعجل لانه بمنزلة المكاتب عند ابي **والعبد المعلق** عقبه في يوم الفطر  
اذا اعتق يجب فطرة على المولى وان اوصى بخدمته عبده لرجل وبرقبته للفطرة على المولى له بالرقبة  
ونفقت على المولى له بالخدمة **والا** يؤدي عن زوجته لعقود والولاية المؤنة فانه لا يليها في غير حقوق  
النكاح ولا يجوزنا في غير الروايات كالمداواة وشبهها **والا** عن اولاده الكبار وان كانوا في عياله ان  
كانوا من اهل الميراث والولاية فان اوى عنهم وعن زوجته بغير امرهم اجزاهم بحسن النية الا ان علة ثم  
اذا كان للمولود الصغير والمجنون مال فان الاب يخرج سدقة فطرهما من ماله عندهما وقال محمد وزفر لا يخرج  
من ماله ما يخرج من مال نفسه لانما قرينة من شرطها النية فلا يجب في مال الصغير والمجنون كسائر العبادات فاذا  
ثبت انه لا يخرجها من ماله اصدارا كالفقيه **والا** يخرج الاب عنهما من ماله ولهما ان الفطرة تجري مجرى المؤنة  
بدليل ان الاب يتحملها عن ابنه الفقير فاذا كان غنيا كانت في ماله كنفقة ونفقة حنابلة فيخرج ابوها او وصية  
فطرة نفسها ورقبتها من ماله وكذا الاصلح على هذه الخلاف وقال محمد وزفر اذا اخرجها الاب من

48  
من مال الصغير والمجنون فالزمن الضمان ولا يجب على الاب سدقة الفطر عن ماله لهما من مال نفسه بالاجماع  
كالنفقة ويؤدي عنهم من مال ابنه واما الولد الكبير المجنون اذا كان فقيرا ان بلغ مجنونا ففطرة على ابيه وان بلغ  
مضيقا لمجنون فلا فطرة على ابيه لانه اذا بلغ مجنونا فقد كسرت الولاية عليه واذا فاق فقد انقضت الولاية  
اليه ولا يجب على الجد فطرة بني ابنه اذا كان ابوهم فقيرا او ميتا في ظاهر الرواية وروي الحسن عن ابي عبد الله  
يجب عليه كما يجب على الاب وفي قاضي خان لا يؤدي عن اولاده المعسر اذا كان حيا بائنا في الروايات  
وكذا اذا كان ميتا في ظاهر الرواية ولا يؤدي عن الجنين لاننا لا نعرف سوتة ولا يلزم الرجل الفطرة عن ابنته  
وامته وان كانا في عياله لانه لا ولاية له عليهما كاولاده الكبار وقيل اذا كان الاب فقيرا مجنونا يجب  
على ابنته فطرة لوجود الولاية والمؤنة **والا** يخرج عن مكاتبه لعقود الملك فيه ولعدم الولاية عليه لانه  
خارج عن بيده ونفقه بخلاف المدة وام الولد فان ملكه كامل فيهما به ليل حل الوطى في المدة وام الولد  
ولا كذلك المكاتب فانه لا يخل وطلما ولا يخرج المكاتب ايضا عن نفسه لفقره وقال مالك يؤدي المكاتب نفسه  
ورقيقه **والا** وعن ماله لخدمة التجارة لانه يؤدي الى الشراء لان زكاة التجارة واجبة فيهم فاذا قلنا بوجوب  
الفطرة فيهم كان فيه ثنية الصقة على المولى كمنته واحدة بسبب مال واحد وقال النبی لانما في الهدية  
اي لا يجوز في الستة مرتين **والا** العبد بين شرطين لا فطرة على واحد منهما لعقود الولاية والمؤنة في حق  
كل واحد منهما به ليل انه لا يملك تزويج لان كل واحد منهما لا يملك رقبته كاملة ولو كان جماعة عبيد او اما  
بينهما فلا شيء عليهما عند ابي **والا** قال ابو س ومحمد على كل واحد منهما ما يخصه من الركن دون الاخر كما  
اذا كان بينهما خمسة اعبد يجب على كل واحد منهما سدقة الفطر عن عبدين ولا يجب عليهما في الخامس شيء ولو كان  
بينهم اربعة في بيت بولد فادعياه محالان ولدهما والحارية اتم ولدهما ولا يجب عليهما **والا** في جماعة كمن  
عند النبي في الولد على كل واحد منهما فطرة كاملة لان السبب لا يتبعض فمواين كل واحد منهما على الكمال ولما شتر  
من كل واحد منهما على الكمال وقال محمد عليهما جميعا فطرة واحدة بينهما لانما مؤنة كالفطرة فان ملت احداهما



او اعسر في على الاخر تمامه **ويؤدى** المسلم الفطر عن عبده الكافر لان السبب قد تحقق وهو كس اللبنة  
وتؤدى عليه والمولى من اهله ولو كان على العكس فلا وجوب اي اذا كان العبد مسلما والمولى كافرا لان المولى  
ليس من اهله **والفطرة** نصف صاع من تمر او صاع من تمر او شعيرة وقال الشافعي لا يجوز من البر الا صاع كامل  
ودقيق الخطة **ويؤدى** ما فيها في الجواز كجزء من نصف صاع وكذا دقيق الشعيرة لا يجوز من البر الا صاع كامل وانما  
الزبيب فعند ابي حنيفة لا يجوز من نصف صاع لان التمر والزبيب فعند ابي حنيفة لا يجوز من نصف صاع لان التمر والزبيب  
يتقاربان في المعنى لانه يؤكل كل واحد منهما بالجميع اجزاء بخلاف الشعيرة والتمر فانه يلقى منهما السوي والنفخا وبهذا  
اظهر التفاوت وقال ابو حنيفة لا يجوز من الزبيب الا صاع كامل كالشعيرة وهي رواية الحسن ايضا عند ابي حنيفة  
وعن محمد بن كيسان الدقيق ابي من البر والدرهم ابي من الدقيق لدفع الحاجة وعن ابي بكر الاشعث بن فضيل  
الخطة لانه ابعد من خلاف الشافعي فان عنده لا يجوز الدقيق ولا السويق ولا الدرهم وعندنا لا يجوز ان  
عن جميع ذلك القيمة وراهم فلو ساءوا وعرضوا لقوله لم اغنواهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم ولانه اذا  
اخرج الدقيق فقد سقط عنهم المونة وعجل عنهم المنفعة وكلوي ما ذكرنا من الجوز لا بالقيمة فان قلت  
فالافضل اخرج القيمة او غير المنصوص قلت ذكر في الفتاوى ان اداء القيمة افضل وعليه الفتوى  
لانه ادفع الحاجة الفقيرة قبل المنصوص افضل لانه ابعد من الخلاف واما الخبز فيعتبر فيه القيمة هو الصحيح  
كذا في الهداية احتراز بالقيمة عن قول بعض المتأخرين انه اذا ادى منون خبز الخطة لا يجوز لانه لما جاز  
من الدقيق والسويق باعتبار العين فمن الخبز احول لانه انفع للفقراء ولو ادى نصف صاع من تمر يبلغ  
قيمة نصف صاع من بر او اكثر لا يجوز لان في اعتبار القيمة هنا ابطال التقدير المنصوص عليه في الخبر **والصاع**  
**والصاع** عند ابي حنيفة ومحمد ثمانية ارطال بالعراقي وقال ابو حنيفة خمسة ارطال وثلاث بالعراقي ايضا قال  
الصفي في الصلح اربعة ازيد بزيادة زبيدي السق على قول من قال ثمانية ارطال وعلى قول من قال خمسة ارطال  
ثلاث وثلاثون رديان ونصف بالسفري **وجوب** الفطرة يغلق بطلوع الفجر من يوم الفطر وقال الشافعي

بغروب الشمس في اليوم الاخير من رمضان حتى ان من اسلم او ولد ليلة الفطر تجب فطرته عنده  
لا يجب وعليه من مات فيها من ماله او ولد له يجب فطرته عنده لانه مات بعد الوجوب وعندنا  
لا يجب لعبد لم تحقق شرط وجوب الاداء وهو طلوع الفجر من يوم الفطر **والفطرة** نصف صاع من تمر او صاع كامل  
ويخرج وقت الوجوب بطلوعه ايضا ولا يغتفر اداؤه بعد ذلك بل في اتي وقت اذا ما يكون اداؤه **الا قضاء**  
فبان لك انما يتدخل ثم يخرج على الفور من غير استعارة قوله من مات قبل ذلك لم يجب فطرته لان وقت الو  
جوب وجبه وليس هو من اصل القدوة فلم يلزمه وان مات بعد طلوع الفجر ففي وجبه عليه لانه ادر ك  
وقت الوجوب وليس هو من اهله **ومن** لم يولد له بعد طلوع الفجر لم يجب فطرته على اذكرنا ومن  
كان كافرا فاسلم قبل طلوع الفجر او كان فقيرا فاستغنى فطلق الفجر وهو مسلم عنى تجب فطرته ولو قال العبد  
اذا جاز يوم الفطر فانتحر فجا يوم الفطر عتق وتجب على المولى فطرته قبل العتق بلا فضل وان مات  
من عليه نكاة او فطرة او كفارة او نذر ارج او صيام او صلوات ولم يؤمن بذلك لم يؤخذ من تركه  
عنده الا ان تبع ورثته بذلك وهم من اهل التبعية فان امتنعوا السجدة واعلوا وان اوصى بذلك يجوز  
ويؤخذ من ثلث ماله وان مات قبل اداء العشر من غير وصية فانه يؤخذ العشر **والمنسحب** للباس  
ان يخرج يوم الفطرة بعد طلوع الفجر يوم الفطر قبل الخروج الى المصلى لقوله لم اغنواهم عن المسئلة في مثل  
هذا اليوم والامر بالانكاح كالايتنا على الفقير بالمسئلة عن الصلوة في ذلك بالتقديم قبل الخروج الى  
المصلى وكان معكم كجهما قبل ان يخرج الى المصلى **فان** قدموا قبل يوم الفطر جاز لانه ادى بعد تقدير  
السبب فاشبه التعجيل في الزكاة قال في الفتاوى يجوز تعجيلها قبل يوم الفطر يوم او يومين وقال  
خلف بن ابي سفيان اذا دخل شهر رمضان ولا يجوز قبله وقال فوخ بن ابي حنيفة يجوز في رمضان **فصل** في  
ولا يجوز قبله والصحيح انه يجوز اذا دخل شهر رمضان وهو اختيار محمد بن الفضل وعليه **فصل** في  
احرم من يوم الفطر لم يسقط وكان عليه اخرجها لان وجبه القرية فيها معقول وهو ان التقدي



بالمال قرية في كل وقت فلا يتقدر وقت الاداء فيها بخلاف الاضحية فان القرية فيها وهو اذ ذبح الدم غير مقبولة  
فلا يكون قرية الا في وقت مخصوص فالغفلة لا تسقط الا بالتأخير وان طالت المدة وتباعدت وكذا بالافتقار  
اذا افتقر بعد يوم الغفران وجوبه لم يتعلق بالمال وانما يتعلق بالذمة والحال شرط في الوجوب فملاكه  
بعد الوجوب لا يستعمل كالمال بخلاف الزكوة فانما تسقط بملاك المال لانما متعلقه بالمال ولا يقول ان الا  
ضحية تسقط بايام النحر ولكن ينتقل الوجوب الى التقديرات بالقيمة لان الاداء لا يكون قرية الا في وقت  
مخصوص واما التقديرات بالمال فقرة في كل وقت ومن سقط عنه صوم رمضان لكبر او مرض فهدية الغفر  
للزكاة لا تسقط عنه لانما تجزى على الصغار وغيرهم مع عدم الصوم منهم فكذلك لا تسقط بعد الصوم عن البالغ  
عليه ابدا بالقرآن قال الله تعالى واقيموا الصلوة واتوا الزكوة وكذا في الحديث بنى الاسلام على خمس شهادة  
ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلوة واتى الزكوة وصوم رمضان وحج البيت  
من استطاع اليه سبيلا والصوم في اللغة هو الامساك عن اكل شئ كان في اي وقت كان قال الله تعالى  
ان نذرت للرحمن صوما اي امساك عن الكلام وفي الشرح عبارة عن امساك مخصوص وهو الكف عن قضاء  
الشهوتين شهوة البطن وشهوة الفرج من شخص مخصوص وهو ان يكون طاهرا من الحيض والنكاح  
في وقت مخصوص وهو بعد طلوع الفجر الى الغروب بصفة مخصوصة وهو ان يكون على قصد التقرب  
ثم للصوم ثلاث درجات صوم العموم وصوم الخصوص وصوم خصوص الخصوص فصوم العموم  
كف البطن والفرج عن قضاء الشهوتين وصوم الخصوص كف السبع والبر واللسان واليد  
والرجل وسائر الجوارح عن الاتمام وصوم خصوص الخصوص صوم القلب عن الشهوة الدنية والا  
فكار الدنيوية وكذا على ما سوي الله تعالى بالكلية قال في الصوم ضربان واجب ونفل وفي شرح الصوم  
ثلاثة اقسام صوم مستحق العين كصوم رمضان والنذر المعين وصوم في الذمة كالنذر المطلقة

**كتاب الصوم**

المطلقة والكفارات وقضائهم رمضان وصومهم هو نفل **قالوا** واجب من طرائف منه ما يتعلق بزمان  
بعينه كصوم رمضان والنذر المعين فيجوز صومه بنية من الليل وان لم ينو حتى اصبح اجزائه التي  
فيما بينه وبين الزوال وفي الجامع الصغير قبل نصف النهار وهو الاصح لانه لا بد من وجود النية في اكثر  
النهار ونصفه من وقت الصلوة الكبرى لا وقت الزوال وقال الشافعي لا يجوز الا بنية من الليل  
ثم النية وقتها مع طلوع الفجر ويجوز تقديمها من الليل للمفارقة لان وقت الطلوع وقت نوى  
وعقله وقد لا يستبين له الفجر ومن التمسك لا يعرف الفجر فلهذا اجاز التقديم وكما اجاز التقديم  
اجاز التأخير ايضا فيما كان حينما من الصيام دون ما كان دينا والمستحب ان ينوي من الليل فوجها  
عن الخلاف ولو نوى من الليل ثم اصبح مغفيا عليه ثم افاق بعد ايام حاز صومه لليوم الاول  
الذي نواه في ليلة ولم يخبر فيما بعد ذلك ولو نوى قبل غروب الشمس صوم الغد لم يخبر واذا  
نوى من النهار ينوي انه صائم ينوي من اوله حتى انه لو نوى انه صائم من حين نوى لان اول النهار  
لا يصير صائما ثم ينتهي معرفته بقلب ابي صوم بصوم والنية ان يلفظ بها بلسانه فيقول انا  
نوي من الليل نويت الصوم غدا لله تعالى من فرض رمضان فان نوى من النهار لقول نويت  
اصوم بهذا اليوم لله تعالى من فرض رمضان ولو قال نويت اصوم غدا استأثر الله تعالى  
او نويت اصوم ليجمع انشاء الله تعالى في القياس لا يصير صائما لان الاستثناء يبطل الكلام كما في البيع  
والطلاق والعقاق ونحو ذلك وفي الاستحسان لا يصير صائما لان استثناء هذا ليس على حقيقة الاستثناء  
واما على الاستعانة وطلب التوفيق من الله تعالى فلا يصير صائما لانه خلاف الطلاق ونحوه والفرق ان  
الاستثناء عمل اللسان فيبطل ما يتعلق باللسان من الاحكام كالطلاق والعقاق ونحوها واما النية فعمل  
القلب لا يتعلق بها باللسان فلا يبطل بالاستثناء الذي هو عمل اللسان كذا في الذخيرة ولو نوى الغفر  
لم يكن مفطر حتى ياكل او يشرب وكذا اذا نوى التكلم في الصلوة ولم يكلم لم يفسد صلاته وعندنا ان في بطلان صومه



وصلاة كذا في الفسوي ولو نوي ليلا ثم اكل لم تنفد نيته ولو نوت المرأة في الحيض ليلا ثم ظلمت قبل الفجر  
 صومها ثم انما يجوز النية قبل الزوال اذ لم يوجد منه قبل الفجر ما يصادق الصوم واما اذا وجد  
 الاكل او الشرب او الجماع ناسيا لم تجز النية بعد ذلك في السجود في شهر رمضان نية ذكره نجم الدين النسفي وكذا  
 اذا سحر لصوم اخر كان نيته له وان سحر على انه لا يصح صائما لا تكون نيته ويحتاج الى تجدد النية لكل يوم  
 عندنا وقال مالك تكفيه نية واحدة لجميع الشهر ثم صوم رمضان يتأدى بطلاق النية ونية النفل ونية  
 واجب اخر **والله اعلم** ما ثبت في الذمة كقضاء رمضان والنذر المطلق والكفارات فلا يجوز رموه  
 الا بنية من الليل يعني من بعد غروب الشمس وجزا الصيد وفدية الحلق وصوم المتعة والقران ملحق  
 بالكفارات **والله اعلم** ما ثبت في الذمة كقضاء رمضان والنذر المطلق والكفارات فلا يجوز رموه  
 لكن ان يمتصوا الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان اي يجب كذا ينبغي ان يمتصوا هلالا  
 شعبان ايضا في حق اتمام العدة **والله اعلم** فان رآوه صاموا وان غم عليهم اكملوا عدة شعبان ثلثين  
 يوما ثم صاموا لان الاصل بقضاء الشهر فلم ينتقل عنه الا بدليل ولم يوجد ولا يصام يوم الشك ويوم  
 اثلاثين من شعبان لقوله من صام يوم فقد عصى ابا القاسم فان صامه بنية رمضان فلا خلاف  
 بين العلماء انه لا يجوز ولا يسقط الوجوب عن ذمته لجواز ان يكون من رمضان فلا يكون قضاء  
 بالشك واما صوم بنية التطوع ان كان عادة ان يتطوع كما اذا كان من عادة ان يصوم الاثنين  
 والخميس فوافق ذلك اليوم يوم الشك فلا يمس ان يصوم بنية التطوع فان لم يكن عادة ذلك  
 كيوله ان يصوم وذهب بعضهم الى انه لا يمس ان يصوم الخواص والمفتون ويامرون العوام  
 الى نصف النهار ثم بالافطار قالوا وهذا هو المختار وذهب محمد بن سلمة الى ان الافضل الافطار  
 روي ان عليا كرم الله وجهه كان يضع كوزا فيه ماء بين يديه يوم الشك فاذا استقاه مستقاه شرب منه  
 بين يديه المستقي وروي عائشة كانت تصومه تطوعا وقال من لا يصام اليوم انك فيك فيه الا

الشك

الا تلو **والله اعلم** ومن راي هلال رمضان وحده صام ومن لم يقبل للامام شهادته لانه يتعبد علمه  
 وان افطر فعليه القضاء دون الكفارة وقلل من فطر عليه الكفارة وهذا اذا رآه الامام شهادته اما اذا لم  
 يشهده عند الامام وصام ثم افطر فقد اختلفوا في وجوب الكفارة والا وفي ان لا يجب الاحتمال الخطأ في رتبة  
 الا ترى انه لو اكل ثلثين يوما ولم ير الهلال لم يفطر لغلبة الخطأ واما القضاء فيجب فان اكل هذا الرجل ثلثين  
 لم يفطر الامع الامام لجواز ان يكون اشبه عليه فرائي ما ليس بهلال فظنه هلال فان افطر فعليه القضاء دون  
 الكفارة اعتبارا للحقيقة التي عنده واما القضاء فلا حثيا **والله اعلم** فان كان في السكينة اي عمارا وسحب  
 قبل الامام شهادته الواحد العدل في روية الهلال رجلا كان او امرأة حرا كان متعبدا واطلاق هذا الكلام  
 يتناول المحذور في القذف اذا تاب وهذا ظاهر الرواية لانه خبر ومن لم يقبل لانه شهادته من  
 وجه بدليل انه يشترط حضوره الى القاضي وفي المجتهدين شهادته تقبل في هلال رمضان ولا تقبل في هلال النفل  
 والاصح ولا يشترط في هذه الشهادة لفظ الشهادة ولا حكم الحاكم بل العدالة لا غير لانه امر ديني فاشبه الاخبار  
 حتى لو شهد عند الحاكم وسمع رجل شهادته عند الحاكم وظاهر العدالة وجب على السامع ان يصوم لانه قد  
 وجد الخبر الصحيح وهل يتغيره قال ابو بكر الاسكافي انما يقبل اذا قسرت قال ربيعة خاف المظفر في العمى او  
 في البلدين خلل السحاب ما يدون التفسير لا يقبل كذا في الذخيرة في ظاهر الرواية يقبل بدون هذا ولو اثنوا واحد  
 حذر روية الهلال في قرية ليس فيها قاض ولهايات مصر الشد وموتة فان الناس يصومون بقوله ولوله  
 الامام وحده او القاضي فهو بالخيار بين ان ينصب من يشهده عنده وبين ان يامر الناس بالصوم بخلاف  
 ما اذا راي الامام وحده او القاضي وحده هلالا شوال فانه لا يخرج الى المصلي ولا يامر الناس بالزواج ولا  
 يفطر لاسرا ولا جهر وقال بعضهم ان يتقن افطرسا وكذا غير القاضي اذا راي هلالا شوال فموتة هذا قوله  
 افطر كان عليه القضاء دون الكفارة واذا ثبت ان شهادته الواحدة مقبولة في هلال رمضان مع الخيم  
 وصاموا بشهادته ثلثين ولم يروا الهلال هل يفطرون فعندها لا يفطرون ويصومون يوما اخر وقال محمد



يفطرون وقال ابن سميعة قلت لمحمد فقد اذ افطر واشبهه واحد قال في لا اتم المسلم ولو صاموا بشهادة  
شاهدين افطر ولعمري كمال العدة بالاجماع وان لم يكن بالساعة لم يقبل حتى يراه جميع كثير يقع العلم بحكمهم  
لان التقدير بالثبوت في مثل هذه الحالة يوجبهم الخطيئة انما اذا كان غيما لانه قد ينشق الغيم عن موضع الهلال  
فينشق للواحد النظر وقوله جمع كثير قال في ظاهر الرواية لم يقدر فيه تقدير من عن الى خمسون رجلا مثل القسامة  
قيل اكثر اهل الحديث وقيل في كل مسجد واحد واثنان والصحيح انه موقوف الى ملك الامام ووافي ذلك لال  
رمضان وشوال وفي الخبر وقت الصوم من حين طلوع الفجر الى غروب الشمس لقوله تعالى واشر بواختي  
لكم الخط الابيض من الخط الاسود من الفجر ثم اتوا الصيام الى الليل والصوم هو الامساك عن الاكل والشر  
الى اخره بهذا هو هذا الصوم فان قلت هذا الحد يتقضى طردا وعكسا اما طردا في اكل النكاسي وجماعه فان هو  
باق والامساك له فانيت واما عكسا فهو في الحايض والنفساء فان الامساك موجود والصوم فابنت قلنا  
لا مسلم بان الامساك معدوم في النكاسي فان الامساك الشرعي موجود في اكل النكاسي لان الشارع اضاف  
الفعل الى النية حيث قال فان الله اطعم وسقا فليكون الفعل معدوما من العبد وهو الاكل فلا ينعدم الامساك  
واما الجواب في الحايض فقد قالوا ينبغي ان يبرأ في الحد بان يقال باذن الشارع مع النية لان الصوم في حقيقة  
اللفظ هو الامساك الا انه عليه زيد عليه النية في الشرع لتمييزها بالعبادة من العادة قال مع الاعمالي النيا  
**وقال** اكل الصائم وشرب او جامع ناسيا لم يفطر والقياس ان يفطر وهو قول مالك لانه قد وجد ما يضاد  
الصوم فصار كالكلام ناسيا في الصلوة ولنا قولنا لم يفطر الذي اكل وشرب ناسيا ثم علم صومك فانما  
اطعم الله وسقاك بخلاف الكلام ناسيا في الصلوة لان هيئة الصلوة مدركة فلا يعتبر النسيان فيها و  
لا يكره في الصوم وقيد بقوله فان اكل الصائم اذ لو اكل قبل ان ينوي الصوم ناسيا ثم نوى الصوم لم يفطر  
وقيد بقوله ناسيا اذ لو اكل مكرها او جوعا او مكرها او نائمة او صب في الخلق النائم فسد صومه  
خلا فالنفي المكره وللشافعي فيما قال في الهداية وان اكل مخطيا او مكرها فعليه القضاء عندنا فان الخطي

ان يكون هو ذا كرا الصوم غير قاصد للشراب كما ان الخمر فيق الماء الى حلقه وان اكل ناسيا فذكره  
انسان فقال له انك صائم وهذا رمضان ولم يذكره ثم تذكر بعد ذلك فسد صومه عندك لان النسيان انشأ  
حين ذكره وعند زفر والحسن بن زياد لا يفطر صومه لان نسيان خطيئة حاله لم يذكره وان راى صائما ياكل ناسيا  
هل يحسه انه يذكره ان راى فيه قوة يمكنه ان يتم الصيام الى الليل فذكره والا فلا والمختار انه يذكره كذا في الوا  
قعات وان بسق الذباب الى حلقه لم يفطر صومه فان تناوب فرغ كل فوقع في حلقه قطرة من المطر فسد صومه  
وان دخل حلقه غبار الطاحون او غبار الهدس وشابهه او الدخان او طعم من غبار الشراب باليد او بغيره  
الدواب لم يفطر صومه لان هذا لا يمكن الاحتراز منه ولو نسي الى الصيام مجتنب عيب او غيره فوقع في حلقه افطر  
كذا في الابيض الصبي او جامع ناسيا لم يفطر فان ذكر فخرج من ساعته لم يفطر وكذا لو جامع قبل الفجر  
فلم يطلع الفجر فخرج من ساعته ولو جامع ناسيا فذكر فبقي ولم يخرج فعليه القضاء دون الكفارة ولو نسي  
الجامع طلوع الفجر فخرج ناسيا بعد الفجر لم يفطر وفي المجتنب اذا جامع ناسيا فذكر فخرج من ساعته طلوع  
الفجر وهو مخا لافترق قال محمد فبما لا يفطر وقال زفر يفطر فيها وقال ابو حنيفة في النكاسي لا يفطر وفي الاخر يفطر  
والفرق لا يمس ان اخر الفعل يعتبر باوله وفي الفجر اوله ثم يفطر صومه وفي النسيان اوله مع النسيان فلا يفطر  
ومحمد يقول بهذا يسيرا لا يمكن الاحتراز عنه فيستثنى كاستماع النكاسي بعد ما ذكره **وقال** فان نام فاحتمل لم يفطر  
لقوله ثم تلت لا يفطر الصائم العتي والحجامة والاحتلام ولانه لم يوجد صورة الجماع ولا معناه وهو  
الانزال عن شهوة بالمباشرة **وقال** ونظر الى امرأة فانزل لم يفطر ونظر الى الوجه او الى الفرج او الى غير  
هما لما بيننا انه لم يوجد صورة الجماع ولا معناه فصار كالمتفكر اذا امنى ولو اصاب في رمضان جنبا ففطر  
تمام **وقال** وادهن لم يفطر سواء وجد طعمه من حن في حلقه او لا **وقال** وادخن او اكحل كوله وجد طعمه من الكحل او لا  
فانه لا يفطر **وقال** وقبل لم يفطر يعني اذا لم ينزل لعدم المناء في صورة ومعنى يعني بالانزال **وقال** فان انزل  
بقبلة او لمس فعليه القضاء دون الكفارة لوجود معنى الجماع وهو الانزال عن شهوة بالمباشرة واما الكفارة



فتغفر الى كمال الجنابة لا تساقوت فلا يعاقب بها الا بعد بلوغ الجنابة نهايتها ولم يبلغ نهايتها  
لان نهايتها الجماع في الفرج وان لم ينزل من وراء حائل وان وجد حرارة البدن وانزل افطر وان لم يجد حرارة  
البدن لم يفطر وان انزل ان كان الحائل صفيقا وعلى سدة حرمة المصاهرة ولو قبلت الصائمة زوجها فانزلت ففطر  
وكذا اذا انزل هو وان لم يمس او امدت لا يفصد الصوم وان عمل امرأتان بالتحقق ان انزلتا افطرتا وعليهما الغسل  
والافلا وان لم يذكره بيدها امرأة فانزل افطر وان نظر الى فرج امرأة فانزل لم يفطر لم يمسها وان ستمنى بكذا افطر اذا  
انزل وان اتى بهيمة فانزل افطر وان لم ينزل لم يفطر فان مس فرج بهيمة فانزل لا يفطر كذا في الذخيرة **والايس**  
بالقبلة اذا امن على نفسه اي من الجماع والانزال وكبره ان لم يامن وعن سعيد بن جبير ان القبلة تعد الصوم وان  
لم ينزل قاسم على حرمة المصاهرة ولنا قول عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسها ويصلي  
انفس قال مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كبر الجنابة احدكم شيئا وما اما القبلة الفاحشة فتكره على  
الاطلاق بان يمتنع شفتيها والجماع فيما دون الفرج كالقبلة وقيل ان المباشرة تكبره وان امن على الصحيح  
وهو ان يمس فرجها **وان** ذرعه التي لم يفطر ان سبقه يعني صنعته ولو كان ملائما لم او اكثر بالاجماع ثم اذا  
عد الى جوفه او شي من بعد ما خرج بنفسه فابوس بعينه ملائما لم ومحمد بعينه الصنع ثم ملائما لم الفرج والجماع  
ليس بخارج لانه يمكن ضبط وقائده في اربع مسائل احدها اذا كان اقل من ملائما لم **وعا** او شي منه لم يفطر  
اجماعا اعندنا كمن فانه ليس بخارج لانه اقل من ملائما لم وعند محمد لا يصح له في الادخال والثانية ان كان  
ملائما لم واعاده او شيئا منه افطر اجماعا اعندنا كمن فان ملائما لم بعد خارجا وما كان خارجا اذا دخل  
جوفه افطر ومحمد يقول قد وجد منه الصنع والثالثة اذا كان اقل من ملائما لم واعاده او شيئا منه افطر عند  
لوجود الصنع وهو الادخال وعندنا كمن لا يفطر لعدم الملائمة وعند محمد لا يفطر لعدم الصنع وهو التقبيل  
لانه لم توجد صورة الفطر وهو الابتلاع لصنعه ولا معناه لانه لا يتغذي به ولانه كما لا يمكن الاحتراز عن  
خروجه قلنا لا يمكن الاحتراز من هو دونه فجعل عفو اقل في الاكلام قول محمد اصح فيها اذا قام ملائما لم ثم عاد

عاد بنفسه ان صومه لا يفصد وقول كمن اصح فيها اذا كان اقل من ملائما لم ثم عاد لانه لا يفصد وان ذرعه التي انزل  
من ملائما لم ثم عاد بنفسه لا يفطر اجماعا فعنه محمد لعدم الصنع وعندنا كمن اقل من ملائما لم ثم عاد لم يفطر عندنا كمن  
ويفطر عند محمد **وان** استقامد املاء فيه افطر وان كان اقل لا يفطر عندنا كمن لان ذرعه داخل ولا يعتد بالوقت  
وعند محمد يفطر لوجود الصنع فان عاد لا يفطر عندنا كمن لعدم سبق الفرج ولا يتأتى قول محمد بانها لانه قد افطر **والايس**  
**والايس** على عدم صورة الفطر وان استقامد اقل من ملائما فيه افطر عند محمد وقال ابو بكر لا يفطر لعدم الفرج  
حكاه **والايس** ومن ابتلع الحصى او الحديد افطر ولا كفارة فعليه ذكره بلفظ لا يتلى لان المصنع لا يتأتى فيه وانما افطر لوجود  
جود صورة الفطر ولا كفارة فعليه لعدم المعنى وهو قضا شئوة البطن وقال مالك عليه الكفارة لان من لم يفطر بعد  
فكانت جنائمه كلها اظلم اذ لا غرض له في هذا الفعل سوى الجنابة على الصوم بخلاف ما يتغذي به قلنا عدم  
ادعاء الصنع اليه يعني من ايجاب الكفارة فيه زاجرا كما لا يجب الحد في الشرب والدم والبول بخلاف الخمر ولو  
ابتلع نواة يابسة او قشر الجوز لا كفارة فعليه وان ابتلع جوزة يابسة لا كفارة ايضا الا ان يعضها حتى يصل  
الي لبها فيجب الكفارة ولن اكل قشر البطيخ اليابس لا كفارة وان كان رطبا طرا فانه قيل فيه الكفارة وان اكل  
ورق الشجر ان كان مما يؤكل ففيه الكفارة والافلا فان ابتلع حبة غلب من غير مضغ وان لم يكن معها بقرقما  
فعليه الكفارة واما كان معها فاختلوا فيه قال بعضهم لا يجب له الا ان يؤكل هكذا وقال بعضهم يجب ويغني  
ان يقال ان وصل بقرقما الى الجوفه الا فلا كفارة وان وصل اللب اولا وجبت الكفارة وان ابتلع حبة  
حنطة فعليه الكفارة وان مضغها فلا كفارة كذا في الفتاوى **ومن** جامع عامدا في احد السيلين او اكل اقر  
ما يتغذي به او يتداوى به فعليه القضاء والكفارة لان الجنابة متكاملة لقضاء الشهوة ولا يشترط الا  
نزول اعتبارا بالاعتسال لان قضا الشهوة يتحقق دونها وانما هو شئ والشئ لا يشترط ان يكون اكل لقمة او شئ  
تجب الكفارة وان لم يوجبه الشئ كذلك هنا وان جامع ميتة او بهيمة فلا كفارة انزل او لم ينزل وان اكره  
المرأة زوجها على الجماع بحيث لا يستطيع دفعها عن ذلك فجا معها كذا في الفتاوى سمعته ان عليه الكفارة



لان الجوع منه لا يتصور الا بعد الانتشار واللذة وذلك دليل الاختيار وعنده نزول الكراه والاصح لا يجزئ الكفارة  
 لانه مكروه والانتشار مما لا يمكنه وعليه الفتوى وان اكرهها بوجوب الجوع فلا كفارة عليها اجماع لان الكفارة تجب بالجنبية الكاملة  
 طه وهذه ليست بجنبية لان الكراه ترفع الحائض والكفارة يجب لرفع الحائض ولا اثم ناهنا وهذا الكفارة اذا ابتد الجوع  
 وقد نوى الصوم ليلما اذا اطلع الفجر قبل ان ينوي ثم نوى بعد ذلك وجامع لم يلزمه الكفارة عندنا في كل واحد وهو المراد  
 بما ذكره صاحب المنظومة لا يجب التكفير بالافطار اذا نوى الصوم من النهار لان الكس قد اختلفوا في معنى الصوم  
 بنيت من النهار والابورث شبهة والكفارة تسقط بالشبهة ولو جامع امرأته مكرهة فلا كفارة عليها فلا طاعة  
 في وسط الجوع لكفارة ايضا لانها طاعة بعد ما صارت مفطرة ولو طاعت زوجها او غيره في رمضان  
 ثم حاضت في ذلك اليوم سقطت الكفارة على الاصح وكذا اذا مرضت وقال رفر لا تسقط عنها وكذا اذا جلت  
 الرجل امرأته ثم مرض في ذلك اليوم سقطت عنه الكفارة وان سافر لا تسقط لان السفر باختياره وان شرب  
 نفسه ففرض منه حتى صار لا يقدر على الصوم لا تسقط **ما يتغذى به** اختلفوا في معنى التغذي قال بعضهم  
 هو ان يميل الطبع الى الكلة وتنقصي به شهوة البطن وقال بعضهم ما يعود ونفعه الى صلاح البدن وقايدته  
 فيما اذا مضى لفته ثم اخرجها ثم ابتلعها ففعل القول الثاني تجب الكفارة وعلى الاول لا تجب وعلى هذا القول  
 الحبشي والخيشية والعطاط اذا اكله فعلى القول الثاني تجب الكفارة لانه لا نفع فيه للبدن وربما يفره  
 وينقص عقله وعلى القول الاول يجب لان الطبع يميل اليه وتنقصي به شهوة البطن ولو اكل قوام الزهر  
 الذي يسمونه المضار قال الزندوسي اري ان عليه الكفارة لان فيه خلاوة وليتنبه كذا قال الهيثمي  
**يلقى** ايضا وان اكل الطين فعليه القضاء دون الكفارة الا اذا اكل الطين الارمني فعليه الكفارة  
 كذا في العيون وان اكل الملح ان كان قليلا وجبت الكفارة وان كان كثيرا فلا كفارة وان اكل لحم الميتة  
 ان كان قد صار فيه الدود واثنان فلا كفارة وان لم ينق غفيرة الكفارة لانها انما حرمت  
 كرهت لاجل الشئ لاجل الطبع فصارت كالأطعام المغضوب والمستودع كقوله **يجزئ** فان شرب

خلاف

شرب وما فلا كفارة وان اكل لحم ميتة فلا كفارة عليه وان شرب من بين اسنانه دم فابتلعه ان كان الدم غالبا  
 على الريق او كان اسوا فافطر ولا كفارة عليه وان كانت الغلبة للريق لم يفطر وان اكل لحم بين اسنانه ان  
 كان قليلا لا يفطر وان كان كثيرا فافطر ولا كفارة عليه وقال زفر في الوجهين لان الدم حكم الظاهر حتى لا يفطر  
 صومه بالمضغفة ولنا ان القليل بمنزلة ريقه واما اذا اخرج سببه ثم ابتلعه فافطر اجماعا والغافل بين  
 القليل والكثير ان مقدار المحققة فادورنا قليل وما فوقها كثير ولو ابتلع مسمة بين اسنانه لا  
 يفطر وان تناولها من الخارج وابتلعها من غير مضغ فافطر واختلفوا في وجوب الكفارة والمختار  
 انما تجب وان مضغها لم يفطر لانهما تلاشتي فلا يصل الى حلقه وان ابتلع لحما مربوطا بحيث  
 ثم اشترع الخيط من ساعته لم يفطر لانه حارم في يده فله حكم الخارج وان فضل الخيط افطر وان قتل  
 الخياط الخيط وبله بريقه ثم امره ثانيا وثالثا في فيه وابتلع الخيط لم يفطر فسد صومه ووصل كما  
 اذا خرج ريقه ثم ابتلعه ولو سال الغاب الصائم الى دقته وهو نائم وغير نائم فابتلعه قبل ان  
 ينقطع لا يفطر **والكفارة** مثل كفارة الظهار حال حرمة الله تعالى على الظهار ولم يثبت **بنيته**  
 لان كفارة الظهار مخصوص عليها في القرآن فان افطر في رمضان مرارا كان في يوم واحد  
 كفارة واحدة بالاجماع وان كان في يومين لم يزد على كفارة بالاجماع وان لم يكن للاول في الصحيح وان  
 كان في رمضان واحدا فافطر في يوم ثم في يوم اخر فان كفر للاول لم يزد كفارة بالاجماع وان لم يكن للاول  
 كفارة واحدة عندنا وقال الشافعي لكل يوم كفارة على حدة كفر اوله لم يكفر بباية اذا جامع في يوم من  
 رمضان فلم يكفر حتى جامع في يوم اخر من ذلك الشهر فعليه كفارة واحدة لان الكفارة عقوبة يؤثر  
 فيها الشبهة فجاز ان يتداخل كل واحد وان جامع فكثر ثم جامع فعليه الجماع حرمة اخرى كاملة لان الجنبية  
 الاولى اجبرت بالكفارة الاولى فصارت جملة الثانية حرمة اخرى كاملة فلم يزد لاجلها الكفارة واما اذا  
 جامع في رمضان في سنة فلم يكفر حتى جامع في رمضان اخر فعليه لكل جماع كفارة في المشهور لان لكل شهرا حرمة



على حدة وذكر محمد بن حنبل في كفاية واحدة ولو وجب على الصائم الكفارة فساد بعد وجوبها لم تسقط  
 لان هذا العذر من قبله **ومن جامع فيما دون الفرج** فانزل فعليه القضاء والكفارة عليه ما العفا  
 ولو جرد الجوع معنى وسوا الانزال والكفارة لا لعدم صورة وهو الابلح **وليس في انفساد الصوم**  
 غير شهر رمضان كفارة لانه في رمضان يبلغ في الجنابة لانه جنابة على الصوم والشهر في غيره جنابة على  
 الصوم لا غير **ومن اوجر واحتقن او استعطى او اقطر في اذنيه افطر** لوجود صب الماء واللبن او  
 الدوا في الفم وقوله **احتقن** بفتح التاء والقاف وهو صب الماء في الدبر فان اوجر كرها او نائما افطر ولا كفارة  
 عليه وان كان طايحا فعليه الكفارة وان استعطى قال ابو حنبل الكفارة وقال الطحاوي لا كفارة عليه بالاجماع  
 كذا في النبايع قال في الهداية لا كفارة عليه لعدم الصورة يعني في الحقيقة والسقوط **واقطر في اذنه**  
 نية يعني الدوا اما الماء فانه لا يفطر لعدم الصورة والمعنى بخلافه من **دوا** اي جافية او امة  
 بدوا رطب فوصل الدوا الى جوفه او دماغه افطر ولزمه القضاء دون الكفارة للجافية المخرج في الجوف  
 والاعتق في ام الكرس وهو الدملع **ويده** رطب بخلافه الياسين وفي المصنف الاعتبار بالوصول رطبا  
 كان يابس فان لم يتحقق وصوله الى رطب لا يفطر ولو علم وهو الياسين افطر هذا هو الصحيح **ويده**  
 وان اقطر في اذنيه لم يفطر عندنا في الفرج وقيل يكون يفطر اذا وصل الى المشانة واما اذا بقي في القصب لم يفطر  
 اجماعا **ومن ذاق شيئا بنفسه لم يفطر لعدم المضطر** صورة ومعنى **ويكره** له ذلك لما فيه من تعريض  
 الصوم على الفساد قال في النهاية هذا الذي ذكره من كراهة الذوق في صوم الفرج اما في صوم  
 السقوط فلا يكره به لان الاقطار في صوم السقوط يباح للعذر بالاتفاق وهذا انما هو تعريض على الا  
 فطار فاذا كان كان الاقطار فيه يجوز للعذر فاو لي ان لا يكون هذا مكرها وكبره للصائم الترشيش  
 بالماء والاستيق فيه وصية على الكس والالتفاف بالشوب المبلول لما فيه من الضجر بالصوم ومن  
 الكس لا يكره بذلك وكذا يكره له المضغمة لغير الوضوء والمباينة في الاستنجاء في المضغمة والاسهال

الرجح

استنشق ولا يكره بالسواك للصائم بكرة وعشيا لقوله نعم خير خلال الصائم السواك وقال الشافعي  
 بكرة بالعشي لم يكره كان السواك طما او يابسا او مبلولا ومن ابكى بكرة المبلول **ويكره للمرأة** ان تهنخ  
 لصيتها الطعام اذا كان لها منه به بان يكون عند صغير او حايض او طعام لا يحتاج الى المضغ **ويكره**  
 ولا يكره اذا لم يكن لها منه به صيانة للولد الا ترى انما تنظر اذا خافت عليه **ويمنع** العلك لا يفطر الطعام  
 الا انه يكره لما فيه من التعريض على الفساد وهذا اذا كان ابيض ملتقيا لا ينفصل منه شيء اما اذا كان كود  
 بقصد صومه وان كان ملتقيا لانه تنققت والعلك هو المضطكا وقيل اللبان الذي يقال له الكسكر **ويمنع**  
 ومن كان مريضا في شهر رمضان فخاف ان يصام اذداد مرضه افطر وقضا المرض الذي يسهل له الاطعام  
 ان يزداد حماء شدة بالصوم او عينا او وجعا او كس صدا او بطنه استطلاقا ومن ابيح  
 اذا كان يباح له الصلوة قاعدا جاز له ان يفطر وكذا اذا كان اذا صام يتأخر عنه البروج وكره  
 ان يفطر وان يبر من المرض وبقي به ضعف من اثره فخاف ان يصام يعود عليه المرض لا يباح له الاطعام  
 لان الخوف لا عبرة به لانه هو موهوم وان كان به ضعف ان صام صله قاعدا وان افطر صله قائما  
 فانه يصوم ويصل قاعدا جمعا بين العبادتين **وان كان مسافرا لا يستقر بالصوم** فهو  
 افضل بهذا اذا لم يكن رفقة او عامتهم موطون اما اذا كان موطون او كانت النفقة مشتركة  
 بينهم فالافطار افضل لموافقة الجماعة كذا في الفتاوى **وان افطر وقضا جاز** لان السفر لا يعري  
 عن المشقة فجعل نفسه عذرا بخلاف المرض لانه قد يخفف بالصوم فشرط كونه مفضيا الى المشقة ثم  
 السفر ليس بعذر في اليوم الذي انشأ السفر بعد ما اصبح صائما لا يحل له الاطعام بخلاف ما اذا مرض  
 بعد ما اصبح صائما لان السفر حصل باختياره والمرضى عذر من قبل من له الحق **وان مات للمريض**  
 او المسافر وجعل على حاله لم يلزمه القضاء لانما لم يدر كعدة من ايام اخر وكذا امن افطر بالعذر  
 كالحيض والنفس **وان صبح المريض** واقام المسافر لمرمها القضاء بقدر الصحة والاقامة وسد قوله جمعا



من غير خلاف وانما الخلاف في النذر وسوان المرض اذا قال الله على ان اصوم شهر اقام في مرضه قبل ان يصح  
منه لا يلزم شي بالاجماع فان صح يوما واحدا لزمه ان يصوم جميع الشهر عندها وقال محمد بن مزهر بقوله ما صح واما  
اذا قال الصحيح لله على ان اصوم شهر اقام لزمه ان يصوم جميعه لان الكل قد وجب في ذمته فقد وجب عليه ان يصوم  
بطلان الخلاف وهو الفدية بخلاف المرض فاما في رمضان فنفس الوجوب مؤجل الى حين القدرة فيقدر ما يقدر  
بطول الوجوب وقوله لزمه القضاء بقدر الصحة والاقامة بهذا اذا صح المرض ولم يصم مقصدا بصحة احوالهم  
مقتضيا بصحة ثم مات لا يلزمه الا بقاء لعدم التفرط **وقد** قضاء شهر رمضان ان شاء فقه وان شاء تبعه لا  
طلاق الفرض وهو قوله تعاقدة من ايام اخر لكن المتابعة مستحبة مساعة الى اقطار الواجب عن ذمته ولم  
ان جنس الصيامات كلها احد عشر نوعا منها ثمانية في القرآن اربعة متتابعة واربعه انشائية بعضها وان شافها  
وثلاثة لا ذكر لها في القرآن وانما ثبت بالنسبة فالاربعة <sup>المتتابعة</sup> التي هي <sup>المتتابعة</sup> المتتابعة بقضاء رمضان وصوم كفارة  
الفحارة وصوم كفارة اليقين وصوم كفارة القتل واما الاربعه التي هي <sup>المتتابعة</sup> المتتابعة بالخير وقضاء رمضان وهو  
صوم فدية الحاق وهو قوله تعاقدة من صيام وصوم المتعة وصوم جزاء العتية واما الثلاثة التي هي  
غير مذكورة في القرآن صوم كفارة الفطر في رمضان ثبت متتابعة لقوله نعم الذي واقع امراته في رمضان ثم  
شدين متابعين وصوم التطوع وصوم النذر وجب بقوله نعم من نذر ان يطعم امة فليطعمه <sup>وهو على وجهين</sup> وعلى وجهين  
معين ومطلق فالمعين ان يقول لله على شهر كذا ويعتية او يصوم ايا ما يعينه فليزمه المتابع كواذكر  
المتابع اولا فان افطر يوما منه قضاء ولا يستقبل واما المطلق ان ذكر المتابع فيه لزمه وكذا اذا نواه  
حتى لو افطر يوما منه استقبل وان لم يذكر المتابع سيوفه فهو بالخيار ان شاء متابع وان شاء فرق **وقد** كان اخرج  
دخل رمضان انصرام رمضان الثلاثة لا يصح الصوم فيه من غيره **وقد** قضاء الاقل بعده ولا فدية  
عليه لان وجوب القضاء على التراخي حتى لو كان له ان يتطوع **وقد** لا فدية عليه وقال الشافعي ان اضر  
من غير عذر فعليه الفدية لكل يوم طعام مسكين **وقد** الى اكل والمريض اذا خاف اكله على نفسه او وليها



بهما افطر او قضا ولا فدية عليهما والمراد من المرض الظاهر لا الخفي لانهم لا يمتنع عن الارضاع لوجوبه عليهما بعد  
الحارة فاما الام فليس عليهما الارضاع لانها اذا امتنعت فعلى الاب ان يستعجر اخرى **وقد** الشيخ الغفاني الذي لا  
يقدر على الصوم ينظر ويطلع لكل يوم مسكينا نصف صاع من بر او صاعا من تمر او صاعا من شعير كما يعلم  
في الكفارات الغفاني الذي قرب الى الغنا او فنيست قوته وكذا العجز وشبهه فان قلت ما الحاجة الى قوله كما يعلم في الكفارات  
وقد ذكر قدما الاطعام قلت فخير انا الاباحة بالتقديرة والمعيشة والقيمة في ذلك جائز ومن مات عليه قضاء شهر  
رمضان فان اوصى باطعامه ولية لكل يوم نصف صاع من بر او صاعا من تمر او صاعا من شعير وبهذه الوصية  
انما يكون من الثلث والتقية بقضائه شهر رمضان غير شرط بل يشارك كل صوم حج قضاءه كالنذر وغيره ولا به  
من الايض للوجوب على الوالي ان يعلم فان تبرع الوالي به من غير ايضافه اليهم فالصلوة حكمها حكم الصيام على اخير  
المتأخرين وكل صلاة باخر ادم معتبرة بصوم يوم هو الصحيح احتراز لما قال محمد بن مقاتل انه يطعم لعلوات  
كل يوم نصف صاع على قياس الصوم ثم رجع عن هذا القول وقال كل صلوة منهن على حدة بمنزلة الصوم يوم هو  
الصحيح والوتر صلوة على اصل ايدي **وقد** عندها هو مثل السنن لا يجب الوصية به قال في الفتاوى اذا مات وعليه  
صلوات واوصى ان يطعم امة لها فاعطوا فقيرا او احدا جلد ذلك جائز بخلاف كفارة اليقين **وقد** من دخل في صوم  
التطوع او في صلوة التطوع ثم انسها قضاها كوا حصل الاضداد بصدقا وبغير صدقة حتى اذا حاضت الهامة  
بصوم تطوعا يجب عليها القضاء وكذا اذا افتتح الصلوة بالتميم ثم ابطأ الماء فعليه القضاء ثم لا يباح الافطار  
في صوم التطوع لغيره في احد الروايتين وساج للعتد والضيافة عند قبل الزوال وكذا بعده في حق الوالدين  
الى العور واما الغير الوالدين فليست الضيافة بعد الزوال عذرا ولو افطر التطوع لغيره عذر وكان في بيته ان يعقبه  
فعدت الى سره لئلا يذبح وقال ابو بكر السامي لا يحل لانه افطر لشهوة الخفية وهو ان يصح الرجل صياما ثم ينظر  
على طعام يشتهي قال في الايض ان اصابه غلوا او غما به بعض اخوانه الى طعامه وساله ان يعطه لا يكره ان يعطه  
لولاهم من افطر الحق اخيه كتب له ثواب صيام الغايوم ومتى قضا يومه كان كمن كتب له ثواب صيام الغايوم وقال الحلواني

روى عن ابن عمر قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من افطر يوما من رمضان كان له ثواب صيام الغايوم



احسن ما قيل في هذا ان كان في ترك الافطار عتوق الوالدين او احدهما وسد الكف في صوم التطوع اما اذا كان هيا  
عن قضاء رمضان وجماعه بعض اخوانه كرهه ان يطر ويكره ان تصوم المرأة تطوعا بخير من زوجها الا ان تكون مرضيا  
او صايها او مريضها او عورة وليس للعبه والامه ان يصوما تطوعا الا باذن المولي كيف ما كان وكذا المدبر والمدة وام  
الولد فان صام احد من هؤلاء فلم يزوج ان يفطر المرأة والمولي ان يفطر العبد والامه وتقضي المرأة اذا اذن لها الزوج  
اموات ويقضي العبد اذا اذن له المولي او يمتق واذا كان الزوج مريض او صايها او محرما لم يكن له منع الزوج من  
ذلك ولها ان تصوم وانما لانهما منعها استيفاء حق من الوطى والحق له في هذه الاحوال وليس كذلك العبد  
والامه فان للمولي منعها على كل حال لانهما فاعدا ملكه **فصل** واذا بلغ الصبي او اسلم الكافر في شهر رمضان اسكا  
بقية يومها وهل الاسكا واجب او مستحب قال ابن شبلج مستحب وقال الامام الصغار الصحيح انه واجب لو افطر  
فيه فلا قضاء عليه لان الصوم عليه واجب في **فصل** وما ما بعده لتحقيق السبب والاهلية **فصل** لم يقضيا ما مضى ولا بوجها  
لعدم الخطاب ثم قول اسكا بقية يومها ان كان بعد الزوال او قبله بعد الاكل فالاسكا لا غير وان كان قبل  
الزوال والاكل في الصبي اذا نوى التطوع كان تطوعا على الصحيح والكافر اذا نوى لم يكن تطوعا لان الصبي  
من اهل العبادات **فصل** ومن اغنى عليه في شهر رمضان يعني بالنهار لم يقض اليوم الذي حدث فيه النقص او جرم  
الصوم فيه وهو الاسكا المقرون بالنية اذا الظاهر وجوده **فصل** وقضاء ما بعده لانعدام النية فيه  
وان اغنى عليه من اول ليلة منه الى اخره قضاؤه كله الا يوم تلك الليلة لانه نوع مرض ومن جن رمضان كله  
لم يقضه **فصل** واذا افان المجنون في بعض شهر رمضان قضى ما مضى منه لان السبب وجب وشهر  
والاهلية فلم يرم القضا **فصل** واذا احاصت المرأة افطرت وقضت وكذا اذا انقضت وهل تأكل سرا او  
اوجهه اقبل سرا وجهها ولا تجب عليها التوبة **فصل** واذا قدم المسافر وطرت الحائض في بعض النهار اسكا  
بقية يومها سدا اذا قدم المسافر بعد الزوال او قبله بعد الاكل اما اذا كان قبل الزوال والاكل فعليه  
الصوم فان افطر بعد ما نوى لم يلزمه الكفارة للشبهة واما الحائض اذا طرت قبل الزوال والاكل فقد

نوت لم يكن صوما لا فرضا ولا تطوعا لوجود المنافي في اول النهار والصوم لا يتجزأ وقول اسكا على  
الاجاب هو الصحيح فضا لحق الوقت للذ وقت معظم وانما لم يشبه الحائض في حال الحيض لتحقيق المنافي من التشبه  
**فصل** ومن استحوه وسوطين ان الفجر لم يطلع وهو يرى ان الشمس قد غربت ثم تبين ان الفجر قد طلع وان الشمس  
لم تغرب فضا ذلك اليوم ولا كفارة عليه فقول يرى بضم الياء من الراي لامن للرؤية اي يظن ظنا غائبا  
من اليقين حتى لو كان شاكا او اشتراكا انما لم تغرب بحسب الكفارة ثم اذا استحوه وهو يظن ان الفجر لم يطلع  
فاذا هو قد طلع او افطر وهو يرى ان الشمس قد غربت ثم تبين انما لم تغرب اسكا بقية يومه فضا لحق  
الوقت فقد تضمنت هذه المسئلة خمسة احكام احدها ان يفيد صومها الثاني ان عليه القضا لانه فوت  
الاداء والثالث انه لا كفارة والمربع انه يسكب بقية يومه والخامس انه لا اثم عليه لقوله تعالى وليس عليكم  
جنح فيما اخطاتم به وسدا اذا افطر وهو يظن ظنا غائبا ان الشمس قد غربت اما اذا كان شاكا في الفجر  
فافطر فعليه الكفارة لان الاصل بقاء النهار بخلاف ما اذا شك في طلوع الفجر فكل حيث لا يلزمه الكفارة  
لان الاصل بقاء الليل واليقين لا يزول بالشك فلم يكن قاصدا للخطأ بخلاف ما اذا كان شاكا في الفجر  
فافطر فان افطاره على سبيل التعدي لان الاصل بقاء النهار وكان متيقنا للنهار شاكا في الليل واليقين  
لا يزول بالشك فافترقا وقال ابو الحسن الكرخي لا تجب الكفارة لانه قصد بذلك اقامة السنن لا تعجيل  
الافطار كونه واعلم ان السحور مستحب لقوله ثم استحوه فان في السحور بركة السحور كسهم لما يؤكل  
في وقت السحور وهو السكس الاخير من الليل وفي الحديث انما تعد به فان في كل السحور بركة  
والمراد بالبركة زيادة القوة في اداء الصوم ويجوز ان يكون المراد به انيل الثواب كاستنائه باكل السحور  
سنة المسلمين وعلمه بما هو مخصوص بامل الاسلام قال مس فرق ما بين صيامنا وصيام اهل الكتاب اكل  
السحور **فصل** ومن راي هلال الفطر وحده لم يفطر فان افطر فعليه القضاء ولا كفارة عليه وقال بعضهم  
يفطر سرا وان كان في السامعة لم يقبل في هلال الفطر الشهادة رجلين او رجل وامرأتين لانه يتعلق به



نفع العبد وهو الفطر فاشبه سائر حقوقهم والاضحى كالغفر لانه نفع العباد وهو التوسع لمجوع الفاني  
 ولا بد ان يكون غايته ولا غير محمودين في القذف لان خروج من عبادة فيحتاج فيها هل يشترط لفظ الشا  
 دة قال في الفتاوى شرط لانها بمنزلة الشهادة على الحقوق وقال بعضهم لا يشترط لانها بمنزلة الخبر الذي **لا** فان لم  
 يكن في السمارعة لم يقبل في هلال الفطر الا شهادة جمع كثير يرفع العلم بخبرهم وقد بين ذلك في هلال رمضان  
**باب الاعتكاف** اخره من الصوم لان الصوم شرط والشرط مقدم طبعاً فذلك وضعا  
 كما قدمت الطهارة على الصلوة ومحاسن الاعتكاف ظاهرة فان فيه تسليم المعتكف كليتة الى طاعة الطالب  
 الزلفا وتبعيد النفس عن شغل الدنيا التي هي مانعة عما يستوجب العبد من القرى ولهذا ذكره احضار السليح  
 في المسجد ومن مكنته ايضا اشتراط الصوم في حقه والصيام ضيق الله فالائق بكونه في بيت الله والاعتكاف  
 في الله مشتق من العكوف وهو الملازمة والجس والمنع ومنه قوله تعالى والهدي معكوفان يبلغ محله اي منوطا  
 ان يبلغ محله وهو الحرم موضع محله وفي الشرع هو التلبس والقرار في المسجد مع نية الاعتكاف قال في الا  
 عتكاف مستحب يعني في سائر الايام اما في عشر الاواخر من رمضان فهو سنة مؤكدة لان النبي صلى الله عليه  
 في العشر الاواخر من رمضان والمواظبة دليل السنة قال الزهري يا عجباً لكس تركوا الاعتكاف وما تركه  
 النبي صلى الله عليه من دخل المدينة الى ان يوفاه الله وهو كثر في الاعمال لانه جمع بين عبادتين الصوم والجوار في  
 المسجد وفيه تفرغ القلب وتسليم الى بارئها والتحصن بحصن حصين **وهو** وسوا اللبس في المسجد يعني  
 مسجد الجماعة والتلبس بلباس اللباس مع الصوم ونية الاعتكاف اما اللبس كونه لان وجوبه و  
 اما الصوم شرط والنية شرط في سائر العبادات والصوم شرط لصحة الواجب فيما روي الحسن عن ابي ج  
 لقوله عدم الاعتكاف الا بصوم فعلى هذه الرواية لا تكون اقل من يوم وفي رواية الاصل وهو قول محمد  
 سلفه فيكون من غير صوم لان مبنى النقل على المساهلة الا ترى انه يقع في صلوة النقل مع القدرة  
 على القيام وراكبا مع القدرة على النزول ولو شرع فيه ثم قطعه لايضمه القاضي في رواية الاصل لانه غير

غير مقدور في رواية الحسن بل لانه مقدور باليوم كالصوم ولا يصح الاعتكاف الذي في مسجد جماعة يصل  
 فيها الصلوات الخمس كلها باحرام ومؤذن معلوم وفضل الاعتكاف في المسجد الحرام لانه ملئ الخلق  
 ومهبط الوحي ومنزل الرحمة ثم مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه افضل المساجد بعد المسجد الحرام ثم مسجد  
 بيت المقدس ثم المساجد ثم في المساجد التي كثر جماعة واكل مسجد جماعة كثيرة فهو افضل **والاعتكاف**  
**مربان** واجبه فقل فالنقل يجوز في غير صوم وهو ان يدخل المسجد بنية الاعتكاف من غير ان يوجب على  
 نفسه فيكون معتكفا بقدر ما اقام فاذا خرج انتهى اعتكافه والواجب منه الا يصح الا مع الصوم **ولا**  
 يحرم على المعتكف الوطى لقوله تعالى ولا تبشروهن وانتم عاكفون في المساجد فان قيل كيف يستقيم حكم  
 الوطى في المسجد وهو حرام في المسجد غير المعتكف ايضا قيل لانه لما قال ولا تبشروهن من المسجد الا لاجبة  
 الانسان فبرئما يتوهم ان من حاجته الانسان فلهذا قال ويجرم على المعتكف الوطى **وقوله** والتمس  
 القبلة لانها من دواعي الجماع فحرم عليه اذ الوطى محظور الاعتكاف كما في حالة الاحرام فان قيل لم  
 حرمت القبلة على المعتكف دون الصائم قيل لان الجماع في الاعتكاف منصوص على تحريمه في القرآن  
 صريحاً فحرمت دواعيه قال الله تعالى ولا تبشروهن وانتم عاكفون في المساجد بخلاف الصوم فانه  
 انما ثبت تحريم الجماع فيه دلالة بقوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم لما خفل الليل  
 بالخلد دل على انه حرام بالنهار قال في النهاية التقييل والتيسر لا يحرم بالصوم ويجرم بالاعتكاف  
 لان الجماع ليس بحرام في باب الصوم لانه يباح ليلا ووضوح من هذا كله ان حرمة الوطى اذا ثبتت  
 بالنبي بعدت عن الدواعي كحرمة الوطى في حق المحرم والمعتكف مشتق جارية فان الحرمة في هذه  
 المواضع بقوله تعالى فلا رفث ولا فسوق وبقوله تعالى ولا تبشروهن وانتم عاكفون في المساجد  
 بقوله عدم الا لا يوطأ حامل حتى يتفقع ولا حامل حتى ينشرب فيحفة واذا ثبت حرمة الوطى بالامر لا يبعد  
 الحرمة في الداعي كما في حالة الحيض وحالة الصوم فان الحرمة ثبتت فيهما بالامر بقوله تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض



وبقوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل بعد ذكر المفطرات الثلاث فان قيل المعتكف او لم ينزل لم  
يفسد اعتكافه ولان انزل فسد وان نظر الى امره فانزل لم يفسد اعتكافه لانه انزال من مباشرة فاشبهه  
حلالا ولا يخرج من المسجد الحاجة الانسان وهي الغائط والبول لانه معلوم وقومها فلا بد من الخروج  
لاجلها وما يكت بعد فراغه من الطهور فان مكث فسد اعتكافه عند ابي حنيفة وعندهما لا يفسد حتى يكون  
المكث اكثر من نصف يوم وفي نصف يوم روايتان وكذا اذا خرج من المسجد ساعة لغيره عند نفسه  
اعتكافه عند ابي حنيفة لا لوجود المنافع عندها لا يفسد حتى يكون اكثر من نصف يوم لان اليسير من الخروج عفو  
للفرصة الا ان اتي طهرت ركن الاعتكاف هو المقام في المسجد والخروج منه فيكون مقويا  
ركن العبادة فالقليل والكثير فيسقط كذا لا كل في الصوم والحديث في العبادة **مورد** او الجمعة لانها من  
اكرم حوائج وهي معلوم وقومها وقال الشافعي الخروج اليها مفسد لانه يمكن الاعتكاف في المسجد الجامع  
قلنا الاعتكاف في كل مسجد مشروع فان قيل للجمعة يسقط باعذار كثير من السفر والرق وغير ذلك فيجاز ان  
يسقط بهذا العذر قلنا لا يجوز ان يسقط الجمعة لهيمنة الاعتكاف لانه دون وجوبه لانه وجب بالندب  
والجمعة وجبت بايجاب الله تعالى وما وجب بايجاب الله تعالى للعبد ان يسقط بايجابه ونذره وقوله  
سنة الجمعة يخرج اليها في وقت يمكن ان يصلي فيه اربع ركعات فالاربع سنة والركعتان تحية المسجد ويكت  
بعد ما يقدم اربع ركعات يومه ولية او اتم اعتكافه لا يفسد وكبره وانما لا يفسد لانه موضع  
الاعتكاف الا انه يكره لانه التزام اداءه في مسجد واحد فلا يتم في مسجدين من غير ضرورة ولا يخرج لصلوة  
العبدن ايضا ولا يخرج لعبادة المريض ولا الصلوة الجنازة اذا كان معها غيره فاذا لم يكن جاز الخروج  
مقدار الدفن وعلى هذا اذا دعي لأداء شهادة ان لم يكن مع المدعي من يقطع الحكم بشهادته غير جاز  
له الخروج بمقدار اداء الشهادة وان كان معه لا يخرج فان خرج فسد اعتكافه ولو كان المؤذن هو المعتكف  
ففسد المؤذن لا لان لا يفسد اعتكافه ولو كان بابها خارج المسجد وان انهدم المسجد فخرج الى مسجد

مسجد اخر من ساعته او اخرج السلطان كرها فدخل مسجد اخر لم يعتكاف لانه مفطر في الخروج فصار  
عفو ذلك لان المسجد بعد الاندماج خرج من ان يكون معتكفا اذا المعتكف يصلي فيه الجماعة الصلوات الخمس  
ولا يباقي في ذلك المهدوم فكان عند القول الى مسجد اخر ولو كان بقراب المسجد يتصدق له لم يلزم قضاء  
الحاجة فيه وان كان له بيتان قريب وبعيد قال بعضهم لا يجوز ان يفتي الى البعيد فان مضى بطل اعتكافه وقال بعضهم  
يجوز وبطل المعتكف وينام في معتكفه لانه يمكن ذلك في المسجد فلا ضرورة الى الخروج **مورد** ولا يكره ان يسبح و  
يتكلم في المسجد من غير ان يحضره التلوة يعني بالابدية من الطعام والكسوة لانه قد يحتاج الى ذلك بان  
لا يجد ان يقوم بحاجته الا انه يكره احضار التلوة لان المسجد غير من حقوق العباد واما البيع والشراء  
للجارة فمكره للمعتكف وغيره الا ان المعتكف اشتد في الكراهة وكذلك يكره اشتغال الدنيا في المسجد  
كتمثيل القباية او الخياطة والنساجة والتعليم ان كان يعلم بأجرة وان كان بغير اجرة او يعلمه  
لا يكره اذا لم يضر بالمسجد ويجوز للمعتكف ان يتزوج ويراجع **مورد** ولا يتكلم الا بخير هذا يتناول المعتكف  
وغيره الا ان في المعتكف اشده **مورد** ويكره له الصمت يعني صمتا يعتقه عبادة كما كانت تفعله الامم المتقدمة  
فانه ليس بقرينة في شريعتنا اما الصمت عن معاصي اللسان فمن اعظم العبادات **مورد** فان جامع المعتكف  
ليلا او نهارا علما او ناسيا بطل اعتكافه انزل اول من ينزل لان الليل محل للاعتكاف ولكن لا نفسه  
صومه اذا كان ناسيا والفرق ان حالة الاعتكاف مذكورة وهو كونه في المسجد فلا يعذر بالنسيان فيه  
قياسا على الاحرام فان هيئة المحرمين مذكورة ولو جامع فيما دون الفجر فانزل او قبل او لمس  
فانزل بطل اعتكافه لانه في معنى الجماع حتى انه يفسد به الصوم وان لم ينزل لم يفسد وان كان محرما  
لانه ليس معنى الجماع ولهذا لا يفسد به الصوم **مورد** ومن اوجب على نفسه اعتكاف ايام لم يلزم اعتكاف  
فما يليها لان ذكر الايام على سبيل الجمع يتناول ما بارأيا من الليالي وذلك بان يقول الله علي ان  
اعتكف ثلثين يوما او شهرا وقيد بقوله ايام لم يعترض مما اذا تدرعتكاف يوم فان الآية لا تدخله



اذا نذر اعتكاف يوم يدخل المسجد قبل طلوع شمس يومه ويصوم ويخرج بعد الغروب وان اوجب اعتكاف  
 يومين يلزمه ان يبيتها ويدخل قبل غروب الشمس فاذا غربت من اليوم التفتقه وفانذره وقال اني لا يدخل  
 في الليلة الاولى لان المشي غير الجمع وفي دخول الليلة المتوسطة ضرورة الاتصال ووجه الظاهر ان في المشي معنى الجمع  
 فيلتحق به احتياط الامر بالعبادة والدليل على ان المشي حكم الجمع قوله من الاثنان فما فوقهما جملة وبهذا اذا لم  
 يكن له نية اما اذا نوى اعتكاف يومين او ليلتين او نية ويلزمه اعتكاف يومين بغير ليلة وهو بالخيار  
 انشأتا بجمع وانشأ فرق ويدخل المسجد في كل يوم قبل طلوع الفجر ويخرج بعد الغروب ولما وجب اعتكاف  
 ليلة لا يلزمه شي لان الاعتكاف الواجب لا يصح الا بالصوم وان اوجب اعتكاف ليلتين ولم يكن له  
 نية لزمه اعتكافهما ويومهما فكذا اذا اوجب اعتكاف ثلاث ليل او اكثر فان اراد ان يؤد دخل المسجد  
 قبل الغروب وان قال نويت الليل دون النهار صحته نية ولا يلزمه شي لانه نوى حقيقة لفظه وكانت  
 متتابعة وان لم يشترط التتابع فيها لان معنى الاعتكاف على التتابع لان الاوقات كلها قابلة له بخلاف الصوم  
 فان مبناه على التفريق لان الليالي غير قابلة للصوم فيجب على التفريق حتى يفرض على التتابع وان نوى الايام  
 خاصة صحته نية لانه نوى حقيقة لفظه واذا اوجب في الاعتكاف شهر ابعينه لزمه اعتكاف شهر يصوم ويتتابع  
 سواء ذكر التتابع في الجاه او لا وتعيين ذلك الشهر اليه فاذا اراد ان يؤدي نذره دخل قبل الغروب  
 فيعتكف ثلثين يوما وثلثين ليلة ويخرج بعد ذلك استكما لها بعد الغروب بخلاف ما اذا اوجب صوم شهر  
 بغيره ولم يذكر التتابع ولا نواه فانه انشأتا بجمع وان شأ فرق ولو نوى عند النذر الايام دون  
 الليالي لم يصدق فيه ويلزمه شهر بالليالي والايام لان الشهر يقع على ثلثين يوما وثلثين ليلة الا اذا  
 قال عند النذر نية على اعتكاف شهر بالنهار دون الليل في تلزمه الايام خاصة فان شأ تابع وانشأ فرق  
 لانه ذكر لفظ النهار دون الليل وان قال نية على اعتكاف ثلثين يوما وقال نويت النهار دون الليل  
 صدق وله ان يفرق انشأ ولم يلزمه التتابع الا بالشرط وان قال نويت النهار لم يصدق ولزمه الليل والنهار  
 الليل دون

والنهار وان قال نية على ان اعتكف ثلثين ليلة وقال نويت الليل خاصة صدق ولم يلزمه شي والدليل بالصوم  
**كتاب الحج** الحج في اللغة عبادة عن القصد وفي الشرح عبارة عن قصد البيت على وجه التعظيم  
 لاداء ركن من الدين عظم والعبادات ثلاث به في محض كالصلوة والصوم وحالي محض كالزكاة وكثر  
 منها وهو الحج فلما فرغ من البدي والوالي شرع في المركب قال مع الحج واجب اي فرض محكم وانما ذكره بلفظ  
 الواجب لان الواجب اعم لان كل فرض واجب وليس كل واجب فرض والمشروعات اربعة فريضة  
 وواجب اي فرض محكم سنة ونافلة فالفريضة ما ثبت بدليل قطعي كالشبهة في كتاب الكتاب والخبر المتواتر  
 والواجب ما ثبت بدليل فيه شبهة كخبر الواحد والسنة هي طريقة النبي صلى الله عليه وسلم امرنا باحيائها والنافلة  
 فلة هي كل شئ لتحصيل الثواب ولا يلحق تاركها ما ثم ولا عقاب فالج فرض محكم قال الله تعالى  
 ولقد على الناس حج البيت الآية وهل وجوبه على الفور ام على التراخي فخذ الى ان على الفور لانه  
 يخفى بوقت خاص والموت في سنة واحدة غير نادر وعند محمد على التراخي لانه وظيفة العمر  
 والخلاف فيما اذا كان غالب فله السلامة اما اذا كان غالب فله الموت اما بسبب المرض او الهرم فانه  
 يتحقق عليه الوجوب اجماعا فخذ الى ان لا يساع له التأخير عند الامكان فان اخره كان اثما وجهه قوله  
 من تلك اذا وراطة تبلغه الى بيت الله الحرام فلم يجز فلا عليه ان يموت يهوديا او نصرانيا او مجنونا  
 ان الله فرضه سنت سن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة عشر ولو كان وجوبه على الفور لم يؤخره والجواب  
 لاخس ان النبي صلى الله عليه وسلم قد علم بطريقة الوحي انه يعيش الى ان يؤديه فكان آثما من فواته **فصل في الا**  
 حرار وانما ذكره بلفظ الجمع لانه لا يؤخذ منفردا بل بتمام الحج عظيم واليه الاشارة بقوله تعالى ولقد على الناس  
 حج البيت وانما شرط الحرمة لان العبد ليس من اهله قال الله تعالى عبدا وولوعشيرة ثم اعتق ففعلية  
 الاسلام فان قيل ما الفرق بين الصلوة والصوم وبين الحج في حق العبد حتى وجب عليه دون الحج قيل  
 لان الحج لا يتأتى الا بالمال غالبا والعبد لا يملك شيئا قال الله تعالى عبدا مملوكا لا يقدر على شي وان حق المولى



في الحج تنوت في مدة طويلة فقد حق العبد على حق الله لا فتقار العبد وغناؤه بخلاف الصلوة والصوم فانها باقيا  
 بغير المال ولا ينقطع خدمة المولى بها **الحال** العبد ان الصبيان لان العباد موصوفة عنهم لانهم غير مكلفين  
**فقد** العقلاء يحرمون من الجانبين قاله من رفع القلم عن ثلاثة من الصبي حتى يجلم وعن المجنون حتى يفهم وعن النائم  
 حتى يستيقظ **الحال** الصبي اي اصبى بالبدن والجوارح فوطها ما دام العجز باقيا واختلوا في الاعمال فبعضه اي ط  
 لا عليه وان وجد قائدا او حيا في حاله ومنهها يجب عليه اذا وجد قائدا او زادا وحدا ومن يكفيه مؤنة  
 سفره في خدمة ولا يجزئ ان يحج عنه غيره واما العجز بالبدن ان كان مصريا يجزي زواله لزمه الحج بعد ارتفاعه  
 لا يجزئ غيره عنه ويترجم عليه ان يحج بنفسه بعد البهر **الحال** اذا قد روي على الزاد والراحلة بطريق الملك لا بطريق  
 الاباحة والعاري كما كانت الاباحة من جهة من لامت له عليه كالوالدين والموالدين او من غيرهم واما  
 يشترط الراحلة في حق من بينه وبين مكة ثلاثة ايام فصاعدا ما في دورها لا يشترط اذا كان قادرا على المشي  
 ولكن لابد ان يكون لهم من الطعام مقدار ما يكذبهم وعيالهم بالمعروف الى مدعوهم فان قيل ما لا افضل  
 ان يحج ماشيا او راكبا قيل لا يحج ماشيا لان المشي يسيئ خلقه وروي ان الحج  
 ماشيا افضل لان الله تعالى قدّم المشاة فقال يا نوح رجال اوله على كل صنام وفي الحديث من حج ماشيا  
 كتب له بكل خطوة حسنة من حسنات الحرم قيل يا رسول الله وما حسنات الحرم قال الواحد بسجدة  
 وعن ابن عباس انه قال بعد ما كان بصره ما تسفت على شئ كنت اسفي على ان احج ماشيا وروي الحسن بن علي  
 رضي الله عنهما كان يحشي في حجة والجناب يقاها في جنبه قال في الهداية ومن جعل على نفسه ان يحج ماشيا فانه  
 لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة وفي الاصل خير بين الركوب والمشي في الاولى اشارة الى الوجوب لانه  
 التزم القربة بصفة الكمال فلزمه بتلك الصفة كما اذا نذر الصوم متباغا فان ركب اراق دمالا داخل  
 نقصانية **الحال** فاضلا انصب على الحال من الزاد والراحلة **الحال** وما لا به من كالحادس والاثاث وشبابه  
 وفرسه وسلاحه وقضي دينه وقيل فاضلا عن اهد فتا السار وقيل لا يشترط ذلك **الحال** وعن نفقة عماله

في وجوب الحج  
 في وجوب الحج  
 في وجوب الحج

عياله الى حين عودته يعني نفقة وسط النفقة اسراف ولا تعتبر وكذا نفقته من وعن الكس ينبغي ان يكون  
 فاضلا عن نفقة شريكه وجوبه لانه لا يقدّر على الكس باعتبار الضعف في السفر ومن مشايخي من لم يعتبر ذلك  
 كما في الوجوب **الحال** وكذا الطريق انما يعني وقت خروج اهل بلدة واختلاف في امن الطريق هل هو من شرائط  
 الوجوب او من شرائط الاداء قال بعضهم من شرائط الوجوب حتى يجب الايضاح قال في النهاية وهو الصحيح **قوله**  
 ويعتبر في المرأة ان يكون لها محرم يحج بها او زوج او كانت عجوزا وشابة وهو كل من لا يجوز له منكحة على التام  
 سواء كان بالرحم او بالمصاهرة او بالرضاع وكذا لو كان حرا او عبدا او ذميا واما المجوسي فليس محرم  
 والصبي والمجنون ليسا بمحرم والمرأة كالبايع وعبد المرأة ليس بمحرم لانه لا يحرم نكاحها عليه ليس على التام بل  
 انها اذا اعتقت جاز له نكاحها والعصبة التي تشبهى كالبايع والامنة والمدة تامة الولد والمكاتبه يجوز له ان يسافر  
 بغير محرم والمحرم انما يعتبر اذا كان بينا وبين مكة ثلاثة ايام فصاعدا ولما اذا كان اقل فعليها ان يحج  
 الحج بغير محرم ولا زوج الا ان تكون معقة فلا يحج حتى تنقضي عدة تامة واذا لم يكن للمرأة محرم ولا زوج لم يحج  
 عليها ان تنزع بمن يحج بها كما لا يجب عليها اكتساب الراحلة ثم اذا كان لها محرم تحج للحجة المفردة فان لم  
 ياذن لها زوجها لان حق الزوج لا يظفر في حق الفرائض واما في التطوع والمندور فله منعها ويجب عليها  
 نفقة المحرم هو الصحيح لانها لا تتواصل الى الحج الا كما يلزمها شر الراحلة التي لا تتواصل الا بها وفي الحج  
 لا يجب عليها ذلك والتوفيق بينهما ان المحرم اذا قال لا اخرج الا بالنفقة وجب عليها وان خرج من غير  
 اشتراط فلزم يجب عليها **الحال** لا يجوز لها ان تحج بغيرها اذا كان بين مكة ومكة ثلثة ايام فصاعدا فان حجت  
 بغير محرم او زوج جازت بها مع الكراهة وهل المحرم من شرائط الوجوب ام من شرائط الاداء على  
 الخلاف في امن الطريق **الحال** واذا بلغ الصبي بعد ما احرم واعتق العبد ومضيا على حجة ما ذكره في غيرها  
 عن حجة الاكرام لان احرامها انفق لاداء النفل فلا ينقلب لاداء الفرض فاجبة والصبي الاحرام قبل  
 الوقوف فنوى حجة الاكرام جاز والعبد لو فعل ذلك اسم حجة لان احرام الصبي غير لازم احرام الاهلية ولهذا



لو احضر فخلل لا يلزمه القضاء وان تناول شيئا من مخطوبات الاحرام لا يلزمه الجزاء والعقوبة  
 فلا جسد الصبي يفسخ الاول بالتأويل العبد واحد وينسخ الاول فلا ينعقد الثاني لان احرام العبد لازم فلا  
 يمكنه الزوج منه واذاج الفقير اجزاء عن حجة الاسلام حتى لو استغنى بعد ذلك لا يلزمه حجة اخرى لان اشتراط الراد والار  
 حلة في حجة التيسير لا اثبات اهلية الوجوب فكان سقوط الحج عند نظير سقوط آداب الصوم وصلوة الجمعة عن المسافر  
 ولهذا يجب الحج بركة على الفقير ولا يجب على العبد بها لانهم ليسوا من اهل الوجوب **والواجب** والمواقيت التي لا يجوز ان  
 يتجاوزها الانسان الا بحاجة يعنى لا يتجاوزها الى مكة اما الى الحل فانه يجوز بغير احرام **والاهل** المدينة فها الخليفة  
 ولا اهل العراق ذات عرق ولا اهل الشام الحنفية ولا اهل نجد قد قرن كل مكان بالرهو الصحيح كذا في شمس العلوم  
**ولا اهل اليمن** بل قد نظر فيه بعضه يمين وها **عرق العراق** بل لم يمين **وبني الحليفة** كرم الله في  
 الشام حجة ان مررت به **ولا اهل نجد** قد قرن كل اثنين ومن حج في الحج فوقته اذا حاد او موضع من البر لا  
 يتجاوز الامر ما وكذا من سار في البر من طريق غير مسلك احرم اذا حاد في ميقاتا من هذه المواقيت  
 ولا اهل مصر حاداة الحج ومن جاوز ميقاته غير محرم ثم الى ميقات آخر فاحرم من اجزاء لان احرامه  
 من ميقاته افضل **وقان** قدم الاحرام على هذه المواقيت جاز وهو افضل اذا امن موقعة المخطورة  
 والا فالتخفيف الى الميقات افضل **وقال** ومن كان بعد المواقيت فوقته الحد يعنى فالحج والعمرة ويجوز  
 لهم دخول مكة بغير احرام اذا كان الى حجة لانه يكثر منهم دخول مكة وفي اجاب الاحرام في كل دخلة خارجة  
 بخلاف ما اذا ارادوا الشك فانه لا يساع لهم دخولها الا باحرام لانه يتفق احيانا فلا يخرج **قطر**  
 ومن كان بمكة فبقية في الحج الحرام وفي العمرة الحل لان اداء الحج في عرفه وعرفته في الحل فيكون الاحرام من  
 الحرم ليتحقق نوع سفر من الحرم الى الحل واحدا للعمرة في الحرم وهو الطواف والسعي فيكون الاحرام  
 لهما من الحل ليتحقق نوع سفر وهو الاحرام من الحل الى الحرم والافضل من التسليم وانما سمي التسليم  
 لان من يذهب لا يستقيم بغيره جليل يستقيم الوادي نعمان ولو ترك الكتي سقانة واحرم للحج في الحل للعمرة

لو احضر فخلل لا يلزمه القضاء وان تناول شيئا من مخطوبات الاحرام لا يلزمه الجزاء والعقوبة

للعمرة في الحرم يجب عليه دم **واذا اراد الاحرام** اغتسل وتوضأ والغسل افضل سواه اراد الاحرام بالحج  
 او بالعمرة او بهما والغسل هنا للنظافة لا للطهارة حتى انه يوم مرتب الحائض والنفسا وسمى الاحرام بالعمرة المباشرة  
 قبله من الطيب وليس المخطط وغير ذلك **وليس** التوبين حجة بين او غيلين والحج يد افضل لانه اقرب الى  
 الطهارة من الاثام ولهذا قدمه الشيخ على الغسل وان لبس ثوبا بعد اجزائه لان المقصود ستر العورة من  
 غير المخطط وانما ذكر توبين لان المحرم ممنوع من لبس المخطط ولا بد له من ستر العورة ورفع الحرام والبر  
 وذلك انما يحصل بالانذار والترداد **وليس** طيبا ان كان له هذا يدل على ان التطيب من كمن الرقابة  
 وليس من كمن الهدا ولا يضر اثر الطيب بعد الاحرام وعن محمد كبره ان يتطيب بما بقي عليه بعد الاحرام  
 قلنا ابته الطيب حصل من وجب مساح فالبقاء عليه لا يضره كالحلق لان المنوع منه التطيب بعد الاحرام  
 ومحمد يقول للبقا حكم الالبسة اذ كان في القصر اذ البس قبل الاحرام ولم يخلعه بعده **وقال** وصلى ركعتين بقاء  
 في الاولى الفاتحة وقل يا ايها الكافرون وفي الثانية الفاتحة وقل هو الله احد والمعنى بذلك الاشارة الى قوله  
 واستعينوا بالصبر والصلوة وسئل الله العانة والتوفيق في جميع اموره **وقال** اللهم اني اريد الحج  
 فيسره لي وتقبل مني وانما لم يذكر مثل هذه الدعاء في الصلوة والصوم لان الحج يؤدي في ازمته منفردة  
 واما كمن متبانية فلا يجري عن المشتقة فنسل الله التسيرة **ثم** يلبي عقيب صلوة فان لبس بعد كاستوا  
 راحلة جاز ولكن الاول افضل **فان** كان منفردا بالحج فوي تلبية الحج لا لمعبادة والاعمال بالنيات والتلبية  
 ليك اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والمنة لك والملك لا شريك لك وهذه تلبية رسول الصلعم  
 وهي واجبة عندنا او مقام مقام من حقوق الهدي ولو كان مكان التلبية تسبيح او تمليل او كما يشبهه  
 من ذكر الله ونوي به الاحرام صار محرما **ولا ينبغي** ان يخل بشيء من هذه الكلمات لانما تلبية  
 رسول الصلعم باتفاق الرواة فلا ينقص منها شيئا **فان** زاد فيها يعنى بعد الاتيان برما اما في خلا  
 لها فلا وكان ابن عمر يدعي تلبية ليك وسعد بك والخيف في يدك والرغباء اليك ليك وناد بعضهم



ليتك حقا حقالتيك تعبدا و **قار** فاذا البتة فقد احرم يعني لبي ونوي لان العباد لا تأتي  
الالبانية ولا يهين رعايهم والنية عالم بات بالتلبية او ما يقوم مقامها من الذكر **فليتيق** ما نرى  
عنه من الرفث والفوق والجهد الى الرفث الجماع قال الله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم  
وقبل هو الكلام الفاحش كحرة النساء واصل الرفث الغش والقبول القبيح والفوق جميع المحاي  
وهي حالة الاحرام اشده حرمة والجهد الى الرفث الى رقيقك حتى يغضبك **ولا يقتل** صيدا  
لوقته ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم اي وانتم محرمون وحرم جميع حرام الصيد هو كل حيوان  
ممنوع متوحش في اصل خلقه ما كان او غير ما كان **ولا يبيد** اي يبيد **ولا يلد** اي يلد  
بل سانه لا يقول في موضع فلان صيدا لا يبيد بالحرمة والدلالة بالغيبة ولو قال محرم الحلال  
رائي خلف هذا الحائط صيدا فاذا هو صيد كثيرة فاخذ ما وقتله ففعل الدال في ذلك كنه الجزاء **ولا**  
ما اذا من الصيد واحد فدل عليه فاذا عنده صيد غير قتلها المدلول فليس على الدال الاجزاء  
الصيد الذي حل عليه كنه المدلالة انما تحمل اذا انقل بها القبح وان لا يكون المدلول عاما  
بكان الصيد وان يبيد في مكانه ويتبع في اثره اما اذا كنه في الدلالة ولم يتبع اثره حتى دله آخر صدقه  
واتبع اثره فقتل فلا جزاء على الدال الاول ولو راى المحرم صيدا في موضع لا يقدر عليه الا بمرميه بيده  
فدله محرم على قتل ونشاب او دفع اليه ذلك فراه فقتل فعليه كل واحد منهما الجزاء ولو استعاد  
محرم من محرم كنه البندج به صيدا معه فاعاره فذبح الصيد فلا جزاء على صاحب السكين وقيل  
عليه الجزاء فلا جزاء على حامله اذا كان المستعير يذبحه والتأجيل على ما اذا كان لا يقدر **ولا**  
يلبس قميصا ولا سراويل يعني اللبس المعتاد اما اذا اتزر بالقميص والسراويل لا يبيد عليه  
واما المرأة فلما ان تلبس ما شئت من الخيط والخفين الا انهما لا تغلبي وجبهما فتولم احرام  
المرأة في وجبهما ولا تلبس ما عورة وسره باليسن بخيط يتعدن فذلك جوازها لليسن الخيط **ولا**

عمامة ولا قلنسوة ولا خفين الا ان لا يجد الخفين فيقطعها الخفين لليسن العبا على وجهين ان ادخل يديه  
في كفيه لم يجز وان لم يدخلهما جاز والكعب هنا هو الثاني في وسط القدم عند مفصل الشراك **ولا يغطي**  
كفيه ولا وجهه يعني التغطية المعهودة اما الرجل على كفيه عدل تبرؤ شبه فلا يبيد عليه لان ذلك لا  
يحصل به من المقصود من الاتفاق **ولا يلبس** طيبا وكذا الايدهن ولا يلبس ان يلبس ثوب المنجر لانه غير متعل  
لجزء من الطيب ولما يحصل له مجرد الرأى وذلك لا يكون نظيبا ويكره له شتم الرجاء والطيب وليس عليه في  
ذلك شيء لانه غير متعل للحرمة ولا يلبس ان يتخلل اذ لم يكن الكحل مطيبا ولا يلبس ان يجثم وينقذ ويجبر  
الكسر ليس ان يجثض بالخلا لانه طيب ويكره له ان يقبل امراته ويصاحبها **ولا يلبس** ولا يلبس  
لوقته ولا يلبس ولا يلبس ولا يلبس ولا يلبس ولا يلبس ولا يلبس ولا يلبس ولا يلبس ولا يلبس  
ويستوي في ذلك الخلق بالموسى والنورة والنفث والقلع بالاسنان **ولا** يقص من الحية لانه في معنى  
الخلق ولان فيه ازالة الشعث وقضاء النفث قال في الكشي قضاء النفث هو قص الشعر وحلق الكحل وتقليم  
الاذفار ونتف الايط وحلق العانة وقيل النفث هو قص الشعر والاذفار وقضاءه ازالة **ولا**  
ولا يلبس ثوبا مذهب غابورس ولا يلبس غفران ولا يلبس ولا يلبس ولا يلبس ولا يلبس ولا يلبس ولا يلبس ولا يلبس  
يكبره لبه لغير المحرم من الرجال قال في الذريعة لما روي ابن عمر قال سئل عن رجل لبس الحرة  
وقال اتاكم الحرة فانما زني الشيطان ويجوز للحرمة ان تلبس الحرير والحلي كذا في الكشي **ولا** الا ان  
يكونا غسلا لا ينفض اي تغوج راحته وهو الاصح وقيل لا يتناثر صبغة **ولا** يلبس ان يغسل ويدخل  
الحمام لان الغسل طهارة فلا يمنع منها **ولا** يستظل بالبيت والمحمل لان المحمل لا يلبس به فكأن البيت  
**ولا** يستنقي كسطة الهيمان ويوسني يجعل فيه الدراهم ويستند على الحق وكذا لما ان يشد المنطق  
عن ابي كسر اهتما اذا شدة ما يبرسيم لانه يشبه الخيط كس لليسن الطيلسان وزره عليه **ولا**  
ولا يغسل كفه ولا الحية بالخيط فان فعل فعله دم عند ارجح ولان الخيط له راحة مستلذة وهو كالحنا



ولانه ينزل النكت ويقتل الهوام وقال ابو بكر ومحمد عليه صلوات الله عليهم وبقيل الهولم واجمعوا اذا  
عسله بالسدر او الصابون لا يبيح عليه والرجال والستة في اجتناب الطيب بكونه وما يختلفان في لبس  
المختلط وتغطية الرأس فان المرأة تفعلها دون الرجل لانها عورة **وهو** وتكثر من التلبية عقب الصلوة  
والمستحب ان يرفع بها صوته لقوله من افضل الحج العج والتج والتج رفع الصوت بالتلبية والتج هو الحج الدائم  
بالدائم اي اسما لما قال المجتهد يكثر التلبية في ادبارات الصلوات ثقلا كانت او فرضا وقال الطحاوي في  
ادبار المكتوبات دون الغائبات والغواف جعلها بمنزلة تكبيرة التثنية في ظاهر الرواية في ادبار الصلوات  
من غير تفصيل **وهو** وكلما علا شرفا في صعد مكانا مرتفع **وهو** واديا او لقي ركبا لان التلبية  
في الاحرام على مثال التكبير الصلوات لا انتقال فيوتابها من حال الى حال وكذا عند الانتباه من النوم  
كذا في السجدة **وهو** وبالله رخصه لانه وقت اجابة الدعاء **وهو** واذا دخل مكة استأبى بالمسجد متمكنا  
لانما تك الذنوب اي تذهبها وتستقيم ايضا بكة لانما يتكلم فيها اي يزدهون في الطواف وقيل  
بكة اسم للمسجد ومكة اسم للبلد والمستحب اذا دخل مكة ان يقول اللهم استرني وانا عبدك والبلد بك  
حيث هاربا منك اليك لا فادي فرايضك واطلب رحمتك والتمس رضوانك اسالك مسئلة المظفر  
اليك الخافين عقوقك اسالك ان تستقبلني اليوم بعفوك وتدخلني في رحمتك وتتجاوز عني بخير  
تك وتعينني علي ادا فرايضك اللهم بخي من عذابك وافتح لي ابواب رحمتك وادخلني فيها وعذني من  
الشیطان الرجيم **وهو** استأبى بالمسجد الحرام يعني بعد ما حط انقاله ليكون قلبه فارغا ولا يفكر ليلادخل  
مكة او زيارا فاذا دخل المسجد قال اللهم هذا البيت بينك والحرم حرمك والعبادة عبادك وهذا مقام العائذ  
المستجير بك من النار فوفقني لما تحب وترضى **وهو** فاذا عاين البيت كبر وهلل اي يقول لا اله الا الله والله اكبر  
انت السلام ومنك السلام واليك يعود السلام فحينئذ بالسلام اللهم ايا ناك ونصه يقا بكتاك  
ووفاء بعهدك وابلاء عابته بنبك محمد صلعم والدعائه روية البيت مستجاب **وهو** استأبى بالحجر الا

الاسود فاستقبل وهلل وكبر ويقول عند مشيه من الباب الى الحجر لا اله الا الله وحده لا شريك له صدق  
وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ادعية غير هذه **وهو** ورفع يديه الرفع هنا من السج  
المواطن ويستقبل ياطن كفيه الى الحجر **وهو** واستلم صورة الاستسلام ان يضع كفيه على الحجر ويضع فيه بين كفيه  
ويقبل ان استطاع فان لم يستطع جعل كفيه نحوه وقبل كفيه قال في النهاية استلام الحجر للطواف بمنزلة  
التكبير للصلوة يبدي به الرجل طوافه قال عم ليعيش هذا الحج يوم القيمة وله عيان ينظرها  
ولسان ينطق به يشهد لمن استلم واستقبل بالحقوق **وهو** ان استطاع من غير ان يؤدي مسلا ان التزم  
عن اية المسلم واجب فان لم يستطع تقبيله ولا منه بيده امس الحج شيئا في يده من خرجون او غير  
ثم يقبل ذلك الشيء فان لم يستطع شيئا من ذلك استقبله وكبر وهلل وهذا الاستقبال مستحب ليس  
بواجب يدل عليه قوله ان استطاع كما في قوله ومن طيبا ان كان له **ثم** باخذ عن يمينه مما يلي الباب اي  
عن يمين الطائف لايمن الحجر فان اخذ عن يساره اجزاه وعليه دم وهو الطواف المنكوسي وقال  
الشافعي لا يعتد بطوافه **وهو** وقد اضطلع قبل ذلك اي اضطلع بردايه وهو ان يجعل رداءه تحت ابطه  
الايمن ويلقيه على كتفه الايسر وييدي منكبه الايمن ويغطي الايسر **وهو** سمي اضطباعا لانه يضج **وهو**  
عضده **وهو** فيطوف بالبيت سبعة اشواط الشوط من الحجر الى الحجر **وهو** ويجعل طوافه من وراء الحطيم لانه  
من البيت وهو موضع نصب فيه الميزاب سمي بالانه حطم من البيت اي كسر ويسمى الحجر ايضا لانه حجر من البيت  
اي منح ويسمى خطيرة اسماعيل وفي الحديث من دعا على ظله فيه خطه **وهو** ويرمل في الاشواط الثلاثة الاول  
الرمل بفتحين سرعة المشي مع تقارب الخطا وهذا للتقنين مع الاصطباع وهو سعة قال في الهداية كان  
سبب اظمار الحجل للمشركين حين قالوا احببهم ثم بقي الحكم بعد زوال السبب كالاحكام في صلوة  
الظهر والعصر كان تشويش الكفرة واذا هم المسلمين عند قراتهم القرآن في صلواتهم **وهو** ويشي فيما بقي  
على هيئة اي على التسمية والوقار على رسله والرمل من الحجر الى الحجر هو المنقول من رمل رسول الله صلعم



فان زعمه الكافي في الرمل قام فاذا وجد مسلكا رمل ولا يطوف بدون الرمل في تلك الثلاثة لانه لا بد له ان يقف  
حتى يتم على وجه السنة بخلاف الاستلام لان الاستقبال **بدله** ويستلم الحجر الاكبر وكلامه ان استطاع لان  
اشواط الطواف كركعات الصلوة فكما يفتح كل ركعة بالتكبير يفتح كل شوط بالاستلام الحجر وان لم يستطع الاستلام  
استقبل وكبر وهلل ويستلم غيرهما لانها ليس من قواعد ابراهيم وم والقواعد هي اسكن البيت ولا تسيل  
الركن الباقى لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقبله **ويحتمل** الطواف بالاستلام يعني استلام الحجر الاكبر **وم** ما ياتي  
بالمقام يعني مقام ابراهيم وهو ما فيه حجر الذي ظهر فيه اشرف ميه حين كان يقوم حين نزل له وركوبه حتى  
يأتي الى زيارة ناجر وولده اسمعيل والمقام بفتح الميم موضع القيام وبضمها موضع الإقامة **عليه**  
ركعتين او حيث تيسر من المسجد وبها واجبتان عندنا فان تركها ذكر في بعض المناسك على دوالي  
صلاها في غير المسجد او في غير مكة جاز لانه روي ان عمر رضي الله عنه سبها وصلاها بندي طوي ذكره في  
الكوفي وقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ من الطواف صلي في المقام ركعتين وتلا قوله تعالى واتخذوا من مقام  
ابراهيم مصلية وقال **م** من صلي خلف المقام ركعتين عذابه له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وحشر يوم  
القيوم من الامنين كذا في الشافعي المتحبان يقرأ فيها قل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد فاذا فرغ يعصوا  
لنفسه ولوالديه والمسلمين ولا يصليهما الا وقت مباح ثم يعود الى الحجر فيستلم لان الطواف لما كان ينتج  
بالاستلام فكذا السعي يفتح به بخلاف ما ذكره من جدد الطواف سعي فانه لا يعود الى الحجر فيه **وم** هذا  
الطواف طواف القدوم ويسمى طواف النجاة وطواف القواف اول عهد بالبيت **وم** هو سنة و  
ليس واجب حتى لو تركه لم يكن عليه شيء كذا في الحنفي **وم** وليس على اهل مكة طواف القدوم لانهم  
القدوم منهم وكذا من كان من اهل المواقيت ومن دورها الى مكة لانهم في حكم اهل مكة لقربهم منهم **وم**  
ثم يخرج الى الصفا والافضل ان يخرج من باب الصفا وهو باب بني منقر ومنه وليس ذلك سنة عندنا  
لوضع من غير وجاز وسعى الصفا لان ادم وم لما تاه قال ارحب بالصفا فالتصعد عليا يصعد بحيث

استلام

بحيث يرى البيت لان الاستقبال هو المقصود بالصعود **وم** يستقبل البيت وكثيرا ويصل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم  
ويدعوا الحاجة ويرفع يديه عند الدعاء نحو السجدة ويدعوا الحاجة انما ذكرها هنا ولم يذكر عند  
استلام حالة ابتداء العبادة وهذا حال ختمها فان ختم الطواف بالسعي والدعاء انما يكون عند الفراغ من  
العبادة للعند ابتداءها كما في الصلوة وقال الحسن البصري الدعاء مستجاب في خمسة عشر موضعا في الطواف  
وعند الملتزم وتحت الميزاب وفي البيت وعند زمزم وعلى الصفا وعلى المروة وفي السعي وظف  
المقام وفي عرفات وفي المزدلفة ومنى وعند الجمرات الثلاثة فمنهم من لا يجتمعه بالدعاء في هذه  
المواضع ويستحب ان يقرأ في ايام الموسم خمسة في الطواف **وم** ويخط نحو المروة ويمشي على هبة اي على السكينة  
والوقار ويقول في سعيه ربا غفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم اهديني التي هي اقوم فانك  
تعلم ولا اعلم **وم** فاذا بلغ الى بطن الوادي سعي بين السيلين الاخضرين على الغلب وهما علامتان لموضع الحجر  
دلة وهما شيان مخوفتان من جدار المسجد الحرام الا انهما منفصلتان عن الجدار وسماهما اخضرين  
على طريق الغلب والافاحدها اخضر والآخر احمر ولم يكن اليوم بطن وادي لانه قد كبست السيل  
فجعل هناك ميلان علامتا لموضع المروة ليعرف انه بطن الوادي **وم** حتى ياتي المروة بكما كان الرء  
لانه لو نصب لافتان السعي الى ان تاتي المروة وليس هو كذلك **وم** يفعل كما يفعل على الصفا يعني بين  
التكبير والتفليل والصلوة على النبي والدعاء والرفع **وم** وهذا شوط وهو الصحيح **وم** فيطوف سبعة  
اشواط مبتدئ بالصفا ويختم بالمروة احترازا عن قول الطيوي فانه قال مبتدئ بالصفا ويختم بالصفا  
فيكون على قوله اربع عشرة مرة ومن غير صحيح **وم** ثم يقيم بكة حراما يطوف بالبيت كلما بدله لانه شبه  
الصلوة قالهم الطواف بالبيت صلوة والصلوة خير موضع فكذا الطواف الا انه لا يسعي عقبة هذه  
الاطوفة لان السعي لا يجب الا مرة والتفليل به غير مشروع وانما قال يطوف بالبيت كلما بدله لانه يشبه  
ان الطواف للغيراء افضل من الصلوة ولا اهل مكة الصلوة افضل منه لان الغبراء يقوم بها الطواف اذ رجعوا



على بلادهم ولا تقويم الصلوة واهل مكة لا يقويم الامران وعند اجتماعهما فالصلوة افضل  
**قوله** ويصل كل اسبوع ركعتين وهما ركعة الطواف وكيفية الجمع بين السبعين او اكثر من غير صلوة  
 بينهما عند الحاح او محمد لا يكون سواهما فرفع عن وتر الحوا ان يعرف عن ثلاثة اسابيع او خمسة او  
 سبعة وهذا الخلاف اذا لم يكن في وقت مكره اما في الوقت المكره فانه يكره اجماعا ويؤخر ركعتي  
 الطواف الى وقت مباح **قوله** فاذا كان قبل يوم التروية بيوم خطب الامام الكس خطبة يعني يوم السابع  
 بعد صلوة الظهر وفي النباه قبل صلوة الظهر ويوم التروية هو يوم الثامن **قوله** يعلم الكس فيها الرفع  
 للمني والوقوف بعرفات والاقاضة والماجم عرفات على جهة التعظيم وبين مكة وعرفة ثلثة  
 فراسخ وقيل اربعة وهي من الحل وسمى ساعا يعني فيه من الدعا اي يراق وهي قرية فيها ثلاث سكره  
 بينها وبين مكة فرسخ وهي من الحرم والمستحب ان يصل بها الصلوات الخمس المسبب بكنة وفي الحج  
 ثلاث خطب اولها بهذه والثانية بعرفة يوم عرفة خطبتين قبل صلوة الظهر كلتاهما كافي  
 الجمعة والثالثة بمنى يوم الحادي عشر خطبة واحدة بعد صلوة الظهر يفضل بين كل خطبتين يوم  
 وقال في خطب في ثلاثة ايام متواليات يوم التروية ويوم عرفة ويوم النحر وكل هذه الخطب  
 بعد الزوال بعد صلوة الظهر الا يوم عرفة فان الخطبتين فيه قبل الصلوة ولو خطب قبل الزوال  
 جاز ويكره بخلاف الجمعة فانه اذا ترك الخطبة فيها او خطب قبل الزوال لا يجوز **قوله** فاذا صلى الفجر  
 بمكة يوم التروية خرج الى منى والمستحب ان يكون خروجه بعد طلوع الشمس لان النبي صلى الله عليه وسلم  
 منى بعد طلوع الشمس فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم راح الى عرفات  
 ولو بات بمكة ليلة عرفة وصلى الفجر ثم عدا الى عرفات ومتر بين اجزائه ويكون مسيا  
**قوله** ثم يتوجه الى عرفات فيقيم بها والمستحب ان يكون توجهه بعد طلوع الشمس فاذا بلغ الى  
 عرفة اقام بها حيث احب لا يظن عرفة ويكره ان ينزل في موضع وحده **قوله** واذا زالت

في يوم التروية يوم السابع  
 بعد صلوة الظهر وفي النباه  
 قبل صلوة الظهر ويوم التروية  
 هو يوم الثامن

زالت الشمس من يوم عرفة صلى الامام بالناس الظهر والعصر باذان واحد واقامتين ولا يجزئ فيها بالقراءة  
 لانها صلاتان باركسا في الايام بيدي فيخطب خطبتين فائما يفضل بينهما يجلسه بخفية كما في الجمعة  
 فاذا فرغ من الخطبة اقام المؤذن وان خطب قاعد اجزاء لان القيام افضل لان المقصود تعليم  
 الناس وتبليغهم والقيام امكن في ذلك وان ترك الخطبة او خطب قبل الزوال اجزاه وقد اساء  
 فاذا فرغ من صلوة الظهر اقام المؤذن للعصر لانهما تؤدي قبل وقتها المعهود فتعذر لهما اقامة  
 اعلاما للناس بها ولا يتطوع بين الصلوتين فان تطوع بغيره نظر واشتغل بعمل اخر من كل او ترك  
 اعد الاذان للعصر وعن محمد لا يعيده وتجزيه الاقامة قال في الوجيز امكنه الظهر والراتبة اذ صلاتا  
 لا تفصل ولا يعاد الاذان اذا اشتغل بهما ثم اعلم ان شرائط جواز الجمع عند الحاح وختم الوقت ولكان  
 والاحرام والامام والجماعة ليسا بشرط ثم لا بد من الاحرام قبل الزوال تقديم الاحرام على وقت  
 الجمع فان احرم بعد الزوال فيه روايتان عن ابي ج واحدهما لا يجوز له الجمع حتى لو صلى الظهر  
 الامام قبل ان يحرم بالجمع ثم احرم بالجمع قبل العصر **قوله** بالجمع والماجم جاز اذا صلى الصلوتين جميعا او  
 هو محرم بالجمع وفي الرواية الثانية اذا كان محرم قبل العصر اجزاه وهو قول ابو الحسن لا الظهر لا يفت  
 فعلمنا في وقتنا على شرط الاحرام وانما يحتاج الى ذلك تقديم العصر على وقتها فان صلى الظهر وحده  
 ثم صلى العصر مع الامام لم يكره ذلك عنه ابي ج ولان الامام عنده شرط في الصلوتين جميعا فان ترك  
 مع الامام ركعة من كل واحدة من الصلوتين او شيئا من الصلوتين جاز الجمع اجماعا ولو صلى الامام  
 بالناس في يوم غير يوم ثم استبان انه صلى الظهر قبل الزوال والعصر بعد الزوال فانه يعيد الخطبة والصلوة  
 جميعا **قوله** ومن صلى في حله وحده صلى كل واحدة منهما في وقتها عند الحاح ولان المحافظة على الوقت  
 فرض بالنظر قال النعمان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا اي فرضا موقوتا فلم يتركه  
 الا فيما ورد به الشرع وهو الجمع بالجماعة مع الامام يعني الامام الاكبر فان صلى الظهر بحجاعة لكن لا مع الامام



الكبر لا يجوز له الجمع عند الحاح فكالمنفرد وقال أبو بكر بن محمد بينهما المنفرد لان جواز الجمع للجاجة الى امتداد  
الوقوف والمنفرد محتاج اليه فانه لو صلى كل واحد منهما في وقتها لخل امتداد الوقوف لان المشيوع ان  
يتبع الوقوف من اوله الى اخره متصلا غير منقطع ليكون افضل قلنا نقديم العصر الى وقته انما هو هيا  
الجماعة لا الاجل رعاية امتداد الوقوف لانه يعسر عليهم الاجتماع للعصر بعد ما تفرقوا في الموقف اذ لا  
مناقات بين الصلوة والوقوف فان المصلحة واقفة **وقد** ثم يتوجه الى الموقف يعني الامام والقوم  
مع عقيب انفراد من الصلوة **وقد** فيقف بقرب الجبل وهو يسمى جبل الرحمة وهو عن يمين الموقف و  
عليه وقف آدم **وقد** والعن انهم اذا فرغوا من الصلوتين انشروا ووقف كل واحد منهم حيث شاء  
وكبرون ويملئون ويستجئون بخشوع وتلألأ ويصلون على النبي صلعم ويدعون بحمدهم الى غروب  
الشمس ويستحب ان يقف الامام متوجها الى الكعبة **وقد** وعرفات كلها موقفة الا عشرة وهو اذ دخل  
عرفه ووقف فيه الشيطان وعرفه غير معروف للتأنيث والعلمية **وقد** وينبغي للامام ان يقف بعرفة على  
راحلة لانه يدعو ويدعو الناس بعبادته فاذا كان على راحلة كان يبلغ في مشاهدتهم له ولو وقف  
على قدميه جازا لان الاول افضل والوقوف قايما افضل من الوقوف قاعدا **وقد** يدعون ويعلم  
الناس المناسك ويرفع يديه نحو السماء لان النبي صلعم كان يدعو يوم عرفة فاذا بده كالمستطعم المسكين  
فيقفون الى الغروب يكبرون ويملئون ويدعون ويتضرعون ويصلون على النبي صلعم ويسألون  
الله حوائجهم فانه وقت مرحوميه الاجابة ويكثر الواقف من التمليل والاستغفار والصلوة على النبي صلعم  
والدعاء بقلب خاضع ولا ينبغي ان يقطع التلبية حتى يري حبة العقبه وقال مالك اذا وقف بعرفة قطع التلبية  
قال لان الاجابة باللسان انما هي قبل الاستئذان بالاركان ولنا ان التلبية في الحج كالتكبير في الصلوة فيا  
بها الى اخر حيز من الاحرام وذلك يكون عند الرمي **وقد** ويستحب ان يغتسل قبل الوقوف لانه يوم اجتماع  
كل جمعة والعبد في الهداية وهذا الاختصاص استلوا كفى بالوضوء ان كان في الجمعة والعبد في الامام

108  
والاحرام فان وقف على غير وضوء او جنب لجاز وكذا الوقفت الحائض والنفسا اجزاها **وقد**  
يختتم في الدعاء السنة ان يخفي صوته بالدعاء قال الله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية ولو التبتس على الناس  
ملا شرفي الحج فوقعوا على ان انه يوم عرفة فثبت ان يوم التروية لهم كبرهم لانه يمكنهم الوقوف  
يوم عرفة ولانه ادي العبادة قبل وقتها فلم يحرك من صلى قبل الوقت فان تبين انه يوم النحر اجزاهم  
وحجهم تام لقوله مع حجكم يوم **نحو** **وقد** فاذا غربت الشمس فاض الامام والناس معي على هنتهم  
حتى ياتوا المزدلفة ولا يدفع احد قبل الغروب فان دفع احد قبل الغروب ان جاوز حدة عرفة  
بعد الغروب فلا شيء عليه وان جاوزا قبله فعليه دم ويسقط عنه ذلك الدم اذا عاد الى عرفة  
قبل الغروب ثم دفع عنها بعد الغروب مع الامام وقال زفر لا يسقط وهذا كما قال في مجاورة  
الميعات انه يجب عليه الدم ولا يسقط عنه بالعود الى الميعات وعند الثلاثة يسقط ولو عاد الى  
عرفه بعد الغروب لا يسقط عنه الدم بالاجماع ولو ان الامام ابطأ بالدفع وتبين للناس الليل  
دفعوا قبله لان وقت الدفع قد حصل فاذا تأخر الامام فقد ترك السنة فلا يجوز لهم تركها **وقد** حتى  
ياتوا المزدلفة وهو المشعر الحرام فينبطون بها وتتم المزدلفة لان آدم **م** اجتمع مع حوي في وانه  
دلف منها اي دنا منها **وقد** والمستحب ان ينزلوا بقرب الجبل الذي عليه الميعة اي بوقفة عليه الخلفاء  
النار **وقد** يقال له قرح فسمي بذلك لارتفاعه وهو لا يصف للعلمية منه والعدل من قرح اذا دفع  
ويحترق عن النزول في الطريق كيلا يضر بالمارة ويكثر من الاستغفار في المزدلفة لقوله تعالى فاذا قضيت  
من عرفات فاذا ذكر الله عند المشعر الحرام الى ان قال واستغفروا الله ان الله غفور رحيم **وقد**  
ويصل الامام بالناس المغرب والعشاء اذان واقامة لان العشاء في وقته فلا يفزله اقامة بخلاف  
العصر بعرفة فانه يقدم على وقته فافرد بالاقامة لزيادة الاعلام ونحوي المغرب هنا اذ اذ انقضاء  
وصفته انه اذا غاب الشفق اذن المؤذن واقام فصيل الامام بالناس المغرب ثم يتبعها العشاء بذلك



الاذان والاقامة ولا يتطوع بينهما فان تطوع بينهما او تشاغل بشئ لعاد الاقامة ولا يشترط المنة  
لبن الجح عند ابي ج هلالان المغرب مؤخر عن وقتها بخلاف الجمع بعرفة لان العصر مقدم على وقتها **وقته**  
ومن صلى المغرب في الطريق وحده لم يحزه عند ابي ج ومحمد وعليه لعادتها ما لم يطلع الفجر وقال  
ابن جحيزه وقد اسأ ولو خشي ان يطلع الفجر قبل ان يصل الى المزدلفة صلى المغرب لانه اذا طلع  
الفجر فأت وقت الجمع فكان عليه ان يقدم الصلوة قبل الفوات وقوله لم يحزه عند ابي ج يعني  
انما موقوفه فان عادتها بالمزدلفة قبل طلوع الفجر كانت المعادة هي الفرض وانقلب المغرب  
الاوي نافلة فان لم يجد ما حتى طلع الفجر <sup>انقلب</sup> اذ كان صلى المغرب والعشاء وحده اجزاه <sup>انقلب</sup>  
ان يصليهما مع الامام **فاد** اطلع الفجر صلى الامام بالكسار الفجر بغير صلاة مقدم صلوة الفجر  
هنا لاجل الاشتغال بالوقوف كتقديم العصر بعرفة **ثم** وقف ووقف الكاس معه الى ان  
ان يسفر **اجد** او يتفرعون في الدعاء قلنا في عرفه وهذه الوقوف عندنا واجبة وليس  
بكر حتى لو تركه بغيره ربه **دم** والمزدلفة كلها موقف **الامام** وهو واد ينفصل من دلفة  
عن يسارنا ووقف فيه ابليس متحيرا **ثم** افاض الامام والكاس معه قبل طلوع الشمس حتى ياتوا  
منا الافاضة مع الامام سنة ولو افاض قبله لا يلزمه بشئ بخلاف الافاضة من عرفه كذا في الوجيز  
ويقول اللهم ليك افضت ومن عذاك كفتحت واليك غنيت ومنك هربت فاقبل منك عظم  
اجري وارحم تقري واقبل توبتي واسجب دعوتي ويلبي في اثناء دعائه **قول** فيبدأ بحركة العقبة فيبر  
ميدان بطن الوادي بسبع حصية ويستحب ان يغسل الحصى كذا في المستصفى ويجعل مكة عن يساره  
ومناع عن يمينه ويرمي من كفل الى اعلا ويستحب ان يأخذ حصا الجمار من المزدلفة او من الطريق ولا  
يرمي بحصاة اخذها من عند الجمره لما روي في الحديث ان ما قبل من الحصى يرفع ولا من الحصى  
من لم يقبل حجه فيشتأم به ولوري بها حاز وقد اسأ وقت الرمي في هذا اليوم بعد طلوع الشمس

الشمس ويمتد الى الغروب عند ابي ج **قول** قال ابوس الى الزوال وما بعده وقضاء وان اخره الى الليل  
في هذا اليوم ربي ولا يشئ عليه وان اخره الى الغد ربي وعليه دم ولوري حجرة العقبة بعد طلوع  
الفجر قبل طلوع الشمس يوم النحر حاز عندنا والافضل بعد طلوع الشمس ويجوز لوري بكل ما كان  
من جنس الارض بشرط وجود الاستئنه حتى لا يجوز بالفية ونج واليا قوت ولهذه الواحدة كفاس ترا  
ورمي به مكان حصاة حاز عندنا وكذا يجوز ان يرمي بالطين وقال الشافعي لا يجوز الا بالجر **من بطن**  
الوادي يعني من كسفه الى اعلاه وينبغي ان يقع الحصى عند الجمره ولو كان قريبا منها حتى لو وقع بعيدا  
لم يحزه وحده القرب والبعدان الثلاثة الازرع في حده البعيد ومادونه قريب وفي الهداية مقدار الرمي  
ان يكون بين الراي وبين موضع السقوط خمسة اذرع لان مادون ذلك يكون طرحا ولو طرحا طرحا اجزاه  
لانه رمي الى قدميه وفيه ادنى رمي الا انه مسمى بحالفة السنة ولو وضعها وضعا لم يحزه لانه ليس رمي ولوري  
بالذهب او الفضة او البعر لا يجوز لانه ليس من جنس الارض ولوري بسبع حصيات دفعة واحدة اجزاه  
عن حصاة واحدة **فاد** مثل حصاة الخنزير الخنزير صغار الحصى قليل انه مقدار الحقنة وقبل مقدار النواة  
وقبل مقدار الاغلة ولوري بالكبر من حصى الخنزير واصغر منه اجزاه لانه لا يرمي بالكبار خشية ان يتأذي به  
غيره ولوري فوقعت الحصى على كاس رجل او على ظهره غير ثم وقعت بنفسه على الجمره اجزاه وان  
اخذها الرجل ووضعها لم يحزه وكيفية الرمي ان ياخذ الحصى بطرف ابرامه ويستحب ويرمي به وفي الهداية  
يضع الحصى على ظهر ابرامه اليمنى ويستعين بالمستحبة وضع في النهاية الوجه الاول **فاد** يكسب مع كل حصاة  
وكسب مكان التكبير اجزاه لمحصل الذكر ويرمي من سالم بن عبد الله انه رمي الجمره بسبع حصيات من  
بطن الوادي يكسب مع كل حصاة انه اكبر الله اكبر اللهم جعله حجا مبرورا وافر زلفا مغفورا وعلما مشكورا  
وقال احمد بن حنبل اني ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرمي حجرة العقبة من هذا المكان ويقول كلما رمي بحصاة مثل ما قلت  
**فاد** ولا يقف عنده ما والاصل ان كل رمي بعده رمي فانه يقف عنده وكل رمي ليس بعده رمي فانه لا يقف



عنده ولا يري من الجمار يوم النحر الا حجرة العقبة لا غير **وقد** يقطع التلبية مع اول حصة فان حلق قبل ان يري حجرة العقبة قطع التلبية لانه قد حل من الاحرام والتلبية لا يثبت عند التحلل وانما يؤتى بخلافه ان اراد البيت قبل الرمي والحلق والذبح قطع التلبية عند الحرج **والله** لا يقطع التلبية يؤتى بها في مطلق الا **فم** حرافة الامن السافكون بمنزلة المعتمر والمعتمر يقطعها اذا استلم الحجر وعن ابي اسانيلي عالم حلق او نزول الشمس من يوم النحر لان احرامه بحاله بدلالة عدم اباحة النساء واما اذا فح قبل ان يري قطع التلبية لانه تحلل بالذبح فانه كما لو تحلل بالحلق **فم** يذبح ان احب هذا دليل عدم الوجوب فاذا اراد ان يذبح قدم الذبح على الحلق **فم** ثم يحلق او يقصر والحلق افضل لان النبي صلى الله عليه وسلم دعا للمسلمين ثلاثا والمقصر مرة واحدة ولان ذكر المسلمين في القرآن قبل المقصرين ولان الحلق اكمل في قضاء الغت وفي التقصير بعض تقصير فاشبه الغتال مع الوضوء ويكتفي في الحلق ربع الرأس اعتبارا بالمسح وحلق الكل افضل والتقصير ان يخذ من راس شعره مقدار الاغلة وان كان بربله قروح او غلة لا يستطيع ان يجزئ الموي على راسه وهل هو مستحب او واجب قال بعضهم مستحب وقال بعضهم واجب ولو قلتم اختلفا قبل الحلق فعليه دم وروي الطحاوي انه لا دم عليه عند ابي اسان ومحمد لانه قد ايج لما التحل له في الوجيز **وقد** قد حل له كل شئ الا النساء وكذا انواع الوطى كالتمس والعقبة لا يحل له وقال مالك الا النساء الطيب ولو طاف للزيارة قبل الحلق لا يحل له الطيب والنساء صار بمنزلة من لم يطوف كذا في الدرر **فم** في **وقد** لم ياتي مكة من يومه ذلك او من الغدا ومن بعد الغدا فيطوف بالبيت طواف الزيارة سبعة اشواط ويستعي طواف الاقاصه وطواف النحر والطواف المفروض ووقته ايام النحر واول وقت الطواف بعد طلوع النحر من يوم النحر لان ما قبله من الليل وقت للوقوف بعرفة والطواف رتب عليه واول هذه الايام افضل كما في الاضحية ولا بد من النية في الطواف ولا يفتقر الى التعيين حتى لو طاف ثاريا من عدا وسبح او طالب الغريم ولا ينوي الطواف لا يجزيه عن طوافه بخلاف الوقوف بعرج حيث يعبر من

[illegible]

من غيرنية والفرق ان الوقوف ركن عبادة وليس بعبادة مقصورة والطواف عبادة مقصورة  
ولهذا يستغل بدلا من اشتراط النية فيه لان جهة النية لمعية حتى لو طاف يوم النحر طوافا كان واجبا  
على نفسه كان عن طواف الزيارة كما في صوم رمضان وان شئت قلت لان الوقوف ركن يقع في  
نفس الاحرام فنية المج يشتمل عليه وطواف الزيارة يؤدي بعد التحلل فوجود النية في الاحرام  
لا يغني عن النية في الطواف لانها لا تشتمل عليه قال في النباهة الامور الاربعة وهي الرمي والتلج  
والحلق والطواف تغفل في ايام النحر على الترتيب وصنا بطه **وطاف** التلج والرمي والتلج والرمي  
الحلق والطواف ويجب على الطائف ان يكون ساترا لعورة طاهرا من الحدث والتنجس لقوله  
الطواف بالبيت مسلوة فافلوا فيه من الكلام فان اخل بالطهارة كان طوافه جائزا عندنا وقال الشافعي  
لا يعتد بطوافه وتكلم اصحابنا المتأخرون في ان الطهارة هل هي واجبة او مستحبة فقال ابن شجب  
وقال ابو كبر الدرازي واجبة والدليل على انها ليست بشرط في الطواف ان الطواف ركن من اركان الحج فلم  
تكن الطهارة من شرطه كالوقوف وان طاف وفي ثوبه نجاسة اكثر من قدر الدرهم كره له ذلك ولا شيء  
عليه وان طاف وقد انكشف من عورته قدر الاچوز معه الصلوة اجزاه الطواف وعليه دم والفرق  
ان النجاسة لم يمنع منها المعنى يختص بالطواف وانما منع منه لانه تلويث للمسجد ولا كذلك الكشف  
لانه ممنوع من المعنى يختص بالطواف بدليل قوله دم لا يطوفن بالبيت مشرك والاعريان ولهذا  
اختص النبي عنه بالطواف اوجب بقضايه فكان عليه حبرانه ولو طاف زحفا على دبره ان كلفه  
قادر على المشي اجزاه ولا شيء عليه وان كان قادرا فعليه الاعادة مادام يمكنه وان جع الى الله  
فعليه دم وكذا اذا اطيبت محمولا ان كان لعله اجزاه وان كان لغيره علة يجب الاعادة او الدم وحل  
بجزءي الحامل من طواف قال الخنذي يخرى ذلك عن الحامل والمحمول جميعا وان نوى الحامل الطواف  
عن نفسه وعن المحمول او لم يفعله او وجب على نفسه الطواف زحفا فعليه ان يطوف ماشيا فان طاف



زحفا كما اوجب اجزاء واذا اقيمت الصلوة وهو يطوف او سعي تركه وبطل في شتم بني عليه بعد  
 الفرغ من الصلوة **فان** كان سعي بين الصفا والمروة عقيب طواف القدوم لم يرط في هذا  
 الطواف ولا سعي عليه لان السعي لم يشيع الا مرة واحدة وكذا الرمل ما شيع الا مرة في طواف بعده سعي و  
 لو طاف تطوعا في احرام الحج وسعي بعده لم تجب عليه السعي في طواف الزيارة واعلم ان السعي هو بعد هذا  
 الطواف لانه واجب الواجب يترتب بعد الفرض لكن لما كان هذا اليوم فيه جمع من المناسك خص  
 في تقديمه بعد طواف القدوم تيسيرا ومن شرط تقديمه مع طواف القدوم ان يكون في اشهر الحج **وقد** حل له  
 النساء وكذا اذا طاف اكثره حل له النساء لان اكثر حكم الكل **وهذا** الطواف هو المفروض في الحج اذ هو المأمور  
 في قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق والركن في هذا الطواف اربعة اشواط وما زاد عليها واجب لثمة الركن  
 هو الصحيح لان الشرط الواحد مفروض بالكتاب والسنة الباقية احتمال ان النبي مم فعلمنا بان الكتاب واحتمل  
 انه فعلمنا ابتداء جعلناه في النصف بيان الكتاب وجعلنا النصف واجبا عملا بالاحتمالين كذا في الجوز  
**وهو** كبره تاخير عن هذه الايام يعني ايام النحر لانها موقت بها وافضلها اولها **فان** اخرها  
 لزمه دم عند الحج طاف في الينابيع الا ان تكون امرأة حائضا او نفسا فتؤخر الطواف حتى يمضي ايام  
 النحر لزمه دم ايضا عند الحج طواف الاصل عند الحج طاف الحلق يختص بزمان وهو ايام النحر وبمكان  
 وهو الحرم فان فقد منهما شئ لزمه دم وعند بكس لا يختص بهما وعند يختص بزمان وهو الحرم ولا يختص  
 بزمان وعند زفر يختص بزمان ولا يختص بالمكان وهذا الخلاف في حق التضييق بالدم اما في حق التحلل لا  
 يتوقف بالاتفاق اي انه يحصل التحلل انما كان **فان** سعى بعد طواف الزيارة  
 اذ افرغ منه يرجع من ساعته الى منى ويبعث بها فان بات بمكة فقد ساء ولا ينبغي عليه **فان** زالت  
 الشمس من يوم النحر الى الجمار الثلاث ولو رمي هو قبل الزوال لا يجوز **فان** سعى بالتي يلي المسجد يعني  
 مسجد الخيف الخيف ما اخذ من الجبل وارتفع من كسبل الماء كذا في الصحيح **فان** سعى في سبيل حياض كبر مع

في يوم النحر من سعى في سبيل حياض كبر مع

مع كل حصاة وذلك بعد ان يصلي الظهر **فان** سعى كل حصاة اي يقول بسم الله والله اكبر ويرفع يديه معقب  
 كل حصاة ويدعو الله بحاجته ويجعل باطن يديه نحو السماء كما في سائر الادعية ويلقي بها اخذ من كل يده  
 هذا قول الكشي وفي ظاهر الرواية يجعل بطن كفي نحو الكتبة ذكره الخنيزي في باب منعة الصلوة **ويقف**  
 عنده اي عند الحجرة فيه عوا لانه رمي بعده رمي فكان من سنة الوقوف بعده ويستحب ان يرمي هذه الحجرة  
 والثانية **فان** سعى يرمي التي يليها ذلك ويقف عنده **فان** سعى يرمي حجرة العقبة كذلك ولا يقف عنده لانه رمي ليس  
 بعده رمي والاصل ان كل رمي بجوزي فانه يقف بعده وكل رمي ليس بعده رمي فانه لا يقف بعده لان الحجة  
 قد انتهت **فان** كان من الغد الجمار الثلاث بعد الزوال كذلك ان يفعل كما فعل بالامس فيقف عند الاول  
 ليتين ولا يقف عند حجرة العقبة اوقات الرمي اربعة ايام يوم النحر وثلاثة ايام بعده ففي الاول وقت مكروه  
 وهو ما بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس مسنون وهو ما بعد طلوع الشمس الى الزوال ومباح وهو ما بعد  
 الزوال الى المغرب وما بعد ذلك الى طلوع الفجر مكروه وفي اليوم الثالث من طلوع الفجر الى الزوال  
 لا يجوز وما بعده الى الغروب مسنون ومن بعد الغروب الى طلوع الفجر مكروه فان رمي بالليل قبل  
 طلوع الفجر جاز ولا شئ عليه واما اليوم الرابع فعند الحج ومن طلوع الفجر الى الغروب الا ان ما قبل  
 الزوال مكروه وما بعده مسنون وعندهما وفيه ما بعد الزوال ولا يجوز قبله فيسأ على الثاني والثالث  
 وايوح طاقسه على اليوم الاول فاذا غربت الشمس يوم الرابع لا يجوز ان يرمي بالليل لانه قد مضى  
 وقت الرمي فسقط فعله ويجب عليه دم للسقوط ذكره الخنيزي **فان** سعى اراد ان يعجل النحر فليكن  
 النحر يسكون الغاء وهو الرجوع فاليوم الاول يسمى يوم النحر والثاني يوم القربا لثان لان الناس يتوفون  
 فيه واليوم الثالث النحر الاول واما يجوز النحر قبل طلوع الفجر من يوم الرابع اما اذا طلع تعين عليه  
 الرمي ويوم الرابع يسمى يوم النحر الثاني يوم الرابع هو يوم الثالث عشر فليطلع النحر فيه وهو كمنى لانه  
 الوقوف للرمي له دخول وقت الرمي والافضل ان يقيم لان النبي لم يلقه حتى رمى الجمار في اليوم الرابع



واما قوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه وهذا اليوم الثالث من ايام النحر وقوله تعالى ومن تأخر  
فلا اثم عليه اي تأخر الى اليوم الرابع فان قدم الرمي في هذا اليوم يعني يوم الرابع قبل الزوال  
بعد طلوع الفجر جاز عند ابي حنيفة وهو الحسن لانه لما ظهر اثر التخفيف في هذا اليوم في حق الترك فلان  
يظهر في جوازها في الاوقات كلها اذ في وقت الاكس ومحمد لا يجوز الرمي فيه الا بعد الزوال ويكره ان يبيت  
ليالي من الايام وكان عمر رضي الله عنه يؤدب على ترك المقام بها كذا في الهداية فان بات في غير موضعها  
لا يلزم شيء عندنا لانه واجب يستل عليه الرمي في ايامه فلم يكن من افعال الحج فتركه لا يوجب الجيرة كذا في النهاية  
**قوله** ويكره ان يقدم الانسان ثقله الى مكة ويقوم حتى يرى ثقله بفتح الثاء والقاف وهو متاعه وخدمه وقد  
روي ان عمر رضي الله عنه كان يمنع من ذلك ويقول عليه لانه يوجب شغل قلبه فيمنعه من اتمام  
سنة الرمي وكذا يكره للانسان ان يجعل شيئا من حوائج خلفه ويصير مثل الثقل وشبهه لانه يشغل قلبه ولا  
يتفخ للعبادة قطع وجهها لان قلبه حيث رحله ومتاعه **قوله** فاذا انفر الى مكة نزل بالمحصب وهو الابط يعني  
اذا فرغ من رمي الجمار ومضى الى مكة اتى وادي الابط ووقف فيه ساعة على راحته يدعو ويقول خفيف  
بني كنانة والنزول بسنة عندنا لان النبي صلى الله عليه وسلم نزل به قصد **قوله** ثم يدخل مكة فيطوف بالبيت سبعه اشواط  
لا يرمل فيها لانه لا يسعى بعده وخصص للنساء التحيف في تركه ولا يسعى بعده لان السعي لا يتكرر ويصير كتحية  
الطواف بعده لان ختم كل طواف بكعتين سوا كان الطواف فرضا او نفلا كذا في النهاية **قوله** وهذا الطواف  
طواف الصدر ويسمى طواف التوديع بفتح الواو وطواف آخر عند البيت لانه يؤرخ البيت ويصدر  
عنه ويدخل وقتة اذا دخل له النفر الاول **قوله** وهو واجب الاعلى اهل مكة لانه يجب لفافة البيت وتوديعه  
وهم لا يفارقونه ولا يصدر عن عنده وكذا من كان في حكم اهل مكة من اهل المواقيت ومن دونها الى مكة  
لانهم في حكم اهل مكة بدليل جواز دخولهم مكة بغني احرام وانما كان طواف الصدر واجبا لقوله لم يجمع  
هذا البيت فليكن آخر عمره به الطواف والامر للوجوب فان تشاغل بمكة بعد طواف الصدر فليس طواف  
عليه

طواف آخر ومن اتى حنيفة اذا اقام بعده الى العشر استحب له ان يطوف طوافا آخر ليكون موقفا  
للبيت من غير فاصلة ومن نفرد لم يطوف للصدر فانه يرجع مالم يتجاوز الميقات فان ذكر بعد  
مجاورة الميقات لم يرجع ويلزم دم فان رجح رجح بعرة ويبتدئ بطوافها لانه تعيين عليه  
بالاحرام فاذا فرغ من عمره طاف للصدر وقطع عنه الدم **قوله** ثم يعود الى اهله في هذه الاشارة الى اهلته  
المجاورة وقد صرح به في المصنف فقال تكره المجاورة بمكة عند ابي حنيفة لخوف الليل وقلة الحرمة وتوطئ  
المسببة وضوف الوقوع في الذنب فان الذنب فيها عظيم القبح اقبل منه في غير ما وعندها لا تكره المجاورة  
بل هي افضل **قوله** فان لم يدخل الحرم مكة وتوجه الى عرفات ووقف بها على ما قدمناه فقد قطع طواف  
القدوم لانه انما يلزم لدخول مكة ولم يدخل كما لا يلزم تحية المسجد اذا لم يدخله **قوله** ولا شيء عليه تركه  
لا لئلا يترك السنن لا لئلا يجزى الجارية ومن ادرك الوقوف بعرفة ما بين فقال الشمس من يومه فلي  
طلع الفجر من يوم النحر فقد ادرك الحج سوا كان عالما بها او جاهلا ولو وقف قبل الزوال لم يعتد به  
وقال مالك وقت الوقوف من طلع الشمس من يوم عرفه قال في الهداية اذا وقف بعد الزوال فافان  
من ساعة اجزاه عندنا لقوله من وقف بعرفة سبعة من ايام او نهارا فقد تم حجه الا انه اذا وقف  
من النمار وجب عليه ان يدا الوقوف الى بعد الغروب فان لم يفعل فعليه دم وان وقف من بعد الغروب  
لم يجب امتداد **قوله** ومن اجتاز بعرفة وهو نائم ومغمى عليه او لم يعلم ان بعرفة اجزاه على ذلك من الوقوف  
وهذا احرم وهو مفقود ثم اغنى عليه حال الوقوف فانه يجزيه الوقوف اجمالا لان ما هو الركن قد جاز  
وهو الوقوف فلم يمنع الاغما والنوم كركن الصوم وانما احتل منه النية وهي ليست بشرط لكل ركن  
وان اغنى عليه قبل الاحرام فاهل عنه احد من دفقة او من غيرهم ووقفه بالملك كلها اجزاه عند ابي حنيفة  
خلافه كذا في العجوة ولو شاق على الحرم وقت العشاء بحيث لا يتسع باربع ركعات ولم يصل العشاء  
وكان يخشى اذا شغل بالصلوة فانه اتيان بعرفة للوقوف فانه يترك الصلوة ويذهب الى بعرفة لان ادله



الصلوة وان كان كذا فغوات الحج مشقة عظيمة لانه يحتاج في قضاءه الى مال خطير وسفر بعيد وعام قابل للحزن  
فوت الصلوة فان قضانا يسيرا والتنايقول يريد الله بكيم اليسر **والمرأة** في جميع ذلك كالرجل  
لانها من طيبة كالرجال **ولا** غيرنا لا تكشف كسها لانه عورة والاحرام لا يسبح كشف العورات وهذا  
قالوا ان لها ان تلبس المخيط والخمار والخف **ولا** تكشف وجهها لقوله مع احرام المرأة في وجهها ولو كانت  
شيئا على وجهها وجافته حاز لانه بمنزلة الاستقلال بالحمل **ولا** لا ترفع صوتها بالتلبية لانه صوتها  
عورة **ولا** لا تزل في الطواف لانه لا يؤمن ان يتكشف بذلك شي من بدن **ولا** لا تسعي بين الميادين  
الاخضرين اي لا تزل في بطن الوادي لان ذلك لا طما للجلد والمرأة ليست من اهل **ولا** لا تحلق راسها  
لكن تقصر لان الحلق في النساء مثله كالحلق في الرجال ولا تستلم الحجر بحفرة الرجال لانها ممنوعة من  
مكاسمتهم **باب القرآن** هو مشتق من اقتران التثني بالشئ في اللغة وفي الشئ عبارة  
عن الجمع بين احرام العرة والحج وافعالهما في سفر واحد وكان ينبغي ان يقدم القرآن لانه افضل الا  
ان قدم الافراد من حيث الترتيب من الواحد الى الاثنين والواحد قبل الاثنين قل مع القرآن عندنا  
افضل من التمتع والافراد وقال الشافعي الافراد افضل وقال مالك التمتع افضل من القرآن للعلوي  
انس بن مالك قال كنت اخذ ابنه عام ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تقصع بخرتها ولعابها يسيل على كتفي  
وهو يقول ليك تحبة وعرة معاك في النهاية ولان في القرآن زيادة لبيك وهو اراقة الدم قال مع  
افضل الحج والتبع ولان فيه كسامة الاحرام بهما من الميقات الى ان يفرغ منهما ولا كذلك التمتع  
المراد من قوله افضل من الافراد اي من افراد كل واحد منهما باحرام على حدة الا ان يكون المراد ان  
باحدة الغنير لانه اذا لم يات الا باحدة هي فالقرآن افضل بلا خلاف اذا لا احد يشك الحمد ان الحج وحده  
والعرة وحده لا يكون افضل منهما جميعا وبهذا كما يقال في صلوة التعل اربع افضل من اثنين عند الحج  
يفهم من هذا بان الاثنين بربع بتسليم واحدة افضل من الاثنين بها بتسليمتين اما اذا اقتصر على

على اثنين الغنير فلا خلاف لاحد ان الاربع افضل فعلم بهذا ان قوله القرآن افضل من الافراد اي من  
افراد الحج والعرة بعد الاثنين بهما جميعا اما اذا لم يات الا باحدة فلا خلاف في ان القرآن يكون  
افضل **والمرأة** وصفة القرآن ان يبل بالعرة والحج معاً من الميقات تقدم العرة لان الله تعالى قدما  
بقوله فمن تمتع بالعرة الى الحج ولان افعالها مقدمة على افعال الحج **ولا** يقول عقيب الصلوة اللهم  
اني اريد الحج والعرة بتقديم ذكر الحج تبركا بقوله تعالى واتوا الحج والعرة فمن حال الى الاول قال للافعال  
العمة مقدمة على افعال الحج فاذا دخل مكة ابتدأ فطاف بالبيت سبعة اشواط يركل في الثلاث الاول  
لانه طواف بعده يسعي ويصير ركعتي الطواف **ولا** يسعي بعد ما بين الصفا والمروة وبهذه افعال  
العمة ثم يطوف بعد طواف القدوم ويسعي كما قلنا في المفرد ولا يخلق بين العرة والحج لان ذلك  
جناية على احرام الحج وان حلق بعد طواف العرة وسعيها وبين القدوم فعليه دعان ولا يحل  
من عمرته وفي هذا الفصح بان يقع جناية على الاحرامين جميعا فان طاف القارن وسعى اول الحج ثم  
طاف في العرة والتكاليح فان طاف فحين معالجته وعمرته ثم سعا بعده سعيين اجزاه  
لانه اتى بالمستحق عليه وقدا سلب تأخير سعي العرة وتقدم طواف القدوم عليه ولا دم عليه جماعا  
اما عند فطاه لان التقديم والتأخير في المناسك عندها لا يوجب الدم واما عند الحج و  
فطواف القدوم منه وتركه قطعاً لا يوجب الدم فتقدمه اولى كذا في الهداية **ولا** اذا ربي حجرة  
العقب يوم النحر شاة او بدنة او بقرة او سبع بقرة وهذا دم القرآن فان قيل ما الافضل  
سبع بدنة او شاة قيل ايها كان اكثر لحافها افضل لان بالكثر تكثر منفعة المساكين فلو ان القرآن  
حلق اولاً ثم ذبح فعليه دم عند الحج لان عليه ان يذبح ثم يحلق وقال ابو الحسن ومحمد لا شيء عليه لان  
التقديم والتأخير عندها لا يوجب الدم وكذا لو ذبح قبل التري يجب عليه دم عند الحج وكذا في  
الحج **ولا** وهذا دم القرآن وهو دم عندنا شكر الله تعالى على توفيق الجمع بين العبادتين لادم  
سبحانه



جبر حتى يجوز الأكل منه عند نالائه وجب لا ارتكاب مخطوكة لا ضحية وعند الشافعي دم جبر حتى لا  
يجوز الأكل منه عنده **فان** لم يكن ما يذبح صام ثلاثة ايام في الحج احراما يوم عرفه ولا يجوز صوما  
الابنية من الليل كسائر الكفارات وهو مخير في الصوم ان شأنا بجه وان شاء فرفه ويجوز ان  
يصوم الثلاثة الايام قبل يوم السابع من ذي الحجة اذا كان قد احرم بالعمرة ولا يجوز قبل احرام  
العمرة ولا بعد يوم عرفه والا فضل ان يصوم قبل يوم التروية ويوم النحر ويوم عرفه لان  
الصوم بدل عن الهدي فيستحب تأخيرها الى اخر وقت رجاء ان يقدر على الهدي كما يستحب تا  
خير التيمم الى اخر الوقت رجاء ان يقدر على الماء **فان** فاته الصوم اى صوم الثلاثة الايام حتى دخل  
يوم النحر لم يحرم الا الدم اى دم القران فان لم يقدر على الهدي تحلل وعليه دمان دم القران  
ودم التحلل قبل الهدي وان قدر على الهدي في خلال صوم الثلاثة او بعد ما قبل يوم النحر لم  
يهدى وقطع حكم الصوم وان وجد الهدي بعد ما حلق قبل ان يصوم السبعة في ايام الذبح او بعد  
فلا هدي عليه لان التحلل بعد حصول المقصود بالخلف لا يغير حكم الخلف **فان** يصوم سبعة ايام اذا خرج  
لا اهله يعني بعد ما مضت ايام التشريق لان الصوم فيها منتهى عنه وليس صوم السبعة بدلا عن  
الهدي فانه يجوز صوما مع وجود الهدي كذا قل الجرجاني وان لم يكمل حتى مضت ايام النحر ثم وجد  
الهدي فصومه تام ولا هدي عليه لان الذبح موقت بايام النحر فاذا مضت فقد حصل المقصود  
وهو اباحة التحلل فصار كأنه تحلل ثم وجد الهدي **فان** وان صام ما يكف به فرائضه من الحج احراما  
يعني بعد مضي ايام التشريق وعند الشافعي لا يجوز الا بعد الرجوع والوصول الى الوطن لانه معلق  
بالرجوع ولنا ان معنى رجعت اى فرغت من اعمال الحج لان الفراغ سبب الرجوع الى اهله في ازار  
الاداب بعد وجوب السبب **فان** لم يدخل القارن مكة وتوجه الى عرفات فقد صار راضيا  
لعمرة بالوقوف هذا اذا توجه قبل ان يطوف بها اربعة اشواط اما اذا طاف بها اربعة اشواط

اشواط او طاف ولم يسع بين الصفا والمروة فانه لا يكون راضيا ويكون قارنا ودم القران على حاله  
واجب وعليه ان يقضي ما تبقى من طواف بعد طواف الزيارة ويسعى ثم انه لا يصير راضيا بالحج  
التوجه هو الصحيح من مذهبا للحج طواف الفرق بين مصلي الظهر يوم الجمعة اذا توجه اليها و  
بين هذا التوجه ان الامر هناك بالتوجه وهو متوجه بعد اداء الطواف والتوجه هنا منهى عنه قبل  
اداء العمرة فافتقر **فان** وبطل عنه دم القران لانه لما ارتفعت العمرة صار كالمفرد والمفرد لا دم  
عليه **فان** وعليه دم لرفض العمرة وهو دم جبر لا يجوز الاكل منه **فان** وعليه قضاء ما يعني بخلافه  
ايام التشريق لانه بشر وعنه فيها اوجبها على نفسه فقد صرح منه الوجوب ولم يوجد منه الاداء  
فلزمه القضاء **باب التمتع** قدم القران على التمتع لانه افضل منه والتمتع في  
اللغة الترفق وفي الشعر عبارة عن الجمع بين احرام العمرة وافعالها او اكثر افعالها واحرام الحج  
وافعالها في شهر الحج من غير الامام صحيح باهله قال **الح التمتع** عندنا افضل من الافراد هذا هو الصحيح  
وعن ابي طالا افراد افضل لان التمتع كفوفه واقع لعمرة بدل لانه اذا فرغ من العمرة فكأنه في  
حق الميعات لانه يقيم بمكة حلالا ثم يحرم للحج من المسجد الحرام والمفرد سفره واقع لخجة والحج  
فريضة والعمرة سنة والسفر الواقع للفضن افضل من السفر الواقع للسنة وجه القول الاول  
ان في التمتع جمعا بين العبادتين شبه القران ثم فيه زيادة شئك وهو ارافة الدم وسفره  
واقع لخجة وان تحللت العمرة لانه تابع للحج كتحلل السنة بين الجمعة والسعي اليها **فان** والتمتع على  
وجبهين متمتع ليسوق الهدي ومتمتع لا يسوق الهدي ومعنى التمتع الترفق باداء النكاحين  
في سفر واحد من غير ان يلزم باهله بينهما اما ما صححنا بخرن عن الامام الفاسد فانه لا يمنع صحة  
التمتع عند ابي طالا الا ان لم هو النزول باهله والامام الصحيح انما يكون في التمتع الذي لا  
يسوق الهدي اما اذا ساق الهدي فالامام فانه يمنع صحة التمتع خلافا لعمرة **فان** وصفه التمتع



الذي لا يسوق الهدي ان يبتدي من الميقات فيحرم بعمرة ويدخل مكة ويطوف ويسعى  
بحلق او بغيره وقد حل من عمرته وهذا هو نفس العمرة فان قلت لم لا يكون في العمرة طواف القدوم  
والاطواف الصدر قلت اما طواف القدوم ولان المعتمر عند قدومه الى البيت يكن من اداء  
الطواف الذي هو ركن في هذا الشك فلا يشتغل بغيره بخلاف الحج فانه عند قدومه لا يتمكن من  
الطواف الذي هو ركن واما طواف الصدر فان معظم الركن في العمرة الطواف وما هو معظم ركن في الشك  
لا يكره عند الصدر كما لو قوف في الحج لان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون معظم الركن في الشك وهو بغيره  
في ذلك الشك كذا في النهاية **وهو يقطع التلبية** اذا ابتدأ بالطواف يعني عند استلام الحجر لان المقصود من العمرة  
هو الطواف فيقطعها عند افتتاحها **ثم يقيم بكة** حلالا الى وقت احرام الحج لانه لم يسبق عليه من افعالها  
**فادان** يوم التروية احرم بالحج من المسجد هذا الوقت ليس بلان شاء احرم بالحج قبل يوم  
التروية وما تقدم احرامه بالحج فهو افضل لان فيه اخلا والمسارة والرغبة في العبادة كذا في النهاية  
قوله من المسجد التقييد بالمسجد للافضلية واما الجواز فيجوز الحرام ميقات **وهو** يفعل ما يفعله الحاج المفرد  
الا انه لا يطوف طواف التمتع لانه لما حل صار هو والمكي سواء ولا تخية لذلك كذا هنا ويرى في طواف الزيارة  
ويسعى بعده لانه اول طواف للحج بخلاف المفرد لانه قد طاف للقدوم وسعى ولو كان هذا المتمتع بعد احرام  
بالحج طواف تطوعا وسعى قبل ان يروح الى منى لم يرى في طواف الزيارة ولا يسعى بعده لانه قدما في بكة  
**قوله** وعليه دم اي دم المتمتع **قوله** فان لم يحرم صام ثلاثة ايام في الحج وكسبته اذا رجع الى اهله ويجوز ان يصوم  
هذه الثلاثة بعد احرام العمرة قبل احرام الحج بشرط ان يكون في اشهر الحج ولا يجوز ان يصومها قبل احرام  
العمرة فان صامها بعد احرام العمرة قبل ان يطوف لها جاز **قوله** فاذا اراد المتمتع ان يسوق الهدي احرم  
وساق هديه وهذا هو الوجه الثامن المتمتع وهو افضل من الاول الذي لم يسبق وانما قدم الوجه الاول  
على هذا مع ان هذا افضل لان هذا وصفا له وتقدم الذات او في تقديم الصفات قال في النهاية اذ كان

ساق المتمتع الهدي ففيه قيد لابد من معرفته وهو انه في هذه المتعة انما يصير محرما بالتقليد والتوجه اذا  
حصل في اشهر الحج اما اذا لم يحصل فيها لا يصير محرما ما لم يدرك الهدي ويسير معه لان تقليد هدي المتعة في غير  
الاشهر لا يعتد به ويكون تطوعا وهدي التطوع ما لم يدركه ويسير معه لا يصير محرما **قوله** فاذا كانت بدنة قلدا  
بزيادة اي قطعة او نخل او شئ من الحاشية والتقليد اولى من التجليل لان للتقليد ذكر في القرآن قال تعالى  
ولا الهدي ولا القلائد فنثبت شرعية التقليد بالكتاب والسنة والتجليل ما ثبت الا بالنسبة وهو غير مقصود  
للاعلام خاصة بل يشاركه في ذلك معان اخرى هي دفع الذباب ورفع الحرق والبرد والتقليد للاعلام  
خاصة من خشاكة وصورة التقليد ان يربط على عنق بدنة قطعة من اديم او نخل والمعنى به ان هذه البدنة  
لادارة الدم فيصير جلده من قريب مثل هذه القطعة من الجلد حتى لا يمنع من الماء والعلف اذ اعلم انه هدي  
وسه انما يكون فيما يغيب عن صاحبه كالابل والبقر اما الغنم فانه يضيغ اذ لم يكن مع صاحبه فلهذا  
لا تقلدوا الا في ان يلبى ثم يقلد لانه يصير محرما بالتقليد والتوجه فكان تقديم التلبية اولى ليكون  
في الاحرام بها بالتقليد **قوله** ويشعر البدنة عند الكس ومحمد ولايسن الاشعار في غير الابل وصفته  
ان يطعن في كفل السنام من الجانب الايمن بابرة او سنن حتى يخرج منه الدم ثم يبلح السنام بذلك  
اعلاما للكنس انه قربته **قوله** وسوان يشق سنامها من جانب الايمن وفي الهداية الاشبه الايسر الاشبه  
سواها الصواب في الرواية لان الهدايا كانت منقلبة الى رسول الصلح وكان يدخل بين بعيرين من قبل  
الركوس فكان الرمح يمينه لانه كان يقع طعنه او لا على يسار البعير فان كانت البدنة صعبة جاز  
ان يشق من اي الجانبين شاء على حسب قدرته **قوله** ولا يشعر عند الحج فانما ذكر قوله اقبل قوله لانه  
كان يري الفتوى على قولها ذكر في الهداية ان الاشعار مكره عند الحج لا وعند غيرها عند  
الشافعي كونه لانه مروي عن النبي صلعم ولهما ان المقصود من التقليد ان لا يهاج ولا يؤذي اذا  
ورد ماء او كلاً او يريد اذا دخل وان في الاشعار اتم لانه الزم لان القلادة قد تحل او تسقط والاشعار



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في خلقه  
الغرائب العجيبة والآيات  
الظاهرة الباهرة

لا يفارقها فكان الزم لها من التقليد ولان التقليد مبين لما يحتمل من الزلية مثله فقا للجينة والي  
انه مثله والمثلة منه عناء ولو وقع التعارض بكونه مثله وكونه سنة فالنتج للحرم لان النبي صلى الله  
عن ايلام الحيوان الا بالاطية وهو ايلام لغيره فكله ولان الاحرام يحرم ما كان مباحا فاما ان تتبع ما  
كان محظورا فلا ولا اشعار بكونه قبل الاحرام فكذا بعده **م** دخل بكفة طاف كعبتي وطوافه وكعبته  
سدا للعره **م** ولم يحلل حتى يحرم بالبح يوم التروية سدا ليس بلان حتى لو احرم يوم عرفة  
حاز **م** فان قد الاحرام قبله جاز وكل ما قبله فموا فضل لما فيه من المسارعة **م** وعليه دم  
وهو دم التمتع وقد فعله بالهدي الذي ساقه **م** فاذا خلق يوم النحر فقه حل من الاحرامين جميعا  
اي احرام الحج والعره جميعا **م** وليس لاهل مكة تمتع ولا قران وكذا اهل المواقيت ومن  
دونها مكة ومن فعل ذلك منهم كان مسيئا وعليه لاجل اسائه دم ويوجبناية لا يجوز الاكل منه  
والحجبة الصوم اذا كان معسر اللبدين الهدى **م** وانما لهم الافراخاضة ولو خرج المكي الى الكوفة  
وقرئ مع قرانه ان عمرته وحجته سقائيتان والامام لا يوثر ولوا حرم بعد ما خرج الى الكوفة فبجر  
ثم دخل مكة لم يكن متمعا لان الامام باهله يبطل تمتعه فصار كالكوفي اذا رجع الى اهله **م** فاذا  
عاد التمتع الى بلده بعد فريضة من العرة ولم يكن ساق الهدى يبطل تمتعه لانه لم ياهله بين التمكن  
الى ما صحى او به يبطل التمتع واذا ساق الهدى فالمام لا يكون صحيحا ولا يبطل تمتعه عندها وقال  
محمد يبطل تمتعه لانه اذا هاجس فبين ولانه لم ياهله ولما ان العود مستحق عليه لاجل الحلق لان الحلق  
موقت بالحرم وجوبه عند الحج **م** ولو استجابا عنه الى الكس والعوبين مع صحة الامام وقيد بالتمتع **م**  
اذا القائل لا يبطل قرانه بالعود الى بلده والتقييد ببلده جميعا اما اذا رجع الى غير بلده كان متمعا عند  
الحج **م** فلو كان له حج من مكة وعندها لا يكون متمعا ويكون كانه رجع الى بلده ولا فرق عندها  
بين ان ينوي الإقامة في غير بلده خمسة عشر يوما او لم ينو وقيل من شرطه ان ينوي الإقامة خمسة عشر يوما

قوله

يوما **م** بعد فريضة من العرة اي بعد ما حلق اما قبل ان يحلق فان تمتعه لا يبطل عندها وقال محمد يبطل **م**  
ومن احرم بالعره قبل اشهر الحج فطاف لها اقل من اربعة اشواط ثم دخلت اشهر الحج فتمتها وارضى بالحج  
كان متمعا لان الاحرام عنده ناشرا فليس بتقديمه على اشهر الحج وانما يعتبر الاداء فيها وقد وجد اكثر  
فيما ولا اكثر حكم الكل **م** وان طاف لعرته قبل اشهر الحج اربعة اشواط فصاعدا ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمعا  
لان ادعى الاكثر قبل اشهر الحج اربعة اشواط فصاعدا اذا تحلل منها قبل الاشهر والاصل في المناسكات  
الاكثر حكم الكل ولا اقل له حكم العدم فاذا حصل الاكثر قبل الاشهر فكانت حصلت كلها قبل الاشهر  
وقد ذكرنا ان التمتع هو الذي يتم العرة والحج في الاشهر **م** واشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة  
فان قيل كيف يكون شهران وبعض الثالث اشهر اقل اقامة لاكثر الثلاثة مقام كلها وهل يوم  
النحر من الاشهر قال في الوجيز نعم وكلهم الشيخ ايضا يدعي عليه وقال ابو فليس هو منها لان الحج ينوي  
بطلوع النجوم والنحر والعبادة لا تكون فائتة مع بقا وقتها ولنا ان الله تعالى قال يوم الحج الاكبر قيل هو  
يوم عرفة وقيل يوم النحر ويستحيل ان يسمى يوم الحج الاكبر وليس منها ولانه اول وقت لم يكن من  
اركان الحج وسوطواف الزيارة وركن العبادة لا تكون في غير وقتها وفائتة لو حلف لا يكسر في اشهر الحج  
فكله يوم النحر فعند ابي س لا يحلف وعنده نايحت **م** فان قدم الاحرام بالحج عليها جاز احرامه و  
لكنه يكسر ويكون مسيئا **م** انفقتهما وقال الشافعي ينعقد عرفة ثم اذا جاز عندها تقديم الاحرام  
على الاشهر لا يجوز شي من افعال الحج الا في الاشهر واصل الخلاف ان الاحرام عنده ركن وصنع ناشرا  
كالطهارة يجوز تقديمها على الوقت ولو اعقر في الاشهر ونحوها وحل ثم رجع الى اهله والمهم بهم  
حلالا ثم عاد وج من عامه ذلك لا يكون متمعا ولوانه لما حل من عمرته لم يخرج من الحرم حتى احرم بالحج  
او خرج الا انه لم يجاوز الميقات حتى حج من عامه كان متمعا ولو عاد بعد ما حل من عمرته الى غير اهله  
ففي موضع لاهله التمتع والقران وج من عامه ذلك كان متمعا عند الحج **م** ولو صار كانه لم يخرج من مكة



وعندها يكون متمتعاً ويكون لحوقه بهذا الموضع كالحوقه باهله ولو اعتمد في الاثر ثم افسد ما واطمأ على  
الفساد ثم خرج من عامه ذلك لم يكن متمتعاً وان قضاه وجع من عامه ذلك فهو على ثلاثة اوجه في وجه يكون  
متمتعاً اجماعاً وسواءً لما فرغ من عمره الفاسدة ثم رجع الى اهله ثم عاد وقضاه وجع من عامه ذلك يكون  
متمتعاً بالاجماع وفي وجه لا يكون متمتعاً اجماعاً وسواءً لما فرغ منها لم يخرج من الحرم او خرج ولم يجاوز  
الميقات حتى قضاه وجع من عامه ذلك لم يكن متمتعاً بالاجماع لانه لما حل من عمره الفاسدة صار  
كواحد من اهل مكة ولا تمتع لاهل مكة وفي وجه اختلف فيه وسواءً لما حل منها عاد الى غير اهله  
خارج الميقات ثم رجع وقضاه وجع من عامه لم يكن متمتعاً عند الخرج فكانه لم يخرج من مكة و  
عندها يكون متمتعاً لان لحوقه بهذا الموضع كالحوقه باهله **وهو** اذا حاضت المرأة عند الاحرام  
اغسلت واحرمت وصنعت ما صنعت الحاج غير انها لا تطوف بالبيت حتى تظفر لانه امنية  
عن دخول المسجد والطواف والغسل هنا للاحرام لا للصلوة وفائدة النظافة **وهو**  
فان حاضت بعد الوقوف وطواف الزيارة انفرت من مكة ولا شيء عليها الترك طواف الودع  
فان طهرت قبل ان يخرج من مكة لمزمها طواف الودع فان تجاوزت بيوت مكة ثم طهرت فليس عليها  
ان تعود **باب الجنائيات في الحج** لما فرغ من بيان احكام المحرمين بدا بما  
يعتبر بهم من العوارض من الجنائيات والاحصاء والفوات والجنائيات كسهم لفعل محرم شرعاً  
سواء كان في حال او نفس لكن في الشريعة ايراد بطلاق اسم الجنائيات الفعل في النكاح والاطراف  
فانهم حرموا الفعل في المال باسم وهو القصد الجنائيات في هذه الباب عبارة عن ارتكاب محظورات  
الاحرام قال **رح** اذا تطيب المحرم فعليه الكفارة ذكر الكفارة مجزلاً حيث ذكره الطيب مطلقاً من غير  
تقييد بعضود وعضو ثم شاع في بيان هذا الجمل فقال فان تطيب عضو كامل او زاد عليه دم العضو  
الكامل مثل الكرس والفخذ والساق وما شابه **وهو** وان تطيب اقل من عضو فعليه صدقة لعضو الجنائيات

الحجائية وقال محمد بن حبيب بقدره من الدم اعتبار اللحية بالكل وفي المستقي اذا تطيب بوجع عضو فعليه دم  
اعتباراً بالخلق ثم واجب الدم يتأدى بالشاة في جميع المواضع التي موضعين ذكرها فيما بعد انشأ  
الله تعالى وكل صدقة في الاحرام غير مقدرة فهي ضامن ببراءة الاما يجب بقتل القملة والجرب او فان كان الطيب  
في اعضاءه متفرقة جمع ذلك كله فان بلغ عضو كمالاً وجب عليه دم وان كان اقل وجب عليه صدقة و  
لو تطيب اعضاءه كلها كفته شاة واحدة ولو تطيب كل عضو في مجلس على حدة ففقدتها على كل  
عضو في كفارة وعند محمد اذا كفر الاول فعليه دم آخر للشاة وان لم يكفر الاول كفاه دم واحد قال  
في الفتاوى اذا كان الطيب كثيراً فاحشا فعليه الدم وان كان قليلاً فصدقة واختلفوا في الحد الفصل  
بينها فاعتبر الفقهاء بوجع الكثرة في نفس الطيب فقال ان كان الطيب في نفسه كثيراً يستكثره الناظر  
مثل كفن من ماء الورد وكثيره فهو كثير وعلاوة قليل فقال الامام خواري زاده ان كان الطيب  
قليلاً الا انه طيب به عضو كمالاً فهو كثير وتكون العبرة للعضو لا للطيب ولو مس طيباً فلقى  
بيده مقدار عضو كمال وجب القم وان كان اقل فصدقة والطيب هو كل شيء له رائحة مستلذة  
كالغفران والوكس والكافور والحنبر والمسك والشاة ذلك والخط طيب عند الخرج و  
كذا الزيت والشح طيب عند الخرج ويلزمه بكماله الدم لان له رائحة طيبة وقال ابو بصير  
محمد بن طيب لانه من الاطعمة الا ان فيه ارتفاقاً وهو قتل الهوام وازالت الشعث فجنائيات  
قاصرة ويلزمه فيه صدقة وقال الشافعي ان استعمل في شعره فله دم لانه الشعث على  
استعمل في بدنه فلا شيء عليه لانعدام والفرق بين التفث والشعث والمشعث ان التفث هو  
الوجع والشعث انتشار الشعر قللة التعمد وبهذا الخلاف في الزيت الخالص والشح البحت اما  
المطيب فيجب فيه الدم بالاتفاق وبكراهية المحرم ان يشم الرجلان والطيب فان خفف به  
بالخنا فعليه دم لان تطيب قال نعم الخنا طيب وان صار ملتصقاً فعليه دم ان للقلب ودم المستحلية



وذلك بان يكون جامداً غير متحرك وهذا اذا غطاه يوم الى الليل فان كان اقل فصدقة وكذا اذا غطي  
ربع كسبه الدم وان كان اقل فصدقة وفي الجندی اذا خضب المرأة كفها وهي محرمة وجب عليها دم و  
هذا يدل على ان الكفن عضو كامل لانه اوجب في تطيبه الدم **دم** وان لبس ثوباً مخيطاً او غطاه كسبه يومك ام لا  
فعليه دم المخيط لانه ثلاثة اشياء القيض والسر اويل والقباء وهذا اذا لبس المعتاد اما اذا اترى  
بالقيض فلا شيء عليه وان لبس المخيط اقل من يوم فعليه صدقة وعن الحسن اذا لبس اليوم فعليه دم  
اقامة للأكثرة مقام لكل وعند محمد يجب كسبه من الدم ولو لبس اللبس كله والقيض والقباء والليل  
والخفيف يومك ام لا فعليه دم واحد وان لبس بياضاً لم ينزع ليلاً ولا نهاراً كفاه دم بالاجماع لان  
الدوام عليه كسبه يومك ام لا فعليه دم اخر بالاجماع فان ذبح الدم ثم دام على السبه يومك ام لا  
فعليه دم اخر بالاجماع لان الدوام عليه كسبه مبتدئاً وان نزع وعزم على تركه ثم لبس بعد ذلك  
فان نزع الاول فعليه كفارة اخري بالاجماع وان لم يكفر لاولي فعليه كفارتان عندهما وقال محمد كفارة  
واحدة ولو كان يلبس بالنهار وينزع بالليل للنوم من غير ان يعزم على تركه لم يلزمه الا دم واحد  
بالاجماع ولو اضطر الى لبس قميصه فلبس قميصين لم تجب الا كفارة واحدة **دم** او غطاه كسبه يومك  
كاملاً فعليه دم وكذا اذا غطاه ليلة كاملة كذا في النهاية وكذا غطاه عامداً او كسها او نايما  
معناه اذا غطاه التغطية المعتادة اما اذا حمل عليه احتاجة بترأجوا القاء وكالشيء ذلك فلا شيء  
عليه ولو غطي بعض السه فامرؤي عن يمينه طهانه اعتباراً بالخلق وعند الحسن ان يستر  
أكثر الكسب قال في الوجيز وان غطاه ربع وجهه عامداً او نكسها او نايماً فعليه وفي الاقل صدقة  
وليس للمرأة ان تنقب وتغطي وجهها فان فعلت ذلك يومك ام لا فعليه دم ولا لبس للمحرم ان  
لبس الخاتم وكذا المحرمة لا لبس ان تلبس الحلي والمحرمة **دم** فان كان اقل من ذلك فعليه صدقة  
وعن الحسن اذا لبس اكثر من نصف يوم فعليه دم وعند محمد بقدره ان لبس نصف يوم فعليه نصف

نصف شاة وان كان اكثر فبقدره من الدم **دم** وان خلق ربع كسبه فصلعها فعليه دم وكذا اخلق ربع حية  
فصلعها فعليه دم وان كان اقل فصدقة ولو خلق كسبه في ضرورة فعليه اي الكفارات شاة وفي البناء  
قال ابن ابي عمير في الراس ان خلق اكثر فعليه دم والا فصدقة ولو خلق عانة او بطن او ساق او احداهما  
فعليه دم وان خلق من احد الباطن اكثر فصدقة ولا فرق بين ان يخلق لنفسه او يخلق لغيره بامره او  
بغير امره طاعاً او مكرها وان خلق شارباً او فمفعليه صدقة ولا فرق بين ان يخلق لنفسه او يخلق لغيره بامره او  
الدم وان خلق بعض عانة فعليه صدقة وان خلق صدراً او ساقه فعليه صدقة وان خلق المحرم كسبه  
او قصر اظافر غيره فعليه صدقة والمخلوق ان كان محرماً فعليه دم ولو كان طاعاً او مكرها او نايماً ولا  
يرجع به على الخالق لانه قد نال به الراحة والريفة وان لبس المحرم حلاً لا مخيطاً او طيباً فلا شيء عليه  
بالاجماع وكذا اذا قتل قمل على غيره كذا في الفتاوى قال في الكرخي اذا خلق المحرم كسب حلال فعليه صدقة  
لانه كسبه خيطه الا حرام من جميع الوجوه فاذا فعله المحرم بالحلال لم يمتنع الكفارة بقوله من جميع الوجوه  
فجوه فاذا فعله المحرم بجزء من المحرم اذا لبس محرماً فمحصا لانه غير محظور من جميع الوجوه فلا شيء عليه  
الملبس لا تراه ان لبس على غير الوجه المعتاد لم يلزمه شيء **دم** وان خلق موضع المحجم من الرقبة فعليه  
دم عند ابي طه وقال ابن ابي عمير صدقة وهو صفحتا العنق وما بين الكاهلين من الرقبة ولو خلق الرقبة  
كلها فعليه دم بالاجماع لانه عضو كامل يقصد به الخلق المحجم بكسر الميم قارورة المحجم وكذا المحجم بغيره  
والمحجم بفتح الميم والحجم موضع الحج من العنق كذا في النهاية **دم** وان قصر اظافر يديه ورجليه فعليه دم  
وان كان في مجالس فله عند محمد عليه دم واحد اذا تخللت الكفارة وعندهما يجب اربعة مائة درهم  
في كل مجلس يد او رجلا وما اذا خلق كسبه في اربعة مجالس في كل مجلس ربع كسبه لانه واحد بالاجماع  
جماع لان الراس متحدة **دم** وان قصر يد او رجلا فعليه دم اقامة للربع مقام الكل كما في الخلق **دم** وان  
قصر اقل من ثمة اظافر فعليه صدقة اي لكل طرف صدقة نصف من خطه الا ان يبلغ دما فينقص نصفه



وقال محمد بن حبيب من الدم وقال زكريا بن الدم بقض ثلثة اظافر منها الا في اظافر اليد الواحدة وما والثلثة  
 اكثر والاكثركم الكلى ولنا ان الدم في الاصل انما وجب بقض اليدين والرجلين واليد الواحدة ربع ذلك  
 فيجعل بخزيرة الكلى كربع الكلى في الحلق فلا يمكن ان يقام الاكثر فيه مقام الكل وان قصرت اظافر  
 متفرقة من يديه ورجليه فعليه صدقة وهذا عندهما وقال محمد بن علي بن الدم كما لو حلق ربع الرأس من مواعظ  
 متفرقة ولها ان كمال الجنابة ينيل الراحة والزينة والتقليم على هذه الوجه يشيئهم ولا راحة فيه ولذا  
 تقامت الجنابة وجبت الصدقة ثم اذا وجبت الصدقة ثم اذا وجبت الصدقة ثم اذا وجبت الصدقة ثم اذا وجبت الصدقة  
 ظهر طعام مسكين الا ان يبلغ دما فينقضي حاشاء ولو انكسر ظفوه فتعلق فقلعه فلا شيء عليه لانه بالا  
 نكسار خرج عن هذا النماء والزيادة فاشبه اليابس من شجر الحرم ولو قطع كفه وفيه اظفاره او خلع جلده  
 من ركبته بشيء فلا شيء عليه قوله ولان تطيبا ولبس وحلق من عذر فهو مخير ان شاء فخرج شاة وان  
 شاء صدق على ثلثة مساكين ثلثة اصبع من الطعام واشاء صام ثلثة ايام لقوله تعافن كان منكم  
 مريضا او بادي من ركبته ففدية من صيام او صدقة او نسك فالصوم بخير في اي موضع شاء وكبر  
 ان شاء تابعه واشاء ففدية وكذلك الصدقة بخير عنده ما حيث احب الا انه يستحب على مساكين الحرم  
 ويجوز فيها التملك والاباحة اعني التقديرة والعشية عندهما وقبل محرر لا تجزى الا التملك ولما انك  
 وهو الذبح فلا يجزى الا في الحرم بالاتفاق لان الازالة لم تعرف الا في مكان مخصوص كالضحية او  
 مكان مخصوص وسوا الحرم قوله ان شاء فخرج شاة الى ان الواجب عليه الذبح لا غير حتى لو سرقه المذنب  
 وقد ذبحت في الحرم او هلكت بآفة بعد الذبح لا يجب عليه شيء **قوله** فان قيل ولمس بشهوة فعليه دم قال  
 المجتهدى ولما انزل الله نزل وفي قاضيه ان شراط الانزال وجوب الدم باللمس قال وسوا الصحيح وان  
 نظر الى فرج امرأة بشهوة فامني فلا شيء عليه كما لو تفكر فامني وكذا الاحتلام والرجل والحمل في ذلك  
 سوا ذلك الاستمتاع يحصل لساكن يحصل له وان استمنى بكيفية فانزل فعليه دم عندهما **قوله** فان اوطى في بهيمة

فلا شاة

بهيمة فانزل فعليه دم ولا يفسد حج ولا عمرته وان لم ينزل لادم عليه وقال الشافعي يفسد حج وعمرته **قوله** من جامع  
 في احد السيلين عامدا او ناسيا قبل الوقوف بعرفة فسد حج وعليه شاة وقال الشافعي يبدئه اعلم ان الشيخ  
 بين السيلين وعن الح في غير القبل روايتان احدهما انك لا توطى وجب الغسل من غير انزال والثانية  
 لا يفسد حج ولا عمرته لتقام معنى الوطى ولهذا لم تجب له الا الوطى في موضع لا يتعلق به وجوب الغسل  
 يتعلق به فساد الحج وعندهما سوا كالفرج لان فيه الى عندهما ولو جامع المحرمة وهي نائمة او مكهة او كان  
 المراجع صبيا او مجنونا فهو وادى وجوب الدم وفساد الحج **قوله** يحضي في الحج كما يحضي من لم يفسد حج لان  
 احرام الحج لا يجوز التحلل منه الا باداء افعاله او بالاحصاء **قوله** وعليه الحج من قابل لان الاحرام الاول لم  
 يقع موقع الواجب في وجوب بحاله فان جامع جماعا اخر قبل الوقوف بعرفة فعليه شاة اخرى عندهما  
 وقال محمد بن الاشعث عليه الا ان يكون كوفرا عن الوطى الاول **قوله** وليس عليه ان يفارق امراته اذا حج بها في النفا  
 وقال زفر اذا احراما ففراقا وقال مالك اذا طهر من بلدهما افتراقا وقال الشافعي اذا انتبها الى المكان الذي  
 جامعها فيه افتراقا والرد بالذقة ان ياخذ كل واحد منهما طريقا غير طريق الاخر **قوله** وان جامع بعد الوقوف  
 بعرفة لم يفسد حج لقوله من وقف بعرفة **قوله** وعليه بدنة لانه اعلا انواع الجنابة فيتغلب موجبها  
 فان جامع ثانيا فعليه شاة لانه وقع في حرمة احرام متوكل فتكفيه شاة كذا في النهاية **قوله** وان جامع  
 بعد الحلق فعليه شاة لبقاء احرام في حق النساء دون لبس الخيط والطيب فحقت الجنابة فالتقي بالشاة  
 وكذا بعد الطواف قبل الحلق لا تعالم بحلق او يقصر باق على الاحرام قوله ومن جامع في العرة قبل  
 ان يطوف لما اربعة اشواط افسد ما ومضى فيها وقضاها وعليه شاة وان جامع بعد طواف  
 اربعة اشواط فعليه شاة ولا يفسد عمرته وقال الشافعي يفسد في الوجهين وعليه بدنة اعتبارا  
 بالحج اذ هي فرض عند الحج ولنا انك لم تكن احط رتبة فيجب فيها الشاة **قوله** ومن جامع نثا  
 من جامع عامدا لان حاله مذكرة ولها امارات ظاهرة وهو الشعث والبعد عن الوطن فلم يعتبر نثا



ولمذا قلنا انما قصد الصلوة يستوي فيه النيان والعهد لان حاله تامدة وكرة وسواء كانت المرة صغيرة  
او كبيرة او مجزئة **وقيل** ومن طواف طواف القدوم محدثا فعليه شاة قال المجتهد وحكم الحائض والنفساء  
حكم الجنين وفي المسئلة ليس طواف القدوم محدثا او جنبا شيئا لانه لو تركه اصلا لم يكن عليه شيء  
فكذا اذا ترك الطمارة فيه وعن محمد بن مسلمة صدقة كذا في النهاية ثم الطمارة ليست بشرط في الطواف  
عندنا واختلف المشايخ هل هي سنة او واجبة فقال ابن شبيب سنة لان الطواف بهم من غير حياء  
وقال ابو بكر الرازي واجبة وهو الاصح لانه يجب بتركها الجابر وفي الهداية اذا شاع في هذه الطواف  
وهو كونه بصيرا واجبا بالشرع ويحذف بقص بترك الطمارة فيجب بالصدقة اظمارا الذنوب بنبته  
عن الواجب ايجاب الله تعالى وهو طواف الزيادة وكذلك الحكم في كل طواف هو تطوع **ففعليه**  
صدقة يعني لكل طواف ان يبلغ دما فينقص نصف صاع **وقيل** ومن طواف طواف للزيارة محدثا فعليه  
شاة لانه اذا دخل النقص في الركن فكان الفحش من الاول وسوط طواف القدوم فيجب بالدم وكذا  
لو طاف اكثر من مرة ثالا ان لاكثر حكم الكل **وقيل** وان كان جنبا فعليه بدنة لان الجنابة اعظم من  
الحديث فيجب بالبدنة اظمارا للتفاوت لان المنع في الجنابة من وجهين الطواف ودخول المسجد  
وفي الحديث من وجه واحد فلتفاحش النقصان او جنبا البدنة وكذا اذا طاف اكثر من جنبا لان لا  
كثر حكم الكل فان قيل من اين وقع الفرق بين هذا وبين الصلوة والصوم حيث لا يقام  
اكثر ركعات الصلوة مقام كل واحد ولا صوم اكثر النماز مقام كل واحد وهنا يقام اكثر مقام  
الكل قيل لان الصلوة والصوم لا يتجزئ ولا يتعدد بل هو عبادة واحدة تؤدي في مكان واحد  
والمنفعة فيها ميسرة فلم يقيم الاكثر فيها مقام الكل والصلوة افعال متعددة ويؤدي في مكانة  
مختلفة فاقم الاكثر فيها مقام الكل هيئته لعن الفساد وامننا من الغوات قالهم من وقوفه  
فقد تم وكذا اذا حلق اكثر الراس صار متحلا كما اذا حلق كله وعلى هذا الطواف كيف وقد اقيم

اقيم ايضا في الصلوة والصوم الاكثر مقام الكل في مواضع يستريح جانب الوجوه على جانب القدم كل اكد  
الامام في الركوع يجعل اقته اذ في اكثر الركعة كالاقتداء في جميعها في الاعتداء به وكذا المستطوع في الصوم  
اذا نوى قبل الزوال يجعل وجود النية في اكثر النماز لوجوده في جميعه وكذا في صوم رمضان عند نكاحه  
في النهاية **وقيل** والافضل ان يعيد الطواف مادام بمكة ولا ذبح عليه وفي بعض النسخ وعليه ان يعيد الا  
الطواف والتوفيق بينهما انه يومر بالاعادة في الجنابة ايجابا لفحش النقصان بسبب الجنابة وفي  
الحديث استحبابا للعقوبة بسبب الحديث ثم اذا عاده وقه طواف محدثا لا ذبح عليه بان اعاده بعد ايام  
النحر فعليه دم عند الحرج **وقيل** الصحيح ما في الهداية واما اذا عاده فطواف جنبا ان اعاده في ايام النحر  
لا شيء عليه **وقيل** اعاده بعد ما لزمه بالتأخير عند الحرج ويسقط عنه البدنة وان رجع الى اهله وقه  
طوافه جنبا فعليه ان يعود لان النقص كبير ويعود باحرام جديدة وان لم يعود وبعت ببدنة او بقرعة  
احزاه الا ان الافضل العود وان رجع الى اهله وقه طواف محدثا ان عاد فطواف جاز وان بعثا  
بالشاة فهو افضل لان النقصان يسير وفيه نفع للفقراء وان لم يطوف للزيارة اصلا حتى رجع الى اهله فعليه  
ان يعود به لك الاحرام لا انعام التخل منه اذ هو محرم من النساء ابد حتى يطوف وقوله والافضل  
ان يعيد الطواف ثم اذا عاده حل المعثرة الاول ويكون التاجا بالدم والمعتبر الثاني الاول ينسخ  
قال ابو الحسن الكرخي المعثرة الاول والثا جبرله وقال ابو بكر الرازي المعثرة الثاني ويكون فسحا للاول  
وقايدته في اعادة السعي فعليه قول الكرخي لا تجب اعادته وعلى قول الرازي تجب لان الطواف الاول  
قد انسخ فكانه لم يكن وانفقوا في الحديث انه اذا عاده ان المعثرة هو الاول والثا جبرله **وقيل**  
ومن طواف طواف الصدر وهو محدث فعليه صدقة نه ايهو الاصح لانه دون طواف الزيارة وعن  
الحج فعليه شاة وان طاف اقله محدثا فعليه صدقة في الروايات كلها **وقيل** ان كان جنبا فعليه  
شاة وكذا اذا طاف اكثر من جنبا فان كان بمكة اعاده وقطاع الدم ولا تجب عليه غنم بالتأخير اتفاقا

الذي انما به الاعادة السعي  
كذلك في الجنابة والوجوب  
اعادة طوافه ثم تأخير ايام الحج



ومن ترك ثلاثة اشواط من طواف الزيارة فما دونها فعليه شاة به اذا لم يعده اما اذا علاه  
 في ايام النحر فلا شيء عليه وان اعاده بعد ما فعله صدقة وان عاد الى اهله قبل ان يطوف فماذا بيعت  
 بشاة ويجزئ ذلك ولا يلزم الرجوع فان ترك منه اربعة اشواط فصاعدا بقي محرما ابدا حتى  
 يطوف فما يعني من النساء لا غير فان رجع الى اهله لزمه ان يعود ويجزئ ان يعود بذلك الحرام  
 ولا يحتاج الى تجديد به **وهو** من ترك ثلاثة اشواط من طواف الصد ففعله صدقة يعني بكل اشواط  
 صدقة الا ان يبلغ ما فينقص نصف صاع **وهو** وان ترك منه اربعة اشواط فعليه شاة وكذا اذا  
 تركه كله وما دام بكلمة يؤمر بالعادة **وهو** من ترك السعي بين الصفا والمرة فعليه دم لان السعي  
 من الواجبات عندنا فيلزمه بتركه الدم فان سعى جنباً او كعبت المرأة حائضاً او نساء فالتسعي  
 صحيح لانه عبادة تؤدي في غير المسجد كالوقوف وكذلك لو سعى بعد ما حل وجامع وكذا بعد الا  
 شدة قوله وتحتج تام احترز به عن قول الشافعي فان السعي عند فرض كل طواف الزيارة **وهو** من  
 افاض من عرفات قبل الامام فعليه دم يعني قبل الامام وقبل الغروب اما بعد الغروب فلا شيء عليه  
 فان عاد قبل الغروب بقطع عنه الدم على الصحيح وان عاد بعد الغروب لا يستقطعه ظاهر الرواية  
 ولا فرق ان يفيض باختياره او بدونه بغيره قوله ومن ترك الوقوف بالزدلفة فعليه دم لانه من  
 الواجبات ويعني اذا كان قادرا اذا كان به ضعف او علة او امرأة تخاف الزحام فلا شيء عليه  
**وهو** من ترك سعي الحمار في الايام كلها فعليه دم وكفيه دم واحد لان الجنس متحد والترك  
 انما يتحقق بغروب الشمس من اخر ايام الترمي وسوا اليوم الرابع وسوا اليوم الثالث عشر وما دامت  
 الايام باقية فالعادة ممكنة فيه مما على الترتيب ثم بتأخير ما يجب الدم عند الحج بخلافها **وهو**  
 وان ترك رمي يوم واحد فعليه دم لانه نسك تام فان اعاده بالليل عقبيه فلا شيء عليه لان اعاده  
 من الغد فعليه دم عند الحج فوعده ههنا لا شيء عليه **وهو** وان ترك سعي احد الجمار الثلاثة فعليه صدقة

صدقة يعني لكل حصة صدقة الا ان يبلغ ما فينقص نصف صاع وانما لم يجب دم لان الكل في هذا اليوم  
 رميا وكذا اذا ترك الاكثر منها وان ترك منها حصة او حصتين او ثلاثا تصدق لكل حصة بنصف  
 صاع الا ان يبلغ ما فينقص ما شاء وان ترك سعي حجرة العقبة في غير يوم النحر الى اليوم الثالث فعليه دم **وهو** وان  
 اخر الحلق حتى مضت ايام النحر فعليه دم عند الحج فوكذا اذا اخر طواف الزيارة وعند ههنا لا شيء عليه  
 في الوجهين وكذلك الخلاف في تأخير الرمي وفي تقديم نسك على نسك كالحلق قبل الرمي والحلق قبل الذبح و  
 هذا في المتمتع والقادر لان الذبح واجب عليه ولا كذلك المفرد فانه لا يخرج عليه وهذا اذا كان لغيره  
 في تأخير طواف الزيارة اما اذا كانت المرأة حائضاً او نفسا ظهرت بعد مضى ايام النحر فلا شيء عليها  
 وهذا اذا احضت من قبل النحر اما اذا احضت في اثنا ما وجب الدم بالتفريط فيما تقدمه كذا في الوجهين  
**وهو** واذا قتل المحرم صيدا او دله عليه من قتله فعليه الجزاء كاملا انما قال قتل ولم يقل ذبح لانه لو ذبح فموت  
 والميتة لا تسى ذكبا والصيد والحجوان الممنوع بقوائمه وجناحه المتوحش في اصل خلقته البري كان ياكل ولا  
 او غيره ياكل فقولنا الممنوع احترازا من الكلب والسور وقولنا بقوائمه وجناحه احترازا من الحيوة  
 العقرب وجميع الهوام وقولنا المتوحش احترازا من الدجاج والبط وقولنا في اصل خلقته احترازا  
 عما توحش من النعم الاهلية وقولنا البري احترازا من صيود البحر ومكول الصيد مباحة سواء الباع  
 كلما صود وفي شرح الاسد حيوان ممنوع متوحش فممنوع المحرم من قتله كالضبع وفي الفتاوى الا  
 بمنزلة الكلب العقور والذئب وفي السور الوحشي روايتان واختلفوا في القرد والخنزير فقالوا  
 فيها الجزاء وقال زفر لاجل في الخنزير لانه مندوب الى قتله وفي الضب واليربوع البرم **وهو** وذل  
 عليه من قتله فعليه الجزاء هذا اذا كان المدلول على الصيد لا يراه ولا يعلم به حتى دله عليه لانهم يستفد  
 علم الصيد ابدل لانه اذا كان يراه قبل دلالة او يعلم به فلا شيء على الدال ومن شرطه ايضا ان  
 يبقى الدال على امره الى ان يقتله المدلول بعد ذلك لا شيء على الدال ومن شرطه ايضا ان يأخذه المدلول قبل

سك واحد وان ترك  
 سعي من العقبة من يوم  
 النحر فعليه دم اذا حل  
 وطبقه هذا اليوم



ان يفتل عن مكانه اما اذا انفلت عن مكانه ثم اخذه بعد ذلك فقتله فلا شيء على الدال **يستوي**  
في ذلك العامد والناسي اي الناسي لاهرامه وكذا الخاطي مثل الناسي **فهي** والمبتدي والعايد اي المبتدئ  
بقتل الصيد والعايد الى قتل الصيد الاخر وقال ابن عباس لان على العايد ولكن يقال له اذهب  
فينتقم الله منك واجتج بقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه ذكر الانتقام وسكت عن الجزاء وكما  
عنه فيقال انما سكت عن الجزاء لانه مستفاد باول الآية قال ابن عباس اذا قتل المحرم صيدا عمدا  
سئل هل قتل قبله شئ من الصيد فان قال نعم لم يحكم عليه بالجزاء وان عاد بعد ذلك الى قتل الصيد  
ثانيا وسوم محرم لم يحكم عليه بالجزاء ثانيا ولا بطنه وظفيرة ضربا وجيعا وعندنا يحكم عليه بالجزاء  
ثانيا وثالثا **فهي** والجزاء عندنا في ذواته يقوم الصيد في المكان الذي قتل فيه او اقرب للموضع  
اليه ان كان في برية لاختلاف القيم باختلاف الاماكن ويعتبر قيمة لحمه ولا يعتبر صناعته وسداه  
في الباري والجمام الذي يحيى من المواضع البعيدة **فهي** يقوم ذوا عدل الواحد كفي والاثنان احوط  
وقيل لا بد من المشي بالفض **فهي** ثم هو المخير في القيمة انشا اهدي وانشا اطعم وانشا صام  
وقال محمد بن الحارث الى الحكمين فان حكما بالهدي تجب النضيرة **فهي** ان شاء ابتاع به هديا ثانيا من الغزاة  
او جزءا من الضأن ولا يجوز ان يبيع اذني من ذلك بل يتصدق بقيمة او يصوم والهدي مطلق  
يجوز في الاضحية ولا يجوز ذبحه الا في الحرم ويجوز الاطعام في غير الحرم والصوم يجوز في غير مكة  
لان قربته في كل مكان ويجوز الصوم مستابعا ومتفقا ويجوز في الطعام التقدمة والتعشية **فهي**  
وان شئت اشترى به اطعما فتصدق به على كل مسكين بنصف صاع من براوصاع من تمر او غير ذلك  
شاء صام عن كل نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعيرة يوما وهل يجوز في هذه الهدية  
ان يتصدق بها على قرابة الولادة قال الشافعي في الوجيز لا يجوز كالكسوة ولا يجوز ان يتصدق  
بالكل على مسكين واحد ولا يجوز ان يعطى مسكينا اقل من نصف صاع **فهي** فان فضل من الطعام

١٣١  
الطعام اقل من نصف صاع فهو مخير ان شاء يتصدق به وان شاء صام عنه يوما كاملا لان الصوم  
بعض يوم لا يجوز وكذا اذا كان الواجب دون طعام مسكين فان قتل عصفورا او يربوعا  
ولم تبلغ قيمته نصف صاع فانه يطعم الواجب فيه او يصوم يوما كاملا قال في النهاية يجوز للمحرم  
ان يختار الصوم مع القدرة على الهدي والاطعام عندنا القول تعالى وعدل ذلك صياحا  
او للتخيير وعندنا لا يجوز له الصيام مع القدرة على التكفير بالماله **فهي** وقال محمد بن حبيب النضر  
فيما له نظير ولا يشترط في النظر القيمة بل يجوز سواء كانت قيمته نظير اول او اكثر وعندهما لا يجوز  
النظر الا ان تكون قيمة مساوية لقيمة المقتول كذا في النبايع واما ما ليس له نظير مثل العصفور  
والحمام فعليه قيمة اجماعا **فهي** الضبي شاة وفي الضبع شاة وفي الارنب عناق وفي الغمام بدة  
وفي البربوع جفرة وفي حرار الوحش بقرة العناق الانثى من اولاد المعز وهي الماسة شاة  
وهي اكبر من الجفرة ودون الجبع والجفرة ما تم لها اربعة اشهر وهي من اولاد المعز ايضا والبربوع  
دوية اكبر من الفارة له كذا اذا استدوا عليه احد ما خرج من الاخرى **فهي** ومن حج صيدا او قتل  
شعرا او قطع عضو منه ضمن ما نقص من قيمته هذا اذا لم يمت ما اذا مات من الحج تجب قيمته كاملة  
وسدا ايضا اذا بقي للحج اثر اما اذا لم يبق له اثر لم تجب عليه شئ من سدا ايضا اذا لم يمت الشعرة  
اما اذا نبت او قلع من ظلي فثبت لو ابيضت عينه ثم زال البياض لم تجب شئ **فهي** او قطع  
عضو منه يعني ولم يخرج من حيز الامتناع اما اذا خرج ضمن قيمته كاملة كما لو قتله ولو لم يعلم  
انه مات او برأيه ضمن جميع القيمة استحسانا كذا في المحيط **فهي** وان سجد شئ طائرا او قطع قوائم  
صيد فخرج من حيز الامتناع فعليه قيمة كاملة لانه فوت عليه الامن بتفويت الامتناع والخير  
يشتهر ويخفف وهو الوجه فان قتل الصيد بعد ما خرج من حيز الامتناع هل تجب عليه جزاء اخر  
قال في الوجيز لا تجب عليه اذا كان قبل ان يودي الجزاء **فهي** ومن كسر صيد فعليه قيمة وكذا اذا شواه



ومنه اذا لم يكن مدرا اما اذا كان مدرا لاشي عليه وكذا اذا كسر بين نغامة فعلية قيمة ولو جلبت او غير  
 من الصيد فعلية قيمة اللبن لانه من اجزاء الصيد وكذا اذا اجد صوف الصيد فعلية قيمة ولو ضرب بطن اظليه  
 فالقت جنيها ميتا فعلية قيمة حيا لانه يجوز ان يكون مات من ضربه ولو القته ميتا ثم ماتت فعلية قيمتها  
 جميعا ولو قتلها حيا لملا فعلية قيمتها حيا ولو ادى جزء الصيد ثم اكل منه وجب عليه ايضا قيمة ما اكل عند اكله  
 وعند هذا لاشي عليه لان ذبيحة المحرم ميتة واكل الميتة لا يتعلق بها الجواز لانه اذا اطعمه كلاب لم يضمن فكلنا اذا  
 اكله ولو قور تغايد وقربا لمرحلو لم يضمن الضمان لم يكن ذاقا وبال امره لانه قد سلم باذوا ما اكله  
 وان اكل منه محرما اخر فلا جزاء عليه لان المنع في حق غيره لا يعود الى حرمة الاحرام وانما منع منه لكونه ميتة  
 والمحرم اذا اكل الميتة لم يجب عليه شي واما البيض اذا شواه يضمن قيمته ثم اكل منه لم يلزمه لاجل الاكل شي  
 لان البيض انما لزمه ضمانا لانه بطل منفعة بالتلف المعنى الذي يحدث منه في التايد ليل ان البيض لو كان  
 مما ليس فيه منفعة بان كان مدرا لم يجب بالتلف شي واذا كان البيض طيحا انما يجب ضمانه بالتلف منفعة  
 ما يحدث منه في التايد بالشي قد بطل ذلك المعنى فصار بمنزلة من تلف بيضا لا منفعة واما اذا اكل من المزيج  
 قبل اداء الجزاء فانه يدخل ضمان ما اكل في ضمان الجزاء كما ذكر في المصنف وقيل هو على الخلاف ايضا فان خرج  
 من البيضة فرج ميت قيمة حيا بهد التحمل لانه يجوز ان يكون حيا فمات من ضرب **هـ** وليس في قتل  
 الغراب والجداة والكلب والذئب والحية والعقرب والفار جزءا من المرام من الغراب الذي ياكل الجيف  
 اما العقرب وغراب الزرع ففيهما الجزاء وكذا لاشي في القنافة والمخنافس والمجعلان لانها هوام لا  
 صبور واما العرد والغنيل والضب فقيم الجزاء **هـ** وليس في قتل البعوض والنمل والبراغيث  
 والقراد شي لانها ليست بصور في البرم **هـ** ومن قتل قملة تصدق بما شامته كمن طعام او  
 كسوف من خنزيرة اذا اخذها من بطنه او ثوبه اما اذا اخذها من الارض فقتلها فلا شي عليه وسواء  
 قتل القملة او القاعا على الارض فان قتل قملتين او ثلاثا تصدق بكف من طعام وفي الزيادة على ذلك نصف صاع من

ضمي

من حنطة وفي الفتاوى اذا قتل عشر تصدق بنصف صاع وكما لا يجوز ان يقتل القمل لا يجوز ان  
 يدفعه الى غيره ليعتقه فان فعل ذلك ضمن وكذا لا يجوز ان يسيح الى القمل ولا يجوز ان يلقي ثيابه في الشمس  
 ليموت القمل او يغسل ثيابه ليموت القمل ولو القى ثيابه في الشمس لم يموت القمل فمات القمل فعليه نصف  
 صاع اذا كان كثير او لو القى ثيابه للموت القمل بل للتحفيف او لغيره فمات القمل لاشي عليه ولو دفع  
 ثوبه الى حلال لم يقتل قملة فقتله فعليه الدافع الجزاء ولو اشار الى قملة فقتلها للمدلول كان عليه جزاء  
 ولو قتل قملة على غيره لاشي عليه كذا في المحنذ يجرها من الجراف في العمل وان لم يكن صيد الا نهال  
 من البدن كالشعر في ازالة انزلت الشعث فلزمه لاجل ذلك الصدقة لانه منهي عن ازالة الشعث  
 ومن قتل جرادة تصدق بما شاء لان الجزاء من صيد البر **هـ** وخرقة خبز من جرادة انما قال هكذا  
 شبرا كقول عمر رضي الله عنه فانه روي ان قوما من اهل حمص اصابوا جرادة او اكلوا لحم من فساوا كعب  
 الاصبار فاجب عليهم في كل جرادة قدرها فزكروا ذلك عمر فقال ما اكثر ذلك اكلهم يا اهل حمص ثم خبز  
 من جرادة **هـ** ومن قتل ما يؤكل لحمه من الصيد كالسباع ونحوها فعليه الجزاء كالا لهد والعهد و  
 النمر والضبع **هـ** ونحوها يعني سباع الطير كالباي والسور وشبهها لا يتجاوز قيمتها  
 شاة وينقص من ذلك فلا يبلغ فوق شاة بالرفع كما في قولهم سير بريد فرسخا كذا  
 في النهاية **هـ** وان اصاب السبع على محرم فقتله فلا شي عليه وكذا اذا اصاب الصيد  
 وقال زفر يجب الجزاء اعتبارا بالجل الصائل قلنا هو ذون له في قتل المتوفهم منه الذي كافي  
 الفواسق فلا يكون ماذونا في رفع المتحقق او في مع وجود الاذن من الشارع لا يجب الجزاء لحقها لاجل  
 الجمل الصائل فانه يجب عليه قيمة بلعنها خلافا لابي **هـ** فاذا اضطر المحرم الى اكل لحم صيد فقتله فعليه  
 الجزاء ثم اذا لم يجره حتى اكل فعليه جزاء واحد وسيدا خلافا لاجماع وان ادى لجزاء ثم اكل وجب  
 ايضا قيمته ما اكل عند اكله فو قتل ابوس ومحمد لاشي عليه وان اضطر الى اكل ميتة وصيد بأكلي الميتة

فلان

قيمة بالغة باقت  
 في الخبز كقيمة  
 في الخبز كقيمة  
 في الخبز كقيمة



ويترك الصيد عندهما وقل أبوس يأكل الصيد ويكفر وإن اضطر إلى ميتة وإلى صيد فبج الحرام يأكل الصيد  
ولا يأكل الميتة وإن وجد صيد أو مال مسلم ذبح الصيد ولا يأخذ مال المسلم وكذا إذا وجد صيد أو لحم إنسان  
ذبح الصيد ولا يتناول لحم الإنسان وإن وجد صيد أو لحم كلب يأكل الكلب ويبيع الصيد وفي الكلب  
إذا اضطر إلى مال مسلم وميتة يأكل مال المسلم ويترك الميتة لأنه يباح أخذ مال الغير عند الضرورة بشرط الضمان  
وتباح الميتة عند الضرورة أيضا ومال الغير يباح في الأصل ولو لاحوا ملكه فاذا اباحت الضرورة كان تناوله  
أولى من تناول المحظور في العمل **قوله** ولا بأس أن يذبح المحرم الشاة والبقرة والبعير والدجاج والبط  
والكسرى لأن هذه الأشياء ليست بصيود والمراد بالبط الكبار الذي يكون في المنازل لأنه غير متبع  
أما الذي يطير فإنه ممنوع متوحش وقيد بالكسرى وسوكبار الأوز احترازا عن بط غير كسرى  
سواء الذي يطير فإنه صيد وكسرى ناحية من نواحى بغداد **قوله** فإن قتل حماما مسرورا أو طيبا مستأنسا  
فغلب الجواز لأنها متوحشان في أصل الخلقة والاستئناس عارض والمسروعة في رجلها ريش كأنه من ريش  
**قوله** فإذا ذبح المحرم صيدا فذبحته ميتة لا يحل أكلها وكذا ما ذبح الحلال من صيد الحرم وإنما قال لا يحل أكلها  
وقد ذكر أنه ميتة لأنه ربما يتوهم ميتة يحل أكلها كالمسك فإذا زال الوهم بذلك أو خجل أنه ميتة على  
المحرم دون الحلال فخراده ببيان بقوله لا يحل أكلها أي لا يحل أكلها لأحد **قوله** ولا بأس أن يأكل المحرم لحم  
صيد اصطاده حلال أي في الحل أما إذا اصطاده من الحرم لا يحل أكله **قوله** وذبح الجاهل الحلال إذا لم  
يدله المحرم ولا أمره بصيده ولكن الحلال اصطاده المحرم قصدا فهو حلال للمحرم سواء اصطاده  
الحلال لنفسه أو للمحرم فإنه يجوز للمحرم أن يأكل إذا لم يكن المحرم فيه صنع **قوله** وفي صيد الحرم إذا ذبح الحلال  
الحرم إلا ما استثناه الشيخ أي تجب عليه قيمة يتصدق بها على الفقراء ولا تجزئ الصوم لأنها غرامة وليست  
كبغاة فكأنه ضمان الأموال يعني إذا قتل الحلال صيدا الحرم أما إذا قتل المحرم في الحرم فإنه يتأدى كفارة  
بالصوم لأنه في حق المحرم لا يظهر حرمة الحرم فوجب عليه الكفارة ويتأدى بالقوم وهل تجزئ البيعة

الهدى فيه روايتان أحدهما لا يتأدى الواجب بأربعة أدم بل بالمصدق بالتحريم حتى يشترط أن يكون  
قيمة اللحم بعد الذبح مثل قيمة الصيد فإن كانت دون ذلك لا تجزئ وكذا إذا سرق المذبح لأنه لا مدخل للدم  
في الغرامات وإنما المعتبر فيه التملك من المحتاج وفي الرواية الأخرى يتأدى الواجب بأربعة أدم حتى إذا  
سرق المذبح لا يلزمه شيء غيره كذا في النمايه ولو ذبح الحلال صيدا في الحرم وأتى جزءه لا يحل له أكله **قوله**  
وان قطع حشيش الحرم أو شجرة الذي ليس بمملوك ولا هو مما ينبت للناس فعليه قيمة أعلم أن شجرة  
الحرم أربعة أنواع ثلاثة منها يحل قطعها والاستئناس بها واحد لا يحل قطعه وعليه قيمة فالثلاثة كل شجرة  
ينبت للناس وهو من جنس البسبوس وكل شجرة ينبت بنفسه وهو مما ينبتون وكل شجرة ينبت للناس ومما  
لا ينبتون والواحد كل شجرة ينبت بنفسه وهو مما لا ينبتون فيستوي فيه أن يكون مملوكا للإنسان أو لم  
يكن حتى قالوا لو نبتت ثم غيلان بنفسها في أرض رجل قطعها فاطع فعليه قيمتان قيمة ما لكها وقيمة أخرى  
لحق الشجر وحاصله أنه لا يجب الجزاء في الشجر إلا فيما اجتمع فيه شرطان أن ينبت بنفسه وأن يكون مملوكا  
ينبت للناس وقول الشيخ الذي ليس بمملوك فيه إشكال من حيث أنه قد يكون مملوكا ويجب الجزاء كما إذا قطع  
شجرة ينبت في الأرض غيره وهو مما لا ينبت للناس فإنه يجب فيه قيمتان قيمة المالك وقيمة الحق له ولهذا قال  
المكي حصة الصواب الذي ليس ينبت المحرم إذا أنبت ما ليس ينبت فإنه لا شيء فيه **قوله** ولأن قطع حشيش  
الحرم أو شجرة يعني الطيب منه أما إذا قطع اليابس فلا شيء فيه والمحرم والحلال في ذلك سواء ولا يكون  
للمصوم في هذه القيمة مدخل ويتصدق بقيمة على الفقراء وإذا أدى القيمة ملكه كما في حقوق العباد  
وكيفه بغيره فذلك لأنه ملكه بسبب محظور إلا أنه يجوز بيعه مع الكراهة بخلاف الصيد أي لا يجوز  
صيد اصطاده محرم ولا بيع صيد الحرم أصلا ولو أتى أجزاءه والفرق أن بيعه حتى يعرض للصيد الآمن  
بتفويت الآمن ويتعدي بعد ما قتله بيع ميتة وليس أن يبيع حشيش الحرم أو ما عندها وقال أبوس  
لا بأس به لأن منع الدواب منه متعذر ولها أن القطع بالمشاف كالقطع بالمناجل ويجوز أخذه الورق من شجر الحرم



ولا شيء فيه اذا كان لا يضره بالشجره **وقال** كل شيء فعل القارن مما ذكرنا ان فيه على المنفرد ما فعل القارن فيه كان  
دم الحية ودم السم وكذا الصدقة وهذه الغايعني به الجنائيات التي لا اختصاص لها باحد النسلين كل من الخط  
والنطيح والحق والتعرض للقتل اما ما يخص باحد من الاخرين فلا يترك الرمي وطواف الصدقة **وقال** الا ان يتجاوز اليها  
غير محرم ثم يحرم بالعمرة والنجس من دم واحد خلا فالزفر وهذه اذا مضى على احرامه ولم يعد اما اذا عاد  
الى المسقات قبل الطواف وحده والتلبية والاحرام قطع عنه الدم خلا فالزفر **وقال** واشتركا محرمان في قتل  
صيد ففعل كل واحد منهما اجزا كاملا **وقال** واشتركا رجلان في قتل صيد الحرم فعليهما اجزاء واحدة لان الضمان  
فيه يجرى مجرى ضمان الاموال واشتركا محرم وجلال في قتل صيد الحرم فعلى المحرم جميع القيمة وعلى الجلال  
نصفها واشتركا جلال وقارن في قتل صيد الحرم فعلى الجلال النصف وعلى القارن جزآن ولو اجتمعوا  
على قتل صيد الحرم وهم غير محرمين فعليهما قيمة واحدة ولا يجزئ عنه الصوم والصدقة ميتة لا يحل اكله **وقال**  
واذا باع الحرم صيدا او اتبعه فالبيع باطل وعلى البائع والمشتري جزاؤه اذا كانا محرمين وبها اذا  
اصطاده وهو محرم وباعه وهو محرم اما اذا اصطاده وهو حلال وبعه وهو محرم فالبيع فاسد  
والفريق بين الباطل والفاسد بآتيك في البيع ان شاء الله ولو اصطاده وهو محرم وباعه وهو  
حلال جاز البيع واشتركا جلال من حلال صيدا فلم يقبضه حتى احرم احدهما بطل البيع ولو احرم  
فوقه صيد فعليه ان يرسله فان ارسله ثم وجدته بعد ما حل في يده غيره فهو اولى به لان ملكه لا يزول  
بالاكسال وان ارسله من يده انسان ضمن قيمته عند ارجاعه وعندهما الا ضمان عليه وان احرم فمضى بيته  
او في قفصه صيد فليس عليه ان يرسله وان اصطاد صيدا وهو محرم لم يملكه وعليه ارساله فان ارسله  
من يده مكرلا لضمان بالاجل لانه لم يملكه بالاخذ وان ارسله بنفسه ثم وجدته بعد ما في يد رجل بالحق فليس  
ان يسترد منه **باب الاحصار** الاحصار في اللغة بمعنى المنع يقال حصره العدة  
واحصه الرض وفي الشرع عبارة عن منع المحرم عن الوقوف والطواف بعد شريحي حاج له التحلل بالدم

بالدم بشرط العقل عند الامكان قال رح اذا حصر المحرم بعد ما واصاب مرض يمنعه من المضى حل له التحلل فكر  
العدو وينتظم المسلم والكافر والسبع وكذا اذا حصر المحرم على الخروج منه الا بعد فوات الحج فانه يجوز له  
التحلل وكذا اذا مات محرم المرأة وبينهما وبين مكة ثلاثة ايام فصاعدا فانها بمنزلة المحصر لانه ليس  
لها ان تخرج بغير محرم وكذا اذا سقطت نفقة او ماتت راحلتها وهو عاجز عن المشي فهو محصر وان  
كان قادرا على المشي فليس محصر **وقال** وقيل له ابعت بشاة تدفع في الحرم او بقيمة او لا يجوز التحلل  
الا بعد الذبح وتقييده بالحرم اشارة الى انه في الحل فان كان في الحرم وذبح مكانه حل وان ذبح عن غير  
الحرم او لم يذبح في اليوم الذي ولعه فله في قتل وهو لا يعلم فعليه دم لاحلاله وهو على احرامه كما كان  
حتى يذبح عنه وان بعث به يدين فانه يحل يذبح الاول منهما والاخر يكون تطوعا الا ان يكون قارنا  
فانه لا يحل الا يذبح الاخر **وقال** وواعد بهما من يملكها اليوم بعثته انما يواعدهم على قول ابي حنيفة فلا يذبح  
الا حصارا عنه لا يتوقت وعندهما هو موقت بيوم النحر فلا يحتاج الى المواعدة **وقال** ثم تحلل  
اي على الاحتجاب بتحلل بالحق وعندهما وعند ابي س قبل الحلق واجب وقيل مستحب ايضا والتحلل  
يقع بالذبح عندها وهذا اذا حصر في الحل اما اذا حصر في الحرم فالحلق واجب كذا في شريحه ثم اذا كان في  
الحل ولم يجب عليه الحلق وارا دان يتحلل فعلى ان يذبحه الاحرام لا يخرج به من العبادة **وقال** فان قارنا  
بعث به مدين لانه محتاج الى التحلل عن احرامين فان بعث به يدي واحد ليتحلل به عن احرام الحج وبقية احرام  
العمرة لم يتحلل عن واحد منهما شريح في حاله فان لم يذبح لطمعه الهدي فهو محرم الى ان يذبحه او يطوف ويسعي  
ويحلق وعن ابي س اذا لم يذبح الهدي يقوم بالطعام ويتصدق به فان لم يذبح ذلك صام عن كل نصف صاع  
يوما وان ادرك المحصر هديه بعد ما بعث به صنع ما شأمن بيع او هبتا ونذر ذلك وان بعث هديه ولاد  
ان يرجع الى اهله فله ذلك سواء ذبح عنه او لم يذبح عنه كذا في البيان **وقال** ولا يجوز ذبح دم الاحصار الا في  
الحرم ويجوز قبل يوم النحر عند ابي حنيفة **وقال** ابو س ومحمد لا يجوز الذبح للمحصر في الحرم الا في يوم النحر



اعتبار الهدى المتعة والقران وله قول تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فحقه بكان ولم ينفذ زمان  
ولانه دم كفارة حتى لا يجوز الاكل منه فيختص المكان دون الزمان كدم الكفارات بخلاف دم المتعة والقران لا  
دم سكر **قوله** ويجوز للمحصر بالعمرة الذي متى شأني بالاجماع لان العمرة لا تختص التحلل منها بيوم النحر فلا  
يختص هدي الاحصاء فيها بيوم النحر **قوله** والمحصر بالحل اذا تحلل فغلبت حجة وعمره وهذا اذا قضى الحج من قبل  
اما اذا قضاه من عامه لم يلزمه العمرة لانه ليس في معنى فاته **قوله** وعلى المحصر بالعمرة القضاء لان الاحصاء  
منها يتحقق وقال مالك لا يتحقق لانه لا يتوقت لنا ان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه احرموا بالحد بيته وكانوا اعمارا  
فخلق النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه بذلك فان قلت قد ذكرتم ان المحصر لا يحتاج الى الحلق عندنا في فومحمد والنبي  
خلق بالحد بيته قلت ذكر ابو بكر الرازي ان المحصر لا يحتاج الى الحلق اذا احصر في الحل اما اذا احصر في الحرم فانه  
يخلق لان الحلق عندهما وقت بالحرم وسكن الله صلى الله عليه وسلم كان محصر بالحد بيته وبعضها من الحرم **قوله** وعلى القار  
حج وعمرتان اما الحج واحد هما فلهذا ذكرنا في المفرد الثانية لاجل من اجدهم في الشروع فيها وهذا اذا لم  
يقرن من عامه ذلك اما اذا قرن من عامه ذلك قطعت عنه العمرة الثانية كما في المفرد اذ ارجح من عامه ذلك  
**قوله** واذا بحث المحصر هديا واعد هدم ان بدجوه في يوم بعينه ثم زال الاحصار فان قدر على ادراك  
الهدى والحج لم يجز له التحلل وزنه المضى لزوال العجز فاذا ادرك هديه صنع به ما شاء **قوله** وان قدر على ادراك  
الهدى دون الحج تحلل به الحج الهدى العجز من الاصل **قوله** وان قدر على ادراك الحج دون الهدى جاز له  
له التحلل استحسانا وهذا التقسيم لا يستقيم على قوله لان دم الاحصاء عندهما يتوقت بيوم النحر  
بيدك الحج فانه يدرك الهدى وانما يستقيم على قول ابي حنيفة لعدم توقيت الدم بيوم النحر عنده وذكر المكي  
ان هذا التقسيم يقصور ايضا على الاجماع كما اذا احصر في عمرة وامرهم بالذبح طلع فجر يوم النحر  
فزال الاحصار قبل الفجر بحيث يدرك الحج دون الهدى لان الذبح بمنى ولو ان المحصر ذهب الى القضاء  
فوعامه ذلك بعد ما تحلل بالذبح عنه فانه يقضي باحرام جديد وعليه قضاء الحج لا غير لانه لم يبت عليه الحج

فان كان يحل منه على عمرة  
فان كان يحل  
فان كان يحل  
فان كان يحل  
فان كان يحل

الحج في ذلك العام **قوله** ومن احصر بكه وهو ممنوع من الوقوف والطواف كان محصر لانه تعذر عليه  
الاتمام وكذا اذا احصر في الحرم ايضا كذا **قوله** وان قدر على احدهما فليس يحصر اما اذا قدر على الطواف  
دون الوقوف فلا بد فاته الحج التحلل به والدم بدل عنه في التحلل ولما اذا قدر على الوقوف فقد تم حج  
ولا يكون محصر او اذا لم يكن محصر اهل التحلل قيل لانه لو تحلل في مكانه يقع التحليل في غير الحرم وهو ما  
شرع في الحرم ولو اضر التحلل حتى يخلق في الحرم يقع في غير زمان الحلق والتأخير عن الزمان اهون من  
التأخير عن المكان فيؤخر الحلق حتى يخلق في الحرم وقيل تحلل لانه لو لم يخلق في الحل بما يمتد الاحصاء  
فيحتاج الى الحلق في غير الحرم فيفوت عنه الزمان والمكان جميعا فيحل احدهما اولى **باب**  
**الفوات** الفوات عدم الشيء بعد وجوده وانما قال هنا الفوات مفردا في الصلوة  
الفوات جميعا لان الصلوات جمع والحج واحد لا يجب في العمرة واحدة قال ح **قوله** ومن احرم بالحج ففاته  
الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر ففاته الحج لان الحج عرفه **قوله** وعليه ان يطوف ويسعى ويحلل  
ويقضي الحج من قابل ولا دم عليه لان التحلل وقع بافعال العمرة فكانت في حق فاته الحج بمنزلة الدم في  
حق المحصر فلا يرجع بينهما كما في النما **قوله** وعليه ان يطوف ويسعى هذا الطواف والسعي عمل عمرة وقاية  
باحرام الحج عندهما وقال ابنس ينقلب احرامه عمرة وفاته لو احرم بحج اخري لم يلزمه ويؤدى بمعه  
اكثر لانه ضم حجة الى عمرة وعندهما ضمة حجة الى حجة فيلزمه ويرفضها ثم يقضيها وفائدة اخري ان هذه  
العمرة تسقط عنه العمرة التي تلزمه في عمره عند اكس وعندها لا تسقط فان كان قارنا ادى العمرة او لا  
لانها لا يفوت فاذا اتى بها فقام في مقامها والحج فانه يفوت فاذا فات لم يكن بد من ان يتحلل منه  
بطواف كسعي يبطل عنه دم القران وعليه قضايه ويقطع التلبية اذا ابتدأ بالطواف وقد قالوا  
ان فاته الحج فهو باق على احرامه وكذا اذا قتل صيدا فعليه جزاره **قوله** والعمرة لا يفوت وهي جائزة  
في جميع السنة العمرة اربعة اشيا احرام وطواف وكسعي وحلق او تقصير اثنان منهما ركنا احرام والطواف



واثنان منهما واجبان السعي والحلق والركن لا يجوز عنه البذل والواجب يجوز عنه البذل اذا تركه وما سوي  
هذه الاربع سنن واداب فاذا تركها كان مستبوا ولا شيء عليه **في** الاغتسال يوم كبره فعلمنا فيها يوم عرفة  
ويوم النحر وايام التشريق يعني كبره انشاؤا بالاحرام اما اذا اذنا باحرام سابق كما اذا كان قارنا  
فقاته الحج وادى العمرة في هذه الايام لا كبره وانما كرهت في هذه الحجة الايام لان هذه ايام الحج فكانت  
متعينة له وعن ابي سنان انما لا تكبره في يوم عرفة قبل الزوال لان دخول وقت ركن الحج بعد الزوال  
لا قبله والاطمئنان ذكرناه ولكن مع هذا الواو اذنا في هذه الايام صححت لان الكراهة لغيرة وهو تعظيم  
امر الحج وتخليص وقت له كذا في الهداية **في** والعمره ستة هذا اختيار الشيخ والصحيح انها واجبة  
كالوتر وقال الشافعي فريضة لنا انما غير موقوفة بوقت وتتادي سنة غير تام في فائتة الحج وهذه اية  
التعليق **في** وهي الاحرام والطواف والسعي الاحرام شرطها والطواف ركنها والسعي والحلق  
واجبان فيها وليس فيها طواف الصدر **باب الهدي** الهدي اسم لما يهدي الي  
مكان وهو الحرم وهو يختص بالابل والبقر والغنم قال رح الهدي اذناه شاة وهو من  
ثلاثة انواع الابل والبقر والغنم يجزى في ذلك كله الشيء فضلا عما الاضأن فان الجوز منه  
يجزى والشيء من المعز والضأن ماله سنة وطعن في الثانية والذكر والانت في سواه ومن السقوله  
سنتان وطعن في الثالثة ومن الابل ماله خمس سنين وطعن في السابعة والجوز من الضأن وللغز  
ما كسبه اشهر وقيل اكثر السنة وانما يجزى الجوز من الضأن اذا كان بحيث لو اختلط بالشايا  
اشتبه على الناظر انه منهم والذكر من الضأن افضل من الاثني اذا استويا والاشني من البقر افضل من  
الذكر اذا استويا والجوا ميسر كالبقر **في** ولا يجزى في الهدي مقطوع الاذن ولا اكثر من ولا  
اذن لها خلقه واما اذا كانت صغيرة جاز ثم الذاهب من الاذن ان كان الثلث او اقل اخذ  
عنه الحج وهو محمد فعلى هذا الثلث في حكم القليل وعن ابي ج ايضا اذا كان الذاهب الثلث

الثلث في اذنه لم يجز وان كان اقل جاز فعلى هذه الرواية الثلث في حد الكثير وقال ابو سنان كان الباقي  
من الاذن اكثر اجزاء وان ذهب النصف وبقي النصف لم يجز لان في النصف المستوي الخط والاباحة فكان  
الحكم للخط ولا يجوز في الهدي ايا العاجز في الضحايا **في** ولا مقطوعة الذنب ويعتبر فيه من الكثرة والقلّة  
ما يعتبر في الاذن وكذا الالف والالية مثله **في** ولا الذاهبة العين اي الذاهبة احد العينين لان النبي صلعم  
نهي ان يضحي بالعمور البقي عور فان كان الذاهب قليلا جاز وان كان كثيرا لا يجوز ومعرفة ذلك  
ان تسد العين المعينة بعد ان لا تغلق الشاة يوما او يومين ثم تقرب العلف اليها قليلا قليلا  
حتى اذا راته من مكان اعلم على ذلك المكان ثم يسد عينها الصحيحة ويقرب العلف اليها قليلا  
قليلا حتى اذا راته من مكان اعلم عليه ثم ينظر الى تفاوت ما بينهما فان كان ثلثا فالذاهب  
الثلث وان كان نصفه فالذاهب النصف **في** ولا العجفاء وهي الهزيلة **في** ولا العرج التي  
لا تمتشي الى المنكس وسواها من الج فان كان عرجها لا يمنعها عن المشي جاز وسدا اذا كانت العيون  
موجودة بها قبل الذبح اما اذا اصابها ذلك في حالة الذبح بالاضطراب وانقلاب السكين  
فاصابت عينها او كسرت رجلها جاز لان مثل سدا لا يمكن الاحتراز عنه والحضج جاز  
في الهدي لان ذلك سيمنه ويهيب له والقرن اذا كان مكسورا لا يمنع الجواز وليس بماكول  
ويجوز التول وهو المجنون لان العقل غير مقصود في البهائم ويجوز الهنما اذا كانت  
تغلق وهي ذاهبة الاسنان ولا يجوز المرصية **في** والشاة جازية في كل شيء الا منوعين  
من طواف للزيارة جنبا ومن جامع بعد الوقوف بعرفة قبل الحلق وقبل طواف الزيارة  
فانه لا يجوز الا بدنة او بقرة **في** والبدنة والبقرة يجزى كل واحد منهما عن سبعين من الغنم  
وكذا عن اثنين او ثلاثة او اربعة هو الصحيح كذا في الوجيز **في** اذا كان كل واحد من  
الشركائين يد القرية ولو اختلف وجه القرية وعند نفر لا بد له من اتفاق في القرية



واختلافا بان يريد احد هدي المتعة والاخر القران والثالث التطوع ولان المقصود بالقرب واحده والله عز وجل فان قلت فما الافضل سبع بدنة او الشاة قلت ما كان اكثرها الحرام فهو افضل **وهو** وان كان احد من يريه بفسيد اللحم لم يجز للباقين وكذا اذا كان معهم ذبي **وهو** ويجوز الاكل من هدي التطوع والمتعة والقران يعني بالتطوع اذا بلغ محله وكذا انه ان يطعم الغني **وهو** لا يجوز الاكل من بقية الهدايا كدم الكفارات والنذور وهدي الاضطرار والتطوع اذا لم يبلغ محله **وهو** ولا يجوز ذبح هدي التطوع والمتعة والقران الا يوم النحر ويجوز ذبح بقية الهدايا اتي وقت شاة الدما في المناسك على ثلاثة اوجه في وجه يجوز تقديمه على يوم النحر بالاجماع بعد ان حصل الذبح في الحرم وهو دم الكفارات والنذور وهدي التطوع وفي وجه لا يجوز ذبحه قبل يوم النحر اجماعا وهو دم المتعة والقران والاضحية وفي وجه اختلفوا فيه وهو دم الاحصار فعند ابي حنيفة لا يجوز تقديمه وعندهما لا يجوز وفي السوط لا يجوز ذبح هدي التطوع قبل يوم النحر الا ان ذبح يوم النحر افضل قال في الهدايد وهو الصحيح يعني انه يجوز ذبحه قبل يوم النحر قوله ويجوز ذبح بقية الهدايا في اي وقت شاء وقال الشافعي لا يجوز الا في يوم النحر **وهو** ولا يجوز ذبح الهدايا الا في الحرم قال الله تعالى ثم محملها الى البيت العتيق قال في ذرار الصيد هدايا بالغ الكعبة فصار اصلا في كل دم هو كفاية ولان الهدي اسم لما يهدي الى الحرم ويجوز ان يتصدق بها على مساكين الحرم افضل ان لا يكون غيرهم اوجب منهم **وهو** ولا يجز التحريم بالهدايا وهو حمل الهدي الى عرفه وقيل هو ان يعرفها بعلامة مثل التعلية وان عرف هدي المتعة والقران والتطوع فحسن لانه يتوقف بيوم النحر فعسى لا يجد من يسكه فيحتاج الى ان يعرف به ولانه دم نسك فيكون مبناه على الشهادة بخلاف ما الكفارات لانه يجوز ذبحها قبل يوم النحر ولان كبيرها الجنابة فيليق بها **الاستبراء** والافضل في البدن النحر فان شاء نحر قايما وانشأه نحرها والافضل ان ينحر قايما معقولة اليد اليسرى ولا يذبح البقر والغنم قايما لان في حالة الانحناء للذبح

١٣٧  
المذبح ايسر فيكون الذبح **يسيرا** وفي البقر والغنم الذبح بقوله تعالى ان اليه يامركم ان تذبحوا بقرة وقال وقد بيناه بذبح عظيم والذبح ما بعد الذبح واراد به الغنم فلو ذبح الابل ونحر البقر والغنم اجزاء اذ اتوا في العروق وكبير **وهو** الاولي ان يتولي الانسان ذبحها بيده اذا كان يحسن ذلك لان توليته بنفسه افضل من توليته غيره كسائر العبادات وان كان لا يحسن ولا غيره ويقف عند الذبح وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم ساق مائة بدنة في حجة الوداع فنحر منها ثمانين بنفسه وروى الباقي عليا كرم الله وجهه **وهو** ويتصدق بجلالها وخطامها الجلال جمع جل وهو كالكسافي الحيوان من الحر والبر **وهو** ولا يعطى اجر الحجة اذ منها وكذا لا يبيع جلد ما فان عمل الجلد شيئا يستفاد به في منزله كالعكرش والغزال والحجاب فاشباه ذلك فلا بأس وان بلغ الجلد او اللحم راحم او فكلوس او حنطة تصدق بذلك وليس له ان يشتري به ملحا او ابنة **الذبي** ومن ساق بدنة واضطر الى ركوبها فان ركبها او حمل عليها متلعة ونقص منها شيئا ضمن النقصان وتصدق به **وهو** وان استغنى عنها لم يركبها لانه قد اوجبهما بالسوق وبالكركوب يصير كالمخرج لهما **وهو** وان كان لهما لبن لم يلبها فان حلبها تصدق به او بقيته ان كان قد استهلكه **وهو** وينضح ضرعها بالماء البارد حتى ينقطع اللبن ينضح بكسر الضاد والنضج هو الكرش وهو اذا كان قريبا من وقت الذبح فان كان بجيلة يلبها ويتصدق به كالبقرة ذلك بالبهيمة **وهو** ومن ساق هديا فعطبت في الطريق فان كان تقوفا فليس عليه غيرة لانه لم يكن متعلقا بدنة **وهو** وان كان واجبا فعليه ان يقيم غيره مقامه لان الوجوب باق في ذمته **وهو** وان اصابه عيب كبير وسوان يخرج من الكوفة الى الرواة اقام غيره مقامه وصنع بالمعيب ما شاء وهذا اذا كان موسرا اما اذا كان معسرا اخذ ذلك المعيب **وهو** واذا اعطيت البدنة في الطريق فان كان تقوفا لا معنى عطيت قريبا من العطب بدليل قوله نحر فان قلت هذه اكثر ارفانه قد قال ومن ساق هديا فعطبت ثم قال واذا عطبت







كما اذا قال البائع اشترى فقال اشترى فلا ينعقد عالم قبل البائع بعت او يقول المشتري بعت فقول  
بعت فلا بد ان يقول ثانيا اشترى واما النكاح فينعقد بلفظين احدهما ماض والآخر مستقبل **وقد**  
واذا اوجب احد المتعاقدين البيع فالآخر بالخيار واشتاء قبل في المجلس فاشتاء رد وبهذا يستجيب  
القول وهو غير موقوف ولن اوجب احدهما البيع وهما يشيان او يسيران على دابة في محل او على  
دائتين ان اخرج الخياط جوابه متصلا بخطاب صاحبه ثم العقد وان فصله عنه لا ينعقد وان قل  
والسيران احدهما كالسيران ولان اوجب احدهما وهو واقفان فاسارا او سارا احدهما بعده  
خطاب صاحبه قبل القبول بطل ولا ينعقد بقبوله بعد ذلك ولو تباعا في السفينة وهي تسير فوجه  
سكتة بين الخطابين لا يمنع ذلك لان العقد وهو بمنزلة البيت لانها لا يمكن ان يقاوما ولو قال بعت منك  
هذا العبد بكذا فقال هو حر فهو قبول ويعتق العبد واما اذا قال وهو حر بالواو او هو حر بغير الواو ولم يكن  
قبولا ولم يحجر البيع **واعلم** ان البيع ينعقد على الابهام والتوقيت بطله بخلاف الاحارة فانها عقد على التو  
قيت والابهام بطله ما لم لا بد في البيع من ذكر الثمن وتعيين المبيع والا فلا يكون بيعا وان حصل الا  
بحاجب القبول **وقد** وايضا قام من المجلس قبل القبول بطل الاجاب لان القيام قليل الاعراض وكذا لو لم  
يقم ولكن اشتغل بشئ غير البيع بطل الاجاب فان كان قائما ففقد ثم قبل فانه يصح القبول لانه بالقوة  
لم يكن معوضا **وقد** فان حصل الاجاب والقبول لزم البيع ولا بد من تقدير الثمن وتعيين الثمن قال في  
العبون عن ابي سنان اذا قال بعتك هذا العبد بالف فلما اراد المشتري ان يقول قبلت قال البائع رجعت  
وضح الكلامان معا فالمنع او لا لانه لم يتم البيع واذا قال بعتك هذا من الثوبين بكذا فقبل في احدهما  
لا يجوز كما اذا قال بعتك هذا العبد بالف فقال قبلت بحسب ما اتفقنا له وقال بعتك هذا العبد فقال قبلت  
في بعضه لا يجوز لما فيه من تزييف الصفقة على البائع ولو فرق الاجاب فقال ابتعتك هذا من العبد من  
بعتك هذا بما فيه وهذا بما يتين والمشتري ان يقبل في ايتهما شاء لانه لم يكن في القبول تزييف الصفقة كلا

بخلاف المسئلة الاولى فان هناك الاجاب بغيره مطلقا واحدا **وقد** والاخيار لو اورد منها الامن عيب او عدم رتبة  
وقال الشافعي لكل واحد منهما الخيار اما في المجلس يعني لكل واحد منهما فسخه رضي الاخر بالفسخ او لم  
يرض فقول الامن عيب او عدم رتبة وكذا خيار الشرط ولو اخضر العيب او عدم الرتبة مع ان  
خيار الشرط مانع لزوم البيع ايضا لانها في كل بيع يوجد ان امخيار الشرط فعرض مبني على الشرط **وقد**  
والاعراض المشار اليها لا يحتاج الى معرفة مقدارها في جواز البيع لان بالاشارة كفاية في التعريف سواء  
كان المشار اليه ثمن او ممتنا بعد ان لم يكن في الاموال الربوية اذا بيعت بحسبها فلا يجوز البيع بحسبها  
مقدارها وان اشير اليها لاحتمال الركا اذا ابيع حنطة بحنطة او غير شعية فلا بد ان يعلم تساويهما **وقد**  
في جواز البيع احتراز عن السلم فان لم يكن الحال فيه اذا كان مكبلا او موزونا يشترط معرفة مقداره عند البيع  
ولا يكتفي بالاشارة **وقد** والاعراض سمانا معوضا قبل العقد وان لم يصير عوضا بل اعتبار الحال لاننا نغير  
عوضا بعد كما قال تعالى استشهدوا بشهدين من رجالكم انما يصليان شاهدين بعد الاشداد **وقد**  
والايمان المطلقة لا تصح الا ان تكون معروفة العقد والصفة صورة المطلقة ان يقول اشترى منك بشفة  
او بحنطة او بذرة ولم يعين قدرا ولا صفته في المبيع صورة ان يقول بعت هذا منك بشفة او بحنطة  
فيقول اشترى فهذا لا يجوز حتى يبين قدر الثمن وصفته فالقدر مثل عشرة او عشرين والصفة بخار  
او سمرقند او جند او ردي وقوله مطلقة احتراز عن كونها اشار اليها **وقد** ويجوز البيع بغير حال او قول  
اذا كان الاجل معلوما انما قيد بالثمن لان المبيع اذا كان معتبرا لا يجوز تاجيله بل شرط فيه الاجل فالبيع  
كله لان التأجيل في الاعيان لا يصح لانه لا منفعة للبائع في تأجيلها لانها موجودة في الحال ليس على الصفة  
واحدة والعقد يوجب تسليمها فلا فائدة في تأخيرها ولا كذلك الثمن لان شرط الاجل في الدون ففائدة  
وهو اتساع المدة التي يمكن للمشتري من تحصيل الثمن فيما فله لك جاز **وقد** اذا كان الاجل معلوما لانه اذا كان  
مجهولا اشترى التسليم فطلب البائع في الثمن في قيس المدة والمشتري في عيبها فان اختلف في الاجل فالقول قول من ينفيه



لان الأصل عدمه وكذا لو اختلفا في قدره فالقول **لا** أقل والبيعة بدت المشتري في الوجهين وان  
اتفقا على قدره واختلفا في مضيه فالقول للمشتري انه لم يفيض والبيعة تبيته ايضا لان البيعة مقدرة  
على الدعوى **ط** ومن اطلق الثمن في البيع كان على غالب نقد البلد معناه ذكر قدر الثمن ولم يذكره  
مثل ان يقول بعت منك بعشرة دراهم وفي البلد دراهم مختلفة فاذا كان كذلك جاز البيع وتعين  
الدراهم التي تعامل الناس بها في البلد بما لا يكون معنى قوله ومن اطلق الثمن اي اطلقه عن ذكر الصفة  
واما القدر فقد في قوله لو لم يكن كذلك كانت هذه المسئلة عين تلك الاولى فيلزم التكرار فان  
ان قوله وانما للمطلقة انها مطلقة من ذكر القدر والوصف جميعا وان قوله ومن اطلق الثمن مطلق  
عن ذكر الصفة لا غير ذلك بان يقول اشترت بعشرة دراهم ولم يقل بجارية او عطر فبها وغير  
ذلك واعلم ان حكم المبيع والثمن يختلفان في احكام منهما انه لا يجوز التصرف في المبيع المقبول قبل  
قبضه ومنها ان هلاك المبيع قبل القبض يوجب فسخ العقد وسلك الثمن لا يوجب لان العقد  
لا يقع على عينه وانما يقع على ما في الذمة فلا يهلك كذا رآه بقى ما في الذمة بجاء **ط** فان كانت  
القول مختلفة فالبيع فالان يبين احدها يعني مختلفة المالة الا ان التعامل بها سواء  
لان الجملة تفيض الى المنازعة ما اذا كانت كولي في المالة جاز البيع اذا اطلق اسم الدراهم فتم  
الى ما قدر من اي نوع كان لانه لا منازعة ولا اختلاف في المالة والاختلاف في المالة كانه هب  
التركي والحليفي فان الحليفي كان افضل في المالة من التركي وقوله اذا كانا كسواء في المالة معناه كما  
لشائي والثاني والثاني ما كان اثنان منه واثنا والثاني ما كان الثلاثة منه واثنا في هذه الصورة  
يجوز البيع اذا اطلق اسم الدراهم لانه لا منازعة ولا اختلاف في المالة **ط** ويجوز بيع الطعام والخوف  
كلها والخوف كلها مكايلة ومجازفة يعني اذا ابلعها بخلاف جنسها ابلعها بمجازفة فلا يجوز ما  
فيه من احتمال الربا والمجازفة هي اخذ الشيء بلا كيل ولا وزن وكذا القسمة اذا وقعت فيما يثبت فيه

فيه ربا لا يجوز مجازفة ايضا لاسنا كالبيع وقوله بيع الطعام اسم الطعام في العرف يقع على الخطة  
ودقيقها فلهذا لا يكون فكر الحبوب بعد الطعام تكرارا او يكون المراد من الحبوب ما سوى الخطة  
كالذرة والعدس والحمص وغير ذلك **ط** وبالله بعينه لا يعرف مقدار هذه اذا كان الاثنا من خرف  
او صدي او خشب وما شابه مما لا يحتمل الزيادة والنقصان مثل ان يقول بعت منك مثل هذا الطخت  
او مثل هذه القصعة فانه يجوز لان الجملة لا تفيض الى المنازعة لما انه يتعجل فيه التسليم لانه بيع  
عين حاضرة فينذر هلكه قبله بخلاف السلم لان التسليم فيه متاخرا وهلكه ليس بناذ وقيل فيتحقق  
للمنازعة فيه فلا يجوز ولو اذ كان الاثنا يحتمل الزيادة والنقصان كالزبيب والخراب والفايز  
المجوز لا يجوز لان هذه الاشياء تنقبض وتنسبط الا ان ابا يوسف استحسن في الماد واجازه وان كان  
يحتمل الزيادة والنقصان وهو ان يشتري منه هذا المالكه اذا فترت منه القوة **ط** فانها  
فانه يجوز عنده **ط** ويجوز فاج لا يعرف مقداره هذا اذا كان الاثنا والمجوز بها الحال ولو قبل  
ان سلم ذلك فسد البيع لانه لا يعلم مبلغ ما باعه منه وان قال بوزن هذه البطينة او هذا الطير وما شابه  
لم يجز لانه يزره ويتحقق **ط** ومن باع صبرة طعام كل قفيز بدراهم جاز البيع في فقير واحد او في غلاة  
ان يستعمله فقرا منها وسندها يجوز في الوجهين سمي جملة فقرا منها او لم يسم لاي فانه يتعذر العرف  
بجملة المبيع والثمن فيصرف الى اقل وهو معلوم الا ان نزول الجملة بتسليم جميع القفران او با  
لكيل في المجلس ولانه لا يعلم قدر القفران في ثمن عند المتعاقدين وتسمية كل قفيز درهما او  
معرفته في الحال وانما يعرف في القافر ذلك بجملة حتى العقد ولهم ان هذه الجملة بيدها انما تسمى  
مثلا من غير ان يتم اذا جاز في فقير واحد عند بلح وهو المشتري الخيار في القفران مثلا اخذه واثنا  
تركه لغيره والصفة عليه وكذلك اذا كيل الطعام في المجلس وعرف مبلغه للمشتري بالخيار ان شاء  
اخذه بحساب ذلك وان شاء تركه لانه لم يعلم ذلك الا ان فله الخيار اما اذا فترت قبل الكيل وقبل ذلك



فان الفساد قد تفرق فلا تصح الا بشتيناف العقد عليه قال في المبسوط الاصل عند ابي حنيفة متى اضاف  
 كلمة كل الى ما لا يعلم منتهاه الا دني وهو الواحد كما اذا قال لفلان على كل درهم بلزمة درهم واحد  
 وقال الجوس ومحمد هو كذلك فيما لا يكون منتهاه معلوما بالاشارة اليه واعاما يعلم حمله بالاشارة  
 اليه فالعقد يتناول الكل لان الاشارة ابلغ في التعريف من التسمية وايضا فيقول ان كانت العبرة  
 بالاشارة فثمن جميع ممتلكات البعند العقد مجهول وجماله مقدار الثمن بيمين صحت العقد ومن يبيع  
 قطيع غنم كل شاة بدرهم فالبيع كالمدة في جميعها عند ابي حنيفة وقال السو حان في البيع وكذا كل عددي  
 متفاوت هما قاساه على القفيز من الصرة وهو صرف العقد الى الواحد على امله الا ان يبيع شاة  
 من قطيع لا يصح للتفاوت بين الشياة وبيع قفيز من صبرة يجوز لعدم التفاوت فلا يغني الجملة الى  
 المنازعة فيه ويقضي اليه في الاول ولو قال بعثك هذا القطيع كل شاتين منه بعشرين درهما كمتي  
 جملة مائة لا يجوز البيع في الكل بالاجزاء وان جده كما سمي يعني وان علم الجملة في المجلس او خيار البيع  
 فانه لا يجوز لان ثمن كل واحد مجهول لان حقيقة كل واحدة من الثمن انما يعرف اذا ضمت اليها  
 ولا يدري ان شاة تضم اليها فاذا ضم اليها ادر هي منها تكون حقتها اكثر وان ضم اليها اوجد منها  
 تكون حقتها اقل فلهذا لا يجوز وان قال بعثكم على انهما مائة شاة بمائة دينار فان وجد مائة  
 فالبيع جائز في جميعها وان وجد ما زائدة فسد البيع في الكل **وكذلك** من يبيع ثوبا بمائة درهم كل  
 ذراع بدرهم ولم يسم جملة الذراعان فهو على هذا الاختلاف لا يصح في ذراع عند ابي حنيفة ولو كان  
 احدهما ان الذراع من الثوب يختلف والثاني لا يمكن تسليمه الا بصر على البايع **وكذلك** ومن يبيع  
 صبرة طعاما على انهما مائة قفيز بمائة درهم فوجد ما اقل فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ الموجود  
 بحقه وان شاء فسخ ليعرف الصفة عليه ولم يتم رضاه الا بالموجود وان وجد ما اكثر فالزيادة  
 للبايع لان العقد واقع على مقدار معين والقدر ليس بوصف بل هو اصل بنفسه **وكذلك** ومن اشترى ثوبا

ثوبا على عشرة اذرع بعشر دراهم او ارضاء على انهما مائة اذرع بمائة درهم فوجد ما اقل  
 فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ ما بحقه الثمن وان شاء ترك لان الذراع وصف في الثوب لانه عبارة عن  
 الطول والخص والوصف لا يقابل شي من الثمن كالاطراف في الحيوان بخلاف القدر في العبرة لان  
 المقدار يقابل شي من الثمن الا انه يتخير هنا لغوات الوصف المذكور **وان** وجد اكثر من الذرع  
 الذي سمي في المشتري ولا خيار للبايع لان الذرع وصف فيه فهو مثل اطراف العبد كما لو اشترى عبدا  
 على انه اعور ومقطوع اليد فوجد صحيحا كان للمشتري من غير زيادة في الثمن ولا خيار للبايع  
 ولو اشتراه على انه صحيح فوجد اعورا فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ به بكل الثمن وان شاء ترك  
 وكذلك اذا اشترى جارية على انما كبر فوجد ما ثيبا فهو بالخيار ان شاء اخذها بكل الثمن وان شاء ترك  
 وان اشترى باعلى انما ثيب فوجد ما كبر فبى له ولا خيار للبايع **وان** قال بعثكم على انهما مائة ذراع  
 بمائة درهم كل ذراع بدرهم فوجد ما ناقصة فهو بالخيار ان شاء اخذها بحقتها وان شاء ترك  
 لان الوصف هنا صادر اصلا بافراذه بذكر الثمن فنزل كل ذراع بمنزلة ثوب وهذا لانه لو اخذ بكل  
 الثمن لم يكن اخذ كل ذراع بدرهم وانما قال بعثكم وانما الثمن فغيره وقد ذكر لفظ الثوب على تاول  
 الثياب والمذروعات **وان** وجد ما زائدة فهو بالخيار ان شاء اخذ الجميع كل ذراع بدرهم  
 وان شاء فسخ البيع **وان** اشترى عشرة كس من مائة درهم جازا لهما لان ذلك معلوم وان اشترى ثوبا  
 على عشرة اذرع كل ذراع بدرهم فاذا هو عشرة ونصف وستة ونصف قال ابو حنيفة في الاول بعشرة ونصف  
 الاول ياخذ بعشرة من غير خيار وفي الثاني ياخذ بستة ان شاء وعند محمد في الاول بعشرة ونصف  
 وفي الثاني بستة ونصف ان شاء كذا في الهداية وفي المحخذ جعل قول الحسن المحمدي وقول محمد لا يفسد  
**وكذلك** ومن باع دار دخل بناؤها في البيع وان لم يسمه لان اسم الدار يتناول العروة والبناء في  
 العرف لانه متصل بها اتصالا لقرار ولان البناء في الدار صفتان وصفتان المبيع تابعة له ثم اذا باع الدار

من اشترى ثوبا على عشرة اذرع بمائة درهم فوجد ما اقل فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ الموجود بحقه وان شاء فسخ ليعرف الصفة عليه ولم يتم رضاه الا بالموجود وان وجد ما اكثر فالزيادة للبايع لان العقد واقع على مقدار معين والقدر ليس بوصف بل هو اصل بنفسه وكذلك ومن اشترى ثوبا



دخل في البيع جميع ما كان فيما من سيوت ومنازل وعلو وسفل ومطبخ وبئر وكنيف وجميع ما يشتمل عليها  
 حدودها الاربع **من** باع ارضا دخل ما فيها من النخل والشجر في البيع وأن لم يسمه لانه متصل بها  
 للقرار فاشبه البناء ولا يبق في الارض على الدوام ولا غاية له وأن كانت النخل ثمرة وقت العقد ونظر  
 الثمر للمشتري فله حصة من الثمن فان كانت قيمة الارض خمسمية وقيمة النخل كذلك وقيمة الثمر كذلك فانه  
 يقسم الثمن ثلثا اجماعا فلو فاتت الثمرة بآفة سماوية او اكلمها البايغ قبل القبض فانه يطرح على الثمن  
 ثلث الثمن وله الخيار ان شاء اخذ الارض والنخل بثمن وان شاء ترك في قولهم جميعا لان الثمرة  
 عليه فبفواته تفرقت الصفقة على المشتري قبل التمام فله الخيار ولو لم يكن الثمرة موجودة وقت  
 العقد واشترت بعده قبل القبض فان الثمرة للمشتري لانهما ملكه ويكون الثمرة زيادة على الارض و  
 النخل عندها وقال ايجون على النخل خاصة بيانه اذا كانت قيمة الارض خمسمية وقيمة النخل كذلك  
 والثمر كذلك فاكل البايغ الثمرة قبل القبض طرح عن المشتري ثلث الثمن عندها وباتخذ الارض  
 والنخل ثلثي الثمن والخيار له عند ايجون وخاصة وعند محمد له الخيار وقال ايجون يطرح عند ربح  
 الثمن وله الخيار ان شاء اخذ الارض والنخل بثلا ارباع الثمن وان شاء ترك لان الثمن يتقسم  
 على الارض والنخل نصفين فما اصاب النخل قسم عليه وعلى الثمر نصفين فكان حصة الربح ولو فاتت  
 الثمرة بآفة سماوية لا يطرح شي من الثمن ولا خيار للمشتري في قولهم جميعا ولو كان كسبي للنخل  
 خمسمية وللارض كذلك فان الثمر في هذا الفصل زيادة على النخل خاصة اجماعا واذا اكلم البايغ طرح  
 على الثمن ربحه ولا خيار للمشتري عند ايجون وروى عندها له الخيار **ولا** يدخل الزرع في بيع الارض  
 الا بالتسمية لانه متصل بها للفصل فاشبه المتاع الذي فيها ولا فائدة غاية ينتهي اليها بخلاف  
 النخل والكرم فان قيل يشكل على هذا بيع جارية لها حمل في بطنها او بقرة او شاة لهما ولد في بطنها  
 فانه يدخل في البيع وأن كان انصا بالام للفصل لا محالة ولا غاية ينتهي اليها وبينه وبين الزرع

الثلث

الزرع في الارض ملكية لقوله تعالى واتوا بكم اني شئتم فكيف دخل الولد ولم يدخل الزرع قلنا لما لم يقدر  
 احد غير المذنب وجعل على فصل الولد من امه ووجدت المجانسة بينه وبين امه من نسل من نسل الجوز منها  
 فلم يعتبر انفصاله في ثاني الحال لوجود معنى الجزئية ولعدم امكان البايغ من فصله واما الزرع فليس  
 جنس الارض ويمكن من فصل كل واحد **ومن** باع نخلا او شجرا فيه ثمرة فثمرته للبايغ الا ان يشترط  
 المتبايع بان يقول اشتريت هذا الشجر مع ثمره لو كانت مؤشقة او لاني كونه للبايغ عندها والتبايع  
 هو التلقيح **ويقال** له اقطعها وسلم المبيع وكذا اذا كان فيها زرع لان ملك المشتري مشغول  
 بملك البايغ فكان عليه توقيف وتسليم وكذا اذا اوصى بمخلة لرجل وعليها ثمر ثم مات الموصي اجماع  
 الورثة على قطع الثمرة بهذا هو المختار ولو باع عبدا دخل في المبيع ثياب التي للممينة ولا تدخل في  
 البيع الثياب لنفسه التي لبسها للعرض وكذا اذا باع دابة لا يدخل سرجها ولجامها **ومن**  
 من باع ثمرة لم يبيدها اجماعا او قد بدا اجازا للبيع واشترت ام لا وبدد والصلح صيرورته صالحا  
 لتناول بني ادم او لعلف الدواب **ومن** كان منتقعا به في الحال وفي ثاني الحال فانه يجوز عنده ما صار كما  
 لو اشترى وله جارية مولود فانه يجوز وان لم يكن منتقعا به في الحال **ومن** وجب على المشتري قطعها في الحال  
 تفريقا لملك البايغ وسما اذا اشترانا مطلقا او بشرط القطع اما اذا شرط تركها على النخل فمذ البايغ  
 فاسد لانه شرط لا يقتضيه العقد وسو شرط لشغل ملك الغير وسو صفقتان في صفقة ومواعدة او اجارة  
 فبيع وفيه منفعة لاحد المتعاقدين لان المشتري شرط لنفسه زيادة ما حصل له سوى ما دخل تحت البيع  
 من مال البايغ وكذا بيع الذرع بشرط الترك ما قلنا واذا اشترى الثمرة مطلقا من غير شرط الترك وتركها  
 باذن البايغ طاب له الفضل وان تركها بغير اذنه تصدق بما زاد في ذاته بان يقوم قبل الادراك ويقسم  
 بعده في تصدق بما زاد من قيمته الى وقت الادراك لخصوصه بحجة محظورة وان تركها بعد ما تناقضا عظمها لم  
 ينصه في شيء لان هذا تغيير حاله لا تحقق زيادة اي تغيير حاله من التي الى النصف لا يتحقق زيادة في الجسم وان اشترى الثمرة



واستاجر النخل الى وقت الادراك طالب له الفضل لحصول الاذن ولا تجب الاجرة لان هذه اجارة باطلة لا  
يعامل فيها فكأنها لم تكن وبقى الاذن معتبرا فطلب له الفضل وهذا خلاف فاذا اشترى النزع وسوقا واستاجر  
البائع الارض الى ان يدركه حيث لا يطيب له الفضل لان الاجارة فاسده للجمالة لارنا الى وقت الحصاد  
وذلك مجبول ويكون عليه اجرة مثل الارض لا يتجاوز بها المستوي ويطيب له من الخراج قدر ما ضمن من الثمن واجرة  
المثل ويقصد في الفضل **اولا** لا يجوز ان يبيع الثمرة ويستثنى منها ارضا معلومة به اذا باعها على ركن الشجر  
اما اذا كان مجزوا فافترق الكل الاصاغا منها فانه يجوز كذا في الجدي وقوله ارضا لا في اشارة الى المستثنى  
لو كان رطلا واحدا يجرى في شئان قال في النماية اذا قال بعت منك هذا القطيع من الغنم لاسده الشاة  
بعينها بما به درهم جاز في سوي الشاة ولو قال بعت منك هذا القطيع كله على ان لي منه هذه الشاة  
بعينها بما به درهم لا يجوز البيع والفرق بينهما ان الاستثناء هو التكميل بالباقى بعد الشاة وكانت الشاة  
التي عينها في الاستثناء الحقيقي غير داخل في البيع من الاتباع بخلاف قوله على ان لي هذه الشاة المعينة  
فانها دخلت او لا في الجملة فخرجت بحقتها من الثمن وذلك المحضة مجبولة في نفسه البيع في الكل  
ونظير هذا اذا قال بعت منك هذا العبد الا عشرة اشهر في تسعة اشهره ولو قال بعت بكذا على ان  
لي عشرة لم يبيع لهذا المعنى **ثانيا** ويجوز بيع الحنطة في سنبلا والباقى في قشره وكذا السمسم والارز  
منه اذا لم يخلو من جنسه اما جنسه فلا يجوز لاحتمال الربا لانه لا يدري قدر ما في سنبلا وحق السنبلا  
على البائع لانه فعل متصل به البائع الى لا قبيل المثل على معنى اذا باع مكايلا ولو باع ثمن الحنطة لا يجوز  
لانه في الحال ليس بتمين ولما يصير ثمنه بالدينار فباعت ما ليس عنده **ثالثا** ومن باع دارا دخل في البيع مفاع  
اغلاها بمعنى مفاع الخلاق المكتبة على الابواب لان الاعلاف تدخل في بيع الدار لانهما مكرمة فيهما والمفاع  
يدخل في بيع الخلق بغير تسمية لانه بمنزلة بعضه فلا يفتق به **دونه** واجرة الكيال وناقدا الثمن على البائع  
لان الكيل لا بد منه للتسليم وهو على البائع وهذا اذا باع مكايلا اما اذا باع مجازفلا يجب على البائع

البائع اجرة الكيال لانه لا يجب عليه الكيل فلا يجب عليه اجرة وكذا اجرة الوزان والزرار والعداد يعني اذا كان  
المبيع موزونا او معدروعا او معدودا فباعه موازنة او ذراعا او سعة اقال في العيوب الكيل على البائع  
وليس عليه ان يهتبه في وعاء المشتري واذا اشترى في جراب فعلى البائع ان يفتح الجراب فاذا فتح فخط  
المشتري اخراجه واما ما قد اثنى فيه كذا الشيخ ان اجرة على البائع وهي رواية بن كسيم عن محمد لان النقد  
يكون بعد التسليم لانه بعد الوزن والبائع هو المحتاج اليه يعرف المعينة وروى ابن سنان عن محمد  
انه على المشتري لان حق البائع عليه الجيا دوعلى تسليمها اليه فلزمه اجرة وسد اذا كان قبل القبض وهو صحيح  
اما بعده فعلى البائع لانه اذا قبضه دخل في ضمانه بالقبض فاذا ادعى انه خلاف حقه فان الناقدة انما يميز  
ملكه يستوفي بذلك حقا فالاجرة عليه **ثانيا** واجرة وزان الثمن على المشتري لان على المشتري تعيين الثمن  
وتوفية للبائع وذلك لا يحصل الا بالوزن فكان عمله فالاجرة عليه **ثالثا** ومن باع سلعة بثن قبل  
للمشتري سلم الثمن او لا لان حق المشتري قد تعين في المبيع فيدفع الثمن ليتعين حق البائع بالقبض  
تحقيقا للساواة ولا يجب على المشتري تسليم الثمن حتى يحضر البائع المبيع **رابعا** فاذا دفع الثمن قبل  
للبائع سلم المبيع لانه قد ملك الثمن بالقبض فلزمه تسليم المبيع فان سلم البائع المبيع ليس له ان  
يسرده وان ثبت ان على المشتري تسليم الثمن او لا فللبائع ان يحبس المبيع حتى يستوفي الثمن الا  
ان يكون موجلا وان كان بعضه حالا وبعضه موجلا فله حبس الحال حتى يقبض الحال ولو ابر المشتري  
عن بعض الثمن كان له الحبس حتى يستوفي الباقي لان البراءة كالا ستيفا ولو استوفى البعض كان له  
الحبس بما بقي ولو دفع بالثمن رهنا او تكفل به كفيل لم يسقط الحبس ولو احال البائع رجلا على  
المشتري بالثمن سقط الحبس اجمعا وكذا اذا احال المشتري البائع على رجل بالثمن سقط الحبس ايضا  
عنه الى كس لان المشتري اذا احال بالثمن فقد برئت ذمته بالحوالة فصار كالبراءة بالايغاة او بالبراءة  
البائع وقال محمد لا يسقط الحبس لان مطالبة البائع بالثمن لم يسقط وليس كذلك اذا احال البائع



على المشتري لان مطالبته سقطت كالمستوفى ولو اجل بالثمن سنة غير معينة فلم يقبض المشتري المبيع حتى مضت  
سنة فالاجل سنة من حين يقبض عند الحرج وان كانت سنة تعينها ومضت صار حالا وعندهما الثمن  
حال في الوجهين **قوله** ومن باع سلعته بسلفه او ثمنين قبل لهما اسلما معا لستوا بهما في التعيين  
وبيع السلعة بالسلفه يستمر بيع المقايضة وبيع الثمن بالثمن يستمر بيع الهبة **باب خيار الشرط**  
خيار الشرط يمنع ابتداء حكم المبيع وسوالم ملك وسو وضع للفسخ للاجازة عند حاجته اذا فات وقت الفسخ  
يخفى وفيه يتم العقد وقال مالك وضع للاجازة لا للفسخ فاذا مضت المدة فانت الاجازة والفسخ  
العقد قال ح خيار الشرط جائز في المبيع للبائع والمشتري ولهما ثلاثة ايام فما دونها فيه بالبائع احترازا  
من الطلاق والعناق وقوله ولهما يحتمل ان يكون معطوفا على تقدم اي خيار الشرط جائز لكل واحد  
منهما بافتراده ولهما معا ويحتمل ان يكون ابتداء الكلام لبيان مدة الخيار وقوله ثلاثة ايام بالرفع  
على الابد او بالنسب على الطرفية اي في ثلاثة ايام **قوله** لا يجوز اكثر منها عند الحرج **قوله** وبما قال زفر  
وقال ابوس ومحمد يجوز اذا ستميا مدة معلوم فان شرط اكثر من ثلاثة ايام بطل البيع عند الحرج  
وزفر فاجاز الذي له الخيار في الثلث او مات صاحب الخيار في الثلث او مات العبد المبيع او اعتقه  
المشتري فالبيع جائز عند الحرج ولزم المشتري الثمن وقال زفر اذا فسد العقد بوجه من الوجوه لم يصح ابداء  
الا انه انعقد فاسدا فلا ينقلب جائزا ولو اشترى شيئا على ان لم يقبض الثمن الى ثلاثة ايام فلا بيع بينهما لاجاز  
والى اربعة ايام لا يجوز عندها وقال محمد يجوز الى ايام واكثر فان فسد في الثلاث جاز بالاجماع وان لم يقبض الثمن  
اذ لم يوجد ما يمنع الفسخ من زيادة او نقصان قال الحنفية اذ لم يوقت للخيار وقتا فالبيع فاسد بالا  
جماع فان اطل صاحب الخيار خياره بعد القبض قبل مضى الثلاث وقبل ان يفسخ العقد بينهما لاجل  
العناد انقلب جائزا عند اصحابنا الثلاثة وقال زفر لا ينقلب جائزا وان اطل صاحب الخياره بعد  
الثلاث لا ينقلب جائزا عند الحرج وزفر عندها ينقلب جائزا ولو شرط خيارا لا بد فيه اجماعا فلو اخطا

اربعه

اسقط خياره في الثلاث يجوز عنده اخطا فالزفر ولو اسقطه بعد الثلث فله كجواز الهبة عندها وقال ابو حنيفة  
لا ينقلب جائزا ولو شرط خيار ثلاثة ايام ثم اسقط منها يوما او يومين سقط منها ما اسقطه وصار كأنه  
لم يشترط الا يوما ولو اشترى شيئا على ان له الخيار ثلاثة ايام بعد شهر كان له الخيار شهرا ولو ثلاثة ايام عند  
محمد وقال ابوس للخيار له بعد الشهر ولو شرط الخيار الى الليل او الى الغد او الى الظهر فله الخيار الى الليل  
كله ووقت الظهر كله وسد اعند الحرج وقال ابوس ومحمد له الخيار الى الليل الى غروب الشمس  
وفي الظهر الى النصف وفي الغد الى طلوع الفجر ولو اشترى ثوبا او عباءة على ان له الخيار في نصفه  
ونصفه بات فهو جائز لان النصف معلوم وشبه معلوم **قوله** وخيار البائع يمنع خروجه المبيع من ملكه  
حتى انه لو اعتقه عتق لا يملك المشتري النصف فيه وان قبضه باذن البائع والثلث يخرج من ملك المشتري  
اجماعا وهل يدخل في ملك البائع عند الحرج لا يدخل لان ذلك يؤدي الى اجتماع البديلين في ملك واحد  
وعندهما يدخل حتى لا يوقى الى ان الثمن لا مال له ولو تصرف البائع في المبيع بالبيع او بالعقد او  
بالوطى او بالقبلة لشهوة او غير ذلك من التصرفات الفعلية فقد تصرف وانفسخ العقد واما كان المشتري  
حاضرا او غائبا وان فسخ بالقول ان علم المشتري بذلك في مدة الخيار صح الفسخ اجماعا وان لم يعلم  
حتى مضت المدة بطل الفسخ ولزم البيع عندهما وقال ابوس صح الفسخ ولو تصرف المشتري في مدة الخيار  
في المبيع لم يخرجه من ملك البائع وان تصرف في الثمن وهو عين في يده لا يجوز ايضا لانه قد خرج  
من ملكه بالاجماع ولو هلك المبيع في يد البائع انفسخ البيع ولا شيء على المشتري **قوله** فاذا قبض المشتري  
وهلك في يده في مدة الخيار ضمنه بالقيمة يعني اذا لم يكن مثلثا اما اذا كان مثلثا فعليه **قوله** خيار  
المشتري لا يمنع خروجه المبيع من ملك البائع بالاجماع وهل يدخل في ملك المشتري عند الحرج لا يدخل  
وعندهما يدخل ويجب نفقته على المشتري بالاجماع اذا كان الخيار له لانه قد خرج من ملك البائع والتمتع  
لا يخرج من ملك المشتري بالاجماع وانما لم يدخل المبيع في ملك المشتري عنده الحرج لان الثمن باق على ملكه فلو ملك



المبيع لا يجمع في ملكه العوضان وهذه الايصاع وطما يقولان المبيع قد خرج من ملك البائع فلو لم يملك المشتري  
 يكون زائلا الى مالك ولا عهد لنا في الشرع ولو تصرف المشتري في المبيع في مدة الخيار والخيار له جاز في  
 اجماعا وتكون اجازة منه ثم اذا كان الخيار للمشتري فنفي المبيع باربعة معان احدها ان يقول اجرت كونه  
 كان البائع حاضرا او غائبا والثاني ان يموت المشتري في مدة الخيار فيبطل خياره بموته وينفذ عقده ولا يقوم  
 الورثة مقامه ولا يكون موروثا عنه والثالث ان تمضي مدة الخيار من غير فسخ من له الخيار والراجح  
 ان يصير المبيع في يد المشتري الى حال لا يملك المشتري فسخه مثل ان يملك المبيع او يستقضى في يد المشتري  
 نقصانا يسيرا او فاحشا فيفعل المشتري او بفعل البائع او بآفة سماوية او بفعل الاجنبي او بفعل العدو  
 عليه فانه يبطل خياره وينفذ المبيع فاذا زاد المبيع في مدة الخيار في قبض المشتري زيادة متصلة  
 متولدة من الاصل كالسمن والبر من المرض منعت الرد والفسخ وبطل خياره ونفذ المبيع عندها  
 كالنقصان وعنده محمد لا يمنع الرد على خياره وان كانت متصلة غير متولدة منه كالصبغ والزيادة  
 ولت السويق او كانت ارضا غنبي فيها او غرس منعت الرد اجماعا وينفذ المبيع وان كانت منفصلة  
 متولدة منه كاوله واللبن والتمر والارز والعقر منعت الرد ايضا وبطل خياره ونفذ المبيع و  
 ان كانت منفصلة غير متولدة منه كالكسب والهبة والغلة لا تمنع الرد على خياره الا انه اذا  
 اختار المبيع فالزيادة له مع الاصل اجماعا وان اختار الفسخ برد الاصل مع الزيادة عند ابي حنيفة  
 وقال ابو يوسف ومحمد برد الاصل للغير والزيادة للمشتري لان من مذهبه ان المبيع يدخل في ملكه وعنده  
 ابي حنيفة لا يدخل في ملكه فيكون الزيادة حاصلة من ملك البائع فيلزمه ردّها اليه ولما فسخه اذا كان الخيار  
 للمشتري فهو باحد امين اما بالقول او بالفعل فيقول لا يصح الاجرة البائع عندهما وقال ابو يوسف ومحمد  
 بغير حضوره ولما فسخه بالفعل بان يكون الثمن عينا فيصرف فيها تصرف المالك فيفسخ العقد كونه  
 كان البائع حاضرا او غائبا واما ان كان الخيار للبائع فجوز المبيع باحد ثلاثة معان احدها ان يفسخه بالقول

بالقول في المدة فيقول اجرت فحوز سواء كان المشتري حاضرا او غائبا والسامح في المدة فيبطل  
 خياره وينفذ عقده ولا تقوم الورثة مقامه في الفسخ والاجازة والثالث ان تمضي المدة فيفسخ الخيار  
 وفسخه باحد امين اما بالقول او بالفعل فيقول ان يقول في المدة ففسخ فان كان فسخه بجفوة  
 المشتري انفسخ ولا يحتاج الى قضاء ولا رض من كان بغير جفوة ان علم المشتري ذلك او لم يعلم واجمعوا  
 ان اجازته بغير جفوة واما الفسخ بالفعل فهو ان يتصرف البائع في المدة في المبيع او العتق او الوكالة  
 او التزويج او القيلة بشبهة فانه يفسخ سواء كان المشتري حاضرا او غائبا **وقال** الا ان المشتري  
 لا يملكه عند ابي حنيفة ولا للمالك كخرج الثمن من ملكه فان قلنا بان المبيع يدخل في ملكه لا يجمع البطلان  
 في ملكه رجل واحد ولا اصل له في الشرع لان المعاوضة تقتضي المساواة **وقال** ابو يوسف ومحمد  
 لانه لما خرج من ملك البائع فلو لم يدخل في ملك المشتري يكون زائلا الى مالك وهذا لا يجوز  
 وفائدة الخلاف في مسائل احدها اذا اشترى ذراحم محرم منه على انه بالخيار ثلثا لا يعق  
 عنده ابي حنيفة فلانه لم يدخل في ملكه وخياره على حاله وعندهما عتق حين اشتراه ولزمه الثمن لانه  
 دخل في ملكه واجمعوا انه اذا اقل لعبه الغير ان اشترى ثوبه فانت حرة فاشتراه على انه بالخيار عتق و  
 بطل خياره ولزمه الثمن املعهما فلا يشكلا واملعهما ابي حنيفة فقلان المعلق بالشرط كالمسل عند  
 حبود الشرط ولو اقل العتق بعد شرائه بشرط الخيار نفذ والثانية اذا اشترى زوجة على انه بالخيار  
 لا يفسد النكاح عنده لانه لم يملكها وعندهما يفسد لانه قد ملكها فان وطئها في المدة قبل الاحتياط  
 ان كانت بكرا سقط الخيار اجماعا لانه تلف جزءا منها كقطع يدها وان كانت ثيبا لم يسقط خياره  
 وله ردّها لانه وطئها بالنكاح وعندهما غير مختار لان وطئه حصل بملك اليمين والنكاح قد ارتفع  
 واجمعوا انها لو لم تكن زوجة فوطئها فانه يصير مختارا سواء كانت ثيبا او بكرا لان وطئه حصل بملك  
 اليمين والثالثة اذا اشترى جارية بشرط الخيار وقبضها في وقت عنده في المدة فاختارها لا يكتف بتلك

هذه هي الفسخ في المدة  
 من هذا قال ابو يوسف ومحمد  
 في المدة فيفسخ الخيار



المحيضة في الاستبراعه وعندها يكتب باو لو اختار الفسخ وعادت الى البايع لا يحل عليه استبراعه  
الحج وكذا كان الفسخ قبل القبض او بعده لانه لا يملكه على البايع وعندها ان كان قبل القبض فلا استبراع  
على البايع استحسانا وان كان بعده يحل قبله استحسانا لان ملكه ما عندهما وجمعا ان العقد لو كان بائنا  
ثم فسخ العقد باقائه او غير بائنا ان كان قبل القبض لا يجب على البايع استبراعه وان كان بعده يجب وان كان الخيار  
للبايع ففسخ لا يجب الاستبراع لان ملكه فلو اجاز البيع فعلى المشتري استبراعه جواز البيع والقبض  
بحيضة مستأنفة اجماعا والرابعة ان المشتري جاز به فولدت منه بشرط الخيار فعنده لا نصير له  
بنفس الشرا ويطلق خياره ويلزمه الثمن وهذا على ما بينا فان هلك في بده بالثمن يعني اذا هلك في  
يد المشتري والخيار له لان عجز عن ردقه فلم يملكه ثمنه والفرق بين الثمن والقيمة ان الثمن ما تراضى عليه  
المتبايعان سواء زاد على القيمة او نقص والقيمة ما تقوم به الشيء بمنزلة المقدار من غير زيادة ولا  
نقصان واما اذا هلك في يد البايع قبل ان يقبضه المشتري بطل البيع **ولو** وكذلك ان دخل عيب لانه  
بوجود العيب مسك لبعضه فلو قلنا ان له الرد يتضرر البايع وسد اذا كان عيبا لا يرتفع كما اذا  
قطعت يده اما اذا كان عيبا يرتفع كالمريض فهو على خياره فاذا زال المرض في الايام الثلاثة فله  
ان يفسخ بعد ما ارتفع المرض في الايام الثلاثة واما اذا مضت الثلاثة والمريض قائم لم يفسخ العقد  
لنقد الرد وكذلك في النماء واعلم ان من اشترى شيئا بشرط الخيار ففعل بالمبيع فعلا بل على الرئي  
فهو اجازة للبيع مثل ان يقا الجارية او يقبلها بشهوة او يملكها بشهوة او ينظر الى فرجها بشهوة  
وحد الشهوة ان تستمر آتة او خيرا اذا انتشرا وقيل ان يشتري بقلبه لا يشتري بالانتشار  
وان نظر الى فرجها بشهوة لم تكن اجازة وان قبلته الامة لشهوة او لمسته لشهوة او نظرت  
للفرجه لشهوة واقرنا ففعلت ذلك بشهوة فهو رضا وقال محمد لا يكون مغلها اجازة للبيع لانه  
لم يوجب منه رضيا ولو باصنعها او ضا جعها او بشرها او هي فعلت به ذلك بطل خياره لو كان طالبا

هكذا

طالبا او مكرها في قول الحج لانه اكبر من القبلة فاذا بطل الخيار والقبلة فباطل اولى ولو قبلتها الغير بشهوة  
ان كان في الغم لا يصدق وان كان في سائر البدن صدق وسو على خياره وان اعتق المبيع او تهره او  
كاتبه او نزع الامه او العبد او عرضته على بيع فهو رضى وان كان المبيع دابة فكميها لينظر الى كسرها او قوتها  
او كان ثوبا فقلبه لينظر الى مقدارها وامة فاستخدمها لينظر ذلك منها فهو على خياره وان زاد  
في الركوب على ما يعرف به فهو رضى وان ركبها الحاج او سفر او حمل عليها او اجبرها او كانت ارضا فاستفادها  
او حرثها او كان زراعا فقصص من لدوابه فهو رضى وان ركبها ليسقيها او ليرد على صاحبها  
فالتقاسم ان رضاه لا يقدّر على قوتها والاختصاص ليس مرضا لان الدواب قد يمتنع ولا يمكن  
سيره الا بالركوب وان كان المبيع سيرا فاستخدمه من اللصوص او وقت فيها فارة فمضجها لم يطل خياره  
بخلاف ما اذا كسفي منها رضى فانه رضى وان كان عبدا ففقدته فهو رضى وان حلق ثغره فهو على  
خياره وان كانت دابة فباعت في مدة الخيار بطل خياره الا ان يكون مدرا وكذا اذا كانت شاة  
فولدت ان كان الولد حيا بطل خياره وان كان ميتا لم يطل ولو كان المبيع دابة فباعت دارا  
الى جنبها فاخذها بالسفحة فهو رضى **ولو** من شرط الخيار فله ان يفسخ في مدة الخيار وله ان يخرجه فان اختار  
الاجازة بغير حصة صاحب جاز وان فسخ لم يخر الا ان يكون الاخر حاضر وسد عندهما وقال ابو حنيفة  
وزفر يجوز والخلاف فيما اذا كان الفسخ بالعقل فهو رضى مع يمينه اجماعا كما اذا باع او اعتق او وطى  
او قبل او لمس وقوله الا ان يكون الاخر حاضر انفس المحصور ليس بشرط وانما الشرط عليه في المدة  
وان لم يعلم الا بعد ما فقد تم البيع **ولو** واذا مات من له الخيار بطل خياره وتم البيع من قبله ايها كان  
لان بالموت ينقطع الخيار وقطع يوجب تمام البيع كما لو انقضت المدة فكل ما جمعا بالخيارات  
احدهما تم البيع من قبل والاخر على خياره فان مات جاز عليه مكره المشتري المكاتب شيئا بشرط الخيار  
محذر في الثلاث تم البيع لان محذر كونه **ولو** ولم ينقل الى ورثته وانما لم يورث لانه ليس بالاشية



او ارادة لا يقصرون الغالة والارث انما يكون فيما يقبل الانتقال **ومن** باع عبدا على ان يحرره او كاتب  
 وكان بخلاف ذلك فالمشتري بالخيار ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شأترك فان قيل لم جاز البيع  
 مع هذا الشرط فيفسد البيع لمن باع شاة على ان يحررها او على ان يملكها كذا فان البيع فيه فاسد قيل  
 الفرق ان الخيار في البعائم زيادة وهي مجهولة لا يدري ان يحررها او ان يملكها او ان يولد حي او ميت و  
 المجهول اذا انضم الى المعلوم يصير الكل مجهولا وكذا اذا شرط ان يملكها كذا لانه لا يدري مقدار  
 وليس في وسعه تحصيله فكان مفسدا فان مات في يد المشتري قبل ان يردده رجع على البائع بغيره  
 بينهما كذا في الرداءات وفي الينابيع ليس له ذلك وان تعذر الرد بغير الموت رجع بالاكش وهو صورة  
 ان يقوم خيار او غير خيار ويضمن بائنه او ان جابه لبرقه فقال لم احده كاتبنا ولا خيارا فقال  
 البائع قد سلمته اليك على هذه الصفة ولكنه شئ عندك ذلك في مدة ينشئ في مثلها فالقول قول  
 المشتري لان البائع قد سلمه على ما ذكر والمشتري مكره فالقول قول النكر مع كمينه والله اعلم بالحق  
**باب خيار الرؤية** خيار الرؤية بيع تمام الحكم وسو الملك وهو خيار ثبت  
 حكما لا بالشرط ولا يتوقف ولا يمنع وقوع الملك للمشتري حتى انه لو تصرف فيه جاز تصرفه وبطل خياره  
 ولزمه الثمن قال ربح ومن اشترى من لم يره فالبيع جائز وله الخيار اذا رآه ان شاء اخذه وان  
 شاء رده ثم انه خيار لا يورث حتى لو مات المشتري قبل الرؤية ليس لورثته الرد ولو قال للمشتري  
 قبل الرؤية رخصيت ثم رآه ان يردده لان الخيار معلق بالرؤية فلا يثبت قبله ولو رده قبل  
 الرؤية صح رده وذلك لانه كما اشترى ما لم يره فهو على خياره الا ان يراه فيرضى به او يتفرقا  
 لا يمكن دفعه كالعتق والتدبير وان وكل ولا يقبضه فقبضه الوكيل رآه ورضي جاز ولم يملك  
 وقطع خياره عند ايج والا ان يكون به عيب وعندهما لا يسقط خيار الموكل برؤية وكيله التقين  
 واجمعوا ان رؤية الوكيل بالشرا كبرؤية الموكل يسقط خيارا واجمعوا ان المشتري لو كسر سولا

رسولا فافاد المبيع ورضيه لم يسقط خياره المرسلا لان الرسول لا يتعلق به الحق وقد كسر في شئ  
 فلا يتعداه واذا اشترى المشتري في المبيع تصرفا لا يمكن دفعه كالعتق والتدبير والاستيلاء بطل خياره  
 وكذا اذا وجب فيه حق الغنيمة مثل ان يبيعه او يوجزه او يرهقه فان عاد الى ملكه بغيره فالباع  
 او آجره لم يرد خياره كولو كان منقذ العقد بقضاء او رضاه وكذا لو خرج بعض المبيع منه  
 او نقص او زاد زيادة متصلة او منفصلة فانه يبطل خياره على ما ذكرنا في خيار الشرط **ولو باع**  
 مالم يره فلا خيار له بان ورث شيئا لم يره حتى باعه وهذا باع عينا بتمش اما اذا عينا بعين  
 ولم يرب كل واحد منهما ما يحصل له من العوض كان لكل واحد منهما الخيار لان كل واحد منهما  
 الخيار لان كل واحد منهما مشتر للعوض الذي يحصل له **ولو** من نظر الى وجه الصبرة او الى ظاهر  
 الثوب مطويا او الى الوجه من الجارية او وجه الدابة وكفلها فلا خيار له سدا اذا كانت الصبرة  
 لا تتفاوت وما انظر الى الثوب فعمل وجهين ان كان يستدل بظاهره على باطنه فلا خياره  
 له وان لم يكن كذلك كما اذا كان في طية علم من حرير لم يسقط خياره حتى يراه ولو اشترى ثيابا  
 كثيرة فزاي بعضها دون بعض لم يسقط خياره ولا بد من النظر الى ظاهر كل ثوب لان  
 الثياب تتفاوت واما اذا نظر الى وجه الجارية او العبد فالمقصود من بني ادم الوجه فقط  
 فهو رؤية كبرؤية مجموع ولو نظر من بني ادم الى جميع الاعضاء من غير الوجه فخياره باق ولو راي و  
 وجهه لا غير بطل خياره كذا في الينابيع واما اذا نظر الى وجه الدابة وكفلها فهو للمقصود منها و  
 بعضهم رؤية القوائم والمراد من الدابة الفرس والحمار والمغل اما الشاة فلا يسقط خياره  
 فيها بالنظر الى وجهها وكفلها وكفل الدابة عجزا وموخرها ولو اشترى شاة للذرا والقتل  
 فلا بد من النظر الى ضرعها فان كانت شاة لحم فلا بد من الجرس حتى يعرف الفرقان من السمن ولو  
 اشترى بقرة حلوا فزاي كلها ولم يضرعها فله الخيار لان الضرع هو المقصود **ولو** ان راي محسن

فمنه  
 نظر الى  
 الوجه  
 كذا اذا  
 اشترى  
 ثيابا  
 كثيرة  
 فزاي  
 بعضها  
 دون  
 بعض



الله ارفلا خياره وان لم يشاهد بيوتهما صحن الدار وطلما وقال زفر لا بد من رؤية داخل البيت  
 وسوال الصحيح وعليه الفتوى لان الدور مختلف وكلام الشيخ خرج على وجههم بالكون لان داخلها  
 وخارجها واحد ولو راي ما شئت من ورلد فزجاجة او في امرأة او كان المبيع على غرض فراه في  
 الماء فليس ذلك برؤية وسوال خياره لانه لا يراه حقيقة وهيئة ويخالف هذا النظر الى الوجه المشهور  
 من ورلد فزجاجة فانه يتعلق به حرمة المصاهرة ويعاقبة فيما بعد الزجاجة ولو كانت في وسط الماء  
 فرأى فزجاجة مشهور وهي حرمة المصاهرة كذا في الفتاوى **و**بيع الاعرج وشراؤه جائز وله الخيار  
 اذا اشترى ولا خيار له فيما باع كالبصير اذا باع ماله **و**يستقط خياره بان يحسن المبيع اذا كان بغير  
 المجلس شمة اذا كان يعرف بالشئ او يذوقه اذا كان يعرف بالذوق وان كان فوا فلا بد من صفه بطوله  
 وعرضه ورفعة مع المجلس وفي الحفظ لا بد من التمس والصفة في الاذان لا بد من الشم وفي النظر على روك  
 الخلل والشجر يعتبر الصفة **و**لا يستقط خياره في العقار حتى يوصف له لان الوصف يقوم مقام الرؤية  
 كما في السلم وكذا الدابة والعبد والاشجار وجميع ما لا يعرف بالمجلس والذوق فانه ينعقد على الصفة والصفة  
 فيه بمنزلة الرؤية فاذا وصف له وشراؤه وكان كما وصف بطل خياره يعني اذا اشترى ما وصف له ثم  
 اجهه فلا خيار ولو اشترى البصير لم يره ثم عي انتقل الى الصفة ولو اشترى البصير ما وصف له لم يستطع  
 خياره لانه قادر على النظر والصفة قائمة مقام الرؤية عند العجز ولو قال الاعرج قبل الوصف ضمت  
 يستقط خياره ولو اشترى البصير لم يره وفسخ قبل الرؤية ففسخ **و**من باع ملك غيره فاما  
 مالك بالخيار ان شاء اجاز وان شاء فسخ ولا يجوز للمشتري التوقف فيه قبل الاجازة او قبضه  
 او لم يقبضه وقبض الشئ دليل على اجازته ولو راي رجلا يبيع له شاة فسكت عنه لم يكن كونه اذا  
 في اجازة ببيعته كذا في شرحي كتاب الماخذ **و**له الاجازة اذا كان المعقود عليه باقيا والمتعا  
 قد ان كمالها اعلم ان قيام الاربعة شرط للحقوق الاجازة البايع والمشتري والمالك والمبيع فان

فيه شبهة

فان اجازة المالك مع قيام هذه الاربعة جائز وتكون الاجازة اللاحقة بمنزلة وكالة السابقة ويكون البايع  
 كالوكيل والشئ للخنبة ان كان قايما وان هلك في يد البايع ملك امانة ثم لهذا الغرض قبل ان يجر المالك  
 ان يفسخ العقد وكذا الوضعية المشتري يفسخ وان لم يجر المالك البيع وفسخه انفسخ ويرجع المشتري  
 بالشئ على البايع فان مات المالك قبل الاجازة انفسخ البيع ولا يجوز اجازة ورثة **و**اما اذا كان المعقود  
 عليه باقيا والمتعاقدان كمالها واذا لم يعلم حال المبيع اباق هو ام ناك صحت الاجازة لان الاصل  
 بقاؤه وهذا قول محمد وقال الجس لا يصح حتى يعلم قيامه وقت الاجازة لان الشك وقع في شرط  
 الاجازة ولا تثبت مع الشك **و**من راي احد الثوبين فاشترى اهما ثم راي باقى الاخر جاز ان  
 يبرقهما لان رؤيته احدهما لا تكون رؤية للاخر للتفاوت في الثياب ففي الخيار فيما لم يره لا يجه  
 وحده بل يبرقهما كى لا يفرق بالصفة لانتم مع خيار الرؤية قبل القبض وبعده ولهذا لا يمكن  
 من الرد بغير قضاء ولا رضاء فيكون فسخا من الاصل ولو اشترى عدل يره ولم يرفع فسخ منه  
 او وهبه كسلم لم يرد شيئا منها الا من عيب وكذا في خيار الشئ لانه تغذي الرد فيما خرج عن ملكه  
 وفي رد ما بقي تفريق الصفة قبل التمام لان خيار الرؤية والشرط لم ينفذان تمامهما **و**من مات  
 وله خيار رؤية سقط خياره ولم ينتقل الى ورثة لخيار الشرط **و**من راي ثيابا ثم اشترى  
 بعد مده فان كان على الصفة التي رايها فلا خيار له وان وجدته متغيرة فله الخيار فان اختلفا في التغير  
 فالقول للبائع مع يمينه لان التغير حادث وسبب التغير مظاهر وهو رؤية المعقود عليه الا بعد المدة  
 في يكون القول قول المشتري لان الطاهر يشهد له لان الشئ يتغير بطول الزمان اذ ثبت لو كان  
 جارية شاة رايها فاشترى انا بعد ذلك بعشرين سنة وزعم البايع انه لم يتغير كان يصديق على ذلك قل  
 في الهداية لا الا اذا بعد المدة على ما قالوا ولم يرد على هذا فقبل البعيد المتغير ما فوقه والغريب  
 دون الشدة واذا اختلفا في الرؤية فقال المشتري لم ادر حال العقد ولا بعده وقال البايع بل رايته فالقول



قول المشتري مع يمينه لان البايع يدعي عليه الرقبة وهي حادثة فلا يقبل قوله البتة **باب**  
**خيار العيب** العيب هو عيب لا يخلو منه اصل الفطرة التسليمه ومكسبه بما قبله ان خيار  
الرؤية يمنع تمام الملك وخيار العيب يمنع لزوم الملك بعد التمام وخيار العيب مثبت من غير شرط  
لا يتوقف ولا يورث قال به اذا اطلع المشتري على عيب في المبيع فهو بالخيار ان شاء اخذه بجميع الثمن  
ولان شارده يعني عيبا كان عند البايع ولم ير المشتري عند البيع وللعنه القبض لان ذلك يكون  
رضي به ثم ينظر ان كان قبل القبض فالمشتري ان يرد عليه وينسخ البيع بقوله ردت ولا يخلع  
عليه رضي البايع ولا الى قضاء القاضي وان كان بعد القبض لا ينسخ الا برضا او قضا **قوله** وليس  
ان يمسه وبأخذ الفضل لان الاوصاف لا تقابلها شئ من الثمن ولان البايع لم يرض بحرج  
المبيع من ملكه الا بحاله سمنا من الثمن فلا يجوز ان يخرج بيعه من الا برضاه **قوله** وكل ما اوجب نقضا  
التمن في عادة التجار فهو عيب قال المجتهد العيب ما نقص الثمن عنه التجار واخرج السلعة عن حال  
الصحة والاعتدال سواء كان يورث نقضا فاحشا من الثمن او نقضا تاما يسير بعد ان كان تاما  
يعده اهل تلك الصلعة عيبا فيه فاذا وجد بالمبيع عيبا كان به قبل العقد او حدث بعد العقد  
قبل القبض فله رده سلبا كان العيب او كسيرا **قوله** والا باق عيب يعني اباق الصغير الذي  
لا يعقل فهو موزال لا باق فلا يكون عيبا قال في الذخيرة الا باق ما دون السفر عيب بالاختلاف  
وهل يشترط الخروج من البلد فيه اختلاف المشايخ **قوله** والبطل في الفركش عيب مضاف على وجهين  
ان كان صغيرا لا ينكر عليه ذلك فليس بعيب وان كان ينكر عليه فهو عيب لانه لا يصح عليه  
مثله من الصغار قال في الذخيرة قد يفسد من ثمنها ما دون ابن خمس لا يكون ذلك  
منه عيبا **قوله** والسرقة عيب في الصغير لا يبلغ يعني اذا كان صغيرا يعقل اما اذا كان لا يعقل بان  
لا ياكل وحده ولا يلبس وحده لا يكون عيبا ولو كانت السرقة دراهم او اقل وقيل ما دون الدرهم

في المبيع  
في المبيع  
في المبيع

الدرهم نحو الفليس ونحوها لا يكون عيبا والعيب في السرقة لا يختلف بين ان يكون من المولى او غيره الا  
في المالك من بيت المولى ليس بعيب ومن بيت غيره عيب فان كانت سرقة المبيع لالاكل فهو عيب  
من المولى وغيره **قوله** فاذا بلغ فليس ذلك بعيب حتى يعاوده بعد البلوغ فعنه اذا طهرت منه الا  
شيئا عند البايع من العيب في صفه ثم حدث عنه المشتري بعد بلوغه لم يرد له لانه غيره لان البول من الصغير  
لضعف المشاهدة وبعد الكبر له اذ في الباطن والا باق في الصغير لحب اللعب وفي الكبر لحب الخبث في القلب  
والسرقة لقلة المبالاة وهما بعد البلوغ لحب في الباطن فكان التاخير الاول وكوله في ذلك الجارية والغلام  
بيان اذا وجد ذلك منهما في حال الصغر ثم وجد منهما في حال الصغر عند المشتري فله ردهما فان وجد  
عنده المشتري بعد البلوغ ليس له ان يردهما لان الذي كان عند البايع في حال الصغر زال بالبلوغ  
وما وجد عند المشتري بعد البلوغ عيب حادث وان وجد ذلك منهما عند الادراك عند  
البايع ثم وجد ذلك عند المشتري فله ردهما فان لم يوجد ذلك عند المشتري فله ردهما فان لم  
يوجد ذلك عند المشتري فليس له ان يرد بالعيب الموجود عند البايع وقوله حتى يعاوده بعد البلوغ  
معناه اذا بال وسواك في يد البايع ثم باعوه عاوده في يد المشتري فله رده لان العيب له  
والجنون في الصغير عيب ابد فاذا جن في الصغير في يد البايع ثم عاوده في يد المشتري في الصغر  
والكبر يرد لانه عين الاول اذا تسبب في الحالين متحدة **قوله** والجور كاله عيب في الجارية وليس  
وليس بعيب في الغلام لان المقصود من الجارية الافتكاش وهما يخلان به والمقصود من الجارية الا  
فركش وهما يخلان به المقصود من العبد الاستخدام فلا يخلان به **قوله** الا ان يكون من داه لان الداه  
عيب وهو ان يكون بحيث يمنع من قربان سيده ثم الجن في الجارية عيب سواء كان فاحشا او غير فاحش  
من داه او من غيره في الغلام ان كان من داه فله رده وان لم يكن من داه ان كان فاحشا فهو عيب  
والافلا والفاحش لم يكن في الكس مثل **قوله** والزنا وولد الزنا عيب في الجارية لانه يخل بالمقصود منها وهو الاستيلاء



في البيع والشراء  
في البيع والشراء  
في البيع والشراء

وليس عيب في العلام لانه لا يخل بالمقصود منه وسواء استخدم الان يكون الزيادة لكونه اكثر من  
لان استلج السامع بالخدمة ولان كون الجارية من الزنا يقتضي به ولده منها والجل عيب في نبات ادم  
وليس عيب وارفع الحيز في الجارية البالغة عيب وهي التي بلغت سبع عشرة سنة لانها لا تلد مولدا  
اذا كانت مستحاضة فهو عيب لان ارتفاع الدم واستمراره علامة الداء والسعال القديم عيب للثوب  
الزكام فانه ليس عيب وللحنون والجذام والبرص عيب وكذا العور والعمى والامهات فضل الثمن والفقير  
والخرس والاصم الزايد والناقص والقروح والامراض عيوب والدودة وهو استغفار الاثني والعين  
والخضبي عيب اذا اشتري عبيدا لانه حصى فوجد في اذنيه فلا خيار له وترك الصلوة والتمية والكذب عيب  
في العبد والاداء وقلة الاكل عيب في البهايم وليس عيب في بني ادم والتخنيث في العلام عيب واذا اشتري  
عند المشتري عيب فاطلع على عيب كان عند البائع فانه يرجع بالنقصان ولا يراد المبيع لان في  
الرد اضرا بالبايع لانه يخرج عن ملكه سالما ويحده معيها بصورت الرجوع بالنقصان ان يقوم  
المبيع وليس العيب القديم ويقوم به ذلك فينظر الى ما نقص من قيمته لاجل العيب ونسب من القيمة المتبقية  
فان كانت النسبة العشر رجوع بعشر الثمن وان كانت النصف فينصف بياها اذا اشترى ثوبا بعشرة دراهم  
وقيمة ما به درهم فاطلع على عيب ينقصه عشرة دراهم وقد حدث به عيب اخر فان رجع على البائع  
بعشر الثمن وفك درهم وان كان ينقص من قيمة عشرين رجوع بعشر الثمن وهو درهمان ولو اشتراه بمائتين  
وقيمة ما به ينقص من قيمة لاجل العيب عشرة فانه يرجع بعشر الثمن وذلك عشرين ولو كان العيب  
ينقصه عشرين رجوع بعشر الثمن وذلك اربعون **والا** لان رضي البائع ان يأخذه منه بعينه فله ذلك  
لانه رضي بقطاعاته التزام الطرفان رضي البائع بذلك وادام المشتري حبس المبيع والرجوع بحقه  
ليس له ذلك بل انشاء المشتري امسكه ولا يرجع بحقه العيب وان شاذ رده **والا** وان قطع الثوب وقطع  
قميصا او صبغة او ثوب السويق بسمن ثم اطلع على عيب رجوع بنقصانه وليس للبائع ان يأخذه لانه احد

في البهايم

اخذت فيه زيادة بيد حليها المال فلم يكن له ان يأخذه معها واذا انقذ الرجوع وجب الاكثر وقوله او  
صبغة يعني احمر فان صبغة كسود فكذا عند هذا لان السواد عند هذا زيادة وعند ابي ذر والنقصان وان  
قطعه ولم يخطه ثم اطلع على عيب فنقص فيه وسواء لم بالعيب فلا رجوع له بنقصان العيب لان حبس البائع  
ان يقول لو لم يخطه ورددته ناقصا كانت اقبلا بخلاف الاول لانه لم يكن له اخذه ولو باع المشتري الثوب  
بعد ما قطعه وخاطه قميصا او صبغة ثم اطلع على عيب رجوع بالاكش وان قطعه ولم يخطه ثم اطلع على عيب  
فيلعب في هذه الحالة قبل ان يخطه لم يرجع بالاكش لان البائع ان يقول انا اقبله ناقصا ومن  
اشترى عبيدا فاعقته او مات ثم اطلع على عيب رجوع بنقصانه وكذا اذا دبره واستولد الامة  
والمراد بالعق اذا اعتقه مجانا اما اذا اعتقه على مال او كاتبه فادى بدل الكتابة وعق ثم اطلع  
على عيب لم يرجع بنقصانه اما الموت فلان الملك منتهى منه والامتناع حكمي لا يفعل فلا يمنع الرجوع  
بالاكش واما الامتناع فالعكس فيه ان لا يرجع بالاكش لان الامتناع بفعله فصار كالكف في الاستحسان  
يرجع لان العتق انهاء للملك فصار كالموت واما اذا اعتقه على مال لم يرجع بشئ لانه حبس بدله  
حبس البدل كحبس المبدل ولو اشترى دارا فبناها مسجدا ثم اطلع على عيب لم يرجع بالاكش  
**والا** فان قتل المشتري العبد او كان طعنا ما اكله لم يرجع بشئ في قول ابي ذر فله بقوله فاكله اذ لو  
باعه او وهبه ثم اطلع على عيب لم يرجع بشئ اجمالا ونخصيصا المشتري بالقتل احترازا عما اذا قتله  
غيره فان قتله موجب للقيمة واخذ القيمة من القاتل بمنزلة بيعه منه فلم يرجع بالنقصان اجمالا  
الرواية وعن الحسن له الرجوع بالنقصان ولا يبطل باخذ القيمة **والا** وقال الجوس ومحمد يرجع بنقصانه  
قال في النهاية والفتوى على قولهما والخلاف انما هو في الاكل غير ما في القتل فلا خلاف انه لا يرجع  
بشئ الا في رواية عن ابي حنيفة لانه امتنع المبيع فمضمون منه في المبيع فصار كالموابة  
او قتله ولها ان الاكل يصرف من المشتري في المبيع فاشبهه بالمتاق فان اكل بعض الطعام لم يرد الباقي ولم يرجع بالاكش



فيما اكل ولا فيما بقي عند ابي حذافان الطعام كالتبقي الواحد واختلف الرواية عندهما فروي عنهما ان  
يرد ما بقي ويرجع بارش ما اكل وروي عنهما انه لا يراد بالبراءة لا يرد ما بقي ويرجع بارش ما اكل وروي عنهما انه لا  
يرد ما بقي ويرجع بارش الجميع ولو اشترى دقيقا فخبز بعضه فوجبه سرا قال ابو جعفر انه ان يرد الباقي بجهة  
من الثمن ويرجع بقضاء ما خبز وهو قول محمد قال ابو الليث وبه ما خذ في النبايع فان باع بعض  
الطعام ثم علم بالعييب لم يرجع بارش ما باع ولا بارش ما بقي عندهما لانه تغذر الرد بالبيع وهو  
فعل مضمون واختلفت الرواية عن ابي اس مروي هشام عنه انه يرد ما بقي ولا يرجع بارش ما باع وروي  
ابن سماعة عنه انه لا يرد الباقي ولا يرجع بالارش وسوالا ص عنه ولو اشترى جارية فوطئها ثم اطلع على عيب  
فليس رد الا ان يرضى البايع سواء كانت بكرا انقصها الوطئ او ثيبا لم ينقصها واذا امتنع الزوج انقصها  
<sup>وهو</sup> ومن باع عبدا فباعا لمشتري ثم رده عليه بعيب فان قبله بقضاء قاض فله ان يردّه على البايع الاقل  
لانه فسخ من الاصل فجعل البيع كأن لم يكن <sup>وهو</sup> فان قبله بغير قضاء قاض فليس له ان يردّه لانه بيع جديد في  
حوائث اذا كان فسحا في حقها والاول ثلثا ولانه دخل في ملكه برضاه <sup>وهو</sup> ومن اشترى عبدا وشرا البراءة  
من كل عيب فليس له ان يردّه بعيب وان لم يستم العيوب ويعدّها ويدخل في هذه البراءة من العيب  
الموجود والحادث قبل القبض وما يعلم به البايع وما لا يعلم به وما وقف المشتري عليه وما لا وقف  
عنه ابي حنيفة قال محمد لا يدخل الحادث لان البراءة تناول الثابت فخل بهذا الذي اشترى عبدا وشرا  
البراءة من كل عيب فلم يقبض المشتري حتى يعود الموجود عند البايع فان اقبس قال يلزم المشتري  
والبراءة واقعت عليه وقال محمد لا يبرأ منه وله ان يردّه لانه ابرأ من عيب به لم يدخل به الحادث بغير البيع  
قبل القبض اجماعا لانه لم يعتم البراءة وانما خضرها بالموجود دون غيره قال في النبايع هذه المسئلة  
على وجهين اما ان يقول من كل عيب ولم يقل به او قال من كل عيب به ففي الاول يبرأ من كل عيب به عند  
العقد وما يحدث قبل التسليم عندهما وقال محمد لا يبرأ من الحادث بغير العقد وفي الوجه الثاني لا يبرأ من

من الحادث بعد العقد قبل القبض اجماعا ولو قال على ابي سري من كل دار فعند ابي حذافان مكان في الجوف  
من الطين او فساد خض وكما هو يستعمل في ضايق قال ابو سري يتناول الكل ولو قال من كل غايمة فالغايمة  
السرقة والاباق والعجور **باب البيع الفاسد** البيع على اربعة اوجه بيع جازي وبيع فاسد  
وبيع باطل وبيع موقوف على الاجازة فالجازي هو بيع الملك بحجر والعقد اذا كان خاليا من شرط الخبار  
والفاسد لا يوجب للملك بحجر والعقد ما لم يتصل به القبض فان البايع والباطل لا يوجب القبض  
بالاذن والموقوف لا يوقف وان قبض الاجازة ما لم يلقا لقب الباب بالفاسد دون الباطل  
مع انه ابتداء الباطل بقوله كالمبيع بالميتة والدم لان الفاسد اعم من الباطل لان الفساد موجود  
في الباطل والفاسد بخلاف الباطل فانه ليس بموجود في الفاسد لان الادنى يوجد في الاعلى  
لا على العكس اذ كل باطل فاسد وليس كل فاسد باطل والفاسد ادنى من الباطل فكان موجودا  
في الصورتين قال روح اذا كان احدا العوضين محرما او كلاهما محرما فالبيع باطل اي فاسد  
كالمبيع بالميتة والدم او بالخمر <sup>وهو</sup> وكذلك اذا كان غير محلو كالمهر هذه فصول جمعها  
وفيها تفصيل فتقول البيع بالميتة والدم باطل وكذا بالحر لا يقدم ركن البيع وهو مباداة المال  
بالمال فان بهذه الاشياء لا تقدم الا عند احد البيع بالخمر والخمر فاسد لوجود حقيقة البيع و  
هو مباداة المال بالمال فانه مال عند بعض المشايخ كذا في الهداية والباطل لا يفيده ملك ولو  
القبض بالذات حتى لو كان عبدا فاعتقه لا يعتق وعند البعض يكون مضمونا فالاول قول ابي حنيفة  
والثاني قولهما وكذا بيع الميتة والدم بالخمر باطل لانها ليست اموالا فلا يكون محل البيع وكذا ما في الخمر  
من الصيد وما دمج الحلال في الحرم من الصيد لان ذبيحة ميتة وما بيع بالخمر والخمر سريان كان بالدرهم  
والدنانير فالبيع باطل وان تغير الدرهم والدنانير فالبيع فاسد حتى يملك ما يقابلهما وان كان لا يملك  
غير الخمر والخمر <sup>وهو</sup> وكذلك ان كان غير محلو كالمهر يعني ما لا يدخل تحت العقد ولا يقدر على تسليمه <sup>وهو</sup> وبيع ام الولد

ان الباطل لا يفيده الملك مع  
كيفية امانته عند بعض المشايخ يعني  
ان الباطل وان هلك في الشيء



والمدبر والمكاتب فاسد معناه باطل والسر والمدة تبرز المطلق قال في الهداية ولو رضى المكاتب بالبيع فففيه  
روايتان والظاهر الجواز يعني اذا بيع برضاه اما اذا بيع بغير رضاه ثم اجاز فان العقد لا يجوز روايته  
واحدة والفرق انه اذا بيع برضاه فففيه رضاه ففسخ الكتابة سابقة على العقد فوجبه شرط حتى  
العقد اما اذا اجاز بعد العقد لم يتضمن رضاه ففسخ الكتابة قبل العقد فلم يصح العقد وكذا لا في استحقاق  
بعضه لا يصح بيع باقيه وكذا ولد ام الولد لا يجوز بيعه وكذا اولد المدبرة لانه مدبرة وكذا اولد المكاتب لانه دخل  
في كتابة امه فان ماتت ام الولد والمدبرة في يد المشتري فلا ضمان عليه عند ارجاعه فعندها عليه قيمتها وقية  
المدبرة ثلث قيمته على الاصل وعليه الفتوى وقيمة ام الولد ثلث قيمتها قبل ان يبيع والاستسقاء قد انتفيا عنها وبقي ملك  
الاعتناق **ولا** يجوز بيع السمك في الماء ولا بيع الطير في الهواء اذ باع سمكا في حوض ان  
كان لم يأخذه قط لا يجوز بيعه لانه باع ما لا يملك وان كان اخذه ثم ارسله جاز البيع ان كان يقدر على اخذه  
من غيره صيد والمشتري خيار الرؤية وان كان لا يمكن اخذه الاجيلة واصطيدا لا يجوز البيع الا اذا قدر على التسليم  
هنا قول العراقيين اما عند اهل بلخ فلا يجوزون ان قدر على التسليم واما بيع الطير في الهواء فلا نه غير مملوك  
قبل القبض وان ارسل من يده فغير مقدر على التسليم ولو باع طائرا يذهب ويحجى فالظاهر ان لا يجوز  
وفي قاضي خان اذا كان داجيا يعود الى بيته ويقدر على اخذه من غير تكليف جاز بيعه **ولا** يرد  
الا يقدر ولا فلا واما بيع الابق ان كان المشتري يقدر على اخذه او كان عنده في منزله جاز وان كان  
لا يقدر على اخذه فلا بخصوصه عند الحكم لا يجوز بيعه وفي الكرخي بيعه فكله لان البائع لا يقدر على تسليمه عقيب  
العقد فهو كالطير في الهواء وفي الخنزي اما لا يجوز بيعه على حال اباقة لعدم القدرة على تسليمه فان  
ظهر وسلم جاز روايتها امتنع اما البائع عن التسليم او المشتري عن القبض اجبر على ذلك ولا يحتاج الى  
بيع جديد وقال اهل بلخ يحتاج الى بيع جديد **ولا** يجوز بيع الحمل والنتاج والنتاج كالحمل الجنيين فبيع  
الحمل لا يجوز دون امه ولا الام دونه لان الحمل لا يبدى اموجود وهوام معدوم فلو باعه وولده قبل

قبل الافتراق وكله لا يجوز **ولا** يبيع اللبن في الضرع للنعمة ففساه انتفاع وربما يزداد فيختلط للبيع  
منه بغير قصد **ولا** الصوف على ظهر الغنم لان موضع القطع منه غير متعين فيقع التنازع في موضع  
القطع واذا ثبت ان يبيع اللبن في الضرع والصوف على الظهر لا يجوز فلو سلم ذلك البائع بعد العقد لا يجوز  
فيهما جميعا ولا ينقلب صحيحا وكذا لا يجوز بيع الثول في الصدفة ولو اشترى دجاجة فوجد في بطنها  
لؤلؤة فهي للبائع ولو ان شاء مذبوحة لم يملك باع كرشها جاز ويكون اخراجه على البائع ويكون المشتري  
بالخيار اذا رآه كذا في العيون **ولا** يذرع من ثوب وجرد من سقف لانه لا يمكن التسليم الا بضرورة فلو  
قطع البائع الذراع او قطع الجرد قبل ان يفسخ المشتري يعود صحيحا لنزول المفسد خلاف اذا باع الثوب  
في الثمر او البر في البطح حيث لا ينقلب صحيحا وان شتمها واخرج المبيع لان في وجودها احتمالا اما الجرد  
عين موجودة وبخلاف الصوف فانه لا ينقلب صحيحا بالتسليم ايضا لانه لا يخلو اما ان يكون تسليما بالتق  
او بالخذ بالتق لا يجوز لان فيه ضررا بالحيوان والجرد لا يمكن استيفاؤه وقد سبق منه شيء فيحتاج الى التق وفي  
ضرر بالحيوان **ولا** يوزن القارض وهو ما يخرج من الصيد يضرب الشكبة مرة لانه مجهول وفيه ضرر لا بد  
الحصول له شيء ام لا وصورة ان يباع على ان يضرب له ضربة في الماء بالشكبة فما خرج فيها من الصيد فوله  
بكه اخذه لا يجوز لما ذكره والقابض ميساد البحر والقابض ميساد البر **ولا** يجوز بيع المزانة وبيع الثمر على  
ركن الخنجر حصص المزانة المدافعة من الثمن وهو الدفع وسمى مذارها لانه يؤدي الى الترخيع والقطع  
وقوله وبيع الثمر ثلث نقط من فوق **ولا** يوزن ثمر اثنى عشرين لان ما على ركن الخنجر لا يسمى ثمر ابل يسمى طبا  
وسرا ولا يسمى ثمر اذا كان مجزوا بعد الجفاف ولما لا يجوز بيعه البيع لنسب لانه من المزانة و  
الحاقلة فالمراتب ما ذكرنا والمحاقل بيع الحظ في سبلها بحفظ مثل كيلها خروا ولانه باع مكيلا بمكيل حتى  
يطبق الخرض فلا يجوز لشبهة التراب والشبه في باب الرابطة بالحقيقة في التحريم وكذا العنب والزبيب على هذا  
**ولا** لا يجوز بيع البع بالقاء الحبر والملازمة والمناذرة بهذه سبوع كانت في الجاهلية وقدم في الشارح عنها



اما البيع بالتقاضي ويستمر بيع الحصة فكان لا يجوز لان يتساو ما في السلعة فاذا وضع الطالب  
عليها حصة او حصة ثم لم يبيع وان لم يرض صاحبها واما بيع الملامسة فكان لا يتساو وان على السلعة  
فاذا لمسا المشتري كان ذلك ابتداءا لمسا في مالها ولم يرض واما المناصفة فكانا يتساو وان على  
السلعة فان احبها لهما ان يلزم المشتري البيع بهذه السلعة اليه فليزعه البيع رضى او لم يرض **ولا يجوز**  
بيع ثوب من ثوبين وكذا الجوز ثوب من ثلثة اثواب لان المبيع محمول وكذا بيع عبد من عبيد  
او ثلثة اعبه وكذا في الاشياء المتفاوتة كالابل والبقر والغنم والخفاف **والمكاتب** ذلك **فان**  
ومن باع عبدا على ان يعتقه المنكر او يدره او يكتبه او امة على ان يتولد له المشتري فالبيع كالمثل  
من ابيع وشرط وقد نرى النبي صلى الله عليه وسلم من بيع وشرط ثم هذا على ثلثة اوجه في وجه البيع والشرط  
كلاهما جائزان وفي وجه كلاهما فاسد ان وفي وجه البيع جائز والشرط باطل فالاول ان يكون  
الشرط فيما يرجع الى بيان صفة الثمن او المبيع فصنفه الثمن ان يبيع عبده بالف على ان يهرق  
نقد بيت المال او مؤجلة واما صفة المبيع فهو ان يبيع جارية على ان تطبخا خة او خبازة  
او كراويا او غيرها على ان كاتب لان هذه شروط يقتضيها العقد واما الوجه الذي كلاهما فاسدان  
فموان يكون الشرط لا يقتضي العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين او للمعقود عليه وهو من اهل  
الخصومة وليس للناس فيه تعامل نحو ان يشترى ثوبا بشرط الخياطة او حنطة بشرط الحمل الى منزله او حقة  
بشرط الخبز او على البائع او رطب بشرط الخياطة فالبيع فاسد لان هذه شروط لا يقتضي العقد وفيه منفعة  
للمشتري وكذا اذا كان في الشرط فيه منفعة للبائع مثل ان يشترى دارا بشرط ان يسكنها البائع شهرا  
او ارضا بشرط ان يزرعها البائع سنة او دابة بشرط ان يركبها او ثوبا بشرط ان يلبسه شهرا او شرط  
ان يعتقه المشتري مداهم وكذا اذا كان في الشرط منفعة للمعقود عليه وسوم من اهل الخصومة  
نحو ان يبيع عبدا بشرط العتق والتدبير او جارية بشرط الاستيلاء قال في الكافي اذا اشتريته بشرط العتق

العتق فالبيع فاسد فاذا قبضه واعتقه وجب عليه المستحق عند اتيح واستحسانا وعندهما عليه القيمة  
لان بيع فاسد كالباع بشرط التدبير ولا يبيح فانه يفتقر على الفساد ثم ينقلب الى الجواز بالعتق واما  
الوجه الذي يجوز فيه البيع والشرط باطل فهو ان يبيع طعاما على ان ياكله المشتري ودابة على ان  
لا يبيعها او البيع جائز والشرط باطل لان هذا شرط لا منفعة فيه ولو شرط المضر على ان يبيع ثوبا  
على ان يخرقه او جارية على ان لا يوطأ او دارا على ان لا يهدم مما فتنه الى كس البيع كله وقال محمد  
البيع والشرط باطل ولو باع جارية بشرط ان يوطأ فالباع جائز اجماعا لان هذا شرط يقتضي العقد  
قال الحنفية ومن اتيح فانه اذا اشترا ما على ان يوطأ فالباع فاسد فيهما وعند محمد جائز فيهما واكبر  
فرق بينهما فقال اذا باعها بشرط الوطء يجوز لانه شرط يقتضي العقد بشرط ان لا يوطأ فاسد **و**  
كذلك لو باع عبدا على ان يستخرجه البائع شهرا او دارا على ان يسكنها او على ان يقرضه المشتري  
دراهم او على ان يهدى له هدية فالبيع فاسد لانه شرط لا يقتضي العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين  
قد بين ولانه لو كان الخدمة والتكليف يقابلها شيء من الثمن يكون اجازة في بيع ولو كان لا يقابلها  
شيء يكون اعارة في بيع وقد نرى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صفقين في صفقة وزني عن  
بيع وشرط وعن شرطين في بيع وعمر بن الخطاب وسلف عن رجل ماله بصرى وعن رجل ماله بصرى وعن رجل ماله  
عند الانسان اما بيع وشرط فهو ان يبيع بشرط فيه منفعة لاحد المتعاقدين واما بيعين  
شرطين في بيع فهو ان يبيع عبدا بالف الى سنة او بالف وخمسة الى سنتين ولم يثبت العقد على  
احدهما او يقول على ان اعطيتني الثمن حالا فبالف واخره الى شهرين او اثنين او اشهر او بغير  
حنطة او بغير شئ شعير فهذا لا يجوز لان الثمن محمول عند العقد ولا بد من البائع الى الثمنين  
يلزم المشتري واما صفقتان في صفقة ان يقول اشترى منك عبدا بالف على ان تبيعني الفرس  
بالف وقيل سوان يبيع ثوبا بشرط الخياطة او حنطة بشرط الحمل الى منزله فقد جعل المشتري الثمن مبالا للعين



والعمل في حادي العين يكون بيعا واحادي العمل فهو اجارة فقد حج صفتين في صفة وامانية عن بيع  
وسلف فهو ان يبيع بشط القرض والهبه وامان بيع الم يضمن فهو ان يشتري عبدا فيوهب له هبة قبل القبض  
او اكتسبها قبل القبض من حبس الثمن او من خلافه فقبض العبد مع هذه الروايد لا يطيل الروايد  
لا يبيع الم يضمن وامانية عن بيع الم يقبض يعني في المشتريات وامانية عن بيع الم ليس عنده فهو ان  
يبيع الم ليس في ملكه ثم ملكه بوجه من الوجوه فانه لا يجوز الا في السلم فانه رخص فيه **وهو** ومن باع عينا على  
ان لا يسلمها الا الى كس الشئ فالباع فاسد لانه لا فائدة للبائع في تأجيل المبيع وفيه شرط في التسليم المتحقق  
بالعقد **وهو** من باع جارية الاحملها فالباع فاسد وفي وجه العقد جائز والاستثناء فاسد وفي وجه كلاًهما  
جائز ان اما الذي كلاًهما فاسد ان فهو البيع والاجارة او الكتابة والرهن لان هذه العقود تبطلها  
الشروط الفاسدة واستثناء في البطلان بمنزلة شرط فاسد واما الذي يجوز العقد فيه ويبطل الاستثناء في الهبة  
والصدقة والنكاح والخلع والصلح عن دم العمد لان هذه العقود لا يبطلها الشروط الفاسدة فبيعت  
العقد ويبطل الاستثناء ويدخل في العقد الام والولد جميعا وكذا العتق اذا اعتق الجارية واستثنى في  
بطنها صح العتق ولم يمتح الاستثناء يعني انما تعتق وحملها ولما الوجه الذي كلاًهما جائز ان فالوصية اذا  
اوصى لرجل بجارية واستثنى ما في بطنها فانه يصح الاستثناء ويكون الجارية للموصي له وما في بطنها للورثة  
**وهو** من اشترى ثوبا على ان يقطعه ويخيط قميصا او قبا او غلغلا على ان يزدوا او يشترها فالباع  
فاسد معني يزدوا ويقطعها من الجلد ويعملها في ثقل لان هذه اشط لا يقتضية العقد وفيه منفعة لاحد  
**وهو** البيع في النير واليهجان وصوم النضاري وفطر اليهود واذا لم يعرف المتبايعان ذلك  
فاسد النير واول يوم من الصيف وسوا اول يوم تحل فيه الشمس الحمل واليهجان اول يوم من الشتاء  
وسوا اول يوم تحل فيه الشمس الميزان فان قيل لم تحض الصوم بالنضاري والفطر باليهود قيل لان  
صوم النضاري غير معلوم وفطرهم معلوم واليهود بعكس **وهو** ولا يجوز البيع الى الحصاد والديار والقطاف

والقطاف وقد قال الحاج لان هذه اجال تتقدم وتباخر فتصير موقوتة ولو كفل الى هذه الاوقات جاز لان  
الجمالة اليسيرة محتملة في الكفالة وهذه الجمالة يسيرة يمكن استدراكها بازالة جهاتها ثم الجمالة اليسيرة هي ما  
كان الاختلاف فيها في التقدم والتأخر اما اذا اختلف وجودها كهبوب الرياح كانت فاحشة ولان الكفالة  
تحتمل الجمالة في اصل الدين بان يكفل بما دار على فلان اي وجب في الوصف او في الجمال فانه لا يحتمل الجمالة  
في اصل الثمن فكذا في وصفه وان بلغ مطلقا ثم اجل الثمن الى هذه الاوقات جاز لان هذا تأجيل الدين  
هذه الجمالة فيه محتملة بمنزلة الكفالة ولا كذلك لشروطه في اصل العقد لانه يبطل بالشروط الفاسدة **وهو**  
فان تراضيا باسقاط الاجل قبل ان ياخذ النكاح في الحصاد والديار والقطاف وقدوم الى جاز وقال زفر  
لا يجوز لانه وقع فاسد اخلا يقلب جائزا ولنا ان الضاد للمنازعة وقد ارتفعت قبل تنزيهه وهذه الجمالة  
في شرط جائز لافي صلب العقد فيمكن اسقاط **وهو** اذا قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد باذن البائع  
في العقد عموما ان كل واحد منهما سوا مال ملك المبيع ولزمته قيمة يعني اذا كان العوض ماله قيمة قال  
ابن سماعين عن محمد اذا قال ابيعك بما شري ابي فوارضك او بما تشتر من ما يتركه لي ملك المبيع  
بالقبض لانه سمي في مقابلة حال الاثري انه لو قطع الخشب او سقى اللؤلؤ في اثناء جاريه فاشتمل العقد على ما  
قال الجوس وكذا اذا باعه وسكت عن الثمن لان البيع يقتضي العوض فاذا سكت عنه ثبتت القيمة وهو مال  
وليس كذلك اذا قال ابيعك بغير ثمن لانه ثنى العوض والبيع بغير عوض ليس ببيع **وهو** ملك البيع حال بيعهم  
المشتري لا يملك العين لكن يملك الثمن وسوق لاهل العراق وقال مشايخ بل يملك العين والمختار ذكره  
مشايخ بل لان محمد انصر على انه يملك الرقبة يدل عليه ان المشترا اذا اعتقه ثبت الولاية بعد البيع  
ولو باعه المشتري فالثمن له وعليه القيمة لبايعه واذا كان المشتري دارا فبيعت دارا الى جنبها  
ثبتت الشفعة للمشتري ولو كان عبدا فاعتقه البائع لم يعتق وان منسج البيع بعد ذلك ورثه عليه  
العبد وسد ايدل على ان المشتري قد ملك العين ووجه قول العراقيين ان المشترا لو كان طواحا



لا يحل الكه ولو كانت جارية لا يحل وطؤها ولو استبرأنا بحضنة ولو كانت دارا لا يحل فيها الشفع  
قال المحنذي ولا يحل لابل العراق فيما ذكره لان الحبل والحرمة ليسا من الملك فشيء الا ترى ان بيع عالم  
يضمن مملوك لمن استفاده ومع ذلك لا يحل له الا ترى ان من ملك جارية وهي اخوة من الرضعة او  
بينهما مصاهرة فانه يملكها ومع ذلك لا يحل له الاستمتاع بها وانما لم يجب الشفعة للشفيع لان حق البيع  
لم ينقطع عنها والشفعة انما تجب بانقطاع حق البيع لا بثبوت ملك المشتري الا ترى ان من اقرب بيع داره  
يجب الشفعة فيها وان كان المشتري جاحدا ومن فوائده قوله ملك المبيع انه لو سرقه البايح من المشتري  
بعد القبض قطع **وهو** ولزمت قيمة يعني يوم القبض وهذا اذا كان من ذوات القيم اما اذا كان من  
ذوات الامثال يلزم مثله لان مضمون بنفسه بالقبض فتشابه الغصب والقول في القيمة والمثل قول  
المشتري مع يمينه لانه هو يلزمه الضمان والبيعة بينة البايح لانها تثبت الزيادة وقوله باذا البايح  
هذا اذا كان قبل قبض البايح الثمن اما اذا قبض الثمن فلا حاجة الى الاذن **وهو** ولكل واحد من المتعاقدين  
فحقه هذا اذا لم يزد المبيع اما اذا ازداد وكانت الزيادة متصلة غير حادثة منه انقطع حق الشفع  
مثل الصبغ والخياط ولت التوقيق بالسمن او جارية علفت منه او قطنا فغزله فان كانت متصلة  
متولدة منه لا ينقطع حق الشفع وكذا منفصلة متولدة منه كالولد والعقر والكرش ولو هلك  
سده الزوايد قايمة فللبايح ان يسترد الزوايد وياخذ عليه وان استهلكها منهن وان هلك المبيع و  
الزوايد قايمة فللبايح ان يسترد الزوايد وياخذ من المشتري قيمة المبيع يوم القبض وان كانت  
الزيادة منفصلة غير حادثة منه كالكتب والهبة فللبايح ان يسترد المبيع مع الزيادة ولا  
تطيب له ويتصدق بها وان هلك في يد المشتري فلا ضمان عليه وان استملكها لم يضمنها ايضا  
عند ابي فروع عندهما يضمنها وان استملك المبيع والزوايد قايمة في يده تقرر عليه ضمان  
المبيع والزوايد له لتقرر ضمان الاصل واما اذا انتقص المبيع في يد المشتري ان كان باقية

100  
بأفة سماوية فللبايح ان ياخذ المبيع مع ارش النقصان لان المبيع صار مضمونا عليه بالقبض كبيع  
اجرة وكذا النقصان بفعل المشتري او بفعل المبيع وان كان بفعل البايح صار مستردا او  
بطل عن المشتري الضمان اذا هلك في يده ولم يوجد منه حجب عن البايح **وهو** وان باع المشتري  
نقد سعيه يعني انه لا ينقص لانه قد ملك فملك بالتصرف فيه وسقط حق الاسترداد لعلق حق العبد  
بالبيع التام ونقص الاول لمحي الشرع وحق العبد مقدم على حق الشرع لحاجة اليه وان آجره  
المشتري صححت الاجارة غير البايح ان يبطلها ويسترد المبيع لان الاجارة تنسخ بالاعذار  
وعناد البيع صار عذرا في فسخ الاجارة ولو كان المبيع جارية فزوجه المشتري فان ذلك  
لا يمنع الفسخ والنكاح على حاله لا يفسخ لان النكاح عقد على المنافع فلا يمنع الفسخ كما  
لاجارة الا ان النكاح مما لا يفسخ بالاعذار فبقى كجارية لان المشتري عقده وهو على ملكه  
ولو اوصى بالعبد وعاد سقط الفسخ لان المبيع انتقل من ملكه الى ملك الموصي له وهو  
ملك مبتدأ فصار كما لو باعه ولو ورث المبيع من المشتري لم يسقط الفسخ لان الوارث  
يقوم مقام الموثق ولهذا اثبت له الفسخ بالعيب فكذا يفسخ عليه لاجل الفساد ولو كان  
المشتري العبد والثوب سقط حق الفسخ لانه خرج عن ملكه وتعلق به حق الغير فتعذر الفسخ  
كما لو باعه فان رجع في الهبة او رد عليه المبيع بعيب بقضاء قاض كان للبايح ان يسترد  
المبيع لانه اذا رجع في الهبة انفسخ العقد من اصله وكذا اذا قضى عليه القاضي لاجل العيب  
انفسخ البيع من اصله وصار كأن لم يكن ولو اشتري جارية شرا فاسد او قبضها و  
باعها ورجع فيها تصدق بالرجع فان اشتري بثمنها شيئا آخر فرجع فيه طاب له الرجع وكذا  
اذا ادعى على رجل مالا وقضاه اياه ثم بقاها انه لم يكن له عليه شيء وقدرج المدعي في  
الدراهم يطيب له الرجع كذا في الهدايا **وهو** ومن جمع بين حر وعبد او شاة ذكية ومية

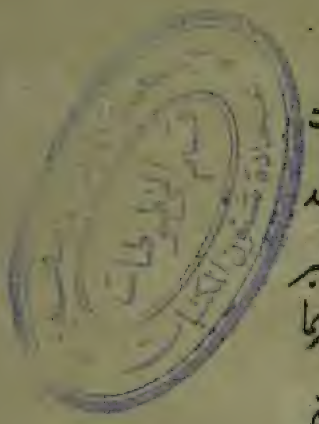


بطل البيع فيما جميعا وسد اعني كل واحد منهما ثمة على حدة او لم يسم لان  
الصفة تضمنت صحيا وفاسدا والفساد في نفس العقد فوجب ان يبطل في الجميع كما لو اشترى  
شئ واحد وقال الجس ومحمد فاستي لكل واحد منهما ثمة جاز في العبد والذكية وبطل في الحر  
والمية وان لم يسم لكل واحد منهما ثمة فكم قال ائوح **قوله** وان جمع بين عبد ومدبر او بين  
عبد وبين عبد غيره صح في العبد بحقه من الثمن وبطل في الاخر وسد اموال اصحابنا الثلاثة  
وقال زفر بنيد فيما اذا جمع بين عبد ومدبر لان بيع المدبر لا يجوز فصار كل واحد منهما ان المدبر  
يدخل تحت العقد ويلحقه الاجازة لو حكم حاكم يجوز والمكاتب واقم الولد مثل المدبر  
اذا ضم الى العبد العتق واذا باع عبيد فاة الواحد قبل التسليم او اتحق او وجد مدبرا  
او مكاتبه صح البيع في الباقي بحقه من الثمن **قوله** ونهى كحل المصلح عن النجش وعن التسليم  
على سوم اخيه النجش بفتحين ويروي بالسكون ايضا وسوان يزيد في ثمن المبيع ولا  
رغبة فيه ولكنه يحل الرغيب على ان يزيد في الثمن وسد النجش محمول على ما اذا طلبه المشتري بمثل  
قيمه او اكثر اما اذا طلبه باقل من قيمة فلا بأس ان يزيد في ثمة الى ان يبلغ قيمة المبيع وان لم يكن  
له رغبة فيه واما السوم على سوم اخيه فهو ان يتساوم الرجل في السلعة ويطمئن قلبه على واحد  
منها على حاشا من الثمن ولم يبق الا العقد فخار منه شخص اخر فاشترى اما اذا كان قلب البائع  
غير مستقر باسما من الثمن ولم يحتج اليه ولم يرض به فلا بأس بذلك لان سدا بيع من يزيد **قوله**  
وعن تلقى الجلب وبيع الحاضر للبائي وصورة تلقى الجلب ان الرجل من اهل المصر اذا سمع نجح  
فاخذه معهم طعام واهل المصر في قحط وغلا فنجح يلغاهم ويشترى منهم جميع طعامهم ويدخل  
به المصر ويبيع على ما يزيد من الثمن ولو تركهم خلو ابا عوا على اهل المصر متفقا توسع  
اهل المصر بذلك واما اذا كان اهل المصر لا يتفرون بذلك فانه لا يكره وقال بعضهم صورتان

ان يتفاهم رجل من اهل المصر فيشترى منهم باخص من سعر المهر وهم لا يعلمون سبعا اهل المصر **قوله**  
فالشرع حاشي الحكم ولكنه مكره لانه غيرهم سواد تفرز به اهل المصر ولا واما بيع الحاضر للبائي فانه انما  
وحصل الجالب بالطعام لقيه الحاضر وقال له سلم لي طعاما لا يوثق لك في بيعه فيتوقف عليك ثمنه  
قبل معناه وبيع الحاضر للبائي ووطن الرجل من اهل المصر اذا كان لطعامه علف واهل المصر في قحط  
وهو لا يبيعهم من اهل المصر ولكن يبيع من اهل البادية ثمن غال فانه مكره واما اذا كان اهل المصر  
في سعة ولا يتفرون بذلك فلا بأس **قوله** والبيع عند اذان الجمعة يعني الاذان الاول بعد الزوال **قوله**  
وكل ذلك كبره اي المذكور من قوله ونهى كحل المصلح عن النجش الى هنا **قوله** ولا يفسد به البيع حتى انه  
يجب الثمن دون القيمة ويثبت به الملك قبل القبح **قوله** ومن ملك مملوكين صغيرين احد سواد واهم  
محمم من الاخر لم يفرق بينهما وكذلك لو كان احدهما كبيرا والاخر صغيرا لم يفرق بينهما الى ان  
يلبغ الغلام ويجيش الحارية وانما ذكر لفظ ملك ليتناول وجوه الملك من الهبة والشراء والارث  
والوصية وغير ذلك ولان الصغير بائس بالصغير والكبير يتجاهده فكان في بيع احدهما قطع الا  
ستيناس والمنع من التعاقد وفيه درك الرحمة على الصغير ثم المنع معلوم بالقرعة المحرمة  
للنكاح حتى لا يدخل فيه محرم غير قريب ولا قريب غير محرم ولا يدخل فيه الزوجان حتى جاز التفريق  
بينهما وكل ما يكره من التفريق في البيع فكذا يكره في القسمة في الميراث والعنايم ولو اجتمع في ملك  
صغير وكبير وكل واحد منهما ذوارحم محرم من الصغير ان كانت قرابة احدهما اقرب الى الصغير  
من الاخر نحو ان يكون احدهما ابا والاخر جدا او احدهما اما والاخر جدة او احدهما اخا لاب  
وام والاخر اخا لاب او لام فلا بأس ان يبيع الا بعدة منهما او يبيع الصغير مع الاقرب واما اذا  
كانت قرابتهما الى الصغير سواء نحو ان يكون كلاهما اخوين لاب ولم او كلاهما اخوين لاب او كلاهما  
اخوين لام او عمتين او خالين فالقياس ان لا يبيع احدهما لان حق كل واحد منهما سولي في الاختار



لا يكس ان يبيع احدا لكبيرين ولو كانت قرابة الكبيرين الى الصغيرين الجانبين قرابتها اليه ولو  
 نحو ان يكون له اب وام او اخ لاب واخ لام او خال وعم فالذي يدي بقرابة الام قام مقام  
 الام والذي يدي بالاب كالاب واذا كان للصغير اب وام واجتمعوا في ملك واحد فليس له  
 ان يفرق بين احد منهم فكذا هنا وكذا اذا كان له عمه وخالة او ام اب ولم ام لم يفرق بينه وبين  
 احد منهما **وقد** اذا فرق بينهما كره له ذلك وجاز البيع وباعه وقال ابوس السج باطل في الوالدين  
 وجاز في الاخوين ثم التفرق اذا كان لعني فبيها فلا يكس مثل ان يبيها احداهما جنتي بني ام  
 فلا يكس ان يدفع الجاني منها او يملك الاخر وان حصل فيه التفرق وكذا اذا استملك احدهما مالا  
 لا انسان فانه يباع فيه وان كان يودي الى التفرق وكذا اذا اشترىها فوجد بلحدها عيبا  
 فله ان يرد العيب خاصة وعن ابوس يردهما جميعا او يمسكهما جميعا ولا يرد للعيب خاصة  
 ولا يكس ان يكتب احدهما او يعقده على مال او على غيره قال لانه لا تفرق فيه لان المكتوب والمعتق  
 يصير احق بنفسه فيه ورحيت ما دار صاحبه **باب الاقالة** الاقالة في اللغة  
 هي الرفع وفي الشرع عبارة عن رفع العقد قال رح الله الاقالة جازية في البيع بمثل الثمن الاول  
 العقد حتما فيمكن ان يرفع ويخص البيع لان النكاح والطلاق والعناق لا يقبلان ويصح بلغظين يعبر  
 بلحدهما عن الماضي والاخر عن المستقبل مثل النكاح لانه لا يحصر المساومة كالنكاح وهذا قولها  
 وقال محمد لا يصح الا بلغظين ماضيين كالبيع ولا يصح الا بلغظ الاقالة حتى لو قال البائع للمشتري  
 يعني كاشريت مني كذا فقال بعث فهو بيع بالاجماع فيرعا فيه شرائط البيع ولا يصح قبول  
 الاقالة الا في المجلس كما في البيع **فان** شرط اكثر الزيادة من جهة على البائع والمقصود ان  
 جهة المشتري منه او اقل فالشرط باطل بهذا اذا لم يدخل عيبا مالا فاعتيب جازة الاقالة  
 باقل من الثمن ويكون ذلك بمقابلة العيب ولا يجوز باكثر من الثمن فان اقال باكثر من الثمن فبئس بالثمن



بالثمن للصغير **وهي** فسخ في حق المتعاقدين بيع في حق غيرهما في قول ابي حنيفة في هذا التفصيل ان كانت  
 قبل القبض فبئس فسخا جماعا وان كانت بعد القبض فبئس فسخا عند ابي حنيفة وقال ابوس السج وقال محمد  
 ان كانت بالثمن الاول او باقل منه فسخ وان كانت باكثر او بجنس آخر فبئس فسخا ولا خلاف بينهم انها بيع في حق الغير  
 سواء قبل القبض او بعده وقال زفر في فسخ في حقهما او حق الغير ولا يقال كيف يكون فسخا في حقهما بغيرهما  
 وهي عقد واحد فنقول لا يمنع مثل ذلك في اصول الشريعة الا ترى ان الهبة بشرط العوض في حكم البيع في حق  
 الضميمة ثبتت فيها الشفعة وهي في معنى الهبة في حق المتعاقدين من اعتبار القبض فيها كما يعتب في الهبة  
 فكذلك الاقالة ويقال انما جعلت فسخا في حق المتعاقدين عملا بلغة الاقالة لان لفظا يبيها عن الفسخ والرفع  
 وانما جعلت بغيرها في حق غيرهما عملا بالشفعة وانما يعكس بان يعتبر اللفظ في حق غيرهما والعمل بالمعنى  
 في حقهما لان اللفظ قلم بالمتعاقدين واللفظ لفظ الفسخ فاعتبرنا جانب اللفظ في حق المتعاقدين  
 لقيام اللفظ بهما واذا اعتبرنا لفظ الفسخ بهما تعين العمل بالمعنى في حق غيرهما لا محالة للعمل  
 بالشفعة وقاعدة قوله فسخ في حق المتعاقدين يظهر في خمس مسائل احدها انه يجب على البائع  
 رد الثمن الاول واستمينا عند الاقالة بخلاف باطل والثانية ان الاقال لا يبطلها الشرط الفاسدة  
 ولو كانت بيعا ففسدت والثالثة اذا اقال ولا ولم يسترد المبيع من المشتري حتى باعه منه ثانيا  
 جازا البيع ولو كانت بيعا كان لا يجوز ان يبيعه منه قبل القبض ولو باعه من غيره لا يجوز لانها  
 في حق غير هاجه يد ولو كان المبيع غير منقول كالعقار يجوز بيعه من غير المشتري ايضا ههنا  
 خلافا لمحمد والرابع اذا وهب البائع من المشتري بعد الاقالة قبل القبض والاشتراد فالحية جازية  
 وصار المبيع للمشتري بالهبة ولا تبطل الاقالة فلو كانت بيعا فوهب المشتري من البائع ففسخ فقبله البائع  
 البيع يعني اذا وهب المشتري المبيع قبل القبض للبائع فقبله البائع انفسخ البيع بينهما والخامسة



لو كان كيليا او وزنيا وقد باعه مكايلا او موازنة فتقايلا ولا يسترد البايح المبيع من غير كيل ولا  
وزن صح قبضه ولو كان بيعا لم يصح قبضه بغير كيل ولا وزن بل كان يلزم له اعادة ما واياه قوله  
بيع في حق غيرها لو كان المبيع مقدار انسلم الشفع الشفعة في اصل العقد ثم تقايلا وعاد البيع  
الى ملك البايح فطلب الشفع الشفعة في الاقالة فله ذلك لكونها بيعا جديدا في غيرهما وكذا لو كان  
المبيع مرفا فالقايض من كلاهما يبين شرط لصحة الاقالة فيجعل في حق الشرع كبيع جديده و  
كذا لو هب الرجل شيئا وقبضه ولم يجز له حتى باعه الموهوب له من اخر ثم تقايلا ليس  
للوهاب ان يرجع في هيبته على البايح وصار كالتبايح كاشتراك في حق الواهب **ولا** ك  
الثن لا يمنع صحة الاقالة وسلك المبيع يمنع منها لان رفع البيع يستدعي قيامه وسوقايم المبيع  
دون الثمن وقوله وهلاك المبيع يمنع منها لانه اذا هلك المبيع بقي الثمن والثن لا يتعين بالعقد و  
اذا بقي الا يتعين بالعقد وهلاك ما يتعين بالعقد ثم يبين هناك عقد فلا معنى لرفعه واذا  
تباعا عينيا يتعين بما يتعين كل واحد منهما بالعقد وتباضا ثم هلك احدهما في يد مشتريه ثم تقايلا  
فالاقالة صحيحة وعلى مشتريها الكقيمة او مثله ان كان مثليا ويسلمه الى صاحبه ويسترد العين منه  
وكذا لو تقايلا والمفوق عليه اقايا ثم هلك احدهما **ولا** ان هلك بعض المبيع حازت الاقالة  
في بقية اقيام المبيع فيه ولو كان المبيع عبدا اقطعت يده عنه المشتري واخذ ارشما ثم تقايلا  
بلا رقا لثمن كله واخذ العبد ولا شيء للبايع من ارش اليد ويطيح للمشتري **باب المراهجة**  
**والتولية** البيع على ضربين بيع مساومة وبيع ضمان فبيع المساومة سوا تقدم من البيا  
عات وبيع الضمان ثلثة اضرب بيع المراهجة وبيع المواصفة وبيع التولية والتولية على ضربين تولية الكل  
وتولية البعض فتولية الكل تولية قال رح المراهجة نقل مملكه بالعقد الاول بالثن الاول مع زيادة ربح  
للمعلم ان في كل قيد من هذه القيد واعتراضا فقوله نقل مملكه ينفى ان يقال من العروض لانه اذا اشترى الد

الدنانير بالدنانير او الدراهم بالدراهم لا يجوز له بيع الدنانير والدراهم مراهجة وقوله بالعقد  
الاول من حقه ان يقال نقل مملكه من السلع بما ملكه لانه لا يشترط العقد فيما ملكه الا ترى ان من خصب  
عبدا وابق من يده الغاصب وقضى القاضي عليه بالقيمة ثم عاد العبد فللغاصب ان يبيع العبد مراهجة  
على القيمة التي اقاها ولم يكن هناك عقد وقوله بالثن الاول من حقه ان يقال بما قام عليه لانه لو  
ضم اجرة العقار والصانع والطرار جاز وهو اذا جرح كان اكثر من الثمن الاول **ولا** قوله  
نقل مملكه بالعقد الاول بالثن الاول من غير زيادة ربح لما روينا ان ابا بكر رضي الله عنه اشترى بعيرا  
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم الذي احدهما فقال هو لك بغير ثمن فقال اما بغير ثمن فلا **ولا** ولا يصح المراهجة ولا  
التولية حتى يكون العوض مماثل كالمكيل والموزون لانه اذا اكل من مثل قدر المشتري على تسليمه **ولا**  
ويجوز ان يضيف الى ماس المال اجرة العقار والصانع والطرار والقتل واجرة حمل الطعام القتل  
بالحل الذي يصنعونه في اطراف الثياب كجرب او كنان ويجوز ان يضيف ايضا اجرة الخياط والقتال  
والتمار وسواله لال واجرة سابق الغنم من مكان الى مكان ولا يضيف اجرة راعي الغنم ويضيف  
نفقة الرقيق وكسوتهم وعلف الحيوان بالمعروف فان اسرف فيه ضمن قدر المعروف ودون الز  
يادة ولا يضمن نفقة على نفسه في سوره ولما اتفق على الرقيق في تعليمه عمل وتعلم القرآن ولا اجرة  
البيطار والحضانة والرايض وجعل الابق والفدا في الجنابة واجرة البيت الذي يحفظ فيه ولو اشترى  
رجلا فباعته عنده ثلثين بيضة فباع البيضة بدرهم ثم اراد البيعة الدجاجة مراهجة ان كان  
اتفق عليها مثل ثمن البيض جاز له ان يضيف ما اتفق عليها لانه جعل ثمن البيض عوضا عما اتفق  
وان لم يتفق عليها لا يجوز بيعها مراهجة **ولا** ويقول اقام على كذا ولا يقول اشترت بكذا لانه لا يكون  
كاذبا ولو اشترى سلعة بدرهم جاز له ان يبيعها مراهجة باخذ الذبوف عنها جاز له ان يبيعها مراهجة  
على الجيا **ولا** واذا اطلع المشتري على خيانة في المراهجة فهو بالخيار منه ان يرجع فانه شاء ان يبيع



في التولية  
في الخيانة  
في البيع

التمن وان شاذرة يعني اذا كان الحال كحتم الفسخ والاطلاع على الخيانة اما بقرار البائع وبالبيعة  
او بتكليف الميمن وانما اخذه بجمع التمن لان الخيانة في المراجعة لا يخرج العقد عن موضوعه ولم يرض  
البائع بخرج المبيع من يده الا بجملة سمانا من التمن فلا يخرج باقل منها **و** ان اطلع على خيانة في التولية  
خرج العقد عن موضوعه لانها دخلت في عقد التولية فلو بقينا الخيانة كان عقد المراجعة وذلك عند ما  
قصده ولا نلوه لم يحط الخيانة في التولية لا يبقى تولية وفي المراجعة اذا لم يحط ببيع المراجي وان كان  
بتفاوت المراج فلا يتغير عن موضوعه فلو هلك المبيع قبل ان يردده او حدث فيه ما يمنع الفسخ بغيره  
جميع التمن **و** قال ابو الحسن يحط فيها بما على التولية **و** قال محمد لا يحط فيها وله الخيار لانه لم يرض  
بخرج المبيع من ملكه الا بجملة سمانا فلا يخرج باقل منها فان شاذر وان شارك وصورة الخيانة  
في المراجعة والتولية انه اذا اشترى ثوبا بدينار وقبضه ثم قال لاخر اشترى به عشرة فوليتك بما اشترى  
او بدينار مائة عشرة قال ابو الحسن فيها ليس للمشتري خيار ويلزمه المبيع ولكن يرجع في التولية  
بالخيانة وحققتهما من المراج وهي درهم وعشرة درهم وقال محمد فيها جميعا المشتري بالخيار  
ان شاذر رضي بجمع التمن وان شاذر وهذا اذا كان المعقود عليه محلا للفسخ والابطال خياره  
ولزمه جميع التمن واوجب ففرق بينهما قال في المراجعة مثل قول محمد في التولية مثل قول ابوس  
وسان الخط في المراجعة اذا باع ثوبا بعشرة على بيع خمسة ثم ظهر انه اشتراه بثمانين فانه يحط قدر الخيانة  
من الاصل وهو الخمس وذلك درهمان وما قبله من المراج وهو درهم في اخذ الثوب باثني  
عشرة دهم لو اشترى سلعة من لا يجوز شهادته له من الوالدين والمولودين والزوجة  
لم يخر له ان يبيعه المراجعة عند الخراج حتى يبين لانه يلحقه تهم في ذلك لانه قد جعل مال  
كل واحد منهما كمال صاحبه ولا يمانيه فصار كالشرا من عبده وقال ابو الحسن ومحمد ذلك  
من غير بيان واجمع انه لو اشترى من مكانه او مدينته او عبده المادون سوله كان عليه دين

دين او لا او مال له اشترى منه فانه لا يبيعه المراجعة حتى يبين وان اشترى من مضارب او اشترى  
مضارب منه فانه يبيعه المراجعة حتى على اقل الثمنين وحصة المضارب من المراج كخون يكون  
مع المضارب عشرة دراهم بالنصف اشترى بها ثوبا بعشرة وبلغه من رب المال بخمسة عشر  
فانه يبيعه المراجعة باثني عشر ونصف اي باقل الثمنين وسبعة وحصة من المراج وذلك درهمان و  
نصف ولو اشترى ثوبا بدينار من رجل من **و** من اشترى شيئا مما ينقل ويحول  
لم يخر له بيعه حتى يقبضه مناسبة هذه المسئلة بالمراج والتولية لان المراجعة انما تصح بعد القبض  
ولا يصح قبله وقيد بقوله لم يخر بيعه ولم يقل لم يخر ان يتصرف فيه لنقع المسئلة على الاتفاق فان محمد يجوز  
الهبته والصدقة والرهن قبل القبض فيما ينقل ويحول فكان عدم جواز البيع على الاتفاق كذا في  
التمانة والاجارة والمواجة والتولية لا يجوز بالاتفاق وفي الكتابة كقولنا ان يقال لا يجوز لانها  
عقد مبادلة كالبيع وكقولنا ان يقال لا يجوز لانها اوجب من البيع جواز وان روج جارية قبل القبض  
جاز ولو جعل المنقول اجرة فتصرف الموجه فيها قبل القبض لا يجوز وقال الخنذي اذا اشترى متولا  
لا يجوز بيعه قبل القبض لان من باعه ولا من غيره فان بلغه فالبيع القابل باطل والبيع الاول على حله  
جائز ولو بلغه من البائع فقبل لا يصح البيع ولا يبطل البيع الاول ولو وهب من البائع فقبل بطل  
البيع ويكون بمنزلة الاقالة فان لم يقبل الهبة بطلت والبيع صحيح على حاله **و** لا يجوز بيع العقار  
قبل القبض عندنا في **و** واي س لان العقار في محل قبضه فلا يخرج الى تجديده قبض كما لو اشترى شيئا  
في يد نفسه وكان مقبوضا في يده على وجه مضمون كالغصن وكخوه اما اذا كان مقبوضا مضمونا  
على وجه الامانة كالعارية وكخوه فلا بد من تجديده القبض **و** قال محمد لا يجوز بيع العقار قبل القبض  
اعتبارا بالمنقول فصار كالاجارة والاجارة لا يجوز قبل القبض اجماعا على الصحيح **و**  
من اشترى مكيلا مكابلة او موزونا موازنة فاكثاله او انزله ثم باعه مكابلة او موازنة لم يخر للمشتري منه



ان يبيع ولا يتصرف فيه ولا ياكله حتى يعيد الكيل والوزن فيه لان النبي سلم من بيع الطعام حتى يجزى فيه  
 الصلوات صاع البايغ وصلح المشتري ولا يملك ان يزيد على الشرط وذلك للبايع والتصرف في فعل  
 الغير حرام بخلاف ما اذا بلغه مجازفة لان الزيادة للمشتري ولا يعتبر كيل البايع قبل البيع وان كان  
 بحفرة المشتري لانه ليس صلح البايع والمشتري وهو الشرط ولا يكيل بعد البيع بغية المشتري لان  
 الكيل من باب التسليم والتسليم لا يحفره وان كان له البايع بعد البيع بحفرة المشتري فقد قيل لا يكتفي به  
 لظاهر الحديث لانه اعتبر صاعين والصحيح انه يكتفي به لان المبيع صار معلوما بكيل واحد قال في المنا  
 في هذه المسئلة فيود يقع بها احتراز عن مسائل اخر قد بالاشترئ لانه اذا هلك مكيلا او موزونا  
 بالهبة او بالميراث او بالوصية جاز له ان يتصرف فيه قبل القبض وقبل الكيل والوزن وفيه يكون  
 الكيل والموزون مبيعا لانه اذا كان ثما يجوز التصرف فيه وفيه يكونه مكيلا حتى لو بلغه مجا  
 زفة جاز التصرف فيه قبل الكيل وقوله فاكثاله او اثرتنه اي كاله لنفسه ووزن لنفسه ثم باعه مكيلا  
 اي ثم باع للمشتري بشرط الكيل ايضا فاشتراه بشرط الكيل وقوله لم يجر للمشتري والثالث  
 من المشتري الاول ان يبيع حتى يعيد الكيل لنفسه كما كان ذلك الحكم في حق المشتري الاول فان  
 اكثاله لنفسه حين اشتراه لم يلف ذلك للمشتري الثالث وان كان بحفرة المشتري لانه لا بد  
 من كيلين **قال** والتصرف في الثمن قبل القبض جائز وكذا يجوز التصرف في المهر وبدل الخلع وبدل العتق  
 على مال وبدل الصلح عن دم العمد قبل قبضه وقد قال الطحاوي ان الوض لا يجوز التصرف فيه قبل  
 قبضه وهو ليس بصحيح **قال** ويجوز للمشتري ان يزيد البايع في الثمن ويجوز للبائع وقال زفر  
 لا يلحق ذلك بالعقد ويكون هبة مبدئية ان قبضها صححت وان لم يقبضها بطلت لما ان العقد  
 في ملكها بعد ليل جواز الفسخ فيه مجاز الحاق الزيادة وبه كمال العقد ولان البيع قد يقع  
 على جارية فتلد قبل القبض فيدخل ولد في البيع واذا جاز الحاق الزيادة بغير تراض

هذا هو المذهب

تراض من طريق الحكم فلان يجوز مع التراض ان ياتي في المبيع ما لا يجوز بيعه ولا يجوز الشراء  
 فقبل الاخر انفسخ العقد عند اتي فو قال الزيادة باطلا والعقد باطل وان زاد في الثمن  
 في الثمن بعد هلاك المبيع او بعد عتقه او تدميره او الاستيلاء الامة جاز عند اتي فو عند هما  
 لا يجوز الزيادة وعلى من الخلاف اذا زاد في مهر امراته بعد موتها عنده يجوز وعندهما لا  
 يجوز وفي الهبة لا تصح الزيادة بعد هلاك المبيع فظاهر الرواية لان المبيع لم يبق على  
 حاله يصح الاعتياض عنه يعني بذلك الزيادة في الثمن **قال** ويجوز ان يخط من الثمن ولو حط به  
 هلك المعقود عليه جاز اجماعا **قال** يتعلق الاستحقاق بجميع ذلك يعني ان الزيادة تلحق  
 بالمزيد عليه فتصير مع المزيد عليه عوضا لما يقابلها من المعقود عليه فتجعل كان العقد من المبتدئ او رد  
 عليه ما وبيانه في مسائل منها اذا اشترى عشرة اوثاب بمائة درهم فزاد البايع بعد العقد ثوبا اخر  
 ثم اطلع المشتري على عيب في احد الثياب كان قبل القبض والمشتري بالخيار ان يشتريه او يفسخ البيع  
 في جميعها وان شأرضى بها وان كان بعد القبض فله رد المعيب بحقه من الثمن ولان كانت الزيادة  
 هي المعينة وكذا المشتري لو زاد البايع عشرة دراهم فاستحق كل ما فله ان يرجع عليه بمائة وعشرة  
 كذا في البايع ومنها ان الشفع يستحق الشفعة بما بقي بعد الحط وكذا المهر والحج والتولية على الكل  
 في الزيادة على الباقي في الخط ومنها اذا اشترى عبدا بمائة ثم زاده المشتري رطلا من خمر فقبله  
 البايع صححت الزيادة ويلحق باصل العقد فيفسد البيع عند اتي فو عند هما لا يفسد  
 يادة ولا يفسد البيع **قال** ومن باع بثلثين حال ثم اجله اجلا معلوما صار مؤجلا لان الثمن  
 حقه فله ان يؤخره تيسيرا على من هو عليه الا ترى انه يملك ابراه مطلقا فكذا موقفا وهذا  
 كتمن البياعات وبدي المستملكات لان هذه الدون يجوز ان تثبت موجلة ابتداء في زمان يطري  
 عليها الاجل بخلاف العرض فان اجلها الى اجل مجهول ان كانت الجملة متفاحشة فيه كهبوب



الرياح ونزول المطر وقدم فلان من سفره الى المسيرة فالتأجيل باطل والثن حال وان كانت مقارة  
 كالحصاد والديك والنيروز والمهرجان وقدم الحاج صح التأجيل بمنزلة الكفالة ومن مات وعليه علم  
 او دين سواه الى اجل حل ما عليه والاصل ان موت من عليه الدين يبطل الاجل لان الاجل من حقه و  
 قد بطل حقه بموته وموت من له الدين لا يبطل الاجل لان الاجل من حق المطلوب ويصحى وليس ثبوت  
 ان يبطله قبل الاجل **او** كل دين حال اذا قبل صاحبه صار مؤجلا الا القرض فان تأجيله لا يصح  
 لانه اصطلاح معروف وفي جواز تأجيله جبر على اصطلاح المعروف ولانه اعارة وصيلة في الابتداء  
 حتى يصح بلفظ الاعارة ولا يملك من لا يملك الشئ كالصبي والصبي ومعاوضة في الانتها فاعل اعتبار  
 الابتداء لا يلزم التأجيل فيه اي لمن اجله ابطاله كما في الاعارة اذا اجابا في الشئ وعلى اعتبار  
 الانتها لا يصح تأجيله لانه يصح بيع الدراهم بالدراهم شئيه وهي **باب الربا**  
 الربا في اللغة هو الزيادة وفي الشئ عبارة عن عقد فاسد بصفة سواء كان هناك زيادة او لا  
 الا ترى ان بيع الدراهم بالدراهم شئيه ربا وليس فيه زيادة والربا حرام بالكتاب والسنة اذ الكتاب  
 قوله تعالى وحرم الربا واما السنة فقولهم اكل درهم واحد من ربا اسد من ثلاثة وثلاثين ربة  
 ميزنها الرجل ومن ثبت لحمين حرام فالنار اولى به وقال ابن مسعود اكل الربا وموكله وكاتبه و  
 شاهده اذا علموه طعوه يؤخذ على لسان محمد صلعم الى يوم القيمة كذا في النهاية قال ربح الربا  
 محرم في كل مكيل وموزون بيع بجنسه متفاضلا سواء كان مأكولا او غير مأكول **والعلة** الكيل مع  
 الجنس او الوزن مع الجنس ويقال القدر مع الجنس ويؤتى لانه يتناول الكيل والوزن معا بخلاف  
 لفظ الكيل فانه لا يتناول الوزن ولفظ الوزن الكيل واما لفظ القدر فيشملها معا وقال الشافعي  
 العلة الطعم مع الجنس في المطعومات والتمنية في الاثمان وقال مالك العلة الاقليات والادخار  
 مع الجنس وفايدة فمن باع قفيز نورة بقفيز نورة لا يجوز عنده لوجود الكيل مع الجنس **عند الشافعي**

الشافعي يجوز لعدم الطعم وكذا يجوز بيع بطيخة ببطيختين وحفنة بحفنتين عند عدم الكيل ولا  
 يجوز عنده لوجود الطعم وقال في الهداية وما دون نصف صاع في حكم الحفنة لانه لا يقدّر في الشئ  
 بما دونه حتى لو باع خمس حفنات فتملوا بها لا يبلغان حد نصف الصاع جاز البيع ولو باع من الحفنة **حفنتان**  
 حفنة بقفيز لا يجوز كذا في النهاية قال لانه اذا كان احدهما لبي لا يبلغ حد نصف صاع والاخر  
 يبلغ او يزيد عليه فيبيع احدهما بالاخر لا يجوز وكذا ما يدخل تحت الوزن كالحديد والبرصا  
 فان الربا ثبت فيه عندنا لوجود القدر وسو الوزن والجنس وعنده لا يثبت فيه لعدم  
 الطعم والتمنية والجنس بانفراده يحرم الشافعي عندنا وقال الشافعي لا يحرم بيانه اذا باع  
 هريرا بغيره وي او مرويا بغيره شئيه لا يجوز عنده ما وعنده وكذا اذا باع شاة بشاة  
 شئيه لا يجوز فاعندها وعنده يجوز وكذا اذا باع عبدا بغيره الى اجل لا يجوز لوجود الجنسية  
 وهي بانفرادها يحرم النسب واجمعوا على ان التفاضل بكل **قوله** اذا بيع المكيل او الموزون بجنسه  
 مثلا بمثل والفضل ربا والشعير بالشعير مثلا بمثل والمالح بالمالح مثلا بمثل والتمر بالتمر مثلا بمثل والذهب  
 بالذهب مثلا بمثل يدا بيه والفضل ربا والفضة بالفضة مثلا بمثل يدا بيه والفضل ربا  
 وبروي مثلا بمثل بالرفع على معنى بيع التمر بالتمر مثلا بمثل وبالنصب بيع التمر بالتمر مثلا بمثل ولو باع  
 صبرة طعام مجازفة ثم كيلتا بعد ذلك فكانتا متساويتين لم يجر العقد وقال زفر بن محمد لانه قد و  
 جدت المماثلة ولنا ان المعتبر هو العقد العلم بالمساواة عند العقد فاذا لم يعلم ذلك كان الشا  
 معدوما او موهوما فيما بين امره على الاحتياط فلا يجوز **قوله** ولا يجوز بيع الحبيد بالبردي هاهنا  
 الربا الامثلا بمثل لان الجودة اذا لاقت جنسها فيما يثبت فيه الربا لا قيمة لها **قوله** اذا عدم  
 الوصفان الجنس والمعنى المضموم اليه حل التفاضل والنسب لعدم العلة المحرمة والمراد بالبيع  
 المضموم اليه سواء الكيل في الحنطة والوزن في الفضة يعني القدر اما الكيل او الوزن وهذا

حفنتان  
 جاز البيع وان تفاضل  
 بجنسه  
 فله دم الحنطة بالحنطة  
 مثلا بمثل



كالهروي والهروي والجوز بالبض لعمد العليين والنساء بالمدة **التأخير** واذا وجد احرم  
 التفاضل والنساء لوجود العلة مثل الحنطة بالحنطة والفضة بالفضة لانه وجب الجنس و  
 المعنى المضموم اليه **و** اذا وجد احدهما وعدم الآخر هل التفاضل وحرم النساء مثل الحنطة  
 بالشعر والفضة بالذهب لقوله عم اذا اختلف النوعان فبيعهما كبيع شتم به ابيد او اخبر  
 شتم واعلم ان الحنطة والشعر جنسان يجوز بيع احدهما بالاخر متفاضلا وقال مالك هاجس  
 واحد واذا اختلف الوانها واسماها كالبرقي والمعتق والذهبي فلا يجوز التفاضل فيها لقوله  
 عم التمر بالتمر مثلاً بمثل وسو عام وثمار الكرم كلها جنس واحد وان اختلفت اوصافها لان اسم  
 العنب يقع عليها والنزيب جنس واحد وان اختلفت اوصافه وبلدانه والحنطة كلها جنس  
 واحد وان اختلفت اوصافها واذا بيع التمر بالنزيب والنزيب بالحنطة او التمر بالذرة يجوز  
 متفاضلا بعد ان يكون عينا بعين ولا يجوز نسبة لان الكيل جمعها وطعم الغنم كلها  
 جنس واحد ضائنا ومعزبا والنعيم والتيس ولو باع لحم الشاة بشحمها والبيتا او بصفها  
 يجوز متفاضلا ولا يجوز نسبة لان الوزن جمعها ولا يجوز بيع الخيل القطن بالقطن متساويا لان  
 القطن ينقص اذا غزل فهو كالدقيق بالحنطة **و** كل شئ ينقص رسول الله صلعم على تحريم التفاضل  
 فيه كيلا فهو كليل ابدأ وان ترك الناس الكليل فيه مثل الحنطة والشعير والتمر والملح اقل  
 من العرف واللقمي لا يترك بالادنى فعلى هذا اذا باع الحنطة بجنسها متساوية وزنا والفضة  
 بجنسها متساوية لا يترك بالادنى **و** ان تعارفوا ذلك لوهم الفضل على ما  
 هو المعيار فيه كما اذا باع مجازفة الا انه يجوز السلم في الحنطة وكذا وزنا لوجود السلم في معلوم  
 ولان السلم فيه لا يعتبر فيه المماثلة وانما يعتبر فيه الاعلام على وجه لا يبقى بينهما منازعة في التسليم  
 وذلك يحصل بذكر الوزن كما يحصل بذكر الكيل **و** كل شئ ينقص رسول الله صلعم على تحريم وزنه

عند البيع المتساوية بالوزن  
 المتفاضل بالوزن  
 المتفاضل بالقياس  
 المتفاضل بالقياس

فهو موزون ابدأ وان ترك الناس الوزن فيه مثل الذهب والفضة حتى لو باع الفضة والذهب  
 بامثالها كيلا لا يجوز وعن الحسن انه يجوز **و** ما لم ينقص عليه محمول على عادات الناس لانها  
 دلالة ظاهرة **و** عقد الصرف ما وقع على جنس الايمان يعتبر فيه وقبض عوضه في المجلس  
 لقوله عم الفضة بالفضة **و** ما ومعهناه به ابيداي خذ والعصر فيه خطا ولو كواه مما فيه الربا  
 يعتبر فيه التعيين ولا يعتبر فيه التفاضل وهذا كمن باع حنطة بالحنطة باعياها او شعيرا  
 بشعير فان التفاضل في المجلس لا يعتبر فيه ولا يضر بهما الافتراق في المجلس قبل التفاضل  
 ويقبض كل واحد منهما ما اشتراه في اي وقت شاء بخلاف الصرف وهذا اذا كان عينين  
 اما اذا كان احدهما دينيا والاخر عينا ان كان العين هو المبيع جاز ولا بد من احضار  
 الدين والقبض في المجلس قبل الافتراق بابه انما لان ما كان دينيا لا يعتد به الا  
 بالقبض ولو قبض الدين منه ثم تفرقا جاز سواء قبض العين والدين كان الدين هو المبيع لم يضر  
 ان احضره في المجلس كما اذا قلنا اشترت منك قفيز حنطة بجيدة بهذا القفيز فانه لا يجوز ان يقبض  
 الدين في المجلس لانه جعل الدين مبيعا فصار باعيا ليس عنده ومعرفة الثمن من المبيع به يحل حرف  
 الباء **و** لا يجوز بيع الحنطة بالدقيق ولا بالسويق يعني لا متفاضلا ولا متساويا لان الحنطة ودقيقها  
 وسويقها جنس واحد فاذا باع الحنطة بالدقيق صار كأنه باع دقيقا بدقيق وزيادة لان الدقيق  
 في الحنطة مجتمع فاذا فرقت اجزائه بالطحس زاد وعلى هذا لا يجوز بيع الحنطة المغلوة بغير المغلوة يقال  
 مغلوة ومغلطة لغتان فصيحتان ويجوز بيع الدقيق بالدقيق اذا تساوى في النعومة ولا يجوز  
 بيع الدقيق بالسويق بالحنطة فكذا بيع اجزاءها لقيام المجانسة من وجه يعني انه لا مجانسة  
 بين الحنطة والسويق صورة فغيرنا المجانسة باعتبار ما في الضمن والذي في ضمن الحنطة دقيق  
 فثبت المجانسة بين الدقيق والسويق **و** ما في الضمن قبل الطحن فقال ابو حنيفة ومحمد يجوز

والحنطة بالقياس



بيع الدقيق بالسويق والخطة جنسان لاختلاف المقصود لانه يقصد بالدقيق اتجاذا الخبز والعصا  
 ولا يحصل شيء من ذلك بالسويق ولما هو ملية بالسمين والعسل هو كل كذلك ولنا معظم المقصود  
 وهو التخذى يشمله فلا يباى بعوات البعض كالمقلوة مع غير المقلوة والعلكة بالمسوسة كالبواو  
 والعلكة الجيدة يقال حفظ علكة اي حميده يمدد كالعلك من غير انقطاع من جودتها ولينها والموت  
 التي اكلمها السوس لا تصلح للزراعة ولا يوجب ذلك اختلا فالجنس فكذلك الدقيق مع السويق وكوز  
 بيع الحنطة الثقيلة بالخفيفة لان المعقود عليه الحنطة ودون الدقيق وهما على اصل خلقتهما وقد  
 استويا في الكيل فلهذا اجاب **ابن** **الحم** **والحيوان** عند اي ح طما في كس وقال محمد لا يجوز الا على  
 وجه الاعتبار وهذا اذا كان اللحم والحيوان من جنس واحد كما اذا باع لحم الشاة بالشاة اما اذا  
 كان جنسين مختلفين بان باع لحم البقر بالشاة وما الشية كوز بالاتفاق كيف ما كان من غير  
 اعتبار الكثرة والقلة ومعنى الاعتبار سوان يكون اللحم اكثر من اللحم الذي في الشاة ليكون  
 اللحم مثله من لحم الشاة والباقي بمقابلة الكراس والجلد والاكارع وان لم يكن كذلك يتحقق البا  
 من حيث زيادة الاكارع والكراس والجلد او من حيث زيادة اللحم وجه قولهما انه باع الموز  
 باليس يجوزون لان الحيوان لا يوفون عادة واما اذا كانت الشاة مد بوجه غير مسلوخة  
 واشترانا بلحم شاة فانه لا يجوز الا على وجه الاعتبار في قولهم جميعا بان يكون اللحم المفصول  
 اكثر واراد بغير المسلوخة غير مفصوله عن السقط وان اشترى شاة حية بشاه مد  
 مد بوجه يجوز اجماعا اما عندهما فلا يشك لانه لو اشترى بالحم كوز كيف ما كان فاذا اشترى الشاة  
 مد بوجه يجوز واما عندهما مجدا فانه لا يجوز لانه لحم بلحم وزيادة اللحم في احدهما مع سقطها بازاء  
 سقط الاخرى فلا يورد الى الربا **ابن** **الحم** **والحيوان** يجوز بيع الرطب بالتمر مثلاً عند اي ح طما لان الرطب  
 تمر لان السهم سلم قال حين اهدي اليه رطب من خيسر وكل تمر خيسر هكذا سماه عمر بن

173  
 وبيع التمر مثله متساويا جائز وعندهما لا يجوز لان النبي علم مثل عن بيع الرطب بالتمر فقال  
 انقص اذا جف فقل نعم قال فلا اذا قال في النهاية تاويل الحديث انه قيل ان السائل  
 كان وصيا لليتيم فلم يري النبي صلعم في ذلك التصرف منفعة لليتيم باعتبار انقصا  
 عنه الجفاف فمنع الوصي منه على طريق الاستئذان لا على طريق فساد العقد فان قيل  
 لو كان الرطب تمرا ينبغي ان يحنث فيما اذا حلف لا ياكل رطباً فاكل تمر قلنا مبني  
 الايمان على العرف والعادة وفي العرف الرطب غير التمر وبيع الرطب بالرطب  
 جائز بالاجماع مماثلة لكذا في المجزى وفي شرحه انما يجوز عند اي ح طما عندهما فلا يجوز  
 وكذا بيع البسر بالرطب يجوز عنده وعندهما لا يجوز ولو باع البسر بالتمر مثلاً فلا  
 لا يجوز لان البسر تمر **ابن** **الحم** **والحيوان** وكذلك العنب بالزبيب يعني انه يجوز بيعه مثلاً بمثل على  
 الخلاف يجوز بيعه مثلاً بمثل على الخلاف يجوز عند اي ح طما عندهما لا يجوز وقيل  
 لا يجوز بالاتفاق اعتباراً بالحنطة المقلية بغير المقلية كذا في السعدية والفرق لا في  
 بين بيع التمر بالرطب وبين العنب بالزبيب على هذه الرواية ان النقص ورد باطلاق  
 لفظ التمر على الرطب في قوله عم او كل تمر خيسر هكذا او لم يرد باطلاق اسم الزبيب  
 على العنب فافترقا كذا في النهاية **ابن** **الحم** **والحيوان** لا يجوز بيع الزيتون بالزيت والسمسم بالشيخ حتى  
 يكون الزيت والشيخ اكثر مما في الزيتون والسمسم فليكون الدهن بمثله والزيادة با  
 بالتجيرة والاخير في ذلك نية الشيخ السليط والتجيرة العصار وان لم يعلم مقدار ما فيه  
 يجوز احتمال الربا وكذا المحوز به ههنا والذين يسمونه والعنب بعصيره والتمر بدبسه  
 واختلفوا في القطن بغزله فذكره الذخيرة لا يجوز بيع غزل القطن بالقطن متساويا لان  
 القطن ينقص بالغزل وسونظير الحنطة مع الدقيق وفي فتاوى قاضي خان لا يجوز بيع الغزل



بالعقل الامتسا والان اصلهما واحد وكلاهما موزون كذا في النهاية وسيع الغزل بالنوب جاز على  
كل حال قال في الهداية والكركس بالعقل يجوز كيف كان بالاجماع **و** يجوز بيع النجاسات المختلفة بعضها  
ببعض متفاضلا يعني لحم البقر لحم الابل ولحم الغنم ما لم يبق اللحم البقر والحواشي من جنس واحد وكذا المصنع  
الضمان والنجس مع العراب لا يجوز فيه التفاضل لانهما من جنس واحد ان اختلفت الوارثا **و** كذا البيان  
البقر والغنم لانهما من اصول هي اجناس فكانت اجناسا والالية والحم جنسان وشحم البطن  
والالية جنسان **ف** نظر الدقل نجل العنب للاختلاف بين اصليهما في نبيج احدهما بالآخر متفاضلا  
ولا يجوز نسيه لانه جمعها قدر واحد وسوا الكيل والوزن كذا في النهاية **و** يجوز بيع الخبز بالخط  
والدقيق متفاضلا لان الخبز بالصنع خرج من اصله لانه دخل فيه العود والوزن والخطه مكيده  
بهذا اذا كانا غدي او كانت الحنطة نسيه اما اذا كان الخبز نسيه قال ابو يوسف يجوز ايضا وعليه الفتوى  
والاخير في استفاض الخبز بعد اعند ابي ح لان يتفاوت بالخبز والخبار والتور والتقدم والتأخر  
يعني في اول التور واخره وعند من يجوز بهما التعامل الناس به وعند ابي ح يجوز وزنا ولا يجوز  
عدا للتفاوت في الحادة قال محمد ثلث من الدناءة استفاض الخبز وزنا والحلوس على باب الحما  
والنظر في امرأة الحجام **و** لا ربا بين المولى وعبده لان العبد وام في يده ملك للمولى  
ومعناه اذا كان مازونا ولم يكن مديونا لا يجوز لان ما في يده ليس ملك للمولى عند  
ابي ح وعندهما يعلق بحق الغرافضار كالا جني فينتحق الربا كما يتحقق بينه وبين مكاتب  
**و** لا بين المسلم والحربي في دار الحرب هذا قولهما وقال ابو يوسف ثبت بينهما الربا في دار الحرب  
لانه معنى محظور في دار الاسلام فكان محظورا في دار الحرب كالزنا والسرقة ولهما ان المسلم اذا  
دخل اليهم بغير امان يجوز له اخذ مال الحربي بغير طيبة نفسه فاذا اخذه عليه هذا الوجه بطيبة  
نفسه كان اولى بالجواز وان دخل اليهم بامان فاموالهم مباحة في الاصل الا احاطه الامان **و** قد

164  
خطر عليهم الا امان ان ياخذ ماله الا بطيبة نفسه فاذا اسلم اليه ماله على هذا الوجه بطيبة نفسه فوجب  
ان يجوز وكذا اذا دخل اليهم مسلم بامان فباع من مسلم مسلما في دار الحرب ولم يهاجر اليها جاز  
الربا معه عند ابي ح وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز لانهما مسلمان فلا يجوز بينهما الربا كما لو كانا  
في دارنا ولا في دار الاسلام في دار الحرب اذا لم يهاجر اليها باق على حكم ماله الا ترى انه لو  
اتلف متلف لم يضمن واما اذا اناجر اليها فاعاد الى دارهم لم يجر الربا معه لانه قد احرز ماله بدارنا  
فاقتصر كاحل دار الاسلام **باب الاستبراء** هذا باب لم يذكره الشيخ  
وسولا يستغنى عنه فقوله الاستبراء على وجهين مستحب واجب والمسحب استبراء البائع والواجب  
استبراء المشتري اما استبراء البائع فنقول اذا كان للرجل حارية بطلا واما فاراد ان يخرجها عن ملكه  
ويملكها غيره فالمستحب له ان لا يفعل ذلك حتى يستبراء بحبيضة بعد وطئه حتى يعلم فراغ رحمها من الوله  
وكذا اذا اراد ان يزوجها بعد ذلك الاستبراء او قبل الاستبراء فللمزوج ان يطأها بلا استبراء واما استبراء  
المشتري والاصل في وجوب قوله عم في سبايا او طاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا حامل حتى تستبراء  
بحبيضة فوجب على كل من ملك حارية ان لا يقر بها حتى يستبراء بحبيضة سواء ملكها بالبيع او بالهبة  
او بالصدقة او بالوصية او بالميراث او بالخلع او بالكتابة او دفعت اليه بكنانية جنتها وكذا حصل  
له الملك من امارة او صغيرة باعها عليه ابوه او حبة او وصية او شراها من الاكل له وطوا وكذا  
اذا كانت بكرا لم توطأ قط فهو كونه في وجوب الاستبراء لان سبب استحداث الملك وقد حصل له فان  
كانت الامه من تحيض استبراءا بحبيضة وان كانت من لا تحيض استبراءا بشرة وان كانت حاملا فوضع  
الحمل ولا تجزأ بالحبيضة التي اشتراها في اثنائها ولا بالحبيضة التي حاصتها بعد الشراء وغيره قبل  
القبض ولا بالولادة الحاصلة قبل القبض لان السبب استحداث الملك واليد والحكم لا يسبق السبب  
وقال ابو يوسف تجزئة الحبيضة قبل القبض في الشراء والميراث والوصية وليس له في مدة الاستبراء ان يقبلها



لو كانت بشهوة ولا ينظر الى فرجها بالشهوة ولا يعاينها حتى يستبرأ لان هذه الاشياء من دواعي  
 الجماع والشيء اذا حرم حرم دواعي الا ترى ان المظاهر حرم عليها حرمة وطبائعا وتمتعوا لان  
 الاستبراء لم يكن من اذى حرم الوطئ ودواعي كالعادة وليس كذلك الحيض لانه يمنع الوطئ  
 لاجل الاذى وذلك لا يوجد في القبلة والتمس ولو ملك من الجارية نفسها وحاصت ثم ملك  
 النصف الباقي لا يجزئ بتلك الحصة وعليان يستبرأ بها بحصة اخرى واذا كان الاستبراء  
 بوضع الحمل فوضعت حل له ان يستمتع منها بما سوى الجماع مادامت في النفاس كما قلنا في الحيض  
 واذا اشترى جارية شرافا او قبضها لم يطأها وان حاصت فان اشترىها بعد ذلك شرافا  
 وقد كانت حاصت معه لم يعتد بتلك الحصة فان فسح القاضى البيع بينهما في البيع الفاسد ردا  
 على البائع وجب على البائع الاستبراء لان البيع الفاسد يملك اذا انفصل به القبض وتحريم الوطئ على  
 المشتري لحق الله تعالى اذا عادت الى البيع وجب عليه الاستبراء لكن باج جارية على رجل هي اخته من  
 الرضاعة ثم عادت الى البائع فانه يجب عليه استبراء كذلك هذه او لو اشترى جارية وهي من ذوات  
 الحيض فلم يحض فعند الحق والى كس لا يطأها حتى يمضي عليها مدة لو كانت حاملا لظهر الحمل  
 وذلك ثلاثة اشهر فمما زاد لان الحامل اذا مضت عليها مدة ظهرت علامات حملها بانتفاخ  
 جوفها ونزول لبنها فاذا مضت هذه المدة ولم يتبين بها حمل فالظاهر انها غير حامل فصار  
 كما لو استبرأ بحضه قال محمد لا يطأها حتى يمضي عليها شهران وخمسة ايام وقال زفر  
 حتى يمضي عليها سنتان ولو اشترى جارية لها زوج فقبضها وطلقها زوجها قبل الدخول  
 فلا استبراء عليه واذا حاصت الجارية عند المشتري ثم وجد بها عيبا فردا على البائع لم  
 يقر بها حتى تحيض حصة سواء كان الرد بقضاء او رضا لان الرد بالعيب في حكم بيع ثان  
 كالا قاله ولو اقاله لم يجز له ان يطأها حتى يستبرأ كذلك ولا يمس بالاحتيال لاسقاط الا  
 هذا

الاستبراء عند الكس وقال محمد بكه والماخوذ به قول الكس فيما اذا علم ان البائع لم يقر بها في  
 طهر ذلك وقول محمد فيما اذا قر بها والحيلة فيما اذا لم تكن تحت المشتري حرمة ان تزوجها  
 قبل الشراء ثم يشتريها قال الاحام طه بن الدين تزوجها ويحل بها ثم يشتريها اما اذا اشترى  
 قبل الدخول فلا وان كان تحت حرمة فلحيلة ان تزوجها البائع قبل الشراء والمشتري قبل القبض  
 ممن يوثق به ثم يشتريها او يقبضها ثم يطلق الزوج لان عنه وجود السبب بملكه ان الملك  
 الموكل بالقبض اذا لم يكن فرجا حلالا له لم يجب الاستبراء وان حل بعد ذلك لان المقبر  
 او ان وجود السبب كذا في الهدية وفي الخجذ الحيلة ان تزوجها البائع قبل البيع من رجل  
 ليس تحت حرمة ثم يبيعها ويملكها الى المشتري ثم يطلقها الزوج قبل الدخول بها فتحل  
 للمشتري بغير استبراء وان طلقها الزوج قبل القبض ثم قبضها المشتري لا تحل له حتى يستبرأ  
**باب التسليم** لما ذكر انواع البيوع التي لا يشترط فيها قبض العوضين او احدهما في  
 المجلس ففي منه النوعان الذي ان احدهما يشترط فيه قبض احد العوضين في المجلس  
 وسوا السلم والقبض يشترط فيه قبض العوضين جميعا في المجلس وسوا السلم فشرع في بيانها  
 ثم قدم العقد الذي يشترط فيه قبض احد البديلين على الذي يشترط فيه قبض البديلين لان التخي  
 ا كما يكون من الاقل الى الاكثر فان الواحد قبل الاثنين قال ربح السلم جائز في المكليات و  
 الموزونات والمعدودات التي لا تتفاوت كالجوزة والبيض المراد بالموزونات غير  
 النقدين لانها اثمان والسلم لا يكون الا مقيما فالمكليات مثل الحنطة والشعير والذرة  
 والدخن والارز وغير ذلك فان علم قده بالوزن جاز والموزونات كالخديده والهر  
 والزعفران وغير ذلك والمعدودات التي لا تتفاوت كالجوز والبيض يجوز السلم فيها  
 عندنا والصغيرة والكبيرة فيها سواء باصلاح الكس على اهدار التفاوت فيها بخلاف البطيخ



والقنار والرحان لتفاوت آحاده الا ترى انه لا يقال هذه البيضة بكذا او هذه بكذا وكذا  
 الجوز وقال زفر الجوز السلم في البيض والجوز واما بيض النعام فقد روي عن ابي حنيفة  
 انه لا يجوز السلم فيه لانه يتفاوت **اللون** والمذروعة لانه يمكن ضبطه ما يذكر الذراع وهو  
 الثياب فلا بد من ذكر صفة الثوب وطوله وعرضه وذراعه وان كان مما جرت العادة  
 ببيع وزنا كالحبر فلا بد من ذكر وزنه مع ذلك **واللون** ولا يجوز السلم في الحيوان ولا في اطرافه  
 يعني الرؤس والاكراع للتفاوت لانه عددي متفاوت لا مقداره ولا يضبط بالصفة  
 ويتفاوت بالسمن والفسال والسن والنوع وشدة العذو والعلجة وهي سبيل  
 للبراذير وقد نرى فرسين مستويين في السن والصفة ثم يشتر احدهما باصناف واشترى  
 به الاخر للتفاوت بينهما في المعاني الباطنة وهذا ايضا في بني آدم لا يخلو لان العبد بين  
 والامتين يتساويان سنا وصفه ويختلفان في العقل والاخلاق والمرتبة **واللون** ولا في  
 الجلود عددا لانه لا تضبط بالصفة ولا تؤخذ عادة ولكن بتابع عدد اوهي عدد  
 متفاوت لان فيها الصغير والكبير فان سمي منها شيئ يصلح للمصنع معلوم وذكر طوله  
 وعرضه وجودة جاز وكذا لا يجوز السلم في الورق الا ان يشترط ضرب معلوم الطول  
 العرض والمجودة فح يجوز السلم **واللون** لاني الخطب حرام لانه متفاوت بمجموع الا اذا عرف  
 ذلك بان يتبين طول الحبل الذي يشبه به الحزمة انه ذراع او ذراعان فح يجوز **واللون** ولا في  
 الرطبة جازا بقدر ما الرأى المصلحة على النزاي المجمة جمع جزنة بضم الجيم واسكان  
 الراء وهي القبضة من النبت وكثرة **واللون** لا يجوز السلم حتى يكون المسلم فيه موجودا في  
 الجحين الى الحبل **المحل** الحاء مصدر بمعنى الحول وحدة الوجود ان لا ينقطع من  
 السوق وحدة الانقطاع ان لا يوجد في السوق وان كان يوجد في البيوت والى

معد

في الهداية ولو كان المسلم فيه منقطعا عند العقد موجودا عند المحل او على العكس او منقطعا  
 فيما بين ذلك لا يجوز وقال الشافعي يجوز اذا كان موجودا وقت المحل لوجود العقد على التسليم  
 حال وجوبه ولنا ان القدرة على التسليم بالتحصيل فلا بد من استمرار الوجود في مدة الاجل  
 ليتمكن من التحصيل ولان كل حال من احوال المدة يجوز ان يكون محلا للمدة بان يموت المسلم  
 اليه فاعتبر ان يكون موجودا فيه ولو اسلم فيما هو من حين العقد الى حين المحل محل التسليم  
 فلم يقبضه حتى انقطع فالسلم صحيح على حاله ورب السلم بالخيار ان شاء فسخ السلم واخذت  
 ماله وان شاء انتظر الى حال وجوده ولو اسلم فيما يجوز ان ينقطع عن ايده الكس كالمطرب  
 ان اسلم في حال وجوده وجعل المحل قبل انقطاعه جاز وان جعل المحل بعد انقطاعه لا  
 يجوز ويجوز السلم في السمك المالح وزنا معلوما وضربا معلوما لانه معلوم القدر مضبوط  
 الوصف مقدور التسليم اذ هو غير منقطع ولا يجوز السلم فيه عددا لانه متفاوت  
 المالح سوا الذي يشق بطنه وجعل فيه الملح ولا خيرة في السمك الطري الا في جنبه وزنا معلوما  
 وضربا معلوما لانه منقطع في زمان الشا حتى لو كان في بلد لا ينقطع يجوز مطلقا وانما يجوز  
 وزنا لاعداد وعن ابي حنيفة لا يجوز في لحم الكبار منها وهي التي تقطع اعتبارا بالسلم في  
 اللحم عنده كذا في الهداية وفي الكرخي لا يجوز السلم في السمك عند ابي حنيفة لا طرية ولا  
 مالح لانه يختلف بالسمن والفسال فهو كاللحم وقال ابو حنيفة في المالح اذا سمي وزنا معلوما  
 والا فصح ان يقال سمك مبيع او مملوح ولا يقال مالح الا في لغة ردية احتجوا بها **سؤال الثامن**  
 بقرية تزوجت بمرثية اطعمها المالح والطرية والمجة للغة الفصحى قوله تعالى وما يستوي  
 البجران من العذب فرات سابع شرابه وهذا ملح احاج اي شدة الملح وطعم يحل  
 ولم يقل مالح واما السمك الصغار اذا كان يكال فالصحيح انه يجوز السلم فيه كيلا ووزنا و



ولا يجوز السلم في اللحم عند ابي حنيفة وان يتن موضعاً من الشاة لانه يختلف بالسمن والقلل  
وقلة الغظام وكثرتها وعندهما يجوز السلم في اللحم اذا استماه مكاناً معلوماً من الشاة لانه  
موزون مضبوط الوصف ولهذا يضمن بالمثل ويجوز استقراضه وزناً ولا يجوز في السلم  
لحم الطيور اجماعاً لانه لا يمكن وصف موضع منه ويجوز السلم في الالبية وشحم البطن وزناً  
لانه لا يختلف **قوله** ولا يصح السلم فيه الا موطئاً فان اسلمها حالاً دخل الاجل قبل الا  
فتراق وقبل استهلاك كس المال جاز **قوله** ولا يجوز الا باجل معلوم واختلفوا في اياه فقيل  
شهر وقيل ثلاثة ايام والاول اصح كذا في الهداية **قوله** ولا يصح السلم بمكيال رجل بعينه  
هذا اذا لم يعرف مقداره لانه ربما يضيع فيؤدي الى المنازعة ولا بد ان يكون المكيال  
مما لا ينقص ولا يكثر كالفصاع فان كان مما ينقص وينشط فلا يجوز كالجراب **قوله** ولا  
بذراع رجل بعينه هذا اذا لم يعرف مقداره ايضا لانه قد يموت قبل حلول اجل السلم  
**قوله** ولا في طعام فترة بعينها ولا في ثمر نخلة بعينها لانه قد يعدم ولو اسلم في حنطة جديدة  
او في حدة جديدة لم يجز لانه لا يدري يكون في تلك السنة منها شيء ام لا **قوله** ولا يصح  
السلم الا بسبع شرائط ذكر في العقد جنس معلوم مثل حنطة او شعير او ذرة او  
**قوله** ونوع معلوم مثل تمر بري او معقل او ذرة **قوله** وبيضاء او حمراء وصفة معلومة  
مثل جيد او وسط **قوله** مقدار معلوم كقوله قفيز او مدا او رطل او من **قوله** وابل معلوم  
مثل شهر او سنة **قوله** ومعرفة مقدار كس المال اذا كان مما يتعلق العقد على  
قدره كالكيل والموزون والمعدود واحترز بذلك عن الثياب والحيوان ومنها  
انما يشترط عند ابي حنيفة وقال ابو حنيفة ومحمد اذا كان كس المال عيناً مشاراً اليه لم يجز  
الي معرفة قدره لان العقود يحصل بالاشارة فاشبه الثمن ولا جرة ولا يجرى

ح ف ان جهالة ذلك يؤدي الى جهالة المقبوض في القاء لانه اذا اسلم كفاً فوجد في  
بعضها زيوفاً وانفسخ العقد فيه ولم يعلم مقداره من كس المال ولا يشبه هذا اذا كان  
كس المال ثوباً لان قدره ليس بمعقود عليه **قوله** وتسمية المكان الذي فيه اذ كان له حمل وموت  
بهذا عند ابي حنيفة وقال ابو حنيفة ومحمد ليس ذلك بشرط او اما لا حمل له ولا مؤنة فانه يسلم اليه حيث  
لقيه عند ابي حنيفة وعندهما يستلزم في مكان العقد وهذا كالمسك والحنظل **قوله** قال ابو حنيفة ومحمد لا يحتاج  
الي تسمية كس المال اذا كان معتبلاً ولا الى مكان التسليم ويسلم في مكان العقد لانه ملك في هذا  
المكان فيسلم فيه **قوله** ولا يصح السلم حتى يقبض كس المال قبل ان يثاقه فان دخل احدهما في الماء  
ان كان صافياً لا يبطل وان كان كدر ابيض وان نام في مجلسهما او اعطى عليهما او قاما يمشيان  
معا لم يبطل والصرف على هذا ولا يصح السلم اذا كان فيه خيار الشرط لهما او لاحدهما لانه يمنع  
تمام القبض وان سقط الخيار قبل الافتراق وكس المال قائم جاز خلافاً للفرق ولو افتراق في السلم  
بعد القبض ثم وجد المسلم اليه كس المال زيوفاً او بهرجة فان تجوز به اصح السلم وان استبدلها  
بطل السلم عند ابي حنيفة وقال ابو حنيفة ومحمد ان استبدلها في المجلس لا يبطل واما اذا وجد بعضها  
زيوفاً واستبدلها ان كان سيرا لا يبطل واختلف في قدره فذكر محمد انه يستبدل اقل من النصف  
فان كانت الزنوف النصف بطل العقد فيها وروي ابو حنيفة عن ابي حنيفة انه يستبدل ما بينه و  
بين الثلث فان زاد على الثلث انقضى العقد فيها فان وجد كس المال ستوقاً او رصصاً  
بعد الافتراق بطل العقد اجماعاً لان الستوق والرصاص ليسا من جنس حقه فصار كأنهما  
افتراقا من غير قبض **قوله** ولا يجوز التصرف في كس المال ولا في المسلم فيه قبل قبضه اما كس المال  
فان قبضه في المجلس واجب لحق الله تعالى والتصرف فيه يسقط ذلك ولا يجوز للمسلم اليه ان يسير  
رب السلم من كس المال لان قبضه في المجلس واجب فاذا ابراه منه سقط القبض وبطل العقد



وساذا قبل رب السلم البراءة فان رقا لم يطل السلم ولا يجوز ان ياخذ عوضا عن المال شيئا  
من غير جنسه لانه يستقط القبض واما المسلم فيه فلقوله من السلم في شيء فلا يضره الى غير  
ولانه مبيع والنصف في المبيع قبل القبض لا يجوز وللهذا لا يجوز ان ياخذ عوضا عن السلم شيئا  
من غير جنسه ولو تقايلا السلم لم يجز ان ياخذ بركس المال شيئا من غير جنسه والى ذلك  
الاسمك او ركس مالك ارا بالسلم المسلم فيه فصار تقديره لا تاخذ الا المسلم فيه حال  
بقا السلم او ركس المال حين انقضاء العقد ثم اذا تقايلا السلم لم يجز لرب المال ان يشتري من  
المسلم اليه بركس المال شيئا حتى يقضه كله ويجوز تاجير ركس المال بعد الاقالة لانه دين  
لا يجب قبضه في المجلس كسائر الديون ولا يجوز التكرار في التولية في المسلم فيه قبل قبضه لانه  
نصف فيه قبل القبض ولا يجوز السلم في الثياب اذا ستمى طول وعرضها ورقة بالثوب اي  
غلظة ونخافة لانه اسلم في المقعد وما تسلم فان كان في ثوب حرير فلا بد من بيان وزنه ايضا  
لانه مقصود فيه ولا يجوز السلم في الجواهر ولا في الخز لا لثابتها وتفاوتها وافتاحها واما  
السلم في الخبز ففي خلاف قال في الهداية السلم فيه جائز في الصحيح احتراز بقوله في الصحيح  
عن ماروي عن ابي حنيفة انه لا يجوز ذكره في المبسوط فقال واما السلم في الخبز فلا يجوز عند  
ابي حنيفة لانه يتفاوت بالنضج وعدمه وفي الذخيرة عن الامام خواجه زاد لا يجوز التسلم  
في الخبز عند ابي حنيفة لا وزنا ولا عددا وعنه ابي حنيفة وزنا واختار المشايخ قول ابي حنيفة  
اذا اشترط السلم الحاجة الكس في الثياب في النماء وفي صفار التولوا الذي يباع وزنا لا يجوز السلم  
فيه لانه مما يعلم بالوزن ولا يجوز السلم في الرمان والتفاح والتفاح والسفرجل للاختلاف  
الصغير والكبير فيه ولا يركس بالسلم في اللبن والاعجاز اسماء لم ينعلموا لانه بعدد  
يمكن ضبطه وانما يصير معلوما اذا ذكر طول وعرضه وسكته وكل ما يمكن ضبطه وصفته ومعرفة

178  
ومعرفة مقداره جاز السلم فيه لانه لا يفضي الى المنازعة ولا يمكن ضبطه ولا معرفة  
مقداره لا يجوز السلم فيه لانه مجهول يفضي الى المنازعة ولا يجوز بيع الكلب والهندو  
السباع والمعلم وغير المعلم في ذلك سواء وعن ابي حنيفة لا يجوز بيع الاسد والكلب والقرد  
لانه لا ينتفع بهما ويجوز بيع الهرة بالاجماع ويجوز بيع الفيل لانه ينتفع بالجل عليه  
وبعظه وفي الهداية الفيل كالتخزير عند محمد بن الحسن العيني حتى لا يظهر جلده بالذبابة  
وعظامه نجسة لا يجوز بيعها ولا الانتفاع بها وعند ابي حنيفة لا يركس هو بمنزلة السباع  
يباع عظمه وينتفع به ويظهر جلده بالذبابة واما القرد فروي الحسن عن ابي حنيفة  
ان بيعه جائز لانه لا يمكن الانتفاع بجلده كالسباع وعن ابي حنيفة لا يجوز بيعه لانه في الغالب  
ينباع للملاهي واما لحوم السباع فعن ابي حنيفة روايتان في رواية لا يجوز ولو كانت مذكاة وهو  
الصحيح لانه لا ينتفع ولا عبادة باطعامه الكلاب وفي رواية لا يجوز اذا كانت مذكاة لا يظهر  
على ما قيل ولا يجوز بيع جلود الميتات قبل الذبابة ولا يجوز بيع جلد التخزير ولو كان مذبذبا  
لانه لا يظهر بالذبابة واجاز اصحابنا جميعا بيع السجج والبعير وشرائه والانتفاع به  
للقود ولا يجوز بيع لبن نبات ادم ولا يجوز بيع الخمر والتخزير لا بفاحرام ولا يجوز  
بيع دود القز الا ان يكون مع القز ومذاعنه ها وقال محمد بن حنيفة وان لم يظهر في القز  
ولا النحل الا ان يكون مع الكوارات وقال محمد بن حنيفة وان انفرد اذ كان مجتمعاً محمرا ولا يجوز  
بيع الطوام والاحشاش والخبثات والقاربان والقارة والبرص والصفاح وغير ذلك  
وهو اهل الذمة في البياعات كالمسلمين سواء الا في الخمر والتخزير خاصة فان عقده على الخمر  
كعقد السلم على العصير وعقدهم على التخزير كعقد المسلم على الشاة لانها اموال في اعتقادهم  
وكن اثرا ان نتركهم ما يعتقدون واذا باع ذي من ذي خمر او تخزير اثم اسلموا واحدها قبل



القبض بطل البيع وان كان بعد القبض جاز البيع سواء قبض الثمن او لم يقبضه فان صارت خلا قبل  
القبض فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ موان شاتركه عندهما وقال محمد العدة باطل لانه  
قد بطل بالاسلام فلا يصح الا بالاستيفاء ولو اشترى الذي عبده امسلا جاز وجب عليه بيعه لئلا  
يستدل به بالخدعة وكذا اذا اسلم عبده الذي اجبر عليه بيعه وكذا اذا اشترى مصحفا اجبر عليه بيعه  
**كتاب الصرف** الصرف في اللغة هي الزيادة ومنه سميت العبادة النافذة  
صرفا والفرص عدلا لانه جاء في الحديث من انتى الى غير ابيه لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا العدل  
هو الغرض والصرف هو النقل وسمى الصرف عدلا لانه اداء المستحق كذا في النهاية وفي النسخ عبادة  
عن النقل والرد في بديهة تصفة مخصوصة قال روح الصرف هو البيع لانه ايجاب وقبول في العين  
ليس فيه معنى التسع وهذا معنى البيع الا انه لما انفرد بمكان عن البيع اختص باسم كالسليم **مسألة** اذا  
كان كل واحد من عوضيه من جنس الاثمان الصرف لم لعقد ثلثة بيع الذهب بالذهب والفضة  
بالفضة واحدهما بالآخر اذا اختص باسم الصرف اختص بشرائط ثلثة احدهما وجود التقاضي  
من كلا الجانبين قبل التفريق بالابهان والتأان يكون باثنا لاختيار فيه فان ابطال صاحب الخيار  
خياره قبل التفريق وكس المال قائم انقلاب جائز خلا فالنفر والثالث ان لا يكون بدل الصرف  
موجلا فان ابطال صاحب الاجل قبل التفريق وتقدم عليه ثم افترقا عن قبض الجانبين  
انقلب جائز خلا فالنفر رجل له جارية في عنقه طوق فضة وزنه مائة درهم بلعها جميعا  
بالنفر درهم حاله جاز البيع في الجارية والطوق يكون الطوق بماية من الاغصاف والجارية  
بتسوية بيعا فلو افترقا عن قبض من الجانبين بطل الصرف وبيع الجارية صحيح بتسوية كلا  
ما اذا باعهما بالمال الى اجل فالصرف باطل اجماعا وبطل بيع الجارية ايضا عند ابي ذر  
عندهما لا يبطل في الجارية فابوح وافرقت بينهما فقال في الاولى لا يبطل في الجارية لان العدة

العدة فيها النقص على الصحة وانما بطل الصرف لغوات شرط من شرطه فلم يوجب ذلك ابطال  
البيع في الجارية وفي الثانية انما يبطل بيع الجارية لان الصرف النقص على الفساد فوجب ذلك  
فساد بيع الجارية **مسألة** فان باع فضة بفضة او ذهب بذهب لم يحز الامتلا بمثل لان المساواة  
شرط في ذلك حتى لو باع انا فضة بآنا فضة لا يحوز متفاضلا بخلاف ما اذا باع انا فضة  
من كاس بآنا من كاس حيث يحوز متفاضلا مع ان الكاس بالكماس متفاضلا لا  
يحوز لان الوزن منصوص عليه في الفضة والذهب فلا يتغير بالصناعة ولا يخرج من  
ان يكون موزونا بالعادة لان العادة لا تعارض النص واما الكاس والفضة فيتغيران  
بالصناعة وكذا الحديد حكمه حكم النحاس لان الوزن ثابت فيهما بالصرف فيخرج من ان يكون موزونا  
بالقيمة لتعارف الكاس في بيع المصنوع منهما بعد ذلك في النهاية **مسألة** وان اختلفا في  
الجودة والصناعة لان الجودة اذا اختلفت جسيما فيها ثبت فيه الزيادة لا قيمتها لها ولها  
قالوا فبين غصب قلب فضة فكمه بالمغصوب منه بالخيار ان شاء اخذ قيمة مصنوعا من  
الذهب وان شاء اخذ القلب كسورا ولا شيء له واذا تبايعا فضة بفضة ووزن احدهما  
اكثر ومع الاقل منهما شيء اخر من خلاف جنسه فالبيع جائز فان كانت قيمة الخلاف يبلغ  
قيمة الزيادة اقل مما يتغابن فيه يجوز من غير كراهة وان كانت قليلة كالغلس والجوز  
والبيضة وانما ادخله لجوز العقد فان العقد جائز من طريق الحكم ولكنه مكروه هكذا  
روي عن محمد انه كرهه فقل له كيف تجده في قلبك قال احده مثل الجبل وان لم يكن  
للخلاف قيمة لكف من تراب ونحوه فان البيع لا يجوز فان الزيادة لا يكون باثنا بمثل  
فيكون **مسألة** ولا بد من قبض العوضين قبل الافتراق لغو ليعم يد ابيدانا واما وقال ابن  
عمر حين ذكره ان يبيع الذهب بالفضة لا يفارقه وبينكما شيء وفي بعض الاخبار وان وثب



من السطح فثبت معه والاتفاق حتى يستوفي وقال عمر وان استنظر ان يدخل بيته فلا تنظر  
اي ان يدخل بيته لاخراج بدل الهري او غيره فلا يملكه وكما كانا متعينا كالصنوع  
اولا يتعينا كالمنزوع او يتعين احدهما دون الآخر المراحا لا افتراق بالابدان  
لا جهة واحدة فرسخا او كشرا واما في المجلس او اعني عليهما لا يبطل الهري حتى لو ذهبا  
يشيان معا لانها ليسا متفرقين **وهو** واذا باع الذهب بالفضة جاز التفاضل وجب  
التقاضي ما التفاضل فلا خلاف للجنس واما التقاضي فلقوله عليه السلام الذهب با  
لورق بالاناء **وهو** ان افتراقا في الهري قبل قبض العوضين او احدهما يبطل  
العقد وفايده انه لو قبض بعد ذلك لا ينقله جاز او يدل ان التقاضي في الهري  
شرط الجواز لا شرط الانعقاد قال في النهاية التقاضي في الهري شرط لبقاء العقد لا لانقائه  
وصحة لانه قال في الكتاب يبطل العقد ولا بطلان الا بعد الانعقاد والصحة **وهو** لا يجوز  
التصرف في ثمن الهري قبل قبضه حتى لو باع دينارا بعشرة دراهم فقبل قبض العشرة اشترى  
بها ثوبا او مكيلا او موزونا فالبيع فاسد وثمن الهري على حاله يقبضه ويتم الهري بينهما  
وكذا اذا ابرأ من ثمن الهري قبل قبضه او وهبه له لم يجز له التصرف فيه قبل قبضه  
فان قبل البراء او الهبة يبطل الهري وان لم يقبلها لم يبطل قال في الكسبي اذا وهب له  
ثمن الهري فلم يقبل الهبة فالي الواهب ان ياخذ ما وهب اجبر على القبض لانه يريد فسخ  
العقد بالامتناع من القبض فيجب عليه ما يتم به العقد لان في تمامه حق الاخر **وهو** ويجوز بيع الذهب  
بالفضة مجازا لانه ليس في المجازاة اكثر من التفاضل والتفاضل بين الذهب والفضة  
جائز فكذا المجازاة الا انه يشترط القبض في المجلس **وهو** ومن باع شيئا مائلا بمائة درهم  
حلية خمسون درهما فدفع من ثمنه خمسين درهما جازا لبيع وكان المقبوض خمسة النصف

الفضة وان لم يبين ذلك خمسة النصف يستحق قبضها في المجلس وحقة السيف لا يستحق  
قبضها في المجلس فاذا تقدم مقدار الحلية وقع ما تقدم عن المستحق **وهو** وكذلك اذا قال  
خذ هذه الخمسين من ثمنها لان امور المسلمين محمولة على الصحة ما امكن ويمكن  
ذلك بان يصرف المقبوض الى ما يستحق قبضه ولان الاثنين يعتبر بهما عن الواحد وكذا  
الجماعة قال الله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان واما الخمران من المالح واما قال منهما  
مع ان الخمر من احدهما لان المالح والعذب يلتقيان فيكون العذب كاللؤلؤ للمالح  
كما يقال يخرج الولد من الذكر لانه **وهو** فان لم يتقاض حتى افتراق بطل العقد في الحلية  
لانها صريفة وكذا السيف ان كان لا يتخلص الا بضر لانه لا يمكن تسليمه بدون الضرر  
لهذا لا يجوز افراجه بالبيع كالجذع في السقف **وهو** وان كانت يتخلص بغير ضرر جاز البيع  
في السيف وبطل في الحلية لانه امكن افراجه بالبيع وسفا اذا كانت الفضة المفردة  
ازيد من الحلية فان كانت مثلها او اقل او لا يدرى لا يجوز البيع **وهو** ومن باع انا  
فضة ثم افتراقا وقد قبض بعض ثمنه بطل البيع فيما لم يقبض وصح فيما قبض لانه في  
كله فصح فيما وجد شرطه وبطل فيما لم يوجد والفساد طار لانه يصح ثم يبطل بالافتراق طار  
فلا يشيع بخلاف مسألة السيف ومعنى الشيع ان يكون لكل واحد من البدين حظ  
من جملة الاخر **وهو** وكان الاماء شركت بينهما ولا خيار لكل واحد منهما واما لم يشيت  
الخيار مع ان الصفقة تفرقت عليه لان ذلك جاء من قبله وهو لا افتراق من غير قبض  
فكانه رضي بذلك **وهو** وان استحق بعض الانا يعني بعضنا يتعدي الى نصيب المشتري  
او لا يتعدي كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ الباقي بحقه وان شاء ترك لان  
الصفقة تفرقت عليه وفي قطع الانا ضرر ولم يات تفريق من قبله فان جازا المستحق

غار



قبل ان يكلمه بالاستحقاق جاز العقد وكان الثمن له ياخذ البائع من المشتري وسلم  
 اليه اذا كان لم يفتقر قايده الاجازة وبصير العاقد وكيله المجيز فيستحق حقوق العقد  
 بالوكيل دون المجيز حتى لو افترق المتعاقدان قبل اجازة المستحق بطل العقد و  
 ان فارق المستحق قبل الاجازة والمتعاقدان باقيا في المجلس صح العقد **ومن** باع  
 نفقة ففقه فاستحق بعضها اخذ ما بقى لنفسه ولا خيار له لانه بعد رجوعه ان يقطع النفقة  
 وسيلم اليه حقته وفي المسئلة الاولى في قطع الاناصر فلا يمكن التسليم والدينار  
 والدرهم نظير النفقة لان الشركة في ذلك لا تعد عيبا كذا في الكرخي **ومن** باع  
 درهمين ودينارا بدينارين ودرهما جاز البيع وجعل كل واحد من الجنسين  
 بالجنس الاخر لان العقد اذا كان له وجهان احدهما يصح والآخريه حل  
 على ما يصح وقال زفر لا يجوز هذا البيع ولو بلغ ثمانية دراهم ودينارا بالف درهم  
 جاز ولا يفسد لان ملية تجعل بجاية من الالف ويجعل المدينار بستعمائة درهم و  
 لو اشترى عشرة دراهم ودينارا باثني عشر درهما وتقا بضا جاز ويكون  
 العشرة بمثلها والدينار بالفضل وهذه قسم الاعتبا واذا اشترى دينار او در  
 همين بدينارين ودرهمين وتقا بضا جاز ويكون الدينار بدينارين ودرهما  
 والدينار بدينارين وهذه شتمى قسم المخالفة بين البديلين لان القسم فيما فيه  
 الرباع على ضربين احدهما قسم الاعتبار وهو ان يبيع الجنس كجينة وغيره  
 لا يجوز فيه العقد حتى يكون الجنس المنفرد اكثر مما يقابل حتى يجعل بمثل والفضل  
 بالجنس الاخر وهذا البيع عشرة دراهم بجينة دراهم ودينار والتا قسم المخالفة  
 وهو ان يبيع جنسين فيهما الربا كجنتهما وهناك تفاضل مثل درهمين ودينار

ودينار بدينارين ودرهم ومثل صاعين حنطة وصاعين شعير وصل حنطة فهو جاز  
 عندنا ويجعل كل جنس في مقابلة الجنس الاخر قال في الاصل اذا اشترى مثقالين فضة ومثقالين كحل  
 بمثقال فضة وثلاث مثاقيل حديد جاز ويكون الفضة بمثلها وما بقى من الفضة والفضة بذلك  
 الحديد وكذلك مثقال صفر ومثقال حديد بمثقال صفر ومثقال رطل صفر بمثلها والفضة  
 بما بقى **ومن** باع احدى عشر درهما بعشرة دراهم ودينارا جاز وكانت العشرة بمثلها  
 والدينار بالدرهم ولو اشترى عشرة دراهم بعشرة دراهم فتوازن فاذت احدى العشرين  
 راتقا فذهب له ولم يدر خله في البيع ان كانت الدراهم صالحة جاز البيع وصحة العينة  
 لانه بطل العشرة بذهب له الدنانير يميز من الدراهم اذا كانت بكثرة فهي حرة شيئا  
 فيما يكمل القسمة فلم يفتح ولا يجوز البيع **ومن** باع الدرهمين بدينارين بدينارين غلة درهم  
 صحيح بدرهم غلة صوابه ويجوز بيع درهم صحيح ودرهمين غلة بدرهمين صحيحين ودرهم  
 غلة والغلة هي المكسرة قطعاً وقيل كل شيء ما يرد به بيت المال وياخذ به التجارة وانما جاز  
 ذلك لتحقيق المساواة في الوزن ولا يفسد بالاحتيا في التحريم من العول في الحرام **ومن** كان  
 الغالب على الدراهم الفضة فهي فضة وان كان الغالب على الدنانير الذهب فهي ذهب وبغير  
 قسمهما من تحريم التفاضل ما يعتبر في الجياد حتى لا يجوز بيع الحاصلة ولا يبيع بعضها ببعض  
 الامساوية في الوزن وكذا لا يجوز استقراضها الا وزنا لا عدداً **ومن** كان الغالب عليها الغش  
 فليس في حكم الدراهم والدنانير وكان في حكم العوض لان الحكم للغالب وهذا اذا كانت  
 لا تخلص من الغش لانها صارت مستملكة اما اذا كانت تخلص منه فليست بمستملكة فاذا  
 بيعت بجنتها فتفاضل جاز يعني الدراهم المغشوشة لانها خرجت من حكم الذهب  
 والفضة وهي معدودة فصارت في حكم الفلوس وفي الهداية وان بيعت بجنتها فتفاضل

وهو صواب الشارع في البيع  
 ان القسم بفضة وان كانت  
 الدراهم مكسرة فالعقد صحيح  
 لان التوازن في



جائز فالجنس الى خلاف الجنس وهي في حكم شيئين ففئة وصفه ولكنه صرف حتى يشترط التقاض  
في المجلس لوجود الفضة من الجانبين واذا شرط القبض في الفضة شرط في الصف لانه لا يتميم عنها  
الابصر وان كانت الفضة والغش موله لم يجز بيعها بالفضة الا وزنا لانه اذا باع ذلك وزنا  
صار بايعا للفضة بمثل وزنها وما يبيع من الغش بمثل وزنه ففئة كذا في **شرح** واذا اشترى بطل  
ثم كسدت وترك النكاح المعاملة بها قبل ان يستلمها الى البائع بطل البيع عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
قيمتها يوم البيع قال في النهاية وعليها الفتوى وقال محمد بن قيس في النكاح ما وعني قوله  
كسدت ابي في جميع البلدان اما اذا كانت تروج في هذا البلد ولا تروج في غيره لا يفسد البيع لانه  
لم يملك ولكنها تعيب وكان البائع بالخيار ان شا قال اعطى مثل سدا النقد الذي وقع عليه  
البيع وان شا اخذ قيمته ذلك دنائره وقيد بالكساد لانه اذا غلقت او رخصت كان عليه رد المثل  
في الاتفاق كذا في النهاية **و** يجوز البيع بالفلوس لانها مال معلوم فان كانت نافعة جاز البيع  
بها وان لم تقبل لانه لا فائدة في تعيينها واذا لم تقبل فالعاقبة بالخيار ان شاء سلم ما اشترى به  
منها وان شاء سلم غيره وان هلك لم يفسخ العقد بلاكها فان كانت كاسدة لم يجز البيع  
بها حتى يعينها لانها خرجت من ان تكون ثمننا وليس ثمن لانه من تعيينه في حالة العقد كالشباب  
وقيد بالكساد لانه اذا غلقت او رخصت كان عليه رد المثل بالاتفاق كذا في النهاية **و** اذا باع  
بالفلوس النافعة ثم كسدت بطل البيع عند ابي حنيفة والكلام فيها في الدراهم المغشوشة  
اذا كسدت ولو استقرض فلوسا فكسدت قال ابو حنيفة عليه السلام لان القبض اعادة موجبة  
رد العين معني وقال ابو يوسف ومحمد عليه قيمتها لكن عند ابي حنيفة قيمتها يوم القبض وعند محمد يوم  
الكساد **و** من اشترى شيئا بنصف درهم فلوسا جاز البيع وعليه ما يبيع بنصف درهم من  
الفلوس وكذا اذا قال بدينق فلوسا او بغيره اقل فلوسا وقال زفر لا يجوز لان الفلوس تغلوا وترخص

وترخص في غير الثمن مجعولا ولان هذه عبارة معلومة عن مقدار معلوم من الفلوس فقد باع معلوما  
بمعلوم فجاز قيد بنصف درهم فلوسا لانه لو قال بدينق فلوسا او بدينق درهمين فلوسا لا يجوز عند محمد  
وانما يجوز عنده فيما دون الدرهم **و** من باع اقل الصيرة رهما فقال اعطى بنصف فلوسا ونصف  
نصفا الاحبة جاز البيع وكانت الفلوس والنصف الاحبة بدينق ذلك لان جعل الفلوس والنصف  
الاحبة في مقابلة الدرهم فكان لم يصف كل واحد من الصنفين الى الدرهم فصار كما لو قال  
اعطى بدينق فلوسا ونصف الاحبة وذلك جائز وكذا لو قال اعطى بنصف كذا فلوسا واعطى درهما  
صغيرا وزنه نصف درهم فهو جائز ايضا لانه جعل نصف الدرهم في مقابلة الفلوس والنصف  
القاضي مقابلة الدرهم الذي وزنه نصف درهم واما اذا قال اعطى بنصف كذا فلوسا ونصف  
الباقى درهما صغيرا وزنه نصف درهم الاحبة ففيه عيب في قول ابي حنيفة وفيه عقد في الجميع  
هما يجوز في حصة الفلوس ويبطل في الدرهم لان من اصلهما ان تفصيل الثمن وتفسيره يجعل  
العقد الواحد كعقدين فبطلان العقد ينافي في احدهما لا يوجب بطلان في الاخر ولا يبيح فان من اصله  
ان تفسير الثمن وتفصيله لا يجعل العقد الواحد عقدين واذا كان عقدا واحدا فبيع بنصف درهم  
بنصف درهم الاحبة لا يجوز فيبطل العقد فيه وقد جعل شرط في الباقي في الدرهم فيبطل في الجميع  
كن جمع بين حرقه **كتاب الرهن** الرهن في اللغة هو الحبس اي حبس الشيء بالي  
سبب كان مالا او غيره قال الله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة اي محبوبة بوبال ما اكتسبت  
المعاصي وفي الشرح عبارة عن عقد وثيقة بمال احتراز عن الكفالة فان العقد وثيقة في الذمة والاحتراز  
ايضاح عن البيع في يد البائع فانه وثيقة وليس بعقد على وثيقة ويقال هو في الشرع جعل الشيء  
محبوسا بحق يمكن استيفاءه من الرهن كالتة يودا حتى انه لا يجوز الرهن بلحود ووالقصاص  
ولا رهن المدبر ومن محسن الرهن ان فيه التظليل من الجانبين جانب الرهن وجانب المدين



عن رفع المانع عن القبض وهذا هو ظاهر الرواية لانه قبض حكم عقد مشروع فاشبه قبض المبيع  
وعن ابي حنيفة ان لا يثبت في المنقول الا بالنقل والاول اصح واستدانة القبض واجبة عندنا خلافا للشافعي  
حتى ان عنده للرهن ان يستفح بالرهن ولا فرق بين ان يقبضه المدين او وكيله ولو ان الرهن  
والمرتبة تراضيا على ان يكون الرهن في يد صاحبه لا يصح ولا يسقط شيء من الدين بهلاكه وبعده  
التراضي لو اراد المدين ان يقبضه ليجب رهنا ليس له ذلك لان الرهن لم يصب **بوجه** فاذا قبض المرتبة  
الرهن صح وانما عا مميها في هذا اشارة الى ان انضاف بهذه الصفة عند العقد  
ليس يلزم يعني لو لم يكن موصوفا به عند العقد وانصف بهما عند القبض يتم فيه وفيه اشارة  
الى ان لو لم يكن موصوفا بهما عند القبض يكون فاسدا لا باطلا اذ لو وقع باطلا لكان صحيحا قالوا ثم  
دل على انه يكون بدونها ناقضا والباطل فائت الاصل والوصف والفاسد موجود الاصل فائت  
الوصف **محمدا** محمدا احتراز عن رهن النخل بدون النخل والزرع في الارض بدون الارض وقوله  
مفعلا احتراز عن رهن النخل بدون الثمرة ورهن الارض بدون الزرع **وهذه** احتراز عن رهن  
المشاع بان رهن نصف عبادة **وهذه** والم يقبضه فالرهن بالحيار لان اللزوم انما هو با  
لفيض المقصود وهو الوثقة لا يحصل قبل القبض لان الرهن استيفاء الدين حكما ولا  
ستيفاء حقيقة لا يكون بدون القبض فكذا الاستيفاء حكما **وهذه** فاذ استلم اليه وقبضه دخل في  
ضمانه وقال الشافعي سوامانة ولا يسقط شيء من الدين بهلاكه **وهذه** ولا يصح الرهن للدين مضمون  
قوله مضمون وقع تأكيده او لا فجميع الدين مضمونة وقبل احتراز عن ضمان الدرك مثل  
ان يقول ما بايعت فلانا فاعلم منه فاخذ من القاتل رهنا به لك قبل المبيعة لم يجز قال في  
المهداية الرهن بالدرك باطل والكفالة بالدرك جائز كما اذا كفل بماداب له على فلان لان  
الكفالة تجوز تعليقها بالخط لان الناس بذلك معا ولا كذلك الرهن لان في الرهن ايقاع في

في رهن النخل

وفي الارتمان استيفاء فيحصل فيه معنى المبادلة كالمبيع اما الكفالة لا التزام المطالبة والالتزام الا  
فعال يصح مضاعفا الى المال كما في الصوم والقيلولة فان اخذ رهنا بالدرك وقبضه فملك  
عنده هلك امانته لانه لا عقد حيث وقع باطلا بخلاف الرهن بالدين الموعود وهو ان يقول  
رهنتك هذا الشيء لتعمره حتى كذا فملك الرهن في يده قبل ان يقبضه هلك الاقل من قيمة وما كان  
له من القرض بمقابلته لان الموعود جعل كالموجود بل اعتبارا للحاجة ولانه قبضه سوم الرهن  
فكان مضمونا كالمقبوض سوم البيع قال في النهاية رجل باع ثوبا وسلمه الى المشتري في  
المشتري الاستحقاق فاخذ من البائع رهنا بالثمن ان ادرك فيه دركا كان باطلا حتى لا يملك حسن  
الرهن سواء استحق المبيع ام لا وان هلك يملك امانته لان عقد الرهن عقد استيفاء  
ولهذا لا يصح رهن مالا يقصور منه الاستيفاء كالمدة بروام الولد والاستيفاء لا يسبق الوجوب  
وليس هناك دين واجب ولا على شرف الوجوب ظاهر الان الظاهر عدم الاستحقاق  
بخلاف ما لو قبض الرهن ليقبضه عشرة دراهم فيقبض الرهن منه وهلك في يده قبل  
ان يقبضه فانه يملك مضمونا على المرتبة حتى يجب على المرتبة تسليم العشرة الى الرهن  
بعد هلاك الرهن لان هلاكه حصل بعد القبض حكما لما ذكرنا ان الدين الموعود جعل  
كالموجود في اعتبار الضمان الا ترى ان المقبوض على سوم الشراء مضمون على القابل  
لانه مقبوض على وجه الشراء فيجعل كالمقبوض على حقيقة في ايجاب الضمان كذلك هذا  
**وهذه** ولا يصح الرهن للدين مضمون وهو الذي لا يسقط الا بالاداء او بالبراءة فاحتراز  
بذلك عن بدل الكتابة فانه يسقط به ونما فان للمكانت لمقاطعة عن نفسه بتجديد لنفسه  
شاء المولى او لم يكن غير متأكد وفي النهاية اذا اخذ المولى من مكاتبه رهنا ببديل  
الكتابة جاز وان كان لا يجوز اخذ الكفيل ببديل الكتابة وقد اخذ على الشئ ربح في قوله ولا يصح



الرهن الا بدین مضمون فانه يصح ايضا بالاعيان المضمونة بنفسها كالمهر وبطل الخلع والمختون  
 ولادين فيها ويجاب عنه ان الاصل في هذه الاشياء ما هو قليل فيه اختلاف المشايخ ومنه هب الشيخ  
 ان الواجب القيمة ورد العين تخلص وعلى هذا القول اكثر المشايخ فعمله هذا هو بون ولان  
 موجب الغصب رد العين المغصوبة لنا امكن او رد قيمة عند تعدد رد العين وذلك دين  
 يمكن استيفاؤه من مائة الرهن وقال بعضهم رد العين اصل والقيمة مخلص فعلى هذا اجمع  
 الرهن بالدين والعين وفي شرح ما كان من الاعيان مضمونة بنفسه جاز الرهن به وما كان  
 مضمونا بغيره لم يجوز اخذ الرهن به فالمضمون بنفسه ما يجب بهلاكه مثله ان كان مثليا او قيمة  
 ان لم يكن مثليا وانما كان مضمونا بغيره كالمبيع في بيع البائع فانه لا يجوز الرهن به لانه غير مضمون  
 ضمانا صحيحا الا ترى ان بهلاكه لا يجب مثله ولا قيمة وانما يبطل البيع بهلاكه فيسقط الثمن  
 فيصير كالبيع يفتون فان اعطاهنا بالمبيع فالرهن باطل فان هلك في يد المشتري هلك  
 بغير شيء والبيع على حاله وان اعطاهنا بغيره فبطل الرهن باطل لانه ليس بمضمون  
 عليه الا ترى انه اذا هلك انفسه الاحارة وهو مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين لان  
 المضمون بقدر ما يقع به الاستيفاء ذلك بقدر الدين وقال زفر الرهن على المرتين بختنا  
 وقال الشافعي الرهن امانة لا يسقط بهلاكه بشئ من الدين وقال القاضي شرح يسقط جميع الدين  
 بهلاكه سواء قلت قيمة او كثرت وان كان الرهن خاتما من حديد والدين الغاصفة جميع الدين  
 ولما يكون مضمونا عندنا بالاقل من قيمته ومن الدين اذا هلك بغير فعل الراهن والمرتين  
 فان استملكه المرتين ضمن قيمته وكانت رهنا في يد المرتين كما كان الرهن حتى يستوفى  
 الدين وكذا اذا استملكه اجنبي ضمن قيمته وكان رهنا مكانه **مثلا** اذا قال المرتين للرهن  
 عند تسليم الرهن اليه انا اخذه رهنا فان صنع عندي صنع بغير شيء فقال له الراهن نعم فالرهن

فيكون الرهن باطلا  
 فيكون الرهن باطلا  
 فيكون الرهن باطلا

فالرهن جائز بشرط باطل فان صنع صنع بالمال **مثلا** واذا هلك في يد المرتين وقيمة الدين كونه  
 صار مستوفيا لدينه كما احتج لو كان الرهن عبدا فأتى كلفه على الراهن والمعتبر في القيمة قيمة  
 يوم الرهن ولما يكون مستوفيا اذا رهن بدین اما اذا رهن بالاعيان المضمونة بنفسها  
 كالمهر في يد الزوج او الخلع في يد المرأة او المغصوب فانه اذا هلك لا يصير مستوفيا للدين بل يجب  
 على المرتين غرم الاقل من قيمة الرهن ومن العين التي رهن به ولو ستر العين ولو هلك  
 العين قبل الرد فله ان يحبس الرهن بضممان العين فاذا هلك قبل استيفاء الضمان صار مستوفيا  
 للضمان اذا كان في قيمة **مثلا** وان كانت قيمة الرهن اكثر من الفاضل لانه لان المضمون بقدر ما يقع  
 به الاستيفاء وذلك بقدر الدين **مثلا** وان كانت قيمة الرهن اقل من الدين كسوط من بقدر ما يقع  
 المرتين بالفضل لان الاستيفاء بقدر المالية ولو ابر المرتين الراهن من الدين او وهبه ولم يرد  
 عليه الرهن حتى هلك في يد المرتين من غير ان يمنعه اياه هلك امانة استحقاقا وقال زفر ملك  
 مضمونا وسوا القياس لان هلاك الرهن يوجب استيفاء الدين فكأنه ابراه ثم استوفى فيه  
 الاستحسان ان الهبة والبراءة لا يجوز ان يوجبا ضمنا على الواهب والمبرى لاجلها الا  
 نرى انهم قالوا لو احتقت العين الموهوبة وقد هلك في يد الموهوب له ضمن قيمتها  
 ولم يرجع على الواهب بشئ ولو وهب البائع الثمن للمشتري ثم هلك المبيع لم يضمن **مثلا**  
 ولا يجوز رهن المشاع كما كان فيما يحتمل القسمة او لا يكون له رهن من اجنبي او من شركه  
 لان الاشاعة تمنع استدامة القبض لانه لا بد فيها من المماياة وعند الشافعي يجوز رهن  
 المشاع كما في البيع ولنا ان موجب الرهن هو الحبس الدائم لانه لم يشرع الا مقبوضا  
 بالقبض فلو جاز في المشاع بفوت الدوام لانه لا بد من المماياة فيصير كما اذا قال هلك  
 بوجايو والاول هذا لا يجوز فيما يحتمل القسمة وما لا يحتملها وكذا ما كان في غلة المشاع مثل ما اذا كان

الدين



الرهن متصلا بغيره كرهن النخل دون النمرة والارض دون النخل والزرع ثم اذا قبض على  
 الفساد فملك قل الكسبي يملك اعلنة ولا يذهب من الدين شي في الجامع الكبير عابد على انه  
 يملك بالاقبل من قيمة ومن الدين لا نقال كل مال ومحل للرهن الصحيح اذ ارهنة رهنا فاسدا  
 فملك من يد المرتهن يملك الاقل من قيمة ومن الدين وكل مال ليس بمحل للرهن الصحيح اذ ارهنة  
 رهنا فاسدا لا يكون مضمونا كالمدة بر وام الولد ولا فرق بين الاشتاعة الطارئة والاصيلة  
 في منع صحة الرهن هو الصحيح وذلك مثل ان يرهن جميع العين ثم يفاسخا في البعض او يبيع  
 الراهن او يملكه نصف الرهن باذن المرتهن او يستحق بضعة فيبطل الرهن في الباقي ومن  
 ايجس ان الطاري لا يؤثر في الرهن لان حكم البقا السهل من حكم الابتداء لا تترى ان معتدة  
 الغير لا يجوز ان يكون محلا للنكاح ابتداء او يفتي النكاح في حقها بان وطئت امرأة الرجل بشبهة  
 يعيد لذلك الوطئ ولا يبطل النكاح وكان الشروع الطاري في الهبة لا يمنع صحته باقلاد  
 يمنع صحة ابتداء ولنا ان الاشاعة انما اثرت في الابتداء لانها تمنع كسدة امة القبض على  
 وجه الرهن وهذا المعنى موجود في الطارئة بخلاف الهبة لان المشاع يقبل حكمها وهو  
 الملك فان موجب العقد فيها الملك والقبض شرط تمام ذلك العقد والملك يقبل الشروع  
 ولهذا يصح الرجوع في بعض الهبة ولا يجوز فسخ العقد في بعض الرهن **فلا** ولا رهن ثمرة  
 على ركس النخل دون النخل والزرع في الارض دون الارض ولا رهن الارض والنخل  
 دونها لان الرهون متصلة بما ليس به رهون لم يجر لانه لا يمكن قبض الرهون بوحده و  
 لو رهن النخل بمواضعها جاز لان سنده مجاوزة وهي لا تمنع الصحة ولو كان  
 فيها ثمرة يدخل في الرهن لانه تابع لانصاله به فيدخل تبعاً لصحة العقد لانه  
 لو لم يدخل في رهن النخل كان في معنى رهن المشاع مع ان دخول الثمرة في الرهن

في رهن النخل بالارض  
 في رهن الارض بالنخل  
 في رهن النخل بالزرع  
 في رهن الزرع بالنخل

في الرهن لا يكون على الراهن فيه ضرر لان ملكه لا يتحول عنه بخلاف البيع حيث لا يدخل الثمر  
 هناك في بيع النخل الا بالتسمية لان تصحيح عقد البيع في النخل بدون الثمار يمكن لان الشروع  
 الطاري والمقارن غير مانع لصحة البيع قال الخنذي اذ ارهنة ارضا وفيها زرع او نخل  
 او شجرة او على الشجرة ثمرة وقال رهنك هذه الارض والخلق ولم يخص شيئا وسلمها الى  
 المرتهن فالرهن صحيح ويدخل في الرهن الزرع والنخل والكرم والطيب والتمر وكل  
 ملك متصلا بقصد الصحة ولا صفة الا لا بدخول المتصل بها بخلاف البيع فان الزرع  
 والتمر لا يدخل فيها الا بالشرط لان البيع يصح بدون ثم للمرتهن ان يبيع من الثمار ما خلق عليها  
 الفساد بامر الحاكم فان باعها بغير امره ضمن ولو رهن الارض دون ما فيها من الزرع  
 او النخل او الشجرة والنخل دون حافيه من الثمر او الثمر دون الشجرة او الزرع دون الارض  
 فالرهن باطل ولو رهن دارا فيها متاع دون المتاع وسلم الدار الى المرتهن مع المتاع  
 او بدون المتاع فانه لا يصح وكذا اذ ارهنة الحانوت وفيه المتاع دون ما فيه من  
 المتاع او رهنه الجوالق دون ما فيها لا يصح وان رهنه المتاع الذي في الدار دون  
 الدار او المتاع الذي في الجوالق دون الجوالق وخلا بينه وبين المرتهن صح الرهن و  
 التسليم لان المتاع لا يكون مشغولا بالدار والعماء ويمنع تسليم الدابة المروية  
 بالجل على ما فلا يتم التسليم حتى يلقى الحمل عنها لانه شاعل لها بخلاف ما اذا رهن الحمل  
 دونها حيث يكون رهنا اذا دفعها اليه لان الدابة غير مشغولة به ولو رهن حرا  
 على دابة او لجاما في رهنها ودفع الدابة مع السج والجام لا يكون رهنا حتى يبرعه  
 منها ويسلمه اليه لانه من توابع الدابة بمنزلة الثمرة للنخل حتى قالوا يدخل فيه من  
 غير ذكره قال في الهداية ويمنع التسليم كون الراهن او متاعه في الدار المروية روي الحسن عن ابي

بالارض لانها عام



ان اذ ارهن دارا وهما في جوفها وقل الرهن للمرتين سلمتها اليك لم يتم الرهن حتى يقول بعد  
 ما يخرج من الدار سلمتها اليك لان الرهن اذا كان فيها فليس بمسلم فاذا خرج يحتاج الى تسليم  
 جديدة لانه شغل لها كذا في النهاية **قوله** ولا يصح الرهن بالامانات كالودائع والعوارض و  
 المضاربة ومال الشركة فان رهن بها فالرهن باطل لا يتعلق به ضمان كالرهن  
 بالمية والدم فان اخذها رهننا فهلك في يده قبل الجبس هلك امانته وان هلك بعد الجبس  
 ضمنه ضمان الغصب وحاصل ان الرهن عندنا على ثلاثة اضرب رهن صحيح وهو الرهن  
 بالدين والاعيان المضمونة بانفسها ورهن فاسد كالرهن بالخمر والخنزير ورهن باطل  
 كالرهن بالامانات والاعيان المضمونة بغيرها وبالركب الصحيح والكلمة يتعلق بهما ضمان  
 كما يتعلق بالبيع الصحيح والكلمة والباطل لا يتعلق بهما ضمان كالبيع بالمية والدم وكذا سائر  
 مغنية او نائمة وعطائا بالاجر رهننا فهو باطل فان ضاع في يده لم يكن عليه فيه ضمان لان الا  
 جارة باطلة والاجر غير مضمون والرهن اذا لم يكن في مقابلة شيء مضمون كان باطلا ولو  
 تزوج امرأة ولم يسم لها مورا فاعطائا رهننا بمهر مثل ما جاز وان طلقها قبل الدخول  
 يقع رهننا بالمتقصد هما وقال ابو حنيفة لا يكون رهننا بالمتقصد **قوله** يصح الرهن بغير مال السلم  
 ونحن الصرف والمسلم فيه فان رهن بغير مال السلم وهلك الرهن في المجلس صار للمرتين  
 مستوفيا كسالمه اذا كان به وفاؤا السلم جائز كماله وان كان اكثر فالفاضل امانة ولان كان  
 اقل كان مستوفيا بقدره ويرجع على رب السلم بالباقي وان لم يملك حتى اخترقا بطل  
 السلم وعليه رد الرهن فان هلك في يده قبل الرد هلك كسالمه لان ما صار مستوفيا  
 كسالمه كماله بلاك الرهن بعد بطلان السلم عقد ولا ينقلب السلم جائزا وان اخذ  
 بالمسلم فيه رهننا ثم هلك في المجلس صار مستوفيا للمسلم ويكون في الزيادة امينا

وان كان

وان كان قيمة اقل صار مستوفيا فبقدرها ويرجع الباقي ولو تفاخا التسلم وبا  
 بالسلم فيه رهن يكون ذلك رهن برأس المال حق ان له ان يجسه لا يقبض له  
 وان هلك الرهن بعد التفاخي يملك الطعام المسلم فيه ويجوز رهن  
 الكاتب والديبر وام الولد لا يتحقق الاستيفاء من حق **قوله** واذا اتفق  
 علي وضوح الرهن علي يد عدل جاز لانه القبض من حقوق الرهن فملك ان  
 يستوفيه بنفسه وبغيره كما يرحقه وقته وانما اعتبر رضا الراهن  
 لان له فيه حق الملك فلا يقبض الا برضاه **قوله** وليس في المرتين ولا للرا  
 اخذه من يده ليتعلق حق الراهن في الغنط بيده و امانته ويعلق حق المرتين  
 به استيفاء فلا يملك احدهما ابطال حق الآخر ولهذا لو سلم العدل اليه احدهما  
 ضمن لانه مودع الراهن في حق العين ومودع المرتين في حق المالية واحدهما اجنبي  
 عن الآخر والمودع ضمن بالرفع للاجنبي **قوله** فاذا هلك في يده هلك من ضمان  
 المرتين لان يد العدل يد المرتين لتيامه مقامه وليس للعدل بيع الرهن الا ان  
 يكون مسلطا علي بيعه والتسلط على وجهين تسلط موزع في عقد الرهن  
 وتسلط بعد فاما موزع طافي عقده فلا يملك الراهن ولا المرتين عنه ولا ينفرد  
 ايضا بموت الراهن ولا بموت المرتين للعدل ان يبيعه بغير محضر من ورثة  
 الراهن كما يبيعه في حال حيته بغير محضر منه وان مات المرتين فالعدل  
 علي ذلك لانه عقد الرهن لا يبطل بموتهما احدهما واذا مات العدل انتقضت  
 الوكالة ولا يقدم وارثه ولا وصيته بمقامه لان الوكالة رضي برأيه لا برأي غيره ومن  
 ابي يوسف انه وصيه يملك بيعه كذا في المصنف الهداية ولو امتنع العدل

ولا يموت



من بيعه اجبر عليه فاذا مات العدل بطل التسلط وليس في الوصية ولا الوارثة  
 يبيعه وان كان التسلط الوكيلات وان كان بعد عقد الرهن فللمراهن عزله  
 وينفزل بموته وللعدل ان يمنع من البيع ولا يجبر عليه كما في سائر اوكالة  
 واذا كان سلطانا على البيع وايضا الذين منه يجوز بيعه عند اي حنيضة بما  
 عزوه وان وباي ثمن كان كالوكيل بالبيع المطلق فان باعه بجنس الدين  
 فانه يقضى ثمنه عن الدين فانه باعه بخلاف جنس فانه يبيعه ايضا  
 بجنس الدين وبوف الدين لانه مسلط على ذلك وقال ابو يوسف ومحمد  
 يبيعه بالثمن بمثل قيمته او اقل بقدر ما يتعين فيه ولو قبض العدل  
 الثمن فذلك في يده كان من ضمان الرهن لانه بدل عن الرهن فكان هلاكه  
 كهلاك الرهن واذا اقر العدل انه قبض الثمن وسلمه الى الرهن وانكر  
 الرهن ذلك فالقول قول العدل وبطل الذين الرهن لان العدل امين  
 فيما في يده فالقول قوله في براءة نفسه ولا يقبل قوله في ايجاب الضمان  
 على غيره ولا يصح في تسليم الدين الى الرهن ويصير كأن الرهن في يده فيستط  
 به الدين من طريق الحكم **قوله** ويجوز رهن الدراهم والذنانير والمكيل والموزون  
 لانه يتحقق الاستيفاء منها **قوله** فان رهنهت بجنسها وهلكت هلك  
 بمثلها من الدين وان اختلفت في الجودة والضيافة لانه لا يعتبر بالجودة  
 عند المقابلة بجنسها وهذا عند اي حنيضة لان عنده يصير مستوفيا  
 باعتبار الوزن دون القيمة لان اعتبار القيمة يؤدي الى التباين عندهما  
 يضمن القيمة من خلاف الجنس فعلى هذا قالوا اذا رهن قلب فضة

فبعد الهلاك يعتبر الوزن دون الجودة عند اي حنيضة يعني انه يحمل  
 مستوفيا دينه بقدر وزنه لان عند حالة الهلاك حالة الاستيفاء  
 لا حالة التضييع بالدين حتى لا يكون بالقيمة والاستيفاء انما يكون بالوزن  
 دون الجودة لان اعتبار الجودة تؤدي الى التباين قال ابو يوسف ومحمد  
 حالة الهلاك ايضا حالة الاستيفاء كما قال ابو حنيفة اذا لم يكن فيه ضرر  
 بالثمن او الرهن اما ان كان ضرر لا يعتبر الاستيفاء في حالة الهلاك  
 اما في حالة النكسار فعند اي حنيضة والى يوسف في حالة التضييع  
 بالقيمة من خلاف الجنس لاجل التضييع بالدين حتى لا يكون للرهن  
 ان يتركه بدينه ولا يمكن ان يحمل مستوفيا شيئا من دينه بقدر ما فات  
 من الجودة لانه ربما قسمت الضرر في ضمان القيمة من خلاف الجنس  
 ومحمد يعتبر حالة النكسار بحالة الهلاك فان كان مضمونا بالقيمة  
 حالة الهلاك فكذلك حالة النكسار وان كان مضمونا بالدين حالة الهلاك  
 فكذلك حالة النكسار ببيان رهن قلب فضة وزنه عشرة وعشرة قيمته  
 عشرة فذلك في يد الرهن صار مستوفيا لانه من جنس حقه  
 ومثل وزنه ولان الاستيفاء عند اي حنيضة باعتبار الوزن ووزنه  
 مثل دينه وعندهما الاستيفاء باعتبار القيمة وهي مثل الدين وان  
 انكسار تيرايساوي ثمانية فعند اي حنيضة والى يوسف  
 الراهن بالخيار ان شاء افتركه بجميع الدين وان شاء ضمنه قيمته حسابا يكو  
 رهنه مقامه فيكون المسكوك ملكا للرهن باضمن وقال محمد لا يضمن الرهن



شيئا ويكون الرأهي بالخيار ان شاء الى المقيس بدينه وان شاء افكته  
جميع الدين لان ضمان الرهي لا يقتضي التملك بدليل انه لو كان عبدا فمات  
فكان كفته على الراهي وبما يتولد القلب صار مضمونا عليه فاذا انكسر كضم  
قيمة كالقلب المقصوب اذا انكسر يد الغاصب وان كانت قيمته ثمانية ووزنه  
عشرة وهو رهن بعشرة فملك فذهب بالدين عند ٢٢ رهم لان عند الاستيفاء  
في الوزن وفيه وفاء وعندهما بغرم قيمته ذهباً ويرجع بدينه لان الاستيفاء بالوزن  
فيه ضرر بالرهن ولا يمكن ايضا اعتبار الاستيفاء بالقيمة لما فيه من الضرر نا  
الى التضمين بخلاف الجنس وان انكسر ضمن قيمته ذهباً اجماعاً لان جميعه  
مضمون والانكسار ينقصه ولا يستدرك حق الراهي الا بالتضمين بالقيمة  
ولا يمكن على قول محمد هنا ان يجعله بالدين لان جعلناه بوزنه نضر الرهن  
ولا يمكن ان يجعله بقيمته لما فيه من الربا بخلاف الاول وان كان وزنه ثمانية  
وقيمة ستة وهو رهن بعشرة فان ملك بثمانية عند ٢٢ للوزن وعندهما  
بغرم قيمته ذهباً ويرجع بدينه لما فيه من الضرر بالرهن وان انكسر ضمن قيمته  
عند ٢٢ وان كان انكسر ينقصه وكذا عند محمد ايضا لانه لا يمكن ان يجزه  
في التملك لانه لا يجوز ان يملك الرهن بدينه ادون منه الا برضاه وان كان قيمته  
ثمانية ووزنه كذلك فملك هلك بوزنه اجماعاً وان انكسر ضمن قيمته عند ٢٢ وقال محمد  
له ان يملك الرهن بثمانية من الدين لانه مثلها وزنها ووجوده وان كان قيمته تسعة الر  
من وزنه فملك هلك بثمانية عند ٢٢ وان انكسر ضمن قيمته اجماعاً لان جميعه مضمون  
الا ان يرخص الراهي ان يملك اياه بثمانية فيجوز عند ٢٢ وان كانت قيمته اثنا عشرة و

١٧٨  
ووزنه عشرة وهو رهن بعشرة فان هلك ذهب بالدين كله عند ٢٢ رهم  
والجودة الزائدة امانة لا قيمة لها عنده وكذا عند محمد لا اعتبار لها هنا لانها فاضلة  
على الدين واما ابو يوسف فروي عنه ان الجودة مضمونة كالوزن وقبل على  
قوله يملك خمسة اسداسه بالدين وسدسه على الامانة كذا في الكوفي وان انكسر  
في بدل الرهن فانتقص فعلى قول ٢٢ الرأهي بالخيار ان شاء افكته ناقصاً ولا شيء  
غيره وان شاء ضمنه قيمته بالغ ما بلغت من خلاف جنسه ويكون رهناً لمانه  
وقال ابو يوسف ان شاء افكته بجميع الدين وان شاء ضمنه قيمته خمسة اسداسه  
من خلاف جنسه فيكون خمسة اسداس المنكسر ملكا للرهن بالضمان ويكون  
ما ضمن من سدس المنكسر رهناً بجميع الدين لان عند ٢٢ تنبع الامانة والضمان  
والمضمون من وزن القلب قدر ما يبلغ قيمة جميع الدين وخمسة اسداس القلب  
يبلغ قيمة عشرة لان الوزن اذا كان عشرة والقيمة اثنا عشر كانت العشرة التي هي  
الدين خمسة اسداس اثني عشر لان قيمة كل سدس اثنان فيكون خمسة اسداس  
القلب عشرة من حيث القيمة فطريق معرفة ذلك ان ينقص من الوزن وهو عشرة  
سدسه وذلك درهم وثلاثة درهم يبقى ثمانية وذلك خمسة اسداس عشرة يكون  
ملكاً للرهن بالضمان ويوزن السدس ويكون رهناً مع الضمان مقام الاول وانما  
ميركي لا يمكن الشيوع وهذا على الرواية التي سوى فيها بين الاشاعة الطارئة  
والاصيلة وفي رواية ان الطارئة لا تبطل لاحتياج التميز وقال محمد الامانة من الجودة  
والنقصان منها فان كان النقصان درهما او اقل اجر الواهي على الفكان بجميع  
الدين لان النقصان عنده بصرف الجودة الامانة وان زاد النقصان على الدرهمين



فالرهن بالخيار ان شاء افككه جميع الدين وان شاء جعله بالدين اعتبارا لاجالة الانكسار  
بحالة الهلاك عنده **قوله** ومن كان له دين على غيره فآخذ منه مثل دينه فانفق  
ثم علم انه كان زبوا فلا شيء له عند ابي ح يعني علم بعد ان لو علم حالة القبض ولم يرد لم يثبت له  
الرد بالاجماع ثم اذا علم قبل ان ينقضيها وطالبه بالجياذ واخذها فان الجياذ امانة في يده  
ما لم يرد الزبوف وتجدد القبض كذا في الهداية وقوله فلا يجوز فلا شيء له يعني اذا كان ما قبضه  
مثل وزنه ومناسبة هذه المسئلة بما قبلها ظاهر على قول ابي ح لانه اذا انفق الزبوف  
مكان الجياذ فكان استوفى الجياذ من الزبوف فيكون كالرهن **قوله** وقال ابو يوسف ومحمد  
برد مثل الزبوف ويرجع بالجياذ والمشهور ان محمد مع ابي ح ومن كان له على رجل درهم  
فاعطاه درهمين صغيرين وزنه درهم جاز وتجبر على ذلك ولو كان له دينار فاعطاه  
دينارين صغيرين وزنه دينار فانه تجبر على ذلك **قوله** ومن رهن عبدا بالفسق  
ففضى حصنة احدهما لم يترك له ان يقبضه حتى يؤدي باء الدين لان الرهن محبوس بكل  
الدين فيكون محبوسا بكل جزء من اجزائه مبالغة في حمله على قضاء الدين فان سمي لكل واحد  
مهما شيئا من المال مثل ان يقول رهنتها بالفسق كل واحد منهما مخمسة فذلك الجواب  
في رواية الاصل وهو المبسوط وفي الزيادات له ان يقبضه اذا ادى خمسمائة وجه الاول  
ان العقد متحد لا يتفرق بتفرق التسمية وجه الثاني انه لا حاجة الى الاتحاد لانه  
احد العقدين لا يصير مشروطا في الآخر الا ترى انه لو قبل الرهن في احدهما جاز **قوله**  
فاذا وكل الرهن المرتهن او العدل او غيرها يبيع الرهن عند حلول الاجل فالوكالة  
جائزة لانه توكيل ببيع ماله **قوله** فان شرط الوكالة في عقد الرهن فليس للرهن غرله  
عنها وان غرله لم ينغرل لانه لما شرطت في ضمن العقد صار وصفا من اوصافه وحقا

من حقوقه الا ترى انه لزيادة الوثيقة فيلزم بلزوم اصله ولانه تعلق به حق  
المرتهن وفي غرله قول حق وصار كالوكيل بالخصوصية بطلب المدعى ولو وكله بالبيع  
مطلقا حتى ملك البيع بالنقد والتسوية ثم راعى البيع نسيئة ثم يعمل نسيئة لانه لا يتم  
باصله فكذا بوصفه بما ذكرنا وكذا اذا غرله المرتهن لا ينغرل لانه لا يملكه ولو وكله وانما وكل غيره  
**قوله** وان مات الرهن لم ينغرل لان الرهن لم يسطر لموته ولانه لو بطل الحق الوترية  
وحق المرتهن مقدم وللرهن ان يطالب الرهن بدينه ويجب به لانه حق  
باق بعد الرهن والحبس جزء الظلم فاذا ظهر ظلم عند القاضي تجب له واذا طلب  
المرتهن دينه يؤمر باحضار الرهن فاذا حضر امر الرهن بتسليم الدين او لا يتعين  
حقه كما تعين حق الرهن تحقيقا للتسوية وان طالبه بالدين في غير البلد الذي وقع  
العقد فيه ان كان الرهن مالا حمل ولا مؤنة امر باحضاره ايضا وان كان له حمل  
ومؤنة يستوفى دينه ولا يكلف احضار الرهن لان هذا انقل والواجب عليه التسليم  
بمعنى التخلية لان النقل من مكان الى مكان لانه يتضرر به زيادة الضرر **قوله**  
وان كان الرهن في يده فليس عليه ان يملكه من يبعه حتى يقبضه الدين من ثمنه لان حكم الرهن  
الحبس الدائم الى ان يقضى الدين وان قضاها البعض فله ان يحبس كل الرهن حتى يستوفى  
البقية اعتبارا بالمبيع حتى يستوفى الثمن **قوله** فان قضاها الدين قبل تسليم الرهن اليه  
لانه زال المانع من التسليم لوصول الحق المستحق ثم اذا استوفى المرتهن دينه بابقاء الرهن  
او بايقاعه منوط ثم سلك الرهن في يده قبل ان يرد الرهن يملك بالدين وتجبر على الرهن  
رد ما استوفى من الدين الى ما استوفى منه وهو الرهن والمنطوق لانه يصير مستوفيا عند

ما يبطل

حبس

الهلاك



بالقبض السابق فكان الثاني استيفاء بعد الاستيفاء فوجب ردة وهذا بخلاف ما إذا  
ابرا المرئى الراهن من الدين ولم يرد عليه الرهن حتى هلك في يد المرئى من غير ان ينفع  
اياه فانه يهلك اما اذا استحقاقا وقارفر يهلك مضمونا وليس للمرئى ان ينتفع بالرهن  
لا باستخدام ولا بسكنى ولا بلس الا باذن المالك وكذا اذا كان مصحفا ليس له ان يقر فيه  
الا باذن الراهن لان له حق الجسد دون الانتفاع وليس له ان يؤخر ويعيق فان فعل  
كان متعديا ولا يبطل عقد الرهن بالتعدي **قوله** واذا باع الراهن الرهن بغير اذن  
المرئى فالبيع موقوف لان الراهن عاجز عن التسليم فان حق المرئى في الجسد لازم  
وانما كان موقفا لحق المرئى فتوقف على اجازته وان كان الراهن يتصرف في ملكه  
لمن اوصى بجميع ماله يقف على اجازة الورثة فيما زاد على الثلث لتعلق حرمهم به **قوله**  
فان اجازة الورثة للمرئى جاز لان التوقف بحقه وقدره بسقوط **قوله** وان قضاه  
الراهن دينه جاز ايضا لانه زال المانع من النفوذ وتصرفه صدر من الاهل في الحل واذا  
نفذ البيع باجازه المرئى ينتقل حقه الى بدله وهو المثل لان حقه تعلق بالمالية والبدل  
له حكم المبدل فصار كالعبد المديون اذا بيع برضى الغرماء ينتقل حرمهم الى البدل لانهم رزوا  
باتتقل دون السقوط رأيا فكذا هذا وان لم يخر المرئى البيع فسخه انفسخ وفي رواية حتى  
لو ائتمه الراهن لا سبيل للمشتري عليه لان الحق الثابت للمرئى بمنزلة الملك فصار  
كالملك ان يجزوله ان يفسخ وفي رواية ليس له ان يفسخ وهي الصحيحة فان فسخه  
لا يفسخ فان شاء المشتري صبر حتى يفتك الراهن الرهن اذ العجز على شرف الزوال  
فاذا افتكه الراهن كان له ان يأخذه وان شاء رفع الامر الى القاضي وللقاضى ان يفسخ لفوات

القدرة على التسليم وولاية الفسخ الى القاضي لا الى المرئى ولو باعه الراهن من رجل ثم باعه بيا  
ثانيا من غيره قبل ان يجبر المرئى فالباقي موقوف ايضا على اجازته لان الاول لم ينقذ  
والموقوف لا يمنع توقف الباقي فان اجاز المرئى البيع الثاني جاز الثاني وان باع الراهن  
اثره آجره او وهبه من غيره واجاز المرئى هذه العقود جاز البيع الاول والفرق  
ان المرئى له حظ في البيع لانه يتعلق بحقه ببدله فصح اجازته لتعلق فائدته اما هذه العقود  
فالهيئة لا بد لها وكذا الرهن ايضا لا بد له والذي في الاجارة بدل المنفعة لاجل العين  
وحقه في ماله المعين لا في عين المنفعة فكانت اجازته اسقاطا لحقه فزال المانع فنقذ  
البيع الاول ولو باع الراهن من المرئى ثم نفاسخا البيع لا يعود الرهن الا بعقد جديد  
بخلاف ما لو رهن عصير افترق ثم تخلل عاد الرهن لانه لم يرض بزوال حقه فلم يزل حكم الرهن  
وهنا رضى المرئى بزوال الملك والرهن وقد تحقق زوال ملك الراهن كما لو اذن  
له في بيعه من غيره فباعه زال حقه من الرهن فاذا فسخ لا يعود فان باع منه اولى اجنبي  
بشرط الخيار ثم فسخ بحكم الخيار فالرهن بحاله **قوله** وان اعنق الراهن عبد الرهن نفذ  
عقده وخرج من الرهن بالعتق لانه صار حرا وعند الشافعي لا يعتق وهو رهن على  
حاله اذا كان المعتق معسرا لان في تنفيذه ابطال حق المرئى بخلاف ما اذا كان موسرا  
فانه ينفذ عنده ايضا ويسلم قيمته رهنا مكانه ولنا انه اعنق ملك نفسه فلا يلغوا  
تصرفه كما اذا اعنق العبد المشتري قبل القبض ولان الرهن عقد لا يزول الملك  
عن الرقبة فلا يمنع نفاذ العتق كالتملك والكتابة والاجارة بعينه اذ ازوج عبده  
او امته او كاتبها او آجرها لم يمنع ذلك من عتقها لان العبد المستأجر اذا عتقه مولاه  
يعتق وتبقى الاجارة على حالها لان الحر يقبلها واما الرهن فلا يقبله الحر فلا يبقى ثم اذا زال



ملك الراهن من الرقبة باعتا في زول ملك المرتضى في اليد بناء عليه كاعتاق العبد  
المشرك بل اولى لان ملك الرقبة اقوى من ملك اليد فلما لم ينع الا على لا يمنع الادنى  
بطريق الاولي وامتناع النفاذ في البيع والهبة لانعدام العدة على التسليم **قوله** فان كان  
الراهن موسرا والدين حالا طوب بقاء الدين لان اقامة غير الراهن مقامه ولا معنى  
لالتزامه ذلك مع طول الدين فطوب بالدين ولا سعاية على العبد اذا كان الراهن  
موسرا **قوله** واذا كان الدين مؤجلا اخذ منه قيمة فجعلت رهنا مكانه حتى يجل  
الدين لانه ابطال حقه من الوثيقة فصار كما لو تلفه فاذا حل الدين اقتضاه بحقه اذا كان  
مضى حقه ورد الفضل **قوله** واذا كان الراهن معسرا سعى العبد في الاصل من قيمة  
ومن الدين فقضى به الدين بهذا اذا اعتقه بغير اذن المرتضى اما اذا اعتقه باذنه  
فلا سعاية على العبد كذا في الينا بيع وانما لزمت السعاية لان الدين متعلق برقبته  
وقد سلمت له فاذا تغدر استيفاء الضمان من الرهن لزم العبد ما سلم له وانما سعى  
في الاقل من قيمته ومن الدين لان الدين اذا كان اقلا لم يلزم المولى ان يسلم اكثر منه  
فكذلك العبد وان كان الدين اكثر من القيمة ولم يسلم له اكثر من قيمته فكان عليه قيمة ما سلم  
اليه وحاصله انه ينبغي في الاقل من ثلاثة اشياء سواء كان العبد حالا او مؤجلا فينظر  
الى قيمته يوم الرهن والى قيمته وقت العتق والى الدين فيسعى في الاقل من هذه الثلاثة الاشياء  
ثم يرجع الى الراهن اذا اليسر بما سعى وليس يثبت للعبد رجوع وعلى سيد بهما سعى الا في هذه  
الصورة واذا سعى فحكمه في السعاية حكم الحر وانما تلزمه السعاية اذا كان المقتب معسرا  
حال العتق اما كان موسرا حال العتق ثم اعسر بعد ذلك قبل اداء الدين فلا سعاية على العبد لان  
العتق وقع غير موجب للسعاية فلا تجب عليه في الثاني ويعتبر قيمة يوم العتق قال المحمدي

العبد

اذا رهن

### الرهن

اذا رهن عبدا قيمته مائة ثم ازدادت في يد المرتضى ثم اعتقه الراهن وهو معسر سعى في مائة  
قدر قيمته وقت وان كانت قيمته وقت الرهن مائة ثم انقصت في التعرض صارت  
خمس مائة ثم اعتقه سعى في خمسين قيمة يوم العتق لانه انما حبس من ماله بمائة بالعتاق بهذا القدر  
فلا يضمن اكثر مما حبس ولو كان الدين خمسين وقيمة العبد مائة في الحالين سعى في الدين  
خاصة ولم يكن الراهن اغنى العبد ولكن دبره صح تدبيره وبطل الرهن وخرج من  
الرهن كما خرج بالعتق وليس للمرتضى حبسه بعد التدبير ثم اذا صح التدبير كان للمرتضى  
ان يأخذ بدنيه ان شاء العبد وان شاء الراهن سواء كان الراهن موسرا او معسرا وبأخذ  
العبد بجميع دينه بالغاما بلغ بخلاف العتق لان الكتاب له مولا له وله ان يطالب المولى  
بجميع دينه فكذلك المدبر وانما كان له ان يأخذها ما شاء لان الراهن مطالب بالدين والكتاب  
المدبر من امواله فلا يختص المطالبة ببعض امواله دون بعض وله ان يطالب ابرها شاء ولهذا  
يستوى في حال اليسار والاعسار ولا يرجع المدبر بما سعى على مولا لانه كسبه له بخلاف  
المعتق لان كسبه لنفسه فوقع الفرق بين التدبير والعتق في موضعين احدهما  
ان في العتق اذا كان الراهن موسرا تجب السعاية في الاقل من ثلاثة اشياء على ما ذكرناه وفي  
التدبير لا يرجع لانه بالتدبير لم يخرج من ان يكون سعائته مال المولى فلا يرجع وفي  
الاعتاق  
خرج من ان يكون سعائته للراهن ولو كان الرهن امة فاستقر لها الرهن صح الاستيلاء  
وبطل الرهن ويسعى في جميع الدين كالمدبر لان الكتابها لمولاها ولا ترجع باسعت  
على المولى لان كسبها مال للمولى **قوله** وكذلك اذا استهلك الراهن الرهن ضمنه اي  
يجب عليه ان يقيم غيره مقامه فيكون رهنا **قوله** وان استهلكه اجنبي فالمرتضى  
هو الخصم في نصيبه وبأخذ القيمة فيكون رهنا فيه والواجب على هذا المستهلك قيمة



يوم هلك فان كانت قيمته يوم استهلكه خمسمائة ويوم الرهن الفا غرم خمسمائة وكانت  
رهنا ويسقط من الدين خمسمائة ويكون الحكم في الخمسمائة الزيادة كانها هلكت بأثر المعبر  
في ضمان القيمة يوم القبض لا يوم الفكاك لان القبض السابق مضمون عليه لانه قبض استيفاء  
الا انه يقرر عليه عند الهلاك فاذا ضمن الاجنبى القيمة وكان الدين مؤجلا كانت القيمة  
رهنا مكانه وان كان حائلا وكان الضمان من جنس حقه اقتضى منه فان بقي شيء كان للراهن  
وان كان لم يكن من جنس حقه طالب بدينه او ببيع القيمة **قوله** وجناية المرتهن عليه يسقط من دينه  
بقدرها يعني اذا كان الضمان على صفة الدين اما اذا كان من خلافه فلا بد من الترك  
ولانه بالجناية عليه غاصب فبضم قيمته بالغة ما بلغت واذا ضمن جميع القيمة كان له  
المفارقة من ذلك بقدر دينه ويرد الفضل على الراهن **قوله** وجناية الراهن على الرهن  
والمرتهن وعلى اموالهما هدر اما على الراهن في نفسه وماله اذا كانت توجب المال  
فهو هدر اجماعا لان المولى لا يثبت له على عبده مال وان كانت توجب القود اخذا  
برها العبد لانه مع مولاه فيما يوجب القود كالاجنبى واما اذا جنى على المرتهن في نفسه جناية  
توجب المال فان لم يكن في قيمته فضل عن الدين فهو هدر عندنا **قوله** لاننا لو ائتمناها  
احتجنا الى اسقاطها لان حاصل الضمان على المرتهن وعندنا تثبت الجناية في رتبة  
العبد سواء كان فيه فضل ام لا فان شاء الراهن ابطال الرهن ودفع العبد بالجناية الى  
المرتهن وان شاء المرتهن قال لا يبقى الجناية وهو رهني على حاله واما اذا كان في الرهن  
فضل عن الدين فعندنا **قوله** روايتان في رواية ثبت حكم الجناية في قدر الامانة لان  
ما زاد على قدر الدين ليس في ضمانه فيصير كعبد الوديعه اذا جنى على المودع وفي رواية  
لا يثبت حكمها لان مقدار الامانة في يده على طريق الرهن فاما اذا جنى في مال المرتهن

هو من جنس الدين  
فان كان من جنس الدين  
سقط من دينه  
وكان من غير جنس الدين  
لم يثبت له على عبده مال

جناية توجب المال ولم يكن فيه فضل عن الدين فهو هدر لان الضمان لو لحقه لرجع به على  
المرتهن فلا معنى لاثبات شيء يعود عليه وان كان فيه فضل فان الجناية تثبت في مقدار الامانة  
فعلى هذا اذا افسد الرهن متاعا للمرتهن بقيت قيمة الفان وقيمة الرهن الفان وهو رهني بالف  
فطلب الرهن ان يأخذه بقيمة المتاع فان شاء الراهن قضيه عنه بنصف ذلك وكان نصفه  
على المرتهن وان كره بيع العبد في ذلك كله فان بقي شيء بعد فكاك الرهن اخذ المرتهن  
نصفه وان اخذ الرهن المولي قضا قيمة المتاع قيل افض نصفه لان حصته الامانة ثابتة وحصته  
المضمون ناقصة فان قضى المولى النصف زال حكم الجناية وبقي العبد رهنا بحاله وان كانت  
الجناية توجب القود فان القضا ص ثبت المرتهن ويسقط دينه لان الرهن تلف بسبب  
في يده **قوله** واجرت البيت الذي يحفظ فيه الرهن على المرتهن وكذلك اجرة الحافظ  
لان الرهن في ضمانه فان شرط الراهن للمرتهن اجر على حفظ الرهن لا يستحق المرتهن  
شيئا لان الحفظ عليه بخلاف الوديعه اذا شرط المودع للمودع اجر في حفظه فافله الاجر  
لان الحفظ ليس بواجب عليه قال الكر في الحفظ واجب على المرتهن ما كان مضمونا عليه  
وما لم يكن لان له جسدي ذلك كله **قوله** واجرة الراعي على الراهن لان الرعي يحتاج  
اليه لزيادة الحيوان ونائه فصار لنفقته واما اجرة الماوى والمرطس واجرة الحارس فعلى  
المرتهن **قوله** ونفقة الرهن على الراهن بخلاف المبيع قبل القبض فان نفقته على البائع  
قال في الوافعات رجل باع عبدا برغبف بعينه فلم يتقابض احب اكل العبد الرغبف فصار  
البائع مستوفيا لشيء من الدين والفرقان نفقة المبيع على البائع مادام فصار  
مستوفيا ونفقة المرطس على الراهن فلا يصير مستوفيا وانما كانت نفقته  
على الراهن لقوله عليه السلام له غنمه وعليه غرمه يعني الراهن غنمه منافعه وغرمه نفقته



وكسوته ولا تملكه فكانت نفقته كالوجر لو جرح وكذا اذا مات كان كنفته على الراهن  
وكذا اذا كان الرهن حيوانا فغلفه على الراهن ولو كان امة فولدت فاجرة الظئر على الراهن  
وكذا الشجر وتلقيح النخل وجداده والقيام بمصالحه على الراهن سواء كان فيه فضل عن الدين  
ام لا فان انفق المرنه على الرهن بغير اذن الراهن والراهن غائب فهو منطوع فان امره  
القاضي بذلك فهو دين على الراهن لان القاض له ولاية على الغائب ولا يصدق المرنه  
على النفقة الابنية او بتصدق الراهن وان ابيع العبد المرنه ان كانت قيمته والدين  
سواء فاجعل على المرنه وان كانت قيمة الرهن اكثر كان على المرنه بقدر المضمون  
وعلى الراهن بقدر الامانة وان اصاب الرهن فاجر احد او برص او دبرت الدابة فاصلاح ذلك  
ودواؤه على المرنه اذ لم يكن في الرهن فضل عن الدين فان كان فيه فضل فعليه جميعا  
بالحساب **قوله** ونماؤه للراهن يكون رهنا مع الاصل يعني ان شاء المرنه اخذ وان شاء  
تركه عند الراهن والتماثل للدين والولد والصوف وثمار الشجر والنخل واما غلة الدار واجرة  
العبد فلا يدخل في الرهن لانه ليس من نفس الرهن فلا يدخل تحت عقده كما لو اكتسب العبد  
كسبا او وهب له هبة فان اجره المرنه بغير اذن الراهن كانت الاجرة للمرنه  
وعليه ان يتصدق بها لانه حصلت له من وجه محظور **قوله** فان هلك بغير شيء  
يعني التماثل لانه لم يصير اصلا في العقد **قوله** فان هلك الاصل وبقي النماء افكاه الراهن  
نخصته بقسم الدين على قيمة الرهن يوم القبض وعلى قيمة النماء يوم الفكاه فما اصاب الاصل  
سقط من الدين وما اصاب النماء افكاه الراهن به وانما قسم على قيمة الاصل يوم القبض  
لان الرهن وجد في ضمانه بالقبض فاعتبرت قيمته عنده وانما اعتبرت قيمة النماء يوم  
الفكاه لان النماء قبل الفكاه غير مضمون عليه وبالفكاه يضمن فاعتبرت قيمته يوم

دخوله في الضمان فان لم يفكه الراهن بعد اهلاك الامم حتى مات ذهب بغير شيء وصار  
الولد كان لم يكن وسقط الدين بهلاك الامم لانه لا حصه للولد قبل الفكاه وصورة المسئلة  
رجل رهن شاة تساوي عشرة بعشرة فولدت شاة هلك قسم الدين على قيمة الشاة يوم هنت  
وعلى قيمة الولد في الحال فان كانت قيمته في الحال عشرة هلك الشاة بحضرها وهو نصف الدين خمسة  
درهم فان ازادت قيمة الولد بعد هلاك الامم حتى صارت تساوي عشرين بطلت تلك  
القسمه وتبين ان حصه الامم كانت ثلاثة وثلاثا ولو صارت قيمة الولد ثلثين تبين  
ان حصه الامم الربع ولو انقصت قيمة الولد بعد ذلك حتى صارت خمسة تبين ان حصه  
الامم ثلث الدين وهي ستة وثلثان ولو رهن جارية فولدت عند المرنه من غير مولاه  
ثم ماتت وبقي الولد واراد الراهن افكاه فان كان الدين مائة وقيمة الامم خمسين وقيمة  
الولد عشرين فانك تقسم الدين عليها فما اصاب الامم سقط من الدين وذلك خمسة اسباع الخمسة اسباع  
المائة وهو واحد وسبعون وثلاث اسباع وما اصاب النماء وهو سبعان وهو ثمانية  
وعشرون واربعه اسباع افكاه الراهن به ولو كان الدين عشرة وقيمة الزيادة يوم الفكاه خمسة  
وقيمة الاصل عشرة فهلك الاصل بقتك الزيادة بثلث العشرة وهو ثلثة وثلث ولو كانت  
قيمة الزيادة يوم الفكاه عشرين وقيمة الاصل عشرة والدين عشرة فهلك الاصل بقتك الزيادة  
بثلثي العشرة وهي ستة وثلثان ولو نقصتها الولادة جسي النقصان بالولد حتى لو نقصت  
من قيمتها عشرة والولد يساوي عشرة لا يسقط من الدين شيء **قوله** ويجوز الزيادة في الرهن  
وهذا عندنا وقار زفر لا يجوز فاذا صححت الزيادة في الرهن بقسم الدين على قيمة الاولى يوم  
القبض وعلى قيمة الزيادة يوم قبضت حتى لو كانت قيمة الزيادة يوم قبضها خمسة وقيمة  
الاولى يوم القبض الف والدين الف يقسم الدين اثلاثا يكون في الزيادة ثلث الدين وفي الاصل



ثلثاه وان كانت قيمة الزيادة مائتين ففيها سدس الدين ولا يعتبر فيه قيمة الاول في السع  
 لان الضمان تعلق بالقبض فالمعتبر بالقيمة يوم القبض وان نقص الاصل في يد ذهاب من الدين  
 بقدر النقصان فان زاده الرهن بعد نقصان الاصل رهنا آخر قسمت ما بقي من الدين في الاول  
 على قيمة الباقي منه وعلى قيمة الزيادة يوم قبضت وكان الدين فيها على قدر ذلك كرجل رهن  
 جارية تاوي الفا بالف ثم اعورت فزاده عبد ايساوي الفا فقد ذهب باعور ارها  
 نصف الدين وبقي فيها خمسة مائة مقسومة على قيمتها عور او على قيمة العبد الزيادة يوم  
 قبض فيكون في العبد ثلث خمسة مائة وهو ثلث الالف ان يهلك هلك بثلث الالف وان  
 هلك العور اذهب بهلاكها ثلث خمسة مائة وقد ذهب بالعور خمسة مائة **قوله** ولا تجوز  
 في الدين هذا عند الح و م وزفر ولا يصير الرهن رهنا بها وقال ابو يوسف هو جائز و ابو يوسف  
 سوي بين المسكتين فقال تجوز الزيادة في الرهن والزيادة في الدين وزفر سوي بينهما  
 وقال لا تجوز كلاهما وهما فرق بينهما فقال لا زيادة الرهن على الرهن جائز والزيادة في الدين  
 لا تجوز لان الزيادة في الرهن تؤدي الحشوع الدين وذلك لا يمنع صحة الرهن لانه لو رهن  
 بنصف الدين رهنا جاز وشيوع الرهن يمنع صحة الرهن فاذا صورة الزيادة في الدين  
 اذا رهن عبد ايساوي الفين بالف ثم استقرض الراهن من الرهن الف اخرى على ان يكون  
 العبد رهنا بها جميعا فانه يكون رهنا بالالف خاصة ولو هلك هلك بالالف الاول  
 ولا يهلك بالفين فكذا اذا رهن عبد ايساوي الفين مائتان ثم اخذ الراهن من الرهن  
 مائة اخرى على ان يكون العبد رهنا بالدينين ثم مات العبد فانه يسقط الدين الاول  
 والفضل من العبد امانة ويبقى الدين الثاني بلا رهن وبهذا معنى قوله ولا يصير الرهن رهنا  
 بها وقال ابو يوسف الزيادة في الدين جائزة ويسقط بموت الدينان جميعا **قوله** واذا رهن

عينا عند رجلين بدين لكل واحد منهما جاز وجميع ما رهن عند كل واحد منهما لان الرهن  
 اضيف الى جميع العيني في صفقة واحدة ولا شيوع فيه وهذا بخلاف الهبة من رجلين  
 حيث لا تجوز عند الجميع لان المقصود بالهبة الملك ويستحيل ان يكون الهبة ملكا لهذا  
 وملك لهذا فلا بد ان يكون كل واحد منهما مالكا للنصف فيحصل قبضه في شئ فلا يصح  
 الهبة واما الرهن فالمقصود منه الوثيقة لا الملك ويكون ان يجعل مع الرهن وثيقة لهذا  
 وجميعه وثيقة لهذا فلا يودي الى الاشياء **قوله** والمضمون على كل واحد منهما حصته دينه  
 منها اي من العيني لان عند الهلاك يصير كل واحد منهما مستوفيا حصته اذا استيفاهما بالحق  
 فكان المضمون عليه مقدار ذلك **قوله** فان اقتضا احدهما دينه كانت كلها رهنا في يد الآخر حتى  
 يستوفى لانها في ايديهما رهن واحد فان هلك الرهن بعد قضاء دين صاحبه استوفى من الذي  
 قضاه ما اعطاه لانه مادام في يد الآخر فحكم الرهن باق عليه فصار كالرهن من واحد اذا استوفى  
 دينه ثم يهلك الرهن في يده بعد ذلك **قوله** ومن باع عبدا على ان يرهنه المشتري بالثمن شيئا  
 بعينه فامتنع المشتري من تسليم الرهن لم يجز عليه وكان البائع بالخيار ان يرضى بغير الرهن  
 وان شاء فسخ البيع الا ان يدفع المشتري الثمن حالا او يدفع قيمة الرهن رهنا اما جاز شرط الرهن  
 في البيع فهو استحسان والقياس ان يفسد البيع لانه شرط في العقد منفعة للبائع لا يقتضيهما  
 العقد وجه الاستحسان ان الثمن الذي به رهن او ثمن من الثمن الذي لا رهن به فصار  
 ذلك صفة في الثمن وشرط صفات الثمن لا يفسد العقد وهذا اذا كان معينا لما اذا  
 لم يعين الرهن فالبيع فاسد وله ان شرط الشيخ بقوله بعينه ولو شرط في البيع رهنا  
 مجهولا وانفعا على تعيين الرهن في المجلس جاز العقد وقوله فامتنع المشتري من تسليم  
 الرهن لم يجز عليه هذا قولنا وقالوا لا اجبار على التبرعات ولكن البائع بالخيار على

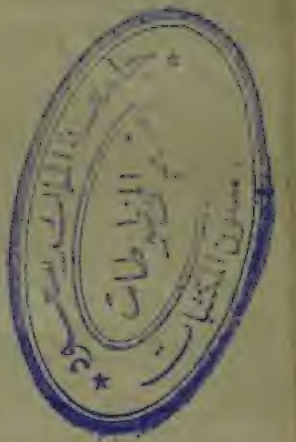
بجملته ان الرهن اذا شرط في البيع  
 صار ضمانا فهو ذل وان كان  
 الرهن على عقد يبيع من جانبه



على ما ذكر الشيخ لأنه ما رضى إلا به فيجب لفواته الآن يدفع الثمن حال الحصول المقصود واشترى  
شيئاً بدرهم فقال للبائع أمسك هذا الثوب حتى أعطيك الثمن فهو رهن عندك لأنه  
أقرب ما ينبغي عن معنى الرهن وهو الحبس الوقت الاعطاء والعبارة في العقود للمعاني وقال أبو  
وفى لا يكون رهناً بل يكون ودیعة لا قولاً أمسك بحمل الرهن ويحمل الابداع فيفضلهما  
ثبوتاً وهي الودیعة بخلاف ما إذا قال أمسك بدینك او بالک لا تملكها قبله بالذی فقد عجزت  
الرهن فلما لم يبدأه الى الاعطاء علم ان مراده الرهن **قوله** والمرهن اذا حفظ الرهن بنفسه  
وزوجته وولده وخادمه الذي في عياله يعني وله الكبير الذي في عياله المراد بخادمه وهو الحر الذي  
أجر نفسه **قوله** فان حفظه بغير من في عياله او ودعه ضمن لان يد المرهن غير ايديهم فصار  
بالدفع متعدياً وسهل للراهن ان يضم المودع قال ابو حنيفة لا وعندهما ان شاء ضمنه فان ضمنه رجع  
الى المودع **قوله** فاذا تعدى المرهن في الرهن ضمنه ضمان الغصب بجميع قيمته لانه بالتعدى خرج  
من ان يكون مسكاً بالاذن وصار كأنه اخذ بغير اذنه فصير عاصياً ولان الزيادة على  
مقدار الرهن امانة والامانات تضمن بالتعدى فان رهنه خائفاً فجعله في خضرة فهو ضمان  
لانه متعد باستعماله لانه غير ماذون فيه وانما الاذن بالحفظ وهذا لبس والبس واليسرى  
في ذلك سواء وان جعله في بقية الاصابع كان رهناً بما فيه لانه لا يلبس كذلك عادة فكان  
حفظاً للبساً وكذا الثوب ان لبسه لبساً معتاداً ضمن وان جعله على عاتقه لم يضمن  
وان لبس خائفاً فوق خاتم اركان ممي عاده تحت لبس خائفي ضمن وان كان لا يتحمل به فهو  
حافظ فلا يضمن **قوله** واذا انعار المرهن الراهن الرهن فقبضه خرج من ضمانه لانه  
باستعارته وقبضه من الرهن القبض الموجب للضمان **قوله** فان هلك في يد الراهن هلك  
بغير شيء لفوات القبض المضمون **قوله** والمرهن ان يسترجعه الى يده بغير استيناف

عقد لان قبض العارية لا يتعلق به الاستحقاق ففي الرهن على ما هو عليه ولومات  
الراهن والرهن في يد عارية فالمرهن اخذ به من سائر الغرماء ولو اعاره احدها  
اجنبياً باذن الآخر سقط حكم ضمان الرهن في الحال ولكل واحد منهما ان يردّه رهناً كما كان  
ولا هذا بخلاف النجارة والهبة من اجنبي اذا باشره احدهما باذن الآخر بحيث يخرج  
من الرهن ولا يعود اليه الا بعدد متأنف ولومات الراهن قبل الرد الى المرهن كان  
المرهن اسوة الغرماء فيه لانه قد تعلق بالرهن حق لازم بهذه التصرفات فيبطل به حق  
الرهن أما بالعارية فلم يتعلق به حق لازم فاذا وان استعاره المرهن من الراهن  
فهذا قبل ان يأخذ في العمل هلك على ضمان المرهن لبقاء يد الراهن وكذا اذا هلك بعد الفراغ  
من العمل لا ارتفاع يد العارية وبقاء يد الراهن فيعاد ضمانه وان هلك في حالة العمل هلك بغير ضمان  
لان يد العارية امانة وهي حادثة بعد نزول قبض الرهن وكذا اذا اذن الراهن للمرهن  
بالاستعمال ومن استعار شيئاً ليرهنه فإرهنه به من قليل او كثير فهو جائز وهذا اذا لم  
يتم له ما يرهنه به سمي له قدر من الدين فليس له ان يرهنه بأقل منه ولا أكثر وكذا اذا سمي لصفا  
من الدين فليس له ان يرهنه بصنف غيره وانما لم يخرج ان يرهنه بأقل مما سمي له لانه لم يرض ان  
يستوفي من ماله الا ذلك القدر ولا للمعير يتوصل الى اخذ عارية بقضاء دين المرهن  
فاذا اذن في مقدار يتكفى من ادائه لم يخرج ان يرهنه بأكثر منه فيخرج من ادائه فان رهنه  
بغير ما سمي لان المعير رضي به ان يجعله مضموناً بذلك العذر حتى اذا هلك رجع به فاذا  
جعل مضموناً بأقل منه لم يحصل الغرض من الضمان وانما لم يخرج ان يرهنه بأكثر مما سمي له  
من القدر او الصنف فهو مخالف فضمن قيمته الرهن ان هلك في يد المرهن لانه تصرف في ملكه  
على وجه لم يأذن له فيه فصار عاصياً والمعير ان يأخذ من الرهن ويبيع الرهن وكذا اذا استعاد





ليرهنه عند رجل بعينه ورنه عند غيره لانه لما كدر رضى بيد مخصوصه ولم يرض بغيرها  
وكذا اذا قال له ارهنه بالكوفة فرهنه بالبصرة كان ضامنا لانه يخالف متعدد ثم اذا شاء المعير ضمن  
المستعير ويتم عقد الرهن بينه وبين المرتهن بماضى وبالدین على الراهن فان هلك  
في يد المرتهن وقدره على الوجه الذي استعاره غير مخالف ضمن الراهن للمعير بقدر ما  
سقط عنه بذلك الرهن من الدين لانه وفادينه منه بامره فكان له الرجوع عليه بما وفا  
ولا يلزمه اكثر من ذلك المعير منطوع في الزيادة ولو عجز المستعير عن فكالك الرهن  
فاقتله ما كره جمع بما كان الرهن بذلك به ولا يرجع بالكثير من ذلك بيانه اذا اعاره عبدا  
فيمتد مائة واذن له ان يرهنه باثنين فاقتله المعير باثنين يرجع بانه لان العبد لو هلك  
في يد المرتهن صار مستوفيا لهذا القدر ولم يكن للمعير ان يرجع بالكثير منه فكذا اذا اقتضاه  
بنفسه لم يرجع بالكثير منه **فصل** قال في الكرخي اذا اجر الراهن الرهن من المرتهن خرج من الرهن  
ولا يعود اليه بالاستيناف وكذا اذا اجره الراهن من غير المرتهن فاجازه المرتهن من غيره  
فاجازه الراهن جائزت الاجارة وخرج المرهون من الرهن ولم يعد اليه لان الاجارة  
عقد يتعلق بها الاستحقاق وان تراضيا عليها كان ابطالا للرهن لانها لا تنسخ مع بقاء  
الرهن فكانها تقاسمنا وفي الخجندی ليس للمرتهن ان يوجو الرهن فان اجره بغير اذن  
الراهن وسأله الى المستاجر وهلك في يد المستاجر كان الراهن بالخيار ان شاء ضمن  
المرتهن قيمته وقت التسليم الى المستاجر وتكون رهنا مكانه وان شاء ضمن المستاجر فان  
ضمن المستاجر رجع بما ضمن على المرتهن لانه غرة ولا تجب عليه الاجرة وان ضمن المرتهن  
لا يرجع بما ضمن على المستاجر ولكن يرجع عليه بما استوفى من النافع الى وقت الهلاك  
ولا تطيب له ولو لم يهلك الرهن واسترده المرتهن عاد رهنه كما كان وان اجره المرتهن

واجزه المرتهن

بازن الراهن او الراهن باذن المرتهن او اجره احدهما بغير اذن صاحبه ثم اجازها  
صححت الاجارة وبطل الرهن ويكون الاجارة للراهن وولاية قبضها الى العاقل ولا يعود  
رهنه اذا انقضت مدة الاجارة الا بالاستيناف وليس للراهن ان يرهن الرهن فان  
رهنه فاجاز المرتهن بطل الرهن الاول **قوله** واذا مات الراهن باع وصيته الرهن  
وقضى الدين لان وصيته قام مقامه **قوله** فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا  
وامره يبيعه هذا اذا كان ورثته صغارا اما اذا كانوا كبارا فمهم يخلفون الميت  
في المال فكان عليهم تخلصه **كتاب الحجر** الحجر في اللغة المنع ومنه سمي الحجر لصلابته  
لانه منع العين عن ان يؤثر فيه ومنه سمي الحطيم حجرا لانه منع من البيت وفي الشرع عبارة  
عن المنع عن التصرفات على وجه يقوم الغير فيه مقام الحجر عليه **قوله** **باب** الاسباب الموجبة  
للحجر ثلاثة اراد بالموجبة للمبينة **قوله** الصغر والرق والجنون ولا يجوز تصرف الصبي الا باذن  
ولي له المراد الصبي الذي يعقل اما غيره فلا يجوز ولو اذن له وليه ونفسه العاقل ان يعلم البيع  
سالب والشراء جالب ويعلم انه لا يجتمع الثمن والمثل في ملك واحد قال في شاهان  
ومن علامة كونه غير عاقل اذا اعطى الحلواني فلوسا واخذ الحلوى وجعل يبكي ويقول  
اعطني فلوسا فهذا علامة كونه غير عاقل وان اخذ الحلوى وذهب ولم يسترد الفلوس  
فهو عاقل **قوله** ولا يجوز تصرف العبد الا باذن المولى لا يملك رقبته بتعلق الدين به  
وبالاذن رضى بفوات حقه **قوله** ولا يجوز تصرف المجنون المغلوب على عقله بحال  
اي سواء اذن له وليه ام لا والمراد به الذي لا يفقه اصلا اما اذا كان يفقه ويعقل في حال  
افاقته قصر فيه في حال افاقته جائز **قوله** ومن باع من هؤلاء المراد الصبي والرقيق  
اطلق لفظ الجمع على الاشياء وهو جائز كافي قوله تعالى فان كان له اخوة المراد الاخوان وقيل اراد به



العبد والصبي والمجنون الذي يفتقر **قوله** وهو يعقل العقد ويقصد الى ليس بهازل ولا طلي  
فان بيع الهازل لا يصح وان اجازته الوصي **قوله** فالولي بالخيار ان شاء اجازته اذا كان فيه مصلحة  
يحتزم من الغبي الفاحش لانه لا يجوز وان اجازته الولي بخلاف الغبي اليسير فان قبل التوقف  
عندكم في البيع اما الشراء فانه لا يتوقف فان الاصل فيه النفاذ على المباشر فلنا نعم اذا وجد نفاذا  
على العاقد كما في شراء الفضولي وهناك يوجد التنازع لعدم الاهلية او لضرر الوصي فاوقفناه  
**قوله** وهذه المعاني الثلاثة توجب الحجر في الاقوال يريد في الصبي الذي لا يعقل والمأذون  
الذي لا يعقل البيع والشراء اما اذا كان الصبي المأذون يعقل البيع والشراء فانه يواخذ باقواله  
في الاموال كما يواخذ في الاعمال حتى لو اقر ان لفلان عليه مائة درهم لزمه وكذا العبد المأذون  
يواخذ باقواله كما يواخذ بافعاله فان كان للعبد كتب سلم منه للمقر فان لم يف ببيع العبد  
فيه والصبي ينتظر حتى يستغنى **قوله** دون الاعمال لان الاعمال امر ذلها الوجود هاهنا  
ومشاهدة بخلاف الاقوال لان اعتبارها بالشع والقصد من شرطه الا اذا كان فعلا يتعلق  
به حكم يندر كتاب الشبهات كالحودود والقصاص فيجعل عدم القصد في ذلك شبهة في حق  
الصبي والمجنون وانما لم توجب هذه المعاني الحجر في الاعمال لان الاعمال تصح منهم كما تصح  
من غيرهم ولهذا قالوا ان استبلا للمجنون صحيح لان الفعل صحيح منه ولو اقر بالاستبلا  
لم يصح منه لان اقراره ناقص ولو ملك الصبي او المجنون ذراهم محرم منها عقو عليها  
لان الملك يصح منها ولو اعتقاه بالمقول لم يصح ما ذكرنا وصورة استبلا للمجنون ان يدخل  
في ملكه جارية قد ولدت منه بنكاح **قوله** والصبي والمجنون لا يصح عقودها ولا اقرارها  
لانه لا قول لها اما النفع المحض فيصح منها مباشرة مثل قبول الرهبة والصدقة وكذا اذا اقر  
الصبي نفسه ومضى على ذلك العمل وجبت الاجرة استحسانا او يصح قبول بدل الخلع من العبد

المجور

المجور بغير اذن المولي لانه نفع محض وتصح عبادة الصبي في مال غيره وطلاق غيره  
وعتاق غيره اذا كان وكبلا **قوله** ولا يقع طلاقها ولا عتاقها لقوله عليه السلام كل طلاق  
واقع الاطلاق الصبي والمعنوه والعناق ينقض مضرة لان الطلاق والعناق استقاطا حقا لا يصح  
من الصبي والمجنون كالمجور كالمهينة والبراءة ولا وقوف للصبي على المصلحة في الطلاق  
بحال لعدم الشبهة ولا وقوف للمولي على عدم التوافق لاحتمال وجود التوافق على اعتبار  
بلوغه حد الشبهة فلهذا الاتفاقان على اجازته ولا ينفذان بمباشرة بخلاف سائر العقود  
يعتد بالطلاق طلاق امراته اما اذا وكل الرجل صبيتا بطلاق امراته فطلقا طلقت امراته الموكلة  
وبعني بالعناق ايضا اذا كان بالقول اما اذا كان بالقول اما اذا ملك ذراهم محرم منه عقو عليه  
**قوله** وان تلفا شيئا لزمه ما ضامه لان الاعمال تصح منها ولا ان التلف موجب للضمان  
ولا يتوقف على القصد كما في مال يتلف بانقلاب النائم عليه والحائط المائل بعد الاشهاد  
**قوله** فاما العبد فاقواله نافذة في حق نفسه غير نافذة في حق مولاه لما نفوذ في حق نفسه  
فلقيام اهليته واما عدم نفوذها في حق مولاه فمرعاية لجانب المولي لان نفاذه لا يعبر عن تعلق  
الدين برفقته او كسبه وكل ذلك مال المولي **قوله** فاذا اقر بال لزمه بعد الحرية لوجود الاهلية وزوال  
المانع **قوله** ولم يلزمه في الحالة لقيام المانع واعلم ان العبد لا يخلو اما ان يكون مأذونا او مجورا  
فان مجورا فانه يواخذ بافعاله دون اقواله الا فيما يرجع الى نفسه مثل القصاص وحد الزنا وحد  
وحد القذف فانه يصح اقراره فيها وحضرة المولي ليس بشرط وهذا اقرار واما اذا اقيم عليه البيعة  
فحضرة المولي شرط عندها وقال ابو يوسف ليس بشرط ولو استهلك العبد ما الا فانه يواخذ به في حال  
مجورا كان او مأذونا واما الاقرار من المجور بالديون والغضوب لا يصح ومن المأذون يصح  
ويواخذ به في الحال واما الاقرار بالجنابة التي توجب الدفع او الفداء فانه لا يصح منه مجورا كان



او ما ذونا واما الماذون فاقاره بالديون والمقصود واسترلاك الودائع والحواري  
والجنايات في الاموال جائز وان اقتر به امرأة وصدقته المرأة فانه لا يصح في حق المولي  
ولا يؤخذ به الا بعد الحرية وان اقتر باقتصاص امرأة بالاصبع فعند هذا اقرار بالجناية  
فلا يصح الابتصديق المولي وعند يوسف هذا اقرار بالمال فيصح **قوله** وان اقر نكح  
او قصاص لزمه في الحال لان هذا اقرار على نفسه وهو متهم فيه واعلم ان العبد اذا قل  
عمدا او خطأ فانه يجب على المولي اتمام دفعه واما فداؤه بارش الجناية فان اختار الفداء وجب  
الارشحالا وكذا اذا اختار دفع العبد دفعه حالا ايضا ولو انه لما قتل رجلا عمدا وجب  
عليه القصاص اعتقه مولا فان المولي لا يلزمه شيء لان العبد صار حرا وهو محل القصاص  
ولو كان للقتيل وليان فعفى احدهما بطل حقه وانقلب نصيب الاخر ما لا اوله ان يستعي العبد  
في نصف قيمته ولا يجب على المولي شيء لانه انقلب مالا بعد الحرية ويجب نصف القيمة لان  
اصل الجناية كان في حال الرق ولو اقر العبد بقتل الخطأ لم يلزم المولي شيء وكان في ذمة العبد  
يؤخذ به بعد الحرية كذا في النجدي وفي الكرخي اذا اقر العبد بجناية الخطأ وهو ما ذون المحجور  
فاقراره باطل فان اعتق بعد ذلك لم يندفع بشيء من الجناية اما المحجور فلانه اقرار ببال  
فلا يتعلق باقراره حكم كاقاره بالدين واما الماذون فاقاره جائز بالديون التي تلزمه بسبب  
التجارة لانها هي الماذون فيها فاما الجناية فلم ياذن فيها المولي فالما ذون فيها كالمحجور **قوله**  
وينفذ طلاق بقوله لم لا يملك العبد والمالك شيئا الا الطلاق ولانه غير متهم في ذلك وليس  
فيه ابطال ملك المولى ولا نفويت منافع فنفذ طلاق في النوزل والمعنوه من كان مختلفا الكلام  
فاسد التدبير لكنه لا يضرب ولا يشتم كما يفعله المحجور **قوله** ولا يقع طلاق مولا على امرأته  
لقوله وم الطلاق من ملك الساق ولان الحل للعبد فكان المولى دون المولى **قوله** وقال ابو الهيثم لا الحجر

على السفيه اذا كان حرا بالغ عاقل السفيه خفيف العقل الجاهل بالامور الذي لا يتبين له  
العامل بخلاف موجب الشرع فانما لم يحجر عليه عند ايمانه لانه مخاطب عاقل ولان في سلب ولايته  
اهدأر ادميته ولحاقه بالبهائم وذلك اشد عليه من التدبير فلا يحتمل الا على دفع التلاذ في الا ان يكون  
في الحجر عليه دفع ضرر عام كالحجر على الطبيب الجاهل والمفتي الما جي والمكاري المفلس فان هؤلاء  
يحجر عليهم فيما يروى عن ايمانه اذ هو دفع الاعلى بالادخ المنفعة الما جي هو الذي يعلم الناس حلالا  
باطلا كارتداد المرأة لتفارق زوجها او الرجل بسقط الزكوة ولا يبالى ان يكفل حراما وحرام  
حلالا والطبيب الجاهل ان يسقي الناس دواهم والمكاري المفلس ان يكرى ابلا وليست  
له ابل ولا مال يشتر بها به واذا جاءه وان الخروج يحجب **قوله** ونصرف في ماله جائز لانه مخاطب عاقل  
**قوله** وان كان مبتذرا مفسدا افعوله مفسدا تفسير لقوله مبتذرا وسواء كان يبدد ماله في الخير  
والشر **قوله** يشلف ماله فيما للعرض فيه ولا مصلحة بان يلقيه او يحرق **قوله** الا انه قال اذ بلغ غير  
رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمس وعشرين سنة فان تصرف قبل ذلك نفذ تصرفه فيه وهو  
ممنوع من قبضه لان مثل ذلك لا يتبع الاتري ان البيع في يد البائع يمنع المشتري من قبض قبل  
تسليم الثمن ولو اعتقه جاز قوله فاذا بلغ خمس وعشرين سنة سلم اليه ماله وان لم يؤمن من اشد  
لان منع المال عنه بطريق التأويت ولا ناذيب بعد هذه المدد غالبا الاتري انه قد يصير جدا في هذا  
السن وولد فاضيا وفي حجر وولد ولد مع كونه حرا بالغ عاقل فيؤدي الحجر عليه لامر بيعه وانه  
ان اذ مدد ايبلى فيها الفلهم اثنتا عشرة سنة ويتزوج وتجب له فتلدا مائة سنة اشهر فكل  
ولد ويبلغ اثنتا عشرة سنة ثم يتزوج وتجب له فتلدا مائة سنة اشهر فكل ذلك خمس وعشرين سنة  
ومحال ان يكون جدا ولم اشهد **قوله** وقال ابو س وم يحجر على السفيه ويمنع من الصرف في ماله ثم اختلفنا  
فما بيننا فقال ابو س لا يصير محجورا عليه الا المحرك والمكاري ولا يصير مطلقا بعد الحجر حتى يطلعه الحاكم وقال ابو

والذي كان ينفق من ماله



حجر على السفيه وينبغي من التصرف في ماله ثم اختلفوا فيما بينهم ما قال ابو يوسف وقال محمد فساد  
 في ماله الحجر وصلاحه فيه يطلقه بغيره ان الحجر بنفس السفيه ويذهب عنه الحجر بنفس الاصل  
 في ماله وقاله الخلف فيما يباع قبل حجر القاضي فعند ابو يوسف تجوز وعند محمد لا تجوز ثم اذا  
 صار محجورا عليه عندها يكون حكمه حكم القبي الذي لم يبلغ الا في اشياء معدودة فان  
 حكمه فيها حكم البالغ وهو انه اذا تزوج امرأه جاز نكاحه فان اعتق جاز اعتقه ولكن يسي العبد  
 في قيمته ويصح تدبيره واستيلاده وطلاقه وتجب في ماله الزكوة وتجب عليه الحج اذا كان قادرا  
 على الزاد والراحلة وتنفيذ وصيته في الثلث وتجوز اقراره على نفسه بما يوجب العقوبة كما اذا  
 قال اقر بوجوب الفصا في النفس وفي ماله وقار في النيا بيع اذا صار محجورا فهو بئس الصغير  
 الا اربعة مواضع اشياء وتجوز تصرف وصي الاب عليه وتجوز وصيته بالثلث وتزوجه  
 بمقدار مهر المثل واقراره جايز واتابعه وشرأه وهبته وصدقته واقراره بالمال واجارته  
 فلا تجوز منه كما لا تجوز من الصبي والمجنون **قوله** فان كان فيه مصلحة اجازة الحاكم يعني اذا كان  
 الثمن قابلا في يد السفيه وفيه ربح او بثلث القيمة فلما اذا ضاع الثمن في يد السفيه لا يجزئه  
 القاضي كذا في البسوط والناقد الحاكم لان تصرف وصي ابيه عليه لا تجوز **قوله** وان اعتق عبدا  
 نفذ اعتقه لان العتق لا يلحق الفسخ بعد وقوعه وقال الشافعي لا ينفذ الاصل عند ابو يوسف  
 ومحمد ان كل تصرف يؤثر فيه الهزل يؤثر فيه الحجر وما لا فلا لان السفيه في معنى الهازل من حيث  
 ان الهازل يخرج كلامه لا على نهج كلام العاقل لا يتبع هواه والعتق مما لا يؤثر فيه الهزل فصح  
 منه والاصل عند الشافعي ان الحجر بسبب السفه بمنزلة الحجر بسبب الرق حتى لا ينفذ عنده من نفقة  
 شيء الا الطلاق كالمرفوف والاعتاق لا يصح من الرقيق فكذا من السفيه **قوله** وكان على العبد ان يسعى  
 في قيمته لان الحجر يعني النظر وذلك في ابطال العتق الا انه متعذر فيجب رده برد القيمة وكذا لو جبر عبده

صح تدبيره

صح تدبيره لان التدبير لا يلحقه الفسخ كالعتق الا انه لا تجب السعاية مادام المولى  
 حيا لانه باق على ملكه فاذا مات ولم يونس منه الرشد سعى في قيمته مدبرا لانه عتق بموته  
 وهو مدبر فصار كما اذا اعتقه بعد التدبير وقيمة المدبر ثلثا قيمته فاقبل نصف قيمته  
 فقاو عليه الفتوى لان قبل التدبير كان فيه نفعاً منفعته وبها البيع والاجارة وقد ابطال  
 احدهما وهو البيع وقيمة ام الولد ثلث قيمته فان كان البيع والاستسعاء قد انقيا وبقي  
 ملك الاعناق وقيمة المالك نصف واجبات جارية بولد فادعاه ثبت نسبة منه  
 وكانت ام ولد له لان الاعناق في الاستيلاء ايجاب حرية فصار كالعتق فان مات كانت  
 حرة لا سعاية عليها لان الاستيلاء فعل منه والحجر لا يتعلق بالافعال ولهذا سقطت السعاية  
 عنها لهذا المعنى بخلاف التدبير فان العتق يثبت فيه من طريق القول فعلى هذا لو لم يكن  
 معها ولد فقال سعة ام ولدي كانت ام ولد ولزمتها السعاية بموته لان هذا حق حرية  
 ثبتت من طريق القول فصار كالمدبر **قوله** فان تزوج امرأة جاز نكاحه ولدان يتزوج  
 اربعاً بمجتمعات ومتفرقات قال في الهداية لانه يؤثر فيه الهزل ولانه من حواجج الاصلية  
 قال محمد المحجور يزوج نفسه ولا يزوج ابنته لانه محجور في حق غيره **قوله** وان سعى له امرأ  
 جاز مقدار مهر مثلها وبطل الفاضل وهذا قولهما لان دخول البضع في ملك متقوم وقد  
 مهر المثل قد حصل بازاره بدل وهو ملك البضع فان طلقها قبل الدخول وجب لها مهر المثل  
 نصف المسمى من ماله لان التسمية صحيحة في مقدار مهر المثل وكذا الجوز له ان يتزوج باربع  
 نسوة وكل يوم واحدة كذا في النهاية ولو ان امرأة مفسدة تزوجت كفواً بمهر مثلها او اقل  
 مما يتعلق فيه جاز لان النكاح يقع مع الحجر وان كان المهر اقل من مهر مثلها لا يتعاقب فيه فان  
 كان لم يدخل بها قبل فتم لها مهر مثلها بطل عنه الفضل وان كان اقل فخطب بالانعام او القرعة

قيمة فاقبل نصف قيمته  
 والعن مملوك يدونه  
 مكان المالك نصف قيمته

ولا اخذت

والافق بينكم وان كان قد دخل بها فعليه ان يتم لها مهر مثلها فان كان تزوجها محجورا  
 مثلها فان كان سعى النكاح من مهر مثلها



واما اذا تزوجت بغير كفو فلفاضى ان يفرق بينهما لانها ادخلت الشين على اوليائها  
 فيفسخ النكاح لاجلهم ولو انهما اخلعت من زوجها بالاجاز الخلع ولم يلزمها المال لان خروج  
 البضع من ملك الزوج لا قيمة له فصارت بيد المال متبرعة وتبرعها لا يجوز واما جواز  
 الخلع فلان الزوج علق الطلاق بقبولها وقد وجد فصار كالموكل علقه بدخول الدار فدخلت  
 فان كان طلقا بلفظ الطلاق تطليقة واحدة على ذلك المالك فهو صحيح لان المال الما بطل في مجرد  
 لفظ الطلاق وذلك يكون رجوعا اذا كان دون الثلث وان كان ذلك بلفظ الخلع كان ثابتا لان  
 المال اذا ثبت بلفظ الخلع وذلك اذا اراد به الطلاق كان ثابتا ولا يشبه هذه الامة التي بطلها  
 زوجها بتطليقة على مال وقد دخل بها ان ذلك يكون ثابتا وان كان بلفظ الطلاق لان الامتثال انما  
 عليها الحق المولي ولهذا يلزمها ما بذلت له من خلعها اذا انقضت فيؤخذ به واذا كان مما بذلت ثابتا  
 كان الطلاق ثابتا **قوله** وقالافمن بلغ غير رشيد لم يدفع اليه ماله ابرأه من نفسه من الرشد ولا يجوز  
 تصرفه فيه وقدينا ذلك **قوله** وتخرج الزكوة من مال السفينة لانها وجبت بايجاب الله تعالى  
 كالصلاة والصوم ويخرج باذنه وقيل في الساية بغير اذنه وفي الهداية يدفع القاضي قدر الزكوة  
 اليه بغيرها الى مصرفها لانها عبادة لا بد فيها من نية ولكن يبعث معه امينا كي لا يصرفه في غير  
 وجهه **قوله** وينفق على اولاده وزوجته ومي تحجب عليه نفقته من ذوى ارحامه لان هذه  
 حقوق واجبة عليه والسفينة لا يبطل حقوق الناس ويدفع القاضي الى امينه لانها ليست بعبادة  
 فلا يحتاج الى نية هذا بخلاف ما اذا حلف او نذر او ظاهر حيث لا يلزمه المال فيكفر بينه وظهاره  
 بالصوم لانه مما وجب بفعله فلو فتحنا هذا الباب لبددنا ماله بهذا الطريق ولا كذلك ما يجب  
 ابتداء بغير فعله ويصدق المحجور عليه باقراره بالولد والوالد لا يصدق في غيرهما من القرابة  
 الابينية وبفعل اقراره بالزوجة لانه لو ابتداء بالتزويج صح فكذا يجوز ان يقرب **قوله** فاذا اراد

النفقة

حجة الاسلام لم يبع منها لانها واجبة عليه بايجاب الله تعالى من غير صنعة فان اراد  
 ان يغير عمره واحدة لم يبع منها استحسانا ولا يبيع من القرآن لانه لا يبيع من افراد السفر والحج  
 منها فلا يبيع من الجميع بينهما **قوله** ولا يسلّم القاضي النفقة اليه كي لا يتلفها في غير هذا الوجه  
**قوله** ويسلمها الى ثقة من الحاج ينفق ما عليه في طريق الحج لانه لا يؤمن منه اتلاف ما يدفع اليه  
 فاحاط الحاكم في ذلك بدفعها الى ثقة يقوم بذلك فان افسد هذا المحجور الحج بان جامع قبل الوقوف  
 فعليه القضاء ويدفع القاضي نفقة الرجوع لان القضاء يتوجه عليه فصار كالابتداء ولا تنزله  
 الكفارة لانه لا يقدر على اداها في حالة الحجر فنيا اخر عنه الوجوب الى وقت الامكان وذلك  
 بعد زوال الحجر كالعبد والمعتق واما العرق اذا افسدها لا يلزمه قضاؤها انما بعد زوال  
 الحجر لانه ارتكبها وهو لا يقدر على اداها وانما جوزناها لاختلاف العلماء في وجوبها  
 فان احصر في حجة فانه ينبغي للذي اعطى نفقته ان يبعث بهدي فيحمله لا لاحتصار  
 ليس من فعله وقد احتاج الى تخلص نفسه كالومرض فاحتاج الى دواء فان اصطاد في امر  
 او خلق من اذى او صنع شيئا من ذلك لزمه فرضه الصوم لانه عاجز عن اداء المال كالمعتق وان ظاهرا  
 صحيحا لانه لا يمكن فسحة وبخريه الصوم لانه ممنوع من ماله ولانه لو اعتق عن ظاهرا سعي المعتق  
 في قيمته فلا يخبره العتق فان صام شهر ثم صار مصلحا لم يخرج العتق لانه زال المعنى العارض  
 فصار كالمعتق اذا صام شهر ثم وجد ما يعتق وهذا التفريع كله انما هو على قولهما فاما عند الرجوع فهو  
 كغير المحجور **قوله** فان مرض فاوصى بوصايا من القرب وابواب الخير اذ ذلك في تلك ماله لا الوصية  
 ما مود بها من قبل الله تعالى فلا يبيع منها ولا انها تقرب العبد الى الله تعالى فان في ذلك مصلحة والفرف  
 بين القرب وابواب الخير ان القربة هي ما تصير عبادة بواسطة كبناء السفينة والمساجد  
 والقناطر والرباطات وابواب الخير اعم من القرب وقيل القربة هي الوسيلة الى العبادة وابواب







ويباع في الدين العروضي او لانهم العقار ويترك عليه **قوله** من ثياب بدنه ويبيع الباقي  
وفي الذخير فان كانت له ثياب يلبسها ويكفيه ان تجزي بدنها فانه يبيع ثيابه ويقضي الدين  
بعض ثمنها ويشتري بباقي ثوبه يلبسه لان لبس ذلك للتجمل وقضاء الدين فرض عليه وكذا اذا  
كان له مسكن ويكفيه ان تجتزي بدون ذلك فانه يبيع ذلك المسكن ويصرف بعض ثمنه  
الى قضاء الدين ويشتري بالباقي مسكنا يبيت فيه وقيل يبيع ما لا يحتاج اليه للجارحة انه  
يبيع الجبة والبدن في الصيف والتطعم في الشتاء **قوله** وقسمه بين غمائه بالخصص على قدر  
ديونهم **قوله** فان اقر في حال الحجر باقرار لزمه ذلك بعد قضاء الدين بهذا قوله لان قدر تعلق  
بهذا المارحون الاولين فلا يتمكن من ابطال حقهم بالقرار لغيرهم بخلاف الاستهلاك لانه  
مشاهد لا مرد له وان استفاد ما لا بعد الحجر نفذ اقراره فيه لان حقهم لم يتعلق به **قوله**  
وينفق على المفلس من ماله المراد بالمفلس هذا المدينون المحجورون **قوله** وعلى زوجته واولاده  
الصغار وذوي ارحامه اي ذوى الرحم المحرم لان حاجتهم الاصلية مقدمة على حق الغرماء  
كنفقة نفسه **قوله** فان لم يعرف للمفلس مال وطلب غرماءه حبسه وهو يقول  
لا مال له حبسه الحاكم في كل دين التزيم بدلا عن مال حصل فيه كمن البيع وبدل القرض  
قال في النهاية حبس في الدين وفي اقل منه وفي النجدي حبس في قليل الدين وثبوته اذا ظهر  
منه المثل **قوله** وفي كل دين التزيم بعقد كالمهر والكفالة المراد بالمهر المعجل دون المثل فان في المثل  
القول قوله بالاجماع اما اذا كان الدين بدلا عن مال حصل فيه لم يصدق على الاعسار لانا  
قد عرفنا غناه به فدعواه بالاعسار دعوى زوال ما في يده وهو معنى حادث فلا يصدق  
وكذا اذا كان التزيم بعقد كالمهر المعجل لا يصدق في دعواه الاعسار فيه لانه يريد بدعواه  
ان يسقط ما التزيم فلا يقبل وفكر الخصاف انه لا يكون بالتزويج موسرا لانه لم يحصل له

شيء

شيء وما سوى ذلك فالقول قوله بالاعتبار لان الاصل الفقر **قوله** ولم يحبس فيها ذلك كعوض  
المقصوب وارث الجنائيات اذا قال لا فقير لان الاصل الفقر فمن ادعى الغنى يدعي معنى حاد  
فلا يقبل دعواه الابينة **قوله** الا ان يقيم غريمه بينة ان له مالا فحجب لان البينة اولى  
من دعواه الفقر ثم المحجوس بالدين لا يخرج لمجيئ شهر رمضان ولا للعبد ولا للجمعة ولا للصوم  
مكتوبة ولا للحجة فريضة ولا لحضور جنازة بعض اهله ولو اعطى كفلا بنفسه وعن محمد اذا مات  
له والدا وولد لا يخرج الا ان لا يوجد من يغسله ويكفنه فيخرج حينئذ واما اذا كان هناك  
من يقوم بذلك فلا يخرج وقيل يخرج بكفيل لجنازة الوالدين والاجداد والحداث والاولاد وغيرهم  
لا يخرج وعليه الغنوى وينبغي ان يحبس في موضع خش لا يسطله فيه فراش ولا وطاء ولا يدخل  
عليه احد يستأنس به لان الحبس لما شرع ليضجر فيسارع بالنقضاء واذا مرض واضناه  
المرض ان كان له خادم لا يخرج ليزداد ضجرا فيسارع بالنقضاء ولا يخرج للدواة ويداوى  
في السجن وان لم يكن له خادم او خشي عليه الموت انه يخرج لانه اذا خشي عليه الموت من الجوع  
كان له ان يرفعه بمال الغير فكيف يجوز اهلاله لاجل مال الغير وان احتاج الى الجماع فلا بأس  
انه تدخل عليه امراته او جاريته فيطأها حيث لا يطلع عليه احد وفي النهاية اذا طلب المحجوس  
امرأته او امرته الى فراشه في الحبس لم يمنع ان كان في الحبس موضع خاف امتنعت الزوجة  
لم تجبر وان امتنعت الامة اجبرت وانما كان للزوجة الحرم ان تمنع لانه لا يصلح للسكنى  
والزوجة الامة تجبر اذا رضى سيدها ولا يمنع من دخول اهله وجيرانه عليه لانه يحتاج  
الى ذلك ليشاؤهم في قضاء الدين ولا يكون بان يكشوا معه قليل والحرف لا يكون  
في الحبس في الاشتغال بحرفة ليضجر فيسارع بالنقضاء فيحبس الرجل في نفقة زوجته  
ولا يحبس والد في ديس وولده ويحبس اذا امتنع من الانفاق عليه ولا يحبس المكاتب لمولاه

لا يحبس المكاتب لمولاه



بدين الكتابة لا يصير ظاهرا بذلك والحبس جزء الظاهر ولو كان المديون صغيرا وله ولي يجوز له  
 قضاء ديونه وللصغير ما حبس القاضى وليه امتنع من قضاء ديونه **قوله** فاذا حبسه القاضى  
 شهرين او ثلاثة سال عن حاله فان لم يكشف له مال خلا سبيله وفي بعض الروايات ما بين  
 اربعة اشهر الى ستة اشهر وهذا ليس بتقدير وانا هو على حال المحبوس من الناس من يضرم الحبس  
 القليل ومنهم من لا يضرم القليل الكثير فوقف ذلك على رأي الحاكم فيه واذا لم يقبل الحاكم ان له مالا  
 بان قامت البينة او سال جيرانه العارفين به فلم يوجد له شئ اخرجه ولا يقبل قول البينة  
 انه لا مال له قبل حبسه لان البينة لا تطلع على اعماره ولا ايساره يجوز ان يكون له مال مخبوء  
 لا يطلع عليه فلا بد من سجنه ليضرب بذلك **قوله** وكذلك اذا اقام البينة انه لا مال له يعني خلا سبيله  
 لوجوب النظر الى الميسرة فان قيل هذه شهادة على النفي والشهادة على النفي لا تقبل وهذا قلنا  
 قلنا هذه شهادة ما على الدليل وهو انه اذا حبس فالحبس يدل على انه لا مال له اما اذا اقام  
 البينة قبل الحبس على افلاسه ففيه روايتان احدهما تقبل وفي الرواية الاخرى لا تقبل  
 وعلى الثانية عامة المشايخ كذا في الهداية ولما بعد الحبس في تقبل رواية واحدة قال  
 ابو الفاسم الصفار وكيفية الشهادة ان يقول الشاهد انه مفلس مع عدم العلم له مالا  
 سوى كسوته التي عليه **قوله** فان لم يظهر له مال خلا سبيله يعني بعد مضي المدة لانه استحق  
 النظر الى الميسرة فيكون حبسه بعد ذلك ظاهرا **قوله** ولا يجوز لبينه وبين غرمانه بعد خروجه  
 من السجن ويلازمونه ويدورون معه حيث دار ولا يحبسونه في موضع واحد وان دخل بيته  
 لحاجة لا يتبعونه بل ينتظرونه حتى يخرج وان كان الذي لرجل على امرأة لا يلزمها لما فيه  
 من الخلوة بالاجنبية ولكن يبعث امرأة امينة تلازمها **قوله** ويلازمونه لقوله لم يصحب  
 يد ولسان اراد باليد الملازمة وباللسان التقاضى ولم يرد به الضرب والشم **قوله**

س  
 ويدورون

وياخذون فضل كسبه اى ياخذون ما زاد على نفقته ونفقة عياله ولو اختار المطلوب  
 الحبس والطالب للملازمة فاختيار الطالب لانه ابلغ في حصول المقصود لاختياره الاضييق  
 عليه الا اذا علم القاضى انه يدخل عليه بالملازمة ضروريا بان لا يمكنه من دخول داره في حبسه  
 دفعا للضرر عنه **قوله** وقال ابو يوسف ومحمد اذا قلته الحاكم حال بينه وبين غرمانه لا القضاء  
 بالا فلاس عندهما يصح فتبث العسرة فيستحق النظر الى الميسرة وعندنا لا يتحقق الا فلاس  
 لان رزق الله غار ورايح ولان وقوف الشهود على عدم المال لا يتحقق الا ظاهر افيصلح  
 للدفع لا لا بطل الحق في الملازمة **قوله** الا ان يقيموا البينة انه قد حصل له مال فيه اشارة الى  
 ان بينة اليسار ترجح على بينة الاعسار لانها اثباتا اذ الاصل هو العسرة قال المستصفي  
 انا قبل بينة الاعسار اذا قالوا انه كثير العيال ضيق الحال اما اذا قالوا لا مال له لا يقبل وفي الباب  
 قال ابو جرح اذا كان الرجل معروفا بالاعسار لم يحبس القاضى حتى يقيم خصمه بينه وان لم  
 يكن معروفا بذلك لم يقبل البينة على اعساره ونجسه شهرين او ثلاثة ثم يسال عن حاله  
**قوله** ولا تجرح على الفاسق اذا كان مصححا لماله وقال الشافعي يحجر عليه زجره له وعقوبة  
**قوله** والفسق الاصل والطارى سواء يعني اذا بلغ فاسقا او طار عليه ذلك **قوله**  
 ومن افلس وعنده متاع لرجل بعينه ابتاع منه فصاحب المتاع اسوة الغرماء فيه وقال  
 الشافعي صاحب المتاع او ليطاعه وصورة اشترى سلعة وبضها باذ البائع ثم مات  
 المشتري او افلس قبل ان يدفع الثمن او بعد ما دفع طائفة منه وعليه دين لا بأس بشئ  
 فالغرماء جميعا في الثمن اسوة وليس باعها احق بها منهم عندنا لان البائع لما سلمها للمشتري  
 فقد رضى باسقاط حقه من عينه ورضى بزمه فصار كغيره من سائر الغرماء ولو كان  
 البائع لم يسلمها للمشتري فانه ينظر ان كان الثمن مؤجلا فذلك الجواب وقد حل الاجل



بموت المشتري وان كان الثمن حالاً فالبايع احق بالثمن من سائر الغرماء اجماعاً وقوله اسوة  
الغرماء بهذا اذا قبضه المشتري باذن البايع اما اذا لم يقبض المتاع ثم افسد فصاحب المتاع  
اولي بثمنه من الغرماء لان له حق الحبس لاستيفاء الثمن فيكون كالمرفق في ثمن المدهون  
واذا مات الرجل وعليه ديون مؤجلة حلت بموته لان الدين كان متعلقاً بذمته وقد خربت  
فلم يولد محل معلوم فتعلق بالتركة ومقتضاها الحلول مسئلة في قسمة الدين بين الغرماء  
بالخصص رجل مات وعليه رجل مائة درهم وعليه آخر عشرون ولاخر عشرة وخلف اربعين درهماً  
فقول مجموع الدين مائة وستون ونصف لصاحب المائة في اربعين ونيف مائة وستين  
يصح خمسة وعشرون فهو الذي يخصه من التركة لان الاصل فيه ان يقول كل من له شيء من الدين  
مضروب في التركة مقسوم على مجموع الديون فخرج فهو نصيبه ونصيب لصاحب الثلاثين  
في اربعين ونيف مائة وستين يخرج بقسم سبعة ونصف ولصاحب العشرة خمسة  
ولصاحب العشرة اثنان ونصف فذلك كله اربعون وان شئت فانسب المائة من مجموع  
الديون تجده اثنان فبعض صاحب المائة خمسة اثنان الاربعين وذلك خمسة وعشرون ونسب  
الثلاثين ايضا من مجموع الديون تجده ثنائاً ونصف ثم يعطى صاحب الثلاثين ثلث  
الاربعين ونصف ثلثها وهو سبعة ونصف ونسبة العشرة نصف ثلث الاربعين وهو اثنان  
فيعطى صاحب ثلث الاربعين وهو خمسة ونسبة العشرة نصف ثلث الاربعين وهو اثنان  
ونصف وعلى هذا افسد **كتاب الاقرار** في اللغة من قول الشيء اذا ثبت  
وفي الشرع اخبار عن كائين سابق واظهر باوجب بالمعاملة السابقة لايجاب وتلك  
مبتدأ ومن اقر لغيره بال كاذباً والمقر له يعلم انه كاذب لا يحل له ديانته الا اذا لم يطيب  
نفسه فانه يحل قال شافهان اذا اقر بما اتفق في بدنه يرد له العروة وصح الاقرار في حق المقر

ثلاثون والآخر  
مصحح في نسخة  
مصحح في نسخة

حتى لو ملكه بوثان من الدهر ثم سلمه الى المقر له وبهذا يدل على ان حكم الاقرار انه اخبار  
عن شيء سابق لا انه تملك مبتدأ وكذا من اقر بخربة عبدي في بدنه يصح الاقرار في حق نفسه  
حتى لو اشتراه بكم محرمه ومن شرط الاقرار الرضا والطوع حتى لا يصح اقرار المكس ومن شرط  
ايضا العقل والبلوغ واما الحرية فنشرط في بعض الاشياء دون بعض ولو قال الرجل جميع مالي  
او بيا ملكه لفلان فهذا الاقرار بالهبة لا يجوز الاقبوضة وان امتنع من التسليم لا يجز عليه  
قال رحمه الله اذا اقر الحر البالغ على نفسه بحق لزومه اقراره بشرط الحرية ليصح اقراره مطلقاً لان  
العبد اذا اقر بالحر يلزمه في الحال لا قبل الضرر على مولاه وانما يلزمه بعد الحرية ويصح اقرار العبد  
المأذون بالمال لانه مسلط عليه من حيث المولى بشرط البلوغ والعقل لان البالغ يحكم الاذن  
**قوله** بحق اذا قال لفلان على حق لزومه ان يبين مال قيمته فان عنت به حق الاسلام لم يقدر  
على ذلك **قوله** مجرماً كان ما اقر به او معلوماً جهالة المقر لا يمنع صحة الاقرار لان الحق قد يلزمه  
مجرماً بان اتلف مالا لا يدري قيمته او يخرج جراحة لا يعلم ارشها او يبق عليه باقية حساب  
لا يحيط به علمه والاقرار اخبار عن ثبوت الحق فيصح به بخلاف جهالة المقر فانها تمنع صحة  
الاقرار كما اذا قال لرجلي لاحتكم على مائة درهم ان المحمول لا يصح استحفاً وكذلك  
جهالة المقر يمنع صحة الاقرار كما اذا قال لرجلان لاحتكم على احدنا مائة درهم لان المقضى  
مجهول **قوله** ويقال له بين المجبول لان النجس يبيى جهته فصاها اذا اعتق احد عبديه  
قال له بين اجبه القاضي على البيان **قوله** فان قال لفلان على شيء لزومه ان يبين  
ماله قيمة لانه اخبر عن الوجوب في ذمته وما لا قيمة له لا يجب فيها ويقبل قوله في المنكس  
فما زاد قوله والقول قوله مع يمينه ان ادعى المقر الكرم من ذلك لانه هو المنكر وكذلك اذا قال  
لفلان على حق وبشرط لصحة الاقرار تصديق المقر له حتى لو كذبه لم يصح الاقرار فان عاد



بعد ذلك التصديق لم يصح الا باقرار جديد وان رجع المقر في حال انكاره حتى رجوعه ولو قال  
سرت من هذا عشرة دراهم لابل سرت من هذا عشرة دراهم قال ابو حنيفة لا اول عشرة  
واقطع للثاني لان قوله لابل رجوع ورجوعه مقبول في الحد غير مقبول في المال فيضن للاول  
ولا يقطع ثم استدل على نفسه الاقرار بالسرقة للثاني وذلك مقبول فيقطع **قوله** وان قال له  
على مال فالحرج فيه اليه لانه لا اقراره واقع على مال مجهول **قوله** ويقبل قوله في القليل والكثير  
لان القليل يدخل تحت المائة كما يدخل الكثير لان كل ذلك مال الا انه لا يصدق في اقل من درهم  
لان ذلك لا بعد ما لا عرفا وان قال على مال حقير او قليل او خشيى او باقا وندره يقبل  
في القليل والكثير فان قال مال عظيم لم يصدق في اقل من مائتي درهم لانه اقرب الى موصوف  
فلا يجوز الغاء الوصف والنصاب عظيم حتى اعتبر صاحبه غنيا به والغنى عند الناس وهذا  
اذا قال مال عظيم من الدراهم اما اذا قال من الدنانير فالتقدير بعشر من مائة او في الابل بعشر  
لان ادعاء نصيب فيه الزكوة من جنسه وفي غير مال الزكوة يعتبر بقيمة النصاب وكذا لو قال  
مال كثير او قليل فهو كقوله عظيم وعن ابن حزم انه يصدق في عشرة دراهم اذا قال من الدراهم  
لان نصاب السرقة فهو عظيم حيث يقطع به اليد المحتومة قال الرضا والاصح ان يبنى على حال المقر  
في الفقر والغنى فان القليل عند الفقير عظيم وكان المائتين عظيم في حكم الزكوة فالعشر عظيم  
في قطع يد السارق وتقدير المهر في تعاضف ويكون المخرج فيه الى حال الرجل واذا قال مال نفيس او خفي  
او كثير لزم عشرة دراهم عند ابن حزم ولو قال غصبت ابلا عظيمة او بقر عظيمة او شاة عظيمة  
لزم من الابل خمس وعشرون ومن البقر ثلاثون ومن الغنم اربعون فلما الخس من الابل وان كانت  
نصابا فانها لا تجعل في حد الكثرة لانه لا يجب فيها الزكوة من جنسها وانما يجب من الغنم  
وذلك يشعر بنقصانها وقلتها وان كانت حنطة كثيرة فعند ابن حزم خمسة اوسق

على اصله في النصاب واما على قول ابن حزم فلا نصاب لها فيرجع الى بيان المقر الا انه لا بد ان يبني  
زيادة على ما يقبل بيانه فيه لو قال على حنطة حنطة لا تلفاء الصفة ولو قال اموال عظام فهو ثلاثة  
اموال فلا يصدق في اقل من ستمائة درهم فعليه او ستون مثقالا ان قال من الدنانير لانه قوله  
اموال جمع مال واقل الجمع ثلاثة **قوله** وان قال على دراهم كثيرة لم يصدق في اقل من عشرة دراهم  
وهذا عند ابن حزم وعندهما لا يصدق في اقل من مائة درهم لان الكثير في العبادات هو ما يخرج به  
الانسان من حد الفقر الى حد الغنا وذلك ما تئذ درهم ولان العشرة اقصى ما ينتهي اليه اسم الجمع  
يقال عشرة دراهم ثم يقال احد عشر درهما فيكون هذا الاكثر من حيث اللفظ وان قرره ذلك بالكثر من العشرة  
او بالكثر من المائتين لزمه ذلك في قولهم جميعا الا انه التزم ذلك فلزمه **قوله** وان قال دراهم فهي  
ثلاثة لانها اقل الجمع الصحيح الا ان يبني اكثر من مائة فان بين اكثر من مائة مائتين لان اللفظ جمد  
ويصرف الى الوزن المعاد في البلد فان ادعى المقر اقل من ذلك الوزن لم يصدق فان كان في بلد  
او زانها مختلفة فهو على اقلها لان الاقل يتيقن دخوله تحت الاقرار وما زاد عليه مشكوك فيه  
فلا يستحق وان قال على درهم وزنه نصف درهم فهو مصدق اذا وصل وان لم يصل وسما  
درهما فهو درهم وزنه سبعة وان قال دراهم او دينار فعليه درهم تام ودينار تام وان قال  
له على شئ من دراهم او شئ من الدراهم فعليه ثلاثة دراهم وان قال دراهم مضاعفة فعليه  
سنة دراهم وان قال دراهم مضاعفة لزمه ثمانية عشر درهما لان قوله دراهم اسم جمع واقله ثلاثة وقوله مضاعفا جمع  
آخاقله ثلاثة فاذا ضربت ثلاثة في ثلاثة كانت تسعة وقوله مضاعفة يقضي ضعف  
ذلك وضعف التسعة ثمانية عشر وان قال دراهم مضاعفا فهي تسعة يعني مضاعفا جمع فاذا  
ضوعفت الثلاثة ثلاث مرات كانت تسعة وان قال عشر دراهم واضاعفا مضاعفة  
فعليه ثمانون لان اضاعاف العشرة ثلاثون فاذا ضمت الى العشرة كانت اربعين وقد اوجها



مضاعفة فتكون ثمانية كذا في الكرخي ولو قال درهم مضاعفة اضعا فاعليه ثمانية عشر  
لان الدرهم المضاعفة فاذا اوجعها اضعا فاقضه ذلك ثلاث مرات فتكون ثمانية عشر وان  
قال له على غير درهم فله درهمان وان قال غير الف فعليه الفان وان قال غير الفين فله اربعة آلاف  
لان الغير ما قابل الشيء على طريق المماثلة **قوله** وان قال كذا الدرهم لم يصدق في اقل من احد عشر درهما  
لان ذلك عدد دين مبرم يمين ليس بينه ما حرف العطف واقل ذلك من العدد دين الفين احد عشر درهما  
واكثره تسعة عشر فلزمه الاقل وان قال كذا درهما لزمه عشرون وان قال كذا درهم بالخفض لزمه مائة درهم  
وان قال كذا درهم بالرفع او بالسكون لزمه درهم واحد لان تفسيره درهم وان قال كذا درهم لزمه  
ثلاثة دراهم ولو قال ثلث كذا غير واحد لزمه احد عشر درهما لان لا يظن له سوى كذا في الوحدة  
ولو قال على الف درهم برفعها وتنوينها فالف لا ينقص قيمته عند درهم كانه قال الف مما قيمة  
الف منه درهم **قوله** وان قال كذا الدرهم لم يصدق في اقل من احد وعشرين درهما لانه ذكر  
جملتي وعطف احدهما على الاخرى بالواو وفسره بقوله درهما منصوبا واقل ذلك احد وعشرون  
واكثره تسعة وتسعون فلزمه الاقل لانه المتيقن وان قال كذا وكذا وكذا درهما لزمه مائة واحد  
وعشرون درهما وان قال كذا وكذا درهما لزمه مائة واحد عشر درهما وان قال كذا وكذا دينار او در  
لزمه احد عشر منها من واحد النصف وان قال له على درهم فوق درهم لزمه درهمان لان فوق يستعمل  
لزيادة بدل قولك مال فلان فوق مائة وان قال درهم بخمس درهم لزمه درهم واحد لان بخمس  
بذكر على طريق النقصان فلزمه ما يلفظ به وهو درهم لا ينقص منه كذا في القاض وان قال درهم  
مع درهم او درهم ودرهم او درهم فدرهم او درهم ثم درهم لزمه جميع درهمان لان المعطوف  
على المعطوف عليه **قوله** فان قال له على او فلي فقد اقر ببين لان صيغة ايجاب وكذا في بني  
عن الضمان لان الضمان اسم للضمان كالكفالة فان قال المقر في ودیعة ان وصل صدق لان اللفظ

يحتمله مجازا وان فصل لم يصدق لان ظاهر قوله على يقيد الدين ولانه اذا وصل فالكلام  
لم يستغفر فكانه وصل به استثناء فيقبل ويصير قوله على اي حفظها وتسلمها **قوله**  
وان قال له عندي او معي فهو اقرار بامانة في يده فكذا اذا قال له في بيتي او صندوق او في كيس  
لان ذلك اقرار بكون الشيء في يده وذكر يتنوع الى مضمون وامانة فثبت اقرارها وهو  
الوديعة فان قال الطالب هو فرضي لم يصدق الا ببينة وان قال من مالي الف درهم  
فهذه هبة مبتدئة وان سلمها اليه جازت وان لم يقبضها لم تجز لان هذا ابتداء عليك  
لان من لا ابتداء او التليك من غير عوض هبة ومن شرط الهبة القبض وان قال من مالي  
الف درهم لاحق فيهما فهذا اقرار لان الهبة لا ينقطع حقه عنها الا بالتسليم وان قال  
له في دراهمي هذه الف فهو اقرار بالشركة وان قال له عندي الف درهم عارية ففرضي وكذا  
كل ما يكال ويوزن واذا قال لرجل اخذت منك الف درهم فالحق ووديعة فقال بل اخذتها  
غصبا كانت غصبا ولا اخذها مني لانه اقرب بالخذ وهو موجب للضمان وادعى  
الاذن فيه فلا يصدق كمن اكل طعام غيره او هدم دار غيره او ذبح شاة غيره وادعى  
الاذن في ذلك فانه لا يصدق وكذا لو قال اخذت لك الفين ولحدتهما ووديعة والاخرى غصبا  
فضاعت الوديعة وهذه الغصب فقال صاحب المال بل الغصب الذي ضاع وهذه  
الوديعة فالقول قول صاحب المال **قوله** وان قال له ارجع اليك الف درهم فقال انزعها  
او انتقدتها او اجلبها او قضيتها فهو اقرار وكذا اذا قال اخذها او تناولها او استوفها او اما  
اذا اخذها او اتزنا او انتقد او استوف او تناول او افتح كيسك او هات ميزانك فليس باقرار  
**قوله** قال لان هذا يذكر للاستسما وان قال هل هي جياذ او زبوف قال بعضهم هو اقرار وقال بعضهم  
ليس باقرار ولو قال في جوابه نعم او صدقت او انا مقرا او لست بمنكر فهذا اقرار وان قال لا اقر ولا انكر



فانه يجعل منكرا ويعرض عليه اليقين وان ابرأتني منها او قد قبضتها مني فهو اقرار وعليه بينة القضاء  
او البراء وان قال عيب لها صرة قال في شرحه سوا اقرار لان الحكم راجعة الي الف وكذا اذا قال وجبت لها  
او قد احتلتك بها على فلان اولت اقدر على قضائها اليوم فهذا كله اقرار وان قال له حر اقصني  
الف التي عليك فقال غدا او بعث لها من قبضتها او امهله اياما او انت كثير المطالبة فهذا  
كله اقرار وكذا اذا قال لي عليك الف فقال وانه لا بقيت استعرض منك شيئا غيرها او كرهت بها  
على فهو اقرار وان قال تحاسب فليس باقرار وان قال اليس لي عليك الف فقال بلى فهو اقرار وان قال نعم فليس  
باقرار وقال بعضهم هو اقرار لان الاقرار يحمل على العرف لا على دقايق العربية **قوله** ومن اقر بدين  
موجل وصدقه المقر له في الدين وكذبه في الاجل الزمه الدين حاله ولا يستخلف المقر له في الجمل قالوا  
في الوقعات هذا اذا لم يصل الاجل بكلامه اما اذا وصل صدق **قوله** ومن اقر بدين واستثنى  
منصلا باقراره صح الاستثناء ولزمه الباقي الاستثناء على ضربين استثناء تعطيل واستثناء  
تخصيل وكلهما لا يصح منصوصا ويصح موصولا بالتعطيل تعطيل جميع الكلام ويصير كانه لم يتلفظ به  
وهو ان يقول ان شاء الله وما شاء الله وان لم يشاء الله واما استثناء التخصيل فالفاظة ثالثة الا وغير  
وسوى واما يصح هذا الاستثناء بشرط ان يتحصل من اقراره شيء بعد الاستثناء مثل ان يقول  
له على عشرة الآسعة يلزمه درهم وان قال عشرة الآسعة فالأبطله ويلزم عشرة لان هذا رجع  
وليس باستثناء والرجوع عن الاقرار باطل وهذا اذا كان الاستثناء من جنس المستثنى منه اما  
اذا كان خلا فصح الاستثناء وان اذ على جميع المستثنى نحو ان يقول نائي طولق الآلهة لا  
وليس له نساء غير هي يصح الاستثناء ولا تطلق واحدة منهن ولو قال نائي طواق النساء لم يصح  
الاستثناء وطلق كلهن وكذا اذا قال عبيدي احرار الا هؤلاء لم يعق احد منهن وان قال عبيدي  
احرار الا عبيدي لم يصح الاستثناء وعقوا جميعا على هذا الاعتبار **قوله** وسواء استثنى الاقل

قوله ومن اقر بدين

اولاكثر وسوا قولها وقال ابو يوسف ان استثنى الاقل بطل استثناءه ولزمه جميع ما اقر به كذا في البناج  
**قوله** وان استثنى الجميع لزومه الاقرار وبطل الاستثناء لان الاستثناء رجوع فلا يقبل منه وقد بينا  
ذلك قال استثنى بعد الاستثناء فالاول استثناء الاول في والثاني الجواب مثل قوله فلان  
على عشرة الآسعة الاثمانية فانه يلزمه تسعة لان الاستثناء الاول في فكان في الاقرار تسعة  
يبقى واحد والاستثناء الثاني الجواب فكان اوجب الثمانية مع الدرهم الباقية من العشرة  
ولو عشرة الآثلاثة الادرها لزمه ثمانية وفيه وجه آخر وهو ان تأخذ ما اقر به بينك والاستثناء  
الاول بيسارك والاستثناء الثاني بيمينك وعلى هذا في آخر الاستثناء فما اجتمع في يسارك  
استقطعت ما في يمينك فما بقي فهو المقر به **قوله** وان استثنى الجميع لزومه الاقرار وبطل الاستثناء  
هذا اذا كان المستثنى من جنس المستثنى منه اما اذا كان من خلافه فلا يفسد كذا في جنسه كذا اذا  
استثنى من مائة درهم فقير حنطة او دينارين وقيمة ذلك باقي على المائة صح ولم يلزمه شيء **قوله**  
فان قال له علي مائة درهم الادينار او الاقفيز حنطة لزمه المائة درهم الا قيمة الدينار والقفيز  
وهذا عندهما ولو قال مائة درهم الا ثوبا لم يصح الاستثناء وقال محمد لا يصح الاستثناء فيهما  
جميعا وقال الشافعي يصح فيهما جميعا والاصل فيه اذا كان من غير جنس المستثنى منه فان كان  
استثنى ما لا يثبت في الزمة بنفسه كالنور والشاة لم يصح عندهما وقال الشافعي يجوز وعليه قيمة  
المستثنى وان كان ما يثبت في الزمة بنفسه كالكيالي والوزن والعددي المتعارف بجاز  
عندهما ولو كان من غير جنس ما وقاله وفرو لا يجوز فاذا صح هذا فقول الادينار او الاقفيز  
حنطة استثناء ما يثبت في الزمة بنفسه فصح فيطرح عنه ما اقر به قيمة ذلك المستثنى وان كان  
المستثنى ياتي على جميع ما اقر به فلا يلزمه شيء واختلفوا في من قال فلان على كرحنطة وكرحشعير  
الا كرحنطة وقفيز شعير قال ابو حنيفة الاستثناء باطل ويلزمه الاقرار جميعا لا رما قال الا كرحنطة



لم يصح الاستثناء لانه استثنى الجملة فصار لغوا فاذا قال بعد ذلك لا قضيت شعير فقد اخل  
 بين الكلمتين منه وبقي القفيض الشعير ما لا يتعلق به حكم فانقطع الاستثناء فصار كما لو كانت  
 ثم استثنى وقال بوسم ثم يصح الاستثناء من الشعير ولا يصح من الحطة فليز من حنطة وتسعة  
 وتلتون قفيض من الشعير لان الكلام متصل وقد استثنى منه فصار كما لو قال فلان على عشرة يا فلان  
 الادرها وهذا عندنا على وجهين ان كان النادى به هو المقر له صح لان الخطاب يتوجه اليه  
 وان كان غير المقر له لم يصح الاستثناء ولو قال له على الف الاشياء قليلا لزمه الف الاشياء القليل  
 وتفسير ذلك الشيء القليل اليه **قوله** ولو قال له على مائة ودرهم فاما انه درهم يعني يلزمه  
 كلها درهم وكذا الدنانير والكيل والموزون وان قال له على ثلثة وعشرة دراهم لزمه ثلثة وعشرة  
 قال المجندي اذا قال له على عشرة ودرهم كان عليه احد عشر درهما وان قال عشرة ودرهم كان عليه  
 اثنا عشر درهما ولهذا استحسان وفي القياس يلزمه في الاول درهم وفي الثاني درهمان وتفسير العشرة  
 في الموضوعي اليه وان قال عشرة وثلثة دراهم لزمه ثلثة عشر درهما قياسا واستحسانا وان قال عشرة  
 ودينارا وعشرة وديناران فهو على هذا التفصيل **قوله** وان قال له على مائة وثوب لزمه ثوب  
 واحد والمرجع في تفسير المائة اليه وان قال مائة وثلثة اثواب فجميع اثواب وكذا اذا قال مائة  
 وشانان يلزمه شانان وتفسير المائة اليه وان قال وثلث شياء فالحل وان قال عشرة وبعده لزمه  
 العبد وتفسير العشرة اليه وان قال له على عشرة فاليان اليه فان قال درهم او دنانير او فلو س  
 او جوز كان القول قولهما اذا قال على شيء فاليان اليه وان قال له عشرة الف درهم ونيف او عشرة  
 دراهم ونيف فالقول في النيف ما قال درهم او اكثر ولان يجعل اقل من درهم لان النيف ما زاد  
 وانا فل او اكثر وان قال بضع وخمسون درهما فالبضع ثلثة دراهم فصاعدا فليس له ان ينقص  
 من الثلاثة وان قال له على قريب من الف او حل الف او زها الف او عظم الف فعليه خمسة مائة والقول



قوله في الزيادة ولا تصدق في النصف وما دونه **قوله** ومن اقرب بشي وقال ان شاء الله متصلا  
 باقراره لم يلزمه الاقرار لان هذا الاستثناء يرفع الكلام من اصله فكانه لم يكن ولان الاستثناء يشبه  
 انه اما باطل او تعليق فان كان باطلا لا يقد بطل وان كان تعليفا فكذلك لان الاقرار لا يحتمل التعليق  
 بالشرط اوله لانه شرط لا يوقف عليه بخلاف ما اذا قال فلان على الف درهم اذا امت او اذا جاء راسي الشهر  
 او اذا افطر الناس لانه في بيان معنى المدة فيكون تأجيلا لا تعليفا حتى لو كذبه المقر له في الاجل يكون المال  
 حالا كذا في الهداية ولو قال فلان على الف درهم ان شاء فلان كان باطلا وان قال فلان شئت لانه اقرار  
 معلق بخلاف فلا يصح كما لو علقه بدخوله الدار او بربوب الرجح وان قال فلان على الدنانير قال الالف  
 لازمه لانه عاش او مات لانه اقرار وذكر اجل لا يجوز ولا يصح اقراره وبطل الاجل **قوله** ومن اقرب بشرط الخيار  
 لنفسه لزمه الاقرار وبطل الخيار وصورة اذا اقر بقرض او غصب او دبعة او عارية على الزباني  
 ثلثا وسواء صدقة المقر له في الخيار للفسخ والاقرار لا يقبل الفسخ **قوله** ومن اقرب بدار واستثنى  
 بناؤها لنفسه فللمقر له الدار والبناء لانها اعترف بالدار جعل البناء **قوله** وان قال بنا هذه الدار في  
 والعروة لفلان فهو كما قال لان العروة عبارة عن البقعة دون البناء ولان البناء ما يصح افراده  
 من الدار وان قال بنا هذه الدار في والارض لفلان يكون لكل المقر له الدار والارض اسم للمجموع ويكون  
 الاقرار بالارض اقرارا بالبناء كما لا قرار بالدار **قوله** ومن اقرب بقرعة فوصفة لزمه التمر والقوصرة بهذا  
 على وجهين ان اضاف ما اقرب الى الفعل بان قال غصبت منه تمر في قوصرة فعليه التمر دون القوصرة  
 لان الاقرار قول والقول يتميز به البعض كما لو قال بعثت زعفران في سلة وكذا اذا قال غصبت  
 طعنا في جوال لزمه جميعا بخلاف ما اذا قال غصبت تمر امي قوصرة لانه كل من لا انتواع  
 فيكون اقرارا بغصب التمر وعاء القوصرة يروي بتشديد التاء وتخفيفها وهي وعاء التمر يتخذ  
 من قصب يبري وانا سمي قوصرة مادام فيها التمر والا فري زنبيل قال الشاعر

يصفه  
 التمر والقوصرة وان  
 الفعل يكرر ابتداء فقال  
 له على تمر في قوصرة مبيع

قوله



افلم كانت له قوصرة بأكل منها كل يوم مرة  
**قوله** ومن اقرب بداية في اصطبل لزوم الدابة خاصة لان العقار لا ينافي فيه الغصب لاستيانه عند ارج  
والحسن وكذا اذا قال غصبته مائة كرخطة في بيت لزوم الخطة دون البيت في قولها وقال محمد يلزم  
البيت والخطة لان العقار يضمن بالغصب عنده **قوله** وان قال غصبته ثوباً في منديل لزمناه  
جميعاً لانه جعل المنديل ظرفاً له وهو لا يوصل الى اخذ الثوب الا بالايقاع في المنديل **قوله**  
وان قاله على ثوب في ثوب لزمناه جميعاً لانه ظرف له وهذا اذا قال غصبته اما اذا لم يذكر  
الغصب لم يلزم الاثوب واحد وان قاله على درهم لم يلزم الا درهم واحد لانه لا يكون  
ظرفاً له **قوله** وان قال له على ثوب في عشرة اثواب لم يلزمه عندنا في سائر الاثواب واحد لان عشرة  
اثواب لا يكون ظرفاً للثوب واحد في العادة كالوقال فغصبته ثوباً في درهم **قوله** وقال محمد يلزمه  
احد عشر ثوباً لانه قد تلف الثوب النفيس في عشرة اثواب الا ان ابا يوسف يقول  
ان حرف في قد يستعمل في البين والوسط قال الله تعالى فارحلي في عبادي اي بني عبادي  
فوقع الشك والاصل براءة الذمم **قوله** ومن اقرب بغصب ثوب وجاء ثوب  
معيب فالقول قوله مع الممين لان الغصب لا يختص بالتسليم **قوله** وكذلك  
لو قرئ راحم وقال هو زبوف فانه يصدق وصل او فصل وهذا اذا قرأها  
غصب ولم ينسب ذلك الى ثمن بيع ولا قرض وقيل ان وصل صدق وان فصل  
لم يصدق اما اذا نسب ذلك الى ثمن بيع او قرض لم يصدق ان وصل او فصل عند  
اي حنيقة لان اطلاق عقد البيع يقتضي صحة الثمن وكونها في قاييب فيها  
فقد ادعى رضي البائع بالعيب فلا يصدق وعندها ان وصل صدق وان فصل  
لم يصدق **قوله** وان قال له على خمسة في خمسة يريد الضرب والحساب لزم خمسة

واحد لان

واحدة لان الضرب لا يكثر الايمان ولا الضرب لا يفتح الايمان له مساحة وقال زفر والحسن  
يلزم خمسة وعشرون **قوله** فان اردت خمسة مع خمسة لزم عشرة لان اللفظ  
يكتمله **قوله** وان قال له على درهم الى عشرة لزمه تسعة عندنا في يلزمه الا ابتداء وما بعده  
وتسقط الغاية **قوله** وقال ابو يوسف وتم يلزمه العشرة كلها فيدخل الابتداء والغاية وقال  
زفر يلزمه ثمانية ولا يدخل الغايتان وكذا اذا قال ما بي درهم الى عشرة ولو قال ما بي هذين  
الحايطين فالحايطان لا يدخلان في الاقرار اجماعاً وكذا اذا وضع بي يد به عشرة دراهم رتبة  
وقال لفلان على ما بي هذا الدرهم لا هذا الدرهم واشارة الى الدرهم من الجانبين فليقر له  
ثمانية اجماعاً وعلى هذا الخلاف اذا قال لامرأته انت طالق ما بي واحدة لثلاث او من واحدة  
لثلاث يقع طلقان عندنا في وقال ابو يوسف ومثلث وان قال من واحدة يقع واحدة  
عندهم على الاصح ولو قال له على من درهم الا عشرة دنائير او من دينار الا عشرة دراهم فابو  
يحيى جعل الحر الذي يدخل من احدهما ويقول عليه اربعة دنائير وخمسة دراهم وعندهما يلزمه  
خمس دنائير وخمسة دراهم وقال زفر يلزمه من كل جنس اربعة ولو قال من عشرة دراهم  
الى عشرة دنائير يلزمه عشرة دراهم وتسعة دنائير وكذا اذا قال من عشرة دنائير الى عشرة  
دراهم وعندهما يلزمه كله ولو قال له على كرى حنطة وشعير فعليه من كل واحد منهما كرت  
ولو قال لفلان وفلان على مائة درهم كانت بينهما على السوى كذا في الكرى ولو قال له  
على ما بي مائة الى مائتين فعندنا في عليه مائة وتسعون لان من اصله الغاية لا تدخل  
واذا جعل الغاية جملة اسقط منها العدد الذي تكمل به الجملة ومعلوم ان المائة تتركب  
من العشرات فسقطت العشرة التي تكمل بها المائة وعندهما يلزمه المائتان **قوله** وان قال  
له على الفيس من ثمن عبد اشتريت منه ولم اقبضه فان ذكر بعد ابعينه قيل للمنفذ ان



بموجب ما ذكره في كتابنا من ان العبد اذا اقر بدينه لم يلزمه الا ان يقر بدينه في نفسه لا في غيره

فلم العبد وخذ الالف والافلا شيء يقبضه لم يلزمه الالف وان قال المقر العبد عبدك  
ما يعتكه وانا بعثت غيره فالما لا يلزم للمقر لافراه به عند سلامة العبد وقد سلم له  
وان قال العبد عبدى ما يعتكه لا يلزم المقر شيء لانه ما اقر بالمال الا عوضا عن العبد  
فلا يلزم بدونه **قوله** وان قال من شيء عبد لم يعينه الا انه لم يقبضه لزمه الالف في قول **ابن**  
ولا يصدق في قوله ما قبضت وصل او فصل لانه رجوع فانه اقر بوجوب المال لانه قال على  
وانكاره القبض في غير المعنى ينال في الوجوب اصلا وقال ابو سوسوم ان وصل صدق  
ولا يلزمه شيء وان فصل لم يصدق اذا انكر المقر ان يكون من شيء مبيع **قوله** وان قال له  
على الف درهم من شيء خمر او خنزير لزمه الالف ولم يقبل نفسه لانه قوله على الف درهم  
يقضي ثبوته في ذمته وقوله من شيء خمر رجوع عن ما اقر به لان شيء الخمر والخنزير لا يلزمه  
وفي الهداية لم يقبل تفسيره عند رجوع وصل او فصل لانه رجوع وعندهما اذا وصل لم يلزمه  
شيء ولو قال فلان على الف او على هذا الحائط لزمه الالف عند رجوع لان حرف الشك  
لا يستعمل في هذا الموضع لان احدا لا يدخله الشك في ذلك فيلغوا ذكر الحائط وقال ابو سوسوم  
لا يلزمه شيء ولو قال هذا العبد عندي ودبعت فلان ثم قال هو عندي ودبعت فلان  
آخر فهو الاول دون الثاني عند رجوع ولا يضمن الثاني شيئا لان اقراره للثاني حصل  
في ملك الغير وقال ابو سوسوم هو الاول ويضمن الثاني قيمته ولو قال ما اكر على اكثر من مائة ولا اقل  
لا يكون افراد اوصار كانه قال ما اكر على لا قليل ولا كثير ولو قال اقرت بك وانا صبي مائة درهم  
فقال بل اقرت لي وانت بالغ فالقول قوله المقرع يمينه ولا شيء له عليه ولا اذا قال اقرت  
لك وانا نائم فهو كذلك وان قال اقرت وانا ذاهب العقل من جنون او برسام فان كان  
يعرف ان ذلك قد اصابه كان القول قوله وان يعرف ذلك لزمه لان الاصل سلامته وان قال

اخذت منك

اخذت منك القان وانا صبي او مجنون كان ضامنا لان فعلها ما يصح **قوله** وان قال له  
على الف من شيء منع وهو زبوف وقال المقر جبار لزمه الجبار في قول **ابن** وقال ابو سوسوم  
ان قال ذلك موصولا بصدق وان قاله منفصلا لا يصدق وعلى هذا الخلاف اذا قال  
ستوفى امر صا من وكذلك اذا قال اقرضني القائم قال هي زبوف او بغيره ولو لم يذكر المناع  
فقال على الف درهم زبوف ولم يذكر البيع والقرض قيل يصدق اجمالا لان اسم الدراهم  
يتناولها وقيل لا يصدق لان مطلق الاقرار ينصرف الى العفو لا الى الاستهلاك المحرم  
وان قال غصبته القان او اودعني القائم قال هي زبوف او بغيره صدق وصل او فصل  
لان الانسان قد يغصب ما يجد ويودع ما يملك فلا مقتضى له في الجبار ولا تعامل فيصنع  
وان فصل وعني ان يوسع لا يصدق فيه منفصلا اعتبارا بالقرض ولو قال ستوفى امر صا  
بعد ما اقر بالغصب والوديعة وصل صدق وان فصل لم يصدق وان قال في هذا كله  
الفا لا انها تنقضي كذا لم يصدق الا اذا وصل واما اذا فصل لا يصدق لان هذا استثناء للقرار  
والاستثناء لا يصح منفصلا بخلاف الزيادة لانها وصف فان كان الفصل ضرورة انقطاع  
الكلام فهو اصل لعدم المكان الاحتراز عنه ومن قال لاخر اخذت منك القان ودبعت  
فربككت فقال لاخر اخذتها غصب فهو ضامى وان قال اعطينيها ودبعت فقال غصبتهما  
لم يضمن والفرق ان في الاول اقر بسبب الضمان وهو الاخذ ثم ادعى ما يبريه وهو الاذن  
والاخر ينكر فيكون القول قول المنكر مع يمينه وفي الثاني اضاف الفعل الى غيره وذلك  
اي دعى عليه بسبب الضمان وهو الغصب فكان القول المنكر مع اليمين واليقضي في هذا  
كالأخذ والدفع كالا عطاء كذا في الهداية **قوله** ومن اقر لغيره بخاتم فله الخلفه والنقص  
لان اسم الخاتم يشمل الكل وكذا لو استثنى الغصب فقال الخاتم له والنقص في كل ما يجمع له **قوله**



وان اقر له بسيف فله النص والحمل للحسن والغدر وذلك ان الاسم ينطوي على الحمل  
**قوله** ومي اقر بحجارة فله العبدان والكسوف والحجارة الخيمة صغيرة **قوله** وان قال اقر فلانة  
 على الف درهم وان قال اوصي بها فلان او مات ابو فوتره فالقرار صحيح لانه اقرب بسبب  
 بصلح لثبوت الملك له وصورته ان يقول ما في بطن فلانة على الف من جهت ميراث  
 ورثه من ابيه استهلكها وفي الوصية يقول اوصي بها فلان غير ابيه فاستهلكها  
 وصار ذلك ديني للحسين او كان ذلك دين ابيه مات او انتقل اليه فان جاءت بولدي  
 حيين فهو بينهما نصفان فالوصية ذكرهم فيه سواء وفي الميراث يكون بينهم للذكر مثل  
 حظ الانثيين وان قال اقر باعني او اقرضني لا يلزم شيء لانه مستحيل ثم اذا جاءت به لاقتل  
 من سنة اشهر من وقت اقرار لزومه ذلك وفي الوصية من وقت موت الموصي والآفلان  
 وقال الطحاوي في وقت الوصية ويعتبر في حمل الدابة ستة اشهر كما في حمل الجارية وان جاء به  
 ميتا فالمل للوصية بقسمي ورثته **قوله** وان اقر له لا يصح وهذا عند ابو يوسف وقام  
 بصح ويحمل على انه اوصى به رجل او مات مورثه والابها ان يقول حمل فلانة على الف درهم ونزير  
 عليه **قوله** وان اقر بحمل جارية او حمل شاة لرجل صح اقراره ولزومه لانه ليس فيه اثر  
 من الجهرانه والقرار بالمجهول يصح وهذا اذا علم وجوده في البطن وكذا الوصية للحمل والحمل  
 جائز اذا علم وجوده في البطن وقت الوصية وذلك بان يولد لاقبل من سنة اشهر من وقت  
 الموصي وذكره الطحاوي ان المدة تعتبر من وقت الوصية وان ولد ستة اشهر فصاعدا  
 بعد الموت فالوصية باطالة يجوز ان يكون حدوث بعدها اذا كانت الجارية في العدة  
 حينئذ لاجل ثبوت النسب يعتبر في سنتين وكذا في جواز الوصية يعتبر في سنتين قال  
 الجندی الوصية بالحمل جائزة اذا لم يكن من المولى وكذا بان في بطنه اذا علم وجوده في البطن

واقراره

واقل مدة حمل الدواب سوى الشاة ستة اشهر واقل مدة حمل الشاة اربعة اشهر **قوله**  
 واذا اقر الرجل في مرض موته بدين عليه ديون لزمته في صحته وديونه لزمته في مرضه  
 باسباب معلومة فدين الصحة والدين المعروف باسباب مقدم لانه لزمته في ثبوت  
 المعروف باسباب اذ المعاني لا من دله مثل بدل مال يملكه او استهلكه وعلم وجوبه بغير اقراره  
 او تزوج امرأة بغير مثلها وهذا الدين مثل دين الصحة لا يقدم احدهما على الاخر وليس للربيعي  
 ان يقضي بعض غرماه دون بعض لان حقهم تعلو بالمال على وجه واحد فلا يفر بعضهم با لقضاء  
 دون بعض كما بعد موته ولان في اتيار البعض ابطال حق الباقيين وغرما الصحة والمرضى في ذلك  
 سواء الا اذا قضى ما استقر منه في مرضه او بعد شئ اشترى في مرضه وقد علم بالبينة **قوله** ودين  
 لزمته باسباب معلومة مثل ثلث الادوية والنفقة وغير ذلك وقد لزمته بالبينة دون  
 الاقرار فلهذا الديون وديون الصحة سواء **قوله** فاذا قضيت يعني الديون المقدمة  
 وفضل شئ يصره الى ما اقر به في حال المرض **قوله** وان لم يكن عليه ديون لزمته في صحته  
 جاز اقراره وان اقر على جميع ماله وهو مقدم على الميراث والوصية الا انه لا يقدم على  
 دين الصحة ثم اختلفوا في حد المرضي قال بعضهم هو ان لا يقدر صاحبه ان يقوم الا ان يقدر  
 انسان وقيل ان يكون صاحب فراش وان كان يقوم بنفسه وقيل هو ان لا يقدر  
 على المشي الا ان يراه يبي اشني وقال ابو الليث هو ان لا يقدر ان يصلي قائما وهذا حسب  
 وبه ناخذ وفي الجندی هو ان لا يطيق القيام الى حاجته ويجوز له الصلوة قاعدا ويخاف  
 عليه الموت فهذا هو المرضي بالخوف الذي يكون نبرعات صاحبه من الثلث وقال بعضهم  
 المرضي بالخوف كالطاعون والقولنج وذات الجنب والرعاف الدائم والحما والطبقة  
 والاسهال المنوار وقيام الدم والسيل في انتهايه وغيره بالخوف كالجرب ووجع الفرس والربد

جاز اقراره وكان القدر الذي لم يقر به من مرضه  
 قال الجندی من اقر بدين في مرضه



والعرف المدينى واشباه ذلك والمرأة اذا اخذها الطلق فافعلته في تلك الحال يعتبر من الثلث  
فان سلت منه جاز ما فعلته من ذلك كله **قوله** وافرار المريض لوارثه باطل الا ان يصدق بقية  
الورثة وكذا هبته له ووصيته له لا يجوز الا ان يجيز بقية الورثة وهذا اذا اتصل المرض  
بالموت فانه يبطل بالموت لقوله عليه السلام لا وصية لوارث ولا اقرار له بالدين كذا في الهداية  
ويعتبر بكونه وارثا عند الاقرار لا عند الموت وفي الوصية عكسه ولو اقر لامرأته في مرضه  
بهر مثلها او اقل صدق ولا يصدق في الزيادة على مهر المثل ولو اقر لوارثه ودعيه مستهلكه جاز  
وصورته ان يقول كانت عندي ودعيه لهذا الوارث فاستهلكتها ولو وهب لوارثه  
عبدا فاعتقه الوارث ثم مات الواهب ضمن الوارث قيمته يكون ميراثا ولا يجوز بيع  
المريض على الوارث اطلاقا عند اجماع ولو كان بالكثر من قيمته حتى يجيزه سائر الورثة وليس  
عليه دين وعندهما يجوز اذا كان بشئ المثل وان حابا فيه لا يجوز وان قلت المحاباة وتجيز  
المشترى وان اقر المريض لاجنبي جاز وان احاط باله كذا في الهداية ولو قال المريض قد كنت  
ارأت فلانا من الدين الذي عليه في صحتي لم يجز لانه لا يملك البراءة في الحال فاذا اسندها  
الى زمان متقدم ولا يعلم ذلك الا بقوله حكما بوجودها في الحال فكانت من الثلث واعلم  
ان تبرعات المريض تعتبر من الثلث كالهبة والعق والتدبير والمحاباة بالاعتبار فيه  
والابراء من الديون واشباه ذلك **قوله** ومن اقر لاجنبي في مرضه ثم قال هو اني نيت نسبة  
وبطل اقراره لانه اذا نيت نسبة بطل اقراره لان اقرار المريض لوارثه باطل **قوله** ومن اقر  
لاجنبي ثم تزوجها لم يبطل اقراره لهما والفرق بين هذه وبين المسئلة قبلها ان دعوى  
النسب يستدلى وقت العلوق فثبت ان اقراره لا يبيح فلا يصح ولا كذلك الزوجة لانها  
تقتصر على زمان التزوج ففي اقراره لاجنبي يعني ان التزوج وان التزمت بالعقد وهو متأخر

في حق المريض

عن الاقرار فلا ينعى صحته **قوله** ومن طلق زوجته ثلاثا في مرضه ثم اقر لها بدس فأت فلها  
الاقل من الدين ومن ميراثها منه لانها لم تنهها في ذلك يجوز ان يكون بوصلا بالطلاق التصحيح  
الاقرار لها زيادة على ميراثها ولا تهم في اقل الامرين فقطع الاقل من الامرين لتزول التهمة وهذا  
اذا اطلقها برضاها مثل ان ناله الطلاق في مرضه واما اذا اطلقها بغير رضاها فانها تنجى  
الميراث بالغلام بالغ والافرار والوصية باطل وان كانت من لا ترث بان كانت ذمية صح اقراره  
لها من جميع المال ووصيته من الثلث كذا في النبايع **قوله** ومن اقر بغلام يولد مثله لمثله  
وليس له نسب معروف انه ابنه وصدقه الغلام ثبت نسبه وان كان مريضا وبشارك  
الورثة في الميراث لان اقراره بالنسوة معنى الزمة بنفسه ولم يحمله على غيره فلزمه وقوله صدقة  
الغلام هذا اذا كان يعبر عن نفسه وكان عاقلا اما الصغير فلا يحتاج الى تصديقه  
وسواء صدقه في حياة المرفوع بعد موته ثم المقر ان كان امرأة لا بد ان يكون سنها اكبر منه  
بنسبة سنين ونصف وان كان رجلا فلا بد ان يكون سنه اكبر منه باثني عشرة سنة  
ونصف وقوله وليس له نسب معروف لان من له نسب معروف قد تعلق به من حوثلت نسبة  
منه فلا يملك بعسله عنه ونحو ان يولد مثله لمثله كيلا يكون مكذبا في الظاهر ولوان الغلام  
انما صدقه بعدموته صح تصديقه وثبت نسبه منه لان النسب لا يبطل بالموت  
وكذا لو اقر بزوجته ثم مات فصدقه بعدموته جاز لان حقوق النكاح باقية بعد الموت  
وهي العدة ولو كانت هي المقررة بالزوج ثم ماتت فصدقها بعدموتها لم يصح تصديقه عند  
الموت لان النكاح زال بالموت وزالت احكامه فلم يجز تصديقه وقال ابو يوسف ومحمد  
يصح تصديقه لان الميراث ثابت وهو من احكام النكاح ولو كان في يد عبد صغير  
لا يعبر عن نفسه فلا يبيح له نسب معروف فانه يصدق واذا كان العبد يعبر



عن نفسه ومثله بولد مثله ثبت النسب ايضا من المولي ويعتق وان كان له نسب معروف  
لا يثبت النسب ويعتق وان اقر المولي انه ابو العبد فقال هذا بولد مثله بولد مثله  
وليس للمولي نسب معروف فان هنا يحتاج الى تصديق العبد ان صدقة ثبت النسب  
ويعتق العبد وان لم يصدق لا يثبت النسب ويعتق العبد بخلاف ما اذا ادعى المولي  
انه ابنه فان هناك لا يحتاج الى تصديق العبد والفرق انما ادعى ان العبد ابنه فقد ادعى ما فيه  
لنفسه ولا منازع له فيصدق واما ما اذا ادعى الابوة فانه يحمل النسب على الغير فلم يصدق  
لا يقبل **قوله** ويجوز اقرار الرجل بالدي والولد والزوجة والمولي لانه ليس فيه تحمل النسب على الغير  
ويعتبر تصديق كل واحد منهم بذلك وان كان الولد لا يولد مثله لمثله لا يصح دعواه سواء  
صدقة الابي او لم يصدق اقاما البينة او لم يتم الاستحالة ذلك **قوله** ويقبل اقرار المرأة بالولي  
والزوج والمولي لان ذلك معنى يلزم نفسها ولا تحمله غيرها **قوله** ولا يقبل اقرارها بالولد لان  
يصدقها الزوج او يشهد بولدتها قابلية يريد به اذا كانت مريضة او في عدة من زوج  
اما اذا لم يعرف لها زوج ثبت نسبه منها وانما لم يقبل اقرارها بالولد لانه لا تحمله غيرها  
فلا تصدق فان صدقها الزوج قبل اقرارها وكذا اذا شهدت بولدتها قابلية لان  
الولادة تثبت بشهادة امرأة واحدة عندنا واذا ثبتت الولادة منها ثبت النسب  
فالخاص ان يجوز اقرار المرأة بثلاثة الزوج والمولي والاب لا يغني فظهر بهذا ان قوله  
بالولي وقع سهوا لا يقع التناقض لانه لو صح الاقرار بالام وذلك يتوقف على تصديقها  
فيكون تصديقها بمنزلة اقرارها بالولد وقد ذكر بعد هذا ان اقرار المرأة بالولد لا يقبل  
ويصح على الرواية التي يقول انها تصدق في حق نفسها كما اذا لم يكن لها زوج ويكون كالولد الزنا  
فيثبت نسبه من امه فلا اشكال في ولادته على الولد اثنان واقام كل واحد البينة انه ابنه

كان ابنه فان مات الولد لا يرث الابوان من الامير اقل واحد وهو السدس اذا كان الولد  
خلف اولاد او اذ مات احد الابوين ورث الاب الباقي السدس كاملا وان ادعى ثلاثة ولدا  
قال ابو يوسف لا يثبت النسب من ثلاثة وقال محمد يثبت من ثلاثة ولا يثبت من اكثر من ذلك  
وروي الحسن عن ابي جابر انه يثبت من خمسة ولا يثبت من اكثر من ذلك وان ادعى امرأتان فاقامت  
كل واحدة منهما البينة فهو ابنهما جميعا عند ابي جابر وكذا يثبت من خمس عند ابي جابر اثبت من خمسة رجال  
وقال ابو يوسف ومحمد لا يقضي به من امرأتين ولا يكون من واحدة منهما الا يستحيل ان تلد امرأتان  
ابنا واحدا وان تنازع رجلان وامرأتان يقضي به بينهما عند ابي جابر وعندهما يقضي به للرجل ولا  
يقضي به للمرأتين وان تنازع فيه رجلان وامرأتان يقضي به بين الرجلين والمرأتين وقال ابو جابر  
وقم يقضي به بين الرجلين واذا زنا الرجل بامرأة فجاءت بولد فادعاه الزنا لم يثبت نسبه  
منه واما الام فالنسب بالولادة **قوله** ومن اقر بنسب من غير الولدي والولد مثل الاخ والعم  
لم يقبل اقراره في النسب لان فيه حمل النسب على الغير **قوله** فان كان له وارث معروف قريب  
او بعيد فهو ولي باليراث من المقله لانها ثبت نسبه لا يراحم الوارث المعروف  
وعلى هذا لو كان له عم او خالة فهو ولي منه **قوله** فان لم يكن له وارث يستحق المقله  
ميراثه لان له ولاية التصرف في ماله عند عدم الوارث الا ترى ان له ان يوصي بجميعه  
فيستحق جميع المال وان لم يثبت نسبه وليس هذه وصيته حقيقة خزان من اقر  
في مرضه باخ ثم اوصى لآخر بجميع ماله كان للموصي له ثلث المار ولو كان الاول وصية  
لا يترك انصافين قال في النابيع ومن اقر باخ او خال او عم وليس له وارث ثم رجع  
عن اقراره وقال ليس بيني وبينك قرابة صح رجوعه ويكون ماله لبيت المار **قوله** ومن مات  
ابوه فاقرباؤه لم يثبت نسب اخيه ويشاركه في الميراث لان اقاربه يقضي شيئا من حمل



النسب على الغير ولا ولايته عليه حتى لا يرجع عليه بالثمن ولكنه يقبل في حق العتق  
وقال الخبيث ثبت نسبه ويشترك في الميراث ومن فوايد قوله ويشترك إذا أقر الابن المعروف  
بأخ له أخذ نصف ما في يده وإذا أقر باخت أخذت ثلث ما في يده وإن أقر بجنه وسواها لم يثبت  
أخذت سدس ما في يده وإن أقر بزوجته لا يثبت أخذت ثمن ما في يده فهذا معنى قوله  
ويشارك في الميراث قال الحنفية رجل مات وترك اثني عشر ألفا مال بينهما نصفان وإن قال أحدهما  
لا امرأة هذه امرأة له أن صدقة الآخر جاز ويكون لها الثمن والباقي بينهما وهو منكر عليهما  
فاضرب اثنين في ثمانية يكون عشرة للمرأة سهمان ولهما أربعة عشر وإن كذب  
الابن الآخر احتجت إلى قسمين فسمه ظاهرة وهو أن يقسم المال بينهما نصفين فاحصل  
للمرأة على ثلثة المرأة اثنان وللأب سبعة لأن في زعم المقر أن المال بينهما وبين المرأة  
على ستة عشر إلا أن المنكوظ لم حيث أخذ النصف فاما فيكون الباقي بين المقر والمرأة  
على مقادير سهامها فيها يعني أن للمرأة سهمين وله سبعة فاما صار هذا النصف  
على ثلثة صار الكل ثمانية عشر تسعة للذكر وسهمان للمرأة وسبعة للمقر لأن قوله  
على نفسه فيكون في نصيبه **كتاب الجارة** الجارة عقد على المنافع بعوض  
مالي يتجدد انعقاده بحسب حدوث المنافع ساعة فساعة وكان القياس فيها  
أن لا يجوز لأمرها عقد على ما لم يجلو وعلى ما ليس في ملك الإنسان وإن أجبرت لقوله  
عليه السلام أعط الجارية قبل أن يحف عرقه وقال عليه السلام ثلاثة أنا خصمهم  
يوم القيمة ومن كنت خصمه خصمته رجل أعطاني ثم غدر أي أعطاني الذمام ورجل  
باع حرا أو أكل ثمنه ورجل استاجر أجيرا فاستوفى منه عمله ولم يوفه أجره قال رحمه الله  
الجارة عقد على المنافع بعوض حتى لو جاز بينه وبين نسليم المنافع حائل أو منعه

مانع أو أنه دمت الدار لم يلزمه العوض لأن المنافع لا تحصل له فدل على أنها معقودة  
على المنفعة بخلاف النكاح فإنه عقد على الاستباحة حتى لو تزوج امرأة فامهر لازم له  
وإن حال بينه وبين تسليمها حائل أو مات عقيب العقد ثم التملكيات نوعان  
تملك عين وتملك منفعة فتملك العين نوعان بعوض كالبيع وبغير عوض  
كالهبة وتملك المنفعة نوعان أيضا بعوض كالأجارة وبغير عوض كالعارية والوصية  
بالمنافع **قوله** ولا يصح حتى تكون المنافع معلومة والأجرة معلومة لأن الجرمالة في العقود  
عليه وبذلك يفرض المئزرعة كجرمالة الثمن والبيع ثم الجارة إذا كانت دراهم شرط في بيان  
القدر ويقع على نقد البلد فإن كانت النقود مختلفة للمالية فسدت الجارة وفي البيع  
يقع على الغالب منها وإن اختلفت الغلبة فسدت الجارة إلا أن يبين أحدهما وإن  
كانت كيليا أو وزنيا أو عددًا منقارا بالشرط في بيان القدر والصفة وإن كانت  
لحله مونه يشترط فيه بيان موضع الألف عند المخرج وعندهما لا يشترط ويسلم عند الأرض  
المستأجرة ولا يحتاج إلى بيان الأجل وإن بين الأجل صار مؤجلا كالثمن في البيع وإن كانت  
عروضا أو ثوبا بالشرط فيها بيان القدر والصفة والأجل لأنها لا تثبت في الذمة إلا سلبا  
فبراغي فيها شرط السلم وإن كانت من العبد والجواري وسائر الجوان ولا بد فيها من أن يكون  
معينة مشاء اليها وإن كانت منفعة فعلى وجهين إن كانت من خلاف الجنس كالسكنى والكرب  
أو الزرع بالبس وخوذة كذا من استأجر دار الخدمه عند حال وأما إذا قبلت بجنسها  
كما إذا استأجر دار السكنى دار أخرى أو كربوب دابة أخرى أو زراعة أرض زراعة  
أرض أخرى فالجارة فاسدة لأن الجنس بانفراده محرم النساء كذا في البيع وقال الشافعي  
يجوز أجارة المنافع بالمنافع سواء كانت بجنسها أو بخلاف جنسها ولو استأجر عبد الخدمه



شهر الجحمة آمنه فهو فاسد عندنا لما بينا ان النساء لا يجوز في الجنس فان احدهما لم يجز  
 الآخر وقال محمد بن حبيب اجرة المثل وهو الظاهر وعن ابى يوسف لا اجرة عليه ولو كان عبد  
 بين اثنين فاجر احدهما نصيبه من صاحبه يخط معه شهرًا على ان يصير نصيبه  
 معه في الشهر الداخل لم يجز من جهة ان النصيب في العبد الواحد يتفقان في الصفة  
 وانما يجوز في العبد في المختلفين اذا كان ذلك في عبد واحد كذا في الكرخي **قوله** وما جاز ان يكون  
 ثلثا في البيع جاز ان يكون اجرة كالحق في الاجارة لان الاجرة ثلث النفعة فيعتبر ثلث  
 البيع وما يصلح ثلثا في البيع يجوز ان يكون اجرة كالحق في ثلثين ان هذا غير متعلق  
 وكذا استيجار الفيل بطعامها وكسوتها يجوز عندنا ان يستحسانا وان لم تجز ذلك ثلثا  
 في البيع **قوله** والمنافع تارة تصير معلومة بالمدى كاستيجار الدور للسكنى والارضين  
 للزراعة فيصح العقد على مدة معلومة لان منافع الدور والارض لا تكون معلومة الا  
 بتقدير المدة لان المدة اذا لم تكن معلومة اختلف المتعاقدان فيها فيقول احدهما شهر  
 ويقول الاخر اكثر فيقع التنازع **قوله** اي مدته كانت يعني طال او قصرت لكونها معلومة  
 وهذا اذا كانت الارض موقوفة استاجرها من المتولي الى طويل المدة فانه ينظر ان كان السعر  
 بحاله لم يزد ولم ينقص فانه يجوز وان غلا اجرتها فانه يفسخ ذلك ويجرد العقد ثانيا  
 وفيما مضى من المدة يجب بقدره من المسمى وان كانت الارض بحال لا يمكن فتحها بان كانت  
 مزروعة فانها الى وقت الزيادة الى تمام السنة يجب اجرتها وانما اذا انقضت اجرتها  
 اي رخصت فان الاجارة لا تفسخ لان المستاجر قد رضى بذلك وفي الهداية الاجارة  
 في الاوفاف لا يجوز اكثر من ثلث سنين هو المختار في الاستدعي المستاجر ملكا فان  
 اجر الوقف باجر المثل ولم يزد الرغبة ولا على السعر لم تفسخ الاجارة اما اذا ازدادت

الزغب وغلا السعر فسخت وتجدد العقد بالزيادة ويؤخذ فيما مضى بقدر المسمى وعلى  
 هذا الرض التقييم ثم المعنى بالزيادة عند الكل اما اذا زاد واحد في اجرة فامضارة فلا يعتبر  
 ذلك وكذا الحكم في الحوائث الموقوفة **قوله** وتارة تصير معلومة بالتسمية كمن  
 استاجر رجلا على صبغ ثوب او خياطة او استاجر دابة ليحمل عليها مقدار معلوما  
 الى موضع معلوم او يركبها مسافة سماها لانه اذا بين الثوب انه من القطن او الكتان  
 او الصوف او الحرير ويبى لون الصبغ وقدره وجنس الخياطة انما فارسية او رومية  
 وبين القصارة ان يراع النشاء او دونه وبين القدر المحمول على الدابة وجنسه والمسافة  
 صارت النفعة معلومة فصحت العقد ولو استاجر دابة ليشبع عليها رجلا او يتلقاه  
 فهو فاسد الا ان يسمى موضع معلوما لان التشبع يختلف بالقرب والبعد ولو استاجر  
 دابة الى الكوفة فله ان يبلغ عليها منزله استحسانا والقياس ان ينقضي الاجارة ببلوغه  
 الى اداء الكوفة وعلف الدابة المستجرة وسقيها على الموجر لانها ملكه فان علفها  
 المستاجر بغير اذنه فهو منطوع لا يرجع به على الموجر فان شرط علفها على المستاجر لم يجز  
 العقد لان قدر ذلك مجرول والبذل المجرول لا يجوز العقد به وكذا اذا آجر دابة بعلفها  
 لم تجز لجرها الى الاجرة ومن شرطها ان يكون وكذا اذا استاجر عبدا او امته للخدمة  
 او للطبخ فنقصه على المالك لما ذكرنا **قوله** وتارة تصير معلومة بالتعيين والاشارة  
 ولكن استاجر رجلا لينقل له هذا الطعام الى موضع معلوم قال الكرخي وما لم يخط المنع  
 من رأسه لا يجب له الاجرة لان الخط من تمام العمل قال الخجندی اذا استاجر دارا  
 شهرا فان كان العقد حصل في غرة الشهر يقع على الهلال فاذا انسخ انقضت المدة وان  
 كان حصل في بعض الشهر يقع على ثلثي يومه وان استاجر سنة ان وقع في غرة الشهر يقع



على اثنا عشر شهرا بالاهلة اتفاقا وان وقع في بعض الشهور وقع في غيره **قوله** على تلك السنة  
كلها بالايام ثلثمائة وستين يوما عند الحرج وعند غيرها احد عشر شهرا بالاهلة والشهر  
الواحد بالايام بحسب ما بقي من اول الشهر في كل في اخر الشهر ولو استأجر اثورا  
للحرج فلا بد من تقديرها بالعلبان يستأجره ليحرق له ارضا معلومة بعينها  
او بقدرها بالمد فان استأجره ليحرق له يوما او يومين او شهرا او شهرا بعضه مع هذا  
معرفة الارض لانها تختلف بالصلابة والرخاوة مسألة تختلف المشايخ في اجرة العون  
الذي يبعثه القاضى مع المدعى الى خصمه قال بعضهم يجب في بيت المار وقال بعضهم على المتد  
وكذا السارق اذا قطعت يده فاجرة الفاعل وثمن الدهن الذي يحسم به العروق على السارق  
لانه يقدم منه سبب وجوبها وهو السرقة **قوله** ويجوز استئجار الدور والحوانيت  
للسكنى وان لم يكن ما يعمل فيها والحوانيت هي الدكاكين وذكر لان العمل المتعارف فيها  
كسكنى فيصرف اليه وهو لا يتفاوت اذ لم يكن فيه ما يوهى البناء فصارت النافع معلومة  
فلا يحتاج الى تسمية نوعها **قوله** وله ان يعمل فيها كل شئ الا الحداد والقصار والطحان  
لان ذلك يوهى البناء فلا يدخل تحت العقد الا ان يشترطه فان رضى به صاحب الدار  
جاز يعني بالطحان الرحا والماء ورحا الثور لا رحا اليد وقال بعضهم يمنع من العمل وقيل ان كان  
رحا اليد نضر بالناس منع والا فلا وبهذا كان يعني الحلو اما كسر الحطب فلا يمنع من المعتاد منه  
وقيل يمنع من كذا في الفوائد وله ان يسكن الدار بنفسه ويسكن غيره قال الخجندى اذا استأجر  
دار البس له ان يوجرها حتى يقبضها فان قبضها ثم أجرها فانه يجوز اذا أجرها مثل ما استأجرها  
جاز الا انه اذا كانت الاجرة الثانية من جنس الاولى لا تطيب له الزيادة ويصدق بها  
وان كانت من خلاف جنسها طابت له الزيادة فان كان زاد في الدار شيئا كالوحفر فيها بئر

اوطينها

اوطينها او اصلح ابوابها او شيئا من جدرانها طابت له الزيادة واما اللبس فانه لا يكون  
زيادة وله ان يوجرها من شاء الا الحداد والقصار والطحان وما اشبه ذلك مما يفسد البناء  
واعلم انه لا يخلو اما ان يستأجر منقول او غير منقول فان استأجر له منقول استأجر له بوجه  
قبل قبضه كما في البيع وان كان غير منقول واراد ان يوجر قبل القبض فانه يجوز عند اختلاف  
لمحمد كالاختلاف في البيع وقبل الاجارة بالاتفاق بخلاف البيع وقد تقدم ذلك  
في باب المراجعة واذا أجر المستأجر الدار والارض مع أجره ان كان قبل القبض  
لم يجز اجماعا وكذا بعد القبض عندنا خلافا للشافعي ثم ان كان لا يصح هل يكون ذلك  
نقصا للعقد الاول فيه اختلاف المشايخ والاصح ان العقد يفسخ **قوله** ويجوز  
استئجار الارضين للزراعة وللستاير الشرب والطريق لان الاجارة عقد لا انتفاع  
ولا انتفاع الا بالشرب والسلوك اليها فصار ذلك من مقتضاها ولا يدخل في البيع  
الا بذكر الحقوق والمرافق لان المقصود منه ملك الرقبة لا الانتفاع في الحال ولا باس  
في استئجار الارض للزراعة قبل ربتها اذا كانت معتادة للزراعة في مثل هذه المدة التي عقدت  
الاجارة عليها وان جاء من الماء ما يزرع به بعضها فالستاير بالخيار ان شاء نقض الاجارة  
وان شاء لم ينقضها وكان عليه من الاجر حساب ما روى من كذا في الخجندى **قوله** ولا يجوز  
العقد حتى يبني ما يزرع فيها او يقول على ان يزرع فيها ما شاء يعني ان لكل واحد من  
ان يفسخ العقد ما لم يزرعها اما لو زرعها ومضت الاجارة صحت ولزمه المسمى بخلاف  
سائر الاجارات الفاسدة وكذا لو استأجر دابة لم يوضع معلوم ولم يسم بالحمل عليها  
وحمل عليها حمل متعارف فابطل ذلك الموضع فان لم يسمي وان عطبت في الطريق فلا ضمان  
عليه وان اختصما قبل ان يحمل عليها شيئا انفسخت الاجارة لفساد العقد في الابتداء

التعاقبي







وانما ضمن نصف قيمتها ولم يعتبر الثقل لان الدابة قد يضرها حمل الركاب الخفيف ونجفت  
عليها ركوب الثقل لعله بالفروسية **قوله** وان استأجرها ليحمل عليهما مقدار الخنطة  
فحمل عليه اكثر منه فعطبت ضمن ما زاد الثقل لانها عطبت بما هو ماذون وغير ماذون  
والتسبب الثقل فانقسم عليهما الا اذا كان حذلا لان تطبيقه مثل تلك الدابة فيحتمل كل  
فيمتصا لعدم الاذن فيه اصلا لخروجه على عادة طاقة الدابة قال في شرحه ولا اجره عليه في قد  
الزيادة لانه استوفى منفعتها فيه من غير عقد وقوله الثقل هو بكر الناء ونحوه كيك القاف  
ولو استأجره دابة الى مكان فجاوزه ذلك المكان فانه يصير مخالفا وبالحرف صار ضمانا ثم اذا عاد  
وسلم الدابة الى صاحبه فانما يجب الاجرة للذهاب ولا يجب عليه شيء للرجوع اذا كان قد استأجرها  
ذاهبا وجائيا لانه لما جاوز المكان صار مخالفا فيجب عليه الضمان والاجرة والضمان لا يجتمعان  
عندنا قال في الهداية اذا استأجر دابة الى الحيوة فجاوز النار سبعة ثم ردها الى الحيوة فنفتت اي ملك  
فهو ضامن وكذا الفارسية ففيل تاويل هذه المسئلة اذا استأجرها ذاهبا لاجانيا لغيره  
العقد بالوصول الى الحيوة فلا يصير بالعود مردود الى يد المالك معناه اما اذا استأجرها  
جائيا يكون بمنزلة المودع اذا اختلف ثم عاد الى الوفاق فانه يرتفع منه الضمان وقيل الجواب  
ينجى على الاطلاق وهو الاصح ولو استأجر دابة الى مكان معلوم فلم يذهب بها وجلس في داره  
حتى مضت المدة فعطبت يجب عليه الضمان بحبسها ولا اجره عليه لانه حبسها في موضع  
غير ماذون فيه وكذا اذا استأجرها الى مكان معلوم فركبها في موضع اخر فانه يضمن اذا هلك  
وان كان اقرب منه لانه صار مخالفا ولا اجره عليه وان استأجرها الى مكان معلوم قد حبس  
في غير الطريق العام ان كان الناس يسلكونه لا يصير مخالفا وان سلك طريقا لا يسلكه  
الناس فانه يضمن اذا هلك واذا لم تهلك وبلغ الموضع المعلوم ثم رجع وسلم الدابة

في صاحبها

الى صاحبها وانما يجب عليه الاجر المستحق ولو استأجرها الى مكان معلوم لم يركبها فذهب  
بها ولم يركبها ولم يحمل عليها شيئا فانه يجب عليه الاجرة وكذا اذا استأجره اذ ليسكنها  
فلم يفتاحها ومضت المدة فانه يجب عليه الاجرة سواء سكنها او لم يسكنها الا اذا منع  
مانع من سلطان او غيره واذا عطبت الدابة المستأجرة او العبد المستأجر وسواء كانت  
العين المستأجرة في الاجارة الصحيحة او الفاسدة فانها امانة ولو استأجر دابة لم يركبها  
عربا فليس له ان يركبها الا عربا ولو استأجرها لم يركبها بسرج لم يركبها عربا وان استأجرها  
للمحمل لم يجز ان يركبها وان استأجرها للركوب لم يجز ان يحمل عليها متاعا ولا يجوز ان يستلق عليها  
ولا يتكى على ظهرها بل يكون ركبا على العرف والعادة فان انقضت الاجارة سهل يجب  
على المستأجر ردة الدابة من غير طلب صاحبها قال بعضهم لا يلزم من غير مطالبة لانها امانة  
كالوديعة وقال بعضهم يلزمه ذلك لانه بعد الفسخ غير ماذون له في اسائها فلزمه الرد  
فان حبسها في بيته بعد استيفاء منفعتها حتى تلفت ان كان حبسها بالعدو لم يضمن  
والا ضمن **قوله** فان كبح الدابة بلجامها اي جذبها الى نفسه بعنف او ضربها فعطبت ضمنه عند  
وعليه الفتوى لان الاذن في ذلك مقيد بشرط السلامة وقال ابو يوسف ومحمد لا يضمن اذا فعل  
منه فعلا متعارفا واما اذا ضربها ضربا غير معتاد او كبحها كبحا غير معتاد فعطبت ضمنه  
اجماعا وهذا عند مخالفة العلم اذا ضرب الصبي بدون الاذن فانه يضمن لا مكان التعليم  
بلا ضرب لانه من اهل الفهم والتمييز بخلاف الدابة قال في الكرمي قال اصحابنا جميعا في المعلم  
والاستاذ الذي يسلّم اليه في صناعة اذا ضرباه بغير اذن ابيه او وصيه فمات ضمنا واما اذا  
ضرباه باذن الاب او الوصي لم يضمننا وهذا اذا ضرباه ضربا معتادا ايضا به مثله اما اذا لم يكن كذلك  
يضمن على كل حال واما اذا ضرب الاب ابنه فمات ضمنه وكذا الوصي اذا ضرب الصبي للنأديب

24

الصبي



فانت ضمن ولا يرتان وعليهما الكفارة وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يضمنان ويرتانا  
وعليهما الكفارة واما اذا ضرب الزوج امرأته لثبوت او نحو فانت فهو ضامن اجماعا ولا يرت  
ولو وطئها فانت من وطئ لا شيء عليه عند ابي حنيفة ومحمد اذا افضاها لانه ما ذون له في الوطئ  
فلا يضمن بل يحدث منه وقال ابو يوسف ان ماتت من وطئ فعله عاقلة الذائبة وان افضاها  
والبول لا يضمنك فالذائبة في ماله وان كان يستمسك قلنت الذائبة في ماله واما اذا كسر فخذه  
في حالة الوطئ فانه يضمن اجماعا لان كسر الفخذ غير مأذون فيه وهو غير حادث من الوطئ المأذون فيه  
**قوله** والاجراء على ضربين اجبر مشترك واجبر خاص فالمشترك كل من لا يستحق الاجرة حتى يعمل  
كالقصار والصباغ لان المشترك من يعمل السانجر وغيره فلا يكون مختصا بعمله وكذلك  
الخياط والصانع **قوله** والمتاع امانة في يده ان هلك لم يضمن شيئا عند ابي حنيفة وزفر وقال  
ابو يوسف ومحمد هو مضمون عليه بالقبض فيضمنه اذا تلف في يده الا ان يكون تلفه من شيء غائب  
لا يستطيع الانتفاع منه كالحرق والغالب وهو ان يأخذ بجميع جوانب البيت والعد والمكار  
وهو ان يكون مع النعمة وموت الشاة ثم عند ابي حنيفة يضمن اذا كان المتاع المستأجر عليه  
محدثا فيه عمل الما لو اعطاه مصحفا ليعمل له غلافا وسيفا ليعمل له جهازا وسكينا ليعمل لها  
نصا بافضاع المصحف او السيف او السكين فانه لا يضمن اجماعا لانه لم يستأجره على ايقاع  
الفعل في ذلك وانا استأجره على غيره وانا لكان المتاع امانة عند ابي حنيفة لان القبض حصل  
باذن صاحبه وبما ينوون ان هو مضمون احتياطا لاموال الناس لان الاجراء اذا علموا انهم  
يضمنون اجتهدوا في الحفظ واختار المتأخرون عند الفتوي في الاجبر المشترك الصالح  
على النصف وذكر ابو الليث ان الفتوي على قول ابي حنيفة ثم اذا وجب الضمان عليه عند ابي حنيفة  
اذا هلك بعد العمل فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمة معولا ويعطيه الاجرة وان شاء

ضمنه قيمته غير محمول ولم يكن عليه اجرة ولو ادعى الاجبر الرد على صاحبه وهو ينكر  
فالقول قول الاجبر عند ابي حنيفة لانه امس وكذا يصدق في دعوى الاجرة وعند ابي حنيفة  
قول صاحب الثوب لان الثوب مضمون عند الاجبر ولا يصدق على الرد الا بينة **قوله**  
وما تلف من عمله كتحريق الثوب من دق وزلزل الحمار وانقطاع الجبل الذي يشد به المكارى  
المحمل وخرف السفينة من منة مضمون لان هذه الاشياء حصلت بفعله وان جفف  
القصار على جبل فمرت حوله في الطريق فحرقته فلا ضمان عليه لانه لا يمكنه تجفيفه الا على  
جبل او حائط بهذا جرت العادة فصار ذلك مأذونا فيه فلم يضمن والضمان على سابق  
الحمل لا اذن له في الاخبار بشرط السلامة ولم يوجد الشرط فصار خائبا بسوقه فلم يضمن  
لزمه الضمان **قوله** الا انه لا يضمن بني آدم من غرق منهم في السفينة او سقط من الدابة لم يضمنه  
وان كاسبوقه وقوده وهذا اذا لم يتعد ذلك اما اذا تعد ضمنه وانا لم يضمن بني آدم  
لانه لو ضمنهم لكان موجب ضمانا على العاقلة والعاقلة لا يضمن بالاقوال وعقد الجارة قول  
ولان بني آدم في ابدى انفسهم **قوله** واذا قصد القصاص او بزع البزاع ولم يتجاوز الموضع المعنا  
فلا ضمان عليه فيما عطف من ذلك وان تجاوزه ضمن لانه لم يؤذنه في ذلك وهذا اذا كان  
البزاع باذن صاحب الدابة اما اذا كان بغير اذنه فهو ضامن سواء تجاوز الموضع المعتاد  
ام لا ولو قطع الختان حشفة الصبي فانت منه يجب عليه نصف الذينة وان برئ منها يجب  
كل الذينة لانه اذا مات حصل موته بفعل ابي حنيفة ما ذون فيه وهو قطع الجلد والثاني  
غير مأذون فيه وهو قطع الحشفة واما اذا برأ جعل قطع الجلد كان لم يكن وقطع الحشفة  
غير مأذون فيه فوجب ضمان الحشفة كاملا وهو الذينة كذا في شهاان **قوله** والاجبر الخاص  
هو الذي يستحق الاجرة بتسليم نفسه في الخدمة وان لم يعمل كمن استأجر رجلا شهرا لخدمة



او لري الغنم وانما سمي خاصا لانه يختص بعمله دون غيره لانه لا يبيع ان يعمل غيره في المدة  
**قوله** ولا ضمان على الاجير الخاص فيما تلف في يده بان سرق منه او غصب **قوله** وما تلف  
 من عمله بان انكسر القدر من عمله او تحرق الثوب من يده وهذا اذا كان من عمل معتاد متعارف  
 اما اذا ضرب شاة ففقدناها بعينها او كسر رجلها كان متعديا ضامنا واذا مات شيء من الغنم  
 او اكله الذئب لم يضمن والقول قوله في ذلك مع يمين لانه امين وكذا اذا اسفاهها من نهر غمرت  
 منها شاة لم يضمن لانه غير متعدي في ذلك وان هلك في المدة نصف الغنم وانكسر فله الاجرة كاملة  
 مادام برعي منها شيئا لان المعقود عليه هو تسليم نفسه في المدة وقد وجد وليس للراعي  
 ان ينزى على شيء منها بغير اذن صاحبها لان الانزال حمل عليها فلا يجوز بغير اذن صاحبها  
 فان فعل فعطبت ضمن وان كان الفعل ترى عليها فعطبت فلا ضمان عليه لانه بغير فعله  
 واذا نذب واحدة فخاف ان يتبعها ضاع الباق فان لا يتبعها ولا ضمان عليه فيها عند ارجاع  
 لان النذب ليس من فعله وعندهما هو ضامن للذي نذب **قوله** والاجارة يفسدها  
 الشروط كما يفسد البيع بعينه الشروط التي لا يقتضيها العقد كما اذا شرط على الاجير الخاص ضمانا  
 ما تلف بفعله او بغير فعله او على الاجير المشترك ضمانا ما تلف بغير فعله على قول ابي  
 اما اذا شرط شرط يقتضي العقد كما اذا شرط على الاجير المشترك ضمانا ما تلف بفعله  
 لا يفسد العقد ويجوز شرط الخيار في عقد الاجارة عندنا لانه عقد معاوضة يصح فسخه  
 بالا فالن كالباع وعند الشافعي لا يجوز **قوله** ومن استأجر عبدا للخدمة فليس له ان يسافر به  
 الا ان يشترط ذلك لان خدمة السفر اشق وهذا اذا استأجره في المصرو لم يكن على هيئة  
 السفر فيه اختلاف الشايج واما اذا كان مسافرا واستأجره فله ان يسافر به  
 فاذا استأجره في المصرو للخدمة وسافر به من غير شرط فتلف في يده ضمنه ولا اجرة عليه

لا خلاف

لانه خالف فخرج عن العقد فصار مستحق ما العبد غيره بغير عقد وانما لم يلزمه الاجرة لانه لا يملك  
 والقضمان لا يجتمعان وان استأجره ليخدمه يوما فله ان يستخذه من طلوع الفجر الى ان ينام الناس  
 بعد العشاء الاخيرة وله ان يكلفه كل شيء من خدمة البيت مثل غسل ثوبه وطيح الحطب وعجن دقيقه  
 وعلف دابته وحلبها ان كان بحسنه واستقاء الماء من البئر وانزال متاعه من السطح وحرق  
 اضيافه لان هذه الاشياء من الخدمة كذا في شرحه ويكره ان يستأجر امرأه او امته للخدمة لولاها  
 لانه لا يؤمن على نفسه الفتنة واذا أجرة عبده سنة فلما مضت سنة اشهر اعتقه جازعتفه  
 ويكون العبد بالخيار ان شاء مضي على الاجارة وان شاء فسخها لانه ملك نفسه بالحرية وان مضى  
 عليها و اجازها فليس له بعد ذلك ان يفسدها ويكون اجرة ما بقى من السنة للعبد واجرة ما مضى  
 للمولى وان كان المولى قد قبض اجرة السنة كلها فله ان يسلفا ثم اعتقه العبد فاخار العبد للمضي  
 على الاجارة فالاجرة كلها للمولى لانه قد ملكها بالتعجيل ويثبت حق الفسخ للعبد واذا لم يفسخ  
 استحق الاجرة على الوجه الذي اقتضاه القبض كذا في الكرخي ولو أجرة ام ولد فمات في المدة عقت  
 ولها الخيار كما في العبد اذا اعتق لانها عقت بوثق **قوله** ومن استأجر رجلا ليحمل عليه حملا او راكبين  
 الى مكة جاز وهو على الذهاب خاصة وفي الغاية على الذهاب وعلى المجيء **قوله** وله الحمل المعنا  
 ولا بد من تعيين الركابين او يقول على ان اركب من اشاء اما اذا اقل استأجرت على الركوب  
 فالاجارة فاسدة وعلى المكري تسليم الحرام والقتب والسرج والبرقة التي في الف البعير والحمام للقرن  
 والبردة للحمار وان تلف منه شيء في بين المكري لم يضمنه كالدابة واما الحمل والغطاء فهو  
 على المكري واثالة الحمل وحمله وسوق الدابة وقودها وعليه ان ينزل الركابين للطهارة وصلاة  
 الفرض ولا يجب للاكل وصلاة التفل لانه يكتفون بفعلها على الظاهر وعليه ان يترك الحمل للمرأه والرضي  
 والشيخ الضعيف **قوله** وان شاهد الحمل الحمل فهو احول ولا الجرحالة تنفي بشاهدة الحمل هو الهوج

منه



يقال فيه يحمل بغير المولى وفتح الثانية ويقال فيه بالعكس ايضا **و** ان استاجر بغير الحمل  
عليه مقدار من الزاد فاكل منه في الطريق جاز ان يرد عوض ما اكل وكذا اذا سرق الزاد او شئ  
منه جاز ان يرد عوضه قال في الهداية وكذا غير الزاد من الكيل والموزون **و** والاحقة لا تجب  
بالعقد اي لا يجب ادائها لان العقد ينقد شيئا فشيئا على حسب حدوث المنافع والعقد  
معاوضة ومن قضية المعاوضة المساواة واذا استوفى المنفعة ثبت الملك في الاجرة  
لتحقق التسوية وكذا اذا شرط التججيل او عجل من غير شرط ولو استاجر دابة بعد بيعته ولم يقضه الموجه  
فاعتق المستاجر قبل مضى المدة صح عتقه وعليه قيمته ولو اعتقه الموجه لا يصح لانه لا يملك بغير العقد  
ولو قبضه الموجه فاعتقه فاعتقه **و** ويستحق باحه معان ثلاثة اما ان يشترط التججيل او بالتججيل  
من غير شرط او باستيفاء المعقود عليه وقال الشافعي ملك نفسه العقد وفاية الخلاف فيما اذا كانت  
الاجرة عبدا بعينه فاعتقه الموجه بعد العقد قبل استيفاء المنفعة فعندنا لا يعتق وعنده يعق ثم الموجه  
اذا شرط تججيل الاجرة في العقد كان له حبس المارح حتى يستوفي الثمن فله ان يحبس المنافع حتى يستوفي الاجرة  
المعجلة **و** بالتججيل من غير شرط فاذا عجل ثم انقضت الاجارة له ان يحبس العين المستأجرة بالاجرة الا  
انه لا يضمنها اذا هلك قال في شرحه اذا عجل المستأجر الاجرة ملكها الموجه كالمدين الموجه اذا عجل فاعلى  
اذا استاجر ارا بعبه بعينه ودفعه الى صاحب الدار فاعتقه لانه ملكه بالتججيل فان انهدت الدار قبل  
قبضها وانقضت اوقات احداهما فعلى المعقود قيمة العبد لانه قد تسلم الدار فيلزم رد العوض الا ان ذلك  
يعذر بالعتق فرجع الى قيمته ولو اعتقه المستاجر بعد تسليمه لم يصح عتقه لان الموجه قد ملكه وهو مال ملك  
المستاجر **و** او باستيفاء المعقود عليه لانه اذا استوفى المعقود عليه فملك المنفعة فاستحق ملك  
العوض في مقابلته فان شرط ان لا يسلم الاجرة الا في اخر المدة او بعد استيفاء العرف فله ان يجازي لا يخط  
مقتضى العقد واختلف اصحابنا في الاجرة اذ لم يشترط تججيلها متى يجب فروي عن ابي ذر انه كان يقول اولالا

اولالا يطالب بالمستوفى المنفعة كلها او بعد مضى المدة في الاجارة التي يقع على المدة وسوق قولهم ثم جمع و  
قال يطالب عند مضى كل يوم بعينه انها يجب حالها في الاول وسوق قولهم كس وتم قال في الكرخي اذا وقع عقد الاجارة  
ولم يشترط تججيل الاجرة ولم يسلم ما وقع عليه العقد حتى ابرأ الموجه المستاجر من الاجرة او وهبها فان ذلك  
لا يجوز عند كس عينا كانت الاجرة او دينيا ولا يكون ذلك نقصا للاجارة لان الاجرة لا يملك بالعقد فاذا ابرأ  
منها او وهبها فقد ابرأ من حق له في ذلك لا يصح وليس كذلك الدين الموجه لانه قد ملكه والتججيل  
انما هو لتأخير المطالبة فلما لم يتطل الاجارة بقبول السبلة لانها لا تنضم بوجودها وعدمها سواء وقال في  
اذا كانت الاجرة دينيا جاز ذلك ما اذا كانت عينا من الاعيان فوهبها الموجه للمستاجر قبل استيفاء  
المنافع ان قبل الهبة بطلت الاجارة وان رد ما لم يتطل لان الهبة لا تتم بالقول فاذا رد ما فكتاها لم تكن  
**و** ومن استاجر دارا فلم يجز ان يطالب باجرة كل يوم الا ان يبين وقت الاستحقاق في العقد وقال في  
لا يجب الا بعد مضى المدة **و** ومن استاجر بغير الى ملكه فله ان يطالب باجرة كل حركه لان كس كل حركه  
مقصوده وكان ابو حنيفة يقول اولا لا يجب الاجرة الا بعد انقضاء المدة وانما ما سلف وسوق قولهم  
وعن كس لا يجب عليه ان يسلم الاجرة حتى يبلغ ثلث الطريق او نصفه **و** وليس للفقير والخياط  
ان يطالب بالاجرة حتى يغفر من العمل قال في المستصفى من اذا لم يكن الخياط في بيت المستاجر ما  
اذا كان في بيته فانه يستحق بقدر ما خا طوفي الهداية وكذا الوكيل في بيت المستاجر لا يستحق بالاجرة  
ايضا قبل الفرج لان العمل في البعض غير مستفيع به فلا تجب الاجرة **و** الا ان يشترط التججيل لان الشرط  
لازم في الكرخي اذا خا ط في منزل صاحب الثوب لم يكن باجوه حتى يفرغ فاذا فرغ ثم هلك الثوب  
فله الاجرة عندها في ذلك لانه صار مسلما للعمل يعني اذا خا ط في منزل صاحب الثوب وعندهما الثوب  
مضمون عليه لا يبرأ من ضمانه الا بتسليمه الى صاحب فان شأ صاحب الثوب ضمنه قيمة غير مختط  
ولا اجرة له وان شأ مختط ولا اجرة **و** ومن استاجر خبازا لم يجز له في بيته قفيز دقيق به درهم لم



لم يستحق الاجرة حتى يخرج الخبز من التور لان تمام العمل باخراجه ولانه لا ينتفع به الا بعد اخراجه فان  
احترق الخبز قبل اخراجه فهو ضامن فان ضمه قيمة مخبونا اعطاه الاجرة وان ضمه دقيقاله لم يكن  
له اجرة ولا ينضم للطبخ والمخ لان ذلك مما كسبه قبل وجوب الضمان وان سرق الخبز بعد ما انخر  
فان كان يخرج في بيت صاحب الطعام فلما اجرة لان عمله وقع مسلي وبينه وبينه كفاية حتى يبله بتسليم المنفعة  
وان كان يخرج في بيت الخبز فلا اجرة لانه لم يسلم الي صاحبه ولا ضمان عليه فيما سرق عنده ابي فلانه في  
يده اما انه وعندهما على اصلهما في ضمان الاجرة لا يشترك قوله ليجزى في بيت شرطه في بيته لانه اذا كان  
في بيت الخبز لا يجب الاجرة اذا هلك قبل التسليم وقوله لم يستحق الاجرة حتى يخرج الخبز من التور يعني  
لا يستحق جميع الاجرة اما اذا اخبر بعض الخبز يستحق من الاجرة بحسب **باب** ومن كسبه جربا طبا خالطه  
له طعاما للوليمة فالغرف عليه لانه من تمام العمل فان افسد الطعام او احرقه ولم ينفذ فهو ضامن وقيد  
بقوله للوليمة اذ لو كان لاهل بيته فلا غرض عليه فان دخل الخبز والطبخ بنار ليجزى بها والطبخ بها  
فوقعت منه شرارة فاحترق بها البيت فلا ضمان عليه لانه لم يصل الى العمل الا باذنه وهو النار  
ما دون ذلك ولا ضمان على صاحب له ارا اذا احترق شيء من السكان في الدار لانه لم يكن  
متعديا في هذا السبب كمن حفر سيرا في ملكه وان كان صاحب له ارشترى رواية ودخل بها رجل  
على دابة فنقرت الدابة فحرت على القدر وفكسرتما او وقع الماء على الطعام فافسده فلا ضمان على  
صاحب الدابة لانه ادخلها باذن صاحب له ادخل على الطبخ والخبز لانه حصل بغير فعلها  
**باب** واذا استاجر رجلا ليضرب له لبنا استحق الاجرة اذا اقامه عنده ابي فلان العمل قد تم بالاقامة  
والشيخ هو ان يركب بعضه على بعض بعد الجفاف فائدة الخلاف اذ ائلف اللبن قبل الشيخ  
فعنده ابي وتلف من مال المستاجر وعندهما من حال الاجير وما اذا قبل الاقامة فلا اجرة له اجماعا  
لانه طين مبسط وفي المصنف اذا استاجره ليعمل للبن في ملكه فعمل فافسده المطر قبل ان يرفعه فلا اجرة له

لعدم التسليم فاذا اقامه ولم يشربه قال ابو حنيفة وموسى تسليم وقال ابو يوسف ومن التسليم من تمام التسليم واما  
اذا عمل في غير ملكه في ملكه لم يشربه وسيلته الى المستاجر لا يخرج عن ضمانه حتى اذا افسد قبل تسليم الاجرة له  
الا عند زفره واذا قال ان خطت هذا الثوب فاكسيتها فبدرهم وان خطت روميا فبدرهمين جازولي  
العلمين عمل المستحق الاجرة وقال زفر العقد فاسد لان المعقود عليه مجبول لانه شرط علمين مختلفين فلا يصح  
ولما انه خير بين منفعتين معلومتين والاجرة لا يجب بالعقد وانما يجب بالعمل وبأخذه في العمل يتعين  
ما وقع عليه العقد فكان العقد وقع على منفعة واحدة وكذا اذا قال ان صنعتك بعصف فبدرهم وان صنعتك  
بزعفران فبدرهمين على سدا ثم اذا اخاطه فاكسيتها وقد شرط عليه روميا لم يستحق عليه شيئا من الاجرة  
**باب** وان قال ان خطت اليوم فبدرهم وان خطت عند اقبص فبدرهم فان خاط اليوم فله درهم  
وان خاط غدا فله اجرة مثله عند ابي فلا يتجاوز به المستحق وهو نصف درهم وفي الجامع الصغير لا يتحقق  
من نصف درهم الا من يزاد على درهم وقال ابو يوسف ومن الشيطان جميعا جازيان وقال زفر كلامها  
فاسدان وان خاط يوم الثلاثاء لا يجاوز به نصف درهم عند ابي حنيفة وهو الصحيح وقال ابو يوسف ومن لم  
اجر مثله لا يجاوز به درهم وان قال ان خطت اليوم فلك درهم وان خطت غدا فلا شئ لك قال ثم  
ان خاط اليوم فله درهم وان خاط في اليوم الثالث فله اجرة مثله لا يزاد على درهم **باب** وان قال ان كنت  
هذه الدابة فبدرهم وان كنت هذه الدابة فبدرهمين جازولي الامير عمل المستحق  
ومن ادعى اني فوعدته بها الاجارة فاسدة **باب** ومن كسبه جربا طبا خالطه به درهم فبدرهم فبدرهم  
صحيح في شهر واحد لا في بقية الشهر والانا ان يسمى بملكه فهو معلومة وانما منع في الشهر الواحد  
هو الاول لانه معلوم لانه عقيب العقد واجرة معلومة والشهر لا يختلف وانما فاسد في بقية  
الشهر لان الاجارة فيها مجبولة والاصل ان كلمة كل اذا دخلت فيها لانها لا ينصرف الى الواحدة  
لنقد العمل بالعموم واما اذا سمي بملكه فهو معلومة جاز لان المدة صارت معلومة **باب** وان كان



ساعة من الشهر الصحيح العقد في ولم يكن للموحد ان يخرج الى ان يحضر الشدة وكذا كل شهر سكن في اوله لانه  
تم العقد بتراضيهما بالتسكن في الشهر الثاني **وقال** وان استاجر دارا سنة بعشرة دراهم جازوا ان لم يتم  
قطر كل شهر من الاجرة لان الحق معلومة بدون التقسيم ثم ان كان العقد حين يهل الهلال فشهروا  
السنة كلها بالاهلة لانها هي الاصل وان كان في اثناء الشدة فلكل بالايام عندنا في قولنا ثم الشهر  
بالايام والباقي بالاهلة عن كس روايتان احدهما مثل قولنا والثانية مثل قولنا **وقال** اني **وقال**  
ويجوز اخذ اجرة الحياض لان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى النبي اجرة فان شرط الحياض على الحياض فانه يكره  
لان قدر الحياض بمجمل **وقال** ولا يجوز اخذ اجرة عسب القيس وسحران يوجب فحلا ليزوا على الاثا  
والعسب مع الاجرة التي تؤخذ على ضرب الفعل **وقال** ولا يجوز الاستئجار على الاذان والاقامة  
والحج وكذا الامامة وتعليم القرآن والفقه لان هذه الاشياء قربة لفاعلهما ولا يجوز اخذ الاجرة  
عليها كالصلوة والصوم وانما استوجب على الحج عن الميت وله من الاجرة مقدار  
نفقة في الطريق ذنا بآب وجاهد باوير والفضل على الورثة لانه لا يجوز الاستئجار عليه قال في الهداية و  
بعض مشايخنا استحسنوا الاستئجار على تعليم القرآن اليوم لانه طلبة التواني في الامور الدينية  
ففي الامتناع بضيغ حفظ القرآن قال وعليه الفتوى واما تعليم الفقه فلا يجوز الاستئجار عليه بالاجماع  
لانه لا يقدر على الوفاء به ويجوز على تعليم اللغة والادب بالاجماع ولا يجوز اخذ الاجرة على الجهاد  
لان الاجير اذا حضر الواقعة بعينه عليه الفعل فلزمه ذلك ولا يجوز الاستئجار على غسل الميت ويجوز  
على حفر القبر واما حمل الميت قال في العيون يجوز الاستئجار عليه وفي الفتاوى ان لم يوجد غيرهم  
لا يجوز لان ذلك واجب عليهم وان وجد غيرهم جازوا واختلفوا في الاستئجار على قراءة القرآن  
على القبر مدة معلومة قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز وهو المختار **وقال** ولا يجوز الاستئجار على  
الغناء والنوح وكذا سائر الملاهي لانها معصية ولا يجوز على القصاص في النفس عندنا وقالتم

باب اجرة الاستئجار

وقالتم يجوز ما الاستئجار على القصاص فيما دون النفس فيجوز اجمالا لان المقصود منه امانة  
العضو وذلك بقدر عليه بخلاف القصاص في النفس لان المقصود منه امانة الروح وهو  
لا يقدر عليه لانه ليس من فعله ويجوز الاستئجار على الذكوة لان المقصود منها قطع الاوداج  
دون افاة الروح وذلك بقدر عليه فيشبه القصاص فيما دون النفس قال ابو يوسف لا تأمر  
ان يستاجر القاضى بجلا مشاهرة على ان يضرب الحد ودين يديه فان كان غير مشاهرة  
فالعقد يقع على المدة عمل او لم يعمل والمدة معلومة وان استاجر على الضرب فذلك مجبول  
فلا يجوز **وقال** ولا يجوز اجارة المشاع عندنا في حال الامن الشريك سواء كان مما يقسم ثم قال  
لانه اجرة لا يقدر على تسليم لان تسليم المشاع وحده لا يقصوبه **وقال** ابوس وم اجارة  
المشاع جائزة لان التسليم ممكن بالخلية او بالتمايز فصار كما اذا آجره من شريك وصار  
كالبيع ولما رهن المشاع فلا يجوز من الشريك وغيره فيما يحتمل القسمة وفيما لا يحتمل القسمة  
وقال الشافعي يجوز رهنه ومعه المشاع فيما لا يحتمل القسمة جائز وفيما يحتمل القسمة لا يجوز عندنا وقال  
الشافعي يجوز ووقف المشاع جائز عندنا في كل ولا يجوز عندنا ثم الاجارة متى حصلت في  
غير المشاع وطري الشئ بعد ذلك فانه لا يبطلها كما اذا استاجر دارا من رجلين ومات  
احد الموحدين لا تنتقض الاجارة في حصة الحي وان كان مشاعا وكذا اذا آجر داره من رجلين  
صفقة واحدة جاز ثم اذا مات احد المستأجرين انتقضت الاجارة في حقه وبقي في حق  
الحي جائزا **وقال** ويجوز استئجار الظن باجرة معلومة لقوله تعالى فان ارضعنكم فآذنهم  
اجورهن واختلف المتأخرون في حكم هذه العقدة فمنهم من قل ان العقد يقع على المنافع وعلى  
خدمة الصبي والقيام به واللبن على طريق البيع لان اللبن عين من الاعيان لا يستحق  
بالجار فوالا على طريق البيع كالصبي في النوب ومنهم من قال ان العقد يقع على اللبن



والخدمة تنج به ليل لو انما ارضعت في المدة بلين شاة لم يستحق الاجرة والا اول امح ولا  
يجوز استيجار الزوجة على ارضاع ولدا وكذا المطلقة الرجعية واما المبسو فيجوز على الا  
وجوز استيجار الزوجة لترضع ولدا من غير ما وان استاجرنا لترضع ابنا من مال  
الولد وللولد مال جاز لان المانع من استيجارها انها مستحقة للنفقة على الزوج واجرة  
الارضاع تجري مجرى النفقة فلا تستحقها من وجهين فاذا كان العقد يقع للتصغير فلا  
نفقة له عليه في استيجارها كالجنتية ويجوز طبعا ما وكسوتها عنه ايج فوان لم  
يوصف من ذلك شيئا ويكون لها الوسط وهي تجري مجرى النفقة من وجهين  
استحسان والقياس ان لا يجوز وهو قول الكس وقم لان ذلك مجبول والاجرة اذا كانت  
مجبولة لم تصح الاجارة كما لو استاجرنا بالطبخ والخبز ولا يبي ذقوله تعالى وعلى المودله  
رذقهن وكسوتهن بالمعروف وهذا مذكور في المطلقات وذلك لا يكون الا اوجه  
الاجرة ولان الجمالة في هذا لا تقضي الى المنفعة فان سمي الاجرة دراهم وصف  
جنس الكسوة واجلها وزد عنها فواجب بالاجماع وليس للظهير ان توجر نفسها من غير  
لانها في حكم الاحياء الخاصة **وهو** وليس للمستاجر ان يمنع زوجها من وطئها مخافة العبل لان  
الوطئ حق الاتري ان له ان يفسخ الاجارة اذا لم يعلم به صيانة لثقة الا ان المستاجر ان  
يمنعه من عشائها في منزله لان المنزل حق وليس لهم ان يجسوا الظهير في منزلهم اذ لم يشترطوا  
ذلك عليها ولها ان تاخذ الصبي الى منزلها لانهم استحقوا عليها ولم يستحقوه في مكان  
مخصوص وهي مؤتمنة عليه وعلى كسوته وحليته فان سرق من ذلك شيئا لم يلزمها  
ضمانه لانها اجيرت خاص **وهو** فان حبست كان له ان يفسخ الاجارة اذا خافوا على  
الصبي من لبنها لان لبن الما يضر بالصبي فكان ذلك عذرا في الفسخ وكذا اذا مضت



مضت لهما ان يفسخوا الاجارة لان لبن المرضية يضر بالصبي ولها ايضا ان تفسخ لان المرض عذر  
والزوج ان يخرجها من الرضاع ان لم يكن سيلم اجرة وقد قالوا في الظهير اذا كانت من سببها  
الارضاع فلا هله ان يفسخ ذلك لانهم يعترفون به الاتري انه يقال في المثل تنوت الحرة و  
لا تاكل بشهيا وكذا اذا منعت هي من الارضاع فلها ذلك اذا كان سببها فاذا كانت الظهير  
صافة وخافوا على متاع الصبي منها فلم ان يفسخوا اولن كانوا يؤذونها بالسهم امرها  
بالكف عنها فان فعلوا والا كاله الفسخ **وهو** عليها ان تصلي طعام الصبي بان تفضع له الطعام  
ولا تاكل شيئا يفيد لبنها ويضر بالصبي وعليها طبع طعامه وغسل ثيابه وما يعالج به الاطفال  
من الدهن والرياحان وغير ذلك واما طعامه فعلى اهله **وهو** في الهداية ما ذكره قم من اللبن  
والرياحان انه على الظهير فنك من عادة اهل الكوفة في شرجان حبرت العادة بانه عليها قم  
فهو عليها وان لم تجر به لك فم على اهله **وهو** فان ارضعت في المدة بلين شاة فلا اجر لها لان  
هذه الجار وليس بارضاع وانما تجب الاجرة بالارضاع فان استجره الظهير لغيره اخرج  
فارضعت فلها الاجرة استحسانا لان ارضاع الثانية يقع للاولي فكانها ارضعت بنفسها وفي القياس  
لا اجر لها لان العقد وقع على علمها قال في الكرخي اذا كان الصبي لا يرضع لبنها اوسقي منه او  
تكون سارقة او زانية تستأغل بالزنا عن حفظ الصبي فلا هله ان يفسخوا الاجارة  
وانضاع الصبي من بيتها او سقطت او سرق شيئا من ثيابه لاضمان عليها لانها مؤتمنة  
عليه وقد اخذه باذن اهله **وهو** وكل صانع لعملا شرعي العين فله ان يجسر العين بعد الفراغ  
من عمله حتى يستوفي الاجرة كالصباغ والقصار وكذلك الخياط فلو جسر وضاع لا  
لاضمان عليه عند ايج فلان غير متعدي في الجسر ولا اجرة له لهلاك العقود عليه قبل التسليم  
وعندهما يضمن لان الشئ في يده مضمون قبل الجسر فاذا جسر اولى ان يضمن لكنه عندهما



بالخيار انشاء ضمنه قيمة غير معمول ولا اجرة له وانشاء معمول ولا اجرة وفي الذخيرة  
 ان كان القصار يقصر بالتشاور المبيض فلا حق الحبس وان كان يبيض الثوب لا غير فليس  
 له حق الحبس **وقد** ومن ليس له العمل اشرفى العين فليس له ان يحبس العين كالحال والملاح لان  
 المعقود عليه نفس العمل وهو غير قائم في العين فلا يتصور حبسه وغسل الثوب بطير الحمل  
 وهذا الخلاف الا بقر حيث يكون المراد حبسه لاستيفاء العمل ولا اثر لعمله لانه كان على اثر  
 الهلاك وقد احياه فكانت بلاءه منه فله حق الحبس كالحال المتاع فهو غاصب لانه لا اثر لعمله  
 والعين امانة في يده فاذا حبسها به ينصا رغا صابها كالدوية فانها لا تحبس لاجل الدين  
 ثم اذا حبس العين ضمنها ضمان الغصب وصاحبها بالخيار انشاء ضمنه قيمتها محمولة  
 وله الاجر وانشاء غير محمولة بلا اجر قال ابو حنيفة في الحال اذا بلغ المنزل فطلب الاجرة  
 قبل ان يوضع الشيء من رقبته لم يكن له ذلك حتى يضعه لان الانزال من تمام العمل  
**وقد** واذا شرط على الصانع ان يعمل بنفسه فليس له ان يستعمل غيره بان قال على ان تعمل  
 بنفسك وببيدك اما اذا قال على ان تحيطه فهو مطلق كذا في المستصفى **وقد** فانطلق  
 له العمل فله ان يستاجر من يعمل بالان المستحق عليه عمل في ذمته ويمكنه ايضا ان ينفذ به  
 لاستعانة بغيره بمنزلة ايضا الدين **وقد** واذا اختلف الحياط وصاحب الثوب امرتك  
 ان تعمل قبا والحياط قميصا وقال صاحب الثوب للصانع امرتك ان تصبغ امر فصبغة  
 اصغر فالقول قول صاحب الثوب مع يمينه لان الاذن مستفاد من جهة صاحب الثوب  
 فكان القول قوله ولانه لو قال لم اذن لك في العمل كان القول قوله فكذا لك هذا لكنه  
 يختلف لانه انك تشاء لو اقره لزمه **وقد** فاذا حلف فالحياط منا من يعنى انشاء صاحب الثوب  
 ضمنه قيمة ثوبه وانشاء اخذه واعطاه اجرة مثله وكذا في مسئلة الصبيغ انشاء ضمنه قيمة

فان حبس

فقال صاحب

قيمة ثوبه ابين وانشاء اخذ الثوب واعطاه اجرة مثله لا يجاوز به المستسمى كذا في المصنف ولو جاز  
 الى خياط ثوب فقال له انظر من الثوب ان كفا في قميصا فاقطعه وحطه بدرهم فقال نعم بكيفيك  
 ثم قال بعد ان قطعه لا يكيفيك ضمن قيمة الثوب لانه لما ادخل عليه حرف الشرط وهو ان فقد امره  
 بقطع موصوف بشرط الكفاية فاذا لم يكف لم يوجد الصفة المشروطة فضمن وان قال انظر  
 ايكيفيني قميصا قال نعم قال اقطعه فاذا هو لا يكيفي لم يضمن لانه امره بقطع مطلق عاين **وقد**  
 والشرط جميعا وقد فعل ما امره فلم يضمن ولم يضمن ولو وقع الى قصار ثوبا ليقصه باجرة معلومة فلما  
 كان في اليوم الثالث جاءه صاحب الثوب فطلب منه فجيده اياه ثم جاءه في اليوم الثالث فسلم اليه  
 مقصودا وطلب الاجرة ان كان قصره قبل ان يحجره فله الاجرة لانه قصره لنفسه **وقد** فان قال قائل  
 الثوب علمته لي بغير اجرة وقال الصانع يا جرة فالقول قول صاحب الثوب مع يمينه عند ابي  
 لان المنافع لا قيمة بها الا من جهة العقد والاصل انه لم يحجز سببا لعقد فالقول قول صاحب الثوب  
 لانه يتكبر يقوم عمله والصانع يدعيه فكان القول للمتكبر مع يمينه **وقد** وقال ابو حنيفة  
 له اي معاملة فله الاجرة وان لم يكن حريفا له فلا اجرة له لانه اذا كان حريفا فقد جرت عادة ان يحفظ  
 له باجرة فصار المعتاد كالمطوق به ولان لم يكن حريفا فلا عادة فالقول لصاحب لان الظاهر  
**وقد** وقال محمد بن ابي حنيفة كان الصانع مبتدلا لهذه الصنعة بالاجرة فالقول قوله ان عمل باجرة لانه  
 لما فتح الى نوت لاجل ذلك ونصب نفسه للحياط جرى ذلك مجرى التضييع على الاجر اعتبارا للظاهر  
 والقياس ما قاله ابو حنيفة وقوله الحسن والعنوي على قول **وقد** والواجب في الاجارة الفسدة  
 اجرة المثل لا يتجاوز بها المستسمى وقال زفر اجرة المثل بالغة ما بلغت وسن اذا كان المستسمى معلوما  
 اما اذا كان مجهولا كما اذا استاجر على حابة او ثوب او استاجر دارا على ان يعمرها فانه يجب اجرة المثل  
 بالغ ما بالغ اجماعا وكذا اذا استاجر اجيرا ولم يستعمله اجرا يجب له اجرة المثل بالغ ما بالغ من الاجرة

له على صاحب العقد وحججه منصوص  
 فله الاجرة وان قصره بعد ما جاز  
 فلا اجرة له لانه قصره مع



لا يلج في الاجارة الفاسدة بالخلية بل انما يلج بحقيقة الانتفاع بخلاف الاجارة الصحيحة حيث يجب  
 الاجارة بالخلية انتفع او لم ينتفع اذا خلا بينه وبينها **وهو** واذا قبض المستاجر الدار فعليه الاجارة و  
 ان لم يسكنها لانه يمكن من الاستيفاء وجب فلكل المستقر البديل **فان** غصبها غاصب من يده  
 سقطت الاجارة **اذا** غصبها قبل ان يسكنها اما اذا غصبها بعد ملكن فيها مدة مقطوعة من الاجر  
 بحساب ذلك ولزمه اجرة ما ملك **فان** وان وجد بها عيبا يضر بالسكنة فله الفسخ لانه لا يمكن الا  
 تنقاع بها الا بضرره ان ينفرد بالفسخ ولا يحتاج الى القضاء ولو لم يجز دارين فسقطت احدهما  
 او منعه مانع من احد هما او حدثت احد هما عيب ببعض السكنة فله ان يتركها جميعا اذا كان عقد  
 عليها مصفة واحد ثم حدث العيب بالعين المستأجرة على وجهين احدهما لا يؤثر في المنافع  
 فلا يشترط الخيار كالعبد المستأجر اذا ذهبت احدي عينيه وذلك لا يضر بالخدمة او كالدرا اذا  
 سقط منها حايطة لا ينتفع به في سكنها فله ان يشترط الخيار وان كان النقص يؤثر في المنافع كالعبد  
 اذا مرض والدابة اذا تبرت او الدار اذا ائتمت بعض بنايها فلم يستأجر الخيار فان بنا الموحدا  
 سقط فلا خيار للمستأجر لان العيب ذال ونظيرين الدار واصلح ميازيها وواو هن من  
 بنايها على ما لكها دون المستأجر ولا يجر على ذلك لان المالك لا يجر على اصلاح ملكه والمستأجر ان  
 يجر اذا لم يصلح الموحد ذلك فله ان يجر على اصلاح ميازيها وبالبيعة وبشر المخرج على المالك ايضا  
 لا يجر عليه اذا كان امتلا من فعل المستأجر واذا انقضت المدة وفي الدار تراب من كس  
 المستأجر او رماد فعليه ان يرفع لانه حدث بفعله فصار كمتاع وضعه فيها وان اصلاح  
 المستأجر شيئا من خلل الدار فهو منقطع لا يحتسب له **وهو** واذا خربت الدار وانقطع شئ  
 الضيقة او انقطع الماء عن الرخا انفسخت الاجارة يعني لم يفسخها وفيه كسرة الى انه لا  
 يحتاج الى الفسخ وهو الصحيح ومن اصحابنا من قال ان العقد لا يفسخ وعن ثم ان الموحدا بنا

اذا بنا ليس للمستأجر ان يمنع ولا للموجر وهذا تنصيص على اننا لم يفسخ فيكون معنى قول الشيخ انفسخت  
 اي للمستأجر ان يفسخ واذا آجر داره ثم باعها قبل انقضاء المدة فالبيع جائز حتى ان المدة  
 اذا انقضت كان البيع لازما للمشتري وليس له ان يفسخ عن اخذ ولو ان المستأجر اجاز  
 البيع وبطلت الاجارة فيما بقي من المدة ولو فسخ فانه لا يفسخ البيع فان كان المشتري  
 عالما وقت الشراء بعقد الاجارة فليس له ان يطالب البايع بالتسليم الى ان تحضر الاجارة  
 وان لم يكن عالما وقت الشراء فهو بالخيار ان شاء انقصه للعيب وان شاء امضاه **وهو** واذا  
 مات احد المتعاقدين وقدم عقد الاجارة لنفسه انفسخ العقد وموت المستأجر فلان العقد  
 اقتضى استحقاق الاجارة من حاله فالو بغيرنا الاجارة بعد موته استحققت الاجارة من ملك غيره وهذا  
 لا يجوز **فان** كان عقد ما غيره لم يفسخ مثل الوكيل والوصي فالاب اذا آجر لابنه الصغير للموتى  
 في الوقف اذا عقد ثم مات وليس من ذلك زوج امته ثم مات فان النكاح لا يبطل بخلاف الاجارة  
 لان عقد النكاح لا يقع على المنافع وانما يقع على ملك الاستباحة وذلك يملك بالعقد ولو مات احد  
 المتعاقدين وفي الارض زرع لم يستحصه للمستأجر او ورثته ان تدعوا ذلك في الارض ويكون  
 عليهم حكمي من الاجارة ولا يشبه هذا اذا انقضت المدة وفي الارض زرع لم يستحصه فان الزرع  
 يترك ويوجب اجرة المثل لان البديل لما وجب ولا تسمية في هذه المدة لم يكن الاجارة المثل **وهو**  
 ويصح شرط الخيار في الاجارة ويعتبر ابتداء مدة الخيار من وقت الاجارة **وهو** ونفسخ الاجارة  
 بالاعتذار كمن استأجر دارا في السوق ليتجر فيه فذهب حاله ولكن آجر دارا او دارا فليس فله مدة  
 ويعود لابقه رطل قضائها الا من شئ ما آجر ففسخ القاضي العقد وبلغه في الدين في هذا اشارة الى  
 انه يفتقر الى قضاء القاضي في القبض وهكذا ذكر في الزيادة استوفى الجامع الصغير وكما ذكرنا انه عذر  
 فالاجارة فيه تنقوض وسدا يدل على انه يحتاج الى القضاء **وطريق القضاء** ان يبيع الموحدا دارا ولا فاذ باع

الفسخ ولو كان الموحدا الذي  
 مات فلو انفسخت الاجارة بعد  
 موته استوفيت المنافع  
 من ملكه



وسواء بقدر على التسليم لتعلق حق المتاجر بالمشتري برفع الامر الى القاضي ويلتزم منه فسخ البيع او  
تسليمه الى ارضه فالقاضي يبيعه فينفذ البيع ويتقضى الاجارة والقاضي لا يقضى الاجارة  
مقصودا لانه لو نقضها مقصودا ربما لا ينفق البيع فيكون النقص ابطالا لحق المتاجر  
وذلك لا يجوز فكذا في الغوايب ولو اراد المتاجر ان ينتقل عن البلد فلا ينقض الاجارة وغير  
في العقار وغيره وكذا اذا افلس بعد المتاجر وكانا ليس في بلد لانه اذا افلس لا ينفق بالذات  
ولو نتاجه بالخدمة فوجهه سارقا فوجهه في الفسخ لانه لا يمكن استيفاء المنافع الا بغيره  
ومن المتاجر دابة ليسافر عليها ثم يذهب الى السفر فوجهه ولا يجبر على السفر لان في ذلك ضررا  
عليه وكذا اذا مرض المالك لانه لا يمكن السفر الا بغيره وكذا اذا ترك المالك السفر بعد  
بلحه مثل ان يعرض على ترك السفر في هذه السنة او اكثر في دار في بلد ثم يوفي السفر وترك المالك  
فله الفسخ والمالك ان يستخلف عنه الحاكم لانه يجوز ان يريد الفسخ بمجنى اخر غيرا فظهره وان كان  
وجهه جالا اخضر من محاله او دارا اخضر من داره لم يكن له ان يفسخ لانه قد رضى بالمقدار المذكور  
وكذا ليس للموثر ان يفسخ اذا وجد زيادة على الاجر الذي اجراه لانه قد رضى بالمقدار  
المذكور وان بدل المكارى من السفر فليس بعد لانه يمكن ان يقعه ويعتد بالذات وبيع  
اجره او غلامه ولو مرض الموثر فكذا الجواب على رواية الاصل وفي الكرخي سوعذر وسواء اظهر  
لانه لا يعرض من ضرر ولا قد لا يرضى لزوج غيره في دوابه وان كان مرض الموثر فظاهر عليه الاصل  
يقضى ان لا يكون عذرا وقال الحسن سوعذر وعن الحسن فامارة ولدت يوم النحر قبل ان يطوف  
للزيارة فالحال ان يقيم معها قال سوعذر وانقضت الاجارة لانها لا تقدر على الخروج قبل الطواف  
ولا يمكن ان يلزم الحال ان يقيم مدة النفاس ففسخت الاجارة لدفع الضرر عنها وان كانت ولدت  
قبل ذلك ولم يبق من مدة النفاس الا مدة الحيض او اقل اجبر الحال على القيام معها لان هذه المدة

## كتاب الشفعة

المدة قد حرت العادة بمقام الحاج فيها بعد الفرج من الحج  
في ما خذ من الشفع وهو الضم الذي هو خلاف الوتر لانه من شئ الى شئ وسميت الشفعة بذلك لانه  
منها تضم المشفع اليه الى اهل الشواب فلما كان الشفع يضم الشئ المشفع اليه ملكه سمي ذلك شفعة قال روح  
الشفعة واجبت للخليط في نفس المبيع اي ثابتة اذ لا يملكها الا بها واجبة له لا عليه ولانه يلحق به  
خول غيره عليه التام في وجهه والدماء ثم الخليط في حق المبيع كالشرب والطريق وقال الشافعي  
لا شفعة له **قوله** ثم الجار وقال الشافعي لا شفعة بالجار ثم الجار الذي يستحق الشفعة عنه ناهي للملك  
الذي الى ظهر الدار المشفوعة وبابه من سكة اخرى دون المجازي اما اذا كان محاذيا وبنيها طريق  
ناقة فلا شفعة له وان قرب الابواب لان الطريق الفارقة بينهما يزيل الضرر **قوله** وليس للشريك في الفقة  
والشريك الجار شفعة مع الخليط لانه اخضر بالضرر منهم **قوله** فان سلم الخليط فالشفعة للشريك  
لانه اخضر بالضرر من الجار **قوله** فان سلمها اخضر الجار لان الترجيح يتحقق بقوة السب **قوله** والشفعة  
بعقد البيع يعني لو سلم الشفع شفعة قبل عقد البيع فتسليمه باطل وسواء شفعته بعد العقد وان  
سلمها بعد العقد بطلت وان لم يعلم بالبيع عند التسليم لمصادقة الاستحاطة وجبا في المط  
ان الشفعة ثبتت بالبيع قبل ملك المشتري الا ترى انه لو قال بعث هذه الدار من فلان وقال فلان  
ما شترت كان للشفيع ان يلخذه بالشفعة لثبوت البيع باقرار المبيع وان لم يثبت ملكا لمشتري  
لانكاره ولهذا اذا اشترى دارا بشرط الخيار يجب الشفعة بخلاف ما اذا كان الخيار للبايع **قوله**  
يستقر بالاشهاد او بالطلب القاطن وهو طلب التقرير والمعنى انه اذا اشتمد عليها لا تبطل بعد ذلك  
بالسكون الا ان يسقطها بالبيان او يعجز عن القاء اليمن فيسقط القاضي شفعته ولا بد من الطلب  
الاشهاد **قوله** وكل ملك بالاخته هذا مشكل فقد ذكر الامام خواهر زاده انه اذا حكم بها حاكم ثبت الملك  
وان لم يخذ الدار فيجوز ان يكون المراد بملك بالاخته وبما هو في معناه حكم الحاكم وقائمه قوله



ويملك بالخذ يظهريها اذا مات الشفع بعد الطلبين قبل حكم الحاكم وقبل التسليم اليه بالتراضي  
لا يورث عنه وفيما اذا باع داره المستحق بها الشفعة قبل ذلك ايضا تبطل شفعته وفيما اذا باع  
داره بجنبه ارا المشفوع قبل ذلك لا يستحق شفعته لعدم الملك وفيما اذا كان كراما فخر في يد  
المشتري كسنتين فالكه ثم حضر الشفع لا يسقط شئ من الثمن لعدم الاخذه وهو مخير انشا اخذ جميع  
الثمن وانشا ترك وكذا لو باع المشتري من اخر فبيع جازي والشفع بالخير انشا اخذه بالعهدة  
الاول بالثمن الاول لمن شا با بالعهدة الثاني بالثمن الثاني قال في الكرخي اذا اشترى دارا وقبضها ولها  
شفع في ملك المشتري يجوز تصرفه فيها كما يجوز في سائر املاكه ولا يمنع وجوب الشفعة من  
التصرف فيها الا ان حكم الشفع بها وله ان يهدم ويوجر ويطلب له الاجرة **قوله** اذا سلمها للمشتري او  
حكم بها حكم لان الملك للمشتري قد تم فلا ينتقل الى الشفع الا بالتراضي او قضاء القاضي وللشفع  
ان يمنع من اخذ المبيع بالشفعة وان يبدل المشتري حتى يقضي له القاضي لان في قضاء القاضي  
زيادة منفعة وهي معرفة القاضي بسبب ملكه وعلم القاضي بمنزلة شهادة شاهدين فلهذا هو  
له من الاخذ بغير قضاء كذا في المحندي **قوله** واذا علم الشفع بالمبيع شهيد في مجلس ذلك على المطالبة  
وهذا يسمى طلب الاحتقان فطلب المواثبة عنه سماعه بالمبيع يشهد على طلبها ثم لا يكت حتى يذهب  
الى المشتري او الى البائع ان كانت الدار في يده او الى الدار المبيعة ويطلب عنه واحد من هؤلاء  
فطلبه اذ هو وطلب الاحتقان ويشهد عليه شهودا فاذا ثبتت شفعته بطلبين فهو على شفعته  
ابدا ولا يبطل بعهد ذلك بشرط الطلب في اظاهر الرواية وعن محمد اذا حضره شهر ولم يطلبه اذ  
بطلت ويقال طلب الشفع طلبا بطلب المواثبة وطلب التقرير فطلب المواثبة ان يطلب على  
فور العلم بالشرحي لو سكت هنيئة ولم يطلب بطلت لقوله علم الشفعة لمن واثبها وعن محمد  
ان يتوقف بمجلس علم الشفع وهو اختيار الكرخي وطلب التقرير هو قول الشفع ثم ينهض منه اي

من شرطه ان يكون له مال في داره او في دار غيره او في دار المبيعة او في دار المبيعة

اي من المجلس فيشهد على البائع ان كان المبيع في يده وتيقيد الشفع شهيد في مجلسه اشارة اليه اي الى  
اختيار الكرخي ولا يبطل بالسكوت الا ان يؤخذ منه ما يدل على الاضرار **وكيفية الطلب**  
ان يقول طلبت او انا اطلبها او انا اطلبها وان قال لي فيما اشتريت شفعة بطلت وفي الهداية  
يصح الطلب بكل لفظ يفهم منه طلب الشفعة كما لو قال طلبت الشفعة او اطلبها او انا اطلبها لان  
اعتبار للمعنى واما طلب التقرير والاشهاد فهو ان يقول ان فلانا اشترى هذه الدار واشفعها  
وقد كنت طلبت الشفعة واطلبها الآن فاستمد وعل ذلك وفي الكرخي طلب الشفعة على الفور عند اي  
والس واما على المجلس كخيار القبول وخيار المحيرة ولهما قولهم الشفعة كشطه عقلا فاذا  
ثبت انها في المجلس عند تم كان على شفعته ما لم يقيم او يتسلل بغير الطلب وكان ابو بكر الرازي  
يقول اذا بلغه البيع وليس بحضرة من يشهد به قال مطالب بالشفعة حتى لا يستوط فيها بينه وبين  
بعض ثم ينهض الى من يشهد به لانه لا يصح الا على بينة ولو حال بينه وبين الاشهاد حائل فلم يملك  
يستطع ان يصل اليه فهو على شفعته وان كان الشفع حين علم بالمبيع غايبا عن البلد فان اشهد حين  
علم او وكل من يخله الشفع فهو على شفعته لان الغائب بقدر على الطلب كما بقدر على الحاضر وان  
والخبر بكتاب والشفعة في قوله او كونه وقرا الكتاب الى اخره قبل الطلب بطلت شفعته على سماعه  
المشايخ وسئل على اعتبار الفور وعن محمد لمجلس العلم ولو قال بعد ما بلغه البيع من اشترى او كسبت  
ثم طلبها فهو على شفعته ثم اذا بلغه العلم لم يجب عليه الاشهاد حتى يحضره رجلان او رجل وامرأتان او  
عدل وسد عنه الخ ولا يعتبر في الخبر احد شرط الشهادة اما العدة والعلة فقال زفر حتى  
يحضره رجلان عدلان او رجل وامرأتان عدول كاشهادة وقال ابو يوسف ومحمد عليه السلام اذا  
اخبره واحد سواء كان حرا او عبدا صلي كان او امرأة عدلا كان او غير عدل اذا كان الخبير قافا لم  
يشهد عنه ذلك بطلت شفعته واما في الخبر اذا بلغها الخبر لم يعتبر في الخبر احد شرط الشهادة لجمعا



وكذا المشتري اذا قال للشفيع قد اشتريت فسكت بطلت شفعة اجماعا وان لم يكن في المشتري احد شرط  
الشهادة **قوله** ثم يفيض منه اي من المجلس فيشبه على البايع ان كان المبيع في يده اي لم يسلم الى المشتري  
او على المبتاع او عند العقار وهذا اطلب للتقرير والاستدلال وحاصله اذا كان المبيع لم يفيض ثا  
فالشفيع بالخيار ان يشأ اشهد على البايع لان للبايع فيها حق ادا في يده وان شأ اشهد عند  
المشتري لان الملك له وان شأ عند العقار لانعين المبيع وحقه متعلق به فان كان البايع قد سلم المبيع  
فلا معنى للاشهاد عليه لانه بالتسليم خرج من الخصومة وصار كالاجبني لعدم الملك واليه ويصح  
الاشهاد وعلى المشتري وان لم يكن في يده وفي الكتاب إشارة الى حيث قال او على المستلح مطلقا لم  
يقيد بقوله ان كان المبيع في يده وقوله او عند العقار هذا اذا اجمعهم موضع واحد بان كانوا في مصر  
واحدا ما لو كان الشفيع مع المشتري في المرفق ذهب الى البايع اولى العقار بطلت شفعته وكذا لو كان  
البايع والمشتري معا فذهب الى العقار بطلت شفعة ايضا وان كان الشفيع عند البايع والدار في  
يد المشتري فذهب الى المشتري واشهد عليه لا تبطل قال الخجندة اذا كانت الدار في يد البايع لم يقض  
للشفيع بها حتى يكون البايع والمشتري حاضرين اما حضور البايع فلان اليد له واما حضور المشتري  
فلان الملك له فاذا قضى له بغيرهما نقه الشفيع الفتن الى البايع ويكون عهده عليه وسيبطل البيع الذي  
جرا بينه وبين المشتري وان كانت الدار مسجلة الى المشتري فحضر البايع ليس بشرط لانه لا يملكه ولا  
ملكه لانه يشترط حضور المشتري خاصة فاذا قضى له بالشفعة نقه الثمن الى المشتري ويكون عهده  
عليه ولا يبطل البيع بين البايع والمشتري **قوله** وقالتم ان تركها شهرا بعد الاشهاد بطلت يعني اذا تركها  
من غير عذر اما اذا كان لعده لم يسقط لان ذلك ليس بتفريط قال في المستصغر والفتوى على قولهم وفي  
الهداية الفتوى على قولها وسوظا هه المذهب لان الحق متى ثبت واستقر لم يسقط الا بلفظ طه  
بالتفريط في سائر الحقوق **قوله** والشفعة واجبة في العقار وان كان مما لا يقسم كالحمام والبيوت الصغيرة

الصغيرة وكان سفلا او علوا والشفعة في البناء والنخل اذا بيع دون العرصه لانه منقول لا قرار له  
مما بخلاف العلو حيث يستحق بالشفعة ويستحق به الشفع في السفل اذا لم يكن طريق العلو فيه كان  
استحقاق الشفعة بالشركة في الطريق لا بالمجاورة فلم يك نظير البناء والنخل لانه العلو بما له من الدار  
الفتوى بالعقار **قوله** والشفعة في العروض لا في السفن وقال مالك يجب بالسفن لانها تسكن كالعقار  
ولنا قولهم لا شفعة الا في ريع او حايطة ولان السفن منقولة كالعروض والشفعة في المنقول لان الملك  
فيه لا بد وم كدوام في العقار **قوله** المسلم والذي في الشفعة سواء كانا المكاتب والمأذون والبايعي  
والعادل والذكر والانثى والصغير والكبير والذي يأخذ بالصغير ابوه او وصيه او جده او  
القاضي او من نصب القاضي لانها يثبت لزوال الضرر ورفع الضرر عن الصغير واجب فان لم يطلبوا  
للصغير وسلموا اليه بالقول سقطت ولا يجب له اذا بلغ عندهما وقالتم وزفر لا تسقط وللمطالبة  
بهما بعد بلوغه لان في اسقاطها ضررا بالصغير فلا يجوز كالبراءة من الدين والعفو عن القصاص  
ولهما لان من ملكا لاخذ بهما ملك تسليمهما ولان العلي لو اخذ ما بالشفعة ثم باعها بمنزل التي جاز  
فاذا سلمها فقد بقا الثمر على ملك الصغير ولحقه من صفات الدرك وكان اولى بالجواز والجواب  
عن قوله كالبراءة من الدين والعفو عن القصاص ان هناك لفظ الحق من غير عوض وهنا  
حصل له عوض وهي بقاء الثمر على ملكه فافترقا وان لم يكن للصغير اب ولا وص ولا جد ولا نسب  
القاضي له وليا فهو على شفعة الى ان يبلغ **قوله** واذا ملك العقار بعوض هو مال وصحت فيه الشفعة  
انما قال ملك ولم يقل اشترى لانه يجب الشفعة في الهبة بشرط العوض ولم يكن هناك **قوله**  
والشفعة في الدار تنزوح الرجل عليها او يجالع امراته بها لان الشفعة انما تجب في مبادلة المال  
وسنده الاعراض يستعمل وان تزوجها على دار على ان يرد عليها الثا فلا شفعة في جميع الدار  
عننا في فلان معنى البيع فيه تابع ولا شفعة في الاصل فكذا في البيع وعندهما يجب في حصة الاثني



لأنه مبادلة مالية في حق **قوله** أو يتاجر بها دار أو يصالح بها عن دم عدل أن به لا ليس بعين مال **قوله**  
أو يعتق عليها عبدا صورة أن يقول لعبده اعتقتك به أو فلان فوجها صاحبها للعبه فيه  
العبه للتبذير فلا شفعة فيها لأنها عن العتق وليس بمال **قوله** أو يصالح عنها بانكار وكوت لأن  
المهدي عليه زعم أنها لم تزل عن ملكه وإن لم يملكها بالصلح وإنما وقع العوض افتد اليه في قطع الحقوق  
وإذا أصالح عليها وجبت الشفعة لأن في زعم المهدي إنما يأخذ عوض عن حق من ملك دار  
على وجه المعاوضة وجبت فيه الشفعة **قوله** وإن صالح عنها باقرار وجبت فيه الشفعة لأنه معترف  
بالمالك للمهدي بمرأى استفاد بالصلح وكان مبادرة **قوله** وإذا تقدم الشفع إلى القاضي فادع الشتر  
وطلب الشفعة سأل القاضي للمهدي عليه فإن اعترف بملكه الذي شفع به والاكلفه إقامة البينة  
أي المهدي لأنه يتردد بين البائع والمشتري إذا البائع هو الخصم إذا كان المبيع في يده أو المشتري  
إذا قبض والظاهر أن المراد منه المشتري به دليل قوله بعد هذه المتخلف المشتري **قوله** سأل القاضي  
المهدي عليه أي سأل القاضي الدار التي تشفع لجوار أن يكون قد خرجت من ملك الشفع وهو بقدره على إقامة  
البينة بذلك فإن اعترف المهدي بها في ملكه ثبتت له الشفعة لأنه اعترف بما يستحق عليه الشفعة  
وإن أنكر كلف المهدي إقامة البينة أن الدار التي شفع بها في ملكه يوم البيع فإن قال المهدي عليه  
الدار التي فكرت في يده ولكنها ليست ملكه فإن أباح ثم قال لا يقض له بالشفعة حتى يقيم البينة  
أنها ملكه وعن أبي إسحاق أنه إذا قرأ بالمهدي كان القول قول الشفع أنها ملكه فإن باع الشفع داره  
بعد شتر المشتري وهو يعلم بالشتر أو لا يعلم بطلت شفعته فإن رجعت إليه بان ردت عليه يعيب  
بقضا أو بغير قضا أو بخيار روية لم تعد الشفعة لأنها قد بطلت وإن باع الدار على أنه بالخيار  
ثم اختار الشفع فهو على شفعته لأن ملكه لم يزل عنها وإن طلب الشفعة في مدة الخيار فقد كمنه  
نقض للمبيع وله الشفعة والاكلفه إقامة البينة ليس معناه أنه يلزمه ذلك لأن إقامة البينة من

من حقوقه وذلك موقوف على اختياره وأما معناه أنه سأل هل له بينة أم لا ومعناه كلف إقامة  
البينة أن الدار التي شفع بها ملكه **قوله** فإن كل أو قامت للشفيع بينة ثبت ملك الدار التي شفع بها  
**قوله** سأل القاضي أي سأل المدعي هل ابتاع أم لا فإن أنكر الابتاع قيل للشفيع أقم البينة لأن  
الشفعة لا تجب إلا بعد ثبوت البيع **قوله** فإن عجز عن إثباته المتخلف المشتري بالثبوت ما استحق  
عليك في هذه الدار شفعة من الوجه الذي ذكره فإن أقر بشفيعه عليه الشفعة والأجود إذا كانت  
الشفعة في الخلطة أن لا يستخلف بالسعا ابتاع لجوار أن يكون قد ابتاع وكلم الشفع الشفعة وإن  
كانت لجوار أن يستخلف على نفسه لا ابتاع لأن لا تأول على أنه من لا يستحق الشفعة عليه بالجوار  
**قوله** من الوجه الذي ذكره أي من الوجه الذي قاله الشفع التي لم تربت أو حصلت لي بالعبه والعرض  
يحتل أن يكون الها في ذكره راجع إلى السبب أي لا يستحق على الشفعة بالسبب الذي ذكره وهو الخلطة  
في بعض المبيع أو في حق المبيع أو بالجوار فإن قال المشتري للقاضي خلف الشفع أنه يطلب طلبا  
وأنه طلبها ساعة علمه بالشر من غير تأخير فإنه إنما طلبها بعد كونه أو قيامه من المجلس فإنه يكلف **قوله** ويجوز للمالك  
أن يبيع في الشفعة وأن لم يبيع الشفع الثمن إلى المجلس القائي لأن الثمن إنما يجب بعد انتقال الملك اليه ولا يتقبل إلا  
بالرضا من المشتري أو القضا من الحاكم **قوله** فإذا قضى القاضي بالشفعة لزمت إحصاء الثمن وسد ظاهر  
سرانه الأصل وعن ثمة أنه لا يقضى حتى يحضر الشفع الثمن لأن الشفع قد يكون مفلسا فيتعجل ملك الشتر  
ويخرج عنه الثمن وإذا قضى القاضي بالدار للشفيع فلم يشتري أن يجسها حتى يستوفي الثمن من الشفع  
والناظر طلب الشفع أجلا في تسليم الثمن أجل يومين أو ثلاثة وإن سلم والأجبه القاضي في التسليم  
حتى يدفع الثمن ولا ينقض الأخذ بالشفعة لأن ذلك بمنزلة البيع والشتر فلا يفسخ بعد حكمه بذلك **قوله**  
والشفيع أن يراد الدار بخيار العيب والروية لأنه بمنزلة المشتري فإن كان قد رآه وأمر البائع  
عن العيب لا يبطل خيار الشفع في الرد بالعيب **قوله** وإذا حضر الشفع البائع والمبيع في يده فله أن



خاصة في الشفعة لان اليد لا يسمع القاضي البيعة حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع بمشده منه وتضمن  
بالشفعة على البائع ويجعل العدة عليه لان المبيع اذا كان في يد البائع فحقه متعلق به لان احبته حتى يتوفى  
التمن وانما لم يسمع البيعة حتى يحضر المشتري لان الملك له ولان كانت اليد قد قبضت لم يعتبر حضور  
البائع لانه قد صار اجنبيا لا يده ولا ملكه **فانفسخ** البيع بمشده منه صورة الفسخ ان يقول  
فسختم هذا المشتري خاصة ولا يقول فسخت البيع لئلا يطلحق الشفعة لانه بناء على البيع فيقول  
الشفعة اليه ويصير كانه المشتري منه ولما اوجب بالعدة عليه اي على البائع بخلاف ما اذا كان قد  
قبضه المشتري فاخذه من يده حيث يكون العدة على المشتري والعدة هي ضمان الثمن عند  
استحقاق المبيع **فان** اذا ترك الشفع الاشهاد حين علم وسوقه راعى ذلك بطلت شفعة يعني  
بهذا اطلب المواتية وانما قال وهو يقر على ذلك لانه لو حال بينه وبين الاشهاد حائل فهو على شفعة  
**فان** فان صالح من شفعة على عوض من دراهم وعرض اخذه بطلت شفعة ورد العوض لانه  
يعتبر بقبول العوض معوضا عنها ولا يكون له من العوض شيء وكذا اذا قال المشتري للشفيع اشتر  
منه ولا تخاصمني فيها فقال اشتريت بطلت شفته وكذا اذا قال له اجرك ما يمسك به درهم او اغير  
جميع حرك وطلب الشفع ذلك بطلت شفته وهذه كلها حيل فباطل الشفعة **فان** واذا مات  
الشفيع بطلت شفته ولم يورث عنه لان الوارث لم يكن له عند عقد البيع ومعناه اذا مات  
الشفيع بعد البيع قبل القبض بالشفعة اما اذا مات بعد القبض قبل نقد الثمن وقبضه فالبيع لان  
لورثة **فان** واذا مات المشتري لم تسقط لان المستحق لها باق ولا يتابع في دين المشتري كونه  
فان باعها القاضي او الوصي او وصيها المشتري فالشفيع ان يبطل ذلك كله وبأخذه الدار  
لتقدم حقه **فان** واذا باع الشفع ما يشفع به قبل ان يقبضه بالشفعة بطلت بهذا اذا كان  
المبيع باثنا لزوال سبب الاستحقاق وقيل التملك وهو الاتصال بملكه سواء باع وهو عالم بطل

بشر الشفوعة او لم يعلم فان كان بيعه بشر الخيار قبل ان يقبضه بالشفعة لم تبطل شفته لان  
خياره يمنع زوال ملكه وسبق الاتصال وهذا اذا اختار فسخ البيع وكذا اذا اطلب الشفعة **فان**  
وكيل البائع اذا باع وسكن فسخ فلا شفعة له لان عقد البيع وجب عليه تسليم المبيع الى المشتري  
فاذا كان التسليم لازما له كان ذلك مبطلا للشفعة **فان** وكذلك ان ضمن الدك من البائع للمشتري لان  
ضمان الدرك تصحيح للمبيع وفي المطالبة بالشفعة فسخ له لك فلا يصح **فان** وكيل المشتري اذا  
اتباع وسكن فسخ فلا شفعة لان البيع يحصل للموكل بعقد البيع والشفيع يجب بعهده فلا تبطل الاكليم  
او سكوت ولم يوجد واحد منهما ولان اخذه بالشفعة يتم للعقد فلذلك صح له فان قلت كيف  
يقبضه بها قلت ان كان الاخر اقرضه بالشفعة على الامر ويؤمر المشتري وهو الشفع بقبضها  
لنفسه وعهده على البائع وان كان الامر غايبا بقبضها او لا الامر والعدة عليه وكذا اذا اشتر  
وشطر الخيار لغيره وذلك الغير فسخ فاختر البائع فله الشفعة مثله الوكيل بطلب الشفعة  
اذا سلم الشفعة جاز التسليم عندهما وهو الصحيح وقالتم وهو على شفعة **فان** من باع بشر  
الخيار فلا شفعة للشفيع فانه يمنع زوال المبيع عن ملك البائع فصار كالمبيع **فان** كان لقط  
الخيار وجبت الشفعة لانه زال المانع عن الزوال ويشترط الطلب عند سقوط الخيار  
في الصحيح لانه اذا سقط الخيار لزوم البيع **فان** ومن اشترى بشرط الخيار وجبت الشفعة  
لانه لا يمنع زوال الملك عن المبيع اجماعا واذا اخذ الشفع في الثلث وجب البيع لعجز  
المشتري عن الرد ولا خيار للشفيع لانه ثبت بالشروط وهو الشرط **فان** ومن اتباع  
دارا شراء فله فلا شفعة فيها اما قبل القبض فله عدم زوال ملك البائع واما بعد القبض  
فلا احتمال الفسخ وفي اثبات الشفعة تقرير للفناء فلا يجوز **فان** كان لقط الفسخ وجب الشفعة  
لزوال المانع لان البيع الفاسد فكل ما بعده اذا اتصل به القبض انما يمنع من الشفعة لثبو



حق البائع في الفسخ فاذا سقط حق من الفسخ لهذا الالاماع فله ان يوجب **فدية** واذا اشترى من ذي دار الجرح او خنزير وشفعها ذمي اخذها بمثل الحر لانها من ذوات الامثال وقيمة الخنزير لانه ليس بمثل كالكثير ما يشاة او عبده فان اسلم الذي قبل ان ياخذها بالشفعة فله ان ياخذها بقيمة الحر العجوة عن تسليم **الحر** وان كان شفعها مسلما اخذها بقيمة الحر والخنزير وان كان شفعها مسلما وذميا اخذ المسلم نصفها بنصف قيمة الحر والذي نصفها بمثل نصف الحر **والشفعة** في الهبة الا ان يكون بعوض مشروط بان يقول وهبت لك هذه الدار على كذا من الدراهم او على شيء اخر سواء كان تقاضيا بالاذن صريحا او دلالته فان لم تقاضا او قبض احداهما دون الاخر فلا شفعة فيها ثم في الهبة بشرط العوض بشرط الطلب وقت القبض حتى لو سلم الشفعة قبل قبض البدل من تسليمه باطل كذا في المستصفى وان وهب ليعقار على غير شرط العوض ثم عوضه بعد ذلك فلا شفعة فيه ولا فيما عوضه **فدية** واذا اختلف الشفع والمشتري في الثمن فالقول قول المشتري مع يمينه والشفيع بالخيار ان اشأ اخذ بالثمن الذي قاله المشتري وان اشترك هذا اذا لم يتم للشفيع بینه فان اقام الشفع بینه قضى به **فدية** قال اقام بینه فالبينة بینه الشفع عندهما وقال ابو بكر بینه المشتري لانها اكثر اثباتا **فدية** واذا ادعى المشتري ثمن او ادعى البائع اقل منه ولم يقض الثمن اخذها الشفع بما قال البائع سواء كانت الدار في يد البائع او في يد المشتري وكان ذلك حطاعن المشتري **فدية** وان كان قبض الثمن اخذها بما قال المشتري انشأ ولم ينفذ الى قول البائع لانه لما استوفى الثمن انتهى حكم العقد وصار هو كالاجنبى **فدية** واذا حط البائع عن المشتري بعض الثمن سقط ذلك عن الشفع وكذا اذا حط بعد اخذها الشفع بما بالثمن كحط عن الشفع حتى انه يرجع عليه بذلك القدر وكذا اذا ابراه من بعض الثمن او وهبه له فكذلك حكم الحط **فدية** وان حط عنه جميع الثمن لم يسقط عن الشفع وسواء اذا حط الكل بكلمة واحدة اما اذا كان بكلمات ياخذها بالخير **فدية** فان زاد المشتري البائع في الثمن لم يلزم الزيادة الشفع حتى

حتى انه ياخذ ما بالثمن الاول لان الشفع قد ثبت له حق الاخذ بالقدر المذكور في حال العقد والزيادة انما هي بتراضيها وترضيها لا يجوز في استقاط حق الغير **فدية** واذا جتمع الشفعاء فالشفعة بينهم على عدد رؤسهم بالتسوية ولا يعتبر اختلاف الاملاك وقال الشافعي الانصاف وصورة دارين ثلثة لاحد منهم نصفها وللآخر ثلثها وللآخر سدسها فباع صاحب النصف جميع نصفه وطلب الشريك ان الشفعة قضى بها بينهما نصفين عندهما وقال الشافعي ثلثا ثلثا لصاحب الثلث وثلثا لصاحب النصف ولو حضر واحد من الشفعاء او لا واشتد شفعته فان القمى يقضى له بجميعها ثم اذا حضر شفع اخر واشتد شفعته قضى له بنصف الدار ولو ان رجلا اشترى دارا او موطعها ثم جاعل شفع مثل نفسه بنصفها او ان جاء شفع اولي منه قضى له بجميعها وان جاء شفع دونه فلا شفعة له في الجعدي قال في شرحه اذا كان للدار شفعاء فحضر بعضهم وغاب بعضهم فطلب الحاضر ثبت له حق الشفعة في الجميع لان الغائب يجوز ان يطلب ويجوز ان لا يطلب فلا يسقط حق الغائب بالثمن فاداء الغائب وطلب حقه لم يكن له ذلك بل ياخذ الجميع انشأ والترك وفي النبايع اذا طلب الحاضر نصف الدار بطلت شفعة سواظره انه لا يستحق سوى ذلك او لم يظن فان قال الحاضر لما جاء الغائب بطلت الشفعة اما ان ياخذ الكل او يدع فقال الغائب لا اخذ الا النصف فلما ان ياخذ النصف ولا يلزمه اكثر منه فان جعل بعض الشفعاء لبعض لم يكن له ذلك وسقط حق الجاعل وقسم على عدد من بقى واذا كان للدار شفعان فسلم احدهما لم يكن للاخر الا ان ياخذ الكل او يدع **فدية** ومن اشترى دارا بعرض اخذها الشفع بقيمة لانه من ذوي القيم **فدية** وان اشترى انا بمكيل او موزون اخذها بمثل لانه من ذوات الامثال **فدية** واذا باع عقارا بعقار اخذ الشفع كل واحد منهما بقيمة الاخر هذا اذا كان شفعيا لها جميعا اما اذا كان شفعيا لواحدهما اخذ بقيمة الاخر **فدية** واذا بلغ الشفع انما بيعت بالن

شاركه وان كان الحاضر فانه غيبه  
الغائب انما اخذ النصف او الثلث  
ويؤخذ اربعة مع



فلم يفتحه ثم علم انها بيعت باقل او بكثر او بشيء قيمته الف او اكثر فسلمه باطل وله الشفعة لان في التبليغ غرور ولا بد بقر على دفع مائة الف ولا يقدر على الف وقد يقدر على دفع المائة والشفعة والشفعة ولا يقدر على دفع الف وان بان انها بيعت بدينار قيمته الف او اكثر فلا شفعة له يعني اذا سلم وان كان قيمتها اقل من الف فله الشفعة وقال زفر له الشفعة في الوجهين لانها جنان مختلفان **قوله** واذا قيل له ان المشتري فلان فسلم الشفعة ثم علم انه غير فله الشفعة لان الانسان قد يصح له مجاورة ولا يصلح مجاورة فاذ سلم لم يرضى مجاورة لم يكن ذلك تسليم في حق غيره واذا قيل له ان المشتري فسلم ثم علم ان المشتري زيد وعمر وصح تسليمه لزيد وكان له ان يأخذ نصيب عمر وان التسليم لم يوجد في حق وان بلغه انه اشترى نصف الدار فسلم ثم علم انه اشترى الكل فله الشفعة وان بلغه انها بيعت كلها فسلم ثم بان ان الذي بيع نصفها فلا شفعة له لانه اذا سلم جميعا كان مسلما في كل جزء منها فيصح تسليمه في القليل والكثير قال في الذخيرة هذا محمول على ما اذا كان ثمن النصف مثل ثمن الكل بان اخبره اشترى الكل بالف فسلم ثم ظهر انه اشترى النصف بالالف ما اذا اخبره انه اشترى الكل بالف ثم بان انه اشترى النصف بخمسة فانه على شقته **قوله** ومن اشترى دارا لغيره فهو الخصم في الشفعة لانه هو العاقد والشفعة ان يأخذ ما من يد الوكيل ويسلم اليه الثمن ويكون العدة عليه **قوله** الا ان يسلمها الى الموكل لانه اذا سلمها لم يبق له يد فيكون الخصم فيه هو الموكل ولو قال الشفع لا يجني سلم الشفعة للمشتري فقال سلمتها لك او وهبتها او اعزنت عنها كان تسليمها في الاستحسان لان الا جنيها اذا خاطب بفسق قال قد سلمتها لك فكانه قال سلمتها له من اجلك وان قال الشفع لا خاطبه الاجنبي قد سلمت لك شفعة بهذه الدار او وهبت لك شفعتهما لم يكن ذلك تسليم لانه كلام مبتدأ **قوله** وان بلغ داره الامتداد في ربيع في طول الدار الذي يلي الشفع فلا شفعة له لانقطاع الجوار لان الجوار انما يحصل له بالذراع الذي يليه فاذا امتداه حصل البيع فيما للجوار له وهذه حيلة لا غلط

لا سقط الشفعة وكذا اذا وهب منه هذه القدر وسلم اليه **قوله** وان باع ستمائة منها بدينار ثم باع بقيتها فالشفعة للجوار في السهم الاول دون الثاني وهذه ايضا حيلة اخرى وان كان كذلك لان الشفع جاري في الجوار يستحق بيع بعض الدار كما يستحق بيع جميعها وصورتها رجل له دار تساوي الف واراد بيعها على وجه لا يأخذها الشفع فانه يبيع منها العشرة مثلاً بدينار ثم يبيع تسعة اعشاراً بالجمالية فالشفعة انما تثبت في عشرة خاصة ببقية ولا يثبت له الشفعة في التسعة الاعشار لان المشتري حين اشترى تسعة اعشاراً باصا شرى فيها بالعشرة **قوله** فان ابتاع ثمن ثم دفع اليه ثوباً بعهن فالشفعة بالثمن دون الثوب لان الشفعة انما يثبت بالثمن الذي وقع عليه العقد وهو الثمن والثوب لم يقع عليه العقد وانما ملكه بعهن ثان فلا يوجد به **قوله** وكذا وعندهم لان الشفع يجب له دفع الضر عن الشفع وفي اياته الحيلة ببقية الضر عليه فلم يجز والفتوى على قولهم وان كانت قبله فعلى قول الكس وعلى هذا الاختلاف في الحيلة لا تقاطع الزكوة فلجاز ان يكون وكه هاتم والفتوى على قولهم وكذا الاختلاف في اقطاع الجوار واجهوا على انه اذا ترك اية السجدة وتعدى الحيلة الى غير ما لكي لا يجب عليه السجدة انه يكره كذا في المجتهد **قوله** واذا بنا المشتري او عرس ثم قضى للشفيع بالشفعة فهو بالخيار ان يشاء اخذها بالثمن وقيمة البناء والغرس مقلوعاً وانما كلف المشتري قلعه وسد اقول اني فروم وزفر عن الكس يقال للشفيع اما ان يأخذ الارض والبناء بقيته قايماً او يبيع لان المشتري يحق في البناء لانه بناءه على الارض ملكه فلا يكلف قلعه ولنا انه بنا في محل تعلق به حق متأكده للغير من غير تسلط من جهة من له الحق ولان حق الشفع اقوى من حق المشتري لانه يتقدم عليه ولهذا ينقض بيعه وهبته وكذا اشترى ارضاً فبناها بمسجد او للشفيع ان يأخذها ويأمر بهدم المسجد وعن الكس ليس له ان يأخذها لانه قد احدث فيها معنى لا يلحقه الفسخ فاشبه المشتري شراً فاسداً اذا عتق

في انما كانت الحيلة في استهلاك الشفعة عند الكس لانه استباح من الجوار في انما كان له حصة في الدار



العبد المشتري ولنا ان حق الشفع يساوي على حق المشتري لان حق ثبت برغبة البائع عن البيع قبل دخوله في ملك المشتري بدليل انه لو قال بعت هذه الدار من فلان واكثر فلان الشرا ثبت للشفع وان لم يكن ملكا للمشتري **وقد** اخذنا الشفع فبنا فيها وغرس ثم استغنت رجوع بالثمن ولا يرجع بقيمة البناء والغرس اما الرجوع بالثمن فلان المبيع لما لم يسلم ليرجع بثمنه وانما لم يرجع بقيمة البناء والغرس لان الرجوع انما يجب لاجل العود ولم يوجد من المشتري غرور وكذا لو اخذنا من البائع لان كل واحد منهما لم يوجب الملك في هذه الدار وانما هو الذي اخذنا بغير اختيارهما واجمعوا على ان من اشترى دارا فيها وغرس ثم استغنت ان المشتري يرجع بقيمة البناء والغرس على البائع لانه غره بالمبيع وتسليمها اليه وله ان يرجع بقيمة البناء مبنيا وسلم اليه النقص وان لم يسلم اليه النقص رجوع بالثمن لا غير كذا في البناء **وقد** فان انهدمت الدار واخرق بنائها او جف شجر البستان بغير فعل احد فالشفع بلخيلا راشنا اخذ جميع الثمن وان شارك لان البناء والغرس تابع حتى دخلا في البيع من غير ذكر فلا يبقا بلهما شي من الثمن مالم يبر مقصود او طهرا بيعهما امر في بكل الثمن في هذه الصورة **وقد** وان نقص المشتري البناء قبل الشفع ان شئت في هذه العروة بخصتها وان شئت في غير ذلك وان اخذ النقص لانه صار مقصودا منقول لا يبر بيعا وكذا اذا هدم البناء اجنبي لان العوض للمشتري فكانت بعه وكذا اذا انهدم بنفسه لان الشفع سقطت عنه وسقطت قايمة ولا يجوز ان يسلم للمشتري بغير شيء وكذا انزع المشتري باب الدار وبيع لم يستطع عن الشفع حصته **وقد** ومن ابتاع ارضا في ثلثها ثم اخذنا الشفع بغيرها ومعناه اذا ذكر الثمن في البيع لانه لا يدخل من غير ذكره وكذا اذا ابتاعها وليس في الثلث ثم فالعمر في يد المشتري فان الشفع باخذه لانه مبيع بعبا لان البيع سرى اليه **وقد** فان اخذه المشتري سقط عن الشفع حصته هذه اجواب الفصل الاول لانه دخل في البيع مقصودا فبقا بلهما شي من الثمن فاني الفصل الثاني باخذه ما سوي الثمن بجميع الثمن لان الثمن لم يكن موجودا عند العقد فلا يكون مبيعا للابتعا فلا يبقا بلهما شي من الثمن كذا في الهداية **وقد** واذا قضى القاضي للشفع بالدار ولم يكن رافا فاجاب

١٠٢٤  
خيار الرقبة لان الشفع بمنزلة المشتري فله الجواز للمشتري ان يرد ما يجي الرقبة والعيب فلهذا الشفع **وقد** فان جبه بها عيبا فله ان يرد ما وان كان المشتري شرط الهبة منه لان المشتري ليس بنا سبي عنه فلا يملك كالمطابق للشفع **وقد** واذا ابتاع بئس موجب فالشفع بلخيلا راشنا اخذنا بئس حال وانما يصبر حتى ينقض الاجل ثم ياخذنا وليس له ان ياخذنا في الحال بئس موجب ثم اذا اخذنا بئس حال من البائع سقط الثمن عن المشتري وان اخذنا من المشتري كان الثمن للبائع على المشتري الى اجل كما كان وانما يصبر حتى ينقض الاجل مراده الصبر على الاحتار اما الطلب عليه في الحال حتى لو كانت عنه بطلت كشفعة عندهما خلافا لا كس **وقد** واذا اقسم الشركا العقار فلا شفعة لهما **وقد** بالقسمة لان القسمة ليست بملك وانما هي تيسير للحقوق وفلك لا يستحق الشفع **وقد** واذا اشترا دارا فسلم الشفع الشفعة ثم ردها المشتري بخيار روية او شرط او عيب بقضاء قاض فالدار الشفع ان ياخذنا بالشفع فلا شفعة فان ردها بعيب بعد القبض بغير قضاء قاض اخذنا بالشفعة **وقد** وان ردها بغير قضاء قاض او تقايلا فالشفع الشفع لان الاقالة فسخ في حقما بيع في حق الشفع لوجود البيع وهو مباحة المال بالمال بالتراضي **وقد** او تقايلا قال في الكفرى سوا تقايلا قبل القبض او بعده فان للشفع الشفع لانما عادت الى البائع على حكم ملك مبتد الا انها دخلت في ملكه بقبوله ورضاه فصار ذلك كالشرا منه قال في الهداية اذا اشترا دارا فسلم الشفع الشفعة ثم ردها المشتري بخيار روية او شرط او عيب بقضاء قاض فلا شفعة للشفع لانه فسخ في كل وجه ولا فرق في هذا بين القبض وعدمه فان ردها بعيب بغير قضاء او تقايلا فالشفع الشفع ومراده الرقبة والعيب بعد القبض لان قبله فسخ الاصل ولكن كان بغير قضاء **كتاب الشفعة** الشركة في اللغة هي الخلطة وفي الشرع عبارة عن عقد بين المتشاركين في العمل والربح **وقد** الشركة على ضربين شركة املاك وشركة عقود فشركة الاملاك العين يرثها الرجلان او يشترى بها لان هذه اسباب الملك وكذا ما وهب لهما او وصي لهما به فقبلاه وكذا اذا اختلط مال كل واحد منهما بالمال صاحب



كالاجنبى لان تعرف الانسان في مال غيره لا يجوز الا باذن او ولاية **والفرد** الشريك العقود وركبتها  
الايجاب والقبول وهو ان يقول احدهما شاركك في كذا ويقول الآخر قبلت **وهي** على اربعة اقسام  
مفاوضة وعنان وشركة الصنایع وشركة الوجوه وفي الخنذي الشركة على ثلاثة اوجه شركة بالاموال و  
شركة بالاعمال وشركة بالوجوه وكل واحد منهما على حدين مفاوضة وعنان **فاما** شركة المفاوضة فهو  
ان يشترك الرجلان ويتساويان في مالهما وتقرضهما دينهما فيجوز بين المسلمين البالغين العاقلين  
قلین ولا يجوز بين الحر والمملوك ولا بين الصبي والبالغ ولا بين المسلم والكافر لان مقتضاها التساو  
في المال الذي يصنع عقد الشركة عليه كالاثمان فاما ما لا يصنع عقد الشركة عليه كالعروض والعقار فلا  
يعتبر التفاضل فيه لان ما لا يقع عقد الشركة عليه فالتفاضل فيه لا يمنع صحته كالتفاضل في الزوجه **والشركة**  
الاولاد وكذا اذا كان مال واحد هما يفضل على مال الآخر بدین على انسان آخر لم يؤثر ذلك لان  
الدين لا يصنع عقد الشركة عليه كذا في القاضى ولا يصنع المفاوضة الابلغة المفاوضة لان العاقبة لا  
يقعون على شرطها فاذا لم يلتفتوا اليها لم يصح لعدم معناها اما اذا كان العاقد لهما يعرف معاينتهما  
وان لم يذكر لفظ المفاوضة لان العقود لا تعتبر بالافاضل وانما تعتبر بمعانيها ويشترط تساويهما في  
التصرف حتى لا يجوز بين الحر والعبد لان الحر اعظم تقر فامنه لانه يملك التبرع والعبد لا يملكه ولان  
الحر يتصرف بغير اذن والعبد لا يتصرف الا باذن فلم توجد المساواة وكذا لا يجوز بين الحر والممك  
ولا بين حر بالغ وصبي لانهما لا ينفقون الكفاية وكما لا يجوز لهما التصرف واذ لم يصح كانت عنانا واما  
تساويهما في الدين فلا يصح عند ابي حنيفة المفاوضة بين المسلم والذمي وقال ابو حنيفة لا يصح لانهما خوات  
يجوز كفايتهما الا ان يتكرره عند لان الذمي لا يمتد الى الجاهل من العقود ويخاف ان يطعم الربا ولهما  
ان المسلم والذمي لا يستويا في التصرف بدليل ان الذمي يتصرف في الحر والخنزير دون المسلم وكون  
عنانا لان العنان يجوز بينهما اجماعا فان تفاوضا لزميا ناجزا مفاوضتها وان اختلف دينها لانهما

لانهما سريان في التصرف قال في الهداية وان كان احدهما كتابيا والاخر محجوبا بجواز ايضا ولا يجوز  
المفاوضة بين العبدين ولا بين الصبيين ولا بين المكاتبين لانهما صحت الكفاية منهم **وهي** وينتقد على الو  
كالة والكفاية وما يشترطه كل واحد منهما يكون على الشركة الاطعام اهل وكسوتهم وكذا اطعام نفق  
وكسوتهم لان هذا لا بد منه فصار مستثنى من المفاوضة وللبيع ان يطالب ايها الشاشر بذلك لان  
كل واحد منهما كفيل عن صاحبه فيطلب ايها الشاشر بالاشتراك بالاصالة وصاحبه بالكفاية والكفيل ان يرجع  
على المشتري بحسبته مما أدى لانه قضاء ينال عليه من مال مشترك بينهما **وهو** ما يلزم كل واحد منهما من  
الدين بدل عما يصنع فيه الاشتراك فالآخر ضامن لانهما منقذ على الكفاية فكانه كفيل عنه بيد ذلك  
فيطالب به والمراد بدل الشيء الذي يصنع الاشتراك فيه حتى اذا اشترى العقار يطلب شريكه والذي  
يصنع فيه الاشتراك البيع والشراء والاجرة والذي لا يصنع فيه النكاح والمخلع والجنابة والصلح من  
العهد فعليه ان اذا تزوج احدا لشريكين فذلك لارم له صاحبه لانه لا يصنع عقد الشركة عليه وليس  
ان تاخذ شريكه بالبدل لانه بدل عما لا يصنع فيه الاشتراك وكذا الزوجان احدهما على ادمي وسواهما **وهي**  
لان الجنابة ليست من التجارة ولا جني على دابة او ثوب لزم شريكه عند ماله يملك الجنابة عليه ايضا  
وذلك مما يصنع فيه الاشتراك وقال ابو حنيفة لا يلزمه الجنابة على ادمي وليس للحد الشريكين ان يشترى  
جارية لوطى او للخدمة الا باذن شريكه لان الجارية مما يصنع فيها الاشتراك فان اذن له فاشترى اهلها لوطى  
له خاصة وللبيع ان يطالب ايها الشاشر بالاشتراك وهل له ان يرجع على شريكه بشئ من الثمن فعند ابي حنيفة  
ويصر كان شريكه وهب له ذلك وعند ما يرجع عليه بصف الثمن **وهو** اذا ورث احدهما مالا تصنع به الشركة  
او وهب له هبة فوصل الى يده بطلت المفاوضة وصارت الشركة عنانا بالقوات المساواة فيما يصنع  
كل المال اذ هي شرط فيه ابتداء وبقا واما اذا ورث مالا يصنع فيه الاشتراك كالعقار والعروض او وهب  
له ذلك فوصل الى يده لم تطل المفاوضة لانه لا يصنع به الشركة فلا تاثير **وهو** ولا تنفذ الشركة الا بالدرهم



والدنانير والفلوس النافقة اما الدراهم والدنانير فلا تمان الثمان الاشياء وتقوم بها المستهلكات ولا تمان الا  
تتقين بالعقد فيصير المشتري مشتركا بامثالها في الذمة والمشتري ضمان لما في ذمته فيصح البيع المقصود  
لان بيع ما يضمنه وما يملك النافقة فانما تروح روح الامان فالحقت بها قالوا وهذا قول اقدم لانه ما  
حلفه بالتعبد عنه حتى لا يتعين بالقيدين ولا يجوز اثنين منها بواحد باعنا انما على ما عرفنا عا  
فلا يجوز الشركة والمصاريف به لان ثمنها يتبدل ساعة فساعة ويصير ساعة سلة ولا تمان الا تقوم  
بها المستهلكات ولا يتعد بها ارض الجنائيات فصارت كالعروض ولا اعتبار بكونه نافقة لانها تنفق  
في موضع دون موضع وانما لا يجوز الشركة بالعروض لان التوكيل على الوجه تضمنه الشركة لا يصح الاكثر  
ان من قال بغير عرضك على ان ثمنه يسا لا يصح وانما لم تجز الوكالة لم تنقعه الشركة بخلاف الدراهم والدنانير  
نانير فان التوكيل فيها على الوجه الذي تضمنه الشركة يصح الا ترى انه قال الرجل اشترى بالفس من مالك  
على ان ما تشترى به سينا وانا اشترى بالفس من مالي على ان ما اشترى به سينا فانه يجوز ذلك ولا يتوقف  
في العروض البيع وفي النقود الشرا ببيع احدهما ماله على ان يكون الاخر شركا في ثمنه لا يجوز وشرا  
احدهما شيئا بماله على ان يكون البيع بينه وبين غيره **قوله** ولا يجوز كباي ذلك الا ان يتعامل الناس  
بالشبر والنقرة فيفتح الشركة بهما لان الشبر والنقرة تشبه العروض من وجه لانها ليست ثمن الاشياء  
وتشبه الدراهم والدنانير من وجه لان العقد عليهما صرف فاعطيت الشبر من كل واحد منهما  
فاعتبرت فيه عادة الناس في التعامل فاذا تعاملوا بها المحقق بالدراهم وان لم يتعاملوا بها  
المحقق بغير الدراهم **قوله** فان اراد الشركة بالعروض باع كل واحد منهما بنصف ماله بنصف  
مال الاخر ثم عقد الشركة صورة رجلان لهما مال لا يصح للشركة كالعروض والحجوان ونحوه  
اراد الشركة فالطريق فيها ان يبيع احدهما بنصف ماله مثله بنصف مال الاخر مثله ايضا فلا  
فعلا ذلك صار المال شركة بينهما املاك ثم يعقدان بعده عقدا للشركة ليكون كل واحد منهما وكيل صاحب  
شركة

صاحبان قيل لا يحتاج اليه عقد الا ان يقول باع كل واحد شيت الشركة قلنا يحتاج الى ذلك لان البيع  
انما هو شركة ملك ويقول ثم عقد اشيت شركة العقد وفي الهداية تأويل المسئلة اذا كان قيمة متساوية  
على السوا فان كان بينهما تفاوت يبيع صاحب الاقل بقدر ما يثبت به الشركة بل ان كان قيمة من احد  
اربعاية وقيمة عرض الاخر مائة يبيع صاحب الاقل اربعة اقسام منه بخمس عرض الاخر والحاجة الى  
العقد بعد شركة الملك ليشب كل واحد منهما لصاحبه ببيع نصفه **قوله** واما شركة العنان فتعقد  
على الوكالة دون الكفالة يعني ان كل واحد منهما يكون وكلا لصاحبه فيما سوس من شركتهما و  
لذلك جازت ممن سوا اهل التوكيل وليس سوس من اهل الكفالة حتى ان احدهما لو كان صبيا  
ماذون له او كلاهما كذلك او عبدا ماذون له او كلاهما كذلك فانه يجوز شركة العنان بينهما **قوله**  
ويصح التفاضل في المال لاننا لا نعقد التساوي **قوله** ويصح ان يتساويا في المال ويتفاد في البيع  
وقال زفر والشافعي لا يجوز ان يشترط لاحدهما ان يخرج من ماله لئلا ان الرج تارة يستحق بالمال وتارة  
بالعمل بدلالة المضار بماذا جاز ان يستحق بكل واحد منهما جاز ان يستحق بهما جميعا ولا قد يكون احدهما  
احد قهري او اكثر علفا فلا يرضى بالمساواة وان عمل احدهما في المالبين ولم يعمل الاخر فعذر ولا غير  
صارا كانهما على جميعا والرج بينهما على الشطر **قوله** ويجوز ان يعقد ما كل واحد منهما ببعض ماله دون بعض  
المساواة في المال ليس بشرط فيها **قوله** ولا تصح الا بما يتبين ان المفاوضة يصح به يعني انما لا يصح الا  
بالقدين ولا تصح بالعروض **قوله** ويجوز ان يشتركا من جهة احد سادنانير والاخر دراهم وقال زفر  
لا يجوز لنا ان الدراهم والدنانير قد اجبرنا مجرى الجنس الواحد في كثير من الاحكام فلهذا لا يصح  
بعضها الى بعض في الزكوات فصار العقد عليه كما لعقد على الجنس الواحد فان كانت قيمة الدنانير  
تزيد على الدراهم كما اذا كان لاحدهما الف درهم والاخر مائة دينار فقيمة الف درهم مائة دينار  
المفاوضة وكانت عنانا لان المفاوضة تقتضي المساواة والعنان لا يقتضيها **قوله** ولا يشترط كل واحد

بدليل



منها للشركة طوبى بمن دون الاخر طالبتنا انها تضمن الوكالة دون الكفالة والوكيل هو الاصل في الحق **قوله**  
ثم يرجع على شريكه بحصة منه يعني اذا من مال الشركة لا يرجع كذا في المستصحب وان كان لا يعرفه اتي من  
مال نفسه الا بقوله فحليه البتة لانه يدعي وجوب المال في ذمت الاخر وهو منكر فيكون القول قول المنكر بحسبه  
**قوله** اذا هلك مال الشركة او احد المالكين قبل ان يشتري شيئا بطلت الشركة لانه قد تعينت بهذين المالكين  
فاذا هلك احد هاتين بطلت في العاقل لعدم بطلت في الاخر لان صاحبه لم يرض ان يعطيه شيئا من بيع ماله  
**قوله** وان اشترى احد هاتين بطلت في الاخر قبل الشراء فلا يتغير الحكم هلك المال بعد ذلك ثم الشركة  
شركة عقد عند تم حتى ايتما باع جاز ببيع لان الشركة قد تمت في المشتري فلا يتقضى بعد تمامها عند  
الحسن بن زياد شركة ملك حتى لا يجوز لاحدهما ان يتصرف في نصيب الاخر الا باذنه **قوله** يرجع على شريكه  
بحقته من ثمنه لانه اشترى نصفه بوكالة وقد التفت من مال نفسه **قوله** ويجوز لشركة وان لم يخط المال و  
ايها هلك قبل المطالبة بعد الشركة هلك من مال صاحبه **قوله** ولا يجوز لشركة اذا شرط لاحدهما ان يملكه مستمارة  
من الربح لان هذا يخرجها من عقد الشركة ويجعلها اجارة ولانه شرط يوجب انقطاع الشركة لانه قد لا  
يحصل الا قدر المستمارة **قوله** وكل واحد من المتفاوضين وشريكه العنان ان يضع المال ويدفع مضامته  
ويؤكل من يتصرف فيه ويده في المال يد امانه عمله ان يودع لان ذلك من عادة التجار وليس له ان يدفع  
المال لشركة عنان الا ان ياذن له شريكه لانه لا يملك بالعقد والنية وكذا يجوز ما عرفت وان عندنا في دفع  
عندهما لا يجوز الا بمثل قيمته او بنقصان يتعاقبان فيه وان باع احدهما حالا واجله الآخر لم يصح تأجيله  
في التصديق اجماعا وليس لاحدهما ان ينقض لان الغرض شراؤها واطا قال احدهما فيما بعه الاخر جازا  
الاقالة لانه يملك الشرا على الشركة والاقالة يعني فيها الشراء وليس كذلك الوكيل بالبيع فانه لا يملك الاقالة  
**قوله** واذا شارك الصانع وتسمى شركة الامان وشركة الاعمال وشركة العمل فالخياطان والصبانان شر  
يكان عليهما ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما فيجوز ذلك كقولنا انفق اعمالهم واختلفت فالشركة جازية

منها للشركة طوبى بمن دون الاخر طالبتنا انها تضمن الوكالة دون الكفالة والوكيل هو الاصل في الحق  
ثم يرجع على شريكه بحصة منه يعني اذا من مال الشركة لا يرجع كذا في المستصحب وان كان لا يعرفه اتي من  
مال نفسه الا بقوله فحليه البتة لانه يدعي وجوب المال في ذمت الاخر وهو منكر فيكون القول قول المنكر بحسبه  
**قوله** اذا هلك مال الشركة او احد المالكين قبل ان يشتري شيئا بطلت الشركة لانه قد تعينت بهذين المالكين  
فاذا هلك احد هاتين بطلت في العاقل لعدم بطلت في الاخر لان صاحبه لم يرض ان يعطيه شيئا من بيع ماله  
**قوله** وان اشترى احد هاتين بطلت في الاخر قبل الشراء فلا يتغير الحكم هلك المال بعد ذلك ثم الشركة  
شركة عقد عند تم حتى ايتما باع جاز ببيع لان الشركة قد تمت في المشتري فلا يتقضى بعد تمامها عند  
الحسن بن زياد شركة ملك حتى لا يجوز لاحدهما ان يتصرف في نصيب الاخر الا باذنه **قوله** يرجع على شريكه  
بحقته من ثمنه لانه اشترى نصفه بوكالة وقد التفت من مال نفسه **قوله** ويجوز لشركة وان لم يخط المال و  
ايها هلك قبل المطالبة بعد الشركة هلك من مال صاحبه **قوله** ولا يجوز لشركة اذا شرط لاحدهما ان يملكه مستمارة  
من الربح لان هذا يخرجها من عقد الشركة ويجعلها اجارة ولانه شرط يوجب انقطاع الشركة لانه قد لا  
يحصل الا قدر المستمارة **قوله** وكل واحد من المتفاوضين وشريكه العنان ان يضع المال ويدفع مضامته  
ويؤكل من يتصرف فيه ويده في المال يد امانه عمله ان يودع لان ذلك من عادة التجار وليس له ان يدفع  
المال لشركة عنان الا ان ياذن له شريكه لانه لا يملك بالعقد والنية وكذا يجوز ما عرفت وان عندنا في دفع  
عندهما لا يجوز الا بمثل قيمته او بنقصان يتعاقبان فيه وان باع احدهما حالا واجله الآخر لم يصح تأجيله  
في التصديق اجماعا وليس لاحدهما ان ينقض لان الغرض شراؤها واطا قال احدهما فيما بعه الاخر جازا  
الاقالة لانه يملك الشرا على الشركة والاقالة يعني فيها الشراء وليس كذلك الوكيل بالبيع فانه لا يملك الاقالة  
**قوله** واذا شارك الصانع وتسمى شركة الامان وشركة الاعمال وشركة العمل فالخياطان والصبانان شر  
يكان عليهما ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما فيجوز ذلك كقولنا انفق اعمالهم واختلفت فالشركة جازية

جازية كالخياطين والاسكافيين او احدهما خياط والاخر اسكاف او صباغ وقال في الربح اذا اختلفت الاعمال  
وقد يكون سده الشركة معاوضة وقد تكون عنانا اما المعاوضة فينبغي ان يكونا جميعا من اهل الكفالة  
وان يشترط ان ان ما رزق الله بينهما نصفان وان يتلفظا بالمعنى والمعاوضة واما العنان فيجوز سواهما  
من اهل الكفالة او لم يكونا فاذا قبل احدهما فلا يواخذ به شريكه ويجوز ان شرط الربح بينهما سواهما  
ان اطلقا الشركة في عنان فان عمل احدهما دون الاخر والشركة عنان او معاوضة فالآخر بينهما على ما  
شرطا فان جئت به احدهما فالضمان عليهما جميعا بخلاف صاحب العمل ايتما شايخ ذلك سواء كانت عنانا  
او معاوضة **قوله** وما يتقبل كل واحد منهما بالعمل ويطلب له بما بالجرة وسير الدافع بالدفع اليه وسدا اذا  
كانت معاوضة اما اذا كانت عنانا فاما يطلب من كل واحد سبب ومن صاحبه **قوله** فان عمل احدهما دون  
الاخر فالكسب بينهما نصفان سواء كانت عنانا او معاوضة فان شرط التفاضل في الربح حال ما تقبلا  
جاء وان كان احدهما اكثر عملا من الاخر لا يتما يستحقان الربح بالضمان فاحصل من احدهما من زيادة  
عمل فهو امانة لصاحبه **قوله** واما شركة الوجوه فالجواب يشتركان ولا مال لهما على ان يشتربا بوجوههما فقص  
الشركة بينهما على سدا وقد تكون سده معاوضة وعنانا فالمعاوضة ان يكونا من اهل الكفالة ويتلفظا بالمعنى  
ويكون المشتركان بينهما وكفائتهما واما العنان فيستفادان في ثمن المشتري ويكون الربح بينهما على قدر الضمان  
فاذا اطلقت تكون عنانا **قوله** فكل منهما وكيل للاخر فيما يشتر به فان شرط ان المشتري بينهما نصفان فاما  
لربح كذا فلا يجوز ان يتفاضلا فيه وان شرط ان يكون بينهما اطلاقا فالربح كذلك لان سده شركة مستفدة  
على الضمان والضمان يستحق به الربح بمقتضى ارضى كل واحد منهما بالعقد بان شرطه اكثر من نفسه لم يجز  
لان ربح شرطه من غير مال ولا عمل فلا يجوز ولان استحقاق الربح في شركة الوجوه بالضمان والضمان  
على قدر الملك في المشتري فكان الربح الزايد عليه ربح العالم بضمين فلم يصح اشتراطه **قوله** لا يجوز للشركة في  
الاحتطاب والاصطياد والاحتشاش لان الشركة مستفنة معنى الوكالة والتوكيل في احد المباح باطل



لان امر الموكل بغير صحيح والوكيل يملك به فلا يصح ناياعنه وان كل واحد منهما يملك ما اخذه بالآ  
فلا يكون لصاحب عليه سبيل **وهو** واصطاده كل واحد منهما او احتطبه فهو له دون الآخر هذا اذا لم يخطأ  
اما اذا اخطاه فهو بينهما على ما اتفق عليه وان لم يتفقا على شيء فالقول قول كل واحد منهما مع يمينه على  
دعوى الآخر الى تمام النصف وان اخطاه وبعاه فان كان مما يكال ويوزن قسم الثمن على قدر الكيل  
الذي لكل واحد منهما وان كان من غير ما قسم على قيمته لكل واحد منهما وان لم يعرف واحد منهما صدق  
على واحد منهما في النصف فان ادعى اكثر من النصف لم يقبل الا ببينة لان اليد تقتضي التساوي فان  
عمل احدهما ولعمارة الاخر بان حطب احدهما وشدة الاخر حرما او جمعه فله اجر مثله لا يجاوز نصف  
ثمن ذلك عند الكيس وقال قم لم اجر مثله بالغاما بلع وان اعاد بنصب الشباك ونحوه فلم يصيد شيئا  
فيمر كان له اجر مثله بالغاما بلع اجماعا وان كان معهما كلب فكل واحد منهما على صيده كان ما اصاب  
الكلب لصاحب خاصه لان ارسال غير المالك لا يعتد به مع ارسال المالك فان كان لكل واحد منهما كلب  
فارسل كل واحد منهما كلبه فاصابا صيده اكان بينهما نصفين وان اصاب كل واحد منهما صيده على حدة  
كان له خاصة **وهو** وان اشتركا ولا حدهما بغل وللآخر رواية ليعتقلا عليهما الماء على ان الكلب بينهما  
لم يصح الشركة والكلب كله للذي يستوي عليه اجر مثل الراوية ان كان صاحب البغل وان كان صاحب  
الراوية فعليه اجر مثل البغل اما فساد الشركة فلا نفعا ولا على احراز المباح وهو الماء وما وجب  
الاجر فلا ان المباح اذا صار ملكا للشيء وقد استوفى ملك الغير وهو منفعة البغل او الراوية لعقد  
فاسد فليزمه اجر **وهو** وكل شركة فاسدة فالبرج بينهما على قدر المال ويبطل شرط التقليل لان البرج  
فيه تابع للمال فيقدر بقدره **وهو** وان اقامات احد الشريكين او ارتد او لحق به الحرب بطلت الشركة لا  
نهاقتن من الوكالة والوكالة تبطل بالموت وكذا بالتحاق بمبار الحرب بمرتها اذا قضى القاضي بالمجاة  
لان بمنزلة الموت ولان كل واحد من الشريكين يتصرف بالاذن والموت يقطع الاذن ولا فرق بين



بين ما اذا علم الشريك بموت صاحبه او لم يعلم لان عزل حكمي فان جرح المحدث مسلما بعد المداقة قبل ان يتفقد  
القاضي بالمجاة لم تبطل الشركة وان كان رجوعا بعد ما قضى بالمجاة فلا شركة بينهما لانه لما قضى بالمجاة زالت  
اعلانه فانفجحت الشركة فلا نفوذ الا بقدر حبه **وهو** وليس لكل واحد من الشريكين ان يودي بكافة  
مال الاخر الا باذنه لان ذلك ليس من جنس التجارة فلا يملك التصرف فيها **وهو** فان اذن كل واحد منهما  
لصاحبه ان يودي زكاة فاقا ما لكل واحد منهما فالتضامن علم باذنه الاول او لم يعلم ونذا عند  
الرجوع فلا يضمن احدهم يعلم وسه اذا اذيا على التعاقب اما اذا يامعاضين كل واحد منهما  
الاخر وعلى هذا الخلاف المأمور باذنه الزكاة اذا تصدق على الفقير بعد ما اذا الامر بنصف لعمارة  
مأمور بالتكليف من العقار وقدا في به فلا يضمن للموكل وهذا الان في وسع التملك لا وقوعه  
زكاة لتعلقه بنية الموكل وانما يطلت منه ما في وسع وصار كالمأمور بنحو دم الاحصاء اذا خرج  
بعد حاله الاحصاء روج الامر علم او لم يعلم ولا في رجوعه فانه مأمور باذنه الزكاة والمودي لم يتفقد زكاة  
فضله مخالفا وهذا لا يقتضيه الامر اخرج نفسه عن عهدة العايب لان الظاهر انه لا يلتزم  
الضرر وسه المقصود وحصل باذنه وعرض اذنا المأمور عنه فصار معزولا علم او لم يعلم لانه  
عزل حكمي **كتاب المضاربة** المضاربة في اللغة مشتقة من الضرب في الارض وهو السفر  
قال الله تعالى وآخرون يصربون في الارض يتبعون من فضل الله اي يسافرون لطلب ربح الله  
وفي الشرح عبارة عن عقد بين اثنين يكون من احدهما المال ومن الآخر التجارة فيه يكون  
الربح بينهما وركنهما الايجاب والقبول وهو ان يقول دفعك اليك هذا المال مضاربة او  
معاملة او خذ هذا المال واعمل به مضاربة على ان مارزق الله من شيء فهو بيتا لصفان  
فيقول المضارب قبلت واخذت او رضيت قال ربح المضاربة بعقد على الشركة مراده  
الشركة في الربح ثم المضاربة تشتمل على احكام مختلفة فاذا دفع المال فهو امانة كالوديعة لان



يعمل فيه لانه قبض بامر ماله فاذا اشترى به فهو وكالة لانه تصرف في مال الغير بامره فاذا ربح حصل شركا  
فاذا افسدت صارت اجارة لان الواجب فيها اجر المثل فاذا خالف المضارب بشرط ربح المال  
فهو بمنزلة الغاصب فيكون المال مضمونا عليه ويكون الربح للمضارب ولكنه لا يطيب له عنه بما  
وقال ابو حنيفة يطيب له فاذا ارادت المال ان يجعل المال مضمونا على المضارب فالحميل في ذلك  
ان يقرضه المضارب ويسلم اليه ويشتمه عليه ثم يأخذه منه مضاربة بالنصف او الثلث ثم  
يدفعه الى المستقرض ويستعين به في العمل حتى انه لو هلك في يده فالقرض عليه واذا ربح ولم يهلك  
يكون الربح بينهما على الشرط كذا في الخجند فصار للمضارب خمس مراتب سوف في لابتدا  
امين فاذا اتصرف فهو وكيل فاذا ربح فهو شريك فاذا افسدت فهو اجير فاذا خالف فهو غاصب **وهو**  
لا يقع للمضاربة الا بالمال الذي يتيقن ان الشريك يصح بيعه انما لا تصح الا بالدرهم والدنانير والفلوس  
فعلى الخلاف الذي بيناه في الشراء عند تم ربح نحو للمضاربة بها وعند سماع الجوزان قال اقبض مالي  
على فلان من الدين واعمل به مضاربة جازا اذا قبضه وعمل به لانه اضاف المضاربة الى المقبوض وذلك  
امانة في يده وهو المقتضى للمضاربة وان قال اعمل بمالي عليك من الدين مضاربة لم يجز عند ابي حنيفة  
لشترائه المضارب بذلك يكون له ربح وعليه حساب ولا يبرأ من دين الطالب لان المديون لا يبرأ  
من الدين الا بقبض المطالب او وكيله او ابرأته عن ذلك ولم يوجد واحد من هذه الوجوه في  
الدين بحاله ولان عقد المضاربة يقتضي ان يكون رأس المال امانة في يده والدين يكون مضمونا عليه  
فذلك ينافيه لو قال ابو حنيفة يجرى للمضاربة ويرى المضارب من الدين **وهو** ومن شرطها ان يكون  
الربح بينهما مثله لا يستحق احدهما منه دراهم مستمارة لان شرط ذلك يقطع الشراكة لئلا يؤول الى  
من الربح الا تلك الدراهم المستمارة قال في شرحه اذا دفع الى رجل بالامضاربة على ان يارزقه الله فلا ضمان  
رب مائة درهم فالمضاربة فاسدة فان عمل في سدا فربح او لم يربح فلم اجر مثله وليس له من الربح شيء

شيء لانه استوفى عمله من عقد فاسد ببدل فاذا لم يسلم له البدل رجع الى اجر المثل كما في الاجارة قال  
ابو حنيفة اجر مثله لا يجرى له المستوفى وقال له الاجير ربح او لم يربح لاننا اذا افسدت صارت اجارة  
يجب فيها الاجير ربح او لم يربح والمال في المضاربة الفاسدة غير مضمون بالهلاك اعتبارا بما  
لمضاربة الصحيحة كذا في الهداية وفي الكرخي لا يضمن عند ابي حنيفة على امله ان الاجير المشترك لا  
يضمن وعلى قوله هو مضمون على اصلهما في تضمنين الاجير المشترك فالمضاربة الفاسدة قد صارت  
اجارة بدلالة وجوب اخذ الاجير فيها والمضارب في حكم الاجير المشترك لانه لا يستحق الاجر الا بال  
العمل **وهو** لا بد ان يكون المال مسلما الى المضارب لا يدرب المال فيه لا يجوز ان يشترط العمل على  
المال افسدت المضاربة لانه يمنع خلوص يده المضارب فلا يمكن من التصرف وسد الخلف الاب  
والوصي اذا دفع مال اليتيم مضاربة بشرط عمله حيث يجوز لانها ليسا مالكين للمال فصار كالالا  
جنين لان لكل واحد منهما ان يأخذ مال الصغير مضاربة فان شرط عمله للصغير فسدت لانه سوا مالك  
للمال والمالك اذا شرط عمله لم يفسد المضاربة لان الولي لا يملك اكتساب مكاتبه فهو فيها كالا  
جنين **وهو** فاذا افسدت المضاربة مطلقا اي غير مقيدة بالزمان والمكان والسلم جاز للمضارب ان يشتر  
ويبيع ويبضع ويوكل لاطلاق العقد لان المقصود منها الاسترباح وهو لا يحصل الا بالتجارة  
فيستقيم ما هو من صنع التجارة والتوكيل والابضاع والامناع من تصنيف وعادتهم لان لا ان  
يستاجرني المال لعرض فاذا ابضع حصل المال بغير عوض فهو اولى وله ان يستاجر من يعمل معه من الاجر  
لانه قد لا يقدر على العمل بنفسه وله ان يستاجر بيتا يحفظ فيه المتاع لانه لا يتوصل الى حفظه الا بذلك  
ولان يستأجر الدواب كحمله لان الربح يحصل بنقل المتاع من موضع الى موضع واما المسافرة  
بالمال في المضاربة المطلقة فان المشهور ان ذلك في بر او بحر الا باذن صاحب المال ولكن لا يجوز  
به الى موضع يقدر على الرجوع منه الى اهله فليسته فثبت معهم لان السفر بمال فيه خطر يجوز الا باذن المالك **وهو**



وسافر بالمال وقد بنيه وينفق على نفسه السفر دون النظر من طر المال فان انفق من المال في المظفر  
ضمن نفقة طعامه وشرابه وكسوته وركوبه وعلف الدابة التي يركبها في سفره ويتفرغ عليها في حوا  
يحمي وغسل ثيابه ودهن السراج وفكر اشياء عليه وشراداة للركوب والتجارة لان هذه الاشياء  
شيئا لا بد منها واما الدابة والحيوانة والفصه والادمان والاحضار وما يرجع الى صلاح البدن  
منه في مال دون مال المضارب وفي الكرخي الدهن في مال نفسه عنه هما وقال في مال المضارب كما  
لطعام والشراب واما الفاكهة المعتاد منها في مجرى الطعام والادمان واما اللحم فقال ابوس  
له ان ياكل منه كما كان ياكل في العادة واذا رجع المسافر الى ممره ومعه من الثياب الذي اكتسبها  
ومن الطعام الذي اشتراه للنفقة شي رده في مال المضارب **قوله** وليس له ان يدفع من المضاربة مال  
الا ان ياذن له رب المال في ذلك او يقول له براك لان الشيء لا يتضمن مثله لتساويهما في  
القوة فلا بد من التصديق عليه او التوقيف المطلق اليه كما في التوكيل فان التوكيل ليس له ان ياكل  
غنيه الا اذا قيل له اعمل براك بخلاف الابداع والابضاع لانه دونه فيتميمه وبخلاف الاقرار حيث  
لا يملكه وان قيل له اعمل براك لانه ليس من صنع التجارة **قوله** وان خسر له رب المال المتصرف فله بعينه  
او بسلعة بعينها لم يخرجه ان يتجاوز ذلك لانه توكيل في تخصيص وكذا ليس له ان يدفع بضاعة  
الى من يخرجها من تلك البلدة لانه لا يملك الاخراج بنفسه فلا يملك تفويضه الى غيره فان خرج الى غير ذلك  
البلدة او دفع المال الى من اخرجه لا يكون مضمونا عليه كخرج الى غير ذلك حتى يستوي به خارج البلدة  
هلك المال قبل التصرف فلا ضمان عليه وكذا لو اعادته الى البلدة عادة المضارب كما كانت على شرطها  
وان اشترى به قبل العود صار مخرجا فاضمانا ويكون ذلك له لانه تصرف غير اذن صاحب المال فيكون  
له بكونه وصفا ولا تطيب له الرجوع عندها خلافا لابي سوان اشترى ببعضه واعاد ببقية  
الى البلدة ضمن قدر ما اشترى به ولا يضمن قدر ما اعاده والفاظ التخصيص والتقييد ان يقول اخذ

خذه منه امضارب بالنصف على ان يعمل به في الكوفة بالواو لا يكون تقييده او انه ان يعمل فيها وفي  
غيره بالان الواو حرف عطف ومشورة وليس من حرف الشرط وكذا ان وقت المضاربة مدة معلومة  
بعينها جاز وبطل العقد بمضيها لانه توكيل فتتوقف بما وقتها واذا اختلف في العموم والخصوص  
لقول قول من يدعي العموم ولو قال لعل به في سوق الكوفة فعمل في الكوفة في غير سوقه لم يجز وان قال لا يعمل  
في سوق الكوفة فعمل في غير سوقه لم يجز ويكون كالمشترى لنفسه وان قال على ان تشتري من فلان و  
يبيع منه حق العقد وليس له ان يتعده لان في هذا التقييد فائدة وهو التمسك بفلان في المعاملة وليس  
للمضارب ان يشتري اب رب المال ولا ابنه ولا من يعيق عليه بقرابة او غير ما مثل ان يخطب  
المال على عيه لان المضارب اذن في التصرف الذي يحصل به البيع وذلك بالتصرف فيه مرة بعد اخرى  
ويدخلونهم فملك رب المال يعتقدون فلا يصح تصرفه فيه فكذا ليس له ان يشتري من يولد له من  
رب المال لانه تقييد لم يولد له رب المال فلا يقدر على بيعها وكذا ليس له ان يشتري ثمر او لطلو المية  
فان فعل ضمن **قوله** فان اشتراها كان مشتريا لنفسه دون المضاربة لان الشراعتي وجب نقاذا على المشتري  
نفذ عليه ولو اشترا شيئا فاسمها ما يملك اذا قبض وليس بخالف لان الاذن في الشراعتي في الصبي والفقير  
وذلك مما يمكن بيعه بغير قبضه وان كان في المال بيع فليس له ان يشتري من يعيق على نفسه لانه يعيق عليه  
نفسه وبغيره نصيب رب المال ويعيق على الخلفاء المعروف فيمنع التصرف **قوله** فان اشتراها ضمن  
مال المضارب لانه يصير مشتريا لنفسه فيضمن بالتقدم من مال المضارب **قوله** فان لم يكن في المال بيع جاز ان  
يشترى به لانه لا مانع من التصرف اذا لا شركة فيه ولانه يقدر على بيعه بحكم المضاربة **قوله** فان هذا  
دلت قيمة ثم عتق نصيبه منهم ولم يضمن لرب المال شيئا لانه لا يصنع من جهة في زيادة القيمة ولا في  
تلك الزيادة لان هذا شيء ليس من طريق الحكم فصار كما اذا ورثه مع غيره ويكون ولاؤه بينهما على  
قدر الملك عند المخرج وعندهما عتق كل ولاؤه للمضارب وسعي في كل المال وحصة رب المال من الربح **قوله**



وسعي للمعق في قد رضى به من لان ذلك القدر قد يسلم له بالعق فوجب عليه ضمان قيمته وان كان  
الذي دفع المال امرأه فاشترى به المضارب زوجا له بطل النكاح لانه قد دخل في ملكه بال  
بالشر أو لو اشترى المضارب عبدا وفيه فضل على كل من المال بخلاف ان يكون للمال الفاعل فاشترى  
عبدا يساوي العين فظهر للمضارب فيه نصيب وهو ربع العبد وذلك نصف الربح حتى ان المضارب  
لو اعتقه بعد نفقة عتقه في ربعه وان اعتقه رب المال نفقة عتقه في ثلاثة ارباعه ولو لم يكن في قيمة  
العبد فضل عن ربح المال فليس للمضارب فيه نصيب حتى لو اعتقه لا يعق وان اعتقه رب المال يعق  
وصار مستوفيا لراس ماله وان اشترى المضارب بمال المضارب بعد من قيمة كل واحد منها مثل ان كان  
المال فان كل واحد منهما يكون مشغولا بربح المال ولا يظهر للمضارب فيه نصيب حتى لو ان المضارب  
اعتقه معا عتقا جميعا ويضمن للمضارب جسمائهما موصرا كان او معسرا ولا يملك جميعا ربح المال لانه  
انفق على المضارب نصيب من الربح وهو حصة واحدة وكان ذلك ضمانا لثلاث فيضمن موصرا كان او معسرا وان  
اعتقه مستقرا فان العبد الاول يعق كله ويصير مستوفيا لراس المال ويتعين العبد الاخر للربح فاذا  
اعتقه بعد عتقه في نصفه ويكون حكمه حكم عبدين شريكين اعتقه احدهما **قوله** واذا دفع المضارب  
المال مضاربة ولم يأذن له رب المال في ذلك اي لم يقل له اعمل بركابك لم يضمن بالدفع ولا يضر في المقتضى  
التأخرى بربح فاذا ربح ضمن المضارب الاول لرب المال وهذه رواية الحسن عن ابي حنيفة فقول ابو  
وتم اذا عمل بضمن ربح او لم يربح وبوظاير الرواية عن ابي حنيفة فقول ابو يفر بضمن بالدفع على او  
لم يعمل ثم ذكر في الكتاب يضمن الاول لم يذكر التأخير فيلزم ان لا يضمن التأخير في دفعه  
يضمن بناء على اختلافهم في موضع الموضع وقيل رب المال بالخيار انشاء ضمن الاول والتأخير اجماعا  
المشهور وهذه اظاهر عندهما وكذا عنده والفرق بين هذه وبين موضع الموضع ان الموضع  
انما يقتضيه النفقة الاول فلا يكون ضمانا وهذا يجعل المضارب التأخير نفسه فجاز ان يكون ضمانا

ضامنا ثم ان ضمان العمل صحت المضاربة بين الاول والثاني لانه ملكا باضمان من حين خالف بالدفع الى غيره فصار  
كما اذا ضمن دفع مال نفسه وان ضمن التأخير على الاول بما ضمن لانه عمل له وتصبح المضاربة والربح بينهما على  
مثل شرط لان قرار الضمان على الاول وكان ضمنه ابتداء ويطلب الربح للتأخير ولا يطلب للاول لان التأخير يستحقه  
بوجه ولا يخفى في العمل الاول يستحقه بملكه المستند باذن الضمان وهو لا يعي عن نفع خبث **قوله** فاذا دفع  
اليه المال مضاربة بالنصف وقادح له ان يده فمضاربة فده بالتك فان كان رب المال قال له  
على ما رزق الله بيننا ضمانا فلرب المال النصف بالربح والمضاربة الثلث الربح والمضارب الاول  
السدس لان الدفع الى التأخير مضاربة قد صح لوجود الامر به من جهة المال شرط لنفسه نصف جميع ما رزق  
الله فلم يبق للاول الا النصف وقد جعل من ذلك بقدر ثلث الجميع للتأخير لم يبق الا السدس **قوله** وان كان  
قال ما رزقك الله بيننا ضمانا فللمضارب الثلث والثلث وما بقي بين رب المال والمضارب الاول  
بضمان لانه فوض اليه التفرغ وجعل لنفسه نصف ما رزق الله الاول وقد رزق الله الثلثين فكون  
بينهما بخلاف الاول لانه جعل لنفسه هناك نصف جميع الربح ما فسر او لو كان قال له فارجع من شئ فبني  
وسيك ضمانا وقد دفع الى غيره بالنصف فللثالث النصف والباقي بين الاول ورب المال لان العمل شرط  
للتأخير النصف الربح وذلك لانه من جهة رب المال فيستحقه وقد جعل رب المال لنفسه نصف ما ربح الاول ولم  
يربح الا النصف فيكون بينهما **قوله** وان قال له على ما رزق الله من شئ فليضف ودفع المال مضاربة  
بالنصف فللثالث نصف الربح ولرب المال نصف الربح ولا شئ للمضارب الاول وكذا اذا قال له فكون  
من فضل فبني وسيك ضمانا وذلك لانه جعل لنفسه مطلق الفضل فيكون للثالث النصف بالشرط وللربح  
الاول بغير شئ **قوله** فان شرط المضارب الاول للثالث الربح ولرب المال النصف والمضارب الثالث  
النصف ويضمن المضارب الاول للثالث سدس الربح في مالين لانه شرط للثالث ما هو مستحق لرب المال  
فلم يبق في حقه لكن التسمية في نفسها صحيحة لكون المسما صحيحا في حقه ملكه فيلزمه الموفاء ولو قال



رب المال المضارب اعلم بهذا المال على ان مازق الله من شيء فلك ثلثة ولي ثلثة ولعبدني ثلثة فهو جائز و  
رب المال الثلثان سواء كان على العبد دين او لا اذ لم يشط على العبد وان شرط على كمال ما شرط للعبد  
ان كان عليه دين عند ما جاز فلان من اصله انه اذا كان على العبد دين لم يستحق المولى كسبه وقال ابو  
وقم ما شرط له فهو مولا له سواء كان عليه دين او لم يكن وان قال له اعلم بهذا المال على ان مازق  
الله من شيء فلك ثلثة ولعبدك ثلثة ولي ثلثة فهو جائز ايضا والثلثان للمضارب والثلث لرب  
المال وسد اعلى وجهين ان لم يكن على العبد دين فالمشروط له مشروط للمضارب وان كان مديونا  
ان شرط له جاز عند ما جاز فلو يكون ذلك للعبد لان المضارب لا يملك كسبه اذا كان مديونا عند  
البيع فحان لم يشط على فهو لرب المال لان البيع لا يستحق الا بالاعل وفلك غير مشروط عليه فلا  
يكون له منه شيء ويكون لرب المال لانه كالسكوت عنه فيستحقه برب المال وقال ابو ومم يكون للمضارب  
لانه يملك كسبه وانه كان مديونا يعني فيما اذا شرط له وان شرط الثلث لابن المضارب او لغيره  
فالمضارب جائزه وما شرط له فهو لرب المال لان ابن المضارب وزوجه لا يستحقان البيع من غير  
عمل ولا مال فصار المشروط له كما كالسكوت عنه ومكنت عنه من البيع يستحقه رب المال لرب المال وان  
اعطاه المال على البيع كله للمضارب فهو قرض فيكون للمضارب ربحه وان قال على ان ربحي فهو نصيب  
وان قال خذ هذا المال على ان لك نصف البيع او ثلثه ولم يزد على هذا فالمضارب جائزه وللمضارب  
ما شرط له والباقي لرب المال وان قال على مازق الله من شيء فلك ثلثة ولي ثلثة فهو جائز لان التين كله القسمة وهي تقف  
المساواة فيكون البيع بينهما نصفين وان قال على اننا شريكتان في البيع جاز ويكون بينهما نصفين لان  
الشركة تقفهما المساواة قال الله تعالى في شركاء في الثلث وان قال للمضارب على ان لك شركا في البيع جاز  
اكثر والبيع بينهما نصفان لان الشرك مشتق من الشركة والشركة تقفهما المساواة وقالتم المضاربة  
فاستدرك لان الشرك عبارة عن النصف وهو موصول امثله اذا اشترى المضارب جارية من مال المضارب

المضارب ليس لرب المال ان يطأ ناسوا كان في المال ربح ام لا لانه اذا كان فيه ربح فهو مشترك وعطى المشترك  
لا يجوز وان لم يكن فيه ربح فللمضارب ربحه يشبه الملك الا ان ربح المال لو مات كان للمضارب ان يبيعها  
فاشبهه الجارية المشتركة **وقد** واذا مات رب المال او المضارب بطلت للمضاربة اما موت المضارب  
فلان عقد المضارب عقد له دون غيره فاشبه الوكالة وموت الوكيل بطل الوكالة واما موت رب المال  
فلان المضاربة تصرف بالاذن والموت يزيل الاذن ولان المضاربة توكيل وموت الموكل بطل الوكالة  
**وقد** فان ارته رب المال عن الاسلام وطعن به بالحد بطلت المضاربة من اهل وجهين ان حكم الحاكم بما  
بطلت من يوم ارته لانه بذلك تنزل املاكه وتنقل الى ورثة فصار كونه وان لم يحكم بما جاز في موته  
ان رجع الى دار الاسلام سلم اجازت المضاربة ولم يطل وان كان المضارب قد اشترى بالمال مضارا فارتد  
رب المال بعد ذلك فالحق بدار الحرب فيبيع المضارب لذلك العرض جائز لانه لو مات في هذه الحالة لم  
ينخل فلم يغزل برده قبل الحكم بما جاز والاصل ان ملك المرتد موقوف عند ما جاز فحقه في ذلك عند  
الردة ولا تؤثر في حكم الاملاك فتصرف المضارب في حال رده رب المال جائز فان مات رب المال او قتل  
او طعن وحكم بما جاز بطلت ايضا عند هذا لان سبب يزيل الاملاك عندهما ايضا وان كان  
المضارب هو المرتد فالمضاربة على حالها في مولى جميعا وان مات المضارب او قتل اقلع بدار الحرب  
وحكم بما جاز بطلت للمضاربة لان هذه الاشياء كالموت واما المرأة فارتدادها وغير ارتدادها سواء  
اجلها سواء كانت هي صاحبة المال او المضارب الا ان يموت او يطعن بدار الحرب فيحكم بما جاز لان ردها  
لا يؤثر في املاكها فكذلك الا يؤثر في تصرفها **وقد** واذا غزل رب المال المضارب فلم يعلم بعزله حتى اشترى في بيع  
فتصرف جائز لانه وكيل من جهة وغزل للوكيل قصد ان يتوقف على علمه عن ذلك لان المضاربة قد ثبتت  
بالشرا وصحت فلا يجوز له الغزل **وقد** وان علم بعزله والمال عروضا فله ان يبيعهما ولا يمنع العزل بعد ذلك  
لان الحق قد ثبت في البيع ولانها تظهر بالقسمة وهي سمي على كل مال وانما يصح البيع **وقد** لا يجوز ان يشترى



بشئنا شيئا اخر عني العوض اذا لم يبق ما قد صارت نقدا **وان** غرضه وكس المال دراهم او ذنانير قد نفقت  
فليس له ان يتصرف فيها هذا اذا كان من جنس كس المال اما اذا كان كس المال ذنانير والذي يضر له دراهم  
او على العكس فلا ان يبيعها بجنس كس المال استحسانا لانه البيع لا يظلمه لانه كذا في الهداية **وان** اذا افترا قوا في المال  
دون وقد ربح المضارب فيه اجبره الحاكم على اقتضا الدين لانه بمنزلة الاجير لان البيع له كالأجرة ولان  
على حصوله عوض فيجب عليه اتمامه كالاجير **وان** لم يكن في المال ربح لم يلزمه الاقتضا لانه وكيل محض وهو  
متبرع والمتبرع لا يجبر على اتمامه **وان** الدين ملك لرب المال ولا حصل له فيها ولا يجبر **وان** يقال له  
وكيل رب المال في الاقتضا لان حقوق العقد الى العاقبة فلا بد من توكيله كي لا يضيع حقه وفي الجامع الصغير  
يقال له احل مكان قول وكيل المار منه الوكالة للمكاتب بين الوكالة والحوالة فان معنى الحوالة نقل الدين من  
ذمة الى ذمة ومعنى الوكالة نقل ولاية التصرف بالاستقرار لفظ الحوالة للوكالة والذي يبيع بالاجرة التمسار  
والبيع بالاجرة ان على الاقتضا لانه ما يجلب بالاجرة فكان الاجر لها بدل علمها **وان** ما هلك من مال المضارب  
فهو من الربح دون كس المال لان البيع تبع لكس المال وصرف الهلاك اليه ما هو التبع اولى كما يصرح به الهالك  
الى العفو في التزوية **وان** زاد الهلاك على الربح فلا ضمان على المضارب لان مال المضارب مقبوض على وجه  
الامانة فصار كالوديعة وقيل قوله في هلاكه وان لم يعمل ذلك كما يقبل غلا وديعة وسواء كانت المضاربة  
صححة او فاسدة فهي امانة عندنا في كل وعندهما ان كانت فاسدة فالماضي مضمون **وان** كانا اقتسما الربح  
والمضاربة كمالها ثم هلك المال او بعضه تراخا الربح حتى يستوفي رب المال كس ماله لانه ربح لان قسمه الربح  
لا يصح قبل استيفاء كس المال لانه هو الاصل وهذا بناء عليه وتبع له **وان** كان فضل شيء ابي على كس المال كان  
بيننا لانه ربح **وان** نقص عن كس المال فلا ضمان على المضارب لانه امين **وان** كانا اقتسما الربح  
الاول ونسخا للمضاربة ثم عقد انا وهلك المال او بعضه لم يترأى الربح الاول لان المضاربة لا اولى  
قدمت وانفصلت والثانية عقد جديد فلهلاك المال في الثاني لا يوجب استيفاء الاول كما اذا دفع اليه مالا

٢٠٣٣  
مالا اخر **وان** يجوز للمضارب ان يبيع بالنقد والنسيئة لانه من صنيع التجارة وهذا اذا باع الى اجل معتادا اما  
اذا كان الى اجل لا يبيع التجار اليه ولا هو معتاد له **وان** لان الامر العام يفرق الى المعروفين والكس لست  
كان له ان يشتري دابة للركوب وليس له ان يشتري سفينة للركوب وله ان يستكرها باعتبار العادة التجار  
وله ان ياذن لعبد المضاربة في التجارة في الرواية المشهورة لانه من صنيع التجار ولو باع ثم اخضر الثمن جاز  
بالاجماع اما عندهما فلا ان الوكيل يملك فملك فالمضارب اولى لانه اقوى منه تصرفا واما عندهما من فانه  
يملك الاقالة ثم البيع بالنسيئة بخلاف الوكيل فانه لا يملك الاقالة يعني ان الوكيل عندهما يملك الاقالة واما  
خير الثمن الا انما قالوا في الوكيل اذا اخضر الثمن ضمن والمضارب لا يضمن لان المضارب يملك ان يستقبل  
ثم يبيع بنفسه وكذلك يملك ان يؤخر ابتداءه ولا يضمن والوكيل لا يملك ان يقبل ثم يبيع بالنسيئة  
اخر ضمن واما ابوس فقال لا يجوز تاخير الوكيل ويجوز تاخير المضارب لما ذكرنا وان احتل المضارب  
بالثمن على رجل والمحال عليه ايسر واعسر فهو جائز لان الحوالة من عادة التجار لانهم يتعاملون  
من الاقتضا من المحال عليه اكثر مما يتمكنون من اقتضا المحيل وليس هذا كالوصي اذا احتل بمال  
اليتيم فانه يعتبر فيه الصلح لان تصرفه مقيد بشرط النظر فان كان ذلك اصح جازوا الامر به لان الوكيل  
يتصرف لليتيم على وجه الاحتياط فيلحقه ويجوز ويصرف المضارب على عادة التجار في المعتادوه **في الاحتياط**  
جائز وان قال رب المال للمضارب لا تتبع الا بالنقد لم يكن له ان يبيع الا بالنقد لان المضاربة  
يدخلها التخصيص وله في ذلك منفعة وهو تعجيل المال وان امره ان يبيع بالنسيئة فلا ان يبيع  
بالنقد والنسيئة لان النقد خير له ولان مناه عنه كما لو وكل رجلا ان يبيع له عبدا بالوفاء لا يبيعه بالكثر  
من ذلك كان له ان يبيعه بالعقد بما زاد عليه **وان** لا يزوج عبدا ولا امة من مال المضاربة اما  
العبد فلا يلزمه دين يتعلق بالمضاربة من غير عوض واما الامة فقال ابو حنيفة لا يزوج بها لان  
النكاح ليس من التجارة بل لئلا يملك تزويج نفسها وقال ابو حنيفة ان يزوج الامه لان في تزويجها



تحصل عوضه وهو المهر فله كالبيع لان في تزويجهما موطون فقرهما على المولي وليس للمضارب ان يكتب لان  
 الكتابة ليست من التجارة **كتاب الوكالة** الوكالة في اللغة هي المقتطعة من قولهم  
 حبنا الله ونعم الوكيل اي ونعم الحافظ في الشئ عبارة عن اقامة الغير مقامه في تصرف معلوم قال ربع  
 كل عقد جازان يعقده الانسان لنفسه جازان يوكل به لان الانسان قد يعجز عن المبصرة بنفسه فيحتاج  
 الى وكيل غيره ومعنى قوله جازان يعقده بنفسه اي باهلية نفسه مستبداء وهذا دفع بعض الوكيل  
 لانه لا يملك التوكيل وانما لم يقل كل فعل جازان يفعل احترانا على الابه خل تحت العقود وهو ما  
 يفعل مثل استيفاء القصاص فانه يجوز ان يفعل بنفسه ولا يجوز ان يوكل به مع غيبته ثم الوكالة لانهم  
 الا باللفظ الذي يثبت به الوكالة من قوله وكلتك ببيع عبدي هذا او بشر كذا او من اى كذا  
 قال اجببت ان تبيع عبدي هذا او رضيت او شئت او اردت فهو توكيل وان قال لا اذن  
 عن طلاق امرأتى لا يكون بهذا توكلا حتى لو طلقا لا يقع كذا في النماية **وقد** يجوز التوكيل بالخصومة  
 اى بالدعوى الصحيحة او بالجواب الصحيح وقوي في سائر الحقوق اثباتها في جميعها وهذا با  
 طلاقة انما هو قولها وقال ابو بكر هو كذا لا في الحدود والعقاص واللعان فان عنه لا يجوز  
 التوكيل بالخصومة فيها ولا في اثباتها باقامة البينة **وقد** يجوز بالاستيفاء الا في الحدود والعقاص  
 فان الوكالة لا تقم بالاستيفاء مع غيبة الموكل عن المجلس يعني المقذوف والمسوق منه وفي  
 العقاص **وقد** قال ابو حنيفة لا يجوز التوكيل بالخصومة الا برضا الخصم الا ان يكون الموكل مريضا  
 او غائبا مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا وان كان وكيل المدعي او وكيل المدعى عليه وقول الا ان  
 يكون مريضا يعني مريضا بغيره من المصنوع اما اذا كان لا يمتنع فهو كالصحيح لا يجوز توكيله  
 عند ابي حنيفة الا برضا الخصم **وقد** او غائبا مسيرة ثلاثة ايام اعدونا فهو كالصحيح ولو لماله المرأة  
 ان كانت مخدرة جاز لها ان توكل بغير رضا الخصم لانها لم تالف خطاب الرجال فاحضر

توكيل

حضرت مجلس الحكم انقضت فلم تطلق جنتها لحياتها واما ان يكون ذلك سببا لقوات حقا وهذا انما  
 المتأخر وان جعلوا ما لم يرضوا اما اذا كان عادتها تخبر بحال الرجل منى كالحرجل لا يجوز لها  
 التوكيل الا برضى الخصم ومن الاعذار التي توجب لزوم التوكيل بغير رضا الخصم عند ابي حنيفة  
 اذا كان القاضي يقضي في المسجد وهو على وجهين ان كانت هي طالبة قبل منها التوكيل بغير رضا الخصم  
 لانه عذر لها الى التوكيل وقال ابو بكر وتم يجوز التوكيل بغير رضا الخصم قال في الهداية لا خلاف في الجواز  
 انما الخلاف في اللزوم يعني هل ترقى الوكالة بغير رضا الخصم عن ابي حنيفة وعندها لا تخير واختار ابو الليث  
 الفتوي على قولها وقال السرخسي الصحيح ان القاضي اذا علم من الموكل القصد بالاضرار الى المدعي  
 بالوكيل بحيلة وباطلية لا يقبل منه التوكيل الا برضا الخصم والا فيقبل وقيد بالخصومة لان التوكيل  
 يقضي الدين والتقاضي والقضاء بغير رضا الخصم جائز اجماعا ولو وكله بعض العين لا يكون وكلا  
 بالخصومة اجماعا ثم التوكيل يقضي العين اذا اقامت الذي هي في يده البينة ان الموكل بلغه اياها سمعت  
 البينة في بيع الوكيل من القرض ولا يثبت به البيع **وقد** ومن شرط الوكالة ان يكون الموكل ممن يملك  
 التصرف لان الوكيل انما يملك التصرف من جهة الموكل فلا بد ان يكون الموكل مالكا لملكه من غيره  
 فعلى هذا يجوز توكيل العبد المأذون والمكاتب ولا يجوز توكيل العبد المهر عليه ولا الصبي المجنون عليه  
 وليس المعتبر ان يكون الموكل مالكا للتصرف فيما وكل به وانما المعتبر ان يكون ممن يصح منه التصرف  
 في الجمل لانهم قالوا لا يجوز بيع الابن ويجوز ان وكل ببيع **وقد** يلزمه الاحكام في ذنبه لك احترانا عن  
 الوكيل فان الوكيل ممن لا يثبت له حكم تصرفه وهو الملك فان الوكيل بالشرع لا يملك المشتري  
 والوكيل بالبيع لا يملك الثمن فلهذا لا يصح توكيل الوكيل بغيره وقيل احترانا عن العبد والصبي  
 المجنون فانها لو اشترى شيئا لا يملكه فلا يصح توكيله ما به ذلك لان الوكيل يملك التصرف من جهة  
 الموكل فلا بد ان يكون الموكل مالكا لملكه من غيره وانما شرط ان يكون الموكل ممن يلزمه الاحكام

من الخصم وان كانت مطلقة  
 ان اخذ اخطاب حتى يخرج  
 القاضي من المسجد لا  
 يقبل منه التوكيل  
 فيبيع



لأن ما يلزم الوكيل يرجع بحمل الموكل فإذا كان الموكل من الأبله لم يوجد ذلك فلا يصح **قول** والوكيل من  
يعقل العقد ويقصده لأنه لا يقوم مقام الموكل الآتي العبارة فلا بد أن يكون من أهل العبارة حتى لو كان صبياً  
لا يعقل البيع أو مجنوناً كان التوكيل باطلاً **قول** ويقصده احترازاً عن بيع الهازل والمكروه حتى لو تصرف  
ما نكلاً لا يقع عن الأبله **قول** وإذا وكل الحر البائع أو المأوون له مثلهما جاز لأن الموكل من أهل التصرف  
والوكيل من أهل العبارة وإنما شرط مثلهما لأنها إذا وكلها مثلهما تعلقت حقوق العقد بالوكيل  
وإن وكلها ونهها جاز أيضاً ولا يتعلق بحقوق العقد بالوكيل وفي النهاية **قول** مثلهما غير محصور على المثلية  
في الحرية والرقبة بل يجوز أن يوكل من فوقه كتوكيل المأوون حرّاً أو دونه كتوكيل الحر مأووناً **قول** وإذا وكل  
صبياً محجوراً عليه يعقل البيع والشراء أي يعرف أن الشراء البذل والبيع سالب ويعرف الفتن السير  
والفحش أو عبداً محجوراً عليه جاز ولا يتعلق بهما الحقوق ويتعلق بموكلهما لأن الصبي من أهل  
العبارة لا ترى أنه سيفقد تصرفه بأذن وليه العبد من أهل التصرف على نفسه مالك له وإنما لا يملك  
في حق المولي والتوكيل ليس يتصرف في حق إلا أنه لا يصح منها التزام العدة الصبي بصورة أهلية  
والعبد لحق سيده فلم يزم الموكل ومن كسر أن المشتري إذا لم يعلم بحال البائع ثم علم أنه صبي فإخراجه  
الفسخ لأنه دخل في العقد على أن حقوقه تتعلق بالعاقبة فإذا ظهر خلافه تخييراً إذا عثر على عيب كذا  
في الهداية وذكر في قاضي خان فرقاً بين العبد والصبي المحجورين في حق لزوم العدة فالعبد إذا عثر  
فليزمت تلك العدة لأن المانع من لزومها حق المولي وقد نال الحق بالعقد والصبي لأجل حق وجوه  
لا يزول بالبلوغ **قول** والعقود التي يعقدها الوكيل على صبي من كل عقد يضيفه الوكيل إلى نفسه مثل البيع  
والإجارة فحقوق ذلك العقد تتعلق بالوكيل دون الموكل حتى لو حلف المشتري بالموكل عليه شيء  
كان باراً في يمينه ولو حلف بالوكيل عليه شيء كان حاشاكذا في النهاية وقال الشافعي يتعلق بالموكل  
دون الوكيل **قول** أن يسلم المبيع ويقبض الثمن ويطالب بالثمن إذا اشتري ويقبض المبيع ويحكم في

في العيب لأن كل ذلك من الحقوق والملك يثبت للموكل خلافة عنه اعتباراً بالتوكيل السابق كالصبي عند وصيّه  
ومعنى قوله خلافة عنه أي يثبت الملك أولاً للوكيل ولا يستقل به ينتقل إلى الموكل سعة ولهذا لا يظفر في  
عقود توكيل العكيل والفساد نكاحاً على ما يأتي بيانه إن شاء الله ولو وكل رجلاً بالبيع والشراء على أن لا  
يتعلق به الحقوق لا يصح هذا الشرط وحقوق العقد هو قبض الثمن وتسليم المبيع فإذا كان العاقبة صبياً  
محجوراً أو عبداً محجوراً لا يحاط بان بالتسليم وإنما ذلك إلى الموكل فاما إذا كان مأوونين تعلقت بهما  
الحقوق مخاطبين بتسليم المبيع ولعن الموكل طالب المشتري بالثمن ليس له ذلك ولو أمر الوكيل الموكل  
بقبض الثمن فأيها طالبه أجبر المشتري على تسليم الثمن إليه ولو عني الوكيل الموكل عن قبض الثمن من يمينه  
ولو عني الموكل الوكيل عن قبض الثمن لا يصح نفيه غير أن المشتري لو تعد الثمن إلى الموكل سبعة أشهر  
ولعن الوكيل أبا المشتري عن الثمن أو وهب له بعضه أو حط منه جاز ويقبض الوكيل الموكل ذلك  
وهذا عندهما وقال أبو إسحاق لا يصح إبرأؤه ولا هبته ولا حطه ولو أخر عنه الثمن فهو على هذا الخلاف ولو  
فعل ذلك الموكل صح بالاجماع ثم الملك في الشراء ينتقل إلى الوكيل ملكاً غير مستوفى إلى الموكل وهذا طريق إلى  
الحسن الكوفي والصحيح أن الملك يثبت للموكل خلافة عن الوكيل ابتداءً واليه ذهب أبو طاهر البكر لأن  
الملك لو انتقل إلى الوكيل يعنى عليه محاربه إذا اشتراه بالوكالة ويحجب الكفر في أنهم إنما لا يفتنون  
لأن ملك الوكيل لا يستقر **قول** وكل عقد يضيفه إلى موكله كالنكاح والطلاق والصلح من دم العقد فانه حقوقه  
يتعلق بالموكل دون الوكيل فلا يطالب فكيل الزوج بالضماع ولا يلزم وكيل المرأة تسليمها لأن  
الوكيل فيها سفير محض لا ترى أنه لا يستغنى عن إضافة العقد إلى الموكل ولو أضاف إلى نفسه صار النكاح  
له مضاراً كالسوم بخلاف الأب إذا تزوج ابنة الصغير وقال أبو الصغير زوجت ابنتي من أبك  
وقال الأب قبلت ولم يقل لابني جازاً النكاح للابن كذا في الفتاوى لأن المزوج أضاف الإيجاب إلى الابن  
وقوله للابن وقوله الأب قبلت جواباً له والجواب بيقينه بالاول فصار كما لو قبلت الابن ولو قال أبو



ابو الصغير لاب الصغير زوجت ابنتي ولم ير عليه شيئا فقال ابو الصغير قبلت النكاح يقع النكاح لان  
هو الصحيح ويجب ان يتطابق فيقول قبلت لابني ويعني الموكل بالنكاح قبلت النكاح لاجل فلان و  
الوكيل بالخلع ان وكيل الزوج فليس قبض بدل الخلع وان كان وكيل المرأة فلا يخذل الخلع  
الا اذا ضمن فنيواخذ بالضم لان العقد وكذا الوكيل بالكتابة ليس له قبض بدل الكتابة **وقد** اذا  
طالب الموكل المشتري بالثمن فله ان يمنعه اياه لانه اجنبي عن العقد وحقوقه لما ان الحقوق الى العاقبة  
**وقد** فان دفعه اليه جاز ولم يكن للوكيل ان يطالب به تانيا لان نفس الثمن المقبوض حقه وقد وصل اليه  
ولا فائدة في الاخذ منه ثم الدفع اليه ولهذا لو كان للمشتري على الموكل دين تقع المقاصة بين  
الموكل ولو كان له عليه ما دين يقع المقاصة بين الموكل ايضا ودين الوكيل وبين الوكيل اذا  
كان وحده وقع المقاصة قوله فله ان يمنعه اياه فان وكاه الوكيل جاز وليس له منعه فان زناه الوكيل  
بعد ذلك فله منعه **وقد** ومن وكل رجلا ليشترى له شيئا فلا بد من تسمية جنسه فيقول عبدا او جارية  
واما صفة فقوله جنسي ونكري او مولد او المولود بالصفة ههنا النوع ولو لم يذكر النوع وذكر  
الجنس فقال اشتر لي عبدا بائة درهم جاز وهو معنى قوله او جنسه وبلغ ثمنه وان كان لفظا  
يجمع اجناسا كدابة او ثوب او رقيق فانه لا يصح الوكالة ولان بين الثمن حتى يبين النوع مع  
الجنس وكذا ما كان في معنى الاجناس كالدابة لا يصح فيه التوكيل ولان بين الثمن لان ذلك  
الجنس يؤخذ من كل جنس فلا يدرى مراد الامر لتفاحش الجمال بل لانه ان يبين الجنس  
والصفة او الجنس ومقدار الثمن وان كان الاسم يجمع انواعا لا اجناسا كالعبدة والجارية فانه يصح  
بيان الثمن او النوع لان بتقدير الثمن يصير النوع معلوما ويذكر فيه الجمال مثل ان يوكله  
بشرا عبدا او جارية ولم يذكر نوعا ولا ثمنه لم يصح لانه يشتمل انواعا فان بين النوع كما  
كانت كى او الحبشي او الهندى جاز وكذا ان بين الثمن وسفا اذا لم يؤخذ بهذه الثمن من كل

انما هو قوله جنسي  
او جنسه  
او مولد  
او المولود  
او المولود  
او المولود

كل نوع اما اذا وجد لا يجوز عند بعض المشايخ ولو قال اشترى ثوبا او دابة او دارا فلو كان بطل  
للجمالة الفاخرة فان الدابة في حقيقة اللغة اسم لما يدب على وجه الارض قال الله تعالى ومن دابة  
في الارض الا على السرة فما في العرف يطلق على الجمال والبغال والحمير فجمع انواعا وكذا  
الثوب يتناول القطن والكتان والحرير والصوف ولهذا لا يصح تسمية مراكمة الدار  
في معنى الاجناس لانها تختلف اختلافا لا اعراض والجمال والجيران والبلدان ولهذا التوزيع على  
دار لم تكن تسمية صحيحة فان سمي جنس الدار وتحتها او نوع الدابة وتحتها بان قال جارا ونوع الثوب  
بان هرويا او مرويا جاز استحسانا لان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى مروة دينارا واجرة له ان يشترى  
له شاة فذكر الجنس والجنس وسكت عن ذكر الصنف وان قال اشترى شاة او عبدة ولم يذكر  
صفة فالوكالة باطلة وكما اشتراه الوكيل فهو لنفسه ولو قال اشترى ثوبا بعشرة دراهم لم يخرج حتى  
يسمى نوعه فيقول هرويا او مرويا لان الثوب يقع على اجناس مختلفة كالقطن والصوف والكتان  
فلا يصح ذلك مطلقا بقدر الثمن لانه قد يوجد في كل اجناس الثياب ما يقدر به لك الثمن **وقد** لان  
يوكله وكالتعامة اتبع على عاريت لانه فوض الامر الى رايه فاشترى به ما يشاء يكون ممثلا لما اشترى  
اى ثوب ثبتت له اى دابة اردت او ما تيسر عليك منها فانه لا يصح ويصير حكمه البضاعة والمضاربة  
ولو وكله بشرا جارية سمي جنسها وثمانها فاشترى عميا او مقطوعة اليد او مقعدة جاز على  
الموكل عند اى له وعندها لا يجوز على الموكل لان من العادة ان الناس لا يشترون ذلك مطلقا  
ان اسم الجارية موجود في الصحة والمعينة وان اشترى له عوردا او مقطوعة احدى اليدين  
او احد الرجلين جاز على الموكل اجماعا لانها معيبة وقد يشتري المعيب وان اشترى جارية  
تخذ منى او للخدمة او للخدمة فاشترى عميا او مقطوعة اليد لم يلزم الموكل اجماعا لانها لا تقبل  
للعمل وان قال اشترى دابة لم يجز بشر العمياء ولا مقطوعة اليدين اجماعا فان اشترى عوردا او

فانما هو قوله



مقطوعة احدى اليدين لرقة الموكل اجماعا لان تنقيصه على الرقة يقتضيه ما يجوز حقهما في الكفاية  
وان قال اشترى جارية اطباء او استولدها فاشترى له رتقا او اخته من الرضاعة او ذبا حراما  
عنه او مجوسية لم تلزم الموكل ونقد الشارع على الوكيل لانه خالف القيد **واذا اشترى الوكيل**  
وقبض المبيع ثم اطلع على عيب فله ان يرده بالعيب عادم المبيع في يده لانه من حقوق القيد  
وهي كلها اليه **فان سلمه الى الموكل لم يرد له الا باذنه** لانه قد انتهك حكم الوكالة ولان فيه ابطال  
بده الحقيقة فلا يمكن منه الا باذنه ولان اخذ الامر بالمبيع من يده حجر عليه في الوكالة **ويجوز**  
التوكيل بعقد الصرف والسلم لانه عقد يملكه بنفسه فيملك التوكيل به ومراعاة التوكيل بالامان  
وذلك من قبل رب السلم اما التوكيل من قبل المسلم اليه بان وكله يقبل له السلم فانه لا  
يجوز لانه توكيل ببيع طعام في ذمة على ان يكون الثمن لغيره وهذا لا يصح **وان فارق الوكيل**  
صاحبه قبل القبض بطل العقد لوجود الافتراق من غير قبض **ولا يعتبر مفارقة الموكل لانه**  
ليس بعاقبة والمستحق بالعقد قبض العقد وهو الوكيل قبضه وان كان لا يتعلق به الحقوق  
كالصبي والعبد المحجور عليه بخلاف الرسول لان الرسالة في العقد لا في القبض ويستقل كلامه  
سلك الرسول فصار قبض الرسول قبض غير العاقبة فلم يصح قال وفي شرحه لا يصح الصرف بالرسالة  
لان حقوق العقد لا يتعلق بالرسول وانما يتعلق بالمرسل وهما مفترقان في حال العقد  
فلماذا لم يجز قال في المستصحب ولا يعتبر مفارقة الموكل انما لا يعتبر اذا جاز بعد البيع قبل القبض  
اما اذا جاز في مجلس عقد الوكيل فانه يستقل العقد الى الموكل ويعتبر مفارقة الموكل لانه اذا  
كان حاضر في المجلس بصير كانه صارف بنفسه فلا يعتبر مفارقة الوكيل بعد ذلك **ولا اذا**  
دفع الوكيل بالشر الثمن من ماله وقبض المبيع فله ان يرجع به على الموكل وانما كان له ان يدفع  
الثمن من ماله لان الثمن متعلق بذمته فكان له ان يخلص نفسه منه وانما يرجع به على الموكل لانه هو

هو الذي ادخله في ذلك **فان هلك المبيع في يده قبل حبه هلك من مال الموكل ولم يسقط الثمن**  
لان يده كيه الموكل فاذا لم يجس بصير الموكل قابضا بيده **وله** ان يجسه حتى يستوفي الثمن سوار  
نقد الثمن او لم ينقد وقال زفر ليس له ان يجسه لانه لو كيل بمنزلة البايع من الموكل فكان حبه  
لاستيفاء الثمن فكما ان البايع ان يجس المبيع حتى يستوفي الثمن من الموكل فله الوكيل  
جس المبيع حتى يستوفي الثمن من الموكل **ولان حبه فهلك في يده كان مضمونا ضمان**  
الرهن عندنا كس ضمان المبيع عندهم وهو قول ابي فوضمان الغصب عندهم زفر لانه  
بيع بغير حق على اصله انه ليس له ان يجسه فهو كجسه متعه فكان عليه ضمان التقدي ولو هان  
بمنزلة البايع منه فكان حبه لاستيفاء الثمن فيسقط بهلاكه ولا كس ان مضمون عليه الجس  
مع ثبوت حق الجس له فاشبه الرهن ومعنى قوله ضمان الرهن عندنا كس اي يعتبر  
الاقبل من قيمة وهو الثمن كما اذا كان الثمن خمسة عشر وقيمة المبيع عشرة فيرجع الوكيل  
يجسه على الموكل **وصورة ضمان البيع** ان يسقط الثمن قل او كثر وذلك ان الوكيل يحل  
كالبايع والموكل كالمشتري منه ويجعل المبيع كانه هلك في يده البايع قبل التسليم الى المشتري  
فيفسخ البيع بين الوكيل والموكل ولا يكون لاحدهما على الاخر شيء كما في البايع والمشتري  
**وصورة ضمان الغصب** هو ان يجب قيمته بالذم ما بلغت غير جمع الوكيل على الموكل  
ان كان ثمة اكثر ويرجع الموكل على الوكيل ان كانت قيمته اكثر **فوق** واذا وكل رجل رجلا في غيب  
لا حدها ان يتصرف فيما وكل فيه دون الاخر هذا اذا وكلها بكلام واحد بان قال وكلتك  
بيع عيني هذا اما اذا وكلها بان وكل احدها ببيع ثم وكل اخر ايضا ان يبيع فابها  
بايع جاز فان وكلها بخلاف الموصي اذا وصى اليها كل واحد على الاثر احيث لا يجوز  
التصرف وكل واحد منهما بالتصرف على الاصح لان وجوب الوصية بالموت وعند الموت صار وصيتين



جملة واحدة فان وكلها فباع احدها واشترى والاخر حاضر لا يجوز الا ان يخبر وقال في المتقاضي  
وان كان غائبا باحدا لم يخبر للاخر ان يتقدم ببيع احدهما برأى واحدا فمات احدهما  
او كبلين او ذهب عقله لم يكن للاخر ان يبيعه للعلقة التي ذكرنا في الصبي والعبد كذا في النهاية **وقد**  
الا ان يوكلاهما بخصومة او بطلاق زوجة بغير عوض او بعقوبة بغير عوض او برؤية  
ودعيته عنده او عارية او غصبا وبقتضارين بان يكونان يتقدم احدهما لعدم الفايده في اجتماع  
عما على ذلك لان الاجتماع في الخصومة متقدرة للاقتضا الى الشعب في مجلس القضاء ولانها اذا اشتركا  
في الخصومة لم ينما فيقوم احدهما مقام الاخر الا اذا انتهيا الى قبض المال فلا يجوز القبض حتى يجتمعا  
عليه واما طلاق زوجة بغير عوض وعقوبة بغير عوض وردا لوديعه وقضا الدين ماشيا  
لا يحتاج الى مساي الرأي بل هي يعتبر محضر الاثنين والواحد فيه سواء بخلاف ما اذا قال لهما طلقا فان  
شيئا او امرأ بآية يكما فان احدهما اذا طلق ولبي الاخر لم يقع حتى يجتمعا على الطلاق لانه تفويض  
الى رايها ولا يعلق الطلاق بفعلها فاعتبره خولها الدار ولو قال طلقا بالجميعا ثلثا فطلقا  
احدهما واحدة ثم طلقها الاخر فلتقتين لم يقع شيء حتى يجتمعا على ثلث كذا في النهاية **وقوله**  
او برؤية دعيته فيه بالرد لانه اذا وكلها بقبضها ليس لاحدهما ان يتقدم بالقبض كذا في  
الذخيرة وقال في الاصل اذا قبضها احدهما بغير إذن صاحبه ضمن لانه شرط اجتماعهما ويمكن  
وله فيه فائدة لان حفظ اثنين انفع فاذا قبض احدهما صار قابضا بغير إذن المالك فيضمن واما  
اذا قبض باذن صاحبه لا يضمن **وقوله** وبطلاق زوجة او بعقوبة بغير عوض يعني زوجة بعينها او عبدا  
بعينه لان ذلك لا يحتاج الى الرأي اما اذا وكلها بطلاق زوجة بغير عوض او بعقوبة بغير عوض  
لم يخبر حتى يجتمعا على ذلك لان هذا يرجع فيه الى الرأي لان له عرضا في اخرج زوجة دون زوجة  
وعقوبة بغير عوض فلم يكن لاحدهما ان يتقدم بذلك دون صاحبه وكذا اذا وكلها بعقوبة

عبد بعينه على مال او خلع زوجة مع لانهما طريقة العوض يحتاج الى الرأي وان كان له على رجل دين  
فوكلا رجلين بقبضه فليس لاحدهما ان يقبضه دون الاخر لانه رضي برأيه ولم يرض احدهما  
الشيء يختلف باختلاف الايدي **وقوله** وليس للوكيل ان يوكلا بأكلا به الا ان ياذن له الموكل  
لانه فوض اليه التصرف دون التوكيل به ولانه لا يستفاد بمقتضى العقد مثله ولانه رضي برأيه  
والناس متفاوتون في الاراء واما اذا اذن له جاز لانه رضي بذلك **وقوله** ولا يعمل براكلا للاق  
التفويض الى رايه ثم اذا اذن له الموكل او قال له يعمل براكلا فوكلا وكلا كان الوكيل التا وكلا  
عن الموكل حتى لا يملك الوكيل الا اولا عزله وكذا لا يعمل بموت الوكيل ويعزلان جميعا بموت  
الموكل الاول كذا في الهداية وفي الفتاوى اذا وكل رجلان وفوض اليه الامر فوكلا الوكيل جازا مع تو  
كيله ولم عزله اموال وقال له الموكل وكل فلانا فوكلا الوكيل لا يملك عزله **وقوله** فان وكل بغير اذن موكله  
فقد وكيله بخصمته جاز لان المقصود حضور رأي الاول وقد حصل رأيه وتكلموا في العدة  
وحقوق العقد على من هي قال البغالي على الاول وفي العيون وقاضي خان على المال في المحيط  
وهل يشترط اجازة الوكيل الاول ماعدا التا بخصمته ام لا قال في الاصل لا يشترط وعامة المشايخ  
يقولون يشترط والمطلق محمول على ما اذا اجازته **وقوله** فعقد وكيله فيه بالعقد حتى لو وكل بالطلاق  
او بالعناق ولم ياذن له فوكلا الوكيل غيره بذلك في كل الوكيل التا او اعتق بخصمته الوكيل لا يقع  
الطلاق والعناق لان توكيله لا اولا كالمشروط فكان علق الطلاق بتطبيق العمل فلا يقع به  
الشرط لان الطلاق والعناق يتعلقان بالشرط بخلاف البيع ونحوه فانه من الاثبات فلا يحتل  
التعلق بالشرط **وقوله** وان عقد بغير خصمته فاجازه الوكيل جازا فانما ذلك في البيع اما لو اشترى ما  
مالا بشرطه على الوكيل الاول وفي الهداية اذا عقده في حال غيبته لم يخبر لانه فاته رأيه الا ان يبلغه  
فيخبره ولو باع غيبا الوكيل فاجازه جاز لانه حضره رأيه **وقوله** والموكل ان يعزل الوكيل عن الوكالة



متى شاء لان الوكالة حقة فله ان يبطله الا اذا انقلب بحق الغير فانه لا يملك عزله بغير رضی من له الحق كما  
لو وضع الرهن عند عدل وسقط عليه بيعه عند محل الاجل ثم عزله الراهن لم يبيع عزله اذا كانت  
الوكالة مشروطة بالرهن ولو كان الوكيل غائبا فكتب اليه الموعول كتابا بالعزل فبلغه الكتاب وعلم  
ما فيه العزل وكذا اذا ارسل اليه رسولا كائنا ما كان الرسول عدلا كان او غير عدل حرا كان  
او عبدا بغير اكل كايضا بعد ان يبلغ الرسالة ويقول ان فلانا ارسلني اليك يقول اني عزلتك عن الوكالة  
فانه ينغزل ولو لم يكن اليه ولا ارسل اليه ولكن عزله واشتمه على عزله والوكيل غائب فانه لا  
ينغزل فان اخبره بالعزل رجلا عدلا او غير عدلين او رجلا واحدا عدل انغزل اجمالا سواء  
صدقه الوكيل او لم يصدقه اذا ظهر صدق الخبر وان كان الذي اخبره واحدا غير عدل فان خبره  
انغزل اجمالا وان كان لم ينغزل عند ابي فوقع عندهما ينغزل اذا ظهر صدق الخبر وان كذبه واما  
العزل الحكمي فانه لا يحتاج الى علم الوكيل وينغزل سواء علم او لم يعلم بخوان يموت الوكيل ببيع عنده  
ثم انه خرج العبد عن ملكه قبل ان يبيع الوكيل او ذبحه او كاتبه او رهنه انغزل علم او لم يعلم فان  
عاد العبد الى ملك المولى ان عاد فسخى عادت الوكالة وان عاد بحكم ملك جده لم ينع **ولو ان**  
لم يبلغه العزل فهو على وكالة وتصرف جازي حتى يعلم لان العزل نهي والامر والنواهي لا يشترط  
حكمها الا بعد العمل بها فعمل بهذا الوكيل ببيع عبده ثم عزله وهو لا يعلم فباج الوكيل العبد وقضى الثمن  
فملك في يد الوكيل ومات العبد في يد الوكيل قبل ان يسلم الى المشتري فانه يرجع بالثمن على الوكيل  
ويرجع الوكيل على مولاه العبد لانه لم ينغزل فيما تصرف فيه فهو على موكله وما الزم من الضمان يرجع به عليه  
وكذا لو لم تمت العبد ولكن المولى باعه ولم يعلم الوكيل لان البيع ولد زال به ملك الموكل ففقد غزل  
الوكيل وغر حين لم يعلم بالعزل فخرج عليه بحكم الغر وحسب لو رجع العبد الى ملك الموكل على حكم  
الملك الاول مثل ان يرد عليه بعيب بقتل جاز للوكيل ببيع عنده محمد لان الوكالة لم تبطل وان رجع عليه

عليه على حكم ملك مستأنف مثل ان يرد عليه بغير رضا او باق له بطلت الوكالة لانه دخل دخولا مستأنفا  
كما لو اشتراه شرا مستقبلا **ولو** رجل وكل رجل ببيع عبده كان وكلا في الغد وفيما بعده  
ولا يكون قبل الغد والا صل في هذا ان تعليق الاطلاقات بالمحصر جازي كالتوكيل وهو ان يقول  
اذا جاء غدا ففقد وكنتك وكلا من اللعب في التجارة والطلاق والعناق واما تعليق العليقات  
والتقييدات بالمحصر فلا يكون كالبيع والهبه والصدقة والابراء من الديون وعزل الوكيل  
والجرح على العبد المأذون والرجعة وما اشبه ذلك فاذا قال للوكيل اذا جاء غدا ففقد عزلتك لا ينغزل  
**ولو** تبطل الوكالة بموت الموكل ويجوز جنونا مطبقا ولجاجة بدار الحرب مرتين هذا ان يكون  
في موضع يملك الموكل عزله ايا في الموضع الذي لا يملك عزله لا ينغزل بالمجنون كما اذا جعل امرأته  
اليها في الطلاق ثم جن وكذا العزل اذا سلط على بيع الرهن كذا في النهاية وانما تبطل بموت  
الوكيل وجنونه لان الوكيل يتصرف من طرف الامر وموته وجنونه يبطل امره فيحصل  
امره بغير امر فلا يجوز ان افاق من جنونه بقود الوكالة كذا ذكره في المحن في باب الملوك  
وانما شرط كونه مطبقا لان قسما من جنونه الانواء والافعال مرض والمرض لا يبطل الوكالة وحده الطلق  
شده عند ائس اعتبار اجمالا يسقط به الصوم عنه وعن اكثر من يوم وليلة لانه يسقط  
الصلوات الخمس وقال تم حوله كامل لانه يسقط به جميع العبادات فقد روي احتياطا كذا  
في الهداية وفي الكرخي حد المطبق عند ابي فوشد كما قال ابو حنيفة وعند تم حوله وحكي عن تم  
ايضا اكثر الحول لان لاكثر حكم الكل **ولو** لجاجة بدار الحرب مرتين هذا قول ابي فلان تصرف  
المرتد موقوف عنده فكلنا وكالة فان اسلم فهو على وكالة الا ان يموت او يقتل على رقة  
او يحكم لجاجة ولان كان الموكل امرأة فارتدت فالوكيل على وكالة حتى تموت او تلحق ويحكم  
لجاجة لان رقة التاوت في عقودها ولا يزيل املكها وان جاد المرتد من دار الحرب مسلما قبل







الذي لا دين عليه كان فيه اشارة الى انه اذا كان مندوباً يجوز بيعه منه عند تعميم المشية وكذلك  
حكم الوكيل بالشرأ اذا اشترى من هؤلاء مولوداً وكله ان يزوجه امرأة فزوجه الوكيل بانته  
ان كانت صغيرة لا يجوز بالاجماع وان كانت بالغه فكذا ايضا لا يجوز عند ابي حنيفة فوعدها  
يجوز فكذا اذا زوجه الوكيل امة ومن لا يجوز شهادته لها فهو على هذا الخلاف وان زوجه  
اخوته او من يجوز شهادته لها جازاً جاعلاً **والوكيل** بالبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير  
كذا بالعروض لان امره بالبيع عام ومن حكم اللفظ ان يحل على عمومته وهذا عند ابي حنيفة  
والخلاف في الوكالة المطلقة اما اذا قال بعبء بمائة الف لا يجوز ان ينقص بالاجماع **وقال**  
ابو حنيفة لا يجوز بيعه بنقصان لا يتغابن الكس في مثله ولا يجوز الا بالدرهم والدينار  
لان مطلق الامر يتعلق بالمعارف وهي البيع بشئ المثل او بالنقد ولان البيع بغير فا  
حشبه من وجه لانه اذا حصل من المريض كان معتبراً من ثلثه الا ان اياح يقول هو  
ما مون بمطلق البيع وقد اتى ببيع مطلق لان البيع اسم لمبادلة قال بالمال وذلك يوجد في البيع  
بالنقد وكذا البيع بالمحاباة بيع لان من حلف لا يبيع فبيع محاباة حيث ثم مطلق الامر  
ينظم نفعه ونسيته الى اجل كان عند ابي حنيفة **وقال ابو حنيفة** ببيع بثلث متعارف فان  
اختلف الامر والوكيل فقال الامر انك ان تباع بنقد فبعت بنسيئة ان يبيعه نسيئة جاعلاً  
**وقال** الوكيل بالشرأ يجوز ان يشتري بمثل القيمة وزيادة يتغابن الكس في مثلها قال الامام  
خواجه زاد هذا فيما ليست قيمة معلومة عند اهل ذلك البلد واما مال قيمته معلومة عند  
هم كالخبر والتم اذا زاد لا يلزم قلت الزيادة او كثرت كذا في الشان **وقال** لا يجوز فيما لا يتغابن  
من الكس في مثله ثم الوكيل بالشرأ لا يجوز ان يشتري ممن لا يجوز شهادته له عند ابي حنيفة  
ها يجوز بشئ المثل وما يتغابن فيه ولا يجوز ان يشتري من عبده ومكاتبه جاعلاً فان امره بالوكيل

في البيع بالشرأ اذا اشترى من هؤلاء مولوداً وكله ان يزوجه امرأة فزوجه الوكيل بانته ان كانت صغيرة لا يجوز بالاجماع وان كانت بالغه فكذا ايضا لا يجوز عند ابي حنيفة فوعدها يجوز فكذا اذا زوجه الوكيل امة ومن لا يجوز شهادته لها فهو على هذا الخلاف وان زوجه اخوته او من يجوز شهادته لها جازاً جاعلاً

الموكل ان يشتري من هؤلاء جازاً بالاجماع الا ان يشتري من ولده الصغير او من عبده او من  
مكاتبه قال المجتهد جازاً من يتصرف بالتصرف حكمهم على خمسة اوجه منهم من يجوز بيعه وشرأه  
على المعروف وهو الاب والجد والوصي وقد عايننا في جعل عفو او منهم من يجوز بيعه  
وشرأه على المعروف وعلى خلافه وهو المكاتب والمأذون عند ابي حنيفة فيكون لهم ان  
يبيعوا ما يسيروا في القادرهم ويشترى ما يسيروا في درهما بالدرهم عند ابي حنيفة لا  
على المعروف واما الحر البالغ العاقل يجوز بيعه كيف ما كان وكذلك شرأه اجماعاً ومنهم  
على المعروف وهو المضارب والشريك شركة عيان او مفادضة والوكيل بالبيع  
المطلق يجوز بيعه هؤلاء عند ابي حنيفة بما عرفت وان ياتي ثمن كان وعندهما لا يجوز الا بالآباء  
بالعرف واما شرأهم فلا يجوز الا على المعروف اجماعاً فان اشترى بخلاف العرف والعادة  
نقد **فان** او بغير النقود شرأهم على انفسهم وضمنوا ما نقد وفيه من مال غيرهم اجماعاً لا  
يجعل قدر ما يتعابن فيه عفو وهو المريض اذا باع ماله في مرض موته وحابا فيه قليلاً  
دين مستغرق فانه لا يجوز محاباة وان قلت والمشتري بالخيار ان شاء زاد في الثمن الى  
تمام القيمة وان شاء فسخ وما وصيته بعد موته اذ باع تركته لقضاء ديونه وحلها فيه قدر  
ما يتعابن فيه بيعه ويجعل عفو وكذا الوبايع ماله من نقص ورثته وحابا فيه وان قل  
لا يجعل عفواً ومخير المشتري في قولها واما على قول ابي حنيفة فلا يجوز البيع وان كان  
الكس من قيمة يخبر سائر ورثته وليس عليه دين ولو باع الوصي منهم بمثل قيمته جازاً  
في النسيج ولو باع المضارب مال المضارب ممن لا يجوز شهادته له وحابا فيه قليلاً  
لا يجوز وكذا الوصي اذا باع من هؤلاء وحابا فيه قليلاً ومنهم من لا يجوز بيعه ولا  
شرأه مالم يكن خيراً وهو الوصي اذا باع ماله من اليتيم جازاً ولا **وقال** الذي لا يتغابن الكس



في مثله ما لا يدخل تحت تقويم المقومين لان ما يدخل تحت تقويمهم زيادة غير متحققة لانه قد يتوقف  
انسان بتلك الزيادة واذا لم يكن متحققة عنى عنها قال الخنزي الذي يتغابن الناس في مثله نصف  
العشر او اقل منه كان اكثر من نصف العشر فهو مما لا يتغابن الناس فيه وقال تفرجيا قد رما يغابن  
الناس فيه في العروض ده نيم وهو نصف العشر وفي الكسوان ده يانزده وهو العشر وفي العقارة  
لقة دو وزده وهو الخمس ومعناه النفي العروض في عشرة دراهم نصف درهم وفي الحيوان  
في العشرة درهم وفي العقار في العشر درهمان وما خرج من هذا فهو مما لا يتغابن فيه  
ووجه ذلك ان التصرف يكثر وجوده في العروض ويقل في العقار ويتوسط في الحيوان  
وكثرة الغبن لقلته التصرف **قوله** واذا ضمن الوكيل بالبيع الثمن عن المتاع ضمانا باطلا لان حكم الو  
كيل اذا باع ان يكون امينا فيما يقبضه من الثمن فلم يخرجني موجب القبض من كونه امينا فيه  
فصار كما لو شرط على المودع ضمان الوديعة كذا هذا وكذا لو كان الامر احتمالا بالثمن على الو  
كيل على ان يبرئ المشتري من كانت الحوالة باطلة والمال على حاله على المشتري **قوله** واذا وكل  
ببيع عبده فباع نصفه جازع عند ابي حنيفة وكذا اذا باع حرا منه معلوما غير النصف مثل  
الثلث او الربع فانه يجوز عند ابي حنيفة سواء باع الباقي منه او لم يبعه لان اللفظ مطلق عن  
قيده الافتراق والاجتماع الا ترى انه لو باع الكل ثمن النصف جازع عنه فاذا باع النصف  
به او لي وقال ابو حنيفة لا يجوز لما فيه من ضرر الشركة الا انه يبيع النصف الآخر قبل ان  
يختصما او يخبره الامر وكذا في هذا الاختلاف في كل شئ في بيعه ضرر كالامة والدابة  
والثوب وما يشبهه وانما قيد بالعبد لانه اذا باع نصف ما وكل به وليس في تفرقه ضرر  
كالكيل والونقي والعدي المتفاوت جازا جماعا **قوله** وان وكله بشرا عبدا فاشترى نصفه  
فالشرع موقوف يعني بالاجماع وكذا اذا اشترى جزءا من اجزائه غير النصف فهو مثل النصف

النصف والفرق لابي حنيفة فان الشرع يتحقق فيه التيمم فلعله اشترى النصف لنفسه ولانه وكله بشرا  
عبدا ونصف العبد بعبودية **قوله** فالشرع موقوف على اجازة الموكل وهذه اقوال ابي حنيفة  
الوكيل لا ينفذ عتقه وان اعتقه الموكل نفذ عتقه ويكون العتق اجازة منه وقال تم يكون الوكيل  
مشتريا لنفسه لان الشرع بغير الاذن لا يتوقف اذا وجه نفاذ على العاقبة حتى لو اعتقه الوكيل ينفذ  
عتقه الا ان يشتري الباقي قبل العتق فيتحول الى الامر **قوله** فاذا اشترى باقية لزم الموكل لان الشرع  
البيع قد يقع وسيله الى الامثال بان يكون مودعا بين جماعة فيحتاج الى شرائه شقفا  
فاذا اشترى الباقي رد الامر للبيع تبين انه وسيله فينفذ على الامر بالاتفاق وفي الخنزي انه اشترى باقية  
قبل الخصومة لزم الموكل عند علمائنا الثلاثة وقال زفر يلزم الوكيل فاذا اختصم الوكيل والموكل  
الى القاضي قبل ان يشتري الوكيل الباقي والزمه القاضي الوكيل ثم ان الوكيل اشترى الباقي بعد ذلك  
ولزم الوكيل اجملا وكذا لك من الحكم في جميع ما في بيعه ضرر فان وكله بشرا فام لم يكن في بيعه  
ضرر فاشترى بعضه لزم العروا واشترى الباقي او لم يشتريه وان وكله بشرا فخرطه بما فيه فاشترى  
فاشترى نصفه لم يجزسين لزم الامر وكذا الوكيل بشرا عبدا فاشترى واحدا منها لزم  
الامر جماعا وكذا الوكيل بشرا جماعة من العدي المتقارب واشترى واحدا منها لزم  
الامر **قوله** واذا وكله بشرا عشرة ارطال لحم به درهم فاشترى عشرين رطلا بدرهم من لحم  
مثله عشرة ارطال به درهم لزم الموكل من عشرة بنصف درهم عند ابي حنيفة لان الوكيل يقرب  
من جهة الامر وهو انما امره بعشرة وعازا عليها غير موزون فلا يلزم الموكل وتلزم الوكيل  
ومعناه اذا كانت عشرة ارطال من ذلك اللحم تساوي قيمة درهمها فانما قيد به لانه اذا  
كانت عشرة ارطال من ذلك اللحم لا تساوي قيمة درهمها الكيل على الوكيل اجماعا فان قيل  
ينبغي ان لا يلزم الموكل ذلك على قول ابي حنيفة لان هذه العشرة ثبت ضمانا في العشرين لا قصدا



وسد اقد وكل بشر عشرة قصدا ومثل هذا لا يجوز عندنا **ح** كما اذا قال طلق امرأتي واحدة  
فطلقها ثلاثا لا تقع الواحدة بشئها في ضمن الثلث والمتضمن لا يثبت لعدم التوكيل به قلنا ذاك  
مسلم في الطلاق لان المتضمن لا يثبت اصلا لان الموكل لعدم التوكيل ولا من الوكيل لعدم  
شرط لان المرأة امرأة الموكل وهذا اذا لم يثبت الشراء من الموكل ثبت من الوكيل **قوله** وقال ابو  
ومحمد لزم العزوف وفي بعض النسخ قول محمد مع انه في كذا في الهداية وابو يوسف مع انه في  
ومحمد وحده واذا اشترى ثيابا او عشرين رطلا بدرهم فان الوكيل يكون مشتررا لنفسه  
بالاجماع لان المأمور به السعي وهذا مهزول فلم يحصل مقصود الامر **قوله** واذا وكله  
بشرا شيئا بعينه فليس ان يشترى لنفسه لانه لما قبل الوكالة تعينت ففعل ما يتبعي  
يقع لمستحقه سواء نوى عند العقد الشراء للموكل او صرح به لنفسه بان قال اشترى  
لنفسه فهو للموكل اما اذا خالف في الشيء الى شراء اجنبي آخر غير الذي سماه الموكل وهذا  
اذا كان الموكل غائبا اما اذا كان حاضرا وصرح الوكيل لنفسه بصير لنفسه لان  
غيره لنفسه بالقدام على الشراء لنفسه وان يعزل نفسه بخضرة الموكل دون  
غيبته فاما اذا كان الشيء مستمرا فاشترى بخلاف جنسه او لم يكن مستمرا فاشترى  
بغير النقود او وكل وكيله بشرا فاشترى الثاني وهو غائب ثبت الملك للوكيل  
الاول في هذه الوجوه وان اشترى الثاني بخضرة الوكيل الاول نفذ على الموكل الاول  
لان حضره رأي فلم يكن مخالفا وهذا ايضا اذا لم يعين الشيء اما اذا عينه فاشترى  
بالثمن مما سمي لزم الوكيل لانه مخالف الى شراء **قوله** وان وكله بشرا بعد بيعه لغيره عينه  
فاشترى عبدا فهو للوكيل الا ان يقول نويت الشراء للموكل او يشترى بماله الموكل هذه المسئلة  
على وجوه ان اضاف العقد الى درهم الامر كان للأمر وهو لم اذ بقوله او يشترى بماله الموكل هذا

بالاجماع وان اضافه الى درهم نفسه كان لنفسه وان اضافه الى درهم مطلقه ان نواه  
للامر فلا امر وان نواه لنفسه فلنفسه وان تكاذبا في النية يحكم النقد بالاجماع لانه  
دلالة ظاهره وان توافقا على انه لم يخضر نية قال محمد هو للعاقدة لان الاصل انه كان  
يعمل لنفسه وعند ابو يوسف يحكم النقد لان ما اوقعه مطلقا جمل الوجهين موقوف او ان  
المالكين نقد فقد فعل المحلل لصاحبه **قوله** او يشترى بماله الموكل اراد به اضافة العقد الى درهم  
الموكل ولم يرد به النقد من ماله الى ليس المراد ان يشترى به درهم مطلقه ثم نقد المدفوعة الى الوكيل  
فان في هذه الصورة تفصيلا وفيما اذا اضاف العقد الى درهم الموكل اجماعا على انه لا امر  
سواء تقدم مال الموكل بعد ما اضاف اليه او تقدم من ماله نفسه كذا في شاهان ومن قال رجل  
يعني هذا العبد فلان فباعه ثم انكر ان يكون فلانا امره فلاننا يأخذه لان قوله السابق  
اقرامنه بالوكالة عنه فلا ينفعه الا نكاره الا هو فان قال فلان لم امره لم يكن له لان  
الافرار ان تدبره الى ان يسلمه المشتري اليه فيكون بيعا بالتعاطي وعليه العهدة و  
دلت هذه المسئلة على ان التسليم على وجه البيع يكفي للتعاطي وان لم يوجد نقد الشيء  
وهو يتحقق بالنفيس والخسب كذا في الهداية وفي الواقعات لا بد في بيع التعاطي  
من نقد الشيء والتسليم على وجه البيع **قوله** والوكيل بالخصومة وكيل بالقبض عند الجح  
والس وم خلا فالنفر هو يقول انه رضى بخصومته والقبض غير الخصومة ولم يرض به  
وان ان من يملك شيئا يملك اقامته وتام الخصومة وانهاها بالقبض ولا الوكيل بالخصومة  
ما مور به طعنها وهي لا تنقطع الا بالقبض والفتوى على قول زفر لظهور الجناية  
في الوكلاء وقد يؤتى على الخصومة من لا يرضى على المار وقال في الينا بيع وصورة رجل  
وكل رجلان يدعي على فلان الف درهم له عليه بينة ولم يزد على هذا فثبت الوكيل



بالبينة او الاقرار فان لم يقر يقبضه منه وان لم يأمر الموكل بالقبض واختار التأخر  
انه لا يملك القبض الا بالتصريح عليه وهو قول زفر وقال الفقيه ابو الليث وبه تأخذ الوكيل  
لو كان وثقا يقبضه لنفسه عليه وان كانا وكيلين بالخصوص لا يقبضان الا معا لانه رضي  
بامانتهما لا بامانة احدهما **قوله** والوكيل يقبض الدين وكيل بالخصوص عند له حتى اجتمعت  
عليه البينة على استيفاء الموكل او امره تقبل عنده خلافا لهما وعندهما لا يكون وكيل  
بالخصوص وليس كل موثق على القبض يهتدى بالخصوص ولا يجرى به خروج ان قبض الدين  
لا يتصور الا بمطالبة ومخاصمة كالوكيل باخذ الشفعة والرجوع في الهبة والرد بالعيب  
واما الوكيل بقبض العتق لا يكون وكلا بالخصوص فيهما اجماعا لانه وكيل بالنقل  
فصار كالوكيل بنقل الزوج والنقل ليس بالمبادلة فاشبه الرسول **قوله** واذا اقر الوكيل  
بالخصوص عند القاضي جاز اقراره صورته ان يوكله بان يدعي رجل شيئا فافر عند القاضي  
بطلان دعواه او كان الوكيل المدعي عليه فافر على موكله بلزوم ذلك الشيء ولا يجوز  
اقرار الوصي على الصغير **قوله** ولا يجوز اقراره عليه عند غير القاضي عند له ومما استحسننا  
الاخراج من الوكالة لان في زعمنا ان الموكل ظالم له بطالبته وانه لا يستحق عليه شيئا  
فلا تصح الخصومة في ذلك **قوله** وقال ابو سفيان يجوز اقراره عليه عند غير القاضي لانه  
اقام مقام نفسه وقار زفر لا يصح اقراره لا في مجلس القاضي ولا في مجلسه وهو القياس  
لانما مور بالخصوص وهي منازعة والاقرار بضاده لانه مسالمة والامر بالشيء  
لا يتناول ضده ولهذا لا يملك الصلح والبراءة ثم الوكيل تقبل شهادته على موكله وهل  
تقبله في غير ما وكل به قبلت وان كان فيما وكل به ان شهد قبل الغزل او بعده وقد خصم  
فيه لا يقبل للتمهة وان بعده ولم يخصه قبلت على الاصح قال المستصفي اذا غل

الوكيل بالخصوص قبل ان يخصم لا يقبل شهادته وان كان عند غير القاضي قبلت عندها  
وقال اوس لا يقبل شهادته بعد الوكالة خاصه او لم يخصم **قوله** ومن ادعى انه وكيل للغائب  
في قبض دينه فصدق الغريم امر بتسليم الدين اليه اي اجبر على ذلك لان الوكالة قد ظهرت  
بالصدق ولانه اقراره تصديقا على نفسه ثم اذا دفع اليه ليس له ان يسترده **قوله** لانه  
قد ظهرت بالتصديق ولانه اقراره تصديقا على نفسه ثم اذا دفع اليه ليس له ان يسترده  
بعد ذلك وقيد بالتصديق لانه اذا سكنت او كذبه لا يجبر على دفعه اليه ولكن لو دفع  
اليه لا يكون ان يسترده **قوله** فان حضر الغائب فصدقه والادفع اليه الغريم الدين  
ثانيا لانه لم يثبت الاستيفاء حيث انكر الوكالة فالقول في ذلك قوله مع يمينه **قوله**  
ويرجع به على الوكيل ان كان باقيا في يده فديقائه لانه اذا ضاع في يده او سلك  
من غير تعدل يرجع عليه لانه بتصديقه اعترف انه يحق في القبض وهو مظلوم في هذا  
الاخذ والمظلوم ليس له ان يظلم غيره وان كان الغريم لم يصدق على الوكالة وانادى به اليه  
على ادعائه فان رجع صاحب المال على الغريم رجع الغريم على الوكيل لانه لم يصدق على الوكالة وانما  
دفعه اليه على وجه الاجارة فاذا انقطع رجاءه رجع عليه وفي الوجه كلها ليس له ان يسترد  
المدفوع حتى يحضر الغائب لان المؤذي صار حقا للغائب اما ظاهر او مختلا قال الخنذي  
اذا جاء الموكل اقرار بالوكالة مفهم الامر على وجهه وان انكرها اخذ دينه من الغريم ثانيا  
والغريم ثم يرجع على الوكيل ان كان باقيا في يده وان استهلكه ضمنه مثله وان هلك  
في يده من غير تعدل كان صدقة لا يرجع عليه وان صدقة وشرط عليه الضمان او كذبه  
او سكنت رجع عليه ثم اذا رجع الموكل على الغريم واراد الغريم ان يحلفه ما وكلت كان ذلك  
وان كان دفع الى الوكيل عن تصديق وان كان عن سكوت ليس له ان يحلفه **قوله** لانه اذا عاد



الى التصديق وان كان دفع عن جحود فليس له ان يجلفه وأن عاد الى التصديق ولكن يرجع  
على الوكيل **قوله** فان قال له وكيل للغايب بقبض الوديعة وصدقه المودع لم يؤمر  
بالسليم اليه لانه اقر بما لا غير بخلاف الدين لان الدين محله الذمة واقراره بما في ذمته  
ينزل منزلة ما في ملكه واما الوديعة فهي عين مال الغير والاقرار في مال الغير لا ينفذ  
ومن رجع الى رجل عشرة دراهم ينفقها على اهله فانفق عشرة من عنده فالعشرة  
بالعشرة لان الوكيل بالانفاق وكيل بالشراء وهذا استحسان والقياس  
انه متبرع وفي الكرمي اذا دفع الى رجل الفنا يقضيه بهادينه فدفع الوكيل الى الغريم  
الفنا من ماله واقبض الف الذي دفعته اليه جاز كما لو وكله بالشراء بهذه  
الف فاشترى بالف من مال نفسه ثم اخذها عوضا فانه يجوز

